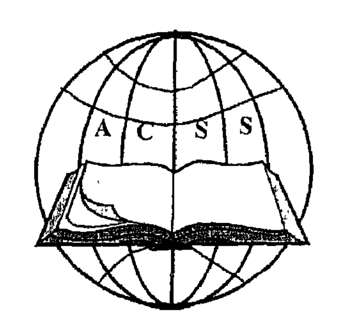
ملف الخليج الإستراتيجي
(٢)

مشكلات
الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية

دراسة تاريخية - سياسية - قانونية

د. فتحي العفيفي



سكرتارية التحرير

وفيق البلاشوني
وحدة المعلومات والمتابعة

أشرف محمد عبده
تصـميم جـرافيك

ولاء عبد الرءوف
وحـدة الكـمبيـوتـر

ريهام عبد الله
وحـــدة الترجـمـة

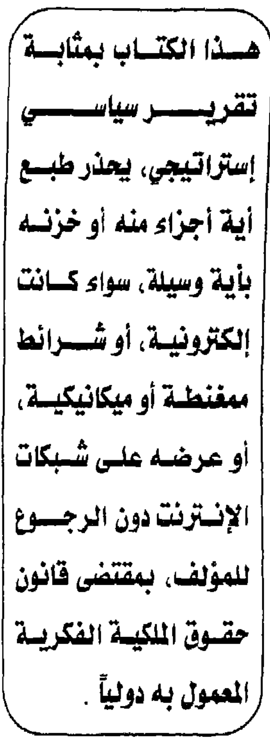
الطبعة الأولى
٢٠٠٠م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٠/١١٠٣٨

منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة علمية مستقلة
دراسات تاريخية - سياسية - إستراتيجية
مركز للمعلومات والبحوث ، دار للنشر والتوزيع



المركز الرئيسي : برج الأمراء ١٠ ش الزعيم أنور السادات - الهرم - ت ٠١٢٣٤٣٤٣٢٩
لفرع : ١٠ ش أبو بكر الصديق - فيلات الجامعة - الزقازيق - ت / فاكس ٠٢٠٥٥ ٣٦٤٠٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾

صدق الله العظيم

آية ٣٧ سورة إبراهيم

إهـــداء

إلـــى الثغر الذي أضاء الدنيا تبسماً ومرحا

إلـــى النور الذي غمر نفسي وطهرها

إلـــى التي أحنو عليها في تأمل عميق

" ربنا ما خلقت هذا باطلا "

إليك يا صغيرتي

مـــــريم

أهديك هذا القبس من الجهد والبذل والفكر

مُقَدِّمَة

لازالت قضية الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي وشبه جزيرة العرب وستبقى تثير جدلاً موسعاً ، أستقطب الساسة والمحللين وصناع القرار ، وعامة الناس أيضاً، حول الأصول التي نجمت عنها تلك المعضلة ، وتطورها التاريخي والسياسي ، وكذا الإستراتيجية التي يمكن إعتمادها كآلية لحسم هذا النزاع الطويل المرير ، الذي أربك المنطقة بأكملها ، وألجمها بلجة من الخوف والفزع وحربين متتاليتين أثرتا بعمق في الأرزاق والمقدرات التي كانت بمثابة رصيداً مهماً على صعيد التنمية ، والتطور والمزيد من الإزدهار والتقدم ، لا بل إن عوائد النفط ويكأنها قد قدر لها أن تستثمر في الحروب والأسلحة ، والقتل ، والتدمير بحثاً عن الأمن المزعوم ، وكان قدر الشعوب المستضعفة أن تنساق إلى هذه " اللعبة الدولية " دون إرادة منها ، يحدوها الأمل في الخلاص من هذا التيه ، وفق إعتقاد إستراتيجي قد أعد بعناية فائقة وتم تسويقه على أنه المخرج الأكيد والأوحد لهذا المرض العضال .

ومن عجب أنه لم تنهض بعد إستراتيجية مضادة مؤطره أو عشوائية على صعيد البحث العلمي تناهض الرؤية الغربية " West View " وتنبعث من ذوات أصل وعادات وتقاليد المنطقة ، تكون قادرة على فهم وإستيعاب ، بل هضم طبيعة المنطقة ، ذات العرف الخاص بها ، ومن ثم تقديم حلول ناجعة لقضاياها ومشكلاتها، وهذا هو المغزى الأول الذي وعته هذه الدراسة ، بل كان المحفز على ضرورة البحث والإستقصاء والتحليل لكافة أوجه الخلل وفق رؤية عربية " Arab View " مخلصة ، بعد أن ثبت أن أبناء الأمة هم الأقدر على التصدي لتحدياتهم بإستجابات عملية لأنهم مجبولون على أن يكونوا أمناء مع أنفسهم وذويهم .

وتأتي هذه الدراسة إستكمالاً لما طرحناه في إصدارانا الأول عن " الحدود في منطقة الخليج العربي " والذي عرضنا فيه للخلفية التاريخية والسياسية والقانونية للنزاعات البحرية في الشأن الحدودي ، في حين راعينا فصلها عن الحدود البرية في نفس الإقليم ، بوصفها ذات طبيعة جزروية قبلية تختلف في طبيعتها وطرق معالجتها

منهجياً وأكاديمياً عن سابقتها ، ومن ثم وجب التنويه في هذه المقدمة المقتضبة عن الحركة السياسية التي سادت لسنوات طويلة في شبة جزيرة العرب لمعرفة الأسس التي إنطلقت منها مشكلات الحدود ، في إطار من الموضوعية والتحليل العميق .

كان النظام الاجتماعي في شبه الجزيرة العربية يقوم على القبلية نسبة إلى القبيلة وهي تعني وحدة سياسية مضمونها جماعة من الناس يشتركون في رقعة من الأرض تربطهم علاقات قربى ومصاهرة ويحيون حياة مشتركة ، وكان ولاء الأفراد السياسي للقبيلة مقابل ما توفره لهم من الحماية المادية والإقتصادية والمكانة الإجتماعية ، بيد أن القبيلة لم تكن نظاماً موحداً بل كانت منقسمة إلى وحدات فرعية (أسر ، وعشائر ، وبطون وأفخاد) ، وغالباً ما كانت هذه الوحدات ترتبط معاً في وحدة سياسية وتعيش في منطقة رعي واحدة وتبدو في صورة قبيلة كبيرة وإن ساعد على تماسكها الأصل الواحد أو النسب أو المقر الجغرافي أو المصالح المشتركة ، وكان تضامن الجماعة يظهر من خلال التماسك العسكري والإقتصادي الذي كان أشد وضوحاً بين القبائل الرحل التي تعتمد على إقتصاد الرعي أو تربية الجمال أو الخيول ، كما اتضحت الهوية القبلية في الواحة وموانئ المدن الساحلية حيث ظل السكان منقسمين على النحو السائد بين القبائل الرحل الرئيسية .

ومع ذلك لم تكن القبائل وحدات سياسية منعزلة بل كانت أجزاء من مشيخات هي عبارة عن إطار أكبر وأقوى يوفر لسكانها الإحتياجات الأمنية والسياسية والإقتصادية ، والمشيخات كانت بدورها عبارة عن تحالفات قبلية مخلخلة تقوم على المشاركة في السلطة والمسئوليات وحاكم يحكم هذه التحالفات ، وكان هذا الحاكم شيخاً في أسرة بارزة تنتمي لقبيلة كبيرة تتمتع بالسلطة وملتزمة بالحفاظ على النظام الداخلي في المشيخة وبحماية شعبها وشن الحروب على الأعداء ، كما كانت للحاكم في بعض الأحيان ، سلطة دينية، وكان الرحل يستفيدون من تسهيلات الحضر مثل الأسواق والشعائر الدينية ، في مقابل أنهم يعترفون بسلطة الزعيم ويتعهدون بالولاء له وبالدفاع عن طرق التجارة ، بل كانوا يدفعون للحاكم الجزية في بعض الأحيان ، وكان على السكان المستقرين أن يقاتلوا دفاعاً عن سلطة المشيخة وأن

يدفعوا الجزية للحاكم ويوفروا التسهيلات للرحل الذين كانت لهم أيضاً مهام دفاعية في مقابل ما ينعمون به من مكاسب إقتصادية وحماية ، ولم تخضع نظم إدارة القطاعات المختلفة للمشيخة لسيطرة الحاكم ، بل ظلت تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي في تسيير شئونها الداخلية.

ومن ثم كانت المشيخة تختلف عن الدولة المنظمة في نواح عديدة ، فلم يكن للمشيخة حدود واضحة ، فأراضيها مرتبطة بمناطق الرعي الخاصة بالقبائل التابعة لها في فترة بعينها ، ولم يكن للمشيخة مؤسسات إدارية متطورة وكان نظامها السياسي مخلخلاً وبسيطاً، وكان دمج أجزاء مختلفة إلى المشيخة يقوم على المشاركة التعاونية بين الجماعات القبلية القائمة وليس على تضامن وطني أو مدني بمفهومه الواسع أما القواعد التي كانت تحكم المشيخات ، بما في ذلك قانون الولاء الأساسي بين الحاكم وقبائله ، فكانت تعتمد على إلتزامات شخصية متغيرة ومشروطة، وعادة ما كانت الجماعات القبلية تنضم إلى المشيخات وتنفصل عنها بحسب إحتياجاتها ومصالحها المتغيرة ، وهكذا توقف بقاء المشيخات على التنشيط الناجح لمصالح القطاعات المختلفة وعلى قدرة الحكام على كسب الولاء القبلي وتوحيد صفوف المشيخة بمبرر أيديولوجي لوجودها ، وغالباً ما وفر تطبيق الإسلام الصحيح وإنتشاره هذا المسوغ ، بيد أن هذه لم تغن عن المقتضيات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كانت تدفع القبائل إلى التعاون أو تمضي كل منها إلى حال سبيلها .

وباستثناء فترات قصيرة ظهرت فيها دول أكثر تنظيماً في المنطقة كانت المشيخة بصورها المتعددة ، التنظيم السياسي الأكثر شيوعاً في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ابتداءً من عصور ما قبل الإسلام حتى القرن العشرين، وقد استمدت هذا الإسم نسبة إلى الحاكم الفرد الذي يعرف " بالشيخ " أو " الأمير " أو " الملك " وإلى هذا الأصل ترجع أنظمة " المشيخة " ، " الإمارة " ، " المملكة " .

ولم تختلف عن نظام المشيخة السائد في المنطقة الدولة السعودية في مرحلتيها الأولى والثانية (١٧٤٤ – ١٨١٨م و ١٨٢١ – ١٨٩١م) التي ارتبطت بالمذهب

السلفي الذي دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب بغرض إقامة مجتمع إسلامي مثالي ، وليس وضع نظريات بمسألة تدبير الشئون السياسية، التي أنيطت بالأمير محمد ابن سعود الكبير.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الدولة حددته وطورته الممارسات العامة للمشيخة القبلية ، وبالتالي لم يدرك كثيرون ضرورة الفصل بين حاجة آل سعود إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ، ومدى حاجتهم إلى تأكيد ذلك الفتح عن طريق فرض متابعة مستمرة أكتسبت مع الوقت صفة الإستقرار والدوام ، بل إن هذه التجمعات القبلية سرعان ما ألفت الحياة المنظمة القائمة على توفير الأمن والحماية ، والمخصصات المالية في حالات الكوارث والقحط ، وهكذا كان التوسع السعودي في مراحله الأولى عبئا ثقيلا ، وليس ميزه لآل سعود الذين سعوا إلى ضمان إستمرار سير الناس على جادة الصواب.

ومن ثم فإن السنوات الأولى للدولة السعودية في مرحلتها الثالثة أي الدولة التي جاءت عقب احتلال عبد العزيز آل سعود (ابن سعود) عام ١٩٠٢م للرياض وشهدت إعادة قيام ما يعتبر أساسا لمشيخة قبلية لا يمكن أن ينسب إلى النهضة الإصلاحية السلفية وحدها فحتى في ذروة الحكم السلفي في القرن الثامن عشر لم يحدث الشعور الديني تحولا في التقاليد السياسية للمنطقة ، ومن ثم لا يصح أن نرجع نمو الدولة السعودية إلى تمسك ابن سعود بالمبادئ السلفية فحسب ، فمثل هذا الافتراض لا يفسر التطور غير المتوازن للدولة السعودية وتوجيه ابن سعود للشئون الخارجية وبصفة خاصة تهادنه مع بريطانيا العظمى الذي جاء متعارضا مع سياسة أجداده ، كما أن هذا التغيير لا يرجع فقط إلى تأثير الأفكار الأجنبية المتعلقة بالدولة – الأمة، وخاصة الأفكار البريطانية ، التي تسللت إلى المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث أن هذه المؤثرات بدأت في وقت لاحق وانصبت على إمارات الخليج لا على الإمارة السعودية ، هذا فضلا عن أن سكان شبه الجزيرة العربية كانوا في عام ١٩١٧م ، لا يزالون أساسا قبليين ولم يكن لهم اتصال قوي بالأفكار الغربية ، وهناك تفسير أخر ينسب التغيير في أساسه إلى عبقرية ابن سعود ومبادراته الشخصية، إلا

أنه تفسير يقلل من دور العوامل الاجتماعية الهامة ويبالغ في أهمية فرد واحد في العملية التاريخية .

أما التفسير الأكثر إقناعا للتحول الذي طرأ على المنطقة فيقوم على تطور العناصر المختلفة للمشيخة السعودية ، إذ بدا هذا التحول بتغييرات في الظروف الإستراتيجية والإقتصادية لشبه الجزيرة العربية التي حطمت المبادئ التقليدية للمشيخة السعودية ، ويكون عبد العزيز بن سعود قد استفاد من هذه المتغيرات لصالح تنمية القدرات السياسة للإمارة الناشئة تمهيداً لإقامة كيان شبيهاً بالدولة القانونية .

وهناك سمات ثلاث لها أهمية خاصة وهي : حكومة مركزية قوية ، أي أنها أقوى من أي جماعة في الدولة ، وتماسك اجتماعي أساسي يعني موافقة جميع قطاعات الدولة على التعايش معاً وعلى إطاعة الحكومة القائمة ، وصفة إقليمية معترف بها ، ومن الواضح أن عبد العزيز ابن سعود كان قد أقترب بمشيخته كثيراً من هذه السمات لذا فقد ساعدت التغيرات الكبرى في بيئة المشيخة السعودية على تطورها ، إذ جاءت الدول الكبرى بحقائق إستراتيجية وإقتصادية جديدة إلى شبه الجزيرة العربية وشجعت المنافسة بين الحكام المحليين ، الأمر الذي احدث تغييرات في نظام المشيخات المحلية وأنشطتها ، وبحلول القرن التاسع عشر أخذت سيطرة الدولة العثمانية على شبه الجزيرة العربية تضعف ، وركزت بريطانيا على تعزيز وجودها بتوفير وسائل الإتصال بالخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وجميعها طرق اتصال حيوية بالهند ، وحفاظاً على هذا الإتصال أقامت بريطانيا شبكة من العلاقات مع الحكام المحليين كما حرصت على الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع استانبول , وتتضح هيمنة بريطانيا غير المباشرة على المنطقة من المعاهدات التي أبرمت مثل تلك التي وقعت بين بريطانيا وشيخ الكويت في عام ١٨٩٩م والتي وفرت للكويت الحماية مقابل التبعية ، وبحلول عام ١٩١٣م كانت بريطانيا قد زادت بشكل كبير من نفوذها في منطقة الخليج ، إذ في نفس هذا العام أبرمت اتفاقية مع الدولة العثمانية أكدت سيطرتها ووجودها السياسي .

وعندما بات واضحا أن الحرب مع العثمانيين وشيكة ازداد تدخل بريطانيا في شبه الجزيرة العربية ، وهناك جانبان متداخلان للسياسة البريطانية ، يعتبران ذا أهمية خاصة في إحداث تغيير كبير في المنطقة أولهما عدم وجود تنسيق في محاولات رسم السياسة البريطانية بمعنى أن السياسات غالبا ما كانت تصيغها وتنفذها أجهزة مختلفة ، ومن ثم كثيراً ما جاءت متعارضة . وثانيهما، أسلوب تشجيع الحكام المحليين على محاربة العثمانيين وحلفائهم ووعدهم بالإستقلال بهدف استقطابهم إلى جانب بريطانيا ، وكانت السياسات البريطانية هذه تمليها ضروريات عملية ، فقد كانت هناك حاجة إلى حلول قصيرة الأجل لمواجهة تقلبات الحرب، ترتب عليها أن قامت إدارات مختلفة وأفراد متباينون في الحكومة البريطانية يعاونهم صنعاء محليون بوضع سياسات وتنفيذها في شبه الجزيرة العربية ولم يكن هناك اتفاق يذكر ، بين صانعي السياسة البريطانية على أهداف النشاط البريطاني المطلوب ووسائله وحجمه .

كان هدف بريطانيا السياسي الذي حدده رجال مخابراتها في القاهرة (المكتب العربي) وساندته وزارتا الخارجية والحربية في لندن هو إحتواء " الثورة العربية " بزعامة الأسرة الهاشمية في مكة وبناء عل ذلك نصبت الشريف حسين ، حامي حمى الأماكن المقدسة ، قائداً للثورة التي لم يكن هدفها مقاومة العثمانيين عسكرياً فحسب، بل أيضا إقامة دولة عربية كبرى تحميها بريطانيا ، وقد حظيت تلك الأهداف بتأييد بعض القوميين العرب .

وكان المسئولون البريطانيون المرابطون على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، ابتداءً من بلاد ما بين النهرين وامتداداً لدول الخليج ، يعملون في إطار السلطة السياسية لمكتب الهند البريطاني في لندن وحكومة الهند ، وكان مكتب الهند ، شأنه شأن المكتب العربي ، يرعى المناطق التابعة له ، ولاحظ جون .ب.فيلبي مسئول بريطاني في بلاد ما بين النهرين أن السير بيرسي كوكس – المقيم البريطاني في منطقة الخليج والمفوض المدني في بلاد ما بين النهرين والمهندس الرئيسي للسياسة البريطانية في شرقي شبه الجزيرة العربية إبان الحرب ، كان

يشعر بالقلق إزاء سلامة الذين يخضعون لحماية بريطانيا في الخليج ، كما كان يرغب في تغيير الوضع الإقليمي هناك ، وذكر فيلبي أن كوكس لم يصرح " بكلمة واحدة ... عن الإلتزامات ... تجاه الحدود الشرقية للدولة السعودية " .

أضف إلى هذا انه على الرغم من أن "المكتب العربي" كان من واجبه أن يعلن الحرب وبالتالي يحدث تغييراً جذرياً في الموقف في شبه الجزيرة العربية إلا أن هذا كان يتعارض مع مكتب الهند والمسئولين المعنيين بشرقي شبه الجزيرة العربية ممن كان يتعين عليهم الحفاظ على النظام القديم وقمع أي أفكار ثورية من شأنها أن تؤثر على استقرار المناطق التي تخضع لسيطرتهم وعلى الهند ذاتها ، فبينما ناصر المكتب العربي القومية العربية اتخذت هيئة مكتب الهند موقفاً مغايراً ، إذ كانت تخشى من احتمال أن تترك حركة القومية العربية تأثيرها على الهند ومن ثم لم يوافقوا على توليه حسين الزعامة ولا على منطق الثورة العربية ، بل أن سير أرثر هيرتزل بمكتب الهند وصف التحريض على الثورة "بالعمل الماكر" .

كما ساند المسئولون عن شرقي شبه الجزيرة العربية مختلف الحكام المحليين ، وهكذا أوصى الكابتن وليام شيكسبير ، الذي أقام أول اتصال هام بابن سعود، "بأن يساعد عبد العزيز ابن سعود حكومة جلالة الملك وان يعمل على تحسين فرصة الخاصة في حين يترك حسين لمسايرة الأتراك" ، وقد وضع موت شكسبير في أوائل عام ١٩١٥م حداً لمحاولة تعزيز موقف ابن سعود في المنطقة ، وفي عامي ١٩١٦م و ١٩١٧م خطط كوكس لإستغلال الإنقسامات في داخل أسرة آل الرشيد ، زعماء جبل شمر الموالين للعثمانيين ، من خلال الإتصال باثنين من المتصارعين على السلطة هما ، دارى بن طواله وفيصل بن فهد ، وكان كوكس يرمي إلى خلق ائتلاف يضم هاتين الشخصيتين وسعود بن صالح السبحان ، وهو زعيم رشيدي بارز في حايل تربطه علاقات مع جماعات عديدة في شمر ، ونوري شعلان من قبيلة رواله النشطة في الصحراء السورية وكان الإتصال بشعلان يعني إختراقا لصفوف العثمانيين تتبعه "عمليات قطع الإتصال بين العراق وحايل أو المدينة (ويسيطر عليها

العثمانيون) وأكد كوكس أن شيخ المحمرة وكذا ابن سعود كانا بالأساس متعاطفين مع مثل هذا التنسيق ".

ويجب التأكيد بأنه على الرغم من أن كوكس لم يعتبر ابن سعود الشخصية الأساسية في خطته فلا مراء من انه كان يعتبره عنصراً قوياً فيها ، ومن الواضح أن مفهوم كوكس لقيام اتحاد كونفيدرالي قبلي كان يغاير تماماً الاتحاد الفيدرالي القومي العربي الذي يتصوره المسئولون في المكتب العربي ، وبالرغم من أن كوكس لم يعترض بشكل سافر على زعامة حسين فمن المؤكد انه لم يقبل أن تشمل زعامته شبه الجزيرة العربية بأسرها ، أو أن يعتبر حسين عاملاً هاماً في الحركة العربية المناهضة للعثمانيين، وهكذا كان المسئولون البريطانيون في شرق الجزيرة العربية يعملون كقوة توازن مع المكتب العربي ووزارة الخارجية البريطانية وكثيراً ما كانوا يعارضون سياساتهما .

من ناحية أخرى كان المسئولون البريطانيون في عدن ، وهي مستعمرة بريطانية تابعة للحكومة البريطانية في الهند ، يهتمون أساسا باليمن الشمالي وبأقاليم اليمن الجنوبي ، فشجعوا حاكم عسير ، محمد الإدريسي ، على التمرد على الإمام يحيى ، زعيم اليمن الشمالي الموالي للعثمانيين ، وكان حلفاء العثمانيين يضمون دولة جبل شمر الرشيدية ، وهي حلقة وصل هامة بمعقل العثمانيين في المدينة الذي لم تستول عليه قوات حسين ، بل ساعد الإمام يحيى العثمانيين في شن هجوم على عدن في عام ١٩١٥م.

لقد أثارت التكتيكات المختلفة للقوتين الرئيسيتين في المنطقة ، الدولة العثمانية وبريطانيا، المنافسة بين الحكام العرب ، إذ خضع كل حاكم لنفوذ هاتين القوتين ولتشجيعهما ومعوناتهما الإقتصادية . بل كان لكل منهم دور في مخططاتهما الإستراتيجية ، ونصت المعاهدة التي أبرمت يوم ٣٠ إبريل عام ١٩١٥م بين حاكم عسير ، محمد الإدريسي ، والسلطات البريطانية في عدن بأن يحصل الإدريسي على آلفي جنيه شهرياً مع الوعد بالإستقلال مستقبلاً في مقابل القيام بثورة ضد الإمام يحيى ، كما وقع ابن سعود في ٢٦ ديسمبر من عام ١٩١٥م معاهدة مع كوكس

حصل بموجبها على وعد بالإستقلال الفعلي مقابل أن يتخذ موقفاً موالياً لبريطانيا ، إلا أن البريطانيين توصلوا إلى حل وسط فيما يتعلق بقدرة السعوديين على المناورة في المنطقة ، وذلك بجعل ابن سعود يلتزم بعدم التعدي على إمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية .

ومن الناحية العملية كانت الوعود تتناقض مع تفسيرات المسئولين البريطانيين الآخرين ومع تعهدات بريطانيا لفرنسا والحركة الصهيونية في إتفاقية سايكس - بيكو في عام ١٩١٦م ووعد بلفور في عام ١٩١٧م ، لقد حرص البريطانيون على إلا يلزموا أنفسهم بأطماع حسين ، ومن ثم رفضوا اللقب الذي خلعه على نفسه في نوفمبر من عام ١٩١٦م وهو " ملك الديار العربية " كما رفضوا مطلبه بأن يعترف الحكام العرب به ملكاً عليهم ، وأبلغت بريطانيا حسين أنها تعتبره ملكا على الحجاز فحسب ، أضف إلى هذا أن د.جـ.هوجارث مسئول بارز في المكتب العربي أشار على حسين في ديسمبر من عام ١٩١٧م بعدم الإعتداء على أراضي ابن سعود حيث أن الأخير تربطه مع بريطانيا معاهدة تعتبره حليفاً لها.

كان تشجيع بريطانيا يمثل الأساس فيما تقدمه من مساعدة مادية ، فابتداءً من يوليو عام ١٩١٦م ولمدة عام تقريباً حصل حسين على قرابة ١٢٥ ألف جنية من الذهب في سبيل تمويل الثورة بالإضافة إلى مبالغ كبيرة في مناسبات لاحقة ، كما تلقى حسين أسلحة من بريطانيا ومساعدة من المستشارين العسكريين الذين أرسلوا من القاهرة ، وأدى نجاح الثورة إلى إلحاق الهزيمة بالعثمانيين في معظم الحجاز والى تغلغل الهاشميين في سوريا بعد احتلال العقبة في يوليو من عام ١٩١٧م وتعزيز جيش الثورة العامل وتدريبه بعد ديسمبر عام ١٩١٦م ، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة طموحات حسين في أن يصبح "زعيم القضية العربية" وأن يبسط نفوذه على المناطق المحيطة .

كما أنها شكلت خلفية لسلسة من النزاعات المدبرة التي نشبت في المنطقة، كانت فيها المراهنات خطيرة إذ قد يظفر الحكام بدعم الدول المعنية المالي والوعد الأهم بالإستقلال ، وقد يخسرون ، فلم يسبق لهذا الوضع مثيل إذ استطاع معظم

الحكام المحليين في مرحلة أو أخرى تعزيز مصالحهم على حساب بعضهم البعض ، لقد أثار رفع حسين إلى مركز الزعامة قلق رفقائه بسبب أطماعه ، ومزقت نشاطاته وتصريحاته توازن القوى بين الحكام المحليين وهددت مراكزهم ، مما دفع المندوب السامي البريطاني في مصر ، سير ريجنالد وينجيت ، في ديسمبر من عام ١٩١٧م إلى التعليق بأن "تعظيم الشريف وتوسيع نطاق نفوذه أزعج ابن سعود وشيوخاً غيره ممن سعوا إلى الحصول على ضمانات ومساعدة مادية ضد توجهاته" .

كذلك أدت سياسات الدول الكبرى إبان الحرب إلى تطورات إقتصادية في المنطقة وغيرت من العادات والولاءات القبلية ، فطرق التجارة التقليدية ألغيت أو فقدت أهميتها ، كما أقام البريطانيون حصارات بحرية في موانئ كل من البحر الأحمر والخليج العربي لا سيما في الحجاز والكويت ، وهو إجراء ترك تأثيره على سكان البدو الرحل والحضر أيضاً ، وبالرغم من تخفيف حصار البحر الأحمر مع تقدم الثورة إلا أنه استمر في الخليج حتى عام ١٩١٨م ، وكان يهدف أساساً إلى تدمير خطوط تموين العثمانيين في بلاد ما بين النهرين، وعلى طول الطرق التجارية البرية الممتدة من شبه الجزيرة العربية حتى العراق وسوريا هذا بالإضافة إلى الخسائر الفادحة في تجارة الخيول والجمال التي أستشرت بسبب العداء القائم بين القبائل التي يساندها البريطانيون (أي تلك الخاضعة لسيطرة حسين وابن سعود : مطير وعتيبة وحرب وغيرهم) وقبائل شمر الموالية للعثمانيين ، وبعد أن احتل البريطانيون العراق في ربيع عام ١٩١٧م منعت قبائل شمر من ارتياد أسواقهم المعتادة في قلب العراق، ولم يكن أمامهم سوى تهريب السلع إلى الكويت ، وبات من الملح بصورة متزايدة أن تجد قبائل شبه الجزيرة وحكامها لأنفسهم طرقاً تجارية وأسواقاً ومصادر مالية بديلة .

توسعت بريطانيا في استخدام الذهب لتجنيد القبائل وكسب ولاءاتها ، وعلق سير مارك سايكس ، أحد مؤيدي الثورة العربية ، على ذلك بقوله أن "نجاح سياسات بريطانيا في شبه الجزيرة العربية يعتمد على إنفاق الذهب وليس على المبادرة الوطنية أو الحماس" ، كما كانت تجذب القبائل فرص الحصول على الأسلحة أو

الإشتراك في سلسلة من الغارات الناجحة التي قد يحصلون عن طريقها على الغنـــائم والشهرة بالقوة والشجاعة، ومن ثم لم تكن ولاءاتهم جديرة بالثقة إذ كانوا يغـــيرون أماكن إقامتهم وارتباطاتهم السياسية ويطوفون بالمراكز التي يعد حكامـــها بمكاســب أكثر إغراءً من الناحيتين السياسية والإقتصادية ، أضف إلى هذا طــرق التــهريب ، مثل الطريق الذي يمتد من الكويت إلى حايل ومنها إلـــى المدينـــة ، التـــي أصبحــت شريان الحياة بالنسبة للقبائل المتاخمة التي اعتمدت بل وقاتلت في سبيل ما توفـــره هذه الطرق من مكاسب ، أما الحاجة إلى نظام جديد لفترة ما بعد الحرب يؤدي إلـــى السيطرة على هذه الطرق والمراكز وكذلك على القبائل التي تنتقل بينهما فقد شـــكلت دافعاً أخر يحمل الحكام على تقوية مشيخاتهم .

وأضحت النزاعات العسكرية والإقتصادية أكثر التعبيرات السائدة عـــن الصـــراع على السلطة والسيطرة الإقليمية ، وثارت المنافسات بين الحكام وبرزت المنازعـــات القبلية من أجل السلطة الإقليمية والمصـــادر الإقتصاديـــة الجديـــدة وحتـــى يتســـنى للمشيخات البقاء في ظل هذه الظروف تعين عليها أن توسع مـــن نطـــاق تحالفاتـــها وبسط نفوذها على القبائل المحيطة ، وهكـــذا أصبحـــت الســـيطرة علـــى المواقـــع الاستراتيجية ومصادر الدخل والجماعات القبلية محور المنافسات بين المشيخات فـــي شبه الجزيرة العربية ، تلك المنافسات التي دفعت كل حاكم إلى تطوير وسائل تحقيـــق الإندماج الداخلي وشن الحروب والتوسع، وأسفرت ضغوط الحرب وعملية الإندمـــاج الداخلي عن تقوية المشيخات في المنطقة التي أدت بدورها إلى التوسع في الأراضـــي إلى حد وضع أساس للدولة يقوم عل الأرض المحددة عوضاً عن الولاءات المعنويـــة، وكثيراً ما كان التوسع مصادفة إذ يتوقف على سلسلة ناجحة مـــن الغـــارات وعلـــى سبب ديني ملزم أو طلباً للغنائم وعرض صورة الحاكم الذي يتمتع بشخصية جذابـــة ، وكانت الحروب في بعض الأحيان تهدف بصفة خاصة إلى التوســـع فـــي الأراضـــي، وكان يصاحب مثل هذا التوسع ضم السكان والحصول على مصادر للمـــاء والغـــذاء وتحقيق المكانة الإقليمية إلى جانب الاحتفاظ بتلك المناطق بعيـــداً عـــن المنافســـين للمساومة عليها ، وقد حملت مثل هذه السياسات الحكام والرعايا على تطوير مفـــاهيم أشد وضوحا للسيطرة الإقليمية تنهض على مناطق محددة الحدود ، كما أنها ســـلهمت

في التكامل الإجتماعي وشجعت على تشكيل حكومة أقوى وعلى إقامة الإدارة على نظم مؤسساتية تحل محل الترتيبات العرفية العشوائية المؤقتة التي تقوم عليها المشيخة .

أن الظروف الجدية الناجمة عن اشتراك القوى الكبرى في المراحل الأخيرة من الحرب قد أجبرت عبد العزيز آل سعود وإمارته في نجد على الإنخراط في منازعات إقليمية مطولة حددت طبيعتها عوامل ثلاثة ، أولها : المنافسة مع الهاشميين إذ أثار سعي حسين إلى السلطة مشكلة كبرى لابن سعود ، لان حسين جاء من أسرة منافسة قديمة كانت تتطلع إلى السيادة وضم الأراضي ومصادر الدخل والولاءات القبلية ، والثاني : يتمثل في أن قبائل العجمان وشمر وأجزاء من قبائل حرب وعتيبة تحدت سلطة ابن سعود مفضلة حاكم الكويت وابن الرشيد وحسين ، بينما كانت قبائل قحطان وسبيع ومطير وأجزاء من قبائل عنيزة وحرب وعتيبة على استعداد لقبول السيادة السعودية ، أما العامل الثالث : فقد تمثل في علاقات الدولة السعودية بالدول الكبرى ، فقد كان لتعاون ابن سعود مع بريطانيا تأثير مزدوج على إمارة نجد، إذ كان البريطانيون على إستعداد لمنح السعوديين إستقلالاً فعلياً لا لسبب إلا لأنهم اتخذوا موقفاً محايداً إبان الحرب ، وكان ابن سعود يدرك بدوره أن البريطانيين هم القوة الأقوى في المنطقة ، وانهم يسيطرون بالفعل على الخليج الذي يعد أهم منطقة تأثير على نجد من الناحيتين الإستراتيجية والإقتصادية ، وحيث أن معاهدة عام ١٩١٥م وفرت لنجد حماية بريطانية ضد أي عدوان خارجي فإن ابن سعود في المقابع قد وضع حداً لإتصاله بالعثمانيين ، بيد أن ابن سعود لم يكن حراً في أن يقرر من يحارب أو متى وكيف يحارب ، كما لم يكن بوسعه معارضة السياسات البريطانية في المنطقة بوضوح الأمر الذي عرض مركز سلطته في نجد للكثير من المخاطر . لقد كانت تلك هي الظروف التي واجهت المشيخة القبلية السعودية عندما أصبحت متورطة في الصراعات في الأجزاء الوسطى والشمالية من شبه الجزيرة العربية ، وهي صراعات شكلت في حقيقة الأمر عملية مخاض صعبة لولادة متعسرة من شقاء للدولة السعودية الحديثة ، التي جاءت بحجم الطموحات الإسلامية والسعودية ، بعد

أن قيض الله سبحانه وتعالى لهذا العمل الجلل رجال أفذاذ ، وتجلت مشيئته وقدرتـــه في أن تكون الديار المقدسة بحوزة دولة قوية مترامية الأطراف مرهوبة الجانب .

وإبان حكم الملك سعود (١٩٥٣ - ١٩٦٤م) اهتزت أسس التوازن التي أقامـــها عبد العزيز آل سعود ، وتعذر الحفاظ على تأثير الممارسات القبلية على صنع القــرار المتعلق بالشئون الخارجية والتكامل الإقليمي والسياسة المالية فـــي وجـــه مؤثـــرات الحرب الباردة والقومية العربية الراديكالية والعـــائدات الأوليـــة للنفـــط ، وأفلحـــت الإصلاحات التي قام بها الملك فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥م) فـــي تغيـــير الإدارة فـــي المملكة وجعلها دولة تقوم بصورة أكبر على المؤسسات ، بيد أن المبادئ الأساســـية للدولة السعودية الأصلية التي تقوم على تعايش جماعات قبلية متعـــددة وآل ســـعود والإسلام السلفي ظلت تعمل وتؤثر على مستقبل العربية السعودية حتى اليوم.

وهكذا تفتقت عن هذه الإرهاصات مع تناقضاتها مشكلات الحدود السياسية فـــي شبه الجزيرة العربية ، والتي جاءت تعبيراً صارخاً عن مخلفات حقبة التأسيس ومـــا واكبها من صعوبات وتحديات ، كما هي رمزاً للمعاناة التي طبعـــت هـــذه المرحلـــة بطابعها الخاص .

المحاولات العلمية السابقة : -

هناك بعض الجهود العلمية السابقة على هذا البحث التي حاولت طرق هـــذا الميدان ، وإن كان قد غلب على معظمها وجهة النظـــر الوطنيـــة فخلـــت مـــن الموضوعية التاريخية التي تلزمها دراسة مثل هذه القضايا الشديدة الحساســـية فعلى سبيل المثال قامت الدكتورة ميمونة خليفـــة الصبـــاح بدراســـة العلاقـــات الكويتية - النجدية في الفترة من ١٨٩٦ - ١٩٣٩م في رســـالتها للماجســـتير بجامعة عين شمس في عام ١٩٨٣م ، وتناولت فيها بالطبع مسألة الحدود بيـــن الجانبين وأشارت إلى إقتطاع أكثر من ثلثي أراضي الكويـــت بمقتضـــى مؤتمـــر وإتفاقية العقير ١٩٢٢م ، فقام باحث أخر من منتسبي جامعة أم القـــرى بمكـــة المكرمة وهو السيد / خالد حمود السعدون بتبني وجهة نظر مضـــادة للرســـالة المذكورة ، في رسالته للماجستير بعنوان العلاقات بين نجـــد والكويت فيما بيـــن

عـامي ١٩٠٢ م – ١٩٢٢م وهي الفترة الواقعة في نطاق دراسـة الدكتـورة ميمونة الصباح ، وليس هذا فحسب بل إن أحـد المؤرخيـن السـعوديين وهـو الدكتور عبد الله الصالح العثيمين قد كتب بحثاً إنتقد فيه الباحثة المذكورة بعنـوان " الدكتورة ميمونة الصباح وكتابة تاريخ الكويت " في " محاضرات وتعليقات فـي تاريخ المملكة العربية السعودية الرياض د . ن ١٤١١هـ ص ٢٠٧ – ٢٤٦"، وقد نحى نفس المنحى الدكتور مصطفى عبد القادر النجار في رسالته للدكتـوراه بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٣م بعنوان " التاريخ السياسي لمشـكلة الحـدود الشرقية للوطن العربي ، في شط العرب " أي مسألة الحدود العراقية – الإيرانية، حيث تبني الباحث وجهة نظر بلاده الرسمية إزاء المشكلة ، وقد فعـل الشـيء ذاته وأكثر في كتابة بالاشتراك مع د . محمود على الـداود فـي عـام ١٩٩٠م والذي جاء بعنوان " الهوية العراقية للكويت " وفي العنوان ما يغني عن البيـان فقد أراد الرجلين بقليل من الأحبار والأوراق أن يمحوا كيان دولة بعد أن عجـزت الآلة العسكرية عن ذلك ، وقد ردت الدكتورة ميمونة الصبـاح علـى الكتابـات العراقية في بحث لها بعنوان " تاريخ الأطماع العراقية في الكويـت " المنشـور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد (٧٤) السنة (١٩) في يوليـو ١٩٩٤م، والمشهد ذاته يتكرر في مواقع أخرى فقد تبنى السيد البـاحث / عصـام ضيـاء الدين السيد وجهة النظر السعودية في رسالته للدكتوراه التي جـاءت بعنـوان " عسير في العلاقات السياسية السعودية – اليمنية (١٩١٩ – ١٩٣٤م) فـي آداب بني سويف ، جامعة القاهرة ١٩٨٧م ، وحمل على الإمام يحيى وسياساته ولـم يتورع عن وصفه بما لا يليق من قبيل " من ليـس لـهم عـهد أو ميثـاق " ، " الكذب" وغير ذلك لم يخفي إبتهاجه بالتوسعات السعودية في مناطق الحدود مـع اليمن ، وفي المقابل جاءت رسالة السيد / وليد النونو للدكتوراه تحـت عنـوان " الوضع القانوني لحدود اليمن الدولية " المقدمة إلـى كليـة الحقـوق بجامعـة صوفيا، والذي أنتقد بشدة السياسات السعودية تجاه اليمـن وأعتـبر أن مـأزق قصور الدولة اليمنية يمر من عند مشكلة الحدود اليمنيـة – السـعودية ، ولـم يتورع السيد / يحيى علي الإرياني نائب مدير مركز الدراسات والبحوث اليمنـي

في تقديمه للرسالة المذكورة عن وصف السعودية " بالجار المغتصب " والطريف أن النزاع الحدودي على الورق لم يكن حبيس الإقليمية بل إنتقل بمعطياته إلى الأوساط العلمية الأوربية فعندما قام السيد (JOHN B . KELLY) في كتابة

" EASTERN ARABIAN FRONTIERS, LONDON: FAER, 1964 "

بتناول مسألة الحدود الشرقية للجزيرة العربية وتحديداً " قضية البريمي" أنتقد بشدة المذكرة السعودية المقدمة إلى لجنة التحكيم ووصفها في مجموعها بأنها " رمز محزن للعلمية السيئة التوجيه " ولم يتبنى وجهة النظر البريطانية فحسب ، بل عمد إلى الإساءة إلى السياسات السعودية فيما يختص بمسألة الزكاة، وولاءات القبائل ، ومدى قانونية الأسانيد السعودية ، فإنبرى أحد الباحثين السعوديين وهو السيد عبد الرحمن الشملان في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان : "The Evolution Of National Boundaries In The Southeastern Arabian Peninsula 1934 - 1955 " P H. D. Thesis University Of Michig An, 1987.

للدفاع عن وجهة نظر بلاده والرد على مزاعم السيد (Kelly) فكان أن إنحاز من حيث يدري أولا يدري إلى الرأي السعودي في مشكلة البريمي فأشاد بالمذكرة السعودية وأنتقد المذكرة البريطانية بوصفها تحوى مخططاً للعبث بخريطة المنطقة ، وتغذية بؤر النزاع والتعصبات القبلية والمذهبية وإعداد الساحة للإقتتال لأجل أن تسود وتبقى المنطقة معوقة ومكبلة ومليئة بالثقوب والثغرات .

وفي وسط هذه الأجواء الإنفعالية والمملوءة بالحساسيات الوطنية تبقى نبرة الميل والهوى والتحيز والتعصب هي الغالبة وتغيب أو تضيع في غمارها الحقيقة التاريخية ، علاوة على أن هذه الدراسات كانت أحادية الجانب ، فكان لابد من إعداد دراسة شاملة وافية على أسس علمية هادئة من خلال أوثق المصادر وأدقها ، وإعادة النظر فيما كتب ، بعد توفر الباحث على مجموعة من الوثائق الأصلية والجديدة في مضمونها .

ولابد من الإشارة إلى بعض البحوث والدراسات المقتضبة التي حاولت التأريخ لقضايا الحدود السياسية في منطقة الخليج والجزيرة ومن ذلك دراستي الأستاذ الدكتور / فارق عثمان أباظه ، الأولى بعنوان : " دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين " ، والثانية " بعنوان : " مشكلة الحدود السياسية في الساحل الغربي للخليج العربي " المقدمة إلى مؤتمر إتحاد المؤرخين العرب السنوي في عام ١٩٩٦م وهما من الدراسات الرصينة والهادئة التي تخلو من تغليب وجهة نظر على حساب أخرى ، وهناك دراسة الدكتور / عبد الله الأشعل " قضية الحدود في الخليج العربي " التي تفتقر إلى التوثيق العلمي للوقائع والأحداث إلى جانب عدم تحري الدقة في تواريخ ضبط وقائع الحدث التاريخي وربما يرجع ذلك إلى تركيز الكاتب على النواحي القانونية ذات التخصص الذي ينتمي إليه ، بقى أن نشير إلى بعض الدراسات القانونية والتاريخية التي أجيزت من الجامعات الغربية والتي خلت غالبيتها من المضمون التاريخي السليم وعدم الإعتماد على الوثائق التاريخية التي هي اللحمة والسداه في القضايا الحدودية ، إلى جانب الإختصار الشديد والإكتفاء بذكر الإتفاقيات الشهيرة والأحداث العامة دون العناية بالتفاصيل اللازمة ، ومنها الدراسات التالية :

Abu - Dawood, Abdulrazak S. Political Boundaries Of Saudi Arabia: Their Evolution and Functions P h. D. Thesis University Of Kentucky, 1984.

Al - Bar, A. Les Problemes des Frontiers dans La Peninsule arabique de 1919 a nos jours Doctorate Thesis, Paris Pantheon 1979.

Hamadi, Abdulkarim M. Saudi Arabia's Territoial Limits: A Study in law and Politics Ph. D. Thesis Indiana University 1981.

مصادر البحث :-

ومع أننا قد أسهبنا في الحديث عن المصادر في الكتاب الأول من خلال عرضنا لدراسة نقدية لها إلا أنه يجب التنوية إلى أن شبه الجزيرة العربية لها أيضاً بعض المصادر التي خصصت لمعالجة الوضع في الصحراء ، وفي هذا السياق تبدو أوراق وتقارير ودراسات GEORGE RENTZ الوثائقية بأهميتها في مقدمة المواد وأحدثها ، حيث كان رنز يترأس مجموعة باحثين مهرة في المسوحات الجغرافية والقانون الدولي ، والأوضاع الديموجرافية ناهيك عن إعتماده على صنعاء محليون يمدونه ومساعدوه بالتفاصيل الدقيقة عن الأوضاع القبلية ، وحدود المناطق والأمكنة ، ومواسم الرعي ، والعادات والتقاليد ، وعرف المناطق وقوانينها ، وأصول القبائل وإنتماءاتها ، وقد ساعد كل ذلك خبراء أرامكو في خلق وجهة نظر أمريكية خالصة لأول مرة ، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية تعتمد في إستراتيجياتها نحو المملكة وشبه الجزيرة على تقارير بريطانية تخدم مصالحها وحسب ، وقد نجمت الجهود البحثية الأمريكية هذه في تقديم تشخيص دقيق ومهم للأوضاع في المنطقة من خلال ما تضمنته معلومات وتحليلات المذكورة السعودية التي أعدت للنزال في التحكيم حول البريمي ضد الحكومة البريطانية بوصفها راعية المصالح العمانية والأبوظبيانية ، هذا بالإضافة إلى التقرير الوثائقي الهام المعنون بـ " The Sand Borders OF Eastern and Southern Arabia, January 1956 " وكذلك :

Rentz, George " The Eastern Reaches of al – Hasa Prorince , Dahran, Aramco, 1950 .

والفتوى الخاصة بـ " مسائل المناطق المغمورة في الخليج الفارسي " المقدمة إلى حكومة جلالة الملك في ٥ يناير ١٩٥٠م ، وكذلك وصف دقيق للحدود الرملية الصحراوية لشرق وجنوب الجزيرة العربية . “ The Sand Borders Of Eastern and Sauthern Arabia, Januray 1956”

والنسخة الأصلية من كتابة " عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي " بالإضافة

إلى المجموعة الأهم والتي هي عبارة عن المراسلات الرسمية للحكومة السعودية التي كان يعدها خبراء أرامكو في الشأن الحدودي ، وربما لا يعرف الكثير أن جورج رنس ورفاقه هم واضعي المذكرة السعودية في نزاع التحكيم حول البريمي ، وقانون المياه الإقليمية السعودية الصادر عام ١٩٤٩م وغيرها من القوانين الخاصة بالحدود السعودية وهم وراء وجهات النظر السعودية المطروحة بشأن نزاعات الحدود في الفترة المشار إليها ، فاستحق جورج رنس بكل مجهوداته هذه أن تعتبره الحكومة الأمريكية خبيراً متخصصاً في شؤون شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط وهو المنصب الذي ألتحق به في وزارة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء فترة عمله من عام ١٩٦٣م وحتى وفاته في ديسمبر ١٩٨٧م ، ولأهمية جورج رنس ووثائقه فقد بذلت الحكومة السعودية جهوداً مضنية في سبيل الوصول إلى مكتبته وأوراقه الخاصة لإرتباطها مباشرة بالأمن الوطني السعودي، وقد نجحت في ذلك مؤخراً عندما توفرت عليها بطريقة سرية للغاية لا يفيد هنا توضيحها .

يبقى أن وثائق رنس " أرامكو " قد أحدثت نوعاً من التوازن إزاء تغليب البعض الوثائق البريطانية على ما عداها في تناول قضايا وشؤون الخليج العربي، وقد فاقت معلومات رنس مثيلاتها البريطانية في العديد من المسائل الحدودية والتي عرضنا لها في متن الدراسة .

أما الوثائق البريطانية غير المنشورة فلا تزال مجموعة وثائق سجلات حكومة بريطانيا في الهند (India Office) ، وأرشيف السجلات البريطانية العامة (Public Record Office) وأرشيف وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office " F. O.") تمثل المصادر الأساسية لها ، فنجد وثائق الحدود بين الدولة السعودية وجيرانها محفوظة في :

" India Office, L / P and S / 18 / B 349.

ووثائق تخص الحدود التركية في مناطق الخليج العربي والمحادثات بشأنها مع بريطانيا

" I. O. " L / P and S / 10 / 522, File 5094 (1914) Parts 1+2.

وثائق الحدود بين نجد والحجاز

" I. O. " L / P and S / 10 / 390 and 391, File 2182, Parts 9 -10 "

ووثائق الحدود بين نجد وكل من العراق والكويت (١٩٢٠م – ١٩٢٣م) ، (١٩٢٥م – ١٩٢٧م) ، ١٩٢٨م – ١٩٣٠م) .

- India Office , L/ P and S / 10 / 937 , File 7251 (1920 - 1923)

- India Office, L / P and S / 10 / 1166 (1925)

- India Office, L / P and S / 10 / 1243, File. 57, Parts: 12 + 13 + 14 - 15.

وفيما يختص بوثائق " Foreign Office " الخاصة بالحدود فمعظمها في الأجزاء الواقعة تحت رقم

- F. O. 371: VOL. 5061. 5062. 5063. 5064.

- F. O. 371: VOL. 5065. 16020. 18999. 17926. 23272.

وهناك طائفة من الوثائق الأمريكية غير المنشورة والمحفوظة في :

National Archives Of the United States of America, Washington D. C.

ومن أهمها المجلد الذي يحوي اتفاقيات الحدود بين نجد وشرق الأردن ، والعراق :

The Secretary Of State For Colonies to Parliament, by Command Of His Majesty - Agteement with The Sultan Of Nejd , reading Certain Question relating to The Negd . Trans Jordan and Nejd Iraq Frontiers, London Published by His Majesty's Stationery Office. Dec. 1925, Harvard Library, No. Asia 75255.

وهناك مجموعة من المجلدات الضخمة التـــي تحـوى الوثـــائق البريطانيـــة المنشورة ولكن غير متداولة على نطاق واسع نظراً لأنها باهظة التكـــاليف والتـــي يقوم بفهرستها وإعدادها باحثون بريطانيون من موظفي " Archive Editions " بلندن وهي من المؤسسات الرائدة في هذا المجال ومـــن المجموعـــات التـــي تـم الإستعانة بها :

Schofield, Richard and Gerald Blake, (eds.) Arabian Boundaries: Primary Documents, 1953 - 1957. (30 Vols.) Farnham Common: Archive Editions, 1988.

Schofield, Richard. (ed) . Arabian Boundary Dispute (15 Vols.) Farnham Common: Archive Editions, 1992.

Schofield, Richard. (ed) . Islands and Maritime Boundaries of the Gulf 1790 - 1960. (20 Vols.) Farnham Common: Archive Editions, 1990.

هذا وقد تم إستشارة كافة البحوث والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة فـــي مجالات الجغرافيا السياسة والتاريخ ، والقانون الدولي ، والعلاقات الدوليـــة ، التـــي تناولت من قريب أو بعيد موضوع الرسالة ، وقـــد أثبتناهـــا فـــي قائمـــة المصـــادر الملحقة، حتى التسوية النهائية في عام ٢٠٠٠م وبواعث هذا الإتفاق.

منـهج البـحث :-

كان طبيعياً والدراسة تنطلق منطلقاً تاريخياً أن يكون المنـهج المســـتخدم هـــو منـهج البحث التاريخي الذي يعد الركيزة الأساسية لعلم التاريخ ، وينـهض على أســـس وثوابت بعينـها تهدف إلي الوصول إلي الحقيقة التاريخية ما إستطاع الباحث إلى ذلـــك سبيلاً سواء من خلال تحرى الدقة في جمع المادة العلمية ونقدهـــا نقـــداً ظاهريـــاً وباطنياً، والترفع عن الميل والهوى وإلتزام المـــوضوعية فـــي عمليتـــي التحليـــل والتركيب التاريخي ، فالباحث قاضي ، وعليه يقع معيار الصدق أو الكـــذب، والنفـــي والإثبات وأحكامه غالباً ما تكون موثوقة لوثـــوق النـــاس بـــه وتقديرهـــم العـــالي لمجهوداته ، ولما كانت الدراسة قد مست مساً خفيفاً بعض المشكلات والقضايا التي

تلعب دوراً كبيراً في تخطيط الحدود السياسية فكان لابد من استخدام المنهج المقارن بقصد مقارنة المواقف المختلفة المؤثرة إن سلباً أو إيجاباً على إتجاهات موضوع الدراسة، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي والذي أكد أن السرد التاريخي لا قيمة له إن لم يصحبه التحليل والتعليل لكافة الوقائع في محاولة من الباحث للإجابة على التساؤلات التي تطرحها العملية التاريخية وهي ماذا حدث ؟ ، ولماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ ، وما الذي ترتب على ما حدث ؟ ، ومن خلال هذه الأطر المنهجية فقد عمد الباحث إلى التثبت بكل دقة وأمانة من كل موقع جغرافي ، أو رأي تاريخي أو سند قانوني يخدم قضية البحث الأساسية .

تقسيم فصول الدراسة :-

على أية حال فقد عالجت موضوعات هذه الدراسة في سبع فصول رئيسية جاءت مقسمة على النحو التالي :-

الفصل الأول :- النزاع الحدودي بين السعودية والكويت.

الفصل الثاني :- الخلفية التاريخية لمشكلات الحدود السعودية مع قطر وأبي ظبي.

الفصل الثالث :- المفاوضات البريطانية -السعودية حول الحدود مع قطر وأبي ظبي.

الفصل الرابع :- النزاع البريطاني - السعودي حول واحة البريمي وملحقاتها .

الفصل الخامس:- مشكلات الحدود السياسية بين السعودية واليمن.

الفصل السادس :- مشكلة الحدود السياسية بين السعودية والعراق وشرق الأردن .

الفصل السابع :- الوضع السياسي والقانوني لخليج العقبة.

وبهذا الإصدار أرجوا أن أكون قد وفقت في معالجة قضية الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، في مجلدين ، وفق أوثق المصادر وأدقها ، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية التي تلزم مثل هذه الدراسات شديدة الحساسية ، أملاً أن تشكل هذه الدراسة بشقيها مرجعاً مهماً في موضوعها .

والحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

النزاع الحدودي بين السعودية والكويت

- المواقع الجغرافية للمناطق المختلف عليها .
- التطور التاريخي لمشكلة الحدود بين الكويت والسعودية .
  - الحدود في إطار مشروع معاهدة ١٩١٣م.
  - الخلافات السياسية (١٩١٧-١٩٢١م).
  - الحدود في مؤتمر العقير ١٩٢٢م .
  - الإتفاقيات الثنائية المنظمة للعلاقات السياسية .
  - الإختلافات بشأن نفط المنطقة المحايدة .
  - النزاع حول الحدود البحرية بين الجانبين .
  - إتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة ٧ يوليو ١٩٦٥م .
  - التحليل القانوني للنزاع السعودي – الكويتي .

مقدمة

لا ينتمي النــزاع السعودي - الكويتي الحدودي إلى تلك الطائفة من النــزاعات التـــي ترتكز على دعاوى الحقوق التاريخية ، ومن ثم فإنها لا تتعلق بمفاهيم أيديولوجية كالسـيادة أو الشرعية ، وإنما كانت الإعتبارات الإستراتيجية التي ساهمت في بلورتها أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية ، ذات الدور الفعال ، والمحوري في توجيه " الحدث الحــدودي" وتحديـد أبعاده ومساراته ، لتنتج مركب الوضع الراهن لهذا الحدث .

ومع أن الطرفين قد تمكنا من تجاوز إحدى مفردات المعضلة الحدودية ، بإتفاقهما فـي ٧ يوليو ١٩٦٥م على تقسيم المنطقة المحايدة بينهما بالتساوي ، واستعمال خـط الوسـط كطريق لتحديد الجزء العائد للسعودية والآخر للكويت بمقتضى مـا أكدته الإتفاقية الإضافيـة المؤرخة في ١٨ ديسمبر ١٩٦٩م ، إلا أنهما لم يتمكنا من تجاوز مشكلة جزيرتي قارو وأم المرادم ، إذ يمثل النفط الكامن في بطنيهما التحدي الأهم في مستقبل العلاقات السـعودية – الكويتية ، وفي حين تستند وجهة النظر الكويتية في تأكيدهم على ملكيتهم للجزيرتين إلـى الرسائل المتبادلة بينهم وبين العراق عامي ١٩٢٣ ، ١٩٣٢م ، فإن السعوديين لا يقـرون أمراً كهذا ، ويعتبرون أن إتفاق العقير لعام ١٩٢٢م المنظم للحـدود بيـن الجـانبين هـو المرجعية الأساسية في هذا الشأن ، وبما أنه لم يشر إلى وضعية معينه لهاتين الجزيرتيـن فإنه من الممكن التفاوض بشأنهما ، وعندما لم تجدي سياسة التفاوض ، أقدمت وحدات من الجيش السعودي على بسط سيطرتها على الجزيرتين في عام ١٩٧٧م.

لقد أثرت مشكلة الحدود العراقية – الكويتية ومدى حاجة الأخيرة إلى التأييد السـعودي في شتى مراحل ذلك النــزاع على طبيعة التسويات التي فرضت بين الكويت ، والسعودية ، كما أستثمر السعوديون من جانبهم السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية الخليجية، في تحديد إتجاهات الخلاف الحدودي ، والواقع أنها معادلة لم يكن بوسع الكويتيون الفكـاك منها بعد أن وقعوا بين مطرقة التهديد العراقي المسـتمر بـالإبتلاع ، وسـندان التطـرف الإيراني حول طبيعة الأثر الإقليمي لجزيرة فيلكا .

المواقع الجغرافية للمناطق المختلف عليها :-

تقع المنطقة المحايدة ، جنوبي الكويت ، وتفصلها الإحساء عن المنطقة النجدية، وتبلغ مساحتها ٥٢٠٠ كم٢ وتمتد نحو ٢٩ كم٢ بإتجاه الشاطئ ، جنوبي الخليج العربي، وما يقارب هذه المسافة نحو الصحراء .

وفي حين يحدها الخليج من جهة الشرق ، فإن المنخفض الواسع المسمى "الشق" يحدها من جهة الغرب،ومن الجنوب خط يتجه من الشرق عبر عين العبد إلى نقطة الساحل على شمال رأس المشعاب .

أما جزيرة قارو ، فهي جزيرة صغيرة في الخليج تقع على خط عرض ٢٢٨,٤٩° شمالاً وعلى خط طول ٤٨،٤٧° شرقاً ، وعلى بعد ٢٥ ميلاً من ساحل الكويت ، ٢٤ميلاً جنوب شرقي جزيرة كبرّ (*) ، وتبلغ طول قطرها ٢٠٠ ياردة ، ويصل أرتفاعها عن أقصى أرتفاع لسطح الماء ثلاث أو أربع أقدام .

وبالنسبة لجزيرة أم المرادم ، فهي جزيرة صغيرة رملية منخفضة تقع على بعد ٢٨ ميلاً إلى الجنوب من ناحية شرق جزيرة كبر وعلى ١٦ ميلاً من ساحل الكويت ، وقطرها أقل من نصف ميل .

التطور التاريخي لمشكلة الحدود بين الكويت والسعودية .

ثمة رابطة حميمة ظلت تجمع بين آل سعود في المملكة العربية السعودية ، وآل صباح في الكويت حتى عام ١٩١٣م ، فعلاوة على الأصول النجدية التي تجمع بين العائلتين ، فإن آل سعود لازالوا يحفظون الجميل للشيخ مبارك آل صباح الذي تعهد عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود بالرعاية والعناية منذ أن كان صبياً ، وقد أشركه معه في كثير من الأمور ، وكان ذلك مجالاً رحباً لإكسابه الخبرة والتدريب ، وقد أجمع المحللون السياسيون أن ما فعله الشيخ مبارك كان له الفضل الأكبر في

(*)جزيرة كبرّ : هي جزيرة رملية بيضاء منخفضة في الخليج وتقع على خط عرض ٤َ ,٢٩° شمالاً وخط طول ٤٨,٣٠° شرقاً ، وذلك على بعد ٢٨ ميلاً من ساحل الكويت ، و٣٠ ميلاً جنوب شرق رأس الأرض ، وعلى بعد ٢٤ ميلاً شمال غربي جزيرة قارور ، ويبلغ طول قطرها حوالي ربع ميل ، وأرتفاعها عن مستوى سطح البحر ٨ أقدام .

تنشئة الأمير عبد العزيز سياسياً [١]، وليس هـذا فحسب بل إن المسـاعدة الماليـة والعسكرية والمعنوية من الشيخ مبارك حاكم الكويت هي التي مكنـت الأمـير عبـد العزيز من أن يسترد الرياض من آل رشيد سنة ١٩٠٢م [٢] حيث تمكن هناك مـن تأسيس المرحلة الثالثة من أطوار الدولة السعودية الحديثة .

بيد أن هذه العلاقات الودية سرعان ما تحولت إلى إتجاه مضاد في غضون عـام ١٩١٣م عندما إنطلق عبد العزيز بن سعود في إبريل وإقتطع متصرفية الإحساء مـن ولاية البصرة العثمانية ، منهياً بذلك الوجود العثماني في الخليج العربي ، وبالتـالي فقد أصبح له منفذاً حيوياً على الخليج العربي يستطيع عن طريقـه المشـاركة فـي السياسات البريطانية هناك ، وهو الأمر الذي أدركه البريطانيون وسعوا إلى احتـواءه عن طريق إثارة الحكام في مشيخات شرق الجزيرة العربية بوجه الأمـير السـعودي لاسيما مبارك الصباح ، وصديقه الحميم الشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر ، وفي نفـس الوقت كان قد تبلور مشروع الإتفاق الأنجلو – عثماني في صورته الأخيرة في شـهر يوليو من نفس العام ، وتشير الوثائق البريطانية ، أن الساسة البريطانيين كانوا قـد حرصوا على إنجاز مشروع الإتفاق وتوضيح الحدود بين العـراق والكويـت ونجـد وقطر وإمارات الساحل العُماني ، خشية أن يؤدي مشروع عبـد العزيـز آل سـعود التوسعي إلى بروز قوة إقليمية عربية تؤدي إلى عرقلة إستراتيجيتهم في المنطقـة ،

---

(١) H . R. P. Dickson: "Kuwait and her neighbors" London, 1956, Pp. 136 - 137.

- IOR, L / P and S / 18 / B 437, Historical Memorandum on the relations of the Ibn Saud with Eastern Arabia, and British Government (1800 - 1934) P. 30.

ولمزيد من التفاصيل حول توحيد وتأسيس المملكة العربية السعودية راجع :

AL Juhany, Uwaidah. M:" History of Najd Prior to Wahhabis" A Study of social, political and religious conditions in Najd during three centuries proceeding the Wahhabi reform movement, pH. D. Thesis University of Washington 1983.

AL-Mana, Mohammed: "Arabia Unified; A portrait of Ibn Saud" London: Hutchinson Denham, 1980.

AL-Saud, Torki, M. Saud: "The Great Achievement: King Abdul Aziz and the founding of the third Saudi State1902 – 1932" pH. D thesis University of London, 1983.

Kohn, Hans: "The Unification of Arabia" Foreign Affairs, Vol. 13, No I, 1934. Pp. 91 - 103.

(٢) Salkin ,Y: " Le coup de main d'Abdul Aziz Ibn Saud ; Riyadh 1902" (Revue de historie des armees vol. 5 No. 4, 1978) Pp. 53 - 66.

وهم ما أنفكوا يعانون من الشراكة العثمانية لهم هناك ، وبالكاد يحـــاولون الإنفـــراد والهيمنة بعد أن خاضوا في ســـبيل ذلـــك صراعـــات طويلـــة ضـــد البرتغـــاليين ، والهولنديين، والفرنسيين ثم العثمانيون [١].

على أية حال فإن الإتفاق الأنجلو – عثماني ١٩١٣ قد حوى مضموناً للحـــدود السياسية بين إمارة الكويت ، وإمارة نجد في مواده الخامسة ، والسادسة ، والسابعة على النحو التالي :

" يمارس شيخ الكويت إستقلاله الذاتي في المناطق التي تشكل حدودهـــا نصـــف دائرة مركزها مدينة الكويت ، ويقع خور الزبير في أقصى شمالها ، والقريـــن فـــي أقصى جنوبها ، وهذا الخط مبين بالأحمر على الخريطة المرفقة بـــهذه الإتفاقيـــة ، وكذلك جـــزر وربة وبوبيان ومشجان ، وفليكة وعوهة وكـــبَّر وقارو وأم المـــرادم مضافاً إليها الجـــزر والمياه المجـــاورة فإنها ضمن هذه المنطقة ، وأن القبائل التـــي توجد داخل هذه الحدود فإنها تتبع شيخ الكويت ، وهو الذي يتولى جباية الضرائـــب منها ، كما كان الحال من قبل ، ويمارس بأسمهم الإختصاصات التي آلت إليه بصفتـه قائم مقاماً عثمانياً ، وتمتنع الحكومة العثمانية عن ممارسة أي عمل إداري منفـــردة عن شيخ الكويت في هذه المنطقة ، كما تمتنع عن وضع قـــوات عسكرية إلا بإتفـــاق مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وقد تحددت الحـــدود المشار إليها آنفاً بمـــا يلي :- يبدأ خط الحـــدود على الشاطئ عنـــد فم خور الزبير ، ويتجه إلـــى الشـــمال الغربي مـــاراً بجنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام مباشرة بحيث يترك هذه الأمـــاكن وما فيها من آبار لولاية البصرة ، فإذا وصل خط الحدود إلى الجنوب الغربـــي عنـــد حفر الباطن تركها للكويت ثم إنحرف إلى الجنوب الشرقي تاركاً للكويت آبار الصفـــا والجهراء الهبا (ELHABA) وكبر (QUABAR) وأنتا (ANTAA) حتى يصل إلـــى البحر بالقرب من جبل منيغة ، وقـــد حدد هذا الخط باللون الأخضر علـــى الخريطـــة

---

(١)F.O. 371 / 8592 ,Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and adjacent territories , 29 July 1913 .

Gooch and Temperley: British documents on the origins of the war (1898 - 1914) Vol. 10, Part 11, The last year of peace, London, 1938.

المرفقة بهذه الإتفاقية" [1] ، وعلى الرغم من عدم الجدوى من البحث عن حدود دقيقة في مشروع إتفاق ١٩١٣م ، وكذلك عدم شرعيته القانونية ، فإنه قد ظل الأساس الذي يعتمد عليه في نزاعات الحدود بين الأطراف التي شملها الإتفاق كما أنه لم يحظى بالرضا الكامل من أي من هذه الأطراف .

وقد حمل شيخ الكويت على العثمانيين عدم إشراكهم إياه في المحادثات مع بريطانيا بشأن الخليج وشدد اللوم بصفة خاصة لتخليهم عن الإحساء بدون مقاومة[2]، وفي الوقت نفسه فقد أبدى أسفه لوثوقه بالبريطانيين وترك أمور بلاده بيدهم فخرجوا عليه بحدود غير عادلة للكويت [3] ، ولم تفلح مفاوضات الدبلوماسيين البريطانيين ، لاسيما تلك المحادثات التي كانت قائمة بين وليم شكسبير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والسير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج ، في التخفيف من حدة إنتقادات الشيخ للإتفاق [4]، وهو ما أدى إلى إفصاح كوكس صراحة بأن البريطانيين والعثمانيين على حد سواء كانوا يقعون تحت ضغوط عبد العزيز آل سعود الذي هدد بإحتلال قطر ، ومسقط وعُمان الداخلية إذا لم يعد مبارك آل صباح إلى حدوده الأصلية [5] ، ومع أن كوكس لم يوضح في

---

(١)Hurewitz, J. C:" Diplomacy in the Near and Middle East "A documentary records; 1535 - 1914, vol. I; Gives text of Anglo – Ottoman draft convention on the Persian Gulf Area, 29 July 1913. Pp. 270 - 272.

(٢)F. O. 371 / 1843, Sheikh of Kuwait accepts in writing Anglo - Turkish agreement respecting Kuwait 1913.

Goldberg, Jacob: "The 1913 Saudi occupation of Hasa Reconsidered " (Middle Eastern Studies vol.18, No. I, January 1982) Pp. 21 - 29.

(٣)F. O. 371 / 1846 From Sheikh of Kuwait to political agent Kuwait 20 August 1913.

(٤)R / 15 / 5 / 65 / From Sir P . Z. COX. K. C. I. E political resident in Persian Gulf to the Secretary of Government of India in the Foreign Department No. 1499, Dated Bushier, the 11th received 19th May 1913.

-R / 15 / 5 / 65 From Captain W. H. I. Shakespeare, Pol. Agent Kuwait to Pol. Resident in Persian Gulf, Bushire. No. 80 dated Kuwait the 30th April 1913.

-R / 15 / 5 / 65 Persia, confidential, 121616 No (XIII) 1913 from his majesty's secretary of state for India London, to his excellency the Viceroy Simlac repeated to the Pol. Resident, Bushire.

(٥)R / 15 / 5 / 65. Letter from p. z. Cox, Political Resident in Persian Gulf to Sheikh of Kuwait, dated 11th August 1913.=

رسالته المقصود بحدود الكويت الأصلية ، إلا أنه على ما يبدو قد أراد أن يسكت شيخ الكويت عن إحتجاجاته المستمرة ، ومن ناحية أخرى يمنع أية إتصال محتمل بين الأمير والشيخ ، فنجح بالفعل في وضع بذور الفرقة بين مشيخة الكويت ، وإمارة نجد في عهد عبد العزيز آل سعود ، بعد أن كان آل صباح قد تغلبوا على المتاعب النجدية على عهد آل الرشيد ، وعلى أية حال فقد كان بوسع الأمير والشيخ ممارسة سياسة ضبط النفس ، لاسيما وأنه لم تتبلور بعد مشكلات حقيقية بين الجانبين ، كما أن ما حدث في إتفاق ١٩١٣م كان خارجاً عن إرادتيهما ناهيك عن أن لكل منهما مشكلاته الأخرى فالأمير عبد العزيز آل سعود لازال يبحث عن سبيل في علاقاته الخارجية بالحجاز والعراق ، وشرقي الأردن ، وبريطانيا ، كما أن الشيخ مبارك كان قد أثقلته الخبرة ، وقد رأى أنه ليس من الحكمة في شئ تصعيد الأمور ضد ابن سعود ، وهو الذي آل على نفسه منذ البداية دعّمه ، وإعداده لإسترجاع ملك آبائه وأجداده ، وأما بريطانيا فقد أدركت أنه لا مناص من التعامل مع ابن سعود كقوة إقليمية ناشئة ، وأنه من الأفضل ربط هذا الأمير بإتفاقية تلزمه فيها بالمحافظة على المكاسب البريطانية في الخليج ، بدلاً من أن تتركه حراً طليق اليدين ، وقد أدرك السياسي الأريب برسي كوكس أن الشيخ مبارك آل صباح حليف بريطانيا القوى قد طعّن في السن ، وبدأت الأمور تنفلت من يديه ، وأن أقوى المرشحين لخلافة الشيخ سالم الصباح الذي لا يميل إلى البريطانيين كثيراً بل ويمقتهم، ومن ثم فقد وجد في الأمير ابن سعود الشخصية القيادية المرشحة للقيام بالدور الذي كان يقوم به مبارك آل صباح لصالح السياسة البريطانية (*) .

=L / P & S / 18 B. 437, Historical Memo. On the relations of the Wahabee Amir Ibn Saud with Eastern Arabia and the British Gov. 1800 - 1934.

(*)ومن الأمور اللافتة للإنتباه أن القيادة السياسية في شرق شبة الجزيرة العربية التي تؤلف ساحل الخليج العربي قد أرتبطت وإلى حد بعيد بأشخاص أفذاذ من شيوخ العرب النشامي أمثال قاسم ابن محمد آل ثاني (١٨٧٠-١٩١٢م) ومبارك آل صباح (١٩٠٢-١٩١٥م) ، وعبد العزيز ابن سعود (١٩١٥-١٩٥٣م) وقد برز هؤلاء بوصفهم الشخصية المحورية في ذوات التواريخ المذكورة ، التي تتحكم في إتجاهات الحركة السياسية في شبه الجزيرة وبوسعها أن تقبل وترفض وتفاوض وتجابه ، وليس أدل على ذلك من أن هذه الشخصيات هي نفسها المؤسس الحقيقي لكل من قطر والكويت والمملكة العربية السعودية .

وذهب كوكس بنفسه والتقى ابن سعود في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م في العقير ، وقد تبلورت مباحثات الرجلين عن إتفاق دارين التي تقع بالقرب من القطيف ، وقد أكدت المعاهدة البريطانية السعودية على الأمور الثلاث التالية :-

أولاً : أن تعترف الحكومة البريطانية بأن نجد والإحساء والقطيف والأراضي المجاورة لها والموانئ التابعة لها من ممتلكات آل سعود ، وأن ابن سعود حاكم مستقل عليها يتوارث أبناءه الحكم فيها ، في مقابل عدم ارتباط بن سعود بدولة أوروبية أخرى سوى بريطانيا "الحماية" .

ثانياً : عدم التدخل السعودي في شئون وأراضي الساحل العماني وقطر ، والكويت ، والبحرين ، وعمان الخاضعين لحماية حكومة صاحبة الجلالة البريطانية .

ثالثاً : أن تحدد الحكومة البريطانية حدود هذه المناطق مع المناطق الخاضعة لحمايتها في البر والبحر من ناحية الشمال والشرق والغرب والجنوب [١] .

وعلى الرغم من أن إتفاقية دارين تشكل الخطوة الأولى في سبيل الإعتراف بدولة ابن سعود ، إلا أن الإتفاق في الوقت نفسه قد ألزم بريطانيا في التعامل مع إبن سعود كوارث للدولة السعودية القديمة ،ومن ثم جاءت عبارات " الأراضي المجاورة ، والموانئ التابعة " بمثابة إحياء لمبدأ حق الوراثة التاريخية لما كانت قد وصلت إليه الدولة السعودية في مرحلتها الأولى والثانية .

ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود قد تحول بموجب هذا الإتفاق مع البريطانيين من الشرعية الدينية التي أنطلق منها أباءه إلى شرعية الحق التاريخي [٢]، ومع أن الكويت كانت إستثناءً من هذه القاعدة بحسبان عدم خضوعها للحكم السعودي في أياً

---

(١)Same Series and vol. The clauses, which will be reasons for abiding agreement, bet. myself (Bin Saud) and the Gt. British Govt.

10 R, I / P & S / 18 / 8 437,Historical Memorandum on relations of Ibn-Saud with Eastern Arabia, Pp. 38 - 39.

AL- Rashid, Ibrahim (ed.) Documents on the History of Saudi Arabia, 3 vols. Salisbury: documentary publications, 1976. See; vol. I: The Unification of Central Arabia under Ibn-Saud 1909 - 1925.

(٢)لمراجعة بحث دقيق ونادر عن هذه الفكرة راجع :

Linabury, George. O: "The Creation of Saudi Arabia and the Erosion of Wahhabi Conservatism" (Middle East review, vol. 11, Fall 1979) Pp. 5 - 12.

من مراحله ، إلا أن حق "السيادة على البدو ، والموانئ" الممنوح لابن سعود ، قد أوجد شرعية للخلاف مع الكويتيين حول الحدود .

كانت سنوات حكم الشيخ سالم الصباح في الكويت (١٩١٧ - ١٩٢١م) من أسوأ الفترات التي مرت بها العلاقات الكويتية – النجدية ، وعلى الرغم من تعدد المبررات التي كانت مطروحة إلا أنه قد برزت مشكلتين رئيسيتين كانتا سبباً لهذه الخلافات الحادة بين آل صباح ، وآل سعود في تلك الفترة:

وهما المشكلة المتعلقة بالولاءات القبلية ، ومشكلة الحدود بين نجد والكويت ، وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى فإنها ترتبط إلى حد كبير بقبائل العجمان ، الذين حاربوا مع ابن سعود ضد آل رشيد في معركة (أجراب ١٩١٥م) بيد أنهم سرعان ما أختلفوا معه فقاموا بالهجوم على معسكراته ، وإستقر بهم المطاف في منطقة صفوان بين الكويت والعراق ، وعندما تقلد الشيخ سالم مقاليد الحكم في ١٩١٧م فتح أبواب إمارته للعجمان وقبائل شمر الذين أخذوا يتوافدون بأعداد كبيرة على الكويت، ومن جانبه فقد قام ابن سعود بتحريض قبيلة العوازم ، إحدى القبائل الكويتية الكبيرة والمهمة ، ضد آل صباح في المقاطعات الشمالية وحملهم على إعلان ولاءهم لآل سعود، وكانت هذه الإزدواجية في ولاءات القبائل قد فتحت باباً لبداية معارك قاسية بين آل صباح وآل سعود [١] ، وكانت هذه المعارك قد ألقت بظلالها على المشكلة الثانية المتعلقة بالحدود بين نجد والكويت ، وكان الخلاف الحدودي بين نجد والكويت قد أنحصر في بدايته حول تبعية كل من دوحة البلبول ، وجريا العليا ، وفي حين كانت جماعة الأخوان وزعيمهم "فيصل الدويش" تتحرك بأوامر من ابن سعود ، وفق ما نص عليه إتفاق دارين ١٩١٥م في"التوابع" لإقليم الإحساء فإن الشيخ سالم

---

(١)Administration report of the Persian Gulf, Political Resident for the year 1918, Delhi 1920, CF. Administration report for Kuwait political agency " Ajman Question".

–سيد أحمد سيد يونس : المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية (١٩٢٤ - ١٩٥٣م) رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب – قسم تاريخ – جامعة عين شمس ١٩٧٥م ، ص ٢٥٥ .

–إبتسام عبد الأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي (١٩٣٢ - ١٩٧١م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، بإشراف أ . د جمال زكريا قاسم – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٩٢م ، ص ٣١-٣٢ .

الصباح كان يدرك تطلعات ابن سعود فأتجه إلى تثبيت الحدود بين الكويت والإحساء، ونظراً لوقوع دوحة البلبول عند نهاية الحدود الجنوبية للكويت ، ولما تتميز به من وفرة مياهها ، وصلاحيتها لأن تكون مرسى للسفن الشراعية وقربها من مغاصات اللؤلؤ وخصوبة أراضيها ، وتردد العشائر الكويتية حولها للرعي ، فإن الشيخ سالم الصباح قد قرر بناء قلعة بها كي يتخذ منها ميناءً صغيراً ينافس ميناء الجبيل السعودي في الإحساء [١] .

غير أن ابن سعود قد أحتج على ممارسات سالم آل صباح ، وأمر فيصل الدويش بالإستيلاء على جريا العليا التي تقع شمال شرقي بلبول وإتخاذها مقراً للإخوان ، إذا ما قام شيخ الكويت بما عزم عليه ، وفي نفس الوقت أصدر أوامره إلى ترحيب بن شقير شيخ قبائل مطير التابعة لجماعة الإخوان النزوح إلى "الجرية"، وعلى الرغم من تأزم الموقف بين آل سعود وآل صباح ، ووجود نيات صادقة لدى الطرفان في عدم الإشتباك عسكرياً عندما لجأ الطرفان إلى الدبلوماسيين البريطانيين لحسم ذلك النزاع إلا أن الحكومة البريطانية قد استشعرت مدى التناقض الذي وضعت نفسها فيه ، فليس بمقدورها إلزام ابن سعود بالتراجع إلى حدود الإحساء .

وكانت بريطانيا تعلم سلفاً أنه سيحتج لديها بأنه يحمي توابع الإحساء والسيادة البرية المنصوص عليها في إتفاق ١٩١٥م ، كما أن هذه المناطق هي ضمن حدود الكويت بموجب الإتفاق الأنجلو -عثماني ١٩١٣م لوقوعها ضمن حدود الدائرة الحمراء .

ومن ثم فقد لزمت بريطانيا الصمت إزاء هذه التطورات ، ولم نجد من الوثائق البريطانية ما ينبئ عن وجود حلول لدى البريطانيين سوى أنهم أدركوا أن مسألة الحدود بين الكويت ونجد في حاجة لأن تبحث على أساس سليم [٢].

---

(١)Abu-Dawood, Abdul Razak: "Political boundaries of Saudi Arabia: Their evolution and functions" (pH. D. Thesis University of Kentucky, 1984) P. 27.

(٢)F. O. 371 / 5068 Memorandum about boundaries between Najd and Kuwait, From political situation in Najd, to political agent Bahrain end of January 1920.

-F. O. 371 / 5069 From Dickson, political agent Bahrain to political resident in the Persian Gulf, 2nd Feb 1920.

على أية حال فقد أشتبكت القوات الكويتية بزعامة قائد القوات البرية علي ابـــن خليفة الدعيج ، الذي كان يعمل حامياً لراية الشيخ فـــي الصحـــراء ، مـــع القـــوات السعودية " الإخوان " بقيادة فيصل الدويش في حمض في إبريل – مـــايو ١٩٢٠م هزمت فيها القوات الكويتية ، وسلبت ممتلكاتها ، وراجت شائعات عن أحتمال هجـوم الإخوان على الكويت (١) ، الأمر الذي أضطر شيخ الكويت للتفاوض مع ابن ســـعود والبريطانيين بغية دفع الضرر الذي يحيق ببلاده .

وفي حين كان رد ابن سعود قاسياً على الشيخ سالم حيث أرســـل لـــه تحذيـــراً بضرورة الإنصياع لإرادة ابن سعود ، وأن يتنازل عن العشائر التي تحت ســيطرته ، وأن يعترف بأنه ليس له حقوق في " الجريه " أو أية منطقة أخرى يعتبرها ابن سعود جزءاً من إمارته (٢) ، فإن البريطانيين بدورهم قد خذلوا شيخ الكويت عندمـــا احتـــج لديهم بإتفاقية الحماية ١٨٩٩م ، وإتفاق ١٩١٣ الحـــدودي ، فأخبروه بأن مشـــروع الإتفاق الأنجلو – عثماني ١٩١٣م قـــد أصبح لاغياً وغـــير ذي موضـــوع بعـــد الإتفاقية التي أبرمها البريطانيون مع ابن سعود في دارين في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م ، وقد إعتمدت الحكومة البريطانية في هذا القرار على التقرير الـــذي رفعـــه الوكيـــل السياسي البريطاني ، إلى المندوب البريطاني في بغداد السير برسي كوكس ، بعـــد أن درس الموقف بين ابن سعود وشيخ الكويت ، وقد لاحظ فـــي تقريـــره " أن شـــيوخ وأمراء العرب في الجزيرة إنما يؤسسون توسعهم في الأراضـــي ، طبقـــاً لقدرتـــهم وإمكانيتهم لفرض النظام على القبائل المجاورة ، والقوة والقدرة على إجبـــار البـــدو

---

(١) عن دور جماعة الإخوان في تأسيس المرحلة الثالثة للدولة السعودية راجع :

-Habib, Johns: "Ibn Saud's Warriors of Islam; The Ikhaan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom 1910 – 1930" Leiden: E. J. Brill 1978.

-Habib, Johns: "The Ikhwan Movement of Najd: Its rise "University of Michigan 1970.

Coldrup, Lawrence: "Ikhwan Movement of Central Arabia " Arabian Studies, Vol.4, 1982. Pp. 161 - 170.

-عبد العليم عبد الوهاب أبو هيكل : العلاقات بين عبد العزيز ابن ســعود وجماعـة الإخـوان (١٩١٢ – ١٩٣٠م) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٧٦م.

(٢)F. O. 371 / 5069 Translation of letter from Ibn-Saud to Shaikh of Kuwait 20th April 1920.

-Dickson: "Kuwait and her neighbors " Op Cit: P. 269.

على دفع الزكاة ، وأهليتهم في منع أو إثارة الإضطرابات والخصومات ، والقيام بالغارات داخل حدود الإقليم المذكور ، وطبقاً لهذه المعايير كان شيخ الكويت السابق مبارك الصباح الزعيم الذي لا يباري قد منح السيادة على منطقة الحدود المتنازع عليها في إتفاق ١٩١٣م ، أما الآن فإن سالم ليست لديه القدرة التي كانت لوالده ، ووفق المعايير السابقة فإن ابن سعود هو الملائم تماماً لأن يستحوذ على الجزء الجنوبي من الأراضي الكويتية ، ومن ثم فإن ابن سعود يؤسس بطلبه في تلك المنطقة على القانون غير المكتوب في الصحراء ، وبينما أسس الشيخ سالم تقوم على وثيقة - مكتوبة " وقد نصح الوكيل السياسي حكومته التي كان عليها الإختيار بين القانون التقليدي والقانون الدولي بعدم فقدان ثقة شعوب المنطقة بها بإعادة النظر في إتفاقية ١٩١٣م [١] ، بيد أن كوكس لم يكترث لهذا الأمر ورأى أن المصالح البريطانية تتمشى مع سياسة ابن سعود ، ومن ثم فقد ألغى العمل بإتفاق ١٩١٣م ، وقدم ترضية لشيخ الكويت بأن موضوع الحدود ينبغي أن يبحث عن طريق لجنة محكمين تضم الأطراف المعنية ، بوساطة بريطانية[٢] .

وقد برزت في المداولات الدبلوماسية خلافات رئيسية حول طبيعة التسوية الحدودية التي ينبغي أن تسود بين الكويت ونجد .

ففي حين رأى برسي كوكس أن الحدود ينبغي أن تكون ثابتة جغرافياً ، كان ابن سعود يريد حدوداً على أساس الأقاليم القبلية [٣] ، وبينما كانت المفاوضات جارية

---

(١)F .O. 371 / 5073 Memorandum from political agent Kuwait to C. COX. Political Resident in Baghdad. Dated 25 Th April 1920.

-Wilkinson, John:" Arabia's frontiers: The desert" London 1991. Pp. 141 - 142.

-"الترجمة التي قدمتها مكتبة مدبولي قد أساءت للكتاب إذ تحوي العديد من الأخطاء التاريخية ، ناهيك عن ركاكة العرض لذا أعتمدنا على النسخة الإنجليزية الأصلية"

-راجع وجهة نظر مشابهة لرأي الوكيل السياسي في الكويت :

- F. O. 371 / 3393 Memorandum on the situation of Kuwait from the P. Col. Hamilton, prior to his departure on Leave, No. 6, 27 April 1920.

(٢)wilkinson, John: Op Cit: COX duly repudiated the 1913 convention and the P A had to explain matters to Shaikh Salim; P. 142.

(٣)The Geographical review: The boundary of Najd , The Geographical review vol. 17, 1927, Pp. 128 - 134.

على هذا النحو قامت جماعة الأخوان وقائدهم فيصل الدويش في ١٠ أكتوبر ١٩٢٠م بمهاجمة قرية الجهرة أهم المنافذ الكويتية ، ودارت معركة عنيفة هي الأشرس في تاريخ علاقات البلدين ، وقد مارست القوات السعودية قسوة لم تعرف لها مثيل في تاريخ الجزيرة العربية حتى ذلك التاريخ ، وظلت العلاقات على هذا النحو من التوتر بين نجد والكويت حتى وفاة الشيخ سالم الصباح في ٢٧ فبراير ١٩٢١م ، وإذ أعلنا ابن سعود أن النزاع بين بلاده والكويت قد أنتهى .

وأرسل إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ – ١٩٥٠م) قائلاً " أما الآن فحيث صار الأمر إليك فلا أرى من حاجة إلى شروط أو تحفظات ، فأنا لك سيف مسلول ، أضرب بي ما شئت ، وأنت أولى بالقبائل التي تحدت أوامري ، ولك أن تؤدب من تشاء إذا بدر منها اعتداء على رعاياك ، أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى الرياض ، ولا أقبل أن تكون هي ما قطعنا به أنفاً ، ولك على هذا عهد الله وميثاقه"(١).

وكانت هذه الرسالة علاوة على إفصاحها عن طبيعة الخلاف الشخصي بين ابن سعود وسالم الصباح ، فاتحة عهد جديد في العلاقات الكويتية – النجدية ، ومن جانبه فقد أدرك الشيخ أحمد الجابر الصباح أن المتاعب السياسية التي عانت منها الكويت في الآونة الأخيرة كانت بسبب بُعد السياسة الكويتية عن السياسة البريطانية، ومن ثم فقد أبرق إلى السير برسي كوكس في ٢٩ مارس ١٩٢١م ، رداً على برقية الأخير له المهنئة بتوليه مقاليد الحكم – يؤكد له ولاءه للحكومة البريطانية ، وأنه يرغب في العودة بالعلاقات الكويتية – البريطانية إلى ما كانت عليه زمن الشيخ مبارك الصباح ، وأقر بإستعداده لقبول أية تسوية سياسية تراها الحكومة البريطانية مناسبة لمشكلات الحدود مع ابن سعود (٢) .

---

(١)F.O.371 / 3398 Translation of letter from Ibn-Saud to Shikh Ahmad AL Jabir dated 14th March 1921.

-د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي (١٩١٤ – ١٩٤٥م) ص ٨١.

(٢)F .O. 371 / 3398 Translation of letter from Ibn-Saud to Shikh Ahmad AL Jabir to COX political resident in Baghdad 29 Th March 1921.

هكذا أضحت الأجواء مناسبة لأن تستأنف بريطانيا وساطتها بشأن تسوية مشكلات الحدود بين نجد والكويت ، فدعت الدبلوماسية البريطانية إلى عقد مؤتمر للتفاوض بشأن الحدود في إقليم العقير، وقد أرتأي برسي كوكس ضرورة بحث مشكلات نجد مع العراق مرة أخرى بعد فشل مؤتمر المحمرة والمعاهدة المنبثقة عنه في ٥ مايو ١٩٢٢م في إحتواء هذا الخلاف ، وفي حين مثَّل العراق في مؤتمر العقير وزير الأشغال " صبيح نشأت " ، بينما مثل نجد ابن سعود نفسه وكبار معاونيه، إلا أن بريطانيا قد عينت وكيلها السياسي في الكويت الميجور مور كممثل عن الكويت ، الأمر الذي فسره بعض المؤرخون على وجود شبهة تواطؤ بريطاني - سعودي بشأن حدود الكويت ، وأن النية كانت مبيته لإقتطاع أراضي كويتية لصالح ابن سعود [١] ، ومهما يكن من أمر فإن مداولات المؤتمر قد أبانت عن وجود وجهتي نظر بشأن طبيعة التسوية المقترحة ، ففي حين كان برسي كوكس يريد ويؤكد على ضرورة وجود حدود جغرافية ثابتة ، كان ابن سعود يلح في طلب الحدود العشائرية (القبلية) ، فأخذ كوكس يوضح لابن سعود أن ذلك لن ينهي النزاع ، الذي سينتقل إلى الخلاف على تبعية القبائل بدلاً من الأراضي ، وعندما أوضح ابن سعود أن الحدود الثابتة سوف تخلق مشكلة أيضاً تتعلق بنظام الآبار والمراعي التي تملكها القبائل لمعرفة كل قبيلة بآبارها ومراعيها والتي تتطلب سنوياً الإنتقال إلى الفرات مثلما تفعل قبائل ظافر والعمارات ، فإن السير برسي كوكس قد أقترح وجوب ترك مياه الآبار مشاعاً بين القبائل دون إعتبار برعويتها ، وأن المناطق التي تتشابك فيها القبائل يجب أن تكون محايدة ، فكانت هذه الرؤية هي أصل فكرة المناطق المحايدة التي لم تقبل بها الأطراف المعنية ، ولكنها اضطرت للموافقة عليها تحت ضغط الوسيط البريطاني "كوكس" الذي رأى ضرورة حسم الموقف بأن تناول خارطة الجزيرة العربية ، ورسم عليها خطاً أحمر من الخليج إلى جبل عنيزان بالقرب من

---

(١) د . جمال زكريا قاسم : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، السنة ١٩٦٩م ، ص ١٦٥ - ١٩٦٦م .

-أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الأولى ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

-د . ميمونه الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ص ٥٤ .

حدود شرق الأردن ، فأعطى للعراق بذلك مساحة كبيرة من الأراضي التـــي يدعـي ابن سعود ملكيتها ، في حين جاء إسترضاء الأخير على حساب حدوده مع الكويـــت التي فقدت بموجب هذا الخط ثلثي أراضيها [1]، فأصبحت حدود الكويـــت مـــع نجـد بموجب بروتوكول العقير ٢ ديسمبر ١٩٢٢م على النحو التالي :

من المنطقة التي تلتقي بها حدود العراق والكويت ونجد عند إلتقاء وادي العوجا بوادي الباطن الواسع الطويل في الغرب ، وتسير الحدود الكويتية – العراقيـة نحـو الشمال داخل وادي الباطن، إلى نقطة تقع جنوب أبار صفوان وجبل سنام ،وأم قصـر ثم يصل إلى مقابل خور الزبير وخور عبد الله إلى الجنوب الشرقي ، وتبدأ حدود نجد والكويت من غرب نفس النقطة التي يتقابل فيها العوجا بالباطن فتترك آبـــار الرقـة تحت سيطرة نجد ، وتمتد في خط مستقيم إلى ملتقى خــط العـرض (٢٩) بنصـف الدائرة الحمراء المشار إليها في الإتفاقية الأنجلو – عثمانية ١٩١٣م ، وتحوي تــل جورين من الحد الجنوبي ويصل إلى الشاطئ جنوب رأس مرتفع يسمى رأس القليعة، ووسط الدائرة مدينة الكويت، والنصف قطر هــو عند تقابل خور الزبير وخور عبـد الله (الخط الوسط) ، وإلى الجنوب والغرب رسمت منطقتي حياد ، إحداهمـــا كويتيـة نجدية ، والثانية عراقية – نجدية ، وتمتد منطقة الكويت المحايدة ، جنوبي الكويـــت وتفصلها الإحساء عن السعودية على شاطئ الخليج العربي ، وأراضيها قاحلة تبلـــغ مساحتها ٥٢٠٠ كم ، وتمتد نحو ٢٩كم بإتجاه الشاطئ جنوب الخليج ، ومـــا يقـارب هذه المسافة نحو الصحراء ويحدها من الشرق البحـــر ، ومـــن الغـرب المنخفـض الواسع المسمى الشق ، ومن الجنوب خط يتجه من الشرق عبر عين العبد إلى نقطـة على الساحل شمال رأس المشعاب ، وفي مســـاحة الأرض هـذه ستشـــارك نجـــد والكويت حقوقاً متساوية حتى يتم الوصول إلى إتفاق لاحق حولها بين البلدين ، ومن

---

(١)بشأن مباحثات العقير راجع :

-Zoli, C: "The boundaries of Najd" A note on the special conditions (Geographical Journal vol. 1 7, 1927) Pp. 128 - 134.

-Dickson, H. R. P: "Kuwait and her neighbors" Op Cit: P. 275.

-Iqbal, Sheikh Mohammed:" The emergence of Saudi Arabia" A political study of King Abdul Aziz Ibn Saud 1901 – 1953 (Srinagar: Saudiyah Publishers, 1977).

خلال وساطة حكومة بريطانيا العظمى ، وقد رسمت خريطة هذه الحدود بمقياس رسم ١ : ١,٠٠٠,٠٠٠ بواسطة الجمعية الجغرافية الملكية بتوجيه من القسم الجغرافي بوزارة الدفاع البريطانية [١]، وعلى الرغم من أن الوثائق البريطانية قد أكدت على أن كلاً من أمير نجد عبد العزيز ابن سعود ، وشيخ الكويت قد سجلا إعتراضاً صريحاً على بنود الإتفاق ، نظراً لأنه قد عقد مشكلة ابن سعود في حدوده مع العراق ، كما أن شيخ الكويت ظل على أعتقاده بأن المنطقة المحايدة ما هي إلا أراضي كويتية إلا أن ابن سعود قد أضطر للموافقة بتأثير من صديقه الحميم كوكس ، الذي أفهمه بأن تلك هي آخر مهماته في الشرق وأنه ينبغي أن يتم إنجازها بنجاح ، كما أن شيخ الكويت كان قد تلقى وعداً غير مكتوباً من البريطانيين بإمكانية تعديل الحدود في المستقبل القريب [٢] ، ومن ثم فقد وضع كلاً من ابن سعود وابن صباح في ظروف

---

(١)The Frontier between Najd and Kuwait begins in the west from the junction of the Wadi AL- Aujah (W. AL Audia) with the Batin (EL Batin), leaving Raq'I (Rikai) to Najd , from this point continues in a straight line until it joins latitude 29 degrees and the red semi - circle referred to in article 5 of the Anglo - Turkish agreement of 29TH July 1913 . The line then follows the side of the red semi-circle until it reaches a point terminating on the coast south of Ras Al Qali'ah (Ras El Kaliyah) and this is the indisputable southern frontier of Kuwait territory. The portion of territory bounded on the north by this line and which is bounded on the west by a low mountainous ridge called Shaq (Esh Shakk) and on the east by the sea and on the south by a line passing from west to east from Shaq (Esh Shakk) to ' Ain Al Abd (Ain El Abd) and thence to the coast north of Ras Al Mishaab (Ras Mishaab), in this territory the governments of Najd and Kuwait will share equal rights until through the good offices of the governments of Great Britain a further agreement is made between Najd and Kuwait concerning it.

The map on which this boundary has been made is Asia 1 - 1,000,000, made by the royal geographical society under the direction of the geographical society general staff and printed at the war office in the year 1918.

Written in the port of ' Uqair and signed by the representatives of both governments on the second day of December 1922 corresponding to 13th of Rabi'al ' Al Thani, 1341.

The boundary convention between Najd (Saudi Arabia) and Kuwait (Treaty of Uqair), 2 December 1922, Kuwait crisis. Op Cit: P. 48.

-Linabury, George. O: "Saudi - Arab relations 1902 – 1927" A revisionist interpretation, pH. D thesis Columbia university, 1970. Pp. 210 - 215.

-AL – Rashid, Ibrahim: Op Cit: vol. I, the Unification of Central Arabia under Ibn Saud 1909 - 1925, Pp. 67 - 76.

(٢) راجع ردود الأفعال الرسمية بشأن إتفاق العقير ١٩٢٢م في : =

متشابهة أضطرتهما للإنصياع للإدارة البريطانية في رسم الحدود وثائقياً على هـذا النحو .

ومن الناحية العملية ، كان من الصعوبة بمكان ثبوت صحة وجهة نظر كوكـس في شأن الحدود الثابتة في الصحراء ، بل على العكس ، لقد أدت هذه الرؤيـة إلـى نتائج خطيرة بالنسبة للعلاقات بين ابن سعود وقبائل مطـير رأس حربـة الجيـوش السعودية ، لاسيما الأخوان ، التي أعتبرت أن ابن سعود من الناحية الأيديولوجية قـد تخلى عن أراضي وآبار ، يرون أنها نجدية ، لأن الموافقة على حـدود ثابتـة زادت عملياً من صعوبة قيامهم بالرعي أو القتال عبر الحـدود في مناطق عاشـوا فيـها قروناً ، ومن ثم فإن مؤتمر العقير الذي أرخ لسياسة شبه وفاقية بين نجد والكويت ، قد أرخ في الوقت ذاته لبداية الفرقة بين الأخوان وابن سعود ، فقد نزعت هذه القبائل نحو الإستخفاف بهذه الحدود، وتجاهلها، مما عرض ابن سعود لأوضـاع سياسـية محرجة إقليمياً ودولياً ،وكان في إلتزامه بحماية هـذه الحـدود ، يعـرض علاقتـه بالإخوان لخطر الإنهيار.

ومن الناحية الإستراتيجية البحتة ، كان ابن سعود يدرك "بحسب ما سـعى هـو إليه" أن حكمة قد تعدى النظام أو المفهوم القبلي الضيق ، وأخـذت دولتـه تتطـور تدريجياً ، وتكتسب شيئاً فشيئاً سمات نظام المركزية الأكثر حداثة ، والـذي بإمكانـه على المدى البعيد إحتواء تمردات القبائل التي وجدت صعوبة في التكيف مـع مبـدأ الحدود الدائمة ، لأنها تتعارض مع حركة القبائل الحرة والسيطرة السعودية.

لقد أكد الإذعان السعودي لمبدأ الحدود الثابتة تغيراً أكثر جوهرية في مفهوم دور العربية السعودية في مواجهة الكيانات الأخرى في المنطقة ، حيث أدرك ابن سـعود ، أن هذه الكيانات السياسية المجاورة ليست مجرد هدفاً للفتح الوهابي بل هي مصـدر

=-F. O. 371 / 10025 Telegram from viceroy to secretary of state for India 12th Jan 1923.

-F. O. 371 / 16019 From Foud Hamza to Sir Andrew Ryan, H. B. M. Minister, Etc, 22nd Jan 1923.

-F. O. 371 / 8947 From the residency Baghdad, to the Duke of Devonshire secretary of state for the colonies, 24th Feb 1923.

-F. O. 371 / 8948. Translation of letter, From Sheikh Ahmad AL - Jabir to political agent, Kuwait, 26th Jon 1923.

للحجاج والتجارة ،عناصر تسهم في الاقتصاد السعودي ، وأصبح ابن سعود بتأثير من مستشاريه غير السعوديين يؤثر الهدوء في المناطق التي تخضع لإشراف البريطانيين .

كانت أولى السلبيات التي برزت من جراء إتفاق العقير ١٩٢٢م على صعيد العلاقات الكويتية النجدية ظهور مشكلة المسابلة "التبادل والتعامل التجاري بين جماعة من الناس" حيث كانت الكويت مركزاً للمسابلة ، يأتيها المسابلون من كافة الأقطار المجاورة مثل نجد والعراق وسوريا ، بيد أن أهالي نجد كانوا أهم من يرتادون مركز الكويت نظراً لقربها ،كما أن التجار الكويتيون يبيعون بالدين لمدد طويلة ، وفي الوقت الذي كانت المسابلة توفر فيه إقتصاداً زاهراً للكويت كان ابن سعود يرى فيها ضرراً بالغاً بإقتصاديات بلاده من حيث الكساد الذي تسببه لموانئ بلاده في القطيف ، والعقير ، والجبيل .

ومن حيث عدم وجود أية مراكز جمركية في الطريق بين الكويت ونجد ، ناهيك عما يرتبط بذلك من أخذ المسابلة كذريعة للتهريب الغير مشروع ، وقد أعرب ابن سعود للشيخ أحمد الجابر الصباح عن قلقه من موضوع المسابلة إذ لم يكن بإمكانه ضبط تحركات البدو عبر الحدود الكويتية – النجدية ، مما يشيع نوعاً من الفوضى الأمنية ، وأقترح في سبيل ضبط هذه العلاقة ، تعيين موظفين سعوديين أو كويتيين لجباية الرسوم الجمركية على الحدود بين البلدين ، وفي حال تعذر ذلك فإن ابن سعود يطالب بتعويضاً مادياً في شكل "ضرائب" تدفعها الكويت لحكومة نجد [١] .

بيد أن حاكم الكويت كان يرى أن أي تجاوب إزاء مطالب ابن سعود في هذا الإتجاه سيعتبر ماساً بإستقلال وسيادة الكويت ، وأنه لا يزال يعاني من تداعيات مؤتمر العقير ١٩٢٢م ، وأن ابن سعود يخفي وراء هذه المطالب الإقتصادية نوايا سياسية ولا ريب ، ومن ثم ، فقد خاطب الدبلوماسيين البريطانيين ، بغية إيجاد

---

(١) -F.O. 371 / 16119 Translation of a confidential letter from Faud Hamza , to Andrew Ryan , 19th Aug 1932 .
-F. O. 371 / 16019 From Faud Hamza to Sir Andrew H. B. M. Minister etc. 22nd August 1932.

حل مناسب لهذه المشكلة ، كما أرسل ولي عهده الشيخ عبد الله سالم الصباح للتباحث مع ابن سعود ، وفي حين لم يتوصل الأخير إلى نتيجة عملية كان ابن سعود قد طلب من البريطانيين أن يقدروا الوضع الصعب الذي يعانيه من جراء المتاعب السياسية التي تتستر وراء المسابلة ، وأوضح قائلاً " إن القبائل التي إنتقلت إليه تبعيتها في أعقاب مؤتمر العقير "كالعوازم ، والعجمان ، والمطير " لها علاقات وثيقة بالكويت ، وأن الإتصال التجاري بين نجد والكويت يزيد من الصلات التي تربط بين هذه القبائل وفروعها التي استمرت في تبعيتها للكويت عن طريق المصاهرة التي تتم في موسم التجارة ، مما يصب في الأخير في إمكانية تغيير ولاءات القبائل ، وتعود بالتالي مشكلة الحدود السياسية من جديد " وقد أفهم ابن سعود البريطانيين والكويتيين على حد سواء أنه يعمل للصالح العام (١)، وقام بفرض حصار تجاري طويل الأمد حول الكويت لمنع القبائل والمسابلون النجديون من التعامل التجاري مع مركز الكويت للمسابلة ، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تستنفر مؤسساتها لتقييم الوضع ، وتقديم حلول عاجلة له في ١٢ أغسطس ١٩٣٥م ، فأجتمع المسئولون البريطانيون في كل من وزارة الخارجية ، ووزارة المستعمرات ووزارة الهند ، وحضر الإجتماع الكولونيل هيوبيسكو H. Biscoe المقيم البريطاني في الخليج، والسيراندرو رايان الوزير المفوض في نجد والكولونيل Dickson المعتمد السياسي في الكويت ، وقد ظلت هذه اللجنة على إستنفارها من خلال المباحثات المكثفة مع الجانبين(٢) ، والتي تمخضت في الأخير عن معالجة كافة الأوضاع السياسية بين

---

(١) -F.O. 371 / 16019 From King of Hejaz and Nejd office to Biscoe the 20th Ramdan 1930 29th Aug 1932.

-F. O. 371 / 14955 Translation of copy of letter addressed by King Ibn Saud to Sheikh Ahmad EL - Jubir, No. 43 / 420, 9, 1350.

(٢)F . O. 371 / 16019 British residence and consulate general Bushier to his Majesty' s secretary of state for Colonies, London office 18th May 1933.

-F. O. 371 / 16019 Extract of sections III from Kuwait intelligence summary for fortnight ending 15th Sept 1933.

-F. O. 371 / 16004 Lieut. , Colonel H. R. P. Dickinson, G. I. F. political agent Kuwait to the Hon. The political resident in the Persian Gulf 15th Dec 1935.

-وراجع وجهة نظر شيخ الكويت في : =

البلدين في ثلاث مشاريع إتفاق تنهي حالة التأزم في العلاقات النجدية – الكويتية على النحو التالي :

أولاً : إتفاقية الصداقة وحسن الجوار :

وتتضمن مواد هذه الإتفاقية ، ضرورة أن يبذل البلدان كافة جهودهما في سبيل المحافظة وتوثيق علاقات الصداقة وحسن الجوار ، وأن يسود السلام بلديهما ، وأن يحلا بروح الصداقة والأخوة جميع ما يحدث من نزاع ، وتحقيقاً لتلك الغاية تلتزم الحكومتين بعدم دعم أو مساندة الأعمال غير المشروعة على الحدود ، كما يتعين لضمان تنفيذ هذه الإتفاقية تعيين موظفين من البلدين ، تكون لهم سلطة المراقبة والإشراف والتبليغ وفق قوانين صارمة ، مع مراعاة حرية تنقل القبائل بين أراضي البلدين سواء لغرض الرعي ، أو المسابلة ، ولأي من الحكومتين الحق في تقييد هذه الحرية بحسب ما تقتضيه الضرورات الإقتصادية ، أو السياسية شريطة إعلام الطرف الأخر حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات المعاونة لهذا التقييد أو المنع ، كما نصت الإتفاقية على إستمرارية عقد جلسات تفاوضية إستشارية ، للجنة الحدود الدائمة ، التي ستكون من أربعة أشخاص مناصفة بين الحكومتين ، يناط محاولة إحتواء أي نزاع طارق ، أو إبلاغ السلطات الرسمية عنه في حال تعذر ذلك .

ثانياً : الإتفاقية التجارية :

إهتمت هذه الإتفاقية بتنظيم التبادل التجاري ، والوقوف في مواجهة التهريب ، عن طريق تنظيم وضبط البضائع التي تخرج من الكويت إلى السعودية براً وبحراً ، بتقديم بيان "ماينفست " تفصيلي عن البضائع التي تحتويها القافلة ، معتمد من إدارة الجمارك بالكويت ، وأن أية مخالفة لذلك سيعد تهريباً يعرض صاحبه للحبس أو للغرامة ، أو كلاهما مع مصادرة البضائع المهربة .

ثالثاً : إتفاقية تسليم المجرمين :

=F. O. 371 / 16019 Copy of letter from Sheikh Ahmad AL - Jabir to King Ibn Saud, No. 310, 9th Shawwal 1352.

ولمزيد من التفاصيل عن مشكلة المسابلة وتطوراتها راجع :

–د . ميمونه الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ص ٣٥٢ – ٣٨٠ .

تعهدت الحكومتان السعودية – والكويتية ، بتسليم رعايا أياً من البلدين في حال إرتكاب أيهما جنايات غير سياسية داخل حدود الأخرى ، مثل القتل ، والنهب ، والسرقة ، أو التهريب ، وأن يتم الطلب بتسليم المجرمين عن طريق السفارة البريطانية في جدة [1].

هذه الإتفاقيات الثلاث التي حسمت إلى حد كبير المشكلات الاقتصادية ، والحدودية البرية وتحركات القبائل بين الكويت والسعودية منهية حالة التوتر التي شابت العلاقات بين البلدين فترة طويلة ، قد أثرت تأثيراً مباشراً على طبيعة المشكلة الحدودية ، التي بدأت في التبلور في هذه الأثناء ، بحيث أن السعوديون والكويتيون لم يعد لديهم إستعداد للتركيز على مشكلاتهم القبلية والإقليمية ، وإزاء ضغط العراق من الجانب الأخر في تصعيد مشكلاته الحدودية مع كلا البلدين ، فإن مصلحتهما الإستراتيجية كانت تقتضي في المرحلة التالية معالجة مسألة الحدود في إطار إتفاقية الصداقة وحسن الجوار ، بعيداً عن التعقيدات السياسية والقانونية ، التي قد تتيح للعراق فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب إقليمية ، الأمر الذي يبعث المراقب على الظن بأن مشكلات الحدود في الخليج العربي كانت ترتبط إرتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض ، وتؤثر بتفاعلاتها المختلفة على هوية ومدى التوجه السياسي الذي ينجم عن الحدث الحدودي في إطار العلاقات الإقليمية .

ويقودنا التحليل السابق إلى الإعتقاد بأنه ضمن موروثات ومؤثرات عدة فاعلة في صوغ السلوك السياسي الخليجي تساهم " المسألة الحدودية " بأبعادها الإستراتيجية العامة في التأثير في هذا السلوك وتوجيه مساراته على غير صعيد ، بيد أن البيئة الخليجية نفسها تبقى الميدان الأكثر وضوحاً لهذا التأثير ، الذي يبلغ

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الإتفاقيات الثلاث راجع:

-F. O. 371 / 20842, Kuwait relations with Arabia Saudi trade blockade of Kuwait negotiations for: settlement 1937.

-Watt, D. C.: "The foreign policy of Ibn Saud 1936 – 1939"(Journal of the Royal Central Asian Society, vol. 50, No 2 .1963) Pp. 152 – 160.

-Zahlan, Rosemarie Said: King Abdul Aziz's changing relationship with the Gulf States During the 1930's in: T. Niblock. (Ed.) States, society and economy in Saudi Arabia, London: Croom Helm, 1982, Pp. 58 - 74.

بيئة الجوار الإقليمي ، ويلقي بظلالة في حالات معينة على مناخ التفاعلات الدولية لبلدان الخليج ، وضمن المسألة الحدودية نفسها ، دفع العديد من العوامل والإعتبارات بهذه المسألة إلى واجهة الساحة السياسية ، وأبرزها على سطح الأحداث الساخنة في الخليج ، وفي دراسة أنماط السلوك ، والعلاقات التي تندرج ضمن مؤثرات " المسألة الحدودية " ، نجد أن هذه الأنماط قد تعددت ، في حالات معينة ، طابعها السلبي العام لتقدم مشاهد لتفاعلات سياسية إيجابية ، ففي نزاع ثنائي على مسألة حدودية غالباً ما يبحث أحد المتنازعين عن طرف ثالث ليبني معه علاقات مميزة ، وقد تصل إلى درجة التحالف (*) ، كما يحدث أن تعلن مجموعة أطراف تحالفها على قاعدة التضامن مع أحد الفرق المتنازعين ، وفي هذا السياق تبرز ثلاثية العراق – الكويت – السعودية كأحد معالم تلك الأيديولوجية .

وينبغي ملاحظة أنه لكي تكتمل صورة مثل هذه الإيديولوجيات عدم تعارض الإعتبارات التي ينطلق منها السلوك السياسي الواحد الناجم عن هذا الحدث الحدودي، بمعنى أن نجاح مضمون مثل هذه النظرية مرهون بإختلاف الفريق الواحد مع منطلقات الطرف الثاني في مبررات المطالبات الحدودية فلا ينبغي مثلاً للسعودية أن

(*) للإطلاع على مقال تحليلي عن الحدود راجع :

–عبد الجليل مرهون : نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، منشور بنشرة شئون الأوسط ، العدد الثاني عشر ، أيلول – تشرين الأول ١٩٩٢م ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، والبحوث والتوثيق ، بيروت ص ٤٧ – ٦٥ .

وكذلك :–

–سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٣م ، على أن دراسة السيد / مشكور قد أنطلقت نفس منطلق دراسة السيد / مرهون ، وأستخدمت نفس مضامينها بل ومصطلحاتها ، وأن كانت الدراسة الثانية قد توسعت بشكل جزئي في تناول مشكلات الحدود ، وللإطلاع على دراسات موجزه عن الحدود السعودية راجع :

–د . فاروق عثمان آباطه : دراسة تاريخية للقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧م .

–د . عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة ١٩١٩–١٩٣٩م وآثارها ، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٠م .

–أمين ساعاتي : الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ، التسويات العادلة ، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ١٤١٢ هـ .

تنكر على العراق إدعاءه بالحق التاريخي أو الإستراتيجي في الكويت ، في الوقت الذي تنادي هي بنفس الحق ضمن مقتضيات بلوغ ملك الأباء والأجداد ، ومن ثم كان نجاح الوفاق السعودي الكويتي ضد حدودهما مع العراق يعزي إلى ذلك الإختلاف في الإعتبارات الفاعلة والموجهة لمشكلة الحدود ، وإذا كنا قد أثبتنا بأن النزاع العراقي – الكويتي كان إستراتيجياً لوجوستياً في المقام الأول ، فإن النزاع السعودي – الكويتي حول الحدود كان ديناميكي حديث يرتبط بعامل النفط والسياسات المتبعة تجاهه على نحو ما سنوضحه لاحقاً .

الإختلاف السعودي – الكويتي بشأن نفط المنطقة المحايدة :

لقد أوضحنا كيف كانت موافقة الجانبين السعودي – الكويتي بشأن حدود مؤتمر العقير ١٩٢٢م مجاملة لبريطانيا ودبلوماسييها لاسيما برسي كوكس ، وكيف ظل الطرفان على أستنكارهما لتلك التسوية غير العادلة .

وكانت تعديات الأخوان على الكويت ، ومشكلة المسابلة في فترة ما بين منتصف عشرينات وحتى منتصف ثلاثينات القرن العشرين ما هي إلا تعبير عن ذلك الرفض السعودي .

لقد أوجد عنصر النفط والإختلاف بشأن عقود الإمتياز بين الشركات الأمريكية – والبريطانية عوامل بعث لمشكلة الحدود السعودية – الكويتية من مرقدها ، ففي حين كانت تسوية العقير تقضي بالحقوق المتساوية لحكومتي البلدين في المنطقة المحايدة، إلا أن الإتفاقية لم تحدد الوضع القانوني للمنطقة ، أو حقيقة علاقة البلدين بها ، وهل هي سيادة مشتركة أو حكم مشترك(١).

---

(١)F. O. 371/16871, Comcession of Eastern and general sydincate: Colonial Office Memo, oil Conession in the Nautral Zone 1923.

-وعن نفط المنطقة المحايدة في مرحلة الإستكشاف الأولى راجع:

-Chisholm, A. H. T. : The First Kuwait Oil Concession Agreement: Arecord of negotatiations 1911 – 1934 london, frank cas. 1971.

-Shemari, Samir: the Oil of Kuwait, Middle East Research and Publishing Centre, Beruit 1959.

ونحن لا نريد الخوض في تفاصيل تلك المفاوضات النفطية ، بقدر ما يعنينا علاقة ذلك التنافس بمسألة الحدود(*) ففي حين كان ابن سعود قد أستقر رأيه على منح عقد إمتياز الإحساء والمنطقة السعودية المحايدة لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية ، بدأت تثار الخلافات حول المنطقة الكويتية الحدودية ، إذ كانت المخاوف البريطانية تذهب إلى أنه من الخطورة بمكان أن تمتد يد ابن سعود إلى نفط هذه المنطقة ، لاسيما بعدما علمت من مصادرها أنه يتفاوض بالفعل بشأنها مع الأمريكيين ، وبدأت بدورها في إرهاب الشيخ أحمد الجابر الصباح ، ومحاولة إقناعه بأن بن سعود يرمي إلى السيطرة على الكويت (١).

وفي حين كانت سياسة بريطانيا إزاء الأزمات الطارئة في الكويت سواء فيما يتعلق بعلاقتها بالعراق أو السعودية، هي التهديد بالإبتلاع من جانب أياً منهما، أو الإثنين معاً ، فإن شيخ الكويت في كل الأحوال لم يكن يستطيع فعل شئ سوى إلتزام سياسة (Wait and See) ، مع التركيز على الإعتماد على الإستشارات البريطانية ، إذ بالرغم من كل شئ تظل لبريطانيا دوراً أساسياً في الحفاظ على الكيان الكويتي .

وعلى الرغم من أن الشركة الأمريكية " كاليفورنيا " كانت تقدم عروضاً أفضل من الأنجلو – فارسية البريطانية إلا أن شيخ الكويت لم يكن بمقدوره إبرام أي إتفاق بشأن المنطقة المحايدة خشية أن يغضب ذلك البريطانيين لأنه سيعد إنتهاكاً لإتفاقية الحماية ١٨٩٩م ، وبالتالي تتخلى عن مواقفها السياسية تجاهه :

(*) لمزيد من التفاصيل حول تلك المفاوضات راجع:

-د. طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٢، ص ٢٦٨-٢٨٣.

- F. O. 371/16870.

(516) E. 2971. Copy of to Telegram from Resident Persain Gulf to Secertary of State for The - Colonial Office dated 10th June 1933.

(١)F. O. 371/19004:

- (Political) Draft Telegram from Secertary of State to Political Resident, Repeated, Political agent, kuwait minister jedda.

- E. 453/173/25 from india office (Communicated) No. P. Z. 271. 35 (Extract), dated 14th January1935.

- P. Z. 207 Decypher of Telegram from Political Resident in Persain gulf to Secertary of State for India, Bushire 8th January 1935.

وهو الأمر الذي أدركه الأمريكيين والسعوديين ، ومن ثم إتجهـا نحـو إزالـة مشاعر الخوف الكبير التي تعتري شيخ الكويت من بريطانيا ، وقد نجحت مسـاعيهما في هذا الإتجاه فأعلن شيخ الكويت في عام ١٩٤٦م عن رغبته في إستغلال الجـزء الخاص به في المنطقة المحايـدة موضحاً بأنه Aminoil سيمنح الامتيـاز للشـركة التي تقدم أفضل العروض .

وفي حين تقدمت عدة شركات مختلفة بعروض جيدة ، فإن عزم الأمريكيين كـان قد صمم على حسم هذه المنافسة لصالحه .

فتقدمت " شركة امينويل" وهي مجموعة شركات أمريكية مستقلة، بعروض فاقت نظرائها ، لدرجة أنها إتهمت بتعمد خراب السوق النفطية بهذا العرض ، الـذي لـم يتردد حـاكم الكويت في الموافقة على عقد الإمتياز لصالح هذه المجموعـة ، وتـم التوقيع عليه في ٢٨ يونيو ١٩٤٨م وبذلك تمكنت المصالح الأمريكية من أن تنـهي النزاع على نفط هذه المنطقة بقسميها السعودي - والكويتـي لصالحـها [١] ، وفـي مرحلة لاحقة من عام ١٩٤٩م تخلت أرامكو عن إمتيازها فـي المنطقـة المحـايدة بالقسم السعودي ، مقابل إمتياز منح لها فـي الميـاه الإقليميـة المحاذيـة لحقـول الظهران، بينما منح ابن سعود شـركة "Pacific Western Oil: Co." أوجيتـي " Getty" إمتياز المنطقة المحايدة السعودية [٢] .

أرتبطت بمسألة النفط ناهيك عن مشكلة السيادة في المنطقة المحايدة - مسـألة الحدود البحرية بين البلدين بمحاذاة المنطقة المحايدة البرية ، إذ بدت حاجة الطرفيـن ملحة لتحديد البحر الإقليمي والجـرف القاري حتى يتسنى لهما منح حقوق إمتيـاز التنقيب عن النفط في كل المنطقة التي تخصه ، وقد بدأت هذه المشكلة في التبلـور في غضون عام ١٩٤٩م .

---

(١) راجع بنود الإتفاق في :

- محمد لبيب شقير وصاحب ذهب : إتفاقيات وعقود البترول في البـلاد العربيـة ، الجـزء الثـاني ، معـهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٠م ، ص ١١٠ .

(٢) -د . جمال زكريا قاسم : الخليج (١٩٤١ - ١٩٤٥م) ، ص ٤٨٦ .

النزاع حول الحدود البحرية بين السعودية - والكويت.

قبل الحديث عن تطور الوضع السياسي القانوني المعقد في المناطق المغمورة الملاصقة للمنطقة المحايدة السعودية -الكويتية ، لا بد من الحديث عن الشخصية البحرية - بصورة مبسطة - لكل من الطرفين وكذلك المنطقة المحايدة في هذه المرحلة التاريخية .

فبالنسبة للكويت ، فإن طول الخط الساحلي (مقاساً من منتصف خط العرض عبر مدخل خور عبد الله إلى النهاية الساحلية للحد البري من المنطقة المحايدة جنوب رأس القليعة) هو ٨٠ ميلاً، والحدود البحرية تبدأ من منتصف خط عرض مرسوم بين طرفي مدخل خور عبد الله، ومن هناك بإتجاه جنوبي شرقي على إمتداد خط عمودي على خط العرض المذكور إلى خط العرض ٣٢َ و٢٩ْ شمالاً (وهو خط العرض لرأس البر الشمالي لميناء الكويت) ومن هناك شرقاً على خط العرض ٣٢َ و٢٩ْ شمالاً أيضاً إلى نقطة تقاطع هذا الخط مع خط الطول ٣١ و٤٩ْ شرقاً إلى نقطة النهاية الشمالية للخط المتوسط في الخليج العربي ومن هناك جنوباً على خط العرض ٥٩و٢٨ْ شمالاً ومن هناك بإتجاه غربي مستقيم إلى النهاية الساحلية للحد البري جنوب رأس القليعة [١].

أما المملكة العربية السعودية شمالي خط العرض ٢٧ْ شمالاً ، فإن طول الخط الساحلي (مقاساً من النهاية الساحلية للحد البري مع المنطقة المحايدة وجنوباً إلى خط العرض ٢٧ْ شمالاً) هو ١٣٢ميلاً ، وتبدأ الحدود من النهاية الساحلية للحد البري من المنطقة المحايدة ، ومن هناك بخط مستقيم مرسوم على زاوية شمال ٦٣ْ شرقاً إلى نقطة تقاطعه بالخط المتوسط في الخليج العربي ، ومن هناك جنوباً على الخط المتوسط إلى خط العرض ١٨و٢٧ْ شمالاً على وجه التقريب ، ومن هناك بإتجاه جنوبي غربي على خط عمودي على الخط المتوسط ماراً بنقطة متوسطة

---

(١)Archive Editions: Aramco Reports on legislation, Compiled by; Peter C. Speers, Arabian American Oil Company, Dhahran, Saudi Arabia 1960, Archive Editions, London 1990.

بين النورين (عمودي إنارة) المقامين على ضحضاح رني ، وفشت أبو سعفه حتى خط العرض ٢٧° شمالاً ، ومن هناك على خط العرض ٢٧° شمالاً إلى الساحل (١) .

وفيما يتعلق بالمنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية – والكويت ، فإن طول الخط الساحلي (مقاساً بين نهايتي خطي الحدود البرية في جوار رأس القليعة ، ورأس المشعاب) هو ٥٢ ميلاً وحدودها البحرية تبدأ من النهاية الساحلية للحد البري جنوب رأس القليعة ، ومن هناك شرقاً إلى النهاية الشمالية للخط المتوسط في الخليج العربي الواقعة في نقطة تقاطع خط الطول ٣١و٤٩° شرقاً بخط العرض ٥٩و٢٨° شمالاً ، ومن هناك جنوباً على الخط المتوسط إلى نقطة تقاطع هذا الخط بخط مستقيم مرسوم على زاوية شمال ٦٣° شرقاً من النهاية الساحلية للحد البري بين المملكة العربية السعودية ، والمنطقة المحايدة شمال رأس المشعاب ، ومن هناك على الخط المستقيم المذكور إلى النهاية الساحلية المذكورة (٢) .

وكانت شركة Getty Oil Company أول من نبهت إلى مشكلة المياه الإقليمية السعودية – الكويتية عندما تقدمت بشكوى رسمية للملكة العربية السعودية في ١١ ديسمبر ١٩٥٢م ضد إنتهاك لإمتيازاتها في المنطقة المحايدة من قبل شركة Amin Oil صاحبة الإمتياز في المنطقة المحايدة الكويتية وقد نشرت صحيفتي (Financial Times ، Paltt's Oil Gram) فحوى هذه الشكوى (٣) ، وعلى الرغم من أن المرسوم الملكي السعودي الصادر في ٢٨ مايو ١٩٤٩م قد حدد المياه الإقليمية للمملكة وحقها في أستخدام الموارد الطبيعية في الجرف القاري على الساحل السعودي من الخليج العربي ، لأكثر من ١٢ ميل بحري، وحزام من المياه لمسافة ستة أميال بعد المياه الداخلية ، كما نص المرسوم على حق المراقبة البحرية لمسافة ستة أميال أخرى ، كما في يونيو ١٩٤٩م كان حاكم الكويت قد أصدر إعلاناً بخصوص الموارد الطبيعية للجرف القاري الكويتي ، ولم تحدد الحكومة الكويتية

---

(١)Young R . E: "Saudi Arabia offshore legislation (American Journal of international law, Vol. 43, 1949) Pp. 530 - 532.

(٢)World Oil: Rasel Mishaab: Arabia Desert Base, World Oil: (October 1948) Pp. 217-220.

(٣)Platt's Oil Gram , 10 December , Beirut , 1952. Seedso- Financial Times, 11 December, London 1952.

مدى الأميال البحرية لمياهها الإقليمية ، إلا أن ملك المملكة العـربية السعودية قـــد طلب مـــن إدارة الأبحـــاث بشركة الــزيت العـــــربية الأمـــــريكية (ARABIAN AMERICAN OIL COMPANY) قبيل وفاته ، فتوى تتعلق بالمنطقة المحايدة، وكيفية تقسيم سواحلها البحرية وحدود مياهها الإقليمية وقد استغرق الإعـداد لـــهذه الفتوى مدة عشرين شهراً بحسب ما جاء في التقرير [1] ، بيد أنـــها قـــد جـــاءت دراســـة وافية وقد تنـــاولت الفتـــوى أن المشكلة قـــد نجمت عـــن التضارب الكبـير في عقـــود إمتياز النفـــط "The Concession Agreements" حيـــث عقـــدت عـــدة إتفاقيات منفصلة حول حقوق الإمتياز في المنطقة المحايدة ، متضاربة النصوص، فقد عقدت حكومة الكويت مع شركة البترول الأمريكية المستقلة فيDelaware بتـــاريخ ٢٨ يونيو ١٩٤٨م ، عقداً نص على حـــق الشركة في إستغلال المنطقـــة المحـــايدة الكويتية - السعودية بما في ذلك كل الجزر والمياه الإقليمية ، وبرغم عدم تحديد مدى المياه الإقليمية ، إلا أن مدى ستة أميال بحرية من الساحل قـــد تـــم الإتفـــاق عليـــه بوضوح في هذا الشأن ، كما عقدت حكومة المملكة العربية السعودية، وشركة بترول Pacific Western Oil Corporation (Getty Oil) بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩م ، عقداً تضمنت المادة الأولى منه حق الإمتياز في الأرض والجـــــزر (إذا وجـــدت) ، والمياه الإقليمية ، وتشمل حقوق المملكة العربية السعودية غير المقسمة في نصـــف موارد المنطقة المحايدة ، وكانت شركة جيتي قد قبلـــت بتحديـــد المملكـــة العربيـــة

---

(١) هذه الفتوى التي أعدها خبراء أمريكيون من أمثال (مانلس هدسن - ورتشارد ينق) بإشراف جـــورج رنز مدير دائرة الأبحاث بأرامكو ، نادرة جداً وغير متداولة ، وقد ظلت بحوزة مكتبة جورج رنز الخاصـــة والتي آلت بثروتها المعرفية الضخمة في تاريخ الخليج العربي ، إلى الشيخ حسن ابن محمد آل ثاني الباحث بديوان أمير دولة قطر ، وكان من حسن حظ الباحث العثور عليها وإستخدامها لأول مـــرة فـــي البحـــوث العلمية المتخصصة ، وقد وضعت أساساً ممتازاً للمياه الإقليمية في الخليج يقوم على العدالة في التوزيـــع ، بيد أنه لا يعرف على وجه الدقة ما هو السبب وراء إختفاء هذه الوثيقة الهامة والتـــي كـــانت قـــد أعـــدت بتكليف من الملك عبد العزيز آل سعود شخصياً ، ورفعت إلى الملك سعود ابن عبد العزيز بعد وفاة والـــده والتي من الضروري أن يكون هناك نسخة منها لدى حكومة المملكة ، عموماً فنحن نوردها اليوم للذاكـــرة والتاريخ .

-G R/ 6 / 550/ Demarcation problems in the neutral zone offshore between Saudi Arabia Kuwait report Compiled by Manly Hadcn, Richard Yang, Jan 1954, Sheikh Hassan Bin Mohammed -Al - Thani, Arabian and Islamic Heritage Library, Doha - Qatar.

السعودية لمياهها الإقليمية بستة أميال بحرية ، بشرط أن يظل الباب مفتوحاً لمفاوضات حول إمكانية الإمتداد لستة أميال أخرى ، أما وضع الجزر (إذا وجدت) فقد ظلت ليتم تسويتها بين المملكة السعودية، والكويت، عقداً ثالث بين الكويت وشركة البترول الأمريكية المستقلة في كالفورنيا بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩م ، ووفقاً لهذا العقد تم منح شركة " أمينويل " إمتيازاً بنسبة ١٠٠% لجزيرتي قارو، وأم المرادم بالمنطقة المحايدة ، وقد تم في هذا العقد تحديد المياه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية ، ولم تكن هنالك إشارة لإحتمال سيادة سعودية مشتركة على هذه الجزر.

وقد أشار مدير شركة "جيتي أويل الشرق الأوسط" في شكواه إلى الملك السعودي إلى وجود عقد بين شركته والحكومة السعودية في عام ١٩٤٩م يعتبر جزر قاروة ، وأم المرادم بوصفها تقع في منطقة الإمتياز ، وقد إتفق في حينه ، حيث أن كل من السعودية والكويت بشأن إجراء مباحثات حول حقوقهما الإقليمية في هذه الجزر ، فإنه لن يتم الإشارة إليهما في عقد الإمتياز على أن تخضع هذه الجزر في المستقبل لشروط عقد الإمتياز إذا خضعت لسيادة حكومة المملكة العربية السعودية .

كما أن العقد الموقع بين جيتي أويل والكويت في المنطقة المحايدة ، قد وصف منطقة الامتياز وتعريفها " نصف المصالح الكويتية غير المقسمة في قاع البحر ، وما تحت التربة الذي يقع أسفل أعالي بحار الخليج العربي المجاورة للمياه الإقليمية للمنطقة المحايدة ، بإستثناء قاع البحر وما تحت التربة لمياه الإمتياز، وتم تعريف مياه الإمتياز بأنها المياه المجاورة والممتدة من أراضي المنطقة المحايدة إلى مسافة ستة أميال بحرية من خط المياه المنخفضة ، وهي من جزيرتي قارو وأم المرادم إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من خط المياه المنخفضة ، وقد أشارت حكومة الكويت بوضوح إلى أن الجزر التي تقع خارج المنطقة المحايدة، لا تنتمي إلى تلك المنطقة المحايدة ، حيث أنها ليست موضوعاً للنزاع بالنسبة لحقوق المراعي ، للتسوية التي من أجلها تم وضع منطقة محايدة في مؤتمر العقير ١٩٢٢م ، وأن من حق الكويت منح شركة أمينويل حقوق إمتياز كاملة في تلك الجزر ، بينما لم تصدر حكومة

المملكة بياناً رسمياً للإعتراض على هذا الأمر ، ولكن كل المؤشرات كانت تفيد بأنها لم تقبل دعاوي الكويت بالسيادة الكاملة على جزرها ، ومن هذه التعاقدات النفطية يتضح كيف أن الطرفين قد أعتبرا أن لهما حقوقاً كاملة في الجزر والمياه الإقليمية للمنطقة المحايدة ، مما خلق وضعاً سياسياً قانونياً معقداً [1] .

كان في تقدير خبراء شركة الزيت العربية – الأمريكية ، الباحثون القانونيون منهم ، أن أية معالجة قانونية منظمة لموضوع المناطق المغمورة في مياه الخليج العربي الموازية للمنطقة المحايدة ، يجب أن تبني على أساس مبادئ العدالة لا سيما وأن التشريع الخاص بالأعمال الإستثمارية في هذه المنطقة مازال في دور التكوين والنمو ، كما أن التشريعات الصادرة عن حكومتي العربية السعودية – والكويت بشأن المياه الإقليمية ، والموارد الطبيعية لم تتعرض بشكل مباشر إلى المنطقة المحايدة ولم يتخذا قراراً بعد بشأن هذه المنطقة ، مع أنه في خريف ١٩٥٢م عرضت الحكومة البريطانية على الحكومة السعودية بلاغاً مشتركاً يتناول الأجزاء المغمورة المتاخمة للمنطقة المحايدة .

وعلى ذلك يتبين أن الأساس القانوني الرسمي اللازم لمعالجة مسألة المناطق المغمورة خارج المياه الإقليمية لا يزال مفقوداً في المنطقة المحايدة ، الأمر الذي يفسح المجال أمام مبادئ العدل التي يمكن الأخذ بها في مثل هذه الظروف.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول :-

A- The territorial waters between Kuwait - Saudi Arabia.

B- The Concession Agreements:

I- Agreement between Kuwait and American independent Oil company of Delaware, 28 June 1948.

II- Agreement between Saudi Arabia and Pacific Western Oil corporation (Getty Oil), 20 February 1949.

III- Agreement between Kuwait and American independent Oil company of California (a subsidiary of American independent Oil company of Delaware), 22 September 1949.

C- The status of the Islands between Kuwait - Saudi Arabia.

- See another report about: Demarcation problems in the neutral zone offshore, Middle East economic survey, Vol. VI, No.11, 18 January 1963, The Middle East research and publishing center, Beirut, Lebanon.

ومن الوجهة العملية فإن أفضل المقاييس هو المقياس الجغرافي الذي يتخذ كأساس له الخط الساحلي الفعلي لكل من السعودية – والكويت ، وعلى أساس هذا المقياس يكون لكل دولة الحق في جزء من المناطق المغمورة تحسب مساحته على أساس النسبة بين طول الخط الساحلي للدولة المذكورة وبين الطول الكلي للخط الساحلي المحيط بمجموع المناطق المغمورة [1] ، وهذه القاعدة تستبعد من الاعتبار كل العوامل التي قد يكون تحديد الخط الساحلي لدولة ما بنى عليها في السابق ، على إعتبار أن هذه العوامل بعيدة عن لب الموضوع ، فهي تحقق توزيعاً عادلاً مبنياً على أساس العوامل الوحيدة المتعلقة بالموضوع ، التي لا يمكن أن تقبل الجدل ، ومع أن هذه القاعدة لا تنص بصورة خاصة على أن المناطق المغمورة العائدة لدولة ما يجب أن تكون متاخمة لتلك الدولة فإن هذا المتطلب يستنبط من الطبيعة القانونية لحقوق الملكية المتعلقة بالمناطق المغمورة ، هذا عدا أن الإعتبارات العملية تمليه ، وعند تطبيق هذه القاعدة وفق الشروط المنصوص عليها والقواعد التي ينبغي الإلتزام بها، سوف تصبح مساحة المنطقة المغمورة طبقاً لهذه المقترحات في المنطقة المحايدة ٢٤٥٠ ميلاً مربعاً ، بحساب أن مساحة المنطقة المغمورة طبقاً للقاعدة الأساسية ٢٥٧٠ ميلاً مربعاً ، وطول الخط الساحلي للمنطقة المحايدة ٥٢ ميلاً ، ويلاحظ أن المساحة المخصصة للمنطقة المحايدة حسب هذا الإقتراح سوف ينقص نقصاً ضئيلاً – نحو ٥ % عن المساحة المستحقة لها حسب القاعدة الأساسية، ولكن لم يكن من الممكن رسم خطوط حدود تعادل في بساطتها ، وقيمتها العملية خطوط الحدود المقترحة هنا ، وهذا الإعتبار يفوق وزناً النقص الضئيل في المساحة ، كما ينبغي ملاحظة أن النهاية الشمالية للخط المتوسط-وهي نقطة سهلة التحديد- تعتبر بمثابة نقطة رئيسية لثلاث حدود على الأقل ، وهي حدود لإيران والكويت والمنطقة

---

(١) أوردت الفتوى مثالاً فحواه : إذا كانت دولة ما تملك ٥٠ ميلاً من أصل ٢٠٠ ميلا من الخط الساحلي المحيط بالمناطق المغمور المراد توزيعها ، وكانت المساحة الكلية لهذه المناطق ٢٠٠٠٠ ميل مربع فإن : ٥٠ : ٢٠٠ : س : ٢٠٠٠٠ ، س ٥٠٠٠ فيكون لتلك الدولة الحق في ٥٠٠٠ ميل مربع من أصل المساحة الكلية للمناطق للمزيد من الإيضاح راجع :

- G. R. / 6 / 550 OP CIT: CF, United Nations document A / Conf. 13 / 155 convention on the continental shelf, United Nations conference on the law of the sea / Cont. 13 / 38 .

المحايدة، كما أن الحد الجنوبي لحصة المنطقة المحايدة ، والمرسوم على زاوية شمال ٦٣° شرقاً هو في الواقع عمودي على الاتجاه العام للساحل المحدد على أساس ٣٠ ميلاً على كل جانب من الحد البري ، فهو إذن مطابق للسوابق في الأجزاء الأخرى من العالم ، بيد أن تجربة رسم حد مماثل في الجهة الشمالية من حصة المنطقة المحايدة دلت على أن ذلك يؤدي إلى تخصيص المنطقة المحايدة بمساحة أكبر من اللازم ، والكويت بمساحة أصغر من اللازم ، هذا بالإضافة إلى إضاعة ميزة تركيز عدد من خطوط الحدود على نهاية الخط المتوسط.

وهكذا فإن فتوى جورج رنس وجماعته ربما كانت تمثل في حينها حلاً أمثل لمسألة المناطق المغمورة للمياه المتاخمة للمنطقة المحايدة السعودية -الكويتية بيد أن هناك عقبات كانت تقف في سبيل اخذ هذه الفتوى على محمل الجدية ، أو تنفيذها من الناحية العملية ، إذ لم يكن هناك حتى ذلك التاريخ مسح أو رسم للحدود بالمقياس الجغرافي ، ولم تعلن أي من البلدين رغبتهما في تغيير الحدود ، ومع أن الحدود البرية كانت مستقرة إلا أن مسائل المياه الإقليمية لم تكن قد حسمت بعد لاسيما وأن الإستكشافات البترولية في المنطقة المحايدة لا تزال في مراحلها الأولى ، ومن الصعب أن تتخلى أي من السعودية - أو الكويت عن أية حقوق يمكن الحصول عليها في تلك المنطقة [١] ، وعلى أية حال ، فإن النظرية التي طرحها خبراء شركة الزيت العربية الأمريكية في النصف الأول من الخمسينات للقرن العشرين ، كانت شبيهة إلى حد بعيد بنظرية خط الوسط " الثالوك " وإن كانت الأولى تقوم على مقياس جغرافي دقيق في إطار توزيع عادل للجروف القارية والمناطق المائية المغمورة المتاخمة لكل دول الخليج العربي ، ومهما يكن من أمر فإنه من الصعوبة بمكان إلزام دول الخليج العربي في هذا الوقت المبكر بتعقيدات قانونية صارمة غير مألوفة ، كما أن من شأنها أن تزيد العلاقات السياسية بين تلك الدول تعقيداً لاسيما في ظل العلاقات الإقليمية المتشابكة على غير صعيد ، ومن ثم كان الطرفان السعودي - والكويتي يميلان إلى تهدئة الأوضاع فيما يتعلق بالإختلاف بين وجهتي نظرهما بشأن الحدود

---

(١) G . R. / 587: The land boundaries between Saudi Arabia and Kuwait, January 1952.

البحرية ، وهو ما أكدت عليه عقود الإمتياز بين السعودية وشـركة النفـط العربـي اليابانية في ١٠ ديسمبر ١٩٥٧م حيث نصت المادة الثانية إلى أن الترخيص يشـمل نصيب الحكومة غير المقسم في كل المناطق البحرية التي تقع خارج المياه الإقليميـة للمنطقة المحايدة للمملكة العربية السعودية - والكويت ، دون تعمـد إثـارة وضـع الجزر (أم المرادم ، وقاروة) ، وأن كان النص يتضمن ذلك بطريقة غير مباشـرة ، وقد نحت الحكومة الكويتية نفس المنحى السعودي ، عندما عقدت مع نفس الشـركة العربية اليابانية في ٥ يوليو ١٩٥٨م عقداً يتضمن " نصف المصالح الكويتية غـير المقسمة في قـاع البحر وما تحت التربة الذي يقع أسفل أعالي بحار الخليج العربـي المجاورة للمياه الإقليمية للمنطقة المحايدة .

علينا ملاحظة كيف أننا قد بدأنا في البحث عن تلمس أسـس جديـدة لمشـكلة الحدود السعودية- الكويتية ،فلم تعد المنطقة المحايدة بين البلدين مشـكلة فرضـت مراعاة للظروف الإجتماعية القبلية السائدة ، في وقت مشروعيتها ، ثـم إذا بـالنفط يغير وجه القضية ، فلم تعد المشكلة مرتبطة بالتوزيع القبلي بل بالنظام الإداري فـي الدولة الحديثة - لاسيما بعد إستقلال الكويـت فـي ١٩ يونيـو ١٩٦١م ، وكيفيـة ممارسة السلطة التنفيذية ، والقضائية ،وأوضاع الموظفين إلى أخر تلك القضايا التـي تنشأ في الدولة الحديثة ، ولذلك فقد تطلب الأمر إدخال التعديلات التي تحاول التوفيق بين الأوضاع القديمة في المنطقة ، وبين ما جد من تغيرات ، كما أن إكتشاف النفـط في المنطقة المحايدة في البر والبحر، قد دفع البلدين إلى محاولة التوصل إلى إتفـاق رسمي جديد بشأن تحديد تبعية الجزر الواقعة في المياه الإقليمية للمنطقة المحـايدة وتحديد ملكيتها للسعودية - أو الكويت بعد أن أورد كل طـرف حقه فـي الإنتفـاع بمواردها الطبيعية بمقتضى عقود الإمتياز النفطية مما خلق وضعاً شاذاً لا يخلو مـن المتناقضات ، ناهيك عن ضرورة إعادة النظر في الحدود البريـة وتخطيطـها علـى أسس علمية حديثة بصورة تحفظ وتحدد المعالم الجغرافية الفعلية لكل دولة .

وبينما تميل بعض الدراسات إلى أن المملكة العربية السـعودية كـانت تتعمـد إستعمال ورقة الحدود كعامل ضغط على السياسة الكويتية كلما تبنت الأخيرة خيـارات

غير مواتية لها [١] ، إلا أن هذا التفسير نراه مستهلكاً ، ويلجأ إليه البعض في حـال عدم التمكن من البحث عن حقيقة ذلك الخلاف الحدودي ، بل على العكس فإن حكومة المملكة كانت تلجأ إلى تهـدئة الأوضاع مع الكويت لاسيما بعد اسـتقلال الأخـيرة ، وإن كان ذلك لا ينفي حقيقة أن السعودية كانت تتخذ إجراءات على أرض الواقع تعـد خرقاً صريحاً لما أتفق عليه من الشركة السعودية – الكويتيـة فـي السـيادة علـى المنطقة المحايدة ، سواء كان عن طريق تعيين موظفين سعوديين بكثافـة وصلـت ٥٥% من إجمالي نسبة موظفي المنطقة مما عده البعض تمهيداً لسعودة المنطقة[٢]، أو سعى الحكومة السعودية الحثيث لفرض القوانين السعودية على الحياة العامة فـي تلك المنطقة بهـدف إضفاء الشرعية القانونية عليها ، ومن ثـم كـان طبيعيـاً أن تعترض الحكومة الكويتية على الإجراءات السعودية ، ورغبة من الأخيرة في عـدم تصعيد الخلاف مع الكويت التي كانت قد خرجت للتو من ادعاء عراقي ينسف شرعية وجودها من الأساس ، ويطعن في حقها بالسيادة كدولة ، فإن الحكومة السعودية قـد دخلت مع الكويتية في سلسلة مباحثات أفضت إلى عقد مؤتمر في الكويت رغبة فـي إيجاد تسوية شاملة للحدود بين الجانبين ، وفي هذا المؤتمر بـرزت وجـهتي نظـر بشأن المنطقة المحايدة الأولى سعودية وتقضي بتشكيل مجلـس إداري مـن أربعـة أشخاص يمثلون الجانبين بالتساوي ، وتكون مهمة هذا المجلس الإشراف على كـل الأمور السياسية والاقتصادية والقبليـة ، بمعنـى أن يكـون هنـاك حكمـاً ثنائيـاً (Condominium) في المنطقة المحايدة أما الثانية فهي كويتية وتقضي بتقسـيم المنطقة المحايدة إلى قسمين منفصلين يتولى كل جانب إدارة القسم الذي يخصـه [٣]، وفي حين أن الحل الكويتي كان يستمد شرعيته من مؤتمر العقير ١٩٢٢م نفسه الذي

---

(١) –غسان سلامه : السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م ، دراسة في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٠م ، ص ٥١.

(٢) –د. عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، معهد الدراسات السياسـية والإسـتراتيجية، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٨م ، ص ٤٥ .

"هذه الدراسة مقتضبه للغاية ، وتفتقد ، التوثيق العلمي للأحداث ، وتحري الدقة ، وضبـط وقـائع الحـدث التاريخي .

(٣)Abu-Dawood , Abdl Razak .S: Op Cit: Pp. 47 - 64.

أفضى إلى الشراكة في المنطقة المحايدة ، إلا أن السعوديين كانوا يخشون من أن تؤول الجزر المتنازع عليها "قارو وأم المرادم" إلى الكويت ، فانتزعت موافقة من الأخيرة على إرجاء بحث وضع الجزيرتين الملاصقتين للمنطقة المحايدة لمرحلة لاحقة ، وبدورها فقد وافقت الحكومة السعودية على قرار التقسيم في ٥ أغسطس ١٩٦٣م وتم تبادل المذكرات الرسمية بين الحكومتين والتي تضمنت في الوقت ذاته الإقرار بالحقوق المتساوية للطرفين بالنسبة لموارد النفط وغيرها من الموارد الطبيعية [١] .

ومما تجدر ملاحظته أن المفاوضات السعودية – الكويتية بشأن الحدود في مرحلة ما بعد عام ١٩٦١م كانت قد أتخذت وجهة ثنائية بحتة ، إذ لم يعد لبريطانيا أية دور في طبيعة تلك المفاوضات من قريب أو بعيد ، ولذلك فإن الوثائق البريطانية لا تتضمن أية مشروعات تسوية بشأن الحدود بين البلدين وإقتصرت تقارير وزارة الخارجية البريطانية على ذكر التطور السياسي للمشكلة من خلال الوثائق المحلية للدولتين ، وهذا يرجع في الواقع – إلى ما سبق وأن أوضحناه– إلى الضعف التدريجي الذي بدأ ينتاب السياسة البريطانية في الشرق الأوسط والخليج العربي على وجه الخصوص في مقابل الصعود التدريجي للنفوذ الأمريكي في تلك المنطقة ، ولذا فإن الوثائق الأمريكية هنا قد برزت لتقدم تقارير وافية عن مشكلات الحدود ، بعد أن درجت الحكومة السعودية منذ عام ١٩٥٠م في إستشارة إدارة الأبحاث "بأرامكو" في كافة المسائل السياسية والقانونية لاسيما التعقيدات الحدودية ، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية بدورها قد عمدت إلى دعم هذه الإدارة وإعتبرت تقاريرها الإستخباريه على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي الذي كان يدور في أيديولوجية الحرب الباردة.

على أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الإدارة كانت تخدم المصالح السعودية في المقام الأول ، ومن ثم ينبغي الأخذ عنها بحذر شديد ، وهذا لا ينفي حقيقة الدور الكبير والهمة العالية التي أبداها الخبراء الأمريكيون في سبيل الأعمال المسحية

---

(١)Archive Editions : Arabian Boundaries , New documents , 1961 - 1965 , By the neutral zone between Kuwait and Saudi Arabia , 1963 , Pp. 554 - 560.

الجغرافية الشاملة لمنطقة الخليج العربي وتحديد سواحل الخليج ، ودراسات هامة عن القبائل وأصولها وتطورها السياسي التاريخي ، والدراسات القانونية الهامة ، التي أعدت غالبيتها بتكليف من الحكومة السعودية ، ولذا فإن أية دراسة تحاول تناول مشكلة الحدود السياسية في الخليج العربي دون الإعتماد على هذه الوثائق ، تكون محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير ، وينقصها من الدقة والتحري العلمي الشيء الكثير ، ومع أن الباحث يعتذر عن الإستطراد - الذي جاء ربما في غير موضعه ، إلا أن ما يشفع له هو إحساسه بالزهو وهو يمتلك كافة هذه الوثائق ، بما لم يتح للباحثين من قبل ، كما أنني كنت في حاجة ماسة لتبرير سكوت الوثائق البريطانية عن هوامش هذا الفصل في مرحلة ما بعد عام ١٩٦١م .

على أية حال فإن موافقة الحكومة السعودية على مبدأ التقسيم قد أستلزم دخول الطرفان في مفاوضات شاملة على مستوى عال بشأن تحديد الحدود البحرية ، وفي فبراير ١٩٦٤م قام وفد سعودي برئاسة أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي آنذاك بزيارة الكويت بدعوة من وزير المالية والصناعة الكويتي ، وقام الطرفان بمناقشة الوضع السياسي والقانوني للمنطقة المحايدة ثم توصل الطرفان إلى إتفاق يقضي بتقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين بين الكويت والسعودية ، وأحتفظت الدولتان بحقوق متساوية على ثروات المنطقة بأكملها ، ومواردها الطبيعية ، بما يعني أن ملكية احتياطات النفط بالمنطقة تركت على المشاع بين الدولتين بالتساوي[١] ، وفي حين أقر مجلس الوزراء السعودي ، ونظيره الكويتي ذلك المشروع في مارس ، إبريل ١٩٦٤م ، إلا أنه سرعان ما ظهرت عيوب قانونية وعملية كبيرة في ذلك الإتفاق الذي لم يشمل مسألة تقسيم السواحل، أو وضع الجزر، مما إستوجب إعادة النظر في هذه الأمور ، وفي ٧ يوليو ١٩٦٥م وقعت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية إتفاقية حلت محل إتفاقية العقير الخاصة بتنظيم الوضع القانوني للمنطقة المحايدة بين البلدين ، وفيما يلي نص الإتفاقية الجديدة [٢]:

---

(١) Abu - Dawood , Abdl Razak .S : Op Cit : P . 70.

(٢)Agreement between the state of Kuwait and the kingdom of Saudi Arabia relating to the partition of the neutral zone, 7 July 1965. See; The Kuwait crisis: basic documents, Edited=

بما أن للطرفين المتعاقدين حقوقاً متساوية في المنطقة المحايدة التي تم تعيين حدودها بموجب إتفاقية العقير بتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٣٤١هـ الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢م والمذكرة الموقعة في الكويت بتاريخ ١٢ شوال ١٣٨٠هـ الموافق ٢١ مارس ١٩٦١م ، وبما أن تلك الإتفاقية لم تنظم ممارسة تلك الحقوق وبما أن تلك الأوضاع كانت ذات طبيعة مؤقتة وكانت تنطوي على صعوبات عملية كبيرة .

وبما أن الطرفين المتعاقدين قاما بتبادل مذكرات بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٥هـ الموافق ١٩٦٣/٨/٥م (بشأن المنطقة المحايدة) فقد أتفقا على إنهاء ذلك الوضع المؤقت عن طريق تقسيم تلك المنطقة إلى قسمين بحيث يتم إلحاق قسم إلى دولة الكويت والقسم الأخر إلى المملكة العربية السعودية ، ويتم إستبدال " عبارة المنطقة المحايدة " بعبارة المنطقة المقسمة ،ويحتفظ الطرفان المتعاقدان بحقوق متساوية في كل المنطقة المقسمة كما تقرر ذلك في الأصل بموجب إتفاقية العقير ، وعليه فقد أتفقا على ما يلي :

المادة الأولى : خط الحدود بين جزئي " المنطقة المقسمة " هو خط يفصل المنطقة لقسمين متساويين ويبدأ من نقطة في منتصف الشاطئ الشرقي في خط الجزر وينتهي في خط الحدود الغربي للمنطقة ، وسيتم ترسيم هذا الخط على الطبيعة بواسطة لجنة مسح ستقوم أيضاً بترسيم حدود المنطقة المحايدة وفقاً لبروتوكول الملحق للمذكرات المتبادلة بين الطرفين في جدة بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٥هـ الموافق ١٩٦٣/٨/٥م وسيتم التصديق على هذه الحدود بواسطة الطرفين في إتفاقية لاحقة .

المادة الثانية : وبدون الإخلال بشروط هذه الإتفاقية سيتم إلحاق القسم الواقع للشمال من خط التقسيم إلى الكويت كجزء مكمل لأراضيها وسيتم إلحاق القسم الواقع للجنوب من خط التقسيم إلى المملكة العربية السعودية كجزء مكمل لأراضيها .

=by (Elauterpacht CBE, C. J. Greenwood, Marc Weller and Daniel Beth lehem, Cambridge international documents series, Vol. I University of Cambridge 1991) Pp. 57 -59.

المادة الثالثة : سيمارس كل طرف من طرفي التعاقد في القسم الملحق بـه من المنطقة المقسمة كافة الحقوق الإدارية والقانونية والدفاعية كما هي الحال في أراضيها الأصلية وذلك مع مراعاة الشروط الأخرى لهذا العقد وبدون الإخلال بحقوق الطرفين في الموارد الطبيعية الموجودة في كل المنطقة المقسمة .

المادة الرابعة : سيراعي كل طرف حقوق الطرف الآخر في الموارد الطبيعية المشتركة المكتشفة حالياً أو التي ستكتشف في المستقبل في الجزء الملحق به من المنطقة المقسمة .

المادة الخامسة : إذا قام أحد الطرفين بالتنازل أو تحويل كل أو جزء من حقوقه في هذه المنطقة المقسمة إلى أي دولة أخرى ، سيكون الطرف الآخر في حل عن التزاماته وفق هذه الإتفاقية .

المادة السادسة : يكون كل طرف من طرفي التعاقد ملتزماً بعدم إتخاذ إجراءات محلية أو دولية تؤدي بأي شكل من الأشكال إعاقة الطرف الآخر من ممارسة حقوقه المكفولة بهذه الإتفاقية وستكون ملتزمة أيضاً للتعاون مع الطرف الآخر لتوفير الحماية الكاملة لتلك الحقوق .

المادة السابعة : سيمارس كل طرف نفس الحقوق التي يمارسها في القسم الخاص به من المنطقة المقسمة في المياه الإقليمية المجاورة لذلك القسم وسيتفق الطرفان على تعيين خط الحدود الذي يقسم المياه الإقليمية المجاورة للمنطقة المقسمة ولأغراض إستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المقسمة سيتم إلحاق ما لا يزيد عن ٦ أميال بحرية من قاع البحر والطبقات التحتية المجاورة للمنطقة المقسمة إلى الأراضي الرئيسية للمنطقة المقسمة .

المادة الثامنة : لتعيين الحدود الشمالية للمياه الإقليمية للمنطقة المقسمة سيتم الترسيم كما لو كانت المنطقة المحايدة لم تقسم وسيتم ذلك بدون إعتبار لأحكام هذه الإتفاقية ، وسيمارس الطرفان المتعاقدان حقوقهما بصورة مشتركة في المياه الواقعة خلف الستة أميال المذكورة في المادة السابقة وذلك بالإستغلال المشترك ما لم يوافق الطرفان على خلاف ذلك .

المادة التاسعة : سيقوم كل طرف في القسم الخاص به من المنطقة المقسمة بإخلاء المنشآت التي يشغلها موظفون حكوميون يمارسون أعمالاً إدارية وقانونية ويقوم بتسليمها إلى الطرف الآخر وهذا الشرط لا ينطبق على المباني التي يشغلها موظفون يقومون بقياس كميات النفط أو يقومون بالحسابات والتدقيق أو الإشراف الفني أو لجان المشتريات والأعمال الإشرافية المشابهة .

المادة العاشرة : إذا قام أحد طرفي التعاقد بائتمان شركة منحت إمتيازاً مشتركاً وتود إقامة منشآت في ذلك الجزء من المنطقة المقسمة الملحق بأراضيه وذلك لإستعمالها للأغراض الإدارية والقانونية وفق شروط الإمتياز ، سيتم خصم تكلفة تلك المنشآت من التكاليف الرأسمالية من شركة الإمتياز شريطة أن تكون تلك التكاليف مقصورة على حدود معقولة وضرورية .

المادة الحادية عشر : ستبقى الإتفاقيات الحالية للإمتيازات النفطية سارية المفعول ويتعهد كل طرف بإحترام شروطها وكذلك التعديلات التي تدخلها عليها ، وذلك في القسم الذي سيلحق به من المنطقة المقسمة.

المادة الثانية عشر : سيكون كل طرف مسئولاً في القسم الخاص به من المنطقة المقسمة عن الحماية والأمن وفق الإلتزامات المنصوصة عنها في إتفاقيات الإمتيازات الحالية .

وقد صدقت السعودية على الإتفاقية بالمرسوم رقم (٣) في ١١ يوليو ١٩٦٥م ، بينما أقرها مجلس الأمة الكويتي في ٤ يونيو ١٩٦٦م ، وتم تبادل وثائق التصديق في ٢٥ يوليو ١٩٦٦م .

<u>التحليل القانوني للنزاع السعودي – الكويتي :</u>

ينظر إلى المنطقة المحايدة بين السعودية – والكويت كمثال على الطريقة التي من خلالها تمت تسوية نزاع حدودي دون ترسيم خط حدودي معين .

لقد تم ترسيم الحدود الجنوبية للكويت لأول مرة المعاهدة الأنجلو – تركية ١٩١٣م ، ولكن إندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون التصديق على هذه الإتفاقية وبالتالي ، عندما أعترفت الحكومة البريطانية بالمملكة العربية السعودية كدولة

مستقلة في عام ١٩١٥م برزت مشكلة ترسيم حدودها مرة أخرى ، وبعد مفاوضات بين السير بيرس كوكس ممثلاً للحكومة البريطانية والملك عبد العزيز ابن سعود تم الوصول إلى تسوية من خلالهما تم تحديد مساحة من الأراضي تبلغ ٢٠٠٠ متر مربع كمنطقة محايدة ، وقد تم تضمين هذه التسوية في إتفاقية العقير ٢ ديسمبر ١٩٢٢م .

ويتضح من هذه الإتفاقية أنها قد هدفت إلى حل وسط من خلاله يمكن للطرفين أصحاب الشأن إستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة بالتساوي ، وهذا التفسير لا يتضح فقط من بنود الإتفاقية ولكن أيضاً من حقيقة الحدود التي تم تعريفها في الإتفاقية لم يتم ترسيمها على الأرض ، وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الإتفاقية الوثيقة الوحيدة التي تعرف الوضع القانوني للكويت والسعودية في المنطقة المحايدة ، فقد أشارت أيضاً إلى حصول الحكومتين على حقوق متساوية في المنطقة عبر مكاتب حكومة بريطانيا العظمى حتى يتم التوصل إلى إتفاقية أخرى بين حكومتي نجد والكويت حول المنطقة.

والسؤال الذي يدور هنا حول حصول الحكومتين على " حقوق متساوية" في الإقليم ، هل يعني حصولهما على سيادة مشتركة على الإقليم ؟

في الواقع فإن الكلمات هنا تحمل معاني فضفاضة ، فهي يمكن أن تفسر بأنها تعني اشتراك الحكومتين ، ليس فقط في ملكية الموارد الطبيعية ، بل أيضاً في الإدارة.

على أية حال ، فإن المعاهدة ذات نفسها لا تقدم أي نظام دستوري للإدارة المشتركة في المنطقة ، ويبدو أن ذلك كان لآن هذه المنطقة كانت ، على الأقل قبل بدء العمليات النفطية ، غير مأهولة بالسكان ، وأما الآن فإن عدد من الشركات تعمل على هذه الأرض وسواحلها ولذلك يبدو الآن مهماً من أي وقت مضى تعريف الوضع القانوني بهذه المنطقة المحايدة بصورة أكثر وضوحاً ، وخاصة وأن هناك مشاكل قانونية قد بدأت في الظهور بعد نمو عمليات أستكشاف النفط في المنطقة ، ومن هذه المشاكل القانونية ما يلي :

المشاكل القانونية :

أ – منح حقوق الإمتيازات النفطية : أوضحت الممارسة أن إتفاقيات الإمتيازات النفطية التي تم توقيعها بين السعودية والكويت كل على حده مع شركات نفط أجنبية كل في أرضه لم تشمل المنطقة المحايدة ، وقد منحت الكويت والسعودية كل على حده حقوق إمتيازات نفطية لشركات نفط فيما يتعلق بنصيبهما غير المقسم من المنطقة المحايدة .

وهكذا يبدو أن هذه الإتفاقية لا تشترط أن على كل من السعودية والكويت أن يوقعا على إتفاقية إمتياز مشتركة وفقاً " لحقوقهما المتساوية " في المنطقة .

ب – توقيع الإتفاقيات : يبدو من الواضح أن أي من السعودية أو الكويت لا تستطيع من جانب واحد إلزام المنطقة المحايدة بإتفاقية منفردة ، وذلك بالرغم من أن أي دولة منهما بإمكانها بالطبع أن توقع إتفاقية فيما يتعلق بنصيبها هناك ، فالإتفاقيات يمكن أن تطبق على المنطقة المحايدة فقط بإقتناع وإتفاق كل من الكويت والسعودية .

والمنطقة المحايدة في هذا المجال يمكن مقارنتها بإتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي – المصري على السودان ، بإستثناء أن السودان كانت لها حكومة مستقلة منفصلة عن كل من مصر وبريطانيا العظمى.

أما المنطقة المحايدة فليس لها حكومة مستقلة عن حكومتي السعودية والكويت فهي تشكل أرضاً غير موزعة من أراضي البلدين .

جـ – ممارسة القضاء : يمكن تتبع أحد مظاهر ممارسة القضاء في المنطقة المحايدة في إتفاقية تبادل المجرمين الموقعة بين الحكومتين السعودية والكويتية في ٢٠ إبريل ١٩٤٢م ، وتنص هذه الإتفاقية أن كل من البلدين يمكنه ممارسة القضاء المستقل على مواطنيها في المنطقة المحايدة بدون التعرض لحقوق الدولة الأخرى ، بإستثناء المجرمين من كل من البلدين والذين يفرون من أو إلى المنطقة المحايدة حيث يجب محاكمتهم وكأنهم قد أرتكبوا الجرم في أقاليم حكومتهم وإعادة الفارين الذين يلجئون إلى المناطق المحايدة بعد أرتكابهم للجرم.

ويبدو من هذه الإتفاقية أنها لا تنطبق على الأجانب الذين يرتكبون مخالفات غير سياسية في المنطقة المحايدة ، وربما تكون إحدى السبل لحل هذه المشكلة هو أن يخضع مثل هذا الأجنبي لنص المادة ٨ ويحاكم وفقاً لقضاء البلد الذي دخل بموافقته إلى المنطقة المحايدة .

إدارة مشتركة أم مستقلة :

المشاكل المرتبطة بالإدارة في المنطقة المحايدة حظيت بأهمية كبرى بعد منح حقوق الإمتيازات النفطية لشركة النفط العربية اليابانية في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨م، كنتيجة لتدفق العمال والموظفين التابعين لشركات النفط إلى المنطقة ، وكذلك وجدت المملكة العربية السعودية والكويت أنه من المهم عقد مباحثات مشتركة تهدف إلى إيجاد حل عملي لإدارة المنطقة ، وهكذا عقد الطرفين سلسلة من المفاوضات حول الوضع القانوني العام للمنطقة المحايدة وأجزاءها البرية ، وقد أستمرت هذه المفاوضات في عام ١٩٦٣م حيث توصل الطرفان إلى إتفاقية يتم بموجبها تقسيم المنطقة إلى قسمين متساويين حيث يضم كل طرف إليه القسم الخاص به والمجاور لأرضه.

وكانت أولى المفاوضات الهامة حول المشاكل العامة للمنطقة المحايدة قد انعقدت جلستها في عام ١٩٦٠م حيث أتفقت الحكومتان على أن تقوم كل دولة بتعيين "لجنة خبراء" من جانبها لرسم الحدود المؤقتة للمنطقة بحيث تقسم من حيث المبدأ إلى منطقتين جغرافيتين بحيث يمكن ضم أحدهما للسعودية والأخرى للكويت وعلى أن يتم ترك المسائل المتعلقة بالجذر القريبة جانباً في هذه المرحلة حتى يتم تسوية الحدود البرية والبحرية .

ثم توقفت المفاوضات ما بين عامي ٦٣- ١٩٦٤م عندما تقدمت الكويت بشكوى ضد السعودية تتهمها بممارسة سلطة إدارية مكثفة في المنطقة بشكل يحد من حق الكويت في نصيبها من الإدارة ، كما أشتكت السلطات الكويتية أيضاً أن نزاعات العمل يتم حلها وفقاً للقوانين السعودية بغض النظر عن جنسيات العمال ، وأن السعودية قد طلبت من شركات النفط العاملة في المنطقة أن تستوعب ما لا يقل

عن ٧٥% من قوة العمل من العمالة السعودية ، ولذلـــك أتخـذت الكويـت بعـض الإجـراءات في سبيل تعزيز سلطتها الإدارية في المنطقة وكان لمثل هذه التصرفـات المنفردة دور في زيادة التوتر والتعجيل بعقد مفاوضات ثنائية والتي أنعقدت بـالكويت حيث اتفق الطرفان على خطه التقسيم وإدارة كل دولة للقسم الخاص بها ولكن بـدون المساس بإتفاقية العقير لعام ١٩٢٢م بشأن المشاركة المتساوية في الموارد الطبيعية للمنطقة ، وهكذا فإن هذه الإتفاقية لم تمس مسألتي ترسيم الحدود البحرية ووضـع الجزر حيث أعتبرت (مسائل قانونية بحته) يجب دراستها بواسطة لجنة من الخبراء تقدم توصياتها حول الحل الأمثل لكل من الحكومتين على حده ، وقد تم التوقيع علـى هذه الإتفاقية في ٨ مارس ١٩٦٤م .

إتفاقية التقسيم يوليو ٦٥ :

وفقاً لهذه الإتفاقية أتفق الطرفان على ضرورة وضع حد لحالة الأوضاع المؤقتة السائدة وفقاً لمعاهدة العقير ١٩٢٢م .

ويتضح من شروط هذه الإتفاقية أن الدولتين قد أهتما بضرورة الوصول إلى حل عملي ومقنع للمشاكل الناجمة عن غياب آلية للإدارة المشتركة في المنطقـة يكـون بمقدورها تمثيل الحقوق والمصالح المشتركة لطرفي النـزاع في المنطقة المحـايدة ، وبعد فشل الطرفان في الإتفاق على نظام إداري مشترك يمثل سـلطتهما المشـتركة قررا تقسيم المنطقة بالتساوي بينهما على أن يضم كل طرف الجزء المتاخم لحدوده ، وبالفعل تم تقسيم المنطقة وضم الجزء الواقع شمال خط التقسيم إلى الكويت والنصف الأخر إلى السعودية ، وبذلك حصل كل طرف على الحقوق الكاملة لممارسـة (الإدارة والتشريع والدفاع) في القسم الخاص به ، ومع ذلك فإن هذه الإتفاقية لم تمس أيضاً بأي شكل من الأشكال (الحقوق المتساوية) لكلا الطرفيـن فيمـا يتعلـق بإسـتغلال الموارد الطبيعية للمنطقة بأكملها ، ويتضمن ذلك المياه الإقليمية والمناطق البحريـة المتاخمة لها ، حيث تخضع هـذه المناطق (للجنة مشتركة دائمة) يتم تشكيلها بعدد متساوي من ممثلي الطرفين ، وهكذا ظل الوضع القانوني لهذه المنطقة يعتمـد فـي الواقع على معاهدة ١٩٢٢م ، لأن الإتفاقية وبالرغم من تقسيمها للمنطقة قد فرضـت

قيوداً على حقوق السيادة من جانب كل من الطرفين على القسم الخاص به ، خاصة فيما يتعلق بإستغلال الموارد الطبيعية [1] .

على أية حال ، فقد أسفرت إتفاقية ١٩٦٥م عن وضع حد لعدد من المشاكل المتعلقة بالإدارة والقضاء في المنطقة والتي أعاقت الطرفين ، ولسنوات طويلة من ممارسة حقوقهما بالتساوي ، بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية هذه الإتفاقية تكمن في أنها قد فتحت الأبواب لعهد جديد من التعاون بين هاتين الدولتين العربيتين المتجاورتين في أمور تتعلق بمستقبل إستغلال المصادر الطبيعية في المنطقة .

ومن ناحية أخرى فقد أوجدت هذه الإتفاقية ، وضعاً فريداً في القانون الدولي ، من حيث وجود تناقض بين حقوق السيادة من ناحية الإدارة ، وأنتهاك تلك الحقوق من حيث ثروة الإقليم ، وفي أعتقادنا أن جوهر المشكلة بقي دون معالجة بموجب هذه الإتفاقية ، إذ لا تزال عملية تقسيم الثروات الطبيعية مناصفة كما هي، وليس هناك حقوق بعينها فاصلة لأي من الطرفين ، كما ظلت مسألة المياه الإقليمية دون حسم وبالتالي مناطق المياه المغمورة .

والأهم من ذلك كله أن مسألة تبعية وملكية وعائديه جزيرتي قاروة وأم المرادم بقيت معلقة كبؤرة للتوتر والنزاع ، على الرغم من أن الدولتين قد وقعا في ديسمبر ١٩٦٩م في الكويت إتفاقاً يعتبر خط المنتصف (الوسط – الثالوك) هو الحد الفاصل النهائي في الحدود البحرية بين السعودية – والكويت [2] ، وقد حسمت الحكومة السعودية مسألة وضعية الجزيرتين في عام ١٩٧٧م عسكرياً عندما سيطرت عليهما وأعلنتهما مناطق حدود سعودية ، بينما فضلت الحكومة الكويتية عدم إثارة الموضوع ، إذ لا تزال الحكومة السعودية هي السند الأقوى للكويتيين ضد الأطماع العراقية ، وكما أن للسعودية دوراً مهماً في أزمة الصامته ١٩٧٣م التي كانت تهدد بإجتياح الكويت ، فإن الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م ، والموقف المساند الذي أتخذته الحكومة السعودية من خلال إيوائها الحكومة الكويتية وأعداداً

---

(١)S . H. Amin: Op Cit: Pp. 124 - 129.

-Hussein M. AL Baharna: Op Cit: Pp. 261 - 277.

(٢)Abu - Dawood ,Abdl –Razak. S: Op Cit: Pp. 64 - 67.

كبيرة من الكويتيين ، وموقفها العملي من العمليات العسكرية الغربية لتحرير الكويت – وإن كان دافعه إلى حد كبير نفعي وشخصي- جاءت هذه الأزمة بتفاعلاتها لتشكل حرجاً كبيراً للكويتيين في طرح موضوع الجزيرتين (*) ، ومصدر الحرج الرئيسي هو شعورهم بأن الموقف السعودي كان عاملاً رئيسياً في إعادة الشرعية الكويتية والسيادة لآل صباح على أراضيهم ، وفي ذلك يؤكد وجهة نظر الباحث أن ضغوط الخلافات العراقية – الكويتية كانت قد ساهمت وإلى حد بعيد في طبيعة التطورات السياسية لمشكلة الحدود السعودية – الكويتية ، وأن قضية الحدود في الخليج بشكل عام تشكل وحدة تاريخية سياسية تتأثر داخلياً بعوامل ذاتية تساهم بقدر أو بآخر في بروز المعضلة .

(*) لقد بلغ من فرط حساسية الحدود الكويتية – السعودية – أنه ممنوع الحديث عنها على المستوى الرسمي والشعبي في أي من الدولتين ، وقد علم الباحث بأن مجلس الأمة الكويتي محظور عليه طرح هذه القضية للمناقشة ، ويميل مجلس الشورى السعودي بطبعه الهادئ إلى عدم إثارة هذه القضية ، أو إعادة النظر بشأنها، وحتى الباحثين الذين كانوا يضطرون إلى تناول هذه المشكلة في سياق دراستهم كانوا يمرون عليها سريعاً، ويعترف الباحث بوجود صعوبة بالغة في سبيل الحصول على وثائق تشفي الغليل ، لاسيما وأن إنتهاء الدور البريطاني في السياسة الكويتية بعد عام ١٩٦١م قد ألزم سكوت وثائقهم عن تناول هذه المشكلة التي شهدت ضراوتها بعد ذلك التاريخ ، كما أن ما يؤسف له أيضاً أن الوثائق الأمريكية كانت قد تطرقت إليها على إستحياء وبما يتفق والمصالح الإقتصادية الأمريكية ، وبالرغم من كل ذلك فقد حاولت إبراز صورة متكاملة لواقعية الحدود السعودية – الكويتية ، وتداعيتها وأرتباطها بالأوضاع السياسية الإقليمية .

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية لمشكلات الحدود السعودية مع قطر وأبي ظبي

- الخصائص الجغرافية للمناطق المتنازع عليها.
- الأوضاع الديموغرافية في المناطق المتنازع عليها.
- الجذور الأولى للعلاقات السعودية - القطرية.
- تبلور مشكلة خور العديد ١٨٧١م.
- حدود قطر في مشروع الإتفاق الأنجلو - عثماني ١٩١٣م.
- طبيعة الزكاة المدفوعة من شيوخ قطر والبحرين لآل سعود .
- قطر في ظل الحماية البريطانية ١٩١٦م.
- إمتياز نفط الإحساء ١٩٢٣م وتأثيره على الحدود .

مُقَدِّمَة

ربما تكون حالة الحدود السعودية مع كل من قطر وأبو ظبي هي الظاهرة الوحيدة التي تشكلت بتأثير من المؤثرات الأساسية في توجيه الحدث الحدوى حيث قامت أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية (المتمثلة في العلاقات السعودية – البريطانية ، والبريطانية القطرية) بالتفاعل مع العامل الإستراتيجي (المتمثل في النفط ، والعامل البحري الملاحي "خور العديد") والموروث التاريخي، "المتمثل في تمسك السلوك السعودي بشرعية الحق التاريخي، ومبدأ حق الوراثة التاريخية ، ناهيك عن العامل الديموغرافي ذو المواصفات القبلية الممتدة بفاعلية بالغة من خلال القبائل المتنازع عليها ، أو على ولائها ، الذي أدى بتفاعله مع المؤثرات السالفة الذكر إلى مركب الوضع الراهن للمشكلة الحدودية بين هذه الأطراف .

كان ترسيم الحدود السعودية في المناطق التي تحف بقطر وأبو ظبي مسألة بالغة الصعوبة ، وقد أثيرت لأول مرة عندما أستفسرت " ستاندرد أويل " عما إذا من الممكن الحصول على إمتياز للتنقيب عن النفط في المنطقة التي تحف بقطر ، ولما كانت ستاندر أويل ذات الأولوية في الأراضي السعودية ، كان السؤال الذي أثير هو عن حدود تلك الأراضي بالضبط ، وكان المسئولون في مكتب الهند ، وفي وزارة الخارجية يعترضون على أي إنتهاك سعودي جديد في منطقة الخليج وفي حين أعتمد البريطانيون في هذا المنع على إتفاقية "الخط الأزرق" التي وقعوها مع العثمانيين في عام ١٩١٣م ، فإن ابن سعود قد أعلن أن بلاده غير ملزمة بهذا الإتفاق ، وأن القبائل في تلك المناطق (المره أساساً) تخضع لسيطرة السعوديين ، وأنه عازم على إسترداد كافة المناطق التي وصل إليها نفوذ السلفيين ، وخاض الطرفان البريطاني والسعودي مفاوضات مضنية ، برز من خلالها إستعداد البريطانيين لتغيير طفيف لصالح العربية السعودية في المناطقة الواقعة على حدود قطر ، ومع تمسكهم برفض المطالب السعودية الخاصة بالأراضي الخاضعة لسيطرة أبو ظبي ، وعلى الجانب السعودي فقد أبرزت تلك المفاوضات ملامح الشخصية الدولية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، سواء من حيث ضم معظم الربع الخالي ، وتكامل الهيكل الجغرافي للدولة السعودية، أو من حيث المقدرة السياسية الفائقة التي أثبتها الملك عبد العزيز في تلك المفاوضات ، فقد أثبت أنه نموذجاً للسياسي المعاصر الذي حاول إستخدام كافة الظروف المتاحة ، مع تناقضاتها، في خدمة قضيته ، فلم يكن العمل وفق المبادئ وإنما تطويع المبادئ لخدمة المصالح .

الخصائص الجغرافية للمناطق المتنازع عليها (*):

تمتد شبه جزيرة قطر إلى داخل الخليج الفارسي " العربي " في وضع يشبه ظاهر اليد اليسرى ذات إبهام قصير بينما تقع دوحة سلوة إلى غرب هذه اليد وشبه جزيرة العديد في موضع إبهامها ، ويقع خشم النخش في موضع مفصل الخنصر، وفي موضع الرسغ تقع السباخ التي تحيط تقريباً بشبه جزيرة قطر من جهة الجنوب مثل سبخة سلوة ، وسبخة سوداء نثيل ، وسبخة فرهو ، وسبخة عامرة ، ومن هذه

(*) لقد اعتمدنا في وصفنا الخصائص الجغرافية للمناطق المتنازع عليها على التقرير الوثائقي الذي أعدته شعبة البحث التابعة لإدارة العلاقات العامة في شركة الزيت العربية الأمريكية والذي أستغرق إعداده عام كاملاً ١٩٤٩م ، وهذا التقرير تكمن أهمية أنه أعد بأيدي خبراء متخصصون عاصروا الأحداث بل وشاركوا في صنعها ، ويحتوى على جزئين رئيسيين :

أ. دراسة المناطق الشرقية من مقاطعة الحسا الواقعة شرقاً من سلوه حتى ساحل الصلح البحري .

ب. بيان تفصيلي عن القبائل البدوية من رعايا المملكة العربية السعودية التي تسكن تلك الأماكن ، وبما أنه لم يكن قد تم التوصل بعد إلى اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وقطر وأبي ظبي فيما يتعلق بحدودهم المشتركة ، فقد وجهت عناية خاصة إلى أراضي المملكة العربية السعودية المجاورة لشبه جزيرة قطر ، والأماكن النائية من أبو ظبي في إقليم ساحل الصلح ، وقد قام بتأليف هذا التقرير جورج رنس ، ووليم مليقن ، وراجعه ثوماس بارقر ، وقد تلقوا معاونه فنية ضخمة من موظفي الإدارة وشيوخ القبائل ومخبري الشركة ، وإلى جانب فنيون ذوي اختصاص مثل تشار برامكامب رئيس الجولوجيين ، ودورنا لدهولم الجيولوجي المسئول عن الأعمال في المنطقة ،وتشارلس فلبس رئيس أعمال الخرائط الجغرافية، والواقع أن الباحث قد قام بعقد مقارنة دقيقة بين مادة هذا التقرير ، ومادة لوريمر ، الواردة بدليل الخليج، فوجد أن معلومات هذا التقرير أكثر دقة وتفصيلاً وشمولاً ، إذ أن مبعوثوا الحكومة البريطانية وإن كانوا قد نزلوا خلال سنى القرن التاسع عشر في العديد ، وأماكن أخرى على الساحل ، ولكن لم يتوغل أحدهم بعيداً في اليابسة ، ومن ثم كانت معلومات الضباط البحريون البريطانيون التي أعتمد عليها لوريم ، قاصرة، ولم تكن لتفي بالغرض المطلوب في موضوع متشابك كهذا ، حتى جاء هذا التقرير الذي بحوذة الباحث – لأول مرة . ليعطي صورة واضحة عن حقيقة الخصائص الجغرافية لهذه المناطق قبل أن تتغير معالمها ، وتابعيتها ، وهو أمر ضروري في معالجة موضوع الحدود ، ومما يزيد التقرير ثراءً اعتماده في مصادره إلى جانب الخبرات الفنية العالية، على الروايات المحلية للبدو والذين أقاموا زمناً طويلاً في الإقليم ولهم به إلمام كبير ، وقد اخذ البريطانيون هذا التقرير مأخذ الجد معتبرين أنه الأساس الذي بني عليه السعوديون مطالبهم الحدودية في غضون عام ١٩٤٩م.

- Rentz, George (Ed): "The Eastern reaches of EL -Hasa province" Arabian American oil company research division relations department, 31 January 1950, Dhahran, Saudi Arabia.

السباخ ترتفع الأرض شمالاً في عدد كبير من النجاد والتلال على الجانب الغربـــي ، بينما تنبسط الأرض نحو الشرق في سهل منحدر من الحجارة الجيرية يتدرج شـــيئاً فشيئاً إلى الخليج العربي ، ويبدو أن شبه جزيرة قطر كانت جزيـــرة فـــي الأزمـــان الغابرة إذ أن السباخ في الجنوب ترمز إلى المضيق الذي كان يصل دوحة سلوة يومـاً بشرق الخليج الفارسي (العربي) قرب خور العديد ، أما خشـــم النخـش (ويدعـــى أحياناً نخش دخان) فهو الطرف في أقصى الجنـــوب للسلســلة الجبليــة الطويلــة المعروفة بجبل دخان ، وتمتد السلسلة الجبلية على الجانب الغربي من شبه جزيـــرة قطر ، وإلى جنوب خشم النخش مباشرة تقع رمال العريق غربـــي سلسـلة القـــرون المعروفة بالقلايل ، وفي هـــذه الشقة الرملية الرقيقة توجـــد عـــدة "أمشَّـــة" أي مجموعـــة مـــن الآبار الضحلة ، وهي صغيرة غالباً ، تعتمـــد على ميـــاه الأمطـــار التي تحتجز قرب سطح الأرض ،كان يستعملها بـــدو المملكـــة العربيـــة السـعودية بإنتظام، وهي من الشمال إلى الجنوب (مشاش الغاف ، مشاش الساعي ، مشاش أبو سمرة ، مشاش بن شافي) ، ويقع " العريق " على الطريق الرئيسي بين الدوحة فـــي قطر ، وبين العقير ، والهفوف في مقاطعة الاحساء ، ويعود اسم هذا الطريـق (درب الساعي) ، ويظهر أسم أحد (أمشَّة) العريق ، وهناك أيضاً مشاش ابـــن شـــافي ، وقد خلع عليه اسم أحد أسلاف أمير بني هاجر شافي ابن سالم ابـــن شـــافي ، فـــي الحلمة الجنوبية لدوحة سلوه يوجد عدد قليل من الواحات الصغيرة ذات نخيل ، وفـــي واحدة من كبريات هذه الواحات ، وبين خرائب قصر قديم يوجـــد البئر الكبـــير فـــي سلوة مرصوفة بالأحجار ، أما موقع أعلى جزء من خرائب سلوة كما حددته شـــركة الزيت العربية الأمريكية من الناحية الفلكية فـــي ربيـــع ســـنة ١٩٤٩م فـــهو علـــى ٢٤درجة و ٤٤ دقيقة و ٦,٢٧ ثانية من خطوط العرض شمالاً ،وعلـــى ٥٠ درجـــة و٤٨ دقيقة ، و١٢,٠٢ ثانية من خطوط الطول شرقاً ، وإلى غرب سلوة وجنوبـــها حتى حدود منطقة الجافورة الرملية وإلى جهة الشرق حتى سبخة مطي يتكون ســطح الأرض من هضاب مستوية نسبياً ، وليس لهـــذا الإقليم أسم خاص رغـــم أن جـــزءاً

كبيراً منه يعرف بالجبيات (جمع جيوب) وتلك هي المنطقة الممتـــدة مــن ســلوة فجنوباً إلى جوّ جروان [1] ، وقد أوردنا الحديث عن منطقة سلوة ، لأنها ذات مغــزى في تحديد طبيعة العلاقات السعودية - القطرية وأحد أهم المسائل الحدودية المختلــف عليها بين الجانبين مع أن كثيراً من المصادر لا تميل إلى السير في هذا الاتجاه ، بيـد أن المصادر البرتغالية التي تحدثت عن مواجهة الجبور في شرق الجزيــرة العربيــة ضد ملوك مملكة هرمز في سنة ٨٨٠هــ / ١٤٧٥م قد أوردت أن ريس زامل حــاكم سلوة كان يحكم من هذا الميناء شبه جزيرة قطر والمنطقة الساحلية لبلاد البحريـــن نيابة عن والده أجور بن زامل [2] ، وهذا أقدم مصدر يتحدث عن تبعية سلوة لشـــبه جزيرة قطر ، وتمتد حدود شبه جزيرة قطر من رأس خور العديد في أقصى الجنــوب الشرقي حتى سودا نثيل شمالاً ومنها تمتد في إتجاه غربي لتنتهي عند رأس خليـــج سلوه ، ومساحة قطر في إطار هذه الحدود البرية والبحرية ١١,٦٠٩,٦٥كم مربـــع براً ، ٢٥,٠٠٠كم مربع بحراً ، ويبلغ طول شبه جزيرة قطر من الشمال إلى الجنـوب ١٩٠كم ويبلغ عــرضها من الشرق إلى الغرب ٨٠كم وهي مساحة بريـــة ليســت كبيرة ، وتعاني من محدودية إمكانياتها الزراعية بسبب الجفاف، أما مساحة الميـــاه الإقليمية التي تخص شبه جزيرة قطر فهي ٢١٤% قدر مساحتها البرية [3] .

---

(١) عن المواد المتعلقة بمنطقة سلوه في التقرير الوثائقي الأمريكي راجع :

Salwah:

States that at the southern tip of Salwah Bay (Dauhat Salwah) are a few small oases of stunted and untended date palms which together are known as Salwah (P. 2-3) . Further states that the Saudi Government maintains a border patrol at Salwah and this patrol is under the command of the Amir of Salwah, who is appointed by and reports to the governor of the province of Al -Hasa (P. 15). Further mentions that the Arabian American Oil company stated exploration for Oil in the area of Salwah in 1949 (Pp. 17-21).

(٢)-V. Minorsky: Persia in 1478 - 90, on a Bridged Trans of (Fadlullah Ruzbihan Khunijis Tarkh Alam - area -Yiamini, London 1957) P. 54.

-The Travels of Pedro Teixeira with " His Kings of Harmuz " Translated and annotated by W .F Sinclair, The Hakiuyt Society, Series 11, Vol. IX, London 1902. P. 189.

(٣) فاطمة مبارك الكواري : دولة قطر ، دراسة في إستخدام الأرض ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة كليــة الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٧م ، ص ٤ .

وعلى أية حال كان هذا الوصف الجغرافي لشبه جزيرة قطر يعني تماس حدودها مع السعودية وأبو ظبي في نقاط مثل المجن ، وخور العديد ، وسبخة مطي ، بينما هناك مناطق خاصة بالحدود السعودية – الظبيانية مثل واحتي ليوا – البريمي ، وأخرى خاصة بالحدود القطرية – الظبيانية ، وتتمثل في مجموعة من الجزر البحرية(*) ، بيد أن الظروف السياسية والتاريخية قد حتمت أن تسير مشكلات هذه المناطق في إتجاه واحد تقريباً ، الأمر الذي حتم معالجتها في وحدة متكاملة ، نظراً لتشابه الخصائص المميزة للنزاع من ناحية ولإرتباطها بمراحل تفاوضية واحدة بين السعوديين ، والبريطانيين من ناحية أخرى .

المجن هو أوسع تلك السهول المغطاة بالحصباء (الحداب) في هذا الإقليم ، فيمتد من المنحدر المشرف على الطرف الغربي من سبخة مطي ، وهي التي تصل طوالعها اللواتي تشبه الإصبع إلى شبه جزيرة رأس الحظرة ، ورأس مشيرب شمالاً ،بينما تمتد الأخريات شمال جوّ العزبة فشمال وجنوب بطن الطرفاه ، وأخريات تمتد إلى الرمال التي تقع غربي جبل شبعان الصغير ، ويمتد لسان طويل غير مقطوع نسبياً من الكثبان الرملية شمالاً وجنوباً بما يقارب خط الطول الحادي والخمسين عابراً المعالم السطحية دون إعتبار لإرتفاعها ،وهذا اللسان الرملي معروف بمختلف الأسماء من العريق في الشمال حتى رملة الصفاوي بالقرب من جبل الوتيد الغربي ورملة الذبي جنوباً ، وإلى جنوب وشرق سبخة سودا نثيل منطقة وعرة أخرى من الكثبان تتكون غالباً من المحاوي (الكثبان الهلالية) وعروق بداية تصل إلى شواطئ خور العديد وخور دويهن ، ولكنها تتوقف عند حافة المجن الشمالية الغربية .

وتوجد منطقة رملية هامّة أخرى وهي نقيان قطر ، وتقوم على الجانب الشرقي من شبه جزيرة قطر ، وتمتد جنوباً من أواسط قطر على طول شاطئ الخليج

(*) لقد خصصنا فصلاً لمشكلة البريمي نظراً لإختلاف ظروف ومراحل تطورها السياسي ولإرتباطها بالحدود مع عمان ولتداعيتها على مشكلة الحدود في المنطقة بوجه عام ، في حين كان النزاع البحري بين أبو ظبي وقطر قد تمت معالجته في الإصدار السابق لنا في فصل الحدود البحرية في الخليج حتى يسهل فهمه في إطاره الصحيح .

الفارسي ، كما تمتد إلى الداخل من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين كيلومتراً إلى مدخل خور العديد مارّة بعقلة عامرة (**) ، وتحيط بالسبخة المجاورة .

أما خور العديد : فهو خليج ضحل يضيق مدخلة من جهة الخليج الفارسي (العربي)، ولكن المجرى يعمق بعض الشيء مما يجعله على الأقل يصلح مرسى للقوارب الشراعية الصغيرة في الخليج.

وعلى الجانب الجنوبي من المجرى ، وبالقرب من حلمة شبه الجزيرة التي يكوّنها المجرى جزئياً ، تقوم أطلال قرية العديد، بينما يوجد بالداخل بئر واحد ذات ماء مالح ، ومرصوفة بالحجر وتقع بين الأطلال وبين سفح الجبل الصخري المسمى جبل العديد ، وتقع مجموعات الآبار الضحلة متفرّدة في شبه قوس يبدأ من نقيان قطر ويمتد حول الطرف الغربي من خور العديد ، ومن ثم ينحدر إلى نقطة تقع تحت خور دويهن (وهو الخليج المتسع الواقع جنوبي خور العديد) ، وتعرف هذه المياه في جملتها بأسم العقل "جمع عقلة" وتشمل عقلة عامرة ، وعقلة زويد ، الخفوس ، عقلة المناصير ، عقلة فرهود ، عقلة الرحث ، عقلة النخلة ، سودا نثيل [1].

وتوجد ثلاثة من الموارد الهامة بالقرب من الساحل بين حلمة رأس مشيرب ، والركن الشمالي الغربي من سبخة مطي وهي من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي المنيعج ، بعجاء ، السلع ، وعند سفح المنحدر الذي يستقيم متوازياً مع الحافة الغربية لبخة مطي توجد ثلاثة موارد يقارب بعضها البعض ومن بينها الصفق، والصفق يبعد نحواً من ٨ كيلو متراً من جنوب منحنى الخط الساحليّ بالقرب من الركن الشمالي الغربي لسبخة مطي ، وتبعد عقلة حايز كيلو مترين من الصفق ، وعلى نفس البعد جنوباً تقع آبار الخشم التي تقدر بعشرين بئراً مدفونة بالرمل ، وقد كشف الفحص الذي قامت به رجال شركات الزيت العربية الأمريكية في عام ١٩٤٩م عن وجود بئر واحد فقط مفتوح، وقدروا أن مياهه مالحة .

(**) عقلة عامرة هي عبارة عن مجموعة من الآبار الضحلة جداً في الرمال ولا يسهل العثور عليها إلا لقبائل البدو الذين يكثرون من التردد على ذلك المكان ، ورغم أن شركة الزيت العربية الأمريكية قد شيدت علامة تثليثيّة على حجر جيري صغير فوق سطح الأرض بقرب الآبار - إلا أنها تكون عادة مدفونة بالرمال تماماً ولا يمكن التعرّف عليها .

(١)Foreign Office : Arabia ; Historical section , London , April 1919 .

أما سبخة مطي : فهي أرض عريضة منخفضة مسطحة مالحة تمتد جنوباً إلـــى مالا يقل عن مائة كيلومتر من الخليج الفارسي (العربي) حتى تنفـــذ إلـــى الربـــع الخالي ، ويبلغ عرضها عند شاطئ الخليج ٥٠ كيلومتراً ، ولكنها أقل عرضـــاً فـــي الجنوب ، وتعبر السبخة دروب للسيارات بالقرب من شاطئ الخليج ، وسبخة مطـــي تفصل منطقة سلوة والعديد من الظفرة ، وفي نفس الوقت تصل بين المنطقتين مـــن جهة أخرى ، وذلك بسهولة عبورها في بعض الأماكن سواء على ظهور الجمـــال أو بالسيارات ، ومياه الخليج عميقة نسبياً على طـــول ســـواحل خـــور دويـــهن ورأس الحظرة ورأس مشيرب إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى المجاورة للشاطئ في الجـانب الجنوبي من الخليج ، وهناك على الأقل سبعة مراس يدعوها العرب " بنـــادر " تقـــع على مقربة من الساحل بين العديد وسبخة مطي ، وتقوم هذه المواقع مقام المـوانـــئ للمراكب في الخليج ، وهذه البنادر يستعملها العرب ممن يكثرون السفر في الخليـــج والبدو من سكان المناطق الداخلية ممن لـــهم أعمـــال فـــي البحـــر أو فـــي جـــزر الخليج (١) .

الظفرة : هي الإقليم الواقع في مقاطعة الحسا والممتدة جنوبـــاً مـــن " الكـــون "أقصى مناطق الخليج العربي إلى الربع الخـــالي ، ومن سبخة مطي في الغرب إلـــى

---

(١) أهمية هذه البنادر ضئيلة جداً لدرجة أن دليلاً مفصلاً عن الملاحة في الخليج لم يذكر منها غير العديـــد فقط ، وكثيراً من الملاحين العرب لم يسمعوا عنها حتى بعد سنين مضت عليهم بالخليج ، وهي من الغـــرب إلى الشرق مع متابعة الساحل تأتي كما يلي : بندر العديد – بندر الكويفرية – بندر السمرة – بنـــدر رأس غنيس – بندر القرعية – بندر الياسين – بندر بعجا .

–راجع بنود Sabkhat Matti في التقرير المذكور على النحو التالي :

-Sabkhat Matti :

States that three important watering places are found near the coast between the tip of Ras Mushairib and the northeast corner of Sabkhat Matti (P. 6). Describes the physical feature of Sabkhat Matti states that it is a broad, low salt flat extending south at least 100 kilometers from the Persian Gulf into the Rub al Khali ,with a width at the Gulf shore of about fifty kilometers (P .7). Further states that Sabkhat Matti clearly falls within the range of the Manasir who moves from the wells of Al - Khashm , AL - Safq and Uqlat Hayiz to the west and north over the plain of Al-Majann (Pp. 13 - 14) . States that in 1949 ARAMCO started exploration from oil in the area west of Sabkhat Matti (P. 19). Gives more details about Sabkhat Matti stating that it is generally conceded by the Bedouins to be completely within the range of Manasir (P. 12). States that Sabkhat Matti is not suitable for habitation (P. 9).

- Rentz, George (Ed) : Op Cit: P. 13.

ما يقارب خط الطول ٥٥ شرقاً وذلك من جهة الشرق ، وتمتد السباخ علــى طــول ساحل الظفرة جميعة ، وبالقرب من الساحل يوجد مالا يقل عن أربعة عشر بنــدراً ، أومرفأ لمراكب العرب الشراعية ، وبين السباخ على طول الساحل والرمال الكثيفــة إلى الجنوب تمتد أرض على شيء من الارتفاع تدعــى "الطــف" وجزؤهــا الغربــي معروف عموماً بأسم "بينونة " (١) .

وقد سبب وجود السباخ على طول الساحل كثيراً من الشك فيما يختص بمجــرى الخط الساحلي للجزء الجنوبي الشرقي من الخليج ، ومن أشهر بنادر الظفرة : بنــدر براكة – بندر الشريهات – بندر الحمرة – بندر المغّرق الرويس – بندر قريش العش – بندر الروسية ، وبغير هذه المناطق الرئيسية توجد مجموعة من المناطق الصغيرة نسبياً إلى الشرق والجنوب الشرقي من الإحساء والتي أعتبرت محــلاً للنزاع أيضاً ، مثل مناطق " الطف " ، وهي مسافة ضيقة طويلة من الأرض المرتفعة (ممَّراً) بيـن السباخ المحادّة لساحل الظفرة والرمــال الكثيفة التي إلى جنوبها ، ويمتد هذا الممــر في موازاة الساحل من جبل الوتيد عند طرف سبخة مطي الشــرقي مخترقــاً الأرض الداخلية لساحل الصلح البحري شمال شرقي أبو ظبي ، ويقسم البدو الطف إلى ثلاثــة أجزاء هي بينونة (الطف الغربي) بين سبخة مطي في الغرب ، وجبل بوموركة فــي الشرق ،وقد وصف ياقوت الحموي الجغرافي المسلم في كتابه معجم البلدان ، بينونــه بأنها مكان يقع بين البحرين وعمان، وهي تعني " توغل في البعــد" ، وإلــى جــانب بينونـه هناك أواسط الطف ، المغرب (الجزء الجنوبي الغربي من الظفــرة) ، أمــا بالنسبة لواحات الجواء أو ليوا (*) : فهي تقع في رمال الظفرة الجنوبيــة الكثيفــة ، وإلى الشمال منها رمال البطانة ، وإلى الجنوب رمــال البطيــن ، وتحتــوي هــذه

---

(١)Gives topographical features of the coast of Al - Dhafrah and states that while there are no towns or villages in Al - Dafrah , there are many anchorages , called Bandars by the Arabs, lie off the coast of Al - Dafrah (Pp. 3 - 8). Further states that the whole of Al - Dafrah falls within the range of the Manasir tribe (No page no.). Also states that the real base and homeland of the Manasir is in Al - Dafrah because of its position and location. And there are abundant numbers of wells containing superior water (Pp. 9 - 13).

(*) "الجواء" مأخوذ من الأسم الذي يستعمله المناصير لها ، وبينما "ليوا" هو الأسم المتعارف عليه بيــن بني ياس وهو عن اللفظ الفصيح من " الجوا" إذ أنهم يقلبون "الجيم" عادة "ياء" .

الواحات على كميات وافرة من الماء العذب نسبياً على عمق يتراوح بين قدمين وعشرين قدماً تحت سطح الأرض ، وتغطي الكثبان الرملية الهائلة أغلب المنطقة، ومع أنه لم يحدد على وجه الدقة موقع "الجوا" ليوا الجغرافي إلا أن تحريات رجال شركة الزيت العربية الأمريكية في عام ١٩٣٨م قد جعلت عرادة وهي أحد بساتين الجواء في أقصى الغرب تقع على خط عرض ٢٢,٤٨° شمالاً وخط طول ٥٣,٣٥° شرقاً ، وتبين الخريطة التي وضعتها الجمعية الجغرافية الملكية بلندن على أساس زيارات " ولفرد شيجر " إلى الجواء في عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨م بأن عرادة تقع نوعاً ما إلى الشمال الأقصي ،ويبلغ طول المسافة الضيقة التي تنتشر فيها قرى واحات ليوا حوالي خمسين كيلومتراً تقريباً جنوبي الخليج الفارسي ،وتمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، والإقليم كله قد لا يمتد لأكثر من خمسة وسبعين كيلومتراً من بدايته لمنتهاه [١] .

الأوضاع الديموغرافية في المناطق المتنازع عليها .

هناك قبيلتان رئيسيتان تنتجعان منطقة سلوة ، والعديد ، وسبخة مطي ، وهما آل مرة ، والمناصير ،وفي بعض الأحيان تزور المنطقة جماعات من القبائل العربية السعودية ، كما يؤم الساحل بين العديد وسبخة مطي في بعض الأحيان صائدو الأسماك ، وصائدوا اللآلئ ، من قبيلة بني ياس ، ويبقون بقرب الساحل أحياناً لفترات قصيرة ،وبينما ينظر رواد البحر من قبيلة بني ياس عموماً إلى حاكم أبو ظبي كسيدهم ، وهم يكنون لابن سعود إجلالاً كبيراً باعتباره الحاكم الأكبر إلا أنهم لا يتجهون بولائهم المباشر إلا لحاكم أبو ظبي ، ومن ثم فإن الصلة التي تربط بني ياس بهذه المنطقة وقتية سريعة الزوال ، وهي أضعف كثيراً من روابط المرة ، والمناصير [٢] .

تشتمل ديار آل مرّة على الجزء الغربي من المنطقة التي تقع عند قاعدة شبه جزيرة قطر ، بينما تشتمل ديار المناصير على الجزء الشرقي منها ، ويترحل آل مّرة في رمال العريق ، وذلك من سلوة فجنوباً مجتازين هجرتيهم (مناطق توطينهم) في

---

(١)Grobda , Fritz :" Saudi Arabia , jahrbuch der weltpolitik 1942 " Pp. 720 - 741.

(٢)Harrison , P . W:" The Situation in Arabia "(AL- Lantic Monthly, December 1920) Pp. 849-855.

السك ونباك ، ومن ثم إلى الشرق حتى سبخة مطي مبتعدين مسافة قصيرة جنوبي الخليج ، بينما يترحل المناصير أكثر من غيرهم عبر سبخة مطي ، ويتجولون على طول الجزء الأعلى من سهل المجن ،وذلك من آبار الخشم ، والفق ، وعقلة حايز غرباً وشمالاً ، ويدعي المناصير أن العقل هي جزء من ديارهم ، وأن أحد هذه الموارد يسمى عقلة الناصير ، وديار المناصير في المجن والعقل تشاركهم فيها قبيلة آل مرة بسهم وافر [١] .

وفي منتصف أربعينيات القرن العشرين كانت هذه المناطق تخلو من السلطة الإدارية المنظمة ، بينما كانت المفاوضات البريطانية - السعودية تجري على قدم وساق بشأنها ، بيد أن منذ عام ١٩٤٩م بدأت الحكومة السعودية تنظم هناك دورية لحراسة الحدود ، ومراقبة الحركة بين المملكة العربية السعودية وقطر ، وهذه الدورية تحت قيادة أمير سلوة بندر بن سعيد من قبيلة سبيع من أتباع الأمير سعود بن عبد الله بن جلوي أمير منطقة الإحساء ، وقد قام هذا الأخير أيضاً بتعيين أمراء من آل مرة والمناصير على هجرتي " السكك " ونباك " .

وهذه الدوريّة التي تعسكر في سلوة صيفاً وفي العريق جنوبي خشم النخش خلال الشتاء تراقب بإنتظام الإقليم الممتد على أسفل شبه جزيرة قطر ، وكثيراً ما توغل أفرادها في داخل شبه الجزيرة، بدعوى الأشراف التام على كل من يريد دخول أو الخروج من المملكة العربية السعودية ، وليست لحكومة قطر مثل هذه الفصيلة في هذا الإقليم ، كما أنها لم تضع أية حواجز أو ضبط يسري على الأشخاص الداخلين إلى قطر ، أو الخارجين منها بالطرق البرية الجنوبية[٢]، والواقع

---

(١)Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian Tribes" A document collection is now published in 18 Volumes (C. 12000 pages), Providing the broadest array ever assembled of English Language historical references concerning approximately 745 tribes, tribal confederations and claims in the Arabia peninsula; likely to remain the definitive reaches work for tribal history; The Middle East historical library, Archive Editions London 1996. See; Vol. I, Pp. 43 - 65 - 75. CF. George Rentz: Op Cit: Pp. 17 - 21.

(٢)Zoli, C: "Livi modificazion: alla carta politica dell Arabia" (Bolleino societa Italiana, Vol. 6 1934) Pp. 635 - 652.

وراجع بشأن طبيعة الحياة بين العقير وسلوى مقالاً لرحالة بريطاني.

-Cheesman, R. E: "From Oqair to the ruins of Salwa " Geographical Journal, Vol. 42 (1923) Pp. 321 - 335.

أن عدم وجود أية محاولة من جانب حكومة قطر لتأسيس حدود جنوبية لأراضيـــها ، أو ممارسة صفة السيادة الكاملة على هــذا الإقليم يرجع في المقام الأول إلى تبنـــي السياسة البريطانية مثل هذا الحق نيابة عن حكومة قطر ، سواء من حيث خضـــوع قطر للحماية البريطانية ، أو إلتزام بريطانيا السياسي بتحقيق حـــدود عادلـــة لشـــيخ قطر، وهي أمور سنتناولها تفصيلاً لاحقاً ، بما في ذلك قيام أمير الاحســـاء بجبايـــة الزكاة من البدو في تلك المناطق .

وفي شأن الأوضاع الديموغرافية في المنطقة الواقعة عند أسفل شـــبه جزيـــرة قطر، فإن البدو يسلمون على وجد الإطلاق بأن سبخة مطي واقعة وقوعاً كليـــاً فـــي ضمن ديرة المناصير أما آبار مجحود ، وهي ليست ببعيدة إلى الجنوب الغربي مـــن طرف سبخة مطي الجنوبي فهي في داخل ديرة آل مَّرة، بحسب أوراق جورج رنـــز، وعلى الجانب الغربي للسبخة تلتقي ديار آل مرة والمنـــاصير عنـــد آبـــار الخشـــم والصفق، وعقلة حايز ، ومنذ أن فترت تلك العداوة القديمة بين القبيلتين منـــذ ضـــم الإحساء تحت حكم ابن سعود (1)، أصبحت كل منهما تشارك الأخرى في آبارها علـــى حدود ديار كل منهما ، أما الآبار في أقصى الشمال على جانب السبخة فهي عادة أقل إستعمالاً من قبل آل مرة وكثيراً ما ينزل فخذ آل بحيح في المنطقة الواقعة في الجهة الغربية لسبخة مطي ، والتي تشمل سهل المجن ، وجوّ العزية ، وبطـــن الطرفـــاء ، والجزء الجنوبي من الجيبان ، ويحتفظ فخـــذ آل عزبة بهجرتيه فـــــي " الســـكك " " ونباك " بالقرب من أسفل شبه جزيرة قطر ،وتقع الأطراف الشمالية للجيبان بما فـــي ذلك منطقة سلوة ورمال العريق في ديرة آل عزبة ، وإلى الشرق من العريـــق فمـــن الصعوبة تمييز أي حدّ بين ديار آل مرة والمناصير(2)، وأما سلسلة الآبار الضحلـــة،

---

(1) عن جذور النزاع بين آل مرّة والمناصير ودوره في إضعاف الدولة السعودية الأولى راجع :

-Shaafy, Muham, Med : The First Saudi State in Arabia with special reference to its administrative, military, and economic features in the light of unpublished material from Arabic and European sources, pH.D.Thesis University of Leeds, 1967, Pp. 17 – 19, 29 - 38.

(2)Philby, H . St. J. B: "Arabian" The modern world survey of historical forces, London: Benn, 1930, P. 74.

-Philiby, H. St. J. B:" Saudi Arabia" New York: Arno Press, 1972: P. 45.

الواقعة إلى الجنوب الشرقي من أسفل شبه جزيرة قطر ، والمعروفة بالعقل ، فهي غالبا ما يستعملها المناصر في حين أن أسرا من آل مرة كثيرا ما تخيم بجوار هذه الآبار (١) ، وفي أوقات إزدهار المراعي في قطر فإن قبيلة آل مرة يتنقلون بمطلق الحرية في جميع نواحيها .

وحري بنا أن نعطي فكرة مبسطة عن قبيلتي آل مرة والمناصير اللتان تتنازعان الآبار والمراعي في المنطقة "الديار" الواقعة بين شبه جزيرة قطر ، والمملكة العربية السعودية ، حتى يتسنى لنا البدء في معالجة الحدود بين الجانبين على أسس سليمة.

آل مرة : يرجع نسب قبيلة آل مرة إلى قحطان الجد الأكبر للعرب الجنوبيين ، ويؤكد البدو من سكان الجزيرة العربية أن " يام " من نسل قحطان هو الجد الأعلى لكلا من آل مرة وقبيلة العجمان، وبعض القبائل الأخرى ، وقد أخذ آل مرة أسمهم عن أحد أبناء حبثم بن يام الذي كان يدعى " مرة " ، ويؤول إليه نسب معظم أفراد القبيلة عن طريق أحد الفرعين الرئيسيين لسلالته ، وهما آل على بن مرة ، وآل شبيب (*) ، وقد كان وطن قبيلة آل مرة الأول في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية ،ومع أن القبيلة قد أقتفت أثر إتجاه القبائل البدوية الجنوبية لتنزح نحو الجهة الشمالية الشرقية إلا أنها بقيت على صلاتها مع بعض الأقارب والجيران بنجران، وفي أوائل القرن الحالي عندما شرع عبد العزيز بن سعود في تدبير السكن لأنصاره من البدو في الهجر أو "مستعمرات الأخوان" ، فقد أنشئت أربع من هذه المستعمرات في السكك ، ونباك ، والخن ، ويبرين خاصة لسكنى آل مرة ، وقد كان ذلك في الواقع مكافأة لهم على إخلاصهم إياة حينما كانت الحظوظ لا تزال تتعثر بآل سعود ، حيث كانوا من المناصرين الوفيين لإبن سعود عقب عودته إلى الرياض من

---

(١)Kohn, Hans: "Arabian 1942 – 1928"; Zeitschrift fur politick, Vol.18 (1929) Pp. 171 - 183.

راجع أيضا تحركات القبائل على الحدود السعودية – القطرية في :

-Kostiner, Joseph: "Tracing the curves of modern Saudi Arabia": Review Article, Asian and African studies, Vol. 19 (1985) Pp. 219 - 244.

(*) من أشهر أفخاذ آل علي ابن مرة ، الغياثين (الغيثاني) ، الجرابعة (جربوعي) أما أشهر أفخاذ آل شبيب المرة فهي، الغفران ، آل هادي ابن زايد ، آل جابر ، آل بحيح ، آل فهيدة ، آل عذبة ، آل زيدان ، آل بريد ، آل دمنان ، آل هتيلة .

المنفى وألجأه آل شريم ، وهم الشيوخ الرئيسيون للقبيلة ، إلى الصحاري الجنوبية للتجول ، ومعرفة إلى أي حد كان قد وصل ملك أباؤه، وإلى هذه التجربة يرجع الفضل لقسط عظيم من المعلومات التي أخذها بن سعود عن البدو ، وهي أمور أفادته ولا ريب في مرحلة التأسيس والتوحيد (١).

أما ديرة آل مرّة ، فإنه قلّ أن تجد ديرة من ديار القبائل العربية أوسع من ديرة آلّ مرّة ، وأن إتساعها من عدة وجوه ليس من الصعوبة تحديده ، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن هناك حدوداً لا يمكن لرجال القبائل أن يذهبوا إلى ما ورائها ، زد على ذلك ، ففي مقابل الأصقاع مثل واحة يبرين التي إستحوذ عليها بموجب حق قديم لا منازع فيه ، توجد أصقاع أخرى تتداخل فيها كل من ديار آل مرّة، وديار القبائل المجاورة لها بشكل مربك .

وتكوّن رمال الدهناء على وجه التقريب الحد الغربي لديرة آل مرّة ، وفي هذه الرمال يجوب رجال القبيلة أحياناً بقطعانهم ، غير أن السهول الحصبائية التي تقع مباشرة غربي الدهناء ، غالباً ما تعتبر أنها داخل ديار القبائل الأخرى ، وأن سهول الريدا ، وأبو بحر ، ومنطقة الحجر الجيري والواقعة في القسم الجنوبي من الصّمان، وفي الحداب (السهول الحصبائية) الواقعة حول يبرين ، وحرض فهي دون منازع جزء من ديرة آل مرّة ، والخط الذي يشق الهفوف والعقير يكوّن على وجه التقريب الحد الشمالي لديرة آل مرّة ، وأما المواضع التي تتألف منها الفروق والنعلة التي تقع بالقرب من الهفوف فيشترك فيها آل مرّة والعجمان ، ويتحول آل مرة بحسب مشيئتهم في جزء كبير من الربع الخالي ويطوفون في الجهة الغربية حتى نجران ، وفي الجهة الشرقية حتى الظفرة ، كما يسافرون في رمال الجهة الجنوبية الوسطى حيثما كان هناك مرعى ، وعلى أية حال فإن ديرتهم التي كثيراً ما يترددون عليها في الربع الخالي تقع في ما بين خط الطول ٤٨درجة و ٥٣درجة شرقاً ، وفي هذه المنطقة غالباً ما يكونون متواجدين على طول سلسلة الآبار التي

---

(١) عن دور آل مرّة في مرحلة التأسيس راجع :

-Phliby. H. St. J. B:" A Survey of the Wahhabi Arabia 1929" Journal of the central Asian society, Vol. 16, No. 4 (1929) Pp. 468 - 481.

تؤلف المقطع الأهم للربع الخالي ، والتي تمتد من الجنوب إلى الشمال في ما بين خط الطول ٥٠ درجة و ٥٢ درجة شرقاً ، وعلى النهاية الجنوبية لهذا الطريق الرحب تندمج ديرة آل مرَّة بتلك الخاصة بالعوامر ، والمناهيل ، وآل راشد وذلك في المنطقة المعروفة بالدكاكة (١) .

كما تصل ديرة آل مرَّة من الناحية الشرقية إلى ديار قبيلتي العوامر والمناصير، ويخيِّم آل مرَّة أحياناً في الكلدن ، وهي منطقة في الجزء الجنوبي للظفرة ، وهذا يعتبر على وجه الإطلاق داخل ديرة المناصير والعوامر ، وبين الظفرة وبين الآبار الحلوة للربع الخالي من الشمال إلى الجنوب يوجد كثير من المنابع المالحة داخل ديرة آل مرة ، وهذه المنطقة تعرف إما " بالخيرات " أو " المحراض " وكلاً الإسمين يلمح إلى ملوحة الآبار (*) .

أما من حيث ولاء قبيلة آل مرّة ، فهي من أقوى القبائل تعضيداً لحكومة بن سعود ، ولم تعرف عنهم شائبة منذ أن كانت عائلة الملك في المنفى بعيداً عن الرياض تبحث عن الملجأ الذي وجدته بين هذه القبيلة ، ويدفع جميعهم الزكاة سنوياً للحكومة السعودية .

قبيلة المناصير : هم رابطة عناصر مع أسلاف لقبائل متعددة ، ويرجع النسب الأصلي الذي نشأت حوله القبيلة إلى منصور الذي هو أيضاً الجد الأكبر لبني هاجر الذين هم من العرب الجنوبيين نسل قحطان ، ويستعمل كل من المناصرة وبني هاجر نداء واحد للحرب ، وكانوا غالباً حلفاء في الحروب ، وهناك بطون تنتمي الآن إلى

---

(١)Rentz, George: "The early years of the Saudi state in the twentieth century "A Colloquium Paper , Washington, D. C. 1955, Pp. 28 - 31.

وعن أثر هذا التوزيع الديموغرافي على الحياة السياسية في المملكة راجع :

Said, A. H: "Saudi Arabia: The transition from tribal society to a nation – state" (pH. D. Thesis, University of Missouri Colombia, 1979) Pp. 64 - 68.

(*) أستكمالاً: راجع ما ذكرته سابقاً عن الأوضاع الديموغرافيه في المنطقة الواقعة عند أسفل شبه جزيرة قطر.

المناصير ، ويعتقد أنهم أنضموا إلى الرابطة بعد إنفصالـــها مـــن قبـــائل العجمـــان ، والدواسر ، والسهول .

أما ديرة المناصير ، فإن كل الظفرة تقع داخل ديرتهم وكـــذا ســبخة مطـــي ، والجزء الشمالي من المجن وخط الآبار المعروف بالعقل والممتد جنوبا من الجـــانب الشرقي في أسفل شبه جزيرة قطر ، وفي الظفرة تنقسم ملكية بساتين النخيل وقـــرى الجواء بين المناصير وبني ياس [1] ، وهكذا ، فإن ديار المنـــاصير تتســـع إتســاعا فـــوق العادة فهي بـــوجه عام تمتد من قطر مخترقة المنطقـــة المتاخمـــة للشـــاطئ الشرقي ، وثم عبر سبخة مطي حتى الظفرة التي هي المـــوطن الحقيقـــي للقبيلـــة بالإتجاه بشمال شرقي الظفرة فإن بعض أفراد القبيلة يتوغلون بإنتظام في الأراضـــي الواقعة وراء ساحل الصلح البحري ، إن كثيرا من المنـــاصير يأخـــذون جمالـــهم وخيامهم الشعرية خارجين من الظفرة عبر سبخة مطي ، ومن هناك إلى قطر عنـــد ابتداء فصل الشتاء ، وعلى خط سيرهم العمومي هذا يقفون على عدد مـــن أمـــاكن السقيا معترفا لهم بالحق فيها اكثر من غيرهم ،ومنها الخشم ، والصفـــق ، وعقلـــة حايز على طرف سبخة مطي الغربي ، وهنا تمتد وتختلط ديار المناصير بآل مـــرة ، وإلى الشمال وخلف اتصال سبخة مطي إلى البحر تجد واقع مياه الســـلع وبعجـــاء ، والمنبعج ، واقعة كلها ضمن ديار المناصير ، وعند عبورهم ســـهول المجـــن بيـــن المنبعج وعقلة النخلة - أقصى آبار العقل الجنوبية ، فإن أفراد القبيلة أثناء طريقـــهم من وإلى قطر يستقون في أماكن مختلفة مثل الوجاجة ، والغويقـــان ، وأن المنـــاهل المعروفة بالعقل تقع على خط محاذ تقريبا لخط شـــاطئ البحـــر مـــن الشـــمال إلـــى الجنوب، وتكون هكذا ممرا تقطعه المناصير وهـــم سائرون نحو المراعي في قطـــو ، وأهم هذه العقل من الجنوب إلى الشمال هي (عقلة النخلة - سودا نثيـــل - عقلـــة المناصير - عامرة عقلة أم قرن " فرهود " - الخفوس - شقراء -الأزيرق -عقلـــة المرخية) ، وآخر خمسة منها تدخل تماما ضمن المعالم الجغرافيـــة لشـــبه جزيـــرة

---

(١)Rentz,George (Ed): Op Cit: Pp.24 – 26.

قطر[١] ، هذا فيما إذا أتخذ خط وهمي من سلوه إلى عقلة عامره كعلامة لأسفل شبه الجزيرة القطرية ، وبعد أن ينفذوا من ممرّ العقل يتفرق المناصير في أنحاء شبه جزيرة قطر مخيمين أينما تجمّل المياه والمزروعات وجه البلاد .

أما علاقة المناصير بأبو ظبي ، فقد نشأت من إشتراكهم مع بني ياس في بعض قرى الجواء " ليوا " ومناطق في الظفرة ،وإلى جانب هذه العلاقة الديموغرافية - هناك العلاقة السياسية ، فقد أعتاد شيوخ ساحل الصلح البحري الإعتماد على قبائل بدويّة مختلفة كحلفاء لهم في حروبهم المتعاقبة ، ولمدة طويلة كانت المناصير حلفاء لآل بوفلاح وهم البيت الحاكم في أبو ظبي نظرا لكون أبو ظبي أقرب مدن ساحل الصلح البحري لديار المناصير ، ولأن أكثرية الأهالي هناك من بني ياس الذين هم على وفاق مع المناصير ، ويرجع ذلك الحلف إلى عام ١٧٦١م أي منذ بداية تاريخ نشأة مدينة أبي ظبي تقريباً ، وبالرغم من هذا الحلف فإن المناصير يعتبرون أنفسهم من رعايا الملك بن سعود وحدة، ويدفع جميع أفراد القبيلة الزكاة سنوياً إلى الحكومة السعودية ، ماعدا النذر القليل منهم الذين يتوغلون في الأماكن النائية وراء ساحل الصلح البحري [٢] .

القبيلة الثالثة ذات الصلة بموضوع هذا الفصل ، هي بني هاجر [*]، التي ترجع في نسبها إلى هاجر ثم إلى قحطان من عرب الجنوب وأنهم أبناء عمومة المناصير، ويدّعي بنو هاجر الصلة بينهم وبين قبيلتي جنب وآل شريف اللتان تقطنان جبال عسير الشرقية وأوديتها ، كما يقال أن المهاندة ، وهي قبيلة صغيرة متوطنة في قطر تنحدر من بطن من بطون بني هاجر ،وقد ظلت حليفاً في أكثر من حرب لبني هاجر في الماضي ، كما أن المهاشير من بني هاجر ويعيشون مع بني خالد في الإحساء .

---

(١)Ibid.

(٢)Zoli , C. lievi modificazion : Alla Carta Politica dell Arabia , Op Cit: Pp. 349 - 350.

-Richard, Trench: Gazetteer of Arabian tribes, Op Cit: Volume 2, Pp. 370 - 390.

(*) من أشهر فروع الهواجر : (المزاحمة - آل شهواني - آل عميرة - آل موسى - آل الحمراء) .

أما ديرة بني هاجر : فإنه حتى عام ١٩٠٠م كان بنو هاجر ينزلون في شبه جزيرة قطر بيد أنهم قد أضطروا ، أو بالأحرى أجبروا على الإرتحال عن قطر بعد مقتل الشيخ أحمد ابن قاسم آل ثاني – في ملابسات نزاع على الحكم – بيد أحد أفراد القبيلة ، ودخلت في الجزء الأوسط من الإحساء ، ومنذ أن فتح بن سعود الإحساء ، وقبيلة بني هاجر معروفة بولائها للحكم السعودي ، وفي حروب عام ١٩١٥ – ١٩٢٩م التي خاضها ابن سعود وقواته ضد العجمان ومطير والقبائل الأخرى كان بنو هاجر دائماً بجانب الملك وكانوا وقبيلة العوازم يسهيئون له من أنفسهم أحد المصادر الرئيسية للعون المحلي ، وقد كافأهم الأمير عبد الله بن جلوى بأن جعلهم يشغلون مساحة طيبه من جوف الحساء، فقاموا بدورهم بإنشاء مهاجرهم في الجوف ، شمال غربي بلدة بقيق الحالية [١] والبيضاء ، إقليم الكثبان الرملية من أطراف الجبيل شمالاً إلى أطراف العقير جنوباً تعتبر أيضاً في نطاق ديار بني هاجر ، وأفراد القبيلة الذين يسكنون المملكة العربية السعودية قلماً يتوغلون في تجوالهم جنوباً حتى مياههم القديمة في العريق ، أو المناطق الأخرى بأسفل شبه جزيرة قطر ، وقد بقى في قطر من بني هاجر بيوت من فرع الخيارين ويتنقلون بين الأماكن التالية (العريق – البحث – الكرعانه – النخش – البصير – روضة جراح) وقد ظل حكام قطر حتى منتصف القرن العشرين يدفعون لهم إعانات مالية منتظمة .

بل ويعتمدون عليهم في مرحلة لاحقه في بعض الجهات الأمنية الرفيعة والمناصب الإدارية الهامة بعد أن ثبتّ هذا القرع ولاءه لحكام آل ثاني في قطر ، ونحن لا نوافق رنز فيما ذهب إليه من أن ولاءهم قد ظل مقسماً مزدوجاً لابن سعود، وابن ثاني في آن واحد نتيجة لروح التضامن التي تربطهم ببقية القبيلة في دولة الأول ، ولقاء العطايا التي منحها إياهم حاكم دولة قطر [٢] .

في منطقة واحة الجواء " ليوا " كان هناك نزاعاً بين السعودية – وأبو ظبي حول الأوضاع الديموغرافية لقبائل هذه الواحة ، وقبل أن نتناول دراسة هذا

---

(١)G. R / 567 / 421 / King Abd Al - Aziz and the Ikhwan, (Documents of George Rentz).

(٢)Rentz , George : The Eastern reaches of Al –Hasa province : Op Cit: Pp.31 - 34.

الموضوع سوف نتحدث عن تلك الأوضاع التـي كـانت محـل خـلاف كبـير بيـن المتخصصين من البحاثة الأمريكيين والبريطانيين .

ففي حين يصف شيجر وهو أول بريطاني " وغربي " يزور واحة ليوا في عـامي ١٩٤٧م - ١٩٤٨م بتكليف من الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ، أن أغلـب قـرى الجواء " ليوا " يقطنها بني ياس .

وأن المناصير لا يمتلكون إلا بعض البساتين التي تحف ببعض هذه القرى ، وأن جميع أعراب الجوا يدينون بالطاعة إلى آل بوفلاح شيوخ أبو ظبي ، وفي تصريحـه للمجلة الجغرافية الملكية في يوليو ١٩٤٨م ذكر شيجر بأن مناصير الجوا لا يدينـون بالطاعة لحاكم أبو ظبي .

فهم يعتبرون الملك ابن سعود وحده هو مليكهم ، وهم لا يدفعون الضرائب علـى تمرهم أو إبلهم لحاكم أبو ظبي ، ولكن يخرجون الزكاة سنوياً عن قطعانهم لجـامعي الضرائب الذين يبعث بهم الأمير سعود ابن جلوى - أمير الإحساء - بينما يرى رنـز أن قصر الولاء في ليوا على المناصير فيه مغالاه بل ومغالطات كبـيرة ، وأسـتنكر معلومات شيجر ولوريمر في هذا الصدد على حد سواء ، وأقر بأن الضرائب تجبـى عن كل القطعان التي بالجوا سواء كانت تابعة للعوامر أو لبني ياس ، أو لآل راشـد ، أو المناهيل بالإضافة إلى المناصير ، وأن ولاء هؤلاء الأعراب كان مزدوجـاً بيـن حاكم أبو ظبي ، وابن سعود[١].

(١)G. R. / 560 / 13 / Political boundaries of Saudi Arabia, Report of Chegar 1948 (George Rentz Documents) CF. Lorimer J. G. Gazetteer of the Persian Gulf, Vol. I: Geographical 1908: Op Cit: Pp. 630 - 650, C.F: Rentz, The eastern reaches of al -Hasa: Op Cit: Pp. 41 - 43.

-William Mulligan and F. S. Vidal: The ARMCO reports AL-Hasa & Oman 1950 - 1955, Archive Edition; London, 1996, See; Vol. I: The Eastern reaches of AL -Hasa province Includes: The areas of Salwa; AL-Udaid; Sabkhat Matti, AL - Dhafrah, AL - Jiwa; AL - Khatam ; and Saudi Tribes . Pp.58 - 74.

التطور السياسي والتاريخي للنزاع :

يعتبر ميلاد دولة قطر الحديثة ، أحد أهم المعالم المميزة للعلاقات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي في التاريخ الحديث ، إذ من الجائر والإجحاف التسليم بالمقولة المغلوطة بأن قطر كانت تتبع البحرين حتى عام ١٨٦٧م (*) ، فالدراسة المتعمقة للجذور الأولى للعلاقات السياسية القبلية سوف تثبت أن المعاضيد الذين ينحدر منهم شيوخ آل ثاني حكام قطر كانوا أسبق في الوصول بهجرتهم إلى منطقة " فريحة " بشمال قطر ... ثم كونوا مع جماعة " سليم " حلفاً عرف بأسم " البنعلي " وأن جماعة العتوب وبضمنهم آل خليفة كانوا قد نزلوا في شمال قطر قبل رحيلهم إلى " القرين " جنوب البصرة العثمانية ، وعندما أنفصم عرى التحالف العتبي كان " النبعلي " أسبق أيضاً في العودة إلى شمال شبه جزيرة قطر ، بعد أن أتفق في الكويت على أن تكون أمور التجارة بيد آل خليفة بينما شئون الحكم من نصيب آل صباح ...وعلى إثر خلاف نشب بين آل صباح وآل خليفة ، عاد الأخيرين إلى أصهارهم من جماعة سليم ابن البنعلي ، حيث موانئ شبه جزيرة قطر الآمنة التي تتيح لهم مزاولة نشاطهم التجاري ، وحدث أن تم تطوير ميناء الزبارة ، وبناء الأسوار حول المدينة لتحصينها ، وأصبح آل خليفة قائمون على شئون التجارة في قطر ، بل والخليج من هذا الميناء الهام ، في حين كانت باقي المناطق القطرية تعيش إستقلالاً سياسياً مطلقاً في ظل سلطة شيخ القبيلة ، وفي هذه الأثناء كانت سلطة آل مسلم على شبه جزيرة قطر المدعومة من بني خالد قد بدأت في الانهيار ، وفي المقابل فقد بدأت تتبلور الزعامة المحلية القطرية على يد المعاضيد " آل ثاني"، وهي الظروف التي وأكبت إنحصار النفوذ الفارسي عن جزر البحرين ، وإنتقال آل خليفة إليها (**) إثر الهجوم الذي شنه عتوب الكويت والزبارة وكافة القبائل القطرية

(*) لقد أضطررنا للحديث عن هذا الجانب من نشأة قطر الحديثة - نظرا لأننا نتناول الحدود القطرية لأول مرة في هذه الدراسة - فإستوجبت المنهجية إلحاق هذه المعلومات بهذا الفصل ، وليس فصل مشكلات قطر - والبحرين الحدودية.

(**) للإطلاع على دراسة تفصيلية لهذه الجذور الأولى للعلاقات البحرينية - القطرية راجع :

- حسن بن محمد آل ثاني : الجذور التاريخية لقطر الحديثة ١٦٦٥ - ١٨١١م ، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق ١٩٩٧م .

على عرب الهولة والسلطة الفارسية في عام ١٧٨٣م ، وليس من قبيل المصادفة في شيء أن إستقرار أمور آل خليفة في البحرين ١٧٩٦م ، قد كان سبباً مباشراً لصعود قوة آل ثاني " المعاضيد " في شبه جزيرة قطر ، وهي الحقيقة التي أدركتها القوى الفاعلة في المنطقة ممثلة في البريطانيين ، وقوة السعوديين واللتان دفعتا بالأحداث صوب مجراها الطبيعي ، البريطانيون تنفيذاً لسلامهم الذي أرتضوه في الخليج العربي ، وتوجت علاقتهم بالقطريين في هذا الصدد بتوقيع إتفاقية ١٨٦٨م ، التي ألزمت بريطانيا بها نفسها بحماية وصيانة سيادة آل ثاني على قطر - والسعوديين عرفاناً بالجميل ، وإدراكهم العالي لطبيعة الأوضاع القبلية السياسية السليمة في الجزيرة ، إذ لم ينسى السعوديين ، إيواء آل ثاني لعبد الرحمن الفيصل وعائلته خلال تجواله في شبه الجزيرة العربية بعد سقوط إمارته ، حيث أقام الأمير عبد الرحمن وعائلته لدى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني لمدة شهرين قبل نزوحه إلى الكويت ١٨٩٢م ، وعندما شرع عبد العزيز في إسترداد الرياض ١٩٠٢م ، وقف الشيخ قاسم بن محمد إلى جانبه وأمده بالسلاح والعتاد والمؤن ، ناهيك عن تكريس الشيخ قاسم بن محمد (١٨٧٨-١٩١٣م) مؤسس دولة قطر الحديثة ، جزء كبير من حياته لنشر المبادئ السلفية في بلاده [١]، أما بالنسبة للزكاة التي كان يدفعها شيوخ قطر إلى شيخ البحرين ، فقد أوضح الكولونيل بيلي [*] ،

---

(١) عن موقف الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من النزاع بين حائل والرياض راجع :

The Times, London.
Extract on the history of Qatar and unrest in Arabia.
31 March 1902. London.

-حيث يوضح هذا التقرير إلى أي مدى كانت الرياض تعوّل على الدور الذي يمكن أن يلعبه الشيخ قاسم آل ثاني حاكم قطر في سبيل إضعاف موقف حائل السياسي :

Refers to the disturbed situation in Arabia, Sadlier's mission to Arabia. Also refers to the Ottoman occupation of Qatar (the Wahabi province) in the early 1870 s. States that Riyadh more than once had tried to shake off the rule of hail by enlisting the sympathies of Sheikh Qasem of Qatar, whose towns naturally of Wahabite temper, had retained their populousness and wealth. Also gives reference to the spread of Wahabism, destruction of Dereyiyah by Ibrahim Pasha and Mohammed Ibn Rashid's ascendancy in hail.

(*) Colonel . L . Pelly: Political Resident in the Gulf Bushier, 1862 - 1872.

وهو الخبير بالشئون السياسية في الخليج العربي بأن مبلغ خمسة آلاف قـران كـان يعد مساهمة ثابته من جانب شيوخ وأهـالي قطر في المبلغ الإجمالي الذي يسـتحق دفعه للحكومة السعودية على البحرين وقطر مجتمعين ، وأن هذا المبلغ لا يؤثر علـى إستقلال قطر بالنسبة للبحرين أو السعودية درءاً لأخطار البدو ، ومساهمة من قطـر في نفقات حروب السلفيين (الجهاد) [1].

وأمام هذه المدركات السياسية ، تصبح مسألة تبعية قطـر للبحريـن غـير ذي موضوع ، ناهيك عن أن القانون الدولي لا يعترف بمثل هذه التبعيات علـى فـرض وقوعها [2] ، إذ أن مفاهيم الدولة المعاصرة لم تكن قد تبلورت بعـد فـي أي مـن البحرين ، أو قطر، كما أن البحرين كانت هي الأخرى لا تزال وربما لفترات لا حقـه عرضة لمثل هذا الإدعاء من جانب الدولة الفارسية ، وأن الدور الذي لعبه آل خليفـة في تاريخ قطر الحديثة – لا ينبغي النظر إليه سوى من الناحية التجارية البحتـة ، إذ لم يثبت أنهم مارسوا نوعاً من السيادة السياسة المطلقة على شبه جزيرة قطر فـي أي وقت من الأوقات .

وفي الوقت الذي مثلت فيه الإشكالية إرباكاً محيراً فـي العلاقـات البحرينيـة – القطرية ، فإنها ميَّزت العلاقات السعودية – القطرية بطابع الـهدوء النسـبي ، فلـم تتسم مشكلات الحدود بين الجانبين بالحساسية المفرطة ، وربما يكون الأمـر الـذي

---

(١)AL - Rashid, Ibrahim: Op Cit: Vol.1 : The unification of Central Arabia under Ibn Saud 1909 - 1925. Pp. 37 - 42.

R / 15 / 1 / 187, Qatar and Bahrain Affairs (1881 - 1886).

شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان الساحل الجنوبي للخليج الفارسي : إدارة العلاقات – شعبة البحـث – القاهرة ١٩٥١م ، ص ٣١٠ .

(٢) د . حامد سلطان : المرجع السابق : ص ١٤١ – ١٤٢ .

وعن الوجود التاريخي لقطر منذ أزمان سحيقة راجع ذلك المؤلف النادر :

- Vincent William: The commerce and navigation of the ancients in the Indian Ocean, Vol.I, P. 791 London 1807; Refers to Nearchu's description of a place called Galled Gutter Bay, which the author believed was Gutter (P. 257 - 58). It should be mentioned here that Nearchus visited Gutter Bay in 326 A. D. Quoting lieutenant porter the author says " The bay is large and deep with shoal water, and in crossing right over from Noa point, a lump is seen on the opposite shore, with an island nearly under it ... " (P. 260). Gives more information about Gutter Bay (P. 261 - 68). Chart No. I of 1975, Chart No. II of 1797, mentioned Gutter Bay and Gutter respectively. See; the charts P. 188 and P. 312.

أعطى إنطباعاً مغايراً هو إرتباط هذه المشكلات بالحدود السعودية مع أبو ظبي التي كانت بالفعل شديدة الحساسية ، وربما تكون قطر وحكامها من آل ثاني الإمارة الوحيدة التي تجمعها بالسعودية وآل سعود روابط تاريخية وجدانية ، قد عضدت من روح التضامن والتعاون في المواقف الصعبة التي واجهت أسرة آل ثاني ، وأسرة آل سعود في بدايات حكمهم [1] ، وعلى أية حال فإن هذه الخلفية التاريخية للأيديولوجية

---

(١) د . عبد العزيز محمد المنصور : التطور السياسي لقطر (١٨٦٨ - ١٩١٦م) الطبعة الثانية ، الكويت ١٩٨٠م ، ص ١٩٦م .

وللمزيد من التفاصيل عن أصول هذه الروابط التاريخية الدينية والسياسية والقبلية راجع :

-Saldanha, J. A.

The Persian Gulf Precis: Vol. IV; Precis of Qatar affairs, 1873 - 1903, 165 + 66 Pp. Archive Editions, London 1986. Contents :

Turkish Movements in Katar (Qatar), 1873 chief of Bahrein advised to keep aloof from complications in Katar , 1873 British intervention refused to chief of Dubai in case robberies committed against vessels of his subjects on Katar coast, 1873. Threatened attack on Bahrain and Katar (Zubara) by the Bedouin tribes of Beni Hajir. 1874. Complaints of Turkey about chief of Bahrain's encroachments in Katar, 1874. The Beni Hajir attack Zubara and commit piracies, 1875. Aggressive policy of the Turks and establishment of a new Turkish province on the Arabian Littoral of the Persian Gulf. Plunder of Bahrain boat at sec by Beni Haji and an excessive contribution levied by chief of Bidaa on British Indian traders residing there. Claims preferred by government of Basrah on behalf of the inhabitants of Katar against certain resident of Bahrain 1876. claims of the Turks to Udaid (1871 - 8) ; pervious history of Udaid , 1837 - 76 . Question of Turkish jurisdiction on Katar coast and suppression of piracies 1878 - 88. Removal of section of the AL-Bu -Kowareh Tribe from Bidaa to Foweyrat, 1879. Threatened attack on Bahrein by Nasir - bin - Mobarak and Sheikh Jasim of Bidaa, 1881. Sheikh Jasim's desire to occupy Udaid, 1881. Policy as to the relations to be maintained with Sheikh Jasim and the Turkish governor in Katar, 1881 .III - treatment of British subjects by Sheikh Jasim and exaction of fine from him. 1880 - 82. Protest of the Porte against British proceeding at Bidaa. British disclaimer of Turkish jurisdiction in Katar. 1883. Sheikh Jasim's projected expedition against a branch of the Beni Hajirs in 1884. Fight between the Ejman and allied tribes on one side and Morah and Monasir tribes on the other 1884, Disputes between Sheikh Jasim and the chief of Abuthabi, Jasim's intentions to occupy Udaid and the ill treatment of Bedouins at Bidaa, 1885 - 86. Outrages against Indian subjects under Jasim's instigation, and Sheikh Jasim made to pay a fine, 1887. Protests of Porte against British government proceedings, 1888. Question withdrawal of the Turkish garrison from Bidaa. Turkish expansion along the Arab coast and the policy of the British government, 1888. Hostilities between Sheikh Jasim and Sheikh Zaid of Abuthabi, reported movements of the Chief Jabal Shamer Ibn Rashid towards Oman in order to Sid Sheikh Jasim, 1888-89. Jasim carrying munitions of war by sea, 1889.=

السياسية التي كانت تعتمل في شرق شبه الجزيرة العربية سوف تلقى بظلالها علـــى مسألة بعث مشكلة الحــدود بين قطر وجيرانها ، وكانت عملية الـــولادة التاريخيـــة لهذا الحدث الحدودي قد رافقت عودة العثمانيين بغية تأكيد ســـيادتهم علـــى شـــرق الجزيرة من خلال حملة مــدحت باشا على الإحساء عام ١٨٧١م، فقد وجد الشـــيخ قاسم بن محمد آل ثاني نفسه مضطراً للإنضواء تحت التبعية العثمانيـــة مـــن أجـــل إحداث التوازن في نزاعه مع شيخي البحرين وأبو ظبي ، لاسيما بعـــد أن خـــذلته السياسة البريطانية ، وغضها الطرف عن معاقبة حاكمي البحرين وأبـــو ظبـــي بعـــد هجومهما على مدينة البدع القطرية ، ومن ناحية أخرى أراد الشيخ قاسم أن يضـــع حداً نهائياً للعلاقة المبهمة بين بلاده والبحرين وكان ينتقد سياسة والدة محمـــد بـــن ثاني في علاقته بالبحرين ، ومن ناحية ثالثة تأكيد سيادته على المناطق الحدودية مع أبو ظبي ، والتي لا تزال تخضع لنفوذ القبائل الغير واضحة في ولاءهـــا وتبعيتـــها ، فكان إصدار مـــدحت باشا قراراً بتعيين جاسم بن ثاني قائمقـــام علـــى قطـــر يوليـــو ١٨٧١م ،وأقام حامية عثمانية هناك، وفي ٢٠ يوليو ١٨٧١م أرسل الشيخ جاســـم الراية التركية على المناطق التي يراها ضمن حدود بلاده ، فكـــان أن بعـــث بـــالعلم التركي إلى بطي بن خادم في العديد ليرفعه على القلعة هناك ، وفي الوقـــت نفســـه طلب من السلطات العثمانية مراقبة تحركات الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبـــو ظبـــي والسلطات البريطانية في منطقة العديد [١] ، وكانت منطقة خور العديـــد بـــالفعل ذات

=Turkish project of rebuilding Zubara, 1888. Turkish measures for establishing their jurisdiction on a firmer basis on the Arab coast. Increase of Turkish forces in Katar, 1888. Intrigues of Jasim against Abuthabi, 1889 - 90. Turkish projects for rebuilding Zubara and Udaid, 1890 - 91. Hostilities between Sheikh Jasim and the Turks. 1891 - 93. British policy towards Jasim during the hostilities. Chief of Bahrain and Abuthabi, 1893. Question of Turkish jurisdiction in Katar, 1893. Removal by Turkish authorities of the British flag from a boat at Bidaa, 1897. Occupation of Zubara by the AL Bin Ali tribe with support of the Turks and Sheikh Jasim. Threatened attack on Bahrain, and energetic measures taken to expel the settlement, 1895. Arab rising in Katar. Disturbances off the Katar coast between the Amamera and Al Bin Ali tribes, 1900. Piracies committed by the Beni Hajir off the Katar coast, 1900. Reconsideration of British general policy on the Arab side of the Gulf. (1) Proposed British protectorate over the chief of Katar (2) Aggressive action of the Porte in attempting to establish mudirates at Udaid, Warkra and Zubara, 1902 - 04. (Pp.1 - 58).

(١)R / 15 / 2 / 29, (I . O.) A Report by Major Sidney Smith, The assistant political resident in the Persian Gulf, 20TH July 1871, File No. E 16.

أهمية خاصة بالنسبة للبريطانيين وحاكم أبو ظبـــي فـــي هــذه الأثنــاء لإرتباطـــها بإعتبارات سياسية وإستراتيجية وقبلية ، فبالنسبة للبريطانيين ، فيرجع أول إتصــــال لهم بالعديد إلى النصف الأول مـــن القرن التاسع عشر ، عندمـــا قـــامت الســلطات البريطانية بعقد المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠م لحماية السلام البحـــري ، وغـــدت شبه جزيرة قطر ، وعلى نحو خاص منطقة خور العديد مكاناً يأوي إليـــه القراصنـــة ومهددي السفن الأجنبية التجارية في الخليج ، ولم تلتزم شبه جزيرة قطر ، وبخاصة منطقة العديد بهذه المعاهدة ، وقد تزامن قلق البريطانيون من أن تتخذ العديد قـــاعدة لأعمال القرصنة مع إنفصال القبيسات Qubaysat ، وهم فـــرع مـــن قبيلـــة بنـــي ياس Bani Yas بقيادة زعيمهم خادم ابن نهيان عن أبو ظبـــي فـــي عـــام ١٨٣٥م ، وأسسوا لهم وطناً في العديد ، ويرجع ذلك إلى رغبتهم في التهرب مـــن الضرائـــب التي فرضها عليهم حاكم أبو ظبي خليفة بن شخبوط لقيامهم ببعض أعمال القراصنة، وفي إطار مجابهة بريطانيا لأعمال القرصنة والقراصنة فقد أرسلت ثلاث سفن حربية رست في الـــوكرة ، والبدع ، والعديـــد في عـــام ١٨٣٦م ، وأجبرت خـــادم ابـــن نهيان زعيم القبيسات على دفع مبلغ من المال ، بالإضافة إلى ضمانات عينيـــة تـــرد إليه في حال تعهده بضبط مراكب القراصنة في منطقة العديد [١] ، ومن جانبـــه فقـــد قام حاكم أبو ظبي في عام ١٨٣٧م بالهجوم على العديد وأرغم القبيسات على العودة لى بلاده ، بيد أن القبيسات قد عادوا للإنفصال من جديد في عـــام ١٨٤٩م بعـــد أن شجعهم على ذلك سلطان بن صقر حاكم الشارقة ، ومكتوم ابن بطـــي حـــاكم دبـــي بوصفهما عدوين لشيخ أبو ظبي ، وقد تأكدا لزعيم القبيسات ، أن فيصل ابن تركـــي أمير نجد يعتزم إعادة بناء العديد ، ويعيد إسكانهم فيها[٢] ، وكانت هذه هـــي المـــرة الأولى التي ورد فيها ذكر أمراء آل سعود كطرف في نزاع العديد .

---

(١)Archive Editions: Records of Qatar; Primary Documents (1820 - 1963) See: Qubaisat settlements at Udaid , 1837 , Volume No I , Pp. 174 - 185. Archive Editions, London 1986.

(٢)Archive Editions: Records of the Emirates, primary documents 1820 - 1963, See; The Files include numerous translations and Arabic originals of correspondence with the Sultans , From Sheikh Sultan Bin Saqr in 1820 to Sheikh Shrakhbut bin Sultan in 1950 . See; also Volume I, Pp. 95 - 100. Archive Editions, London, 1990.

-Archive Editions: Records of the Emirates, Primary Documents 1820 – 1963. See; The Files include numerous translations and Arabic originals of correspondence with the sultans, From Sheikh Sultan bin Saqr in 1820 to Sheikh Shakhbut Bin Sultan in 1950., See also; Volume I, Pp. 95 - 100. Archive Editions, London, 1990.

على أية حال ، فإن القبيسات يبدو وأنهم قد إعتزموا الإنفصال نهائياً في عام ١٨٦٩م ، عندما غادروا أبو ظبي ، وأستقروا في العديد بزعامة شيخهم بطي بن خادم Buti Bin Khadim وقد أراد الأخير بدوره أن يجعل من العديد مستقراً نهائياً ومركزاً مستقلاً لعشيرته بعيداً عن سيطرة شيخ أبو ظبي، ومن ثم فقد كتب إلى المقيم البريطاني في الخليج في أغسطس من عام ١٨٦٩م يعلن أنه تابع لقطر منذ أيام أبيه وجده ، وتعهد بجعل العديد مستقلة ترفع راية الصلح البحري ، وأنه يرغب في أن يكون تحت الحماية البريطانية حتى لا يتدخل أحد في شئونه (١) .

وهكذا كان وصول الأتراك إلى الإحساء وقطر في عام ١٨٧١م ، وما حدث من أعتزام شيخ قطر جعل العديد ضمن حدود بلاده تتبع السيادة الأسمية العثمانية ، مدعاة لأن يتفجر النزاع حول منطقة خور العديد ، لاسيما وأن الشيخ بطي بن خادم قد حاول الإستفادة من هذه التناقضات السياسية ، ففي الوقت الذي يعلن فيه إنفصاله عن أبو ظبي وولاءه التام لشيخ قطر ، نجده يؤكد لمساعد المقيم البريطاني الميجور سيدني سميث S . Smith بأن القبيسات يمارسون حقوقهم في العديد كجماعة مستقلة ،كما حدد الحدود الإقليمية لموطنهم ،وبأنها تمتد من رأس الحالة في منتصف الطريق بين العديد والوكرة إلى الجنوب الشرقي حتى موقع أمام إحدى الجزر ، كما أضاف الشيخ بطي بملكيته لجزيرة دلما (*)، وغيرها من الجزر الصغيرة القريبة من العديد ، وأنه مستعد لفعل كل ما من شأنه إرضاء السلطات

---

(١) Saldanha : Op Cit: P . 15.

(*)Dalma: (دلما) The water from the shallow water wells occurring in the sand on Dalma is said to be salty. However, the poor people living on the island are forced to drink it. Those who are better off and own boats are able to bring water from the town of Al - Wakrah on the eastern coast of Qatar or they may buy water brought down from the Shatt Al - Arab by bums (a large type of Arab sailing craft).

-Halat Dalma (?) Halat Masuma (حالة دلما) The islet shown on the admiralty chart as "Halat Masuma to be called Halat Dalma by the Arabs, who do not recognize the name "Masuma" or any conceivably variation Thereof. In order to distinguish this Malat Dalma from the famous pearling bank by the same name that lies to the northwest of Dalma, The islet is sometimes called Halat Dalma al - Janubiyah (The southern Halat Dalama).

- G R / 5 / 205: Islands East of Qatar.

البريطانية ، وأنه عرض عليه علماً تركياً للإعتراف بالتبعية التركية ، ولكن لم يقبل به [١].

وقد بلغ الوضع السياسي في العديد ذروة تعقيداته في عام ١٨٧٣م عندما زارت بعثة عثمانية رسمية برئاسة حسين أفندي قائد بحرية البصرة ، العديد ، وإلزام سكانها بدفع مبلغاً من المال (حوالي ٥٠ ريالاً) إلى الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي يقوم بدوره بدفعها إلى الباب العالي ، وإرغام شيخ القبيسات على رفع الراية العثمانية ، وقد أدت هذه الإجراءات العثمانية في العديد إلى زيادة الإدراك السياسي البريطاني إزاء مسألة العديد وأعتبروها قضية ذات أبعاد دولية ، وكلفت السلطات البريطانية الكولونيل بيلي (؛ثممغ) المقيم السياسي في الخليج بدراسة شاملة للسيادة في العديد [٢] .

وبعد أن قام بدراسة الأوضاع في العديد وأجتمع بكل من شيخ قطر ، وحاكم أبو ظبي ، رفع تقريراً مفصلاً إلى حكومة الهند ، أشار فيه إلى أن كلاً من الحاكمين يعتبر المنطقة ضمن حدود بلاده ، وأن هجرة القبيسات ذات الأصول الأبوظبيانية ، وإعلانهم الولاء لشيخ قطر قد عقد من إمكانية الجزم بحقيقة السيادة هناك ، وحذر بيلي من سماح السلطات البريطانية لحاكم أبو ظبي بمهاجمة العديد وإخضاع القبيسات ، لأن ذلك من شأنه تدعيم التبعية التركية هناك ، وبالتالي فإن السيادة التركية ربما أمتدت إلى طول ساحل قطر ، وفي الوقت نفسه قلل من إمكانية إتخاذ حاكم أبو ظبي إجراءات مضادة بقبوله التبعية العثمانية ، وخلص بيلي إلى أن الأوضاع غير الإعتبارية في العديد تحتم البحث عن تفاهم ما بين البريطانيين والأتراك حول حدود مناطق النفوذ بينهما في منطقة الخليج بتلك النواحي [٣]، بينما أقترح مساعدة بريدو (Prideawx) أن خطاً للحدود يبدأ من نقطة ما جنوبي العقير سوف يكون مفيداً للمصالح البريطانية ، إذ أن هذا الخط يعني إخراج شبه جزيرة

---

(١)J . G. Lorimer: Gazetteer of Persian Gulf, Vol. 2, Historical Part B, P. 818.

(٢) د. محمد مرسي عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، الكويت، ص ١٩٨١م، ص ٢٢٤ .

(٣)Saldanha : Op Cit: Pp.16 - 18.

-J. G. Lorimer: Op Cit: Pp. 817 - 820.

قطر من النفوذ العثماني ، الذي لم يعترف به البريطانيون ، كما أن هذا سيعطي البريطانيين حرية الحركة ضد التحديات التي ظهرت ضدهم من قطر والعديد [1]، كما أن بريدو قد نصح بضرورة بذل المزيد من المساعي الدبلوماسية في سبيل الحد من غلواء إرتباط الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بالوجود العثماني في الخليج ، وفي الوقت نفسه السعي نحو عقد مصالحة بين الشيخ زايد بن خليفة ورعاياه من القبيسات في العديد [2] .

بيد أن مقترحات بريدو لمعالجة الوضع في العديد لم ترى فيها الحكومة البريطانية حلاً جذرياً للنزاع ، ناهيك أنها ستضعف من هيبة بريطانيا في المنطقة ، ومن ثم كانت حكومة الهند ترى أن عملاً عسكرياً بالتعاون مع حاكم أبو ظبي يمكن أن يضع حداً لمسألة العديد ، وبالفعل قام حاكم أبو ظبي في الثامن والعشرين من مارس ١٨٧٨م وبصحبته ألف مقاتل تقلهم سبعون سفينة بالتوجه إلى العديد وفي ذات الوقت تحرك المقيم البريطاني من بوشهر إلى العديد بصحبة السفينة الحربية تيرز Tearzer ، بيد أن القبيسات قد علموا بأمر هذه التحركات فبادروا بالفرار إلى البدع في قطر ، وأحتموا بالشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وظلوا بها حتى عام ١٨٨٠م عندما عادوا إلى أبو ظبي بعد تصالحهم مع حاكم أبو ظبي زايد ابن خليفه ، لتنتهي بذلك مرحلة من مراحل الخلاف بين أبو ظبي وقطر حول العديد، بعد أن دمرت قلعة القبيسات هناك على يد القوات البريطانية -الأبوظبيانية [3].

---

(١)Kelly, B. Britain and the Persian Gulf 1795 - 1880, Clarendon press; Oxford, 1968, Pp.756-768.C F. Hurewitz J. C.: Diplomacy in the Near and Middle East: A documentary records; 1535 - 1914, Vol. I, 291 P .I ST 1956:New Jersey.

-Gives text of Anglo - Ottoman draft convention on the Persian Gulf area, 29 July 1913. Article II refers to the status of Qatar and states the Ottoman government renounced all its claims to the Peninsula of Al - Qatar and the peninsula would be governed by Sheikh Jassim bin Thani and his successors. Further states that the British government declared that it would not allow the interference of the Sheikh of Bahrain in the internal affairs of Qatar and his endangering the autonomy of Qatar. (P. 271).

(٢)Kelly, J . B: Op Cit: P. 769.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

ومما تجدر ملاحظته أنه في هذه المرحلة كان النزاع وثيق الصلة والإرتباط بحقيقة النزاع العثماني-البريطاني حول مناطق النفوذ في الخليج العربي ، ففي حين أيد العثمانيون مساعي حاكم قطر لوضع هذا المكان تحت سيطرته ونفوذه ، فإن البريطانيين لم يتورعوا عن الدعم العسكري لشيخ أبو ظبي في سبيل القضاء على الخارجين على سلطته في العديد ، هذا إلى جانب أن آل سعود الذين كانوا يعانون أوضاعاً سياسية صعبة لم يزجوا بأنفسهم في إتون هذا الخلاف في إطار رغبتهم في المحافظة على علاقات متوازنة بأطراف النزاع ، بيد أن ذلك لا يخفى حقيقة القلق السعودي من تحقيق أياً من شيخ قطر أو أبو ظبي مكاسب إقليمية في هذه المنطقة الإستراتيجية .

هكذا أستطاع الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني أن يجعل من نفسه شخصية قيادية مؤثرة ، ومن بلاده قوة إقليمية يعتد بها ، فقد بدأت السلطات البريطانية تولي شبه جزيرة قطر أهمية خاصة في إقرار السياسات في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، بعد أن تمكن قاسم بن محمد ، ليس فقط من وضع حد لتطلعات آل خليفة في البحرين إلى قطر ، وإنما تهديده إياهم ، كما أنه أبدى شجاعة غير مسبوقة في تحدي الإدارة البريطانية ،وأبدى إنفتاحاً جريئاً نحو العثمانيين ، يحدوه الأمل في الإستفادة من الأوضاع الإقليمية في سبيل الخروج ببلاده من الشرنقة التي عانت منها أثناء فترة حكم والده ، وكانت مسألة العديد أوضح مثال على تجلي الإدارة السياسية الطموحة للشيخ قاسم ابن محمد ، الذي وجد في العديد أنسب الأماكن التي يمكن ضمها إلى شبه جزيرة قطر ، والتي تعد جزءاً ملاصقاً للجنوب الشرقي لبلاده.

كان الشيخ قاسم بن محمد يدرك أن البريطانيين سيقفون حجر عثره في سبيل ضم العديد ، وأنه إذا تمكن من إقناعهم بوجهة نظره فبإمكانه تحقيق ذلك بأقل خسائر ممكنة ، وعلى الفور شرع في مخاطبة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الكولونيل روس في الحادي عشر من مايو ١٨٨١م ، وأبلغه برغبته في إعمار العديد وإسكانه رعاياه فيها بغرض حماية حدوده من الوافدين من البر أو البحر، وقد أوضح في طلبه أنه " فيما يتعلق بأعمال القرصنة فإني أوافق على إلزام

نفسي بالمسئولية عن أي شيء قد يحدث منهم من عنف أو خرق للسلام البحري[1]"، بيد أن المقيم البريطاني الذي كان يدرك أن شيخ قطر خارج زمام السيطرة البريطانية، لم يوافق على طلب حاكم قطر ، وأعلن معارضة بلاده الشديدة لعودة التوتر إلى منطقة العديد ، وأن بلاده إزاء أي إجراء منفرد من شيخ قطر في العديد- لن تتورع عن دعم إدعاءات حاكم أبو ظبي في العديد [2] ، وكان السرد البريطاني الشديد اللهجة ، قد أغضب الشيخ قاسم بن محمد كثيراً ، وأعتزم أن يكون رده حاسماً وعملياً في آن واحد ، ففي حين كتب رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج في ٣١ مايو ١٨٨١م يخبره بأن شبه جزيرة قطر بما فيها منطقة العديد هي أقاليم تركية، ولا يحق لبريطانيا تقرير شيئاً في شأنها [3] ، فإنه في الوقت نفسه أرسل جماعات من قبيلة بني هاجر التابعة له للإغارة على أراض أبو ظبي ، وأعلن عن ضرورة مغادرة جميع التجار البانيات الهنود الدوحة ، والذين كانوا أصحاب إمتيازات في التعامل التجاري ، حيث أنهم رعايا بريطانيون ، ويتمتعون بالحماية والإمتيازات البريطانية التي تعطيهم تفوقاً على التجار المحليين في ميدان التجارة ، وكان أخطر ما في إجراءات قاسم الإنتقامية ، إعلانه بأن " منطقة العديد هي جزء من شبه جزيرة قطر والذي يتبع الوهابيين ، وأن كل ما يتبع الوهابيين هو تركي [4] " فكان ذلك إقراراً من شيخ قطر بمشروعية وجود آل سعود كطرف في نزاع العديد ، وهو أمر ستعاني منه وجهة النظر القطرية في المنظور القريب .

كان الشيخ قاسم بن محمد في تصعيده الخلاف مع البريطانيين يعول على الأتراك ، ووجود حامية عثمانية في بلاده يمكن أن تساعده في درء الإخطار المحتملة ، بيد أن العثمانيين وعلى غير المتوقع لم يقدموا الدعم المطلوب إلى حاكم قطر ، وكان خذلانهم إياه قدّفت في عضده ، وجعله يتراجع الهنيه عن مخططاته في

---

(١)R / 15 / 1 / 187 (I. O.) From Jassim bin Mohammed Al - Thani to the resident in the Persian Gulf, 12 Jamadi Al - Thani 1298 A. H. (11TH May 1881).

(٢)R / 15 / 1 / 187 (I. O.) From the resident in the Persian Gulf to Shaikh Jassim bin Mohamed Al- Thani, No. 176 of 1881, 18TH May 1881).

(٣)R / 15 / 1 / 187 (I. O.) From Jassim to the resident in the Persian Gulf 2nd Rajab 1298 A. H. (31 St May 1881).

(٤)Ibid..

العديد ، في حين خاض العثمانيون والبريطانيين مفاوضات جادة بين عـامي ١٨٨٣ -١٨٨٦م لتحديد الوضع السياسي في قطر، ومعالجة التناقض حول السـيادة علـى قطر ، وهل هي بريطانية بموجب إتفاق عام ١٨٦٨م أو عثمانيـة بموجـب حملـة مدحت باشا على الإحساء عام ١٨٧١م ؟ (١).

وقد بلور هذا الخلاف الناشب بين العثمانيين والبريطانيين حول منـاطق النفـوذ في شرق الجزيرة العربية مشكلة السيادة الإقليمية للزعامات القبلية التي هي إحـدى أبرز ملامح قضية الحدود ، وكان لذلك الأمر أيضاً إنعكاساته على مسألة العديد ففـي ٢٢ يناير ١٨٨٦م كتب قبطان سفينة حربية تركية راسية في البـدع رسـالة إلـى الشيخ زايد ابن خليفة يقول فيها : إن قطر هي ميناء نجد وتتبع قطر ونجد متصرفية البصرة ، وأن والي البصرة علي رضا باشا قد أمر الشيخ قاسم ابن محمـد بإعـادة بناء العديد (٢) " ، وحذر القبطان الشيخ زايد من عرقلة المجهودات التركية القطريـة في هذا الإتجاه ، وعلى الرغم من أن تصريح المسئول التركي ينضوي على وجهـة النظر التركية البحتة ، وأنه لا يخلو من المغالطات القانونية والتاريخية فيما يتعلـق بإعتبار قطر مجرد ميناء لنجد وتبعية الإقليمين لمتصرفية البصرة ، التي هـي مـن وجهة نظرنا مجرد تبعية أسمية فرضها العثمانيون وقبل بها شيخ قطر في ظـروف معينة ، وأنها لا تعني أية إلتزامات قانونية، إلا أن التحرك التركي إزاء مسألة العديـد ،قد أثار غضب حكومة الهند التي خشيت إمتداد السيطرة التركية على سـاحل قطـر نحو العديد، ثم ساحل عمان المتصالح، فكان أن وقفت بريطانيا بحزم إلى جانب حـاكم أبو ظبي ، وقد أدى هذا الزخم السياسي بين عامي (٨٨ - ١٨٨٩م) إلى تطـورات هامة في العلاقات بين إمارة قطر ، وإمارة أبو ظبي ، ووقعت أحداث العداء الرئيسية بين الإمارتين في أرض قطر ، وفي منطقة ليوا ، والظفـرة مـن أراضـي إمـارة أبو ظبي ، ففي مارس ١٨٨٨م هاجم الشيخ قاسم ابـن محمـد آل ثـاني بينونـه ،

---

(١) راجع هذه المباحثات ضمن قضايا أخرى عديدة في :

-John, Maelowe: "The Persian Gulf in the twentieth century" London 1962, Pp. 17 -27.

(٢) (IOR), R. / 15 / 0 / 178 Intention of Sheikh Jasim to setlle his people at Al - Udaid, Turkish captain to Zayed, 26 June 1888, and Zayed to Ross, 8 July 1888.

وأشتركت سفينة حربية تركية في نقل العتاد والتموين إلى قوات قاسم في قرية السلع بأرض المجن ، وعاد قاسم من حملته ظافراً ومعه أربعمائة جمل وإثنان وعشرون أسيراً من إمارة أبو ظبي (١) ، وأما النتائج السياسية لهذه الواقعة فقد تمخضت عن إرسال قاسم بن ثاني معدات عسكرية بواسطة القوارب إلى خليج كوفرية Khfariyah ، وقام بإحتلال "السلع" على إعتبارات أن هذه المنطقة تتبع شبه جزيرة قطر ، وفي نهاية مارس تأكدت هذه الإجراءات عندما تلقى الكولونيل روس تقريراً من وكيل المقيمية البريطانية في الشارقة يفيد بأن الشيخ قاسم بن ثاني أرسل قوارب محملة بالمعدات العسكرية إلى السلع وأعلنها منطقة داخلة في نطاق إقليمه .

بيد أن السلطات البريطانية قد أحتجت بشدة على هذه الإجراءات القطرية ، وأن السلع الواقعة إلى الجنوب من العديد خارج نطاق إقليمه ،وأرسل المقيم السياسي البريطاني إلى قاسم بن ثاني يخبره بأن "السلع تدخل في نطاق إقليم أبو ظبي" ، في حين تمسك شيخ قطر بوجهة نظره وأرسل إلى المقيم السياسي مؤكداً أن السلع هي من حدود قطر ، وأضاف قاسم قوله " لا يخفى عليكم محافظتي على الأمن والبحار ، وأن زايد بن خليفة قد أستحرضكم ضدي ، وأنه إجتاح بلادي ... إن حدود قطر من السبخة عند حدود عمان إلى داخل قطر، وبذلك تكون السلع ضمن أراضي قطر (٢) .

ومن جانبه فقد أثارت إجراءات حاكم قطر هذه غضب حاكم أبو ظبي ، فأمر جميع رعاياه بمنع سكان قطر من دخول المغاصات ، وليس هذا فحسب ، وإنما رتب

---

(١)(IoR), R / 15 / 1 / 0 / 181 , Zayed to Ross, 2 May 1888 ; Residency agent to Ross, 10 May 1888 ; residency Agent , Sharjah to Ross, 2 June 1888 .

-يبدو أن الشيخ قاسم ابن محمد آل ثاني قد حاز على تأييد ابن الرشيد حاكم جبل شمر Shamar القوة التي خلفت الوهابيين في الجزيرة العربية ، وكذلك الأتراك كما يفهم من رسالته إلى الأمير السعودي عبد الله ابن ثنيان الذي عين في مجلس الأعيان التركي بعد خروجه من نجد راجع :

-(I. O) R / 15 / 2 / 29 Letter from Jasim bin Thani to Abdullah Bin Thani AL Sand, 28 Ramadan 1305 A. H. (9TH June 1888).

(٢)(I. O.) R / 15 / 1 / 189, Part II. No. 103, of 1888, From the resident in the Persian Gulf to Shaikh Jassim Bin Thani, 28 Th March 1889.

-(I. O.) R / 15 / 1 / 192, No. 1306, From Jassim Bin Thani to the political resident in the Persian Gulf, Dated 16TH Shaban 1305 A. H. (21 St April 1888).

خطة تقضي بالهجوم ليلاً على البدع مقر إقامة شيوخ آل ثاني، وهو ما قام به بالفعل أبنه خليفة بن زايد في ١٤ يونيو ١٨٨٨م ، بيد أن ذلك الهجوم لم يترتب عليه أيـة أثار سياسية سوى إزدياد حنق قاسم بن محمد آل ثاني بعد أن قتل أبنه الشيخ علـي بن قاسم ، فتوعد حـاكم قطر بالإنتقام ليس فقط من حكام أبو ظبي وإنما بغزو كافـة المناطق التي تدين بالولاء لهم بما في ذلك عمان ، وبدأ في سبيل ذلك فـي توسـيع نشاط مراسلاته الـدبلوماسية لتشمل حكام إمارات الشارقة والعجمان وأم القوميين ورأس الخيمة ، وحاكم دبي ، وقبائل النعيم في البريمي والشوامس في عمان ، وابن الرشيد في حائل ، ووالي البصرة العثماني [١] ، وعلى المرء أن يـدرك كيـف غـدا الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني شخصية إقليمية مؤثرة في طبيعة الأوضاع السياسـية في الجزيرة العربية ، إلى الحد الذي جعل السلطات البريطانية تعتذر له عن تحيزهـا السابق لشيخ أبو ظبي ، فقد أستغل المقيم السياسي البريطاني "روس" مناسبة وفـاة الشيخ محمد بن ثاني والد قاسم بن محمد في ٨ يوليو ١٨٨٨م ، وأرسل إليه يعزيه ، ويعرب له عن رغبة الحكومة البريطانية في أن نتوصل إلى صيـغ للتفـاهم معـه بشأن منـاطق النـزاع البرية بينه وبين إمارة أبو ظبي ، وإن بلاده تستنكر بشـدة هجوم خليفة بن زايد على البدع [٢] ، بيد أن هذه الرؤية البريطانية للمواقف لم تكـن لتقنع قاسم بن محمد الـذي كان لا يثق بالبريطانيين بل ويمقتهم ، ومضى في إعـداد حملته المرتقبة لغزو إمارة أبو ظبي ثم عمان ، في هـذه الأثناء أيقنـت الحكومـة البريطانية ، أن عليها أن تقوم بإجراءات مضادة للمشروع القطـري ، عـن طريـق تحييد كافة القوى التي تؤيده بما فيها الدولة العثمانية ذاتها ، فطلبت إدارة الهند فـي لندن من وزارة الخارجية البريطانية أن تستفسر من الباب العالي عن موقفـها مـن مشروع غزو عمان ، فقام السفير البريطاني في إستانبول بإبلاغ الخارجية التركيـة قلق بلاده العميق من تأييدها لتحركات قاسم ابن ثاني في شرق الجزيرة ، وأن أيـة إخلال بالوضع القائم Status Quo سوف يدخل الطرفان في حرب مفتوحة [٣] ، إلـى

---

(١)J . G. Lorimer: Op Cit: Vol. 2, Historical Part B, P. 804.

(٢)R / 15 / 1 / 187 (I . O.) From the resident in the Persian Gulf, to Jassim Bin Mohamed Al - Thani, 8TH j July 1888.

(٣)Lorimer : Op Cit: P. 806.=

هذا الحد كانت الإدارة البريطانية قلقة من المتاعب التي يمكن أن يسببها قاسم بن ثاني لمصالحها في ساحل الصلح البحري في ظل غياب قوة الوهابيين ، فقامت في الوقت نفسه بالعمل على كسب القبائل المستقلة (القبيسات) على ساحل قطر إلى جانب حاكم أبو ظبي ، وقام المقيم السياسي (روس) بمحاولة أخيرة عندما زار قطر على متن سفينة حربية لأجل إقناع الشيخ قاسم بالعدول عن قراره ،بيد أن الشيخ لم يتورع عن إبلاغ المقيم بأن "الإشاعة التي سمعتم بها صحيحة ،وأن السلع في المجن تتبع إمارة قطر لا أبو ظبي ، وأنكم بسياستكم تثيرون المشاكل بوجهنا وتفرقون بين الأخ وأخيه " فأنفجر المقيم البريطاني وأبلغ الشيخ قاسم" بأن حدوده يجب ألا تمتد وراء الوكرة [١] " ، وأبلغ المقيم السياسي حكومة الهند في ٢٨ أكتوبر بجدية حاكم قطر في غزو عمان ،وطلب منها تزويده بثلاثة سفن حربية بصورة عاجلة كي يتخذ التدابير اللازمة لحماية المصالح البريطانية هناك [٢].

إزاء التحذير البريطاني الشديد اللهجة فإن الباب العالي قد حذر والي البصرة العثماني من تقديم أية مساعدة فعالة إلى حاكم قطر ، وليس هذا فحسب بل أُمرت الحامية العثمانية في قطر من الوقوف موقف الحياد من النزاع الناشب بين قطر – وأبو ظبي [٣] ، فكان أن خاب أمل الشيخ قاسم في الحكومة التركية، وبدأ يتملص تدريجياً من إلتزاماته تجاهها، هذا إلى جانب أن إيواء قاسم بن محمد الأمير عبد الرحمن بن فيصل كبير العائلة السعودية قد أفقده تأييد آل الرشيد ، فأصبح بمفرده ومع ذلك فقد عدل حاكم قطر من خطته وقرر أن يكون الهجوم مقتصراً على إمارة أبو ظبي وتحديداً واحة ليوا ، وهكذا أستطاعت السلطات البريطانية تقليص القدرات السياسية التي كان يعول عليها حاكم قطر فكان الأثر الذي تركته حملته على ليوا غير مؤثراً في تغيير الأوضاع السياسية في المنطقة ، كما أن رد فعل إمارة أبو ظبي

=وللمزيد من التفاصيل راجع :

إبراهيم محمد الغلبان : التنافس البريطاني – العثماني على قطر (١٨٧١-١٩١٤م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية الآداب جامعة طنطا ١٩٩٣م .

(١)Archive Editions: Records of Qatar; Op Cit: Volume 3, Pp. 240 - 245.

(٢)R / 15 / 1 / 187 (I . O.) From Ross the resident in the Persian Gulf to Gov. of India, Dated 28th Oct 1888.

(٣)Lorimer: Op Cit: P. 815.

كان ضعيفاً إذا أقتصر على بعض الإجراءات العقابية ضد القبائل التي تقطن جنوبي قطر ، وبنهاية عام ١٨٩٠م كان الخلاف بين حاكمي قطر وأبو ظبي قد أنتهت حدته، وأصبح بإمكان الطرفان التفاهم بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها ، وبصفة عامة فإن مسألة العديد التي كانت سبباً مباشراً في العداء قد شهدت سكوناً في طبيعة العلاقات بين الغمارتين ، وبدأت الدولتان صاحبتا النفوذ محاولات جادة للتفاوض بشأن الحدود ، في الوقت الذي مارس فيه قاسم بن محمد دبلوماسية فائقة عندما أدرك أن العثمانيين إلى زوال ، وأن مصلحة بلاده تكمن في الإرتباط بالسياسة البريطانية [1] ، وقد عزز الإنقلاب العثماني ضد السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٨م من هذا الإتجاه العام في المنطقة ، بعد أن إنهارت المصالح العثمانية في قطر والكويت ، والبلقان وليبيا، وتمخضت عن هذه المجموعة من المتغيرات مشروع الإتفاق العثماني- البريطاني ١٩١٣م حول العديد من القضايا ومن ضمنها الحدود بين مناطق النفوذ للدولتين في الخليج مما أستلزم وضع حدود قطرية لبعض الإمارات في الخليج .

وقبل الخوض في تفاصيل قضايا الحدود التي نجمت عن متغيرات ما بعد عام ١٩١٣م لابد من تحليل الإتجاهات السياسية في البيئة الإقليمية لمناطق النزاع ، حتى يتسنى لنا فهم هذه التحولات ومدى تأثيرها على موضوع الحدود .

لم يسبق لمفهوم السيادة القطرية بالمصطلح السياسي المعاصر أن عرف طريقه إلى تاريخ الجزيرة العربية القبلية طيلة القرن التاسع عشر الميلادي ، ففي الممارسة العامة كانت السلطة السياسية الفعلية في المناطق بيد الزعماء القبليين الذين أمتدت سلطاتهم تبعاً لإمتداد ديره أو مرعى القبيلة ، وقد يتفاوت إتساع أراضي الرعي بحسب قوة القبيلة وعلاقاتها وتحالفاتها مع القبائل الأخرى ، وتحت تهديد القوة كثيراً ما أضطر الزعماء القبليون لإعطاء الولاء لهذا الحاكم أو ذاك ، من القوى المحلية المسيطرة التي تتمكن بذلك من ممارسة سلطاتها على القبائل من خلال زعمائها الطبيعيين ، ولم يكون السعوديون حالة أستثنائية من تلك القاعدة ففي جنوب شرق الجزيرة العربية أحتفظ السعوديون بنفوذ مسيطر طوال معظم القرن

(١)John Maraowe: "The Persian Gulf in the twentieth century": Op Cit. P. 370.

التاسع عشر ، يعادل في قوته ، على الأقل ، قوة نفوذ حكام عمان على ساحل عمان.

بينما كان إهتمام بريطانيا الرئيسي خلال القرن التاسع عشر منحصراً في تأمين الطريق البحري إلى الشرق وحماية التجارة البريطانية ، ولذلك لم تؤسس أي نوع من السيطرة في المناطق الداخلية لساحل الخليج ، وقد أتضح ذلك على سبيل المثال، ومن رفض حكومة الهند المصادقة على إقتراح هينيلي في عام ١٨٣٩م ببسط الحماية البريطانية على قبائل ساحل الخليج بما فيها قطر ، صحيح أن بريطانيا قد رفضت أن تكون لأي منافس أجنبي مثل فرنسا أو تركيا موطئ قدم على الساحل ، إلا أنها أعترفت فعلاً بالمصالح السعودية في المنطقة ، وتركت حكام الساحل يديرون شؤون مشيخاتهم بحرية تامة، وكانت الإتفاقية البريطانية لعام ١٨٣٥م مع تلك المشيخات ، بمثابة هدنة بحرية ، تحرّم الأعمال الحربية البحرية أو "القرصنة" بين الحكام المحليين ، وتركت الهدنة إدارة الشئون السياسية للأراضي الداخلية تبعاً لموازنين القوى المتغيرة بين الزعامات والقوى المحلية المسيطرة .

وكان تبرم بريطانيا ضد قاسم ابن محمد آل ثاني مبعثه خشيتها من تهديده للسلم البحري وأتخذت من " العديد " ذريعة للتدخل والوقوف على نواياه الحقيقية، ولو أن قاسم قد أرتبط بهذه السياسة البريطانية مبكراً لكان مشروعه في شرق الجزيرة قد لاقى تأييداً من بريطانياً في إطار هذه السياسة العامة ، وفي مطلع القرن العشرين إلتقت المصالح البريطانية والتركية في الشرق الأوسط إلى درجة معينة على الهدف المشترك لإستبعاد القوى الكبرى الأخرى المنافسة من الجزيرة العربية والخليج ، وأسفر هذا التقارب عن مشروع الإتفاق الشهير في يوليو ١٩١٣م ، وعلى الرغم من حقيقة أن بن سعود كان قد طرد آخر حامية تركية من الإحساء في شرق الجزيرة في إبريل ١٩١٣م ، إلا أن مشروع الإتفاق الأنجلو - عثماني قد تجاهل مركز بن سعود في الجزيرة العربية ، الأمر الذي سيكون له تداعياته على طبيعة التسوية التي أقرها الطرفان في الجزيرة والخليج .

وعندما دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور ، تجاهلت بريطانيا مشروعات المصالحة معها ، وأنشغلت مع الحلفاء في مشاورات بشأن

ركزهم في الشرق الأوسط ، وأتخذت إجراءات رئيسية فمن ناحية توجهت بريطانيا إلى الشريف حسين في الحجاز بشأن مشاركته في الثورة العربية ضد تركيا ، ومن ناحية أخرى أتصل البريطانيون رسمياً بابن سعود لأول مرة ، وأبرموا معه اتفاقية دارين ١٩١٥م التي أعترفت بإستقلال ابن سعود عن تركيا وأقرت بسيادته القطرية في نجد والحسا والمناطق التابعة لها ، بينما تعاملت بريطانيا مع قطر ومشيخات ساحل الخليج ، ومسقط ، وعمان ، بإعتبارها الحدود النهائية المشتركة لمناطق سيطرة ابن سعود ، وظل الإهتمام الرئيسي لبريطانيا آنذاك هو حماية الساحل أكثر من إهتمامها بأي شيء أخر يتعلق بالمناطق الداخلية ، ومن ثم لم تهتم بريطانيا كثيراً بشأن تقرير مدى إتساع المناطق الداخلية الذي يمس جوهرياً مناطق سيطرة ابن سعود ، ومناطق سيطرة الحكام المحليين .

على أية حال فإن مشروع الإتفاق الأنجلو - عثماني ١٩١٣م قد حدد علاقة قطر بالقوى الإقليمية والدولية على النحو التالي :

المادة الحادية عشر :

ينتهي الحد الشمالي الشرقي للسنجق العثماني المشار إليه بخط الحدود المقرر في المادة السابعة من هذه الإتفاقية [١] جنوب الخليج في مواجهة جزيرة الزخناوية التي تنتمي إلى هذا السنجق ، والخط الذي يبدأ عند الحد النهائي لذلك الخليج يسير مباشرة في الإتجاه الجنوبي إلى الربع الخالي ، ويفصل نجد عن شبه جزيرة قطر ، وحدود نجد مشار إليها بخط أزرق على الخريطة الملحقة بهذه الإتفاقية (ملحق رقم٥) ، وقد تخلت الحكومة العثمانية عن جميع مطالبها في شبه جزيرة قطر ، وتم التفاهم بين الحكومتين بأن شبه الجزيرة ستحكم كما كانت في الماضي بالشيخ قاسم بن ثاني وخلفائه ، وتعلن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأنها لن تسمح بأي

---

(١)ART. 7 the limits of the territory referred to in the preceding article are fixed as follows: The demarcation line begins on the coast at the mouth of Khur -Al Zubayr in the northwest and crosses immediately south of Umm - Qasr. Safwan and Jabal Sanam, In Such a way as to leave to the Vilayet of Basrah these locations and their wells; arriving at the Al - Batin. It follows it toward the southwest until Hafr -Al Batin which it leaves on the same side as Kuwayt; from that point on the line in question goes southeast leaving to the wells of Al -Safah, Al Garaa, Al Haba, Al Warbal, Unifa. This line is marked in green on the map annexed to the present convention (annex V).

تدخل من جانب شيخ البحرين في الشئون الداخلية لقطر ، وتوقف محاولته بضم هذه المقاطعة إليه أو تهديد إستقلالها .

المادة الثانية عشر :

يسمح لسكان البحرين بزيارة جزيرة الزخناوية لأغراض الصيد ، وأن يقيموا هناك بحرية تامة في أثناء الشتاء ، كما كانوا يفعلوا ذلك في الماضي دون خضوعهم لضرائب جديدة [١] .

ويفهم من بنود النصوص المتعلقة بقطر بأن الدولتين البريطانية والعثمانية قد أقرتا بالسيادة القطرية بحكم آل ثاني في قطر، بيد أن الشيء المربك المحير يتمثل في وجود فقرات تتحدث عن تحذير شيخ البحرين من التدخل في شئون قطر ، وهي مسألة كانت قد حسمها الشيخ قاسم ابن محمد آل ثاني منذ فترة ، بل وكان بإستطاعته تهديد البحرين ذاتها ، والواقع أننا نميل إلى ربط ذلك التحذير بالأخطار التي بدأت تخشاها السلطات البريطانية من الملك عبد العزيز بن سعود الذي كشف عن نواياه للبريطانيين في إستعادة نفوذه أبائه وأجداده في عمان وكافة المناطق التي وصلها نفوذ الوهابيين ثم السعوديين ، وقبيل بروز المشروع الأنجلو – عثماني ١٩١٣م كان ابن سعود قد أشار أيضاً في أثناء مباحثاته مع البريطانيين إلى أنه يعتبر عمان المتصالح عليها وقطر جزءاً من أراضي أجداده [٢]، كما أن الملك عبد العزيز قد تذرع لدى شكسبير وتريفور بأن بعض أعدائه قد فر إلى قطر ، وقد يلجأ هؤلاء أيضاً إلى الإمارات المتصالحة ويثيرون له المتاعب وهو موقف قد يتطلب منه مهاجمتهم [٣] ، وقد أثارت مثل هذه التصريحات السلطات البريطانية فأرادت تحذير

---

(١)See; J. C. Hurwitz: "Diplomacy in the Near and Middle East"Op Cit: Pp. 270-271. Ibid.

(٢)G. J. Eccles: " The Sultanate of Muscat and Oman" Jrcas, XIV, I, 1927; Comment of Cox, P. 40; A. J. Toyobo, Survey of International Affairs, 1925, London, 1927, P. 273.

- R / 15 / 12 / 2 / 30, A / 7 /. (I. O.) An extract of news report by Yosaf Bin Kano, 14 Th Sep 1912.

(٣)F . O. 371 / 14 85, 28322. 1246 / 12 / 44, Confidential, memorandum enclosure in a letter from Sir E. Grey to Tawfik Pasha, 18th July 1912.

- R / 15 / 2 / 30, A / 7 (I. O.) No. 1963 From Cox to the secretary to the government of India in the foreign dept. 22 June 1913.

- R / 15 / 2 / 26, E /2 No. 448 (I. O.) From Trevor to Cox, 26 Th. July 1912.

ابن سعود بطريقة غير مباشرة عن طريق تحذير شيخ البحرين الذي يدعى بإدعاءات مماثلة في قطر ، وقد أضطرت بريطانيا إلى ذلك لعدم رغبتها في الدخول في تعقيدات مباشرة في علاقتها بابن سعود لاسيما وأن كافة تقارير موظفيها كانت ترى فيه الشخصية المؤهلة للقيادة في الجزيرة العربية ، لاسيما وأن وفاة الشيخ قاسم ابن محمد آل ثاني في ١٧ يوليو ١٩١٣م قد عززت من هذا الإتجاه ، فكان أن أضطرت الحكومة البريطانية للتفاوض المباشر مع ابن سعود ، وهى المباحثات التي أصفرت عن توقيع إتفاقية دارين ١٩١٥م التي ألزمت ابن سعود بعدم التدخل في شئون المشيخات المجاورة الكويت والبحرين وقطر والإمارات المتصالحة ، وضرورة أحترام التحديد النهائي للحدود بينه وبين جيرانه المقرر مناقشتها فيما بعد ، بيد أن هذا الإتفاق لم يأخذ بعين الإعتبار الحدود الموضحة في مشروع إتفاق عام ١٩١٣م، ولم تفلح الإدارة البريطانية في إلزام بن سعود بالخط الأزرق فكانت اتفاقية دارين وكأنها أرادت إلزام ابن سعود بالإرتباط بالسياسة البريطانية في مقابل إطلاق يده في الحدود التي يراها مناسبة لبلاده مع جيرانه.

ومن جانبه كان ابن سعود حذراً في تعامله مع البريطانيين بشأن الحدود مع جيرانه ، ورأى أنه ليس من الحكمة في شيء إثارة القضية برمتها ، إذ أن ذلك من شأنه أن يثير غضب البريطانيين وهو يدرك تماماً مدى حاجته الماسة لدبلوماسيتها وموقفها السياسي في نزاعه مع الحجاز والعراق وشرق الأردن ، ناهيك عن متاعبه الداخلية المتمثلة في ثورة الأخوان ، بيد أن ذلك كله لم يمنع ابن سعود من التعامل مع مشكلة الحدود بين مملكته وكلاً من قطر وأبو ظبي ، بمنطق المفهوم السياسي السائد في الصحراء ، وكان الملك من الحنكة والذكاء بحيث أنه لمس شغاف قلوب مشايخ القبائل عن طريق إحياء المذهب السلفي بداخلهم عن طريق إرسال العلماء والوعاظ من نجد إلى تلك المشيخات وفتح مراكز للدعوة على نفقته ، "وليس أحب إلى قلب شيخ عجوز من أن تحدثه في الدين ،حيث يكون قد بلغ منه الزهد في الدنيا مبلغه ، وإقباله على التقرب إلى الله بشتى السبل بما في ذلك نصرة دينه الحق وإتباع الأدعياء إليه، وتأثيره في نفوس أقربائه وذويه " ، وقد أثمرت هذه الطريقة لاسيما في جذب التجار الذين تباروا في التبرع بالكثير من الإبل والتموين لجيش ابن

سعود ، ناهيك عن تسابق قبائل البدو في إعلان ولائها وتبعيتها لأبن سعود ، وكانت قبائل آل مـرّه من أشد المتحمسين للمذهب السلفي فأقام لهم عبد العزيز ابن سعود هجرتي " سكاك " و " أنباك " جنوبي قطر وقرب العديد ، بينما أعتمد عبد الله ابن جلوى ممثل الملك عبد العزيز في المنطقة الشرقية وسائل أخرى مع قبائل إمارة أبو ظبي لاسيما المزاريع ، والمناصير الذين كانوا يعيشون في مناطق الحدود ، وكان بن جلوى يرسل عامله محمد بن منصور من آل مرّة إلى بينونه ، والظفرة والبريمي لجمع الزكاة من القبائل في هذه المناطق ، وهي النظرية التي أعتبرها السعوديون نوعاً من الإقرار بالخضوع للدولة السعودية (١) .

وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظة غاية في الدقة ، تفضي إلى نتائج ذات مغزى في طبيعة السياسة السعودية إبان هذه المرحلة الدقيقة ، وهي أن الزكاة التي أعتبرت فيما بعد كأحد دلائل السيادة ومظهر من مظاهر الحقوق التاريخية ، كانت في الأساس إبان مرحلة النشأة السعودية الأولى عبارة عن إتاوة تدفع من المشيخات الصغيرة ، وحتى القبائل داخل نجد ذاتها كنوع من الإعلان عن الدخول في المذهب السلفي والعمل وفق مقتضياته ، ولم يدع آل سعود في هذه المرحلة المبكرة إلى أي نوع من التبعية السياسية ، بدليل أنهم كانوا يقرون زعماء القبائل وكذا حكام المشيخات على مواقعهم ولم ينازعوهم مكانة سياسية ، ولذلك فإن إستخدام الزكاة "الإتاوة" كدليل تبعة سياسية لم يظهر إلا في عهد الملك عبد العزيز ابن سعود كأحد ملامح التغيير الكبرى ، وهو التغير الذي لا يمكن أن ننسبه إلى النهضة الإصلاحية الوهابية فحسب ، فحتى في ذروة الحكم السلفي (الوهابي) في القرن الثامن عشر لم يحدث الشعور الديني تحولاً في التقاليد السياسية للمنطقة ، كما أننا لا نميل في الوقت ذاته إلى نسب هذا التغيير في أساسه إلى عبقرية ابن سعود ومبادراته الشخصية ، لأنه تفسير قاصر يقلل من دور العوامل الإجتماعية الهامة ، ويبالغ في أهمية فرد واحد (ابن سعود) في العملية التاريخية ، بينما يكون التفسير الأكثر إقناعاً

---

(١)I O R . R / 15 / 3 / xxv / 1, Memorandum of an interview with the Ibn-Saud 15 - 16 December 1917, and enclosure to Memorandum, 18 December 1917.

I O R. R / 15 / 1 / 14 / 40, Arab Coast, Isa to Pol. Res, 31 March 1926.

للتحول الذي طرأ على المنطقة فيقوم على تطور العناصر المختلفة للمشيخة السعودية ، إذ بدأ هذا التحول بتغييرات في الظروف الإستراتيجية والإقتصادية لشبه الجزيرة العربية التي حطمت مبادئ المشيخة القبلية السعودية تمهيداً لإقامة كيان أكثر شبهاً بالدولة .

وقد تزامن هذا الإنصهار في وقت أضحت النزاعات العسكرية والإقتصادية أكثر التعبيرات السائدة عن الصراع على السلطة والسيطرة الإقليمية ، وثارت المنافسات بين الحكام ونشبت المنازعات القبلية من أجل السلطة الإقليمية والمصادر الإقتصادية الجديدة ، وحتى يتسنى للمشيخات البقاء في ظل هذه الظروف تعين عليها أن توسع من نطاق تحالفاتها وبسط نفوذها على القبائل المحيطة، والحصول على مصادر للماء والغذاء ، وتحقيق المكانة الإقليمية في إطار المنافسات بين المشيخات في شبه الجزيرة التي دفعت كل حاكم إلى تطوير وسائل تحقيق الإندماج الداخلي وشن الحروب والتوسع ودمج الأراضي الجديدة ، وهي المعادلة التي أستوجبت تطوير مفاهيم أشد وضوحاً للسيطرة الإقليمية على مناطق محددة الحدود، كما أنها ساهمت في التكامل الإجتماعي وشجعت على تشكيل حكومة أقوى وعلى إقامة مؤسسات تحل محل الترتيبات المؤقتة التي تقوم عليها المشيخة .

إن ابن سعود قد فهم ليس فقط منطق العصر ولغته ومفرداته السياسية ، وإنما عرف كيف يستثمر مجهودات آبائه وأجداده الدينية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية ، فكان البنيان عميق الجذور متين الأساس مترابط الأركان يشد بعضه بعضاً ، فأصبح صرحاً عتيداً مهيباً .

كانت المتاعب السياسية التي سببتها سياسة قاسم بن محمد آل ثاني ، قد جعلت موظفي الإدارة البريطانية يوصون بضرورة العمل على فرض الحماية البريطانية على قطر ، وكان أول من أوصى بذلك اللورد كيرزون خلال فترة ندبه في الهند (١٨٩٩ - ١٩٠٥م) ، بينما برزت آراء أخرى ترى أن ذلك أمراً قد يغضب الأتراك كثيراً ويدعو للتريث بعض الشيء ، وقد ظلت السلطات البريطانية عند عزمها حتى تهيأت الظروف المناسبة فأبرمت في ٣ نوفمبر ١٩١٦م إتفاقية الحماية التي ألزمت شيخ قطر عبد الله ابن قاسم بمحاربة القرصنة والحفاظ على السلم

البحري ، والإرتباط في مجال السياسة الخارجية بما تقرره بريطانيا ، إلى جانب الإسراع في تسهيل إجراءات التعاون التجاري ، والضمانات ، والعوائد الجمركية وغيرها ، كما ألزمت بريطانيا نفسها بالدفاع عن الإمارة في حال وقوع أي عدوان عليها سواء كان برياً أو بحرياً (١) .

وإزاء الخبرات السياسية التي كونها البريطانيون عن ابن سعود ، فقد أدركوا بأنهم بحاجة إلى إعادة تأكيد معاهدة ١٩١٥م ، وتأمين محمياتهم في جنوب الجزيرة العربية والخليج من أي تعد سعودي محتمل ، كما أرادوا منع بن سعود من الإنجذاب نحو الدول الأوربية الأخرى ، ومن جانبه أراد ابن سعود ، وهو يتفاوض مع الدول الأجنبية ، أن يزيل أي بقايا الصورة كونه عميلاً - التي ربما برزت من معاهدة ١٩١٥م ، وبات هذا الهدف أشد إلحاحاً بعد إحتلال الحجاز ، حيث أن المعاهدة منعته من إقامة أية علاقات دبلوماسية ، والإتصال بأية دولة أخرى غير بريطانيا ، هذا فضلاً عن أنه بإعتباره الحاكم الجديد لبلاد واسعة النطاق ، ويواجه مشكلات داخلية وحدودية تتزايد بسرعة ، وكان ابن سعود بحاجة إلى تأمين العلاقات الودية مع بريطانيا.

ومن ثم دخل الطرفان منذ ديسمبر ١٩٢٥م في مفاوضات حتى ٢٠ مايو ١٩٢٧م حينما تبلور مشروع معاهدة جدة ، وكان الخلاف بين الجانبين على أشده بشأن موقف ابن سعود من الإمارات المجاورة ففي حين رفض ابن سعود نصاً كهذا فإن البريطانيين ألحوا في ضرورة أن تتضمن الإتفاقية هذا البند ، وفي ٢٧ مايو ١٩٢٧م تمت الموافقة من كلا الجانبين على نص هذه المادة السادسة بالصورة التالية :

---

(١)British treaty with Sheikh of Qatar , 3 November 1916 . Gives background accounts that led to the conclusion of the treaty of 1916. It was Lord Curzon, Who during his viceroyship of India (1899 - 1905) recommended the inclusion of Qatar in Britain's treaty system for the Gulf Sheikdoms however, it was only on 3 November 1916.The Treaty was concluded, which affirmed Sheikh Abdullah's obligations for suppression of the slave trade, preservation of the maritime peace, nonalienation of territory and surrender to Britain of external sovereignty in return for British protection of Qatar from all aggression by sea. Pp. 22 - 23.

-Hurewitz, J. C:" Diplomacy in the near and Middle East " Op Cit.: Vol. II, Pp.22 -23.

"يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وتوابعها بالإحتفاظ بعلاقات ودية وسلمية مع الكويت والبحرين ومع شيوخ قطر وساحل عمان الذين تربطهم بحكومة جلالة الملكة البريطانية علاقات خاصة بمقتضى المعاهدات بينهم [١]" ، ورفض ابن سعود صيغة "عدم التدخل" ، كما أن البريطانيين لم يفلحوا للمرة الثانية في التأكيد على الحدود السياسية والتي أوجدتها إتفاقية عام ١٩١٣م ، إذ كان ابن سعود عازماً على عدم تقديم تنازلات جوهرية بالنسبة للإستراتيجية التي رسمها لمملكته لينتقل بها من نظام القبلية إلى نظام الدولة ، وقد أقتضت مرحلة التحول هذه (إستراتيجية تكوين الدولة) على طول مناطق الحدود الجديدة المضامين السياسية التالية :

تعزيز الحكومة المركزية بما في ذلك تحسين نظام الضرائب ، ووسائل الإتصال، والنقل ، والإدارة إلى جانب تحقيق الإعتراف الدولي ، وتعديل خط الحدود ، والحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة والأجنبية ، ودمج القطاعات الإجتماعية المتعددة عن طريق التكيف جزئياً لمطالبها ، ومنحها إستقلالاً محدوداً في مجالات عامة معينة " [٢] .

وفيما يتعلق بالقضية قيد الدراسة ، كان من الصعب التوفيق بين الرغبة الأكيدة في تعديل خط الحدود مع المشيخات المجاورة ، والإحتفاظ في الوقت ذاته بعلاقات سلمية مع تلك المشيخات ، وبالتالي بريطانيا صاحبة النفوذ السياسي الواسع هناك ، فكان أن شهد عقد الثلاثينات بداية علاقات تفاوضية معقدة حتمت التصادم بين كافة الأطراف المعنية بالحدود ، لاسيما بعد أن أوجدت الإعتبارات الإقتصادية والإستراتيجية الجديدة حاجة قوية لمجال نفوذ بريطاني و سعودي مطلق في جنوب شرق الجزيرة العربية .

بقي أن نشير إلى أنه قد أصبحت للخليج أهمية إستراتيجية قصوى لبريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية خاصة بعد تزايد الطلب على إمتيازات التنقيب عن النفط، والقرار البريطاني الذي يقضي بالإحتفاظ بتواجد دائم للبحرية الملكية في الخليج ،

---

(١) AL- Rashid , Ibrahim (Ed.) . Documents on the history of Saudi Arabia; Vol. 2, The consolidation of power in Central Arabia under Ibn-Saud 1925 - 1928, Pp. 69 - 75.

(٢)Ibid.

وبظهور الطائرات الحديثة ذات المدى البعيد تحول الخليج من بحيرة بريطانية إلى أجواء مفتوحة للطيران للأغراض التجارية والعسكرية ، ومنذ عام ١٩٢٥م ظهر على جانبي الخليج حاكمان وطنيان ومستقلان هما ابن سعود ورضا خان ، ولم تعد إيران تشكل عائق أمام تقدم الإتحاد السوفيتي نحو الخليج وذلك بعد إمتلاك الأخير قوة جوية ضخمة ومركبات قادرة على قطع المسافات البعيدة والتغلب على العوائق الفنية .

وكان سلاح الجو الملكي البريطاني مصمماً على إقامة خط من القواعد الجوية من القاهرة إلى كيب تاون ، ومن القاهرة إلى سنغافورة ، وكما كانت الخطوط الجوية البريطانية قد بدأت خدماتها إلى الشرق منذ عام ١٩٢٩م ، وكان فقدان الرابط الخليجي يعتبر أمراً قاتلاً للطيران الحربي والمدني البريطانيان .

وكانت الإتفاقيات الجوية بين بريطانيا وإيران غير مستقرة وقصيرة الأجل ، وفي ضوء العلاقات المتدهورة بين البلدين قررت وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٣٢م تحويل المسار الجوي من إيران إلى الجانب العربي من الخليج ليكون المرور في طريق البصرة ، البحرين ، الشارقة وجوادر في بلوشستان .

ودخلت بريطانيا في مفاوضات مطولة مع ابن سعود للسماح لها بإقامة مطارات للطوارئ في الإحساء على أساس الإيجار ، ولكن الذي طلبه ابن سعود كان أكبر وغير مقبولاً من بريطانيا ، وذلك بجانب إنزعاج ابن سعود من المعارضة التي ربما يواجهها من الداخل والخارج في حالة منحه تلك التسهيلات لدولة كافرة ، ولكن التطور والتقدم الذي حدث في تكنولوجيا الطيران حتى عام ١٩٣٢م، مكنت الطائرات من زيادة مدى الطيران بصورة كبيرة ولم تعد هناك حاجة لمطارات كثيرة لإعادة التزود بالوقود وبذلك قل الضغط على ابن سعود لمنح تلك القواعد ، وبحلول عام ١٩٣٩م كانت الخطوط الجوية البريطانية والهولندية والفرنسية تقوم بخدمات منتظمة إلى الشرق الأقصى عبر الخليج ، وكان قد تم تحويل المطارات الصغيرة في الخليج إلى مطارات دولية .

ومع زيادة الأهمية الإستراتيجية للقواعد والتسهيلات الجوية في الخليج ومع زيادة الإهتمام بالنفط في المنطقة ، أصبحت هناك أسباب ملزمة لتثبيت الحدود بين

المملكة العربية السعودية والمحميات البريطانية [١] ، وفي نهاية عام ١٩٣١م وقعت حادثة لفتت إنتباه بريطانيا لإهتمامات ابن سعود في شرق الجزيرة العربية وذلك قبل منح حق إمتياز التنقيب في الإحساء ، وتمثلت الحادثة في تصريح الرحالة البريطاني فيلبي لجريدة أم القرى في مكة يتعهد فيه بتقديم كل المعلومات التي يتحصل عليها أثناء إستكشافه للربع الخالي إلى الحكومة السعودية ، وأن حكومته (بريطانيا) لا تملك حقاً في المطالبة بنتائج إستكشافاته ، وأضاف بأن كل الأراضي التي يكتشفها وكل المعلومات التي يحصل عليها هي ملك لابن سعود وليس لأحد آخر حق في المطالبة بها ، وتعهد برفع أعلام النصر السعودية فوق كل مكان مرتفع يمرون به ، وبعد ذلك بأيام أشار أبن سعود لرحلة فيلبي وقال إن الربع الخالي تابع لأراضيه [٢]، وقام المعتمد البريطاني ، المقيم في جدة برفع هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية ، كما علق المقيم السياسي البريطاني المقيم في الخليج بالقول بأنهم يعتبرون الحدود الجنوبية والشرقية لأراضي ابن سعود هي وفق ما هي موضوعة في الإتفاقية الأنجلو – تركية ١٩١٤م " الخط الأزرق " ، وأن كل الربع الخالي يعتبر أراضي بدون سيادة ولا تتبع أي شخص ، وأنه لا يريد أن يقوم فيلبي بالنيابة عن ابن سعود في التقرير في شأن الأراضي الداخلية لمشيخات ساحل عمان (أبو ظبي) أو حضرموت [٣] .

لقد أثيرت مشكلة الحدود السعودية مع قطر وأبو ظبي بشكل رسمي وصريح لأول مرة في عام ١٩٣٣م حينما منح الملك عبد العزيز بن سعود إمتياز نفط الإحساء لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية ، وتبين في مرسومة أنه يشمل الجزء الشرقي من حدود المملكة ، ولم تزود المملكة الشركة المذكورة بأية وثائق دولية تبين حدودها الشرقية ، ونظراً لعدم معرفة الأمريكيين بحدود السعودية الشرقية ،

(١)Anthony. H. Corpsman: " The Gulf and search for strategic stability"; Saudi Arabia, the military balance in the Gulf, and trends in the Arab - Israeli military balance, Mansell publishing limited. London, England 1989. Pp. 550 - 554.

-CF. Clive, Leatherdale: "Britain and Saudi Arabia 1925 - 1939 " Op Cit: Pp. 222 - 225.

(٢)Philby, H . ST. J. B: "Arabia To-Day" International affairs, Vol. 14 (September 1935) Pp. 619 - 634.

(٣)AL - Rashid , Ibrahim (Ed.) : Op Cit: Vol. 3 The establishment of kingdom of Saudi Arabia under Ibn-Saud 1928 - 1935. Pp. 27 - 31.

فقد أستفسرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في أنقرة في أواخر عـــام ١٩٣٣م من الحكومة التركية عما إذا كان لديها أية وثائق حول حدود نجد والإحســـاء حتـــى يمكن للشركة أن تتعرف على منطقة إمتيازها الذي حصلـــت عليـــه مـــن الحكومـــة السعودية ، بيد أن الحكومة التركية قد أوضحت بأنه ليس لديها معلومات دقيقة فـــي هذا الجانب وأشارت إلى مشروع الإتفاق العثمـــاني - البريطـــاني ١٩١٣م بوصفـــه الوثيقة الوحيدة التي تعرضت لمثل هذا الموضـــوع ، فأحـــالت الســـفارة الأمريكيـــة الإستفسار إلى نظيرتها البريطانية في أنقرة طالبة تزويدها بنســـخة مـــن المعـــاهدة المذكورة ، بيد أن السفارة البريطانية لم يكن بمقدورها فعـــل ذلـــك دون إستشـــارة وزارة الخارجية البريطانية التي أحالت بدورها الأمر إلى اللجنـــة الفرعيـــة للشـــرق الأوسط .

الفصل الثالث

المفاوضات البريطانية - السعودية حول الحدود مع قطر وأبي ظبي

- الجدل السياسي حول الموقف القانوني للخط الأزرق .
  - مقترحات الخط الأحمر " خط فؤاد " والخط الأخضر " أندرورايان" ١٩٣٥م .
- التحليل السياسي لنتائج هذه المرحلة التفاوضية.
- مشكلة الحدود من منظور أمريكي .
- مؤتمر المائدة المستديرة ٢٨ يناير ١٩٥٢م .
- موقف الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني من قضية العُديد .
- إتفاق ديسمبر ١٩٦٥م بين السعودية وقطر بشأن الحدود .
- نزاع الحدود البحرية بين قطر وأبي ظبي.

مقدمة

كان من الصعب على الإدارة البريطانية إثارة موضوع الحدود دفعة واحدة في ظل أوضاع الإقليمية تسير في غير صالحها بعد أن بدأت الشركات الأمريكية النفطية نشاطها في منطقة الخليج العربي ، وأن ذلك يلزمه بالضرورة تأييد سياسي من الإدارة الأمريكية ، كما أن النزاع السعودي-اليمني قد بلغ ذروته، وللبريطانيين مصالح في عدن واليمن ربما لا تقل أهمية عن مصالحهم مع ابن سعود ، كما أن دوائر الخدمة البريطانية قد حددت أهمية الخليج بالنسبة للممر الجوي إلى الشرق فيما يتعلق بالمصالح الإمبراطورية الحيوية ، كما أن الإستفسار الأمريكي عن الحدود قد جعل من المسألة بعداً دولياً ، فلم يعد الأمر مقتصراً على مجرد إختلاف في وجهات النظر بين البريطانيين وابن سعود ، وأعربت الدوائر الإستراتيجية الأمنية عن خطورة وقوع الجانب الفارسي من الخليج بأيدي قوات معادية، وأصبحت السيطرة على المنطقة التي تقع فيها الإحتياطات النفطية الضخمة أولوية من الدرجة للأمن القومي البريطاني ، فقد كانت بريطانيا تعتمد في التموين بالنفط على مصدر رئيسي في الشرق الأوسط من العراق وإيران ، وترى أنه بإمكان مشيخات الساحل وقطر توفير إحتياطي هائل فكان البريطانيون مصممون في هذه الآونة على إنتزاع حقوق إمتياز التنقيب من حكام هذه المناطق في أماكن ليست فيها سيطرة فعَّالة لأيهما ، ولا ريب أن المصالح البريطانية في حقوق إمتياز التنقيب عن النفط قد أصطدمت مع مصالح الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية ، ولو كانت حقوق إمتياز التنقيب عن النفط في السعودية بيد الشركات البريطانية ، فربما كانت مسألة الحدود قد أتخذت مجرى مختلفاً ، وإزاء هذه المدركات السياسية كان لا بد أن يأتي الرد البريطاني على الإستفسار الأمريكي بشأن الحدود متوازناً وحاسماً في الوقت ذاته ، ومن ثم فقد بذلت الإدارات البريطانية المعنية جهداً مضنياً من أجل التوصل إلى صيغة ملائمة تتوافر بها كافة العناصر التاريخية والسياسية والقانونية ، وبدا أن الخبراء البريطانيون في حالة إستنفار لهذه القضية ، وقد جاء الرد البريطاني متضمناً مجهودات حكومة الهند، والخارجية البريطانية فيما إنخرطت الحكومة السعودية ومستشاروها في مفاوضات مضنية حول الحدود مع نظيرتها البريطانية.

تقدمت الحكومة البريطانية بأولى مقترحاتها عن طريق ليثوايـــت Laithwaite ممثل وزارة الهند في اللجنة الفرعية في ٢٦ يناير ١٩٣٤م بمذكرة تمثل الرأي الذي أستقرت عليه وزارة الهند بعد تشاورها مع حكومة الهند البريطانية في نيودلــــهي ، وقد ذكر ليثوايت في مذكرته أن الخط الأزرق الذي تم تحديده بمقتضى إتفاقيتي عـــام ١٩١٣ ، ١٩١٤م بين الحكومتين البريطانية والعثمانية ، وهو حداً سياسياً للسعودية في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية [١] ، وأرفق ليثوايت مــع المذكــرة خريطة لشبه جزيرة قطر رسمها جيولوجي من شركة بترول العراق أثناء إشـــتراكه في عمليات التنقيب عن النفط في قطر وكان ذلك في عام ١٩٣٣م ، وتشير الخريطــة إلى حدود قطر الجنوبية " بخط يبدأ على الساحل مباشرة جنوب جبل نخش على بعــد حوالي عشرة أميال من بلدة السلوى وأثنى عشر ميلاً شـــمال رأس خليــج دوحــة السلوه ويتجه منحنياً نحو الجنوب ثم في أتجاه الجنوب الشرقي مـــن جبــل نخــش مسافة أثنى عشر ميلاً مخلفاً نعير الحمير إلى شماله ، ماراً بـــوادي الغربـــان حتـــى يصل إلى نقطة تبعد ثماني أميال إلى الشمال من خور العديد ، وعلى مسافة ليســـت بعيدة من تلال نقبان الرملية " [١] ، وأنهى ليثوايت مذكرته بخصوص مسألة الحـــدود أنه ينبغي إتباع خطين .

أولهما : خط خريطة شركة بترول العراق كحد جنوبي لإمارة قطر .

ثانيهما : الخط الأزرق كحد شرقي للمملكة العربية السعودية ، وأعترف ليثوايـت في مذكرته أيضاً أن تبني هذين الخطين يجعل بينهما منطقة فـــراغ عازلـــة وغـــير مملوكة لأحد بين إمارة قطر والسعودية ، وقد ذَيّلَ ليثوايت في مذكرته بثلاث رســـائل يمكن عن طريقها حل مشكلة المنطقة العازلة وهي كالآتي :

أولاً : إعطاء المنطقة لابن سعود وهو أمر يعارضه ليثوايت نفسه .

---

(١)10 R, L / P and S / 12 / 2136 , Laithwaite memorandum on the southern boundary of Qatar and connected problems, 26 January 1934 .

(٢) F. O. 371 / 17798, Note on Qatar by Hajji Abdullah Williamson of Anglo - Persian oil company, 1933.

ثانياً : السماح لحاكم قطر أو حاكم أبو ظبي بالمطالبة بها ، وهو حل يشك في أنه عملي .

ثالثاً : إعتبار المنطقة غير محددة التبعية [1] .

وقد أثار موضوع المنطقة العازلة الكثير من المناقشات في إجتماعات لجنة الشرق الأوسط وورد اسمها في المذكرات البريطانية باسم بر القارة [2].

ومنطقة بر القارة : عبارة عن منطقة صحراوية يقطنها جماعة من البدو الرحل تربطهم من ابن سعود أحلاف مؤقتة غير مضمونة وغير موثوق فيها ، كما أن عدم وجود حاكم قوي يتحمل مسئولية رعاياه ، جعل من الصعب ضمان حماية الحدود الجنوبية لقطر من هجمات البدو الرحل ، كما أن إعتبار المنطقة غير معروفة الهوية والتبعية من شأنها أن يسبب الكثير من المتاعب لقطر [3].

أما مجهودات الخارجية البريطانية فقد تضمنت الخطوات التالية :

أولاً : مذكرة من أندروريان السفير البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن .

وثانياً : إستدعاء السير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج سابقاً وممثل بريطانيا في مباحثات مؤتمر العقير ١٩٢٢م .

ثالثا : إجتماع لجنة الشرق الأوسط لمتابعة بحث قضية الحدود ودراسة التقارير المقدمة من إداراتها المختلفة ، وكان لكل ذلك أهمية كبرى في المفاوضات الجارية ، ففيما يتعلق بالخطوة الأولى عبر أندروريان في المذكرة التي أرسلها في ٦ فبراير ١٩٣٤م إلى وزارة الخارجية البريطانية بلندن عن رأيه في مسألة الحدود القطرية السعودية بعد أن قرأ مذكرة ليثوايت حيث قرر " أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن

---

(١)10 R. L / P / and S / 12 / 2136, Laithwaite memorandum.

-See also: G. R / 550 / 681/ An account of previous negotiations between his majesty's government and the Saudi Arabia on government on the subject of the southeastern boundaries of Saudi Arabia.

(٢)F. O. 371 / 17798, Note on Qatar by Hajji Abdullah Williamson of Anglo - Persian oil company, 1933.

(٣)U K. Memorial, Vol. 1, Op Cit: P. 382.

الحصول على موافقة الملك عبد العزيز على الخط الأزرق أمر صعب جداً كما أكد أن ابن سعود لم يتقبل أصلاً الفكرة الواردة في مذكرة ليثوايت من أن ابن سعود قد خلف الأتراك، وبذلك فهو ملزم بتنفيذ ما تم الإتفاق حوله بين البريطانيين والعثمانيين في مسألة الحدود [١]، ونصح ريان بإرجاء مسألة بحث حدود قطر إلى حين الانتهاء من تقرير حدود ابن سعود ، لأن البدء برسم حدود قطر قد دفع ابن سعود إلى الإدعاء بأن البريطانيين قد إعترفوا بأن ما وراء هذا الخط أرض سعودية، وليس من البعيد أيضاً أن يكون شيخ قطر قد توصل بالفعل إلى نوع من التفاهم منع ابن سعود على أساس أن بينهما حدوداً متداخلة [٢] ، وكما أضاف بأنه حتى إذا أقر ابن سعود أنه ملزم بتنفيذ الإتفاقيتين المبرمتين بين بريطانيا والدولة العثمانية علمي ١٩١٣و ١٩١٤م ، واللتين تنصان على تداخل الحدود بين نجد وقطر ، على أساس أنه هو الذي خلف الأتراك في نفوذهم في المنطقة ، فربما أستند إلى هذا التداخل في الحدود للدخول مع بريطانيا في جدل يعارض فيه تبنيها للحدود المقترحة الآن والممثلة في الخط الأزرق ولعل ابن سعود كان أكثر ميلاً إلى تأكيد هذا الرأي نظراً لأنه مارس سلطته بالفعل شرقي ذلك الخط ، عن طريق تأسيسه لمستوطنة الأخوان -أنباك - وسكاك - وإرسال بعثات إستكشافية للتنقيب عن البترول عام ١٩٣٢م [٣].

وأضاف ريان أنه في وسع ابن سعود أيضاً أن يقول أن هذه الحقائق معروفة للناس جميعاً ، وأنها ليست مجالاً للنقاش ، ولكن مما لاشك فيه أنه بمقدور بريطانيا أن تتقدم بحجج مضادة لدعاوى ابن سعود فإن كان من الممكن إنكار حق شيخ قطر في هذه الأرض إلا أن الأمر ليس بالسهولة ، إذا ما أثيرت دعاوى الجيولوجيين التابعين لشركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا التي تمتد في حدود ابن سعود إلى ما وراء الخط الأزرق شرقاً خاصة وأن الشركة تحظى بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلا إذا كانت الحكومة البريطانية في مركز يمكنها من الإدعاء بأن

(١) U .K. Memorial, Vol. 11, CF annex D No. 4 See; also 10 R, L / P and S / 12 / 2129, Ryan's memorandum to foreign office, 6 February 1934.

(٢) U . K. Memorial, OP Cit:

(٣)Ibid .

المنطقة الواقعة إلى الشرق من الخط الأزرق ليست خارج نطاق المملكة العربية السعودية فحسب بل وأنها تقع داخل منطقة النفوذ البريطاني [١] ، وأكد ريان مرة أخرى في برقية بعثها بعد أسبوع من مذكرته أي في ١٣ فبراير ١٩٣٤م من جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية " أنه لم يعد من المرغوب فيه التمسك بالقول بأن الخط الذي يمر عبر شبه جزيرة قطر هو الحدود السياسية لها ، ولكنه مجرد حد أقصى جنوبي يبين حدود الإمتياز الذي منحته قطر للشركة الأنجلو – إيرانية ولحدود الحماية [٢] .

لذا أقترح ريان في برقية بعثها في ١٤ فبراير ١٩٣٤م إلى وزارة الخارجية صرف النظر عن فكرة إيجاد منطقة محايدة غير تابعة لقطر أو للسعودية ، كما حدث في الكويت وذلك لأن ترك الأراضي غير مملوكة لأحد سوف يشجع بعض القبائل الموالية لابن سعود على الإغارة على قطر من هذه الأراضي ، ولا يمكن إعتبار ابن سعود في هذه الحالة مسئولاً عنها [٣] .

وطلب ريان من حكومته إلتزام الحيطة والحذر بما قد يطرأ من تطورات غير متوقعة في علاقات شيخ قطر بابن سعود ، وهي علاقات تمثلت في ظهور النفوذ السعودي غير الرسمي جلياً في شبه جزيرة قطر منذ زيارة شيخ قطر للرياض في سبتمبر ١٩٣٣م ، وفي الصلات الجديدة القائمة بين شيوخ آل ثاني وآل سعود وزيارات أفراد الأسرة الحاكمة في قطر للمملكة العربية السعودية ثم زيارتها لابن جلوي في الإحساء وحصولهم على الأموال كضريبة لولائهم لابن سعود [٤] .

الخطوة الثانية التي خطتها بريطانيا فهي أستدعاء برسي كوكس P. Cox المقيم البريطاني السابق في الخليج ، وكان كوكس من موظفي وزارة الهند المحنكين وعند إستدعائه كان في سن متقدم ومتقاعد منذ أثنى عشر عاماً مضت ، وكانت آخر أعماله في الخليج التوقيع على معاهدة العقير عام ١٩٢٢م ، وهو صاحب فكرة

---

(١)Ibid .

(٢)I.O. R . L / P / and S / 12 / 2129, Telegram from Ryan to foreign office 13 February 1934.

(٣)I . O. R. L / P / and S / 12 / 2129, Ryan to foreign office 14 February 1934.

(٤)I . O. R. L / P / and S / 12 / 2129, Ryan to foreign office.

المنطقتين المحايدتين بين السعودية والكويت والعراق والسعودية ، وعند إستدعاء كوكس في وزارة الهند في لندن طلب منه توضيح المحادثات التي دارت بينه وبين ابن سعود والماجور فرانك هولمز عام ١٩٢٢م ، وبعد إطلاع برسي كوكس على رد وزارة الهند قدم من جانبه إقتراحاً جريئاً لم تجرؤ وزارة الخارجية البريطانية - وقتذاك على طرحه إلا بالتلميح والحذر ، وقال كوكس أنه إذا كان هنالك في المستقبل فرصة لحل وسط فمن الحكمة أن يتم التنازل لأبن سعود عن الشريط الساحلي وجزئه الداخلي وهو "بر القارة" "المنطقة العازلة" ، حتى تلتقي مع الخط الأزرق ، وذلك بسبب وضع ابن سعود القوي في العقير[١] .

الخطوة الأخيرة فكانت في ٢٣فبراير ١٩٣٤م حيث أجتمعت لجنة الشرق الأوسط لمناقشة حدود قطر رغم نصيحة ريان بتأخير مسألة تخطيط الحدود ، وطلبت اللجنة من فاول المقيم البريطاني في الخليج تقديم ضمانات الحماية البريطانية لإمارة قطر ، وكان خط الحدود المقترح هو نفس خط خريطة شركة بترول العراق [٢] .

وعند عرض المقترحات على فاول أجاب ببرقية عاجلة في ٢٨ فبراير ١٩٣٤م موضحاً وجهة نظره من خلال مجريات الأحداث ، فقال " أنه من الخطورة تحديد الحدود الجنوبية لقطر كما هو مقترح ، وإذا ما كنا نفكر أن يرتبط ابن سعود بالخط الأزرق عندما تثار مسألة حدوده الشرقية ، وأن أراضي قطر ونجد محددة بمقتضى إتفاقية عام ١٩١٣م ، وهنا قد يقول ابن سعود أن أتباع حكومة جلالة الملك لحدود جديدة لقطر يعني من جانبها إنكارها حالياً للخط الأزرق [٣] .

وبعد كل هذه الدراسات والمقترحات التي جرت بين الأطراف المعنية في الإدارات البريطانية المختلفة ، توصلت وزارة الخارجية البريطانية إلى صيغة مناسبة للرد على الإستفسار الأمريكي حول الحدود الجنوبية الشرقية السعودية ، بعثت به في ٤ مارس ١٩٣٤م إلى سفيرها في أنقرة ، وجاء فيه " أن الحكومة البريطانية

---

(١)I . O. R, L / P and S / 12 / 2136, Memorandum B 430, The southern boundary of Qatar 27 February 1934.

(٢)I. O. R, L / P and S / 12 / 2136, Meeting No.29 OME sub-committee, 23 February1934.

(٣) محمد مرسي عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، ص ٢٥٧ .

تعتبر أن الخط الأزرق الذي حددته الإتفاقية الأنجلو - عثمانية عام ١٩١٣م هو الحد الجنوبي الشرقي للمملكة العربية السعودية " .

لقد تم في ٢٥ مارس ١٩٣٤م إبلاغ السفارة الأمريكية في العاصمة التركية بالقرار البريطاني بشأن المستفسر عنها ، بعد مدارسته بين الإدارات المعنية ، ومع أن الخارجية الأمريكية لم تعترض على كون الخط الأزرق هو الحد الشرقي لأراضي المملكة العربية السعودية وجيرانها (١) ، إذ لم يكن لديها من الخبرات السياسية والقانونية بالمنطقة ما يؤهلها للدخول في جدل علمي حول الرأي البريطاني ، إلا أن الإدارات البريطانية التي شاركت في تقرير هذا الرأي ، كانت تدرك أن المسألة مرشحة للتطور ، وأن ابن سعود لن يقبل بالرأي البريطاني بسهولة ، لاسيما وأن تقارير المسئولين البريطانيين كثيراً ما تحدثت عن تطلعات بن سعود للإمتداد بحدود بلاده إلى الشرق والجنوب الشرقي .

ومهما يكن من أمر فقد تم إبلاغ فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية بتاريخ ٢٨ إبريل ١٩٣٤م بما دار بين الخارجية البريطانية ونظيرتها الأمريكية من مباحثات محدودة بشأن الحدود الشرقية للمملكة (شرق الجزيرة العربية) (٢) ، وعلى الفور إستنكرت الحكومة السعودية تمسك الحكومة البريطانية بالخط الأزرق ولم تعترف بأنها ملزمة بالإتفاقيات التي عقدتها الدولة العثمانية مع بريطانيا ، فهي ليس من ورثتها ، ولم تكن تابعة لها إلا بصورة مبهمة ، وقد أبلغ فؤاد حمزة في ٢ مايو ١٩٣٤م أندروريان شفهياً بذلك (٣) .

---

(١)Richard, Schofield : "Arabian Boundaries"Op Cit: Vol.19; Saudi Arabia - Qatar, 1934 - 1955, See; Southern boundary of Qatar and connected problems, 1934.

(٢)Ibid.

(٣) عرض المملكة العربية السعودية التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والمملكة المتحدة والسعودية ، الجزء الأول ، ص ١٨.

وفي ١٣ مايو ١٩٣٤م بعث فؤاد حمزة مذكرة رسمية تضمنت التوضيحات الآتية :

أولاً : أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف ، لأسباب جوهرية في نظرها ، بأن خط الحدود المسمى بالخط الأزرق والموضح في لإتفاق البريطاني العثماني ١٩١٣م ، والمؤكد في إتفاقية ١٩١٤م قد تم الإتفاق عليه من حكومات ذات صفة صحيحة ، ومهما يكن من أمر الحكومة البريطانية فإن الحكومة العثمانية التي تعاقدت معها لم تكن تملك حق البت في مصير البلاد إذ أنه من الواضح أن سلطة الحكومة العثمانية لم تتجاوز المدن والقرى العامرة ولم تكن تمارس سلطتها على ما هو خارجها ، وقد توقفت بالفعل بمجرد إسترجاع الملك لبلاد أجداده وإنشاء سلطته الشرعية بإستيلائه على الإحساء في ١٣ إبريل ١٩١٣م ، وكل عقد صادر من الحكومة العثمانية بشأن تلك الأراضي بعد التاريخ المذكور ، هو عقد باطل لأنه صادر من حكومة ليس لها علاقة به [1] .

ثانياً : جاء في المادة الأولى من المعاهدة المعقودة بين جلالة الملك والحكومة البريطانية في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م ما نصه " أن الدولة البهية الإنجليزية تعترف بأن نجد والإحساء والقطيف والجبيل وما يليها وحدودها التي ستذكر بهاء ، وستعين بعد حين ، وبندرها على شواطئ الخليج العربي هي ممالك ابن سعود وممالك أجداده السابقين فبهذه الوسيلة تعترف بابن سعود المشار إليه حاكماً مستقلاً على الممالك المذكورة ورئيساً على عشائرها ... الخ فمن مطالعة هذه المادة تتبين الحقائق الآتية:-

١. أن خط الحدود الفعلي لم يتعين بالتأكيد بل حدث الإتفاق على تعيينه بعد حين.
٢. أن الحكومة البريطانية أعترفت لجلالة الملك بما كان من الممالك لأجداده.
٣. أنها اعترفت له بسائر القبائل التابعة لتلك الممالك .

---

(١) المصدر نفسه ، الجزء (٢) ، ملحق (٦) ، ص ٢١ - ٢٤ .

٤. أنها بموافقتها في بروتوكول العقير الذي عينت به الحدود بين نجد والكويت في عام ١٩٢٢م على تعيين خط الحدود غير الخط الموضح في الإتفاق الإنجليزي التركي لعام ١٩١٣م قد أعترفت ضمنا بعدم صلاحية الخط المذكور لأن يكون كأساس صحيح مقبول للحدود بين ممالك ابن سعود والبلاد الأخرى المجاورة لها [(١)] .

ثالثاً : المعروف عند القبائل العرب أن حدود قطر هي حدود المدن والقرى العامرة وعند تلك النقاط تنتهي حدود البلاد المعلومة أصطلاحاً أنها من ممالك ابن سعود وأما الحدود الواقعة بين ممالك ابن سعود وبين قطر فإنها تنتهي عند حجرة قطر ، وليس في نية الحكومة السعودية تعديل خط الحدود المتعارف عليه إلا بالإتفاق النزيه الذي ترغب فيه وترحب فتح الباب من أجله .

رابعاً : أن سائر القبائل التي تسكن بين مدن ساحل قطر والساحل العماني وحضرموت هي قبائل المملكة العربية السعودية وخاضعة تمام الخضوع لأحكام البلاد، وتؤدي الزكاة وتلبي دعوة الجهاد ولم تواجه الحكومة السعودية في أي وقت بمعارضة من أمراء تلك السواحل بل كانوا ولا يزالون يرون ذلك حقاً من حقوق جلالة الملك الذي لا أعتراض عليه ، وتعتبر هذه المذكرة أول إشارة رسمية تسلمتها الحكومة البريطانية من الحكومة السعودية لا يعتبر فيه الخط الأزرق حداً شرقياً لها.

لقد كان الرفض السعودي للخط الأزرق وإصرار البريطانيون أنه لا بديل عنه ، وبينما حصلت شركة النفط الأنجلو - فارسية في هذه أثناء على إمتياز نفط قطر ، وفي الوقت الذي بدأت فيه شركة ستاندرو أويل أوف كاليفورنيا التنقيب في مناطق النزاع ، بالإضافة إلى أن حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني كان حريصاً على علاقات المودة التي تربطه بابن سعود لدرجة أنه أبلغ البريطانيون أن حدود قطر هي على النحو الوارد في خريطة الشركة الأنجلو - الإيرانية ، وأنه لا يعترف بوجود منطقة حيادية بين بلاده والسعودية ، هذه الإرهاصات قد فتحت الباب على

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ ، كذلك أنظر :

-U .K. Memorial, Vol. II, CF Annex D. No. 7.

مصراعيه لمرحلة مكثفة من التفاوض العقيّم الذي أربك ليس فقط القائمون على التفاوض ، وإنما الباحثون والمؤرخين الذين خلطوا بين الأوراق ، وصعب عليهم التمييز بين ما هو رأي بريطاني ، وآخر سعودي ، نظراً للتكرار المملّ، ولعل السبب في ذلك هو إصرار البريطانيين على معالجة مشكلة الحدود في الخليج وشبه الجزيرة كوحدة واحدة ، في حين كان السعوديون يرون أن كل مسألة حدودية ينبغي أن تبحث على حده ، وتفادياً لهذا الخطأ فإننا سوف نعرض بشكل مبسط لمجرى العملية التفاوضية حتى نخرج بنتائج محددة وواضحة :

كان المدخل الأول هو النظر في قوة الموقف القانوني للخط الأزرق حسب القانون الدولي ، والمعيار الغربي في مثل هذه الحالات هو " السيادة " و " الملكية غير الموزعة " ، وقد رأي القانونيون في وزارة الخارجية البريطانية ، بعد دراسات مستفيضة بأن الموقف البريطاني ضعيف في هذا المجال ، ففي المقام الأول ، أتضح أن مطالب ابن سعود تمتد على كل المناطق الداخلية شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية حيث لم يكن هناك وجود لحكم فعال كان يقوم به حكام المحميات البريطانية ، فقد كان شيوخ الخليج يحكمون مناطق ساحلية ضيقة ومحدودة ، ولم يكن لهم نفوذ معروف بصورة جيدة للداخل ، وعليه لم يكن صحيحاً أن الخط الأزرق كان يفصل العربية السعودية عن منطقة النفوذ البريطاني كما تم إبلاغ الولايات المتحدة به ، ففي الواقع كان الخط الأزرق يفصل مملكة ابن سعود عن منطقة واسعة بها فراغ سياسي ، وكان التسرب الوحيد لتلك المنطقة آتياً من جهة العربية السعودية ، وبدأ الموقف القانوني كما يلي : كانت الحجة الرئيسية السعودية هي أنه لم تكن هناك سيادة لتركيا على الإحساء في وقت الاتفاقيات الأنجلو - تركية ، فقد أحتل ابن سعود تلك المقاطعة قبل أسابيع من توقيع اتفاقية عام ١٩١٣م ، ولكن إتفاقية ابن سعود مع الأتراك في مايو ١٩١٤م أعادت تأكيد استمرار السيادة التركية ووصفت نجد على أساس أنها دولة " متتابعة " أي لها " توابع " ، ومع ذلك فإن هذا يعني فقط أنه لم يكن من حق ابن سعود المطالبة بأراضي خلف الخط الأزرق كوريث لتركيا ، ومن المعترف به أنه منذ عام ١٩١٤م أكتسب سيادة بإسمه شخصياً خلف الخط الأزرق

وليس بإسم الأتراك ، وبالمقارنة مع موقف ابن سعود لم تكن سيادة شيوخ الخليج تمتد لأي مستوى مقارب .

وأقتنع المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية بأن كل المنطقة الداخلية القليلة السكان في شرق وجنوب شرق جزيرة العرب هي منطقة خالية سياسياً، ومفتوحة لإمتلاك ابن سعود أو أي شخص آخر ، وبموجب القانون الدولي إذا كانت هناك أراضي ليست تحت سيادة دولة معنية فإنها مفتوحة لإحتلال دولة ثانية ، وقد قبلت وزارة الخارجية بأن عبارة" مجال النفوذ " لا تعني شيئاً في القانون الدولي .

وعليه فإن مجرد الإدعاء بالسيادة على أي أراضي بدون مساندة هذه الدعوى بوجود مادي أو طبيعي في تلك الأراضي لا يمنع دولاً أخرى من المطالبة بتلك الأراضي ، وقد كان موقف بريطانيا ضعيفاً من الناحية القانونية عندما طالبت بأحقية قطر على أراضي واقعة للشرق من الخط الأزرق بسبب أن حاكم قطر لم يمارس أي سيادة لجهة الغرب حتى الخط الأزرق ، وحتى لو كان ابن سعود قد أقر في إتفاقية عام ١٩١٤م مع الأتراك بأن المناطق الواقعة مباشرة للشرق من الخط الأزرق قرب الخليج تابعة لقطر ، و هذا لم يكن ليمنع تركيا أو ابن سعود فيما بعد من إحتلال صحراء خالية قانونياً وليس عليها إدعاء من أحد ، وعليه لم تكن لدى بريطانيا ما يسند دعواها بتبعية المنطقة المتنازع عليها إلى شيخ قطر .

وكانت هناك نقاط ضعف أخرى في الموقف البريطاني نجمت عن إتفاقيات السابقة مع ابن سعود ، فهذه الإتفاقية لم تكتف فقط بتفادي ذكر الخط الأزرق بل قد أشارت بأن نجد وقطر دولتان بحدود مشتركة ، وأقرت إتفاقية عام ١٩١٥م بأن مفاوضات في المستقبل حول حدود ابن سعود ستكون مبنية على عوامل حقوق أجداده وقد أشارت الإتفاقية إلى قائمة من الأراضي التي تشكل حقوقاً لابن سعود من أجداده ، كما أن معاهدة عام ١٩٢٧م قد ألغت المعاهدة السابقة التي كانت تنص على عدم قيام ابن سعود بأي تعديل في الوضع القائم في شرق الجزيرة العربية ، ولم تعوض عن ذلك بأي تعهد مشابه ، وكانت خلاصة الدراسات القانونية التي قامت بها وزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف البريطاني المطالب بحدود الخط الأزرق

والخط البنفسجي وفرضها على ابن سعود موقف لا يسنده القـــانون الدولـــي ، وأن بريطانيا لا تستطيع كسب القضية أمام أي محكمة تعمل بمبادئ القـــانون [1]، ومـــع ذلك قررت بريطانيا الإصرار على الخط الأزرق ليس بأمل الإحتفاظ به كخط للحـــدود، وإنما للمساومة عليه للوصول إلى أقل الخسائر الممكنة ، ومهما يكن من أمر الحـــق القانوني لابن سعود في المنطقة الواقعة شرقي الخـــط الأزرق ، فمـــن الواضـــح أن الحكومة البريطانية لم تكن تملك مثل هذا الحق بأي شكل من الأشكال ، وإذا كان ابـن سعود قد قرر منح مزيداً من إمتيازات النفط في المنطقة للأمريكان ، فإن بريطانيا لـم تكن تملك الحق القانوني للإعتراض .

وبريطانيا لم تكن من الناحية العملية في وضع يسمح لها بعرض إقترح مضـــاد لحدود جديدة ، حتى تلك التي يمكن أن توافق عليه السعودية ، لأنها في الواقـــع لـم تكن في وضع قانوني يسمح لها بتقديم أي شيء ، ومن الواضح أن بريطانيا لم يكـن لها الحق القانوني في التدخل إلا إذا تعرضت مصالح المشيخات للخطر ، وحتى فـــي هذه الحالة ، لم يكن أمامها إلا الإلتزام بحمايتها من الهجمات التي تأتي مـــن ناحيـــة البحر ، وهكذا نجد أن أي دعوى بريطانية في هذه المنطقة لم يكن لها أن تقـــوم إلا على إعتبارات سياسية وليست قانونية ، وكانت بريطانيا تأمل في أن يقبل ابن ســعود بالخط الأزرق وفقاً للقانون الدولي ، وفي تلك الحالة كانت بريطانيا على أتم إســتعداد لإجراء تعديلات حدودية طفيفة تصب في صالحها بغض النظر عن حقها في ذلك .

ومن الواضح أن المشيخات المتصالحة لم تكن تمثل أهمية قصوى ، فـــي عـــام ١٩٣٤م ، فترة إحتدام الخلاف ، بالنسبة لبريطانيا مقارنة مع أهمية علاقاتـــها مـــع السعودية ، وبريطانيا لم تكن لتدخل في نزاع مع السعودية العربية من أجـــل شـــيخ قطر والذي لم يكن بأي حال من الأحوال طرفاً في هذه المسألة ، بل علـــى العكـــس كثيراً ما أعترض على التصرفات المنفردة لبريطانيا في قضايـــا هـــي مـــن صميـــم إختصاصاته ، وفي هذه المرحلة أصبح واضحاً أن التفكير البريطاني قد أخـــذ يذهـــب إلى أكثر من النفط والحاجة لحماية المشيخات المتصالحة ، ثم كانت هنـــاك مســـألة

---

(١)Clive, Leatherdale : "Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939" The imperial oasis , Frank Cass , London , Anon , Pp. 223 - 235.

هيبة بريطانيا في المنطقة العربية ، فالحكومة البريطانية لم تكن تريد أن ينظر إليـــها و كأنما تتراجع أمام ابن سعود خوفاً من أن يؤثر ذلك على وضعـــها فـــي الجزيـــرة العربية .

وفي ظل هذه الظروف وافقت وزارة الخارجية البريطانية علـــى إقـــتراح ريـــان بالحصول على إمتيازات " الخط الأزرق " وفي سبيل ذلك كان من الضروري تحقيـــق تسوية جديدة مع ابن سعود بدلاً من معاهدة جدة .

وبدأت الإستعدادات لعقد محادثات للندن بمقر وزارة الخارجية البريطانية مع فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية ، وتكونت لجنة بريطانية فرعية ، وقـــد أخـــذ الجانب البريطاني في إعتباره نقطتين الأولى هي تحذير ريان من الأهمية التي يوليـــها ابن سعود لهذه المسألة " الحدود الشرقية " ، وما قد يسفر مـــن ذلـــك مـــن توتـــر العلاقات الأنجلو - سعودية في المستقبل ، والنقطة الثانية هـــي إعـــتراف بريطانيـــا بأنها لا تستطيع إعتبار المعاهدة الأنجلو - تركية بوصفها ملزمة للسعودية .

ولكن هذه اللجنة لم تتوصل إلى حل مرضي ، وأن كان كل الأطراف قد اتفقـــوا على عدم المخاطرة بالدخول في نزاع كبير مع ابن ســـعود حـــول هـــذه المســـألة ، وقررت اللجنة مضاعفة الجهود لاختراق الحصار المفروض على الكويـــت ومســـألة رسوم العبور البحرينية في إطار الوصول إلى تسوية جديدة ، وعلى أن يتم إخطـــار فؤاد حمزه بأن بريطانيا لا تزال تعتـــبر الخـــط الأزرق بوصفـــه الحـــدود القانونيـــة للسعودية وأن بريطانيا على استعداد للتعامل مع المسألة بكـــرم ينـــافي فـــي إطـــار المسائل الحدودية الأخـــرى دون التخلـــي عـــن حقوقـــهما القانونيـــة ولكـــن هـــذه الإستراتيجية أتضح بعد قليل أنها غير فعالة ولم يبتلع فؤاد حمـــزة الطعـــم وأكـــد أن حكومة السعودية تفضل التعامل مع كل مسألة حدودية على حده وفقـــاً لظروفـــها ، وتماماً كما كانت تصر بريطانيا من قبل وبسؤال فؤاد حمزة ريندبل عن لماذا لم يتـــم أخطار الحكومة السعودية بالمعاهدات الأنجلو - تركية لمدة ٢٠ عاماً مع أنها كـــانت تتعلق بالحدود السعودية ، لم يكن أمام ريندبل إلا أن يرد بتلعثم " أن ابن ســـعود لـــم يطلب ذلك" (١).

(١)Archive Editions: Foreign office annual reports from Arabia (1930 - 1960), 4 Vols. Farnham, Commons: Archive Editions, London 1993, See; Vol.2, Pp. 210 - 213.

ولأنها لم تكن تريد التعامل وفقاً لمبادئ قانونية حاسمة ولـم يكـن بمقدورهـا الوصول إلى أهدافها من خلال عملية " العطاء والأخذ " ، فإن الحكومة البريطانية لـم يكن أمامها إلا إعادة تقييم إستراتيجيتها، وحتى تلك اللحظة لم يكن لدى ابن سـعود تصوراً متكاملاً من جانبه للحدود الشرقية والجنوبية لمملكته بالرغم من تأكيد إمتـداد حدوده لتشمل الربع الخالي ، وكان مـن الواضـح أن بريطانيـا فـي حاجـة إلـى إستراتيجية جديدة ، وأتضح أنها كانت إستراتيجية تقوم علـى التجديـد ومعـاهدات الإستسلام المقنّعة ، وكانت هنالك عدة بدائل أمام الحكومة البريطانية ، ولكـن كـان معظمها سيؤدي إلى خلق مشاكل مع ابن سعود أو إلى جرح كرامة وهيبة بريطانيـا في المنطقة العربية في حالة تقديم تنازلات مما قد يشجع ابن سعود علـى توسـيع مناطق نفوذه ، ولكن الأهمية المـتزايدة للإمتيـازات النفطيـة أجـبرت الحكومـة البريطانية على أخذ جانب المبادرة في وقت مبكر .

كانت أكثر إدارة قلقة على التسويات الإقليمية مع أبن سعود هي الإدارة الهندية، والتي بعثت بمذكرة تاريخية حول العلاقات مع الأمراء الوهابيين وابن سـعود فيمـا يتعلق بالحدود الشرقية والحكومة البريطانية في الفـترة مـن ١٨٠٠ - ١٩٣٤م ، وكان هدف هذه المذكرة هو التنبؤ بإحتمال إمتداد السيادة السـعودية علـى أرجـاء المشيخات المتصالحة ، وقد تعرضت المذكرة لمسألة واحة البرعي وجمـع الزكـاة منها من قبل وكلاء لابن سعود ، وخلصت الإدارة الهندية في مذكرتـها إلـى عـدم وجود أي مجال للقبول بأي سيادة سعودية شرقي الخط الأزرق [١] .

ويبدو أن هذه المذكرة قد أغفلت جانباً مهما من طبيعة الأوضاع فـي المنطقـة العربية ، فالسؤال المهم لم يكن يدور حول مدى نفوذ ابن سعود فـي المنطقـة لأن مـدى النفوذ هـذا لم يكن مستقراً وكان من الصعب تحديـده ، ولكن النقطة الأهـم كانت تتمثل في أن ابن سعود كان حـراً في توسيع نفوذه في تلك المنطقـة ، وفـي ذلك الـوقت فإن الحكومة البريطانية لم يكن لديها الحق القانوني في منعه أوإعاقته.

ولذلك كان البديل الوحيد أمام الحكومة البريطانية هـو الموافقة على نوع مـن أنواع الحدود القبلية بدلاً من الحدود الإقليمية ، وفي هـذا البديل لم يكن يخلوا مـن إمكانية ادعاء ابن سعود ولاء قبائل معينة في أرجاء الخليج .

---

(١)I. O. R, L / P and S / 18 / 8437, Historical Memorandum on the relation of the Wahabi Amirs and bin Saud with Eastern Arabia and British government (1800 - 1934) P. 30

وفي ظل هذه التفسيرات المتضاربة والمصالح المتصارعة أقترح جورج رينديل حلاً جديداً ومبتكراً حيث قام بإستفسار مفهوم المنطقة المحايدة وأقترح (منطقة صحراوية) في جنوب شرقي السعودية تكون محاصرة بنطاق دائري ، وذلك بغوض خلق جيب إقليمي وسياسي في المنطقة ، على أن يتخلى ابن سعود عن أي ادعاء إقليمي ما وراء هذا الجيب وأنه يتمتع داخله بسيادة " شخصية " "وقبلية" ولكن ليس بسيادة إقليمية [١]، وقد حاول رينديل من خلال هذا الإقتراح حماية مصالح النفط البريطاني وإبقاء ابن سعود بعيداً عن المشيخات المتصالحة والتلميح بتفسير "قبلي" للسيادة ، وحفظ هيبة بريطانيا في ذات الوقت ، وبالرغم من بعض التحفظات حول إقتراح رينديل ، فقد رأت الحكومة البريطانية أن مصالحها لن تتضرر كثيراً بمنح بعض الإعتراف لابن سعود ، ولذلك وافقت من حيث المبدأ على المضي قدماً في إقتراح رينديل القائم على النطاق الدائري [٢] .

وبحلول عام ١٩٣٥م نضجت هذه الفكرة تماماً ، وصدرت الأوامر لريان بعوض إعترافات إقليمية لابن سعود شرقي الخط الأزرق على أن يتبع سياسة الخطوة - خطوة ، وعلى أن يعرض منطقة صحراوية خاصة إذا فشلت كل المحاولات الأخرى ، وكان ابن سعود أكثر إهتماماً بالحصول على وعد بإستقلال العرب خاصة في المشيخات المتصالحة ، فإذا حصلت هذه على إستقلالها فإنه يستطيع التعامل معها حسبما يريد .

أما إقتراح النطاق الدائري فقد كان سيؤكد السيادة البريطانية على دول الخليج ، وكان ريان قد رفض طلباً من فؤاد حمزة بخصوص المشيخات الأخرى مفاوضات الحدود المقبلة [٣] ، وكان ريان يعرف أن شيوخ الخليج يمكن تطمينهم فقط من خلال مدى إستعداد بريطانيا لحمايتهم من ابن سعود ، ولكن كان ريان يدرك أيضاً أن حكام الخليج يمكن أن يتجهوا نحو ابن سعود وكان ذلك شيئاً محتملاً وطبيعياً في ذات الوقت ، وكان شيخ رأس الخيمة قد أعلن بالفعل من قبل أنه في ظل ظروف معينة فإنه قد يضع نفسه تحت حماية ابن سعود بدلاً من الحكومة البريطانية [٤] .

---

(١)Archive Editions: The Persian Gulf administration reports 1873 - 1957 (11 Vols.) Farnham, Common, Archive Editions, London 1986, See; Vol. 8 - Pp. 450 - 460, See also: I. O. R, L / P and S / 12 / 2 / 2136, From Rendel to Laithwaite, 23 October 1934.
(٢)Ibid.
(٣)Archive Editions : Foreign office annual reports , Op Cit: Pp. 215 - 217.
(٤)Ibid. =

وفي ٣ إبريل ١٩٣٥م ، قام نائب وزير الخارجية السعودي (فؤاد بك) بتسليم مذكرة تحوي المطالب السعودية إلى السير أندرو ريان في جدة ، وكانت المذكرة غير واضحة في الكثير من النقاط وأشتملت على الكثير من المطالب ، ففي الشمال طالب ابن سعود بأن تكون الحدود مع قطر خطاً يجري من نقطة في الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر تبعد حوالي ١٥ ميلاً للشمال من قصر السلوه متجهاً شرقاً من بين جبل نخش وجبل دخان تاركاً الأول داخل الأراضي السعودية والثاني داخل الأراضي القطرية ، ومن هناك يتجه الخط للشرق والجنوب الشرقي إلى نقطة في الساحل على بعد ٧ أميال للشمال من خور العديد ، تاركاً الأخير داخل الأراضي السعودية (الخريطة رقم ١) ، ويبدأ خط الحدود المقترح مرة ثانية من نقطة في الخليج الفارسي حوالي ١٦ ميل للجنوب من خور العديد وهو من عرف بخط فؤاد أو الخط الأحمر ، وإستجابة لمطالبه ، منح ابن سعود سيادة كاملة على شريط صغير نسبياً يقع للشرق من " الخط الأزرق – والخط الأخضر " ، والذي تقدم به أندرو ريان إلى الحكومة السعودية في ٩ إبريل ١٩٣٥م لتكون الحدود السعودية – القطرية تبدأ "من خط يسير من أول دوحة سلوه إلى نقطة قريبة من جنوب شرقي سكاك مع ترك الموقع للسعودية ، ثم يسير الخط إلى أقصى شمال غربي منطقة جبل نخش ويترك هنا شريطاً ساحلياً يتجه بين الخط والساحل مسافة لا تقل عن ٢٥ ميلاً غربي خور العديد ، ثم ينحرف إلى الجنوب وينتهي عند خط العرض ٢٠° ، وبعد ذلك يلتقي الخط مع الخط البنفسجي في معاهدة ١٩١٤م "[1] ، وبذلك يكون الاقتراح قد استبعد خور العديد وجبل نخش كمناطق تابعة للسعودية بحسب اقتراح الخط الأحمر ، الأمر الذي جعل الحكومة السعودية ترفض وترى أنه موازياً للخط الأزرق عام ١٩١٣م ثم في

= وللمزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة من المفاوضات راجع :

-I. O. R L / P and S / 12 / 2136, Meeting No. 37, OME, Sub - Committee, 27 December 1934.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, India Office Laithwalte Report, 3 January 1935.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2135, From government of India, foreign and political department, to secretary of State for India, 27th December 1934.

(١) راجع مقترحات الخطين الأحمر والأخضر بالتفصيل في :

-Richard, Schofield: " Arabian Boundaries" Primary documents 1853 - 1957,Op Cit: Vol. 19, Saudi Arabia- Qatar, 1934 - 1955, See; Qatar frontier negotiations, 1935-1938.

بحث لاحق في الموضوع في لندن في يونيو ١٩٣٥م أوضح نائب وزير الخارجيـــة السعودي (فؤاد بك) بأن ابن سعود غير مستعد لقبول العــرض الســابق كأســاس للتسوية حيث أنه لا ينبئ على الحقائق المادية للموقف في الصحراء ، وأوضـــح أن مطالب ابن سعود ترتكز على أساس مراعي أربعة قبائل (آل مرة ، بنـــي هــاجر ، الدمان وجزء من المناصير) تدين بالولاء لابن سعود .

ورد الجانب البريطاني موضحاً أن هناك فرق كبير بين الحدود القصوى التـــي تتحرك فيها القبيلة وبين المنطقة الحقيقية التي تستقر فيها القبيلـــة ، وأن موضـــوع الولاء القبلي يعتبر من الأمور التي لا يمكن القطع فيها بصورة جازمة ونهائية .

وخلال هذه المفاوضات أتضح بأن الطرفين قد وصلا إلى طريق مسدود ، وأن لا أمل في أن يتنازل ابن سعود عن مطالبه في جبل نخش و خور العديد ، ولكـــن تـــم أخطار فؤاد بك بأن الحكومة البريطانية ستدرس الموضوع بعناية مـــع إعطـــاء كـــل الإعتبار لمطالب ابن سعود ، وأن الرد سيأتيهم من خلال المفوضية البريطانيـــة فـــي جدة.

وفي نوفمبر ١٩٣٥م قام سير أندرو ريان بزيارة ابن سعود في الرياض ، وفـــي ذلك الوقت كان المسئولون البريطانيون في الخليج وفي محميـــة عـــدن قـــد قـــاموا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق " بديار " القبائل الموالية لابن ســـعود حســـب مزاعـــم "فؤاد بك" ، ومن نتائج تلك التحريات أتضح بأن تلك المناطق أوسع مما كان يعتقـــد ، وعليه صدرت تعليمات جديدة للسير ريان لتمكنه من إعطاء ابن سعود جزءاً كبـــيراً من مطالبه الأصلية مع الإصرار على تبعية كل الجبال بما فيها جبل نخش إلى قطـــر ، كذلك رفض المطالب السعودية لمد حدودها إلى " خور العديد " لأنها تجعل للســـعودية منفذاً ، وكان هذا الخط يجري بالقرب من خط الطول ٥٥ بينما بن سعود يطالب بخـــط الطول ٥٦° ، على الخليج الفارسي شرق قطر، وأعتبر هذا العرض الذي قدمه ســـير أندرو ريان أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية لابـــن ســـعود، وقـــد تـــم تضمينها في مذكرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م ، ويعرف خط الحدود المقترح بـــــ "خط الرياض" (أنظر الخرائط ١ ، ٢) .

وبعد مفاوضات مطولة منح شيخ قطر في ٧ مايو ١٩٣٥م إمتيازاً لشركة النفط الأنجلو - إيرانية ، وتظهر الحدود الجنوبية لمنطقة الإمتياز على الخريطة وتعرف بـ "خط الإمتياز" ، وهو خط يجري من جنوب جبل نخش إلى نقطة على بعد حوالي ٨ أميال للشمال من خور العديد (الخريطة رقم ١) ، وأحتج إبن سعود مباشرة إلى شيخ قطر لقيامه بمنح إمتياز نفطي قبل الوصول إلى تسوية للنزاع على الحدود الجنوبية الشرقية ، وقامت السلطات البريطانية بإبلاغ ابن سعود من خلال الشيخ يوسف ياسين بأن منطقة الإمتياز تقع ضمن أراضي لا تقبل فيها الحكومة البريطانية بأي حقوق للحكومة السعودية ، كما أن الحكومة البريطانية ملتزمة بحماية شيخ قطر ضد أي عدوان وخاصة على مناطق امتياز النفط (٢٦ سبتمبر ١٩٣٥م) ، رفض ابن سعود بصورة فورية عرض " خط الرياض " بسبب إصراره على المطالبة بجبل نخش وخور العديد وكانت الحكومة البريطانية لا تفكر مطلقاً في التخلي عن المنطقتين ، فقد كان خور العديد منذ زمن بعيد ملكاً معترفاً به لشيخ أبو ظبي ، كما كان جبل نخش مع سلسلة جبال تعرف بجبل دخان ملكاً لشيخ قطر ، وكانت مطالبة ابن سعود بجبل نخش مبنية على أساس أن القبائل التي تقطن تلك المنطقة موالية له كما أن مطالبته بخور العديد كانت تعتمد على نفس الحجة ، بالإضافة إلى أهميتها كميناء للسعودية ، وأنه بالسيطرة عليها يمكن منع التهريب إلى داخل البلاد ، وقد كان هذا قبل إقامة ميناء رأس تنورة .

وخلال مفاوضات الرياض كرر السير أندرو ريان رفض الحكومة البريطانية أتصال ابن سعود المباشر مع شيخ قطر في أمور تخص العلاقات الخارجية ، وقد كانت أموراً مرعية في السابق ، ورد فؤاد بك قائلاً بأن شيخ قطر كان قد أقر لابن سعود بالحق على جبل نخش قبل المعاهدة الأنجلو قطرية في ١٩١٦م ، وقد أدى هذا الاتفاق المزعوم إلى مناقشات أستمرت لعدة شهور خلال عام ١٩٣٦م ، وقد أنكر شيخ قطر أي إتفاق من هذا القبيل ولكنه أعتقد بأن ابن سعود وابن جلوى (حاكم الإحساء) ربما طلبا منه أذناً لجمع الزكاة من القبائل السعودية التي ترعى قطعانها قرب جبل دخان ، وأتضح فيما بعد أن ابن سعود لم يعتمد تصريح فؤاد بك حول الإتفاقية التي حدثت قبل عام ١٩١٦م .

وفي يناير ١٩٣٧م إلتقى سير ريدر بولارد الذي خلف سير أندرو ريان في مفوضية جدة ، إلتقى مع فؤاد بك وأخبره بتمسك الحكومة البريطانية بجبل نخش وخور العديد ولكنها مستعدة لمناقشة أي جوانب أخرى من الحدود كما أنها ، أي الحكومة البريطانية ، مستعدة لإعطاء تنازلات طفيفة أخرى لابن سعود على حدود مسقط ومحمية عدن ، بدا أن فؤاد بك لا يعرف شيئاً عن حدود مسقط ، ولكنه أعطى إنطباعاً بأن الحكومة السعودية يمكن أن تكون مستعدة لعمل مساومة على حدود محمية عدن ، وقد تم إطلاعه على خريطة قبلية لمحمية عدن توضح كيفية وضع خط جديد للحدود للأمام بحيث تكون الحدود السعودية أقرب لناحية البحر ، أي إلى تقاطع خط ٥٢° شرقيات مع خط ١٧٠° شماليات ، والتي تقع داخل أراضي تابعة لمجموعات قبلية تابعة لمحمية عدن (الخريطة رقم ٢) ، وقد أبدى فؤاد بك اقتراحاً شخصياً بتحريك النقطة موضع النقاش لمسافة أبعد للشمال بحيث تكون آبار مياه شيشور وتعنن داخل الأراضي السعودية ، وأضاف فؤاد بك قائلاً بأن هذه الآبار مضمنة في قائمة تحوي نقاط المياه التابعة لقبيلة آل مرة ، والتي أرسلت إلى الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٥م ، وقد وعد بتقديم ما يسند طلبه للبئرين بالإضافة لبئرين أخريين هما سناو وشمود ، ولكنه لم يفعل ذلك مطلقاً ، وفي ١٢ فبراير كتب سير ريدر بولارد إلى فؤاد بك يفيده بأن هناك دليلاً (مقدم من بيرترام توماس الرحال البريطاني) يؤكد بأن الآبار الأربعة تقع في ديار قبائل لا تتبع ابن سعود ، وأن آل مرة لا يأتون جنوباً حتى هذه الآبار .

وفي عام ١٩٣٧م قام سير ريدر بولارد و مستر رندل رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية بإجراء مباحثات مطولة في جدة مع الشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة الوزير السعودي في لندن ، وركزت المفاوضات البريطانية على وجود علاقة طبيعية بين جبل نخش وجبل دخان في شبه جزيرة قطر، وكرر يوسف ياسين الحجج القديمة المتعلقة بولاء القبائل ولكنه أضاف القول بأن ابن سعود يمكن أن يتنازل عن أي مطالب أخرى في هذه المنطقة في حالة التنازل له عن جبل نخش .

ورد عليه مستر رندل مؤكداً أهمية الحفاظ على وحدة شبه جزيرة قطر وأشار إلى أن مطالبة ابن سعود بجبل نكش جاءت في مرحلة متقدمة من المناقشات ، وأنها جاءت مفاجئة للحكومة البريطانية وأنه من غير الحكمة تعريض المفاوضات للفشل بسبب هذه النقطة ، وأما بالنسبة لخور العديد فقد أوضح مستر رندل بأنه يأمل أن يتم عمل شيء ما لمقابلة رغبات ابن سعود ولكنه أوضح بأن الدراسات المكثفة للسجلات أظهرت بأن هذه المنطقة كانت لأكبر من ستين عاماً تابعة لأبو ظبي بصورة رسمية وأنه في عام ١٩٠٦م دخلت حكومة صاحب الجلالة في إلتزام لشيخ أبو ظبي بالإعتراف له بمنطقة خور العديد وللدفاع عن كل أراضي أبو ظبي ، وأن هذا الإلتزام لا يمكن التراجع عنه .

وأخيراً تحول النقاش إلى منطقة تعرف بآبار صفق تقع على طرق القوافل من ساحل عمان المتصالح إلى قطر والإحساء في منطقة خط الطول ٥٢° شرق ، وأشار مستر رندل بأن هناك أمل في تنازلات في تلك المنطقة شريطة أن تبقى صفق نفسها وطريق القوافل ضمن أراضي أبو ظبي [١].

وفي ٢١ مارس ١٩٣٧م قدم مستر رندل مناشدة شخصية إلى ابن سعود لتسوية المسألة ورد ابن سعود مكرراً نفس الحجج القديمة ومضيفاً بأن كل الساحل كان تابعاً لأجداده ، وأن حكام المنطقة الحاليين لا يستطيعون نكران ذلك وأن حدود قطر كانت تنتهي في "العريك" ، ولسوء الحظ لم تظهر هذه المنطقة في الخرائط

---

(١) بخصوص مفاوضات عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦م بين الحكومتين البريطانية والسعودية راجع :

-C R. / 550 / 16 / AN Account of previous negotiations between his majesty's government and the Saudi Arabian government on the subject of the southeastern boundaries of Saudi Arabia, Edited by; George Rentz, Jeddah, Saudi Arabia 1949.

-I. O. R, L / Pands / 12 3848, Qatar protest by Ibn-Saud against grant of the Qatar oil concession, direct, correspondence between the Sheikh of Qatar and Ibn-Saud, 29 August 1935.

-I. O. R, L / Pands / 12 / 3835, Memorandum of OME Sub - Committee record of meeting, 21 October 1935.

-I. O. R, L / Pands / 12 / 2136, From Rayan to Fuad Hamza, 25November 1935.

Wilkinson, John: Arabia's frontiers: The story of Britain's boundary drawing in the desert, London 1991, Pp. 138 - 140, 220 - 225, 333 - 359.

المتوفرة آنذاك ، وبعد هذه المقابلة مباشرة كتب السير ريدر بولارد إلى الشيخ يوسف ياسين موضحاً بأنه حسب خريطة موجودة في المفوضية البريطانية في جدة، فإن العريك تقع بين قصر السلوه وجبل نخش وتساءل أن كان ابن سعود ، حسب تعريفه للحدود ، يعتبر جبل نخش تابعاً لقطر ، وكان رد ابن سعود بأنه لم يشر إلى "عريج نخش" ولكن إلى الأخرى التي " تقع جنوب دخان " ، وأضاف بأن تصريحه ذلك جاء عرضياً وأنه لا يتعلق بتفاصيل هذه القضية .

في ٥ فبراير ١٩٣٧م نقلت شركة النفط الأنجلو – إيرانية حقوق إمتياز التنقيب إلى شركة تنمية بترول قطر ، وكانت هذه الشركة الجديدة تأمل في بدء التنقيب في المنطقة الجنوبية الغربية من قطر ، وأزدادت الرغبة في الوصول إلى تسوية للحدود على ضوء مستجدات التنقيب في المنطقة .

وقد بدا أن الحل الوحيد الممكن هو إعلان من جانب واحد تحدد فيه الحكومة البريطانية خطاً للحدود كما تراه ، وفي نهاية يونيو ١٩٣٧م تقرر عدم متابعة هذا الإقتراح على الأقل حتى تقرر الشركة موعداً للبدء في التنقيب والإستغلال في المناطق المتنازع عليها ، وفضلت وزارة الخارجية إقتراح السير بولارد بإجراء مسح طوبغرافي على منطقة جبل نكش بواسطة لجنة خاصة مشتركة تشمل مندوباً عن شيخ قطر، ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ .

أثيرت قضية جبل نخش مرة ثانية بعد أن كانت مهملة لشهور عديدة ، وجاء أحياؤها نتيجة قيام شركة نفط كاليفورنيا أرابيان بنشاطات تنقيب في المنطقة المجاورة لقصر السلوه ، وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٣٧م أرسلت تعليمات إلى المفوض البريطاني المقيم في جدة لتقديم مذكرة إلى وزير الخارجية السعودي تفيده بأن حكومة صاحبة الجلالة قد تلقت تقارير تفيد بقيام شركة النفط المذكورة بنشاطات قرب قصر السلوه وأن السلطات البريطانية على إستعداد لمعاودة المفاوضات على أساس الخطوط التي تم تحديدها ، وأنه أثناء ذلك يجب أن تتوقف الشركة عن إجتياز الخط المحدد في المقترحات الأخيرة التي تقدمت بها حكومة صاحبة الجلالة إلى جلالة الملك عبد العزيز حيث أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائي حول ذلك الخط ،

وتضمنت المذكرة أيضاً إقتراحاً لقيام بعثة مشتركة لأجــراء مســوحات طوبغرافيــة لتحديد طبيعة وتكوين بعض المعالم الطبيعية ، ووفقاً لإفادات فؤاد بك والشيخ يوسف ياسين فقد غضب الملك عبد العزيز لتلك المذكرة ، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م أرســل بولارد تقريراً من جدة يفيد بأن الموقف السعودي من القضية هو تعليــق التســوية النهائية حول المنطقة المتنازع عليها وأن الحكومة السعودية لن تســمح لمندوبــي شركات النفط العاملة فيها بدخول تلك المنطقة شريطة إلتزام شركات النفــط العاملــة في الدول العربية الخليجية الأخرى بنفس هذا الموقف ، وزعمت الحكومة الســعودية أيضاً بأنها كانت دائماً مستعدة للوصول إلى إتفاق حول المسألة لولا العراقيل وعــدم الرغبة البريطانية في الإعتراف رسمياً بأراضي سعودية أصلاً وحقيقة ، كما أفاد بــأن ابن سعود متمسك بعناد بجبل نخش وخور العديد بالإضافة للصفاق .

وفي مطلع مارس ١٩٣٨م قدم السير بولارد إقتراحاً لفؤاد بك للقيــام بمحاولــة للخروج من المأزق ، وطلب منه إعطاء رأيه الشخصي في طبيعة الحلول التي يمكــن أن تكون مقبولة للحكومة السعودية، ووعد فؤاد بك بتقديم آرائه الشــخصية علــى ضوء ما يرى أنها ستكون مقبولة من جانب الحكومتين ، وبعد أيام قليلة (ولا شــك أنه إستطلع رد فعل ابن سعود للإقتراح) إقترح فؤاد بك أن تتنازل حكومة صــاحب الجلالة لأبن سعود عن أحد الموقعين ، جبل نخش أو خور العديد وإنهم على إستعداد بقبول الموقع الأقل أهمية كما إقترح أن يمر خط الحدود عبر آبار الصفــاق بحيــث تكون مفتوحة للناس على جانبي الحدود ، وبدأ هذا الإقتراح منسجماً مع التعديــلات المقترحة في السياسة الخاصة بخور العديد ، وقام الســير بــولارد بإرســال هــذه المقترحات إلى وزارة الخارجية ، ووعد فؤاد بك للرد فيمــا بعــد ، وفــي نوفمــبر ١٩٣٨م كان السير بولارد في الرياض و سأله فؤاد بك فيما جرى من أمر الحدود .

فقد كانت حكومة صاحبة الجلالة غير قادرة على الموافقة للتنازل عــن خــور العديد نظراً لحقوق شيخ أبو ظبي ، وعليه لم يتمكن السير بولارد من تقديــم أي رد إيجابي في هذه المسألة .

في فبراير ١٩٣٨م ووفقاً لأوامر من الحكومة البريطانية لضمــان جــانب ابــن سعود ، نجح رينديل في إزالة مسألة خور العديد من أجنــده المفاوضــات ، ونــاور

كثيراً حتى أقنع الحكومة بالتخلي عن الخور لابن سعود بدعوى أن شيخ أبو ظبي لا يحصل على أية إيرادات من خور العديد ، كما أنه لا يمارس أي سلطة هناك ولا يملك أي قواعد جغرافية لممارسة مثل هذه السلطة ، وكان رينديل في الواقع يريد فك الإرتباط البريطاني مع المحميات الخليجية .

ومع أن شهر مارس ١٩٣٨م قد شهد آخر محاولات جادة لدراسة الحدود الشرقية للسعودية بين بولارد وفؤاد حمزة في جدة ، إلا أن ضغط الأوضاع الإقليمية الناجمة عن إزدياد العداء القومي العربي لبريطانيا وظروف الحرب العالمية الثانية ، قد أنهت مرحلة شاقة من المفاوضات ليستمر توقفها مدة عشر سنوات دون حدوث تقدم يذكر بشأنها (*) .

(*) بإنتهاء هذه المرحلة من لمفاوضات يكون قد برز لدينا مشروعات للحدود على النحو التالي :

-*Blue Line*: Anglo - Turkish convention 29. VII. 1913 (Ungratified) 1913. Art. 11.

-*Violet Line*: Anglo - Turkish convention 9. III. 1914 (Ratified 3. VI. 14).

Art 3: Straight line from lekemet -UL - Choub towards NE to the R. AL - Kh. Desert, with an inclination of 450. Joining the Bloe line in the R -Al - Kh. at 20°.

-*Qiair line :*

S & SW boundaries of proposed concession area of Eastern & Gen'l Syndicate, Ind. Qatar. Acct, Map II. Of Rihani, Maler of modern Arabia, P. 85.

-" *Cox's line* "

" Cox told IS. The proper line of the Qatar Najd frontier: From Qatar Salwah to bead of Khaur Al Udnid. Acct, Map I & drew This line on map.

Cox: no territ. E Of N. bak could be incl.'d in concession

-"*Fuad's line* ": Saudi proposal contained in note handed Sir A. Ryan by deputy for. Min. -*IV. 1935 3*. IV.35 Acct, Maps I & II .

-*Green line*: In reply to Saud. Proposal IS was offered in full sovereignty a relatively 1935 Small strip of territ. Immed. E of Blue Line Acct , Maps I & II.

-*Concession Line*: S. of Kh. Al. Nukhsh to a pt C. & mi. N. of Khaur Al. 'Udaid - S. V. -*1935* boundary of concession area granted AIOC/ by Sh. of Q (transferred to PDQ 5. II. 32) Acct, Map I.

-*Protection Line*: at time of granting of concession, Hm Gout, for the guidance of their 1933 own repts, laid down a line within which Protection world be afforded the Sh. Of Q. under cert. Conditions. Acct, Map I.

-*Note Riyadh Line*: Brit. proposal - utmost to which HM Gout were prepared to go - in of 25.XI.35 *XII935* . Acct , Maps I & II .

-"Geologists Line": Tel. N 2 274 Lebanon to Cosoc-Dammam {Jiddah 13. I. 38} L. Agreed W. gout on line defining undisputed territ. Geologists placed on honor by ARE not go into disputed territ.=

وإزاء التحليل السياسي القانوني لهذه المراحل التفاوضية تتجلى مجموعة من الحقائق الهامة على النحو التالي :

لقد رفض السعوديون الإعتراف بالإتفاقيات البريطانية – التركية وإعتبارها ملزمة لهم ، لسببين :

أولاً : لأن المملكة العربية السعودية لم تعتبر نفسها دولة خليفة للسلطة التركية في الجزيرة العربية .

ثانياً : لأن المعاهدات اللاحقة البريطانية – السعودية لم تشر إلى تلك الإتفاقيات كمرجعية لها، وجادل ابن سعود كذلك بأن المعاهدات لم تمنعه قانونياً من بسط سيادته على جميع المناطق الداخلية لجنوب شرق الجزيرة العربية التي تعود ملكيتها أصلاً لأجداده ومأهولة حالياً بقبائل تدين بالولاء وتدفع الزكاة لبيت آل سعود .

وحسب النص الصريح للمادة ٦ من معاهدة جدة لعام ١٩٢٧م فإن الحكومة السعودية وافقت فقط على الإحتفاظ بعلاقات ودية وسلمية مع بريطانيا ، ووافقت الحكومة البريطانية على أن هذا التفاهم ألزم الحكومة السعودية بقبول الحدود لتلك الدول كما كانت قائمة آنذاك ، وبما أن هذه الحدود لم يسبق تحديدها بوضوح فإن تلك الحجة تنطوي على سيرّة ملتبسة .

إن هذه الإتفاقيات البريطانية – التركية هي العنصر الحاسم في فهم الخلاف الأخير ، فقد كان ابن سعود قد طرد الأتراك من الحساء قبل شهرين من أول إتفاقية بريطانية – تركية لشهر يوليو عام ١٩١٣م ولكن ليس هناك دليل يشير إلى أن ابن سعود تصرف خلال عامي ١٩١٣م و ١٩١٤م كتابع لتركيا أو كحاكم باسمها وحتى مسئولي وزارة الخارجية البريطانية أقروا سراً بأن المعاهدات البريطانية – السعودية لعامي ١٩١٥ و ١٩٢٧م ينبغي أن تلغي قانونياً أية إتفاقيات سابقة من قبل بريطانيا بشأن موقف المملكة العربية السعودية من مسألة الحدود ، ولو كان الأمر كذلك ، فكان ينبغي على بريطانيا إحترام الحدود القديمة للإمبراطورية في

=وعن هذه المرحلة من المفاوضات راجع :

-AL - Bar, A." les problemes des frontier dans la peninsula Arabique de 1919 anos", Doctorate Thesis, Paris Pantheon 1979: Pp. 120 – 207.

-Keily, John B: "Eastern Arabian Frontier " London: Faber, 1964, Pp. 107 - 142.

الحجاز أو شرق الأردن وفلسطين أو سوريا بعد إنهيار الإمبراطوريـــة العثمانيـــة ، وليس بمقدور بريطانيا أن تزعم أبداً بأن شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية كانتـــا تكونان حالة مميزة .

وكان غياب وجود معاهدات قانونية ملزمة تمنع ابن سعود من توسيع منـــاطق سيطرته في جنوب شرق الجزيرة العربية ، قد جعل البريطانيين خائفين مـــن بقـــاء مجال نفوذهم منحصراً في الأشرطة الضيقة للمشيخات الساحلية ، ولذلـــك أختـــارت الحكومة البريطانية إعادة إحياء الإتفاقيات البريطانيـــة التركيـــة لحمايـــة وتوســـيع مصالحها ، وعلى رغم أن البريطانيين كانوا يعرفون بأنه ليس لديهم قضية قانونيـــة قوية إلا أنهم أستعملوا الحجة البريطانية - التركية كأداة للمساومة ، وهم على علـــم بأنهم سوف يقبلون في نهاية المطاف بما هو أقل كثيراً مما يأملون فـــي الحصـــول عليه ، وبهذا المضمون تصبح الشكوك التي عبر عنها كل من "رينديـــل" و"ريـــان" و "بيكيت" حول شرعية تطبيق تلك الإتفاقيات قابلة للفهم .

ووفرت حقوق إمتياز التنقيب عن النفط سبباً جوهرياً لكـــل مبـــادرة بريطانيـــة مقترحة في الخلاف الحدودي ، وهذا بائن بوضوح في مقترح " الخط الأخضر " وفـــي مخطط رينديل " للمنطقة الصحراوية " ، وطالب الخط الأخضر بحدود لقطر أبعد كثيراً من تلك التي بإمكان شيخ قطر أن يطالب بها لنفسه ، وكان ذلك في الأساس من أجـــل أن تحصل شركة نفط " أنجلو - بيرشيان " على إمتياز أكبر للتنقيب عن النفـــط فـــي قطر ، وأما مقترح " المنطقة الصحراوية " فقد أستهدف منع ابن سعود مـــن بســـط سلطته على المنطقة والأهم من ذلك ، منعه من تطوير امتيازات تنقيب عـــن النفـــط هناك ، فسيادة أبن سعود ستكون فقط في شمال وغـــرب "المنطقـــة الصحراويـــة"، ويتخلى عن أية سيادة قطرية في ما وراء ذلك ، وبهذا المخطط ســـعى البريطـــانيون لتأمين مصالحهم النفطية وأبعاد ابن سعود والشـــركات الأمريكيـــة عـــن الصحـــراء الجنوبية الشرقية ، وهذا الجيب سيترك شركات النفط البريطانية حرة في الســـيطرة على الصحراء من الساحل حتى السياج الدائري المقترح ، وكـــان يمكـــن أن يكـــون الأمر أكثر حكمة لو تم التفكير بإقامة منطقة محـــايدة ، حيـــث تســـتطيع الســـعودية

والدول المحاذية تقاسم حقوقا متساوية وتطورت المنطقة الصحراوية تبعاً لذلك ، ولكن يبدو أن مثل هذه الخطة لم يتم التفكير بها .

لقد أتسمت " الحماية " البريطانية للمشيخات بالغرابة البارزة ، فبرغم أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت علناً إستقلال تلك الإمارات إلا أنها حرّمت على حكامها وعلى ابن سعود الإتصال مع بعضهم البعض بأي وسيلة ، وفي نفس الوقت شجعت ابن سعود على التعامل مباشرة مع قادة الكويت والعراق وشرق الأردن ، ومن الواضح لأن مثل تلك الإتصالات تخدم المصالح البريطانية وهذا التناقض يدل عملياً على الخشية البريطانية من إعتراف حكام الساحل بسيادة ابن سعود على المناطق التي لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للإقرار بها ، وتبع ذلك فقد رضخ ابن سعود للمطلب البريطاني ووافق على معالجة مسألة الحدود الجنوبية الشرقية مع البريطانيين وحدهم .

في مقترح " الخط الأحمر " للثالث من إبريل ١٩٣٥ م ، طالب السعوديون بمناطق محددة تماماً وحدوداً المناطق التي تتردد على العيش فيها قبائل تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية وتنتمي تاريخياً لمنطقتي نجد والحسا ، ويكشف مقترح "الخط الأحمر" على أي حال ، عن بعض التنازلات من جانب الحكومة السعودية وشكل إقلاعاً جذرياً عن المطالبة التاريخية السعودية بقبائل ساحل الجزيرة وعمان ، فلأول مرة تخلت المملكة العربية السعودية عن مطالبتها بالسيادة الإقليمية ليس فقط عن الساحل بل كذلك عن مناطق شاسعة من الأراضي الداخلية والصحراء الجنوبية الشرقية ، والأسباب بقيت غير واضحة ، لم يضمّن مقترح " الخط الأحمر " مناطق مثل " الجيوا " وبريمي " في إطار السيادة السعودية ، بالرغم من حقيقة أن السعوديين كان بإمكانهم أن يطرحوا مطالب قوية في هاتين المنطقتين إستناداً إلى النفوذ الوهابي السعودي في القرن التاسع عشر ، وعلى ولاء العديد من القبائل في المنطقة إلى ابن سعود ، وبالمجمل لم تكن المطالب السعودية مستفيضة كما كانت دائماً ، وعكست من دون شك إهتماماً سعودياً في التوصل إلى تسوية عاجلة للخلاف الحدودي .

والمقترح البريطاني المضاد المعروف " بخط الرياض " طالب بمناطق شاسعة من جنوب شرق الجزيرة العربية ، ومع ذلك ، شكل إقلاعاً شرعياً عن الخط المرسوم بالإتفاقيات البريطانية – التركية لعامي ١٩١٣م و ١٩١٤م ، ولم يقبل السعوديون بالمقترح البريطاني على أساس أنه لم يعترف بدور الإعتبارات القبلية في جنوب شرق الجزيرة العربية ، وأنكر تقريباً كل الحقوق التاريخية والسياسية السعودية في المنطقة ، وإستثنى مقترح "خط الرياض" بشكل محدد "جبل نخش" "وخور العديد" ومعظم "الربع الخالي" من الأراضي السعودية ، وكان البريطانيون يطالبون لموكليهم أسمياً – حكام الخليج ، بمزاعم أكبر بكثير مما كان بإمكان أولئك الحكام أن يطالبوا بها لأنفسهم .

وفي الواقع كان للحجة السعودية وزناً كبيراً وتدل الأدلة المتوفرة على أن المناطق المتاخمة "لجبل نخش" "وخور العديد" كانت مأهولة بقبائل كانت تدين بالولاء وتدفع الزكاة إلى ابن سعود وكانت خارج السيطرة الفعالة لشيوخ قطر وأبو ظبي ، وأما ولاء القبائل التي سكنت في بقية المناطق الحدودية وخصوصاً في " الربع الخالي " ، فقد كان أكثر مدعاة للخلاف ولكنها لم تكن أبداً من السكان الخاضعين لسلطة الحكام الذين تدعي الحكومة البريطانية تمثيلهم ، أو التحدث بإسمهم .

والمسافة الفاصلة بين الخط البريطاني والخط السعودي ، لم تزد على ١٧٠ كيلو متراً في أقصى أبعادها ، وهذا التباين كان يمكن التغلب عليه لو كانت الحكومة البريطانية مهتمة بصدق في التوصل إلى تسوية بالتراضي ، وكانت بريطانيا حرة في تقدير وزن مزاعمها بشأن النفوذ والصداقة مع المملكة العربية السعودية والمتضاربة مع مصالح شركات النفط البريطانية والنفوذ البريطاني بين حكام جنوب شرق الجزيرة العربية .

ومن حيث المبدأ ، لم تكن الحكومة البريطانية مقيدة بأي تعهد يجعلها تقاوم في أية نقطة المطالب السعودية بالسيادة في المنطقة الداخلية للساحل ، والمعاهدات البريطانية – السعودية أقرت بحقوق ابن سعود في جنوب شرق الجزيرة العربية ،

ونصت على أن الحدود الدقيقة بين الدولة السعودية والدول الأخرى في المنطقة سيتم تقريرها في المستقبل .

وفي نفس الوقت ، المعاهدات البريطانية مع دول الخليج العربي تركت جميع الحدود غير محددة، سواء كانت مع ابن سعود أو بين المشيخات وتعاملت هذه المعاهدات فقط مع الأمن وحماية الممر البحري ومع العلاقات الخارجية لهذه الدول ، وترك البريطانيون المناطق البرية الداخلية لتكون خاضعة للتطورات المحلية المتخيرة ، وقدم البريطانيون فقط تأكيدات غامضة بأنه إذا ما قامت أية جهة بمهاجمة المشيخات ، فإن الحكومة البريطانية سوف تأخذ ذلك الأمر بالإهتمام ، وكان لدى البريطانيين المرونة لتوصل لحل وسط بشأن "خور العديد" أو "الربع الخالي" ولكن الإعتبارات الإقتصادية والإستراتيجية حرّمت التوصل إلى مثل ذلك الحل.

وعلاوة على ذلك ، كان المعتمد السياسي البريطاني في الخليج قادراً فقط على إعطاء وعد لشيخ قطر بالحماية من التهديدات الخارجية من البحر ، ولم تقدم للشيخ حماية من التهديدات البرية الداخلية ولم يبلغ بما تعتبره الحكومة البريطانية الحدود التي ينبغي أن تكون لأراضيه ، ولذلك ، فإنه من الناحية الشرعية ، كانت الحكومة البريطانية ليست خاضعة لأية إلتزامات لمنع ابن سعود من المطالبة بجبل دخان وجبل نخش وكان بإمكانها أن تعمل مع ابن سعود للتوصل إلى حل وسط بشأن هاتين المنطقتين .

عندما حصلت شركة نفط "أنجلو – بيرشيان" على حقوق إمتياز التنقيب في قطر في مايو ١٩٣٥م ، كان البريطانيون يأملون بأن ذلك النموذج سيرسى سابقة لشيوخ الساحل الآخرين للإقتداء بها ، وتبعاً لذلك ، ضغط فاولى على شركة (أنجلو–بيرشيان) لكي تتعامل مع بقية المشيخات قبل أن يتمكن السعوديون والأمريكيون من اختراق الساحل والتوجه لها بعروضهم ، وهكذا، في أغسطس ١٩٣٥م ، حصلت شركة نفط " أنجلو – بيرشيان " على أول موطئ قدم لها على ساحل الخليج عبر وكلائها ، " دي آكري " ، ولاحقاً " بتروليوم كونسيشينز " ، وعلى

رغم أن شركة نفط " أنجلو - بيرشيان " لم تستطيع الحصول على إمتيازات رسمية للتنقيب عن النفط في تلك المرحلة ، إلا أنها حصلت على إمتيازات لإستكشاف وجود النفط في معظم المشيخات .

وبرغم الضغوط المتواصلة من السلطات البريطانية في الخليج إلا أن الحكام أبدوا حذراً معقولاً بشأن منح إمتيازات للشركات البريطانية ، وعلى رغم أن مكتب الهند عزا التأخير جزئياً إلى بطء تحرك " بتروليوم كونسيشينز " في مبادراتها ، وجزئياً إلى العلاقات بين ابن سعود وشركة " ستاندرد أويل " إلا أن الأدلة تبين أن حكام الساحل لم يكونوا معجبين أساساً بعروض " ستاندرد أويل " بل كانوا متخوفين من الشروط السياسية المعقدة التي طالبت بها الحكومة البريطانية ، وبسياستها النفطية الجامدة كانت الحكومة البريطانية مسئولة كذلك عن إغلاق الطريق أمام حصول الشركات البريطانية على إمتيازات للتنقيب عن النفط في المشيخات .

ولما كانت الحكومة البريطانية لا تستطيع شرعياً منع " ستاندرد أويل " من التوجه بعروضها إلى حكام الساحل لأن هؤلاء لم يكونوا طرفاً في " إتفاقية الخط الأحمر " لعام ١٩٢٧م ، لذلك أصبحت القوة (أو التهديد بإستخدام القوة) الوسيلة الوحيدة لجعل الحكام يذعنون للمطالب البريطانية ولذلك، أصدر مكتب الهند ، إنذاراً للحكام ، محذراً لهم من أن الحكومة البريطانية لن تصادق على أية إتفاقيات نفطية مع أية جهة غير " بتروليوم كونسيشينز " ، وأذعن شيخ أبو ظبي مبكراً للمطالب البريطانية ، ولكن بقية الحكام قاوموا إلى أن لم يعد بمقدورهم أحتمال الضغط ، وأستطاعت الحكومة البريطانية في بادئ الأمر ، تحويل أنظار ابن سعود عن القطاع الجنوبي للحدود ، على أمل أن تكون صحراء الربع الخالي ، فراغاً يفصل بين المملكة العربية السعودية ومشيخات الساحل و " مسقط وعمان " ولكن بعد منح إمتيازات النفط الساحلية ، لم تستطع الحكومة البريطانية مواصلة تلك السياسة ، فقد أثبتت حقوق الإستكشاف والتنقيب عن النفط على طول الساحل التي حصلت عليها "بتروليوم كونسيشينز" بأن المناطق الداخلية غير ممكنة التمييز عن المناطق التي تعتبر أراضي سعودية ، وأبرز مثال على ذلك الوضع كان الربع الخالي عند الدرجة

٤٨ شرق الزوال فإحتمالات وجود النفط فيها ، فعندما حاولت "بتروليوم كونسيشينز" التغلب على هذه المشكلة من خلال الحصول على إمتياز في المنطقة من ابن سعود، وأعترضت وزارة الخارجية البريطانية بحجة أن الحكومة البريطانية ستبذل جهوداً مختلفة للحصول على جزء أكبر من المنطقة من ابن سعود ، وبترتيبات تخدم المصالح النفطية لبتروليوم كونسيشينز والأهداف السياسية البريطانية في آن واحد .

ومع ذلك ، كان من المحتمل أن يبقى البريطانيون مترددين في السعي إلى تسوية حدودية ، لولا الضغط الإيطالي في البحر الأحمر والتطورات في فلسطين ، التي جعلت الحكومة البريطانية تحاول إسترضاء المملكة العربية السعودية بتقديم بعض التنازلات في مسألة جنوب شرق الجزيرة العربية ، ولكن التنازل النهائي المقبول بدأ مضللاً ، فقد أكتشفت المساحات الجوية في عام ١٩٣٧م بأن " آبار سفوق " تقع على مسافة أبعد كثيراً إلى الشمال الشرقي مما كانت مرسومة أصلاً في مقترح ريان ، ولذلك قال البريطانيون بأنهم مستعدون لتقديم تنازلات أخرى لابن سعود في نقطة أبعد إلى الجنوب من " آبار سفوق " حيث يتحول الخط المقترح بإتجاه الشرق ، وبعبارات أخرى ، قدم البريطانيون عرضهم لتغيير هذا الخط كتنازل لأبن سعود ، ولكنهم في الحقيقة كانوا قد أخطئوا فقط في تحديد موقع "آبار سفوق" في البداية .

وعلى رغم أن البريطانيين لم يقدموا تنازلاً جوهرياً ، وبرغم الصعوبات المتزايدة مع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط في الجزء الأخير من عقد الثلاثينات ، إلا أن ابن سعود أبقى نفسه بعيداً عن الإيطاليين وحافظ على ثقته بالسياسة البريطانية عموماً ، والأبرز للملاحظة ، أنه كبح جماح الشركات الأمريكية في المملكة العربية السعودية عن القيام بأي عمليات داخل الأراضي المتنازع عليها ، ومن الواضح أن ابن سعود أفترض بأن الحكومة البريطانية ستقدر تضحياته السياسية وتتقدم له بتنازل في مسألة الحدود الجنوبية الشرقية ، ولكن على عكس ذلك ، أستنتجت وزارة الخارجية البريطانية في إبريل ١٩٣٧م بأن ابن سعود لن يزعزع حالة الوضع القائمة في جنوب شرق الجزيرة العربية لأن مصالحه الشاملة

في الجزيرة العربية والمصالح البريطانية معتمدة على بعضـــها بصـــورة متبادلـــة ، وبناءً على ذلك نصح كل من الممثل البريطاني في المملكة العربية السعودية والممثل البريطاني في الخليج بعدم التقدم بأي مبادرة للتوصـــل إلـــى تســـوية لأن الحكومـــة البريطانية ليس لديها شيء تخسره بالحفاظ على حالة الوضـــع القائمـــة ، وقـــررت الحكومة البريطانية مرة أخرى ، السماح لمجمل القضية بالبقاء فـــي طـــي النســـيان والتجاهل .

ويبدو السعوديون خلال تلك الفترة ، بأنهم كانوا مســـتعدين للعمـــل مـــن أجـــل التوصل إلى إتفاقية بشأن الحدود لو أن الحكومة البريطانية قبلت التنازل عـــن جبـــل نخش أو خور العديد ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية بقيت مترددة فـــي التفكـــير بمثل هذا الحل الوسط ، وتركت المفاوضات تتقطع تلقائياً ، وفـــي النهايـــة أتخـــذت وزارة الخارجية البريطانية قراراً يقول بأنه ينبغي على " بتروليوم كونسيشينز " عـــدم التنازل عن إمتياز جبل نخش إلى " ستاندرو أويل " ، كما أن التنازل عن خور العديـــد سيكون مضراً بالإعتبارات الإستراتيجية الرئيسية البريطانية في الخليـــج والمتعلقـــة بإبقاء حدود أبو ظبي محاذية لحدود قطر .

ومن المهم ملاحظة أن مكتب الهند واصل معارضته للحـــدود الثابتـــة ، وأمـــا الدوائر الأخرى مثل وزارة الحربية والبحرية والطيران البريطانية أظـــهرت مرونـــة كبيرة في التعامل مع مسألة الحدود ، في حين بقيت وزارة الخارجية متصلبـــة فـــي موقفها طوال المفاوضات ، وبرغم العلاقـــات الدبلوماســـية مـــع المملكـــة العربيـــة السعودية.

فالسياسة البريطانية تجاه حدود جنوب شرق الجزيرة العربية أملتها في الأساس الأطماع النفطية ، وبعد إنهيار محادثات عام ١٩٣٥م ، بقيت مسألة النفـــط ترجـــح على بقية الاعتبارات في العلاقات البريطانية – السعودية ، ومالت دون التوصل إلـــى تسوية حدودية .

ومع ذلك ، يبقى من الصحيح ، القول ، بإنه طالما لم يتم مسح جنـــوب شـــرق الجزيرة بشكل مناسب فقد بقيت مسألة المصادرة النفطية عنصراً مؤثراً في السياســـة

البريطانية وربما تم تجاهل هذا العنصر المؤثر ، ويبدو أن حالة الوضع القائمة سوف تبقى قائمة إلا إذا أظهرت المسوحات الجغرافية بأنه لا توجد مخزونات نفطية في المنطقة المتنازع عليها ، ولم يكن عدم وجود النفط ليضعف من مطالب ابن سعود ولكنه كان سيضعف من المعارضة البريطانية لتلك المطالب .

بعد الإنتهاء من مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م بكل تداعياتها الحدودية ينبغي التفريق بين طبيعة الخلاف الحدودي في هذه المرحلة وتلك اللاحقة عليها ، إذ أن الواقع التاريخي يثبت أن هناك عناصر أجنبية قد تدخلت بشكل فعّال للتغيير من ملامح ذلك النزاع ، وكانت شركات الزيت العربية الأمريكية قد مزجت نفسها بسياسات النزاع الحدودي بعد أن شكلت قسماً للأبحاث وضعته تحت تصرف الحكومة السعودية ، وقد ظل لفترة سرياً ، وغير معروف ، وكان جورج رنتز الذي تخصص في الدراسات السعودية ، وحصل على درجة الدكتوراه في موضوع .

George, Snavely Rentz: Muhammad Ibn Abd - AL Wahahab (1703 / 04 / 1792) and the beginning of Unitarian empire in Arabia, dissertation for the degree of pH. D. In history, (California University. 1948).

والقاضي مانلي هدسون . ومساعده المستر ريتشارد ينق من مدرسة حقوق هارفارد ، وقد صار الأخير فيما بعد قاضياً في المحكمة الدولية ، هذه المجموعة من الخبراء العاملين في أرامكو قد شكلت في واقع الأمر هيئة إستشارية للملك عبد العزيز ابن سعود ، والأمير فيصل وزير الخارجية مما دعم المطالب السعودية بصورة مباشرة ، ومن ثم تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المعلومات القيّمة والنادرة التي حوتها وثائق أرامكو عن الحدود إلا أنه ينبغي الأخذ عنها بحذر شديد ، لاسيما وأن مسألة تورط أرامكو في خدمة وجهة النظر السعودية بل وصياغتها ، لم تنكرها إدارتها نفسها ، وأعلنت أنها كانت تتصرف بناء على أوامر الحكومة السعودية، وقد وقع بيد الباحث مجموعة من القوانين السعودية صيغت وأعدت بمعرفة خبراء أرامكو ، ومع أنه ليس في ذلك أي ضير ، إذ أن الوثائق البريطانية تمثل وجهة النظر البريطانية في تفسير الأحداث أيضاً إلا أن الخطورة تكمن في ضلوع أرامكو وخبرائها في تعقيد المشكلة الحدودية عن طريق المغالطات ضد الواقع في كل ما يمثل مصلحة سعودية " أرامكوية " ، ولم تكتف شركة الزيت العربية

الأمريكية في تأثيرها على مسألة الحدود على تقديم الخبرات اللازمة ، وإنما تعدتـــها إلى الممارسات الفعلية للتنقيب عن النفط في مناطق هي محل نزاع بالأساس ، ففـــي عام ١٩٣٨م كان للشركة فرقة في الميدان مركزها محــدار حمــرة غربــي ســلوه مباشرة ، كما كانت لشركة الزيت العربية الأمريكية فرق للتنقيب تديرها في منطقــة سلوه ، والعديد ، وسبخة مطي ، وكانت هذه الفرق مكونة مــن فــرق للتســوية ، والأعمال التثليثية ، وفرق للقياس بقوة الجاذبية وجماعة لحفر آبار الماء ، وأمتــدت الشبكة التثليثية من المركز في سلوه عن طريق خشم النخش ، كما امتـــدت شــباك القياس بقوة الجاذبية شمالاً في إقليم قطر إلى خط العرض ٢٥ شمالاً تقريباً ، وقــد أثارت هذه الممارسات شركة إستثمار نفط قطر المحدودة ، التي قامت بأعمالاً مماثلة عن طريق القيام بأعمال شبكية تثليثية عبر أسفل شــبه جزيــرة قطــر (١) ، فســار العملان متوازيان تقريباً ، ولكن يبدو أن الخط الذي سارت عليه شركة قطر والـــذي قصر دون مدخل خور العديد لم ينجر ليبلغ نقطة على الســاحل الشــرقي ، وهكــذا تداخلت أعمال الشركتان دون وجود حدود فاصلة تحدد مجال عمل كل منهما .

وقد أعترضت الحكومة البريطانية على هذه الإجــراءات ، وقدمــت إلــى قــائد عمليات أرامكو أحتجاجاً رسمياً في ١١ مايو ١٩٤٩م مفاده " أن خـــرق الحكومــة السعودية لمناطق نفوذها في قطر وأبو ظبي عن طريق أعمال أرامكو يعــد مساســاً بالحقوق الإقليمية في المنطقـــة ، وهــو أمــر يمكــن معالجتــه بالتفــاوض بيــن الحكومتين " (٢).

وكانت الأوضاع السياسية العالمية والإقليمية التــي صــاحبت معــارك الحــرب العالمية الثانية ، قد دفعت بالأمور نحو المزيد من التداخل والتشابك لدرجة بلغت حــد التعقيد ، فمع أشتراك الولايات المتحدة في معارك هــذه الحــرب ، وعزمــها علــى الإنخراط في السياسة الدولية ، كان الإقتصاد السعودي يعاني أزمـــة حــادة بســبب إنخفاض عدد الوافدين إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحــج ، وإنخفــاض إنتــاج النفط لدرجة التوقف ، الأمر الذي أضطر الملك لطلب المساعدة ، بيد أن المســـاعدة السنوية البريطانية وحتى القروض التي قدمتها أرامكو لم تفلح في معالجة الأزمـــة ، فقد خلت أرامكو لدى الخارجية الأمريكية ١٩٤١م وضغطت بإتجاه تقديم مســـاعدات

---

(١) [illegible]tz, George: "The Eastern reaches of Al - Hasa province" Op Cit: Pp. 33 - 38.

(٢) [illegible] Eastern Arabian Frontiers" Op Cit: P. 142.

ضخمة لابن سعود عن طريق القروض والمنح من بنك الإستيراد والتصدير ، وفقاً لقانون الإعارة والتأجير ، وحذرت أرامكو من عدم التعاطي مع مشكلة ابن سعود سيدفعه للتخلي عن المصالح الأمريكية والغربية ، بيد أن مساعي أرامكوا لم تفلح في إقناع الإدارة الأمريكية ، إذ لازالت السعودية بعيدة عن الإهتمامات السياسية الأمريكية ، وكل ما فعله الرئيس روزفلت هو أن أوعز للحكومة البريطانية بضرورة تخصيص نسبة من المعونات التي تتلقاها من أمريكا للوفاء بمطالب السعودية على إعتبار أن بريطانيا متمرسة في منح القروض لدول مثل السعودية دون أن تسترد هذه القروض ، وهو أمر لم تتعوده الإدارة الأمريكية ، كما أن الحلول المطروحة أمام الأمريكيين المتمثلة في قانون الإعارة والتأجير ، وبنك الإستيراد والتصدير ، لا يمكن الإستفادة منها في حالة السعودية لعدم وجود تمثيل للسعودية في الولايات المتحدة(١).

بيد أن العام التالي قد شهد تغيراً جوهرياً في أوساط وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ، بعد أن تعقبت مواقف الحلفاء في الحرب إثر تعمق الزحف الألماني إلى قلب الإتحاد السوفيتي ، وإلى قلب مصر في إتجاه الإسكندرية في ينلير ١٩٤٢م، وأصبحت الجزيرة العربية خط الدفاع الثاني عن قناة السويس ومصر ، ناهيك عن بروز آراء تؤكد حدوث نقص في تدفق النفط على المدى البعيد ، وبدت الحاجة ماسة للتركيز على نفط الشرق الأوسط بدعوى أن النفط في القارتين الأمريكيتين هو إحتياطي إستراتيجي محلي ، ومن ثم أدركت الإدارة الأمريكية ضرورة مساندة نشاط الشركات النفطية في الخارج ، بعد أن أوصت الدوائر العسكرية بأهمية البترول في خدمة عجلة الحرب الدائرة ، ولما كان الإمتياز السعودي قائماً منذ وقت طويل ، فقد أصبحت للمملكة العربية السعودية أهمية إستراتيجية إقتصادية كبرى ومن ثم إتفق العسكريون والنفطيون على ضرورة تقديم حكومتهم معونة مباشرة إلى الحكومة السعودية .

---

(١) راجع :

-Memorandum of telephone conversation by the assistant chief Near Eastern affairs (Allying), Washington, June 18, 1941, American foreign relations, 1941, Vol. III. P. 638.

The Minister in Egypt (Kirk) to the secretary of state Cairo. August 30, 1941, American foreign relations 1914. Vol. III. P. 647.

Anderson, Irvine. H: "Lend lease for Saudi Arabia", A comment on alternative conceptualizations, diplomatic history, Vol. 3, No. 4 (fall 1979), Pp. 413 - 423.

وبالتالي سعت أمريكا في أثناء الحرب لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها وتم منحها قروضاً وفق قانون الإعارة والتأجير ، وأحتفل في مايو ١٩٤٢م بافتتاح أول أمفوضية أمريكية في جدة وتم تعيين موس James Moose سكرتيراً ثانياً وقنصلاً في جدة ، وكان إنتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء وبداية الحرب الباردة ١٩٤٧م بداية التحولات الأمريكية الكبرى نحو الإنخراط في سياسات الخليج العربي بشكل أقلق وأزعج حلفائهم البريطانيون . كما غدا ابن سعود أكثر إعتماداً على الأمريكيين في توفير الخبرات الفنية في المجالات الزراعية والعسكرية وغيرها من المجالات السياسية والإقتصادية [١] ، وأصبح يثق بالأمريكان للتخلص من الضغوط التي ظلت بريطانيا تمارسها طويلاً ، وحالت بينه وبين كثير من طموحاته السياسية ، وفي هذا السياق فقد توقع ابن سعود أن كل من الولايات المتحدة وأرمكو تأيد الموقف السعودي من مسألة الحدود الراكدة ، بيد أن الحكومة الأمريكية لم تكن مستعدة لإلزام نفسها بتعهدات أو الإنخراط في تعقيدات هذه المشكلة ، في حين كان إهتمام أرامكو بتطوير إمتيازها النفطي في السعودية إلى الحدود الكاملة ، قد قادها نحو الإهتمام بشكل مركزي بتوضيح الحدود السعودية ، ولازالت تلح لدى الإدارات الأمريكية المختلفة في طلب تزويد السعودية بالخبرات اللازمة لإعادة فتح ملف الخلاف الحدودي .

(١)Caddy, Peter: " The Defense of a concession" The case of American petroleum interests in Saudi Arabia 1939 - 1959 . P. 25.

-A Paper presented at the seminar of oil companies and governments held at Britannic House, London in 22 October 1982, Pp. 55 – 57, 25.

-AL - Ruwaithy, Abdul Muhsin, R: " American and British aid to Saudi 1928 – 1945", (pH. D. Thesis University of Texas, 1990, Austin) P. 104.

-AL - Ruwaithy, Abdul Muhsin R: Op Cit: P.115 - 116.

-Secretary of State to President Roosevelt, March 30, 1943, foreign relations. 1943. Vol. - IV. Pp. 830 - 831.

-F. O. 371 / 40265, Dispatch from British legation (Mr. Jordan) Jeddah, at foreign office, No, 43, Dec. 16, 1943; Secretary of state to minister resident in Saudi Arabia (Moose), Aug 19, 1943, foreign relations, 1943, Vol. IV. P. 833.

-د . مديحه أحمد درويش : العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية (دراسة في تطوير التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة ١٩٣٣ – ١٩٤٤م) ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ٣٦ .

-F. O. 371 / 40265, From British legation, Jeddah, to foreign office, Feb. 9, 1944.

من جانبها قامت الحكومة السعودية بتكليف خبراء أرامكو بالقيام بمجموعة شاملة من الدراسات التاريخية والسياسية والقانونية عن الحدود السياسية للسعودية مع جيرانها البرية منها والبحرية ، وبدا أن السعودية عازمة على إنهاء هذه المشكلات المتشعبة ، لاسيما وأن المفاوضات مع البريطانيين القائمة منذ عام ١٩٢٢م لم تحدث إلا المزيد من التوتر وعدم الإستقرار ، وبرزت التقارير الأمريكية التي تتناول مشكلة الحدود من منظور أمريكي ، والتي أعتمدت على الرواية المحلية، والدراسات الميدانية لمناطق النزاع والوصف الدقيق لها بطريقة فاقت تقارير الوثائق البريطانية ، ولن نبالغ إذ قلنا أن مجهودات أرامكو البحثية في مجال الحدود - على الرغم من التحفظ على مدى موضوعيتها - قد مهدت السبيل لأن تشهد هذه المعضلة بوادر حلول للأزمة ، أو على الأقل قد ساهمت في الحفاظ على الحدود الأدنى من تماسكها بعيداً عن الإنفجار الذي يكمن بداخل هذه المشكلة.

كان من نصيب الحدود السعودية - القطرية أن تناولتها تلك المجهودات بالدراسة المتأنية ، ففي ٧ فبراير ١٩٤٩م بعث جورج رنتز بإنطباعاته ومساعديه عن تلك الحدود إلى الحكومة السعودية ، ووزارة الخارجية الأمريكية ، وقد تناولت مذكرته هذه الحدود على النحو التالي :

في هذا الصباح عقد أحدث وأهم إجتماع في سلسلة الإجتماعات اليومية مع رجال الأمير سعود ابن جلوي ، وبالإضافة للرجال الثلاثة الذين ذكرتهم في مذكرتي رقم زد - ٠٠٥ - أي بتاريخ ٢٤ يناير ، فقد عين الأمير رجلاً رابعاً للمشاركة في هذه الاجتماعات وهو حمد بن شفيع من قبيلة آل مرة ، وقد حضر معظم مناقشاتنا كل من محمد ابن صقر ، عامل في شركة آى أتش آي (بالرقم ٢٨٨٢٥) وينتمي لقبيلة العوامر ، وعوض ابن ناجي ، عامل بالشركة (الرقم ٢٦٤١٧) و هو شقيق عبد الله ابن ناجي المذكور في التقرير السابق ، وقد ذكر حايف ، رئيس مجموعة الأمير ، بأنه يرغب في وجود هذين الرجلين ، وعليه قبلنا بوجودهم على أساس مؤقت ، وقد حضر في بعض إجتماعاتنا رواة من قسم البحوث والترجمة وهم علي ابن حميد من قبيلة المناصير وسعيد ابن ناصر من قبيلة هاجر ، ولا بد من الثناء على جميع هؤلاء العمال لذكائهم في إجاباتهم على الأسئلة التي وجهناها لهم وكذلك للمعلومات القيمة التي قدموها .

وتجدر الإشارة بأن الأمير قد عين مناديب من قبيلة واحدة من القبائل الثلاث المهمة التي تتصل مراعيهم بحدود المملكة في الجنوب والجنوب الشرقي وهي قبائل آل مرة ، المناصير وبني هاجر ، والمنصوري الوحيد وكذلك الهاجري الوحيد الذين حضرا إجتماعاتنا كانا من مجموعتنا نحن ، وتجدر الإشارة أيضاً بأن حايف أعتمد كثيراً على المعلومات التي أوردها عضوان من قبيلة المناهل وعضو من قبيلة العوامر ، رغم أن مراعي هاتين القبيلتين توجد خلف حدود المملكة ، وقد كان حايف كريماً بصورة خاصة في توجيه الثناء إلى عبد الله من قبيلة المناهل ، والذي يعتبره أفضل دليل في المنطقة التي نقوم بدراستها (ويبدو أنه يقدره أكثر من العضوين الآخرين من قبيلة آل مرة) ، فعبد الله المنهلي وسالم المري يستخدمان دائماً كأدلاء لجامعي الزكاة السعوديين ، وهذه المذكرة تحوي جزءاً بسيطاً فقط من المعلومات التي قمنا بجمعها ، وقبل تقديم هذه المادة أود توضيح ثلاث نقاط :

١ - رغم أن الأمير قد وجه حايف للإجابة على كل الأسئلة التي نقوم بتوجيهها له، إلا أنه لم يتنازل عن فكرته الأصلية بأن مهمته الأساسية هي أن يعين لنا حدود المملكة، لم يرفض الإجابة على أسئلتنا حول المواضيع الأخرى، ولكنه كان دائماً تواقاً للرجوع إلى موضوع الحدود ، وفي أي مواضيع أخرى لا تتصل بالحدود كان يتظاهر بجهل حقيقي أو مفتعل ، وفي هذه الحالات لم نتمكن من الحصول على معلومات كثيرة منه ، وكانت تصرفاته تلك سبباً رئيسياً في تطويل مدة تحرياتنا.

٢ - إن مفهوم الحدود هنا عند العرب ليس هو نفس المفهوم السائد في الغرب، وعلى سبيل المثال فإن جامعي الضرائب السعوديين يعملون بكامل الحرية داخل أراضي لا نزاع على تبعيتها لقطر ، وكما أن حاكم أبو ظبي يحتفظ بجامعي ضرائب في منطقة الظفرة الواقعة داخل الأراضي السعودية ، ويتحرك البدو جيئة وذهاباً بدون جوازات سفر أو أذونات عبر الحدود التي تم تعريفها بواسطة رجال الأمير .

٣ - إن أفكار البدو عن الحدود ليست أفكاراً ثابتة ، فعلى سبيل المثال قام عبد الله المنهلي في أول إجتماعات بإعطاء قائمة أماكن مياه تقع للشمال من الطرف الجنوبي من الصحراء الجنوبية وأعتبرها نقاطاً على حدود المملكة ، وفي مناقشات لاحقة أقر بأن هناك أراضي للشرق من أماكن المياه تلك تابعة للمملكة ، وقال أنه لم يذكر تلك الأراضي في الإجتماع الأول لأنها بعيدة عن المسار المطروق كما أنها

ليست أماكن مألوفة مثل مواقع المياه التي ذكرها من قبل ، وكما أن حـايف نفسه غير رأيه في عدد من المرات عندما سئل عن بعض المواقع هل هي داخل الحدود أم خارجها ، وقد كان لعدم التيقن الذي كان يبديه الرجال الذين قمنا بإستجوابهم أثر كبير في تطويل مهمتنا ، وقد تحرينا مطولاً عن كل المناطق والمواقع محل الشك ، وعليه فإن المعلومات التي سنقدمها في هذه المذكرة والمذكرات اللاحقة ستمثل نتائج نهائية مع الرجال الذين قمنا بإستجوابهم .

كانت القاعدة الموجهة لأعمالنا هي تصريح الملك عبد العزيز الذي نقله لنا ابن جلوي : " حدود مملكتي هي حدود مراعي القبائل التابعة لنا " ، وفي هذه المذكرة سأستعمل كلمة " مرعى " لتمثل الكلمات العربية " ديرة " أو " دار " أو " ديار " (والكلمتان الأخيرتان أكثر أستعمالاً في الجنوب) ، ولكل قبيلة مرعى أو وطناً خاصاً بها يتجول فيه أفرادها بحرية ، ومن المعتاد أن يقوم أفراد القبيلة بحفر آبار المياه ، وبالتالي تعتبر الآبار ملكاً للقبيلة ، وتتفق القبائل فيما بينها على حدود المراعي رغم أن هناك الكثير من حالات النزاع ، ويتم تعيين حدود القبائل عن طريق آبار المياه أو أي معالم طوبغرافيه ، وقد كرر هؤلاء الرواة حقيقة أن حدود القبائل لم تعد ذات أهمية في المناطق الداخلية في المملكة منذ إقامة حكم ابن سعود ، وتعتبر المملكة كلها مرعى واحد ويمكن لأي فرد أن يتحول أينما شاء ، ولكن من جانب آخر تعتبر حدود بعض القبائل ما زالت مهمة لأنها تحد حدود المملكة نفسها ، ومراعي القبائل، خاصة تحت حكم ابن سعود ، ليست أماكن مقصورة الدخول لأفراد القبيلة ، وبإمكان أفراد القبائل الأخرى دخول أي مرعى كأفراد أو جماعات بحثاً عن الكلأ والماء ، وكل فرد يدخل مراعي قبيلة أخرى يعرف بـ "قاصر" أو "رافق" أو "رابع"، وهذه الحرية لدخول المراعي ممكنة لأفراد قبائل من داخل المملكة أو من خارجها ، والشرط الوحيد الذي تفرضه الحكومة هو أن يقوم ذلك الفرد أو المجموعة بدفع الزكاة إذا كان موجوداً في تلك المنطقة وقت جمع الزكاة ، ومراعي آل مرة ، وهي قبيلة قوية وكثيرة العدد ، تمتد من الجزء الأوسط من الإحساء إلى الطرف الجنوبي من الصحراء الجنوبية ، وفي الشمال تتداخل مراعيهم مع مراعي قبائل أخرى ، ولكن من حرض ويبرين في الجنوب لا يوجد نزاع على مراعيهم ، وأما قبيلة المناصير ، وهي ليست قبيلة كثيرة الأفراد و لكنها منتشرة بصورة واسعة ، فإن القسم الرئيسي من مراعي تمتد في منطقة الظفرة في الشرق ، كما تقع سبخة مطي

داخل مراعيهم ، ومن هناك تمتد عبر المنطقة كلها إلى منطقة المجان وإلى خلف عقلة المناصير وعقلة الزوايد ، وهناك أفراد من القبيلة في ساحل عمان المتصالح ولكنهم يعتبرون خارج سلطة ابن سعود ، وكل شيء للجنوب والغرب من مراعي المناصير تدخل في مراعي آل مرة ، وقد أستقرت قبيلة بني هاجر لعدة أجيال في قطر ، وخلال عهد قريب أنتقل القسم الأكبر من القبيلة إلى داخل السعودية حيث أمتلكت مراعي في المنطقة الوسطى من الإحساء ، وصلاتهم البعيدة مع قطر ما زالت ممثلة في حقيقة أن العقير وأبار المياه حولها ما زالت تعتبر جزءاً من مراعي بني هاجر .

وسألت رواتي عن قبيلة النعيمي التي أنتقل قسم من أفرادها إلى العربية السعودية بعد هجرة بني هاجر ، وأصر الرواة في القول بأن هذه القبيلة ليست لها أهمية وشأن في المملكة حيث أنها قبيلة عمانية في الأساس .

ومن بين القبائل غير السعودية التي تدخل المملكة لابد من ذكر العوامر والمناهل والرواشد ، وكل هذه قبائل تقع مراعيها في الجزء الشمالي من حضرموت مباشرة للجنوب ، من الطرف الجنوبي للصحراء الجنوبية ، وهم أساس من عرب الصحراء (عكس الجبال) ، ويظهرون دائماً في مراعي آل مرة والمناصير .

والمنطقة التي نوجه لها إهتماماً خاصاً فيما يتعلق بالحدود بين العربية السعودية وقطر ، هي المنطقة الواقعة بين بعجة وسلوه ، وقد رأيت أن أبدأ في الشرق من بعجة لأتمكن من تضمين خور الدعان وخور العديد الذي ربما تكون له أهمية في عملية الشركة في المستقبل ، وهذه المنطقة موضحة في الخريطة المرفقة مع هذه المذكرة .

ويرى رجال بن جلوي أن حدود المملكة تمتد من الساحل من بعجة إلى العديد (هذا التعريف لا يأخذ في الإعتبار سبخة مطي والمناطق الواقعة للشرق منها والتي ستكون موضوع مذكرة أخرى) ، وهذا التعريف للحدود ، يضع كل أراضي رأس مشيرب ورأس حضرة داخل الأراضي السعودية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حايف رفض إلزام نفسه بشيء فيما يتعلق بالجزر الواقعة مقابل الشواطئ السعودية ، وقال إن موضوع السيادة على تلك الجزر ليست من إختصاصه .

والنقطة التالية التي يجب ذكرها حول موضوع الحدود حسب تعريف رواتي ، هي عقلة النخلة، ورغم أن هؤلاء قد ذكروا عقلة النخلة كنقطة حدود ، إلا أنهم

أوضحوا بأن كل الأراضي الواقعة بين هذه النقطة وبين الشاطئ تقع داخل المملكة ، وعليه يفترض أن تجري حدود المملكة حسب ما يتخيلونه إلى إتجاه الشمال بطول ساحل خور الدعان حتى قاعدة شبه جزيرة العديد ، وبعد عقلة النخلة ذكروا أسم عقلة الرمث ، وأضافوا بأن الأرض الواقعة بين هذه المنطقة وبين البحر تتبع للسعودية ، والنقطة الثانية للشمال هي عقلة المناصير ، وخلال مناقشاتنا الأولى أصر حايف بأن الأراضي السعودية لا تمتد للشمال الشرقي خلف هذه النقطة ، ولكن بعد مشاورات مع رجاله أقر هذا اليوم بأن عقلة الزوايد تعلم الحدود أكثر من عقلة المناصير ، ولسوء الحظ لا تظهر عقلة الزوايد في خرائطنا ، ويبدو أننا لا نستطيع تحديد موقعها بالضبط وحسب ما أستطيع تقديره فإنها تقع على بعد ميلين أو ثلاث للشمال من الخفوس ، وبإجراء خط مباشر لإتجاه الشرق من هذه النقطة إلى البحر يمكن وضع الجزء الجنوبي من خور العديد داخل الحدود السعودية ، ونظرة عاجلة إلى الخريطة يمكن أن توحي بأن كل شبه جزيرة العديد تابع للسعودية ، ولكن بسبب أهمية العديد وبسبب عدم كفاية معلوماتنا حولها ، أفضل أن أعامل هذه المسألة كموضوع مستقل في نهاية هذه المذكرة .

ومن عقلة الزوايد تجري الحدود في إتجاه الغرب حتى تصل إلى العريق ، ومن هناك تتجه شمالاً متبعة الذراع الرملي ومارة عبر مشاش ابن الشافعي ومشاش أبو سمره حتى تصل إلى مشاش الساعي .

ومشاش الساعي أيضاً لا تظهر في خرائطنا ، ويقال أنها تقع للشمال أو الشمال الغربي من مشاش أبو سمارة وجنوب خشم النخش ، إنها حوالي ميل للغروب من درب الساعي ، الطريق الرئيسي من الدوحة إلى الهفوف ، ويخبرني رواتي بأنه من هذه النقطة تجري الحدود مباشرة للغرب حتى تصل خليج سلوه ، وهذا بالتأكيد يضع خشم النخش خارج الحدود السعودية ويصر رواتي بأن هذا التل جزء من قطر.

وهذا التعريف للحدود مبني بصورة أساسية على أن مراعي المناصير في الشرق ، ومراعي بني هاجر في الغرب تصلان النقاط المذكورة أعلاه ، وتصل مراعي آل مرة نهايتها على مسافة قصيرة للجنوب وللغرب من الحدود الموضحة هنا ، وتعتبر سلوه وسكاك و بناك واقعة داخل مراعي آل مرة ، والموقعين الآخرين يعتبران "مهاجر" ، أي مستوطنات للإخوان ويعتبر المستوطنون هنا أفراد ينتمون لقبيلة آل مرة .

سألت رواتي عن المفصل ومواقع أخرى مذكورة ترجمة مذكـرة عـام ١٩٣٥م التي تعين حدود المملكة في هذه المنطقة ، وأفادوا بأنـهم لا يعرفـون هـذا الأسـم والأسماء الأخرى التي حيرتنا في الماضي .

سألت حايف والرجال الآخرين عن مراعي قبائل قطر ، وأفادوا بأنه ليس هنـاك من بين رعايا حاكم قطر بدو حقيقيون يملكون الجمال ، إلا أنه هناك " شـوعان " أي رعاة أغنام ولا يعرفون عنهم شيئاً ، وأفادوا بأن هناك كثير من البدو الذين يترددون على قطر ، وهم إما أفراد من القبائل السعودية أو "قواصرة" مروا من السعودية فـي طريقهم إلى قطر ، ويذهب هؤلاء البدو إلى قطر عندما تكون المراعي هناك أفضـل مما في السعودية ، ويبدو أنه ليس هناك نمط منتظم لتحركاتهم ، وإنما يعتمد الأمـر على هطول الأمطار ونمو الأعشاب .

وعندما يكون هناك بدو سعوديون يرعون قطعانهم في قطر فـي موسـم جمـع الزكاة ، فإن عمال الزكاة السعوديون يعبرون الحدود للقيام بمهمتهم فـي أي مكـان يرونه مناسباً ، وفي العام الماضي أرسل ابن جلوي عامل الزكاة فالح ابن شويشـن الذي قضى بعض الوقت في آبار البحث التي تقع على مسيرة يوم بالجمال للجنـوب الغرب من الزبارة وقد جمع البدو هناك لجمع الزكاة ، ولا يمانع أبن ثاني حاكم قطـر على عمليات جمع الزكاة داخل أراضيه ، وقد لاحظت أن حـايف والعـرب عمومـاً يعطون إعتباراً أقل لابن ثاني خاصة بالمقارنة مع ابن سعود ، وفي إحـدى المـرات أشار حايف إلى ابن ثاني بكلمة " تاجر " ، ويقال أن ابن ثاني لا يجمع الزكـاة مـن البدو داخل بلاده ، وحسب علم رواتي فإن الضرائب الوحيدة التي يجمعها هـي مـن الناس العاملين في البحر ومن القوارب التي ترسو في قطر .

وتحتفظ السعودية بنقطة حدود في سلوى التي تقع على مسافة قصيرة للغـرب وللجنوب الغربي من الحدود بين السعودية وقطر كما حددها رجال الأمير ، ويقـال أن هذه هي نقطة الحدود الوحيدة في كل المنطقة الواسعة للمملكـة للجنـوب الشـرقي والجنوب ، ويحتفظ ابن جلوي حاكم الإحساء " بسرية" أو مفرزة مـن ١٥ إلـى ٢٠ رجل في هذه النقطة ، وهؤلاء الرجال أساساً أعضاء في "الأخوية" و ليسوا جنـوداً نظاميين ، وهم بدو أو سكان حضر أو عبيد ، ورئيسهم موظـف حكومـي صغـير ويحمل لقب أمير، وهو حايف أبو شقرة رئيس الجماعة التي قمنا بإستجوابها ، وقـد عمل أميراً في سلوى لمدة أربع سنوات وقد أعفي من هذه الوظيفة قبل شهور قليلـة

مضت ، ويعيش أفراد حامية نقطة الحدود هذه في " عشش " ، وهي أكواخ من جريد النخل ، ولهم أيضاً خيام يستعملونها عندما يتحركون لأي مسافة بعيدة عن المركز ، وأوضح حايف بأن المهمة الرئيسية لهذه الحامية هي تفتيش السيارات المتحركة على درب الساعي ، الطريق الرئيسي من عاصمة قطر إلى الهفوف ، وذلك بهدف منع التهريب فإن سيارة مغادرة للمملكة من هذا الطريق لا بد أن تحمل إذن مرور من ابن جلوي ، كما أن أي سيارة داخلة للمملكة لابد أن تحمل إذن مرور من ابن ثاني أو أي مسئول آخر في قطر ، ويخدم هذا المركز أيضاً كمحطة جمارك رغم أنه لا يوجد موظف جمارك ، ويقوم أمير المركز بتحصيل جمارك عن كل البضائع التي تمر من هناك ، ولكن يقال أن كل البضائع التي مرت من هذا الطريق في الأوقات الأخيرة لم تكن بضائع هامة من حيث القيمة والنوعية ، ويتم إرسال كل المهربين الذين يلقى القبض عليهم إلى ابن جلوي في الهفوف ليتعامل معهم .

وفي المذكرة المرفقة مع هذه ، والتي كتبها جي. ف. نايت توجد تفاصيل التطورات التاريخية الخاصة بالعديد منذ عام ١٨٣٥م ، وفي الوقت الراهن لا يوجد مستوطنون بصورة دائمة في شبه جزيرة العديد ، كما لا يوجد مستوطنون مؤقتون بإستثناء عدد قليل من صيائدوا الأسماك والبدو ، وقد ذكر حايف بأن هناك مجموعة صغيرة من " العشش " أقامها صيادو الأسماك في العديد ، ولا نستطيع تحديد مواقع هذه الأكواخ بالضبط ، ولكنها ربما تكون على شاطئ دوحة المحارف ، ذراع خور العديد في الطرف الجنوبي الغربي أو في شاطئ دوحة المشاخل الواقعة للجنوب الشرقي من دوحة المحارف ، وعلى أي حال فإن هؤلاء الصيادين لا يستمرون في السكن في هذه الأكواخ لأكثر من شهر في مرة واحدة ، وأحد الأسباب الرئيسية لعدم أستقرارهم طويلاً هو إضرارهم لإحضار ماء الشرب من منطقة بعيدة هي عين العديد، ويقع هذا النبع في الشاطئ الشمالي لشبه جزيرة العديد للشمال الغربي من جبل العديد ، ويقال أن هناك أطلال قرب هذا النبع كما يوجد مدفع واحد على الأقل بطول ٧ أو ٨ أقدام ، وفي الزمن الذي كان يوجد فيه سكان في هذه الأطلال كان هناك " بندر" أو ميناء قريب في الساحل الشمالي من شبه الجزيرة ، ويحتمل أن يكون هذا الموقع مكان إقامة القبيسات ، وهم فرع من بني ياسين المذكورين في مذكرة جي. ف. نايت.

وما زال حايف مصمماً على القول بأنه لا يعرف إن كان العديد واقعاً داخل الحدود السعودية أم لا ، ويقول أن هذا من الأمور التي تقرر فيها السلطات العليا ، ولا يتم جمع زكاة هناك ، وعندما سألته إن كانوا يجمعون الزكاة من صيادو الأسماك الذين يسكنون تلك الأكواخ أجاب بأن أولئك لا يملكون شيئاً يستحق أن تؤخذ منه الزكاة حيث " أننا لا نريد الأسماك " (١) .

وقد أشفع رينز هذه المذكرة بأخرى توضيحية ومكملة على النحو التالي :

هذه المذكرة مكملة لمذكرتي رقم زد - ٠٢٢ - أية . بتاريخ ٧ فبراير ، عقب مقابلتي أمس للأمير سعود ابن جلوي إلتقيت برجاله مرة أخرى اليوم ، وأمضيت الإجتماع كله لعمل فحص نهائي للمعلومات التي جمعناها حتى الآن عن الحدود بين العربية السعودية وقطر ، ونتيجة لمناقشات اليوم ، أعتقد أنه لا بد من إدخال تعديلات مهمة في النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بموقع الحدود في الطرف الغربي من قاعدة شبه جزيرة قطر ، والسبب في إجراء هذا التعديل يرجع إلى النقطة الثالثة التي ركزت عليها في مذكرتي رقم زد - ٠٢٢ - أيه ، والتي تقول بأن أفكار البدو حول معنى الحدود أفكار غير ثابتة ، ففي إجتماعاتنا الأولى أفاد حايف بصورة مؤكدة بأن مشاش الساعي تمثل أبعد موقع للأراضي السعودية في المنطقة .

واليوم أستجوبته بصورة مطولة حول الأرض الواقعة بين مشاش الساعي ومرتفعات خشم النخش ، أو الأراضي التي تعرف في بعض الأحيان نخش الدخان ، وبالأمس أخبرني ابن جلوي بأن كل قطر عبارة عن "ظل" أو "جبل" ، أي أراضي مرتفعة .

وأن أي أراضي تقع لناحيتهم بجوانب تلك المرتفعات هي أراضي سعودية ، وعلى أساس هذا التعريف يجب أن تكون الحدود بين السعودية وقطر هي منحدرات خشم النخش نفسها ، و أتفق حايف مع هذا الرأي بصورة قاطعة اليوم ، وأوضح

---

(١)Z- 022- A Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar, Dhahran, Saudi Arabia, 7 February. 1949, Edited by George S. Rentz " Ass't, Sup't, research and translation, from; Rentz to government of Saudi Arabia, and Mr. T. C. Barger, U. S. Department of State.

بأنه أعطى مشاش الساعي كنقطة حدود لأنها آخر موقع للمياه لجهة الشمال في تلك المنطقة من السعودية .

وعليه يمكننا أن نصف الطرف الجنوبي من أراضي قطر المرتفعة بأنها معلمة بالمعالم البارزة التالية التي تجري من الغرب إلى الشرق :

* خشم النخش وكل الطرف الجنوبي من جبل دخان (والطرف الشمالي منه في زكريت)

* القلايل (سلسلة جبال للشرق وبموازاة العريق)

* الطوار (وكلمة طوار كلمة عامية في قطر تعني الجبل ، وفي اللغة العربية الفصحى تعني " الذي في طرف شيء ما " كما أنها تنسب إلى كلمة " طور " بمعنى الجبل ، وبصفة عامة نجد أن هذا الأسم مستعمل للإشارة إلى الجزء الجنوبي الأوسط من شبه جزيرة قطر .

* نقيان قطر (منطقة الكثبان الرملية قرب عقلة أميرة في الجنوب الشرقي) .

* وعليه يجب أن يجري الخط الذي يمثل الحدود على الخريطة من الجنوب أو الغرب من هذه المعالم .

* وفي الغرب ، كما أشرنا إليه أعلاه ، يتطابق الخط مع الطرف الجنوبي من الأرض المرتفعة ، والشرق ما زال حايف ورجاله مصرين بأن عقلة الزوايد هي أبعد نقطة للأراضي السعودية للشمال ، وأن المنطقة الواقعة بين عقلة الزوايد ونقيان قطر هي جزء من أراضي قطر ، وحايف له إلمام أكثر بالجانب الغربي أكثر من الجانب الشرقي (حتى أنه لم يعرف موقع عقلة الزوايد عندما ذكرت له هذا الأسم أولاً) ، وربما يكون ذلك هو سبب تردده في تقديم المطالب السعودية قريباً لنقيان قطر [(١)] .

وإزاء هذه المعلومات التي قدمها الخبراء الأمريكيون للحكومة السعودية ، فقد دعت الأخيرة نظيرتها البريطانية لإستئناف المفاوضات حول الحدود في الرياض ، فكان أن بدأت بالفعل مباحثات بهذا الشأن في الرياض في ٣٠ أغسطس ١٩٤٩م ، بيد أن الحكومة السعودية قد أصرت على بحث المناطق القبلية وضرورة الأخذ

---

(١)Z-023-A, Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar, Dhahran, Saudi Arabia , 9 February , 1949 .

بالآراء التي قدمها الخط الأحمر لعام ١٩٣٥م مع الإعتبارات الجديدة التي تقدمت بها السعودية بناءً على مجهودات ووثائق رينز السالفة الذكر ، وإزاء هذه المطالب المضطربة ، ودعت الحكومة البريطانية ، نظيرتها السعودية بأن تذكر بالدقة المناطق التي تطالب بضمها ، فألتقى الشيخ يوسف ياسين بخبراء أرامكو في ١٠ سبتمبر ١٩٤٩م وثم التباحث مع رينز بشأن صياغة المقترحات السعودية وهو ما تذكره وثائق رينز على النحو التالي :

بعد الساعة ٦,٣٠ مساء الجمعة ٩ سبتمبر ١٩٤٩م سجل الشيخ يوسف ياسين زيارة غير متوقعة إلى مكتب الشركة ، وسألني إن كنت أستطيع الذهاب معه فوراً إلى وزارة الخارجية لمناقشة مسألة هامة ، وبعد أن ذهبنا إلى هناك تحدثنا لمدة نصف ساعة أو نحو ذلك ، وكان الشيخ يوسف على موعد مع هيوارد هل القائم بالأعمال الأمريكية ، وكنت أنا على موعد مع دكتور دنجمال الوزير السويسري ، وعليه إتفقنا لمعاودة المناقشة في الساعة ٩,٣٠ مساء ، وكان الشيخ يوسف يرغب في إنهاء كل المسألة في نفس تلك الأمسية حيث أنه سيغادر يوم السبت ١٠ سبتمبر إلى الإسكندرية لقضاء يومين أو ثلاثة أيام .

وكان الشيخ يوسف قد ناقش مسألة الحدود مع جلالة الملك ابن سعود وفؤاد بك حمزة خلال الأيام القليلة الماضية ، وحيث أنه لم تحدث تطورات ملموسة في المفاوضات مع البريطانيين ، فإن الحكومة السعودية مستعدة الآن لتقديم مقترحات جديدة بمجرد أن تكتمل التفاصيل ، وهذا ما كان الشيخ يوسف يريد مناقشته معي .

بدأ الشيخ يوسف بالسؤال عن نقطة ثابتة في ساحل دوحة سلوه يمكن استعمالها كنقطة بداية لخط الحدود المقترح الذي يجري عبر شبه جزيرة قطر بحيث يضم كل خشم النخش إلى الأراضي السعودية ، وهذا الموقف السعودي مبني على افتراض أن لهم حقوق على كل جبل دخان وأراضي في قطر تقع " خلف دخان " (أي إلى الشمال والشمال الشرقي من دخان) ، وهذه الحقوق يبنونها على حقيقة أن القبائل السعودية ترتاد هذه المنطقة ، وأن الحكومة السعودية لا ترغب في إحراج حاكم قطر ، وعليه فإنها على إستعداد للتنازل عن الأراضي الواقعة خلف النخش إلى قطر .

أوضحت للشيخ يوسف بأن النخش هو الجزء الجنوبي من دخان ، ونحن لا نعرف بالضبط موقع النهاية الشمالية للنخش ، وأن التقرير في مثل هذه المواقع

يتطلب عمليات على الطبيعة ، ثم قال الشيخ يوسف بأنه سيكون من الأفضل تحديد نقاط ثابتة لخط الحدود المقترح عن طريق خطوط الطول والعرض ، قلت له أنه بإمكاننا تحديد المواقع بخطوط الطول والعرض لمحطات مساحات الشركة في ذلك الجوار ، وبأنني سأتصل بالظهران اليوم لطلب البيانات وبمجرد عمل تحديد مضبوط لتلك لمواقع ، يمكن للحكومة السعودية أن تقرر المسافة التي ترغب أن تجري فيها الحدود للشمال من تلك المواقع ، ويمكن تحديد المسافات بدرجات خطوط الطول أو بالكيلومترات .

وحقيقة نوايا الحكومة السعودية للمطالبة بكل خشم النخش وليس مجرد المرتفعات على الطرف الجنوبي ، تعني بأن الخط المقترح سيقع إلى مسافة بعيدة للشمال أكثر مما كنا نتوقع ، ومن الطرف الشمالي لخشم النخش سيتجه الخط للجنوب الشرقي عبر شبه الجزيرة إلى الساحل الشرقي لقطر ، تاركاً آبار أميرة في اتجاه الجنوب ثم إلى إتجاه الشرق إلى نقطة في ساحل الظفرة في منتصف المسافة بين مواقع آل معارفة وآل مغيرة ، وقد تمكنت إدارة الإستكشافات من تحديد موقع آل معارفة وذلك في ربيع هذا العام ، وسأسأل عن هذا الموضوع عند إتصالي اليوم بالظهران ، ومن هذه النقطة على الساحل سيجرى الخط مسافة قصيرة للداخل في اتجاه الجنوب الشرقي ، ثم سيتجه إلى الشرق ، وبعد ذلك إلى الشمال الشرقي بحيث يترك كل واحات البريمي في الجانب السعودي ، سيقوم الجانب السعودي بتحديد وتعريف هذا الخط بإستعمال خطوط الطول والعرض بمجرد حصولنا على المعلومات المطلوبة من الظهران ، وفي المذكرة التي سيقدمها السعوديون للوفد البريطاني ، يرغب السعوديون في التعبير بأن هذه المباحثات لن تتم في حالة الوجود البريطاني على الحدود للشرق من البريمي في المنطقة العمانية المعروفة بالظاهرة ، والحاكم في هذه المنطقة هو الإمام الخليلي الذي لا توجد معاهدة بينه وبين البريطانيين ولذلك فإنه ليس من حقهم التفاوض بأسم ذلك الإمام .

وفيما يتعلق بالحدود الجنوبية للمملكة في إتجاه حضرموت ، فإن الشيخ يوسف يفضل إجراء مزيد من المشاورات مع فيلبي قبل الوصول إلى قراره النهائي في الإقتراح الذي سيقدم .

وفي حالة وصول المعلومات المطلوبة من الظهران قبل عودة الشيخ يوسف من مصر ، فقد طلب بأن نسلمها إلى مساعدة في وزارة الخارجية والذي سيقوم بدوره

بإرسالها إلى الطائف لتتم دراستها بواسطة الملك وفؤاد بك حمزة ، ولم يذكر الشيخ يوسف شيئاً عن مشاركة أحمد بك توفيق في مفاوضات الحدود ، لم أسأل الشيخ يوسف عن توقعاته للمدة التي ستستغرقها هذه المفاوضات ، وأعتقد أنه سيكون من المهم أسأله في هذه النقطة بمجرد وصوله من مصر ، وقد سمعت من مصدر موثوق بأن ديفد اسكوت فوكس رئيس الجانب البريطاني في المفاوضات يرغب في تحويل المفاوضات إلى لندن ، ولا أعرف أن كان البريطانيون قد قدموا هذا الإقتراح للحكومة السعودية ولا أعرف فرص نجاح مثل هذه المحاولات (١).

وبعد هذه المباحثات بين الشيخ يوسف ياسين ورنتز تمت صياغة المذكرة السعودية بشأن الحدود مع قطر وأبو ظبي وتقدمت بها إلى الحكومة البريطانية في ٤ أكتوبر ١٩٤٩م ، وقد تضمنت المطالب السعودية في الحدود مع قطر على النحو التالي:

أ – تبدأ الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر على الساحل دوحة سلوه عند خط العرض ٢٤,٥٦° شمالاً (نقطة أ) .

ب – ومن المنطقة " أ " يتجه الخط شرقاً حتى يحاذي نقطة تقاطع خط العرض ٢٤° مع خط الطول ٥١° " نقطة ب " .

جـ – من نقطة " ب " يتجه الخط إتجاهاً مستقيماً حتى يصل ساحل البحر الأحمر عند خط العرض ٢٤° تاركاً عامرة للمملكة العربية السعودية ، وبهذا ينتهي الحد بين قطر والسعودية ، وبموجب هذا الخط تصبح الحدود الشرقية للسعودية تقع على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر ، ويمتد إلى خليج سلوه ثم يعبر شبه جزيرة قطر عند الساحل الشرقي فوق خور العديد ، وبموجب هذه المذكرة يقتطع من شبه جزيرة قطر مثلث يبلغ عرضه حوالي ٢٥ ميلاً ، وبذلك تكون هذه المذكرة قد فاقت مطالب الحكومة السعودية في الخط الأحمر المقدم في ١٣ إبريل ١٩٣٥م ، نتيجة للمجاملات التي أبداها رينز في إقتراحاته مع يوسف ياسين ، وصياغته المطالب السعودية على هذا النحو .

---

(١)G R / S / 205 B : Memorandum ; Meeting with Shaikh Yusuf Yasin , 9 September , 1949 , Jeddah , Saudi Arabia .

وفيما يتعلق بالحدود السعودية مع أبو ظبي فقد تضمنتها المذكرة ذاتها على النحو التالي :

يبدأ الخط من نقطة واقعة على ساحل الخليج بين بندر المرفأ وبندر المغيرة على بعد كيلومتر من شرقي المرفأ (نقطة أ) ، ويتجه الخط من هذه النقطة إتجاهاً مستقيماً إلى الجنوب الشرقي تماماً حتى يصل خطا العرض ٢٣° , ٥٦ دقيقة (نقطة ب) ، ومن هذه النقطة يتجه الخط إتجاهاً مستقيماً إلى الشرق رأساً حتى يصل خط الطول ٥٤° (نقطة جـ) ، ومن النقطة (جـ) يتجه الخط إتجاهاً مستقيماً حتى يصل نقطة تقاطع خط العرض ٢٤° , ٢٥ دقيقة مع خط الطول ٥٥° , ٣٦ دقيقة (نقطة د) .

وترى الحكومة السعودية أن هذه الحدود تنطبق على الواقع بالنسبة لسلطتها وسلطة أبو ظبي مستندة في ذلك إلى أن الأراضي التي حددت بموجب هذا للمملكة العربية السعودية تعيش فيها قبائل تابعة لها من بني هاجر والمناصير والعوامر وآل مرة والدواسر وغيرهم من القبائل .

أما بالنسبة إلى الأراضي الواقعة إلى الجنوب والشرق من خط عرض ٢٤° , ٢٥ دقيقة شمالاً وخط طول ٥٥° , ٣٦ دقيقة شرقاً فإنها تقع تحت سلطة مشيخات ليس لها علاقات تعاهديه مع الحكومة البريطانية ، ولهذا فإن الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين هذه المشيخات سيتفق عليها مباشرة فيما بينهما [١] .

وبموجب هذا الخط أعتبرت السعودية المنطقة الساحلية التي تقع بين بندر مغيرة والمرفأ ، وتمتد مسافة كيلومتر شرق المرفأ ، وكذلك أغلب منطقة الظفرة ، تقعان داخل الحدود السعودية وهو الحدود الجديدة التي عينتها المذكرة السعودية تبعد بنحو ١٠٠ ميل عن خط الحدود الذي اقترحته في عام ١٩٣٥م (خط فؤاد) ، وتكون السعودية بذلك قد أستخلصت لنفسها الأراضي المحيطة بواحة البريمي والتي تمثل في نفس الوقت الجزء الأكبر من إمارة أبو ظبي .

كما تسجل هذه المطالب إدعاءات مفاجئة في الساحل بين خور العديد والمرفأ وفي المناطق الداخلية بفعل إيحاءات أرامكو وخبرائها وأرائهم بشأن مناطق القبائل

---

(١)GR / 6 / 550 / Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar & Abu Dhabi . 4 Oct - 1949, Government of Saudi Arabia, Rentz - Documents.

وولاياتها ، وفوجئت الحكومة البريطانية بهذه المذكرة السعودية التي شكلت إرباكاً لمسئوليها، وأعلنت العودة إلى الخط الأزرق المنصوص عليه في إتفاقيتي ١٩١٣م ، ١٩١٤م ، وهكذا لم تحرز أية جولة من المباحثات أي تقدم سوى المزيد من الإتفاق على الإختلاف ، وبدت المفاوضات الحدودية تراوح مكانها إن لم تكن تعود القهقري.

شكل مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الدمام بالمملكة العربية السعودية في ٢٨ يناير ١٩٥٢م الفرصة الأخيرة للحكومة البريطانية في مفاوضاتها بشأن الحدود مع السعودية لإحداث تقدم يمكن إعتباره حلاً أو فضاً للخلاف الناشب منذ ما يزيد عن ربع قرن ، فقد ملَّ الطرفان السعودي والبريطاني هذا " الليِّ على نفس الطي " ، كما بدت الحكومة البريطانية على وجه الخصوص يائسة ومتعبة في أعقاب الإنسحاب البريطاني من الهند عام ١٩٤٧م ، وإنتقال شئون الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وكان عدم تقديم حكام مشيخات قطر وأبو ظبي الدعم المطلوب للإدارة البريطانية قد شكل أيضاً ضغطاً خطيراً في شرعية الموقف التفاوض البريطاني .

على أية حال فقد كان الأمير فيصل ابن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي على رأس وفد بلاده إلى المؤتمر ، كما مثل الوفد البريطاني " روبرت هاي " المقيم البريطاني في الخليج نيابة عن سلطان مسقط ، والشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر ، والشيخ شخبوط ابن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي ، وقد تناولت المباحثات الحدود البرية للمملكة العربية السعودية مع كل من قطر وأبو ظبي .

قدم الشيخ شخبوط بن سلطان وجهة نظر بلاده في حدودها مع السعودية بالشكل التالي " خط يبدأ عند نقطة سوادا نثيل ، ويسير في خط مستقيم إلى أقصى طرف جنوب سبخة مطي ، ومن هنالك يسير الخط في إتجاه جنوبي شرقي حتى بئر القريني ، ثم يعود من هنالك فيتجه إلى الشمال الشرقي إلى آبار أم الزمول " [(١)] .

وبهذا التخطيط يعطي إمارة أبو ظبي المنطقة المعروفة بأسم كدن الواقعة جنوب واحة ليوا لإرتباطها بها من الناحية الطبوغرافية أكثر من إرتباطها بالرمال الكثيفة في الربع الخالي ، كما أنه أمتداد حيث تؤلف كثبان الرمال الهائلة لمنطقة رملة سويدان الحدود الطبيعية حتى منطقة أم الزمول.

---

(١)F . O. / 1016 / 220, Summary of information obtained from Shaikh Shakhbut and Shaikh Zaid during the Anglo - Saudi Conference, Demmam, February 1952.

وقد أستند الوفد البريطاني لتأييد هذه المطالب لحاكم أبو ظبي على الأسس التالية :

أولاً: أن قبيلة بني ياسين هي القبيلة المسيطرة على الإقليم الواقع غربي سبخة مطي .

ثانياً: أن النشاط البحري في شاطئ الظفرة في أيدي بني ياسين وهم يمارسونه بتصريح من حاكم أبو ظبي .

ثالثاً : أن حاكم أبو ظبي يجمع الزكاة من قبائل بني ياسين والمناصير .

رابعاً : أن إنتماء بني ياسين والمناصير للمذهب المالكي يثبت أنهم لا يمكن أن يكونوا سعوديين .

خامساً : أن أخا حاكم أبو ظبي ولدا في واحة ليوا (١).

وبشأن حدود قطر مع السعودية فقد قدم " روبرت هاي " نيابة عن حاكم قطر خطاً جديداً للحدود البرية بين البلدين " يبدأ من غار البريد الواقع في دوحة سلوه ، ثم يتجه شرقاً عند حزام سودا نيثل وعقلة المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد (٢) " ، وبمقتضى هذا الخط تحتفظ قطر بالأراضي الممتدة ٢٥ ميلاً إلى الداخل عبر قاعدة شبه جزيرة قطر ، والتي كانت ضمن المناطق التي أدعت السعودية ملكيتها عام ١٩٤٩م ، وقد تجاهل هذا الإقتراح حدود عام ١٩١٣م ، كما تعدى خط ريان البريطاني لعام ١٩٣٥م بنحو ٢٥ميلاً في المتوسط .

لم يقتنع الوفد السعودي بالمقترحات المطروحة ، وأخذ يفند تلك المطالب الخاصة بحاكم أبو ظبي ، كما أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل صراحة أن حكومة المملكة قد ضجت من إصرار بريطانيا على التفاوض نيابة عن حكام المحميات ، وأنه ليست طرفاً أصيلاً في النزاع ، ولم يجهد الوزير السعودي نفسه في تقديم مقترحات جديدة ، وإنما ركز على ضرورة أن تنفض بريطانيا يدها من هذه القضية برمتها ، فكان أن أقترح السفير البريطاني ، للتخفيف من غلواء الغضب السعودي ، طرف ثالث محايد للتحكيم ، فكان هذا الإقتراح بداية فكرة التحكيم بين

---

(١) د . جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩٤٥– ١٩٧١م، ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٢)Richard, Schofield : "Arabian Boundaries" Op Cit: Volume, 19, Summary of evidence for boundary disputes between Qatar and Saudi Arabia and Abu Dhabi , 1951 - 1952. Pp. 360 - 363.

الجانبين للوصول إلى تسوية مرضية، وفي حين تجمد الخلاف بشأن الحدود السعودية - القطرية بعد أن رفض الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر بشدة تصعيد ذلك الخلاف ، ويميل إلى إقامة علاقة ودية مع السعوديين ، فإن الحكومة البريطانية قد عمدت إلى ربط مشكلة الحدود لأبو ظبي مع السعودية بمشكلة الخلاف حول البريمي التي هي بالأساس مسألة تخص سلطان مسقط وعمان والسعودية (*) ، وقد لجأت الإدارة البريطانية لذلك نتيجة للتفوق السعودي في كسب ولاء القبائل ، حيث حاولت دمج مشاكل المنطقة كلها في سلة واحدة من أجل المساومة على مناطق النفوذ ، بيد أن المشكلة كانت أكبر من أن يحتويها التفكير السياسي والإستراتيجي البريطاني ، فقد فتحت بريطانيا على نفسها باباً من المتاعب التي أجبرتها في الأخير على التملص كلية ليس فقط من مشكلات الحدود ، وإنما من السياسات الخليجية برمتها ، بعد أن أساءت مشكلة البريمي لسمعة وهيبة بريطانية ، واتخاذها بعداً دولياً على درجة عالية من الأهمية، وبروز قناعات لدى القادة المحليين أنه من الصعب مجاراة بريطانيا في أطماعها على حساب شقيقتهم الكبرى المملكة العربية السعودية ، فساد الإحساس العام للمنطقة بالميل نحو جعل "الحدود" شأناً خليجياً صرفاً لا دخل لبريطانيا فيه .

على أية حال فقد أتفق الطرفان البريطاني والسعودي في الأخير على أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالنزاع حول الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية ، وأبو ظبي ، وكذلك في السيادة على منطقة البريمي [1] ، وتم التوقيع على إتفاقية التحكيم النهائية في جدة بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٤٥م بين " مستر بلهام " سفير بريطانيا في جدة والأمير فيصل ابن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي ، وفي هذه الاتفاقية تم إقرار الحدود المشتركة بين السعودية وأبو ظبي فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة السعودية في عام ١٩٤٩م ، والخط المطالب به باسم شيخ

(*) من منطق هذه القناعة فقد خصصنا لمشكلة البريمي فصلاً خاصاً بعيداً عن الحدود بين السعودية وأبو ظبي.

(١)F . O / 1016 / 303, Note verbal from British embassy, Jeddah to Saudi Arabia ministry of foreign affairs, 5 January 1953.

أبو ظبي في مؤتمر الدمام ١٩٥٢م ، بوصفها المنطقة التي سيقرر التحكيم السيادة عليها [١].

وبعيداً عن ملابسات التحكيم والمشاكل المصاحبة له والتي أنتهت بإنقطاع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسعودية ١٩٥٦م ، فقد طغت مسألة البريمي على ماعداها من خلافات بما في ذلك المسائل الحدودية قيد الدرس ، والتي لم تشهد تقدماً يذكر حتى عام ١٩٦٧م .

لقد أشارت من قبل أن السعودية قد دخلت منذ فترة طرفاً في النزاع بين قطر وأبو ظبي حول ملكية خور العديد ، وفي عام ١٩٥٥م تأكدت بشكل رسمي الإدعاءات السعودية في هذه المنطقة ، بعد أن أوضح وزير الخارجية السعودي للسفير البريطاني في جدة بأن منطقة خور العديد ببدوها وحضرها تدين بالأمن والإستقرار الذي سادها إلى المرحوم الشيخ عبد الله ابن جلوي أمير المنطقة الشرقية [٢] ، وولده سعود من بعده ، كما نجحت المساعي السعودية في العام نفسه من أنتزاع إعتراف من حاكم قطر الشيخ عبد الله ابن قاسم الطرف الأساسي والرئيسي في نزاع العديد ، بأن هذه المنطقة تدين بالولاء والتبعية لآل سعود ، ففي ٢٥ يوليو ١٩٥٥م بعث الشيخ عبد الله ابن قاسم برسالة تاريخية للشيخ سعود ابن عبد الله ابن جلوي تضمنت ما يلي :

" بخصوص إستفهامكم عما نعلمه عن حالة العديد وسكانه أدام الله وجودك أن مالا شك فيه أن جميع من سكن العديد في الماضي ينتمون إلى رعوية آل سعود ، وأن العديد تابعاً لآل سعود ، ولقد بينا ذلك في مناسبات عديدة لبعض الرجال الرسميين عن إعتقادنا – ومعلوميتنا هذه في معظم المذكرات ، أما عن سكانه فالذي أذكر أن أول من سكنه أناس يقال لهم بني حماد والعبيدل وهم حادرين من نجد – وإستقاموا فيه مدة طويلة وجرى بينهم نزاع وتطور إلى قتال بينهم وبعد ذلك خافوا ورحلوا ونزلوا قطر مدة ومنها تحولوا إلى أطراف فارس وهم لا شك حادرين من نجد وأنسابهم محفوظة ، وبعد هذا نزلوا الكبيسات لما صار بينهم وبين خليفة أبن

---

(١)F . O / 1016 / 304, Draft arbitration agreement, 30 July 1954.

(٢)Richard, Schofield: Op Cit: Pp. 368 - 370.

زايد نزاع شدوا ورحلوا عنه ونزلوا العديد مدة طويلة وكانوا تابعين لآل سعود ، ولم يستطع خليفة إعتراضهم وكان قد نوى غزوهم ولكنهم إستعدوا لـه بالقتال ولم يستطع غزوهم وكانوا يعرضون إستعداد لمقابلة خليفة ، وكانوا يقولون في شيلاتهم الحربية (عند العويجاء بإنضارب الين قحمت دولة خليفة) ، وهذا العويجاء رأس في العديد يسمى العويجاء وبقوا ساكنين وآمنين أثناء مدة خلافهم مع خليفة وهم في جوار آل سعود ، كذلك سبق أن جرف على ساحل العديد سفينة كبيرة من الهند ونهبوا سكان العديد أموالها والإنجليز طلبوا إسترجاع الأموال منهم بواسطة الوالد رحمه الله، وقال لهم الوالد بأن سكان العديد يرجع أمرهم إلى آل سعود ولا لنا عليهم سيطرة وخاطبوا زايد وقال بأن هؤلاء تابعين لآل سعود بعد ذلك الإنجليز حاولوا يرسلوا لهم باخرة حربية لينتقموا منهم ويسترجعون الأموال ، ولكنهم عرضوا عن ذلك قبل وصول الباخرة ووصلت – الباخرة ولم تجدهم هناك ، وهذه الأدلة كلها تثبت أن العديد لم يكن في يوم من الأيام ينسب إلى أبو ظبي ، وأهلها ولولا معرفتنا التامة أنه لآل سعود ما والله كنا نخليه ساعة واحدة لأن كيف يكون لأهل أبو ظبي وهذا موقعه منا لكننا نعرف كيفية حالته وتابعيته أنه لآل سعود ، أما في وقت الترك فكان فيه مدير يسمى خلف شاوش ، وكانت رئاسته في الإحساء يتبع مركز الإحساء وهذا ما نتذكره من معلومات ومعرفتنا الحقيقية [1] " ، وبهذه الرسالة تكون قطر قد خرجت رسمياً كطرف في النزاع حول خور العديد ، إذ أرسلت السعودية على الفور هذه الرسالة إلى الحكومة البريطانية ، بيد أن الأخيرة لم تكترث لذلك الأمر وأحتلت خور العديد في ١٩٥٨م بأسم حاكم أبو ظبي ، وقامت ببناء مراكز للشرطة هناك ودعمتها بضباط بريطانيين [2] وأرجأت مسألة خور العديد لمرحلة الحل النهائي للحدود بين أبو ظبي والسعودية .

دخلت مشكلة الحدود السعودية – القطرية مرحلة الإتفاق النهائي منذ أن قام الملك سعود ابن عبد العزيز بزيارة شيخ قطر في عام ١٩٥٩م حيث أتفق على أن يتفاوض الجانبان فيما بينهما ، دون وساطة بريطانية ، على حل خلافاتهما

---

(١) رسالة من الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر إلى الشيخ سعود ابن عبد الله ابن جلوي بشأن منطقة خور العديد ، الدوحة في ٤ شعبان ١٣٧٤هـ ظ وثائق جورج رنتز الخاصة .

(٢)Richard Schofield : Op Cit: P . 372.

الحدودية، وكان الشيخ على ابن عبد الله آل ثاني مثل والده يميل إلى جانب الإحتفاظ بعلاقات ودية بالسعوديين ، ومثلما أعلن الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني " أنه دائماً يعتبر ملك السعودية والده ، وأن أي قرار يتخذه جلالته بخصوص حدود قطر سوف يلتزم به لثقته التامة به (١) ، " فإن الشيخ على ابن عبد الله من فرط حبه لآل سعود عندما سئل عند حدوده قال " حدودي هي قصري " (٢) .

وقد هيأت مثل هذه الأجواء الظروف المناسبة للتفاهم بين الجانبين حول الحدود ، وقد مثل الجانب القطري في المباحثات الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – ولي العهد وقتذاك – بينما مثل الجانب السعودي الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية أنئذاك ، وهي المباحثات التي تمت على درجة كبيرة من السير حتى لا تأخذ بريطانيا علماً بها بإعتبارها مسئولة عن العلاقات الخارجية لإمارة قطر بموجب إتفاقية الحماية ١٩١٦م ، وقد تم عقد إتفاقية بين الجانبين في ديسمبر ١٩٦٥م بشأن تحديد الحدود البحرية والبرية بينهما على النحو التالي :

المادة الأولى : نصت على تقسيم الحدود البرية من دوحة سلوه مناصفة بين البلدين للمادة الثانية بطريقة المسافات المتساوية من الساحلين ، وفي حالة التعاريج يؤخذ خط متوسط مستقيم قدر الإمكان .

المادة الثانية : تبدأ الحدود البرية بين المملكة العربية السعودية وقطر من نقطة على ساحل دوحة سلوه موقعها الجغرافي التقريبي هو :

خط الطول (٤٦ ٤٩ ٥٠) وخط العرض : (٥٠ ٤٤ ٢٤).

وتمتد هذه النقطة بخط مستقيم إلى أعلى نقطة بقرن (أبو وائل) ، ثم تتجه منها بخط مستقيم إلى نقطة على الحافة الجنوبية الغربية لمنطقة جوب السلامة موقعها الجغرافي هو :

خط الطول (٤٤ ٥٥ ٥٠) وخط العرض : (٤٣ ٣٢ ٢٤).

---

(١) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ١٩٤٥ – ١٩٧١ ، ص ٢٤٢ .

(٢) عن رواية الشيخ جاسم ابن محمد آل ثاني أحد الرواة الثقات في تاريخ قطر ، والحقيقة أن هذه المقولة زائعة بين العوام في قطر ، بينما يعرف المثقفون والذين لهم إلمام بالتاريخ أن الشيخ عبد الله ابن قاسم ومن بعده أبنه الشيخ علي قد فرطا بالعديد لصالح السعودية نكاية في حاكم أبو ظبي والبريطانيين جميعاً، إذ كانت وجهة النظر القطرية تميل إلى جانب السعودية في نزاعها مع البريطانيين .

وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الحافة الجنوبية الشرقية لمنطقة جوب السلامة موقعها الجغرافي هو : -

خط الطول (٠٠ ٠٠ ٥١) وخط العرض : (٠٠ ٣٠ ٢٤).

وتمتد منها بخط مستقيم إلى نقطة تقع على الطرف الجنوبي لسبخة "سودا نثيل"

موقعها الجغرافي هو : -

خط الطول (٥٥ ٠٥ ٥١) وخط العرض : (١٦ ٢٨ ٢٤) .

وتمتد منها بخط مستقيم نقطة على ساحل " خور العديد " موقعها الجغرافي التقريبي هو: -

خط الطول (٠٢ ١٦ ٥١) وخط العرض : (٤٨ ٣٦ ٣٤) .

وجميع هذه النقاط المشار إليها موضحة بشكل مبدئي على الخريطة رقم (ج ز ف ٢٢٢٤) المؤرخة في ديسمبر سنة ١٩٦١م بمقياس رقم ٢٠٠,٠٠٠ / ١ والمرفقة بهذه الاتفاقية والموقع عليها من الطرفين .

المادة الثالثة : - يعهد إلى إحدى شركات المسح بالقيام بمسح وتحديد نقط وخطوط الحدود بين البلدين على الطبيعة وفقاً لما جاء بهذه الإتفاقية وكذلك إعداد خريطة بالحدود البرية والبحرية بين البلدين وما يتعلق بذلك من بيانات أخرى ، وتكون تلك الخريطة بعد توقيع الطرفين عليها هي الخريطة الرسمية المبينة للحدود وتلحق بالإتفاقية بإعتبارها جزءاً مكملاً لها .

المادة الرابعة : - تكاليف عملية المسح المنوه عنها في المادة السابقة مناصفة بين الحكومتين.

المادة الخامسة : - تشكل لجنة فنية مشتركة من عضوين عن كل من الطرفين يناط بها إعداد مواصفات عملية المسح وبيان نقط خطوط الحدود بين البلدين وفقاً لهذه الإتفاقية والأشراف على تنفيذ عملية المسح ودراسة نتائجه .

وعندما علمت بريطانيا بنبأ هذا الإتفاق ، عارضته بشدة على إعتبار إفتقاده للصبغة القانونية من وجهة نظرها ، وتم وقف العمل به ، وفي مرحلة لاحقة تم

الإتفاق بين السعودية وقطر على خط للحدود " يبدأ من دوحة سلوه حتى سودا نيثـل راسماً قوس إلى الجنوب وينتهي شرقاً شمال خور العديد" .

تجدر الإشارة إلى أنه بعد إستقلال دولة قطر في ٣ سبتمبر ١٩٧١م ، وظـهور مفاهيم معاصرة عن السيادة والدولة وحدودها وثرواتها الطبيعية ، قد تغيرت وجهة النظر الرسمية بشأن الحدود ، وأصبحت الحكومة القطرية تعض بالنواجز على كل شبر من تراب بلادها ، وقد جاء إحتلال القوات السعودية لمنطقة الخفوس القطرية بقوة السلاح لتفجر الغضب القطري ضد الإقتطاع المستمر لحدودها، وعمدت الحكومة القطرية إلى إثارة المشكلة على الرأي العام العالمي في أعقاب إجتياح العراق للكويت، لتجد الحكومة السعودية نفسها في موقف صعب ودقيق للغاية ، الأمر الذي دعاها إلى إحتواء الأزمة بعد أن وسطت الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، وبالفعل تم تجاوز المشكلة في عام ١٩٩٢م بالتوقيع على برتوكول بين وزيري الخارجية السعودي سعود الفيصل ، والقطري حمد ابن جاسم آل ثاني ومراقبة وزير الخارجية المصري عمرو موسى ، لتمهيد السبل أمام حل مشكلة الحدود بشكل نهائي.

وعلى صعيد الحدود بين أبو ظبي والسعودية ، فقد بدأ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي تسلم حكم إمارة أبو ظبي في أغسطس ١٩٦٦م عازماً على حل خلافه الحدودي مع السعودية بالتفاهم بعيداً عن البريطانيين ، ومع ذلك فقد ظلت مسألة البريمي حائلاً دون ذلك حتى عام ١٩٧٤م عندما أتفق في أغسطس ١٩٧٤م بين الجانبين على إنهاء كافة المشكلات العالقة لاسيما الحدود ، بصورة مطلقة ، وفيما يتعلق بالجزئية التي نبحثها في هذا الفصل (الحدود السعودية) الظبيانية المشتركة مع قطر فقد أتفق أن تكون على النحو التالي :

حصلت السعودية بموجب هذه الإتفاقية على شريط من الأرض في منطقة الحدود الجنوبية تحت خط العرض ٢٢ درجة شمالاً ، وهي المنطقة التي تضم حقل زرارة ، بالإضافة إلى جزء من الساحل طوله ٥٠كم كان ضمن سواحل أبو ظبي سابقاً ويقع شرقي قطر ، وقد أعطى هذا الجزء من الساحل السعودي منفذاً على الخليج العربي شرقي شبه جزيرة قطر ، كما حققت السعودية بموجب هذه الإتفاقية هدفها بضم سبخة مطي الغنية بالنفط ، بالإضافة إلى حصولها على منفذ في الخليج

العربي إلى الشرق من قطر ، وهي منطقة مهمة ودفاعية بالنسبة لأبو ظبي لأنها أصلاً جزء من خور العديد [١] .

بقي أن نشير إلى وجود نزاع بحري بين إمارتي قطر وأبو ظبي حول ملكية جزيرة صغيرة تعرف بجزيرة حالول وجزيرة أخرى أصغر ، وفي عام ١٩٦١م ، قامت بريطانيا التي كانت مسئولة عن الشئون الدولية للدولتين حتى عام ١٩٧١م بتكوين لجنة من خبيرين للبحث في النزاع ، وعلى ضوء تقرير تلك اللجنة ، قررت بريطانيا تبعية جزيرة حلول إلى قطر على أن تتبع الجزر الصغرى الأخرى لأمارة أبو ظبي ، وبناءاً على ذلك أصدر حاكم قطر مرسوماً في ١٠ مارس ١٩٦٢م معلناً سيادة قطر على جزيرة حالول ، ولكن النزاع حول الجزر الأخرى ، دينا ولاشت وشراحة ، أستمر بدون حل ، و أصبح تعيين الحدود بين قطر وأبو ظبي متوقفاً على حل نزاعهما حول تلك الجزر ، وشغل هذا الموضوع أهتمام بريطانيا والأمارتين المعنيتين ، وبعد جهود ومفاوضات أستمرت سنوات عديدة ، تم التوصل لإتفاقية في ٣٠ مارس ١٩٦٩م ، وأقرت هذه الإتفاقية سيادة قطر على جزيرتي لاشت وشراحة بينما أقرت بسيادة أبو ظبي على جزيرة دينا ، وقد سوت هذه الإتفاقية أيضاً مسألة الحدود البحرية بين قطر وأبو ظبي ، وبعد إنضمام أبو ظبي لدولة الإمارات في ديسمبر ١٩٧١م أصبحت إتفاقية عام ١٩٦٩م هي الإتفاقية التي تحكم الحدود بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وفق قانون الوراثة ، وستكون الدولة الإتحادية مقيدة بالمادة ٣ من الإتفاقية ، والتي تنص على عدم إمكانية مطالبة قطر وأبو ظبي لبعضهما بأي جُزر أو مياه خارج اتفاقية الحدود البحرية لعام ١٩٦٩م .

وقام المكتب الجغرافي بوزارة الخارجية الامريكية بعمل تحليل لاتفاقية عام ١٩٦٩م بين قطر وأبو ظبي ، ويمكن إبراز للنقاط الرئيسية في التحليل كما يلي :

تمتد حدود الجرف القاري لمسافة ١١٥ميل بحري ، وهناك أربعة نقاط تحول في الحدود ، ومتوسط المسافة بين تلك النقاط هو ٣٨,٣ ميل بحري ، وتجري الحدود في خطوط مستقيمة فيما عدا مسافة ١٥ ميل بحري حول جزيرة دينا ، ويلاحظ التحليل أن النقطة (أ) في الخارطة عبارة عن إلتقاء حدود ثلاث دول هي قطر وأبو ظبي وإيران ، والنقطة (د) هي منتصف المسافة بين شواطئ قطر

---

(١)فوزية محمد الرشيد البدر : مشاكل الحدود السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الجغرافيا ، كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٥ – ١٥٨ .

والسعودية، ومع ذلك فإن خط الحدود لا يلتزم بصورة صارمة بمبدأ منتصف المسافة، والنقطة (ج) هي تقاطع الخطين (ب) و (د) ، وليس منتصف المسافة بين أبو ظبي وقطر ، مرة ثانية يتضح أن النقطة (ب) تم وضعها لتتوافق مع موقع حقل حجل البندق البحري ولم يتم وضعها حسب مبدأ منتصف المسافة .

والوضع القانوني لحقل حجل البندق الذي يقع في الحدود بين قطر وأبو ظبي ، وضع يستحق اعتباراً خاصاً ، ولا شك في أن مبدأ " الظروف الخاصة " قد أثر في تعيين حدود الجرف القاري بين البلدين ، فقد تنازل البلدان عن الإلتزام بمبدأ خط المنتصف حتى يتمكنا من المشاركة بصورة متساوية في الموارد الطبيعية في هذا الموقع ، وفقاً للمادة ٦ من الإتفاقية يمتلك البلدان حقوقاً متساوية في حقل حجل البندق ويجب عليها التقرير سوياً في المسائل المتعلقة بإستغلال هذا الحقل ، وتنص المادة ٧ من الإتفاقية بأن تقوم أبو ظبي بإدارة وإستغلال حقل حجل البندق على أن تقسم عائداته وأرباحه مناصفة بين قطر وأبو ظبي (١) .

ومما يسترعي الإنتباه في النزاع الحدودي السعودي- القطري ، أنه على الرغم من إحتفاظ البلدين بحالة ضبط النفس في الفترة الممتدة ١٩٣٤م – ١٩٦٥م، ومنع مشكلة الحدود من الإنفلات لتطغى على طبيعة العلاقات السياسية الودية بين البلدين ، إلا أن مطلع التسعينات من القرن الحالي قد شهد توترا شديدا في طبيعة العلاقات بين الطرفين ، وعندما أصدرت دولة قطر بيانا في ١٩٩٢/٩/٣٠م قالت فيه أن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الخفوس القطري ، وفي إجتماع طارئ لمجلس الوزراء القطري تم الإعلان عن وقف العمل بإتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٥م على أساس أنها لا تتضمن رسم وتحديد الحدود بين الدولتين بصفة نهائية ، وأتهم البيان القطري السعودي بأنها سعت في الآونة الأخيرة إلى رسم ٧٠% من حدودها مع قطر بصفة منفردة خلافا لأحكام الإتفاقية المذكورة ، وتقع منطقة الخفوس بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية مؤخرا في خور العديد ، وأهمية موقع الخفوس بالنسبة لقطر تكمن في كونه المنفذ الذي يربطها بدولة الإمارات أكبر شريك تجاري لها في منطقة الخليج العربي ، ويرى القطريون أن سيطرة السعودية على هذا الموقع يجعل جميع الطرق

---

(١)S. H. Amin:" International and legal problems of the Gulf " Op Cit: Pp.107 - 108.

البرية لقطر محاطة تماماً بالأراضي السعودية ، وعليهم أن يمـــروا بنقـــاط المـــرور السعودية قبل الوصول إلى الإمارات .

بينما تبلور موقف السعودية – إزاء التصعيد الأخير – في بيان رسمي صدر في أول أكتوبر ١٩٩٢م جاء فيه أن مركز الخفوس لم يتعرض لأي إعتداء عســـكري ، وأن حقيقة ما حدث لم يكن سوى تراشق بالنيران داخل الحدود السعودية ، ممـــا أدى إلى مقتل قطريين وسعودي ، ورفض البيان قرار مجلس الوزراء القطـــري بوقـــف العمل بإتفاقية ١٩٦٥م ، وأعتبرت السعودية الإتفاقية ملزمـــة للطرفيـــن ولا يجـــوز الإخلال بها ، ثم أصدرت بياناً آخر في ١٤ أكتوبر ١٩٩٢م أتهمت فيه قطـــر بأنـــها (أنتهزت فرصة إنشغال السعودية بأحداث حرب الخليج وتوغلـــت داخـــل الأراضـــي السعودية مساحة لا تقل عن ١٤ كم ، وأستولت على موقع أسمته الخفـــوس إمعانـــاً في تضليل الرأي العام) ورداً على البيان السعودي أصدرت قطر بياناً جـــاء فيـــه أن الخفوس منطقة قطرية ، وأعترفت السعودية بتبعيتها لقطر على النحو المشار إليـــه في إتفاقية ١٩٦٥م ، وأن القوات السعودية أحتلـــت موقـــع الخفـــوس ، ولا يمكـــن التفاوض بين الجانبين قبل إنسحابها من الموقع ، وأشار البيان إلى أن اللجنة الفنيـــة المشتركة لم تنعقد منذ عام ١٩٧٤م، ولم تنجز المهام المنوطة بها لأنها لـــم تحســـم عدداً من النقاط الحدودية موضع الخلاف (١) .

والواقع أن حادثة الخفوس بين قطر والسعودية لابـــد وأن تســـتوقف المراقـــب للشئون الخليجية والإقليمية نظراً لتداعياتها المباشرة على جملـــة مـــن المتغـــيرات السياسية الإقليمية ، وليس من سبيل المبالغة إذا إعتبرناها الحدث الأهم بعد واقعـــة غزو وتحرير الكويت ، فقد أتخذت قطر عدة خطوات لتقوية موقفـــها الإقليمـــي فـــي مواجهة جارتها الكبيرة السعودية ، يأتي في مقدمتها إستئناف علاقاتها الدبلوماســـية مع العراق ، والتلويح بورقة إيران ، التي أعلنت تأييدها لقطر في نزاعها الحـــدودي مع السعودية ، كما قامت قطر بمقاطعة بعض إجتماعات مجلس التعاون الخليجـــي ، والتهديد بالإنسحاب من قوات درع الجزيرة ، وفي حين نجحت الوســـاطة المصريـــة

---

(١) راجع هذه التطورات في ملف مشكلات الحدود العربية – الغربية ، الوارد في التقريـــر الإســـتراتيجي العربي لعام ١٩٩٥م ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القـــاهرة ١٩٩٦م ، ص ٢٩٥ – ٢٩٦ .

في عقد قمة ثلاثية في المدينة المنورة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢م بين زعماء مصر والسعودية وقطر ، حيث تم التوصل إلى إتفاق يعيد العمل في مسألة الحدود إلى إتفاقية عام ١٩٦٥م مع التوصية بتشكيل لجنة مشتركة سعودية - قطرية تنهي عملية مسح وترسيم الحدود خلال عام واحد ، ووقعت مصر بصفة مراقب ، وكان من المفترض أن تجتمع اللجنة الثلاثية علي مستوي وزراء الخارجية ما تم إنجازه بعد عام ، بيد أن ذلك لم يحدث ، وهو ما إعتبرته السلطات القطرية توطئاً مصرياً وإنحيازاً إلى جانب السعودية ، وكانت هذه بداية لسلسة من العمليات التي أدت إلى تدهور العلاقات المصرية - القطرية لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر ، والتي توجت بمقاطعة مصر للمؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في الدوحة في الفترة ما بين ١٦ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٧م ، والتراشق الإعلامي الذي طال أعلى المستويات في البلدين وعلي الرغم من أن الموقف الرسمي المعلن عشية المقاطعة كان بسبب تعثر عملية السلام بين العرب وإسرائيل إلا أنه لا ينبغي تجاهل توتر العلاقات كأحد أسباب هذه المقاطعة ، مروراً بالإتهامات المتبادلة ، حيث إتهمت مصر قطر بمحاولة منافسة الغاز المصري في الأسواق الأوروبية عبر إسرائيل ، ومحاولة ضرب قناة السويس عن طريق إيجاد طريق بديل لتسويق الغاز القطري لأوروبا ، كما إتهمت قطر مصر رسمياً بتورطها في محاولة الإنقلاب على الشيخ حمد ابن خليفة آل ثاني التي حدثت في أواخر عام ١٩٩٥م .

كما كان من التداعيات الأخرى أيضاً لحادث الخفوس إستياء الحكومة القطرية من رفض الإعلام العربي الإفصاح عن حالة التوتر في العلاقات السعودية - القطرية بشكل موضوعي والإنحياز إلى وجهة النظر السعودية ، وتعمد التعتيم على خطورة الإجراء السعودي ، فكان أن نفذت الحكومة القطرية مشروع قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية للتعبير - بحسب مصادر رسمية - عن حالة المكلومين والضعفاء والمغلوب على أمرهم ، ونفذت القناة القطرية برنامجاً إعلامياً لا يتورع عن تناول القيادات السياسية العربية ورموز السلطة بالنقد اللاذع ، فإستاءت الكويت ، والبحرين ، والسعودية لهذا الطارئ .

إن مشكلة الحدود السياسية بين قطر والسعودية لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة لتثبت من جديد أنها المحرك الفاعل لكافة المتغيرات السياسية في منظومة العلاقات الإقليمية ، والأمر الذي يحتم ضرورة إحتوائها ومحاولة البحث عن حلول جذرية كلما إستطاعت الأطراف المعنية إلى ذلك سبيلاً .



الفصل الرابع

النزاع البريطاني - السعودي حول واحة البريمي وملحقاتها

-الموقع الجغرافي للمناطق المتنازع عليها .

-الخلفية التاريخية السياسية لمنطقة البريمي .

-بوادر إثارة أزمة الحدود في البريمي .

-البريمي في المفاوضات البريطانية - السعودية .

-عهد التحكيم الدولي في منطقة البريمي " تحليل المذكرة البريطانية والسعودية " .

-فشل التحكيم في حل النزاع قضائياً .

-مقترحات بريطانية جديدة للتسوية .

-تداعيات الإنسحاب البريطاني من الخليج على قضية البريمي ١٩٧١م .

مقدمة

كان النزاع حول البريمي يمثل مرحلة الذروة في الصراع الدائر بين مفهومين للحدود في شبه الجزيرة العربية ، والذي كان يعتمل في الوقت ذاته في العلاقات البريطانية - السعودية، وينخر في جدار الثقة الذي كان قائماً بين الطرفين ، فقد دفعت الأهمية السياسية والإقتصادية المتزايدة للركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية ، وتحديداً " جيوا " ، و" بريمي " ، " الظاهرة " ، البريطانيين إلى إعادة ملف الحدود إلى صدارة العلاقات مع السعوديين ، وطرح نظريتهم في ضرورة وضع حدود قانونية ، لا سيما وأن هذه المناطق كانت منذ مطلع القرن العشرين تحتفظ بنوع من الوجود المستقل ، فيما كان حكام أبو ظبي ، ومسقط غير قادرين على بسط أي شكل من السيطرة عليها ، وخشي البريطانيون من أن يتنازل الحكام المحليون في نهاية المطاف أمام المطالب التاريخية والسياسية السعودية بالإعتراف بسيادتها عليها ، ومثل هكذا تطور سوف يدمر مركز البريطانيين في المنطقة ، ولأن سيطرة المملكة العربية السعودية على الزاوية الواقعة بين مشيخات الساحل وسلطنة مسقط وعمان معناه تعرض دائرة النفوذ البريطاني في الساحل إلى التقسيم ، ناهيك عن إحتمالات ضرب أرامكو للمصالح النفطية البريطانية ، أما السعوديين فقد أستنكروا موقف بريطانيا بخصوص "جيوا" و "البريمي" و"الظاهرة " والقسم الأكبر من شمال عُمان وهي مناطق يسيطر عليها شيوخ قبليون وإمام عُمان ، وأنه إذا كان من حق البريطانيين التفاوض نيابة عن أبو ظبي ومسقط فليس لديهم أي أساس قانوني أو سياسي فيما يختص بشأن الأراضي الداخلية والإدعاء بعائديتها إلى مسقط أو أبو ظبي ، وتمسكت السعودية بمفهومها الخاص بالحدود الذي ينهض على ولاء القبلية ، وديرة القبيلة ، فكان التحكيم في النزاع هو الفصل الأخير في سبيل التوصل إلى حلول دائمة ، وفي مذكرات التحكيم ، أهتمت السعودية بثلاثية (الحقوق التاريخية - ولاء القبائل - الزكاة) كدلائل ثابتة على حق السيادة ، وفي المقابل أهتم البريطانيون بتفنيد الأساس الذي تقوم عليه الدعوى السعودية ، وطالبوا بتطبيق معايير الحدود العصرية ، وإثبات السيادة على أساس قانوني ، وتمسكوا بتطبيق الوصف المشهور في القانون الدولي وهو أن المنطقة المتنازع عليها ليست ملكاً لأحد ، مما ينتفي معه ترتيب أية أثر قانوني لحقوق السيادة السعودية ، حتى لو قامت على الحق التاريخي والولاء الديني ، ومن الصعب تطبيق نظام الحدود السياسية المعمول به في معظم دول العالم على هذا الجزء من شبه جزيرة العرب ، لأن الحدود السياسية قد ترتبط بحواجز طبيعية أو بفواصل لغوية وقومية ، بيد أن الحالة هنا مختلفة لأن سكان المنطقة قيد النزاع يشتركون مع كلا الطرفين المتنازعين في اللغة والدين والتراث التاريخي والإجتماعي ، ومن ثم لم تجد المفاهيم القانونية سبيلاً إليها ، وفشل التحكيم الدولي بعد أن أثبت حقائق جوهرية من شأنها إعلاء قيمة الخصوصية الحضارية للمنطقة ، وحتمية العناية بالوثائق وجدوى دراسة التاريخ .

الموقع الجغرافي للمناطق المتنازع عليها .

قبل الولوج في مسألة البريمي التي أثارت جدلاً سياسياً قانونياً طويلاً في منطقة الخليج ، هناك بعض الأوضاع الجغرافية التي لا بد من الحديث عنها كي يتسنى فهم ، وضع البريمي كجوهر للنزاع ، ومن ذلك ضرورة التعريف بالحدود الرملية لشرقي الجزيرة العربية وجنوبيها ثم التعريف بمنطقة الظاهرة التي تقع البريمي في نطاقها الجغرافي(*).

أولاً :-الحدود الرملية لشرقي جزيرة العرب وجنوبها .

THE SAND BORDERS OF EASTERN AND SOUTHERN ARABIA.

الحد الرملي الشرقي والجنوبي للمملكة العربية السعودية ، من الطرف الجنوبي من جبل حفيت إلى الطرف الشرقي للحد الفاصل بين السعودية واليمن عند ثار ، يمتد إلى مسافة تقارب (٢١٥٠) كيلومتراً ، وإذا أخذنا بعين الإعتبار جموع الرمل الصغيرة التي تتعدى الحدود ، وأخذنا كذلك مناطق الحدود ، فمن المحتمل أن يزداد إمتداد هذه المسافة (٥٠٠) كيلومتراً[١]، وينقسم الحد الرملي الشرقي والجنوبي إلى

(*) ينبغي مراعاة أن الأوضاع الجغرافية التي سنعرض لها في هذا الفصل ، هي وصفاً لما كان عليه الوضع عشية إحتدام الأزمة الحدودية ، وهذا ما تقتضيه المنهجية العلمية وقد أستلزم الأمر البحث عن الوثائق الأصلية التي تعالج هذا الجانب .

(١) وعن طبيعة الحياة في تلك المنطقة أنظر:-

These sand edges and the Saih on which they border are areas which do not support large quantities of life - men, animals or vegetation - due primarily to the lack of good water in large amounts, although the interior sands may be used quite regularly. The sand edges are so lacking in water and difficult of terrain those parts of this vast length are not claimed as the Dirah of any tribe; in fact, some areas are rarely used for pasturage or even travel because of the aridity and impassability of the terrain. Along the whole sand edge, the sands themselves are frequented by the few tribes who are familiar with them, the Saih, on the other hand, contain most of the water in these areas and is easy for travel. In the gravel plains of the Saih are found most of the tribes of the east and south, and through it are the main travel routes of the region, which go from good water to good water, only occasionally veering into the sands for a short cut or pasturage after rains. The whole area may be described as being one of scarce water few trails and small widely scattered tribes.

-GR / 2 / 610 / 1956 / Report of the sand borders of Eastern and Southern Arabia, Edited by; DR. C. D. Matthews and R. L. Headily, January 1956.

ثلاثة أقسام هي :الحد الشرقي، الحد الجنوبي الشرقي، الحد الجنوبـــي، أمـــا الحـــد الشرقي فيمتد من الطرف الجنوبي لجبل حفيت فيما دون البريمي إلى رملة الســحمة، ويختلف إلى هذه المنطقة قبيلة نعيم، وبعــض المنـــاصير، وآل راشــد، والعوامــر، والدروع، والعفار، والحراسيس، ومعظم هؤلاء يتخذون من البريمي أو عبرى مركزاً تجارياً لهم (مسابلة) وأن المنطقة التي تدعى بها الحكومة العربية السعودية عند هـذا الحد تتاخم مناطق تدعى بها في الغالب إمامة عُمان ، كما بدرت محاولات من سلطنة مسقط لتملك هذه المنطقة ، مع أن هذا الحد الشرقي أقل مناطق الرمل شهرة.

أما الحد الجنوبي الشرقي فيمتد من رملة السحمة إلى رملة ميتــن ، والمنـــاطق التي تدعى بها الحكومة العربية السعودية تتاخم تلك التي يدعى بها ســلطان مســقط الذي يمارس هناك بعض السلطة الفعلية ، بينما تختلف إلى هذه الحد بيت كثير ، وآل راشد ، والعوامر ، والحراسيس ، وبيت يماني ، وقد اعتادت هذه القبائل ان تســتعمل سلالة وغيرها من المدن الواقعة على ساحل ظفار مراكـــز تجاريـــة لـــها ، والحـــد الجنوبي يمتد من رملة ميتن في اتجاه غربي مسافة تقارب (٧٥٠) كيلومــتراً حتـــى يصل إلى أبي داعر ، ومن ثم يتجه إتجاهاً شمالياً غربياً إلى الطرف الشرقي من الحد المبين ، والفاصل بين اليمن والمملكة العربية السعودية في ثـــار ، جنوبـــي شـــرقي نجران ، وفي هذه المنطقة نجد أن المناطق التي تدعي بها السعودية تتاخم المنـــاطق التي تدعى بها محميات عدن في الجنوب والمملكة اليمنية في الغرب ، وهناك سلسلة من الآبار الجيدة ممتدة من الشرق إلى الغرب ، والتي تؤلف الطريق الرئيسية التـــي تتبعها القبائل في أسفارها، وهؤلاء البدو هم آل راشد ، وبيت يماني ، وأفخـــاذ مـــن المهرة ، والعوامر ، والمناهيل ، وأفخاذ من آل مرة ، والصيعر ، ويام ، والكـــرب ، ودهم ، والمراكز التجارية الرئيسية للقبائل هي مدن وادي حضرموت ، باســتثناء آل مرة ، ويام الذين يتاجرون في معظم أوقاتهم في نجران ، وفي وادي الدواسر ، ودهم الذين يتاجرون في اليمن [١]، بيد أن ما يهمنا في هذا التقسيم العام ، هو أن نتنـــاول

(١)Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian Tribes" Document collection is now published in 18 Volumes (C.12000 Pages) Providing the broadest array ever assembled of English language Historical References concerning approximately 645 Tribes, Archive Editions, 1996, See; Volume 2, Pp. 280 - 295.

بقدر من التوضيح الوضع الجغرافي للحدود الشرقية التي تحف منطقتي الظـــاهرة ، والبريمي ، وفي هذا السياق فإن جموع الرمال في ذلك الحد هـــي الختـــم والحمـــرة والمنادر ورياض قسيورة ، وعروق الشيبة ، وعروق ابو مريخـــة ، ورملـــة ابـــن سعيدان ، ورملة الغافة ، ورملة السحمة ، من الشمال إلى الجنوب ، ولا يتاخم البلاد الواقعة إلى الشرق متاخمة فعلية إلا الختم والمنادر ورملة السحمة ، وفـــي شـــرقي الطرف الرملي هناك مرتفعات الظاهرة ، وهي ترتفع إلى أن تتصل بسلاسل الجبـــال المعروفة بالحجر في الشرق[1].

والختم هي الرمال الواقعة في أقصى الشمال من هذا الحد ، كما تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي من جبل حفيت ، وهي منطقة رملية تنتشر فيـــها مـــوارد الميـــاه ، والكتل الصغيرة من النخيل ، ويحدها من الغـــرب الحمـــرة ، ومـــن الشـــرق أرض الظاهرة، ومن الجنوب عروق الرمال في المنادر ، والقبائل الرئيسية القاطنـــة فـــي الختم على مدار السنة هي بنو ياس والعوامر ، وحينما يصبح المرعى ضعيفـــاً فـــي الحمرة ، نجد أن بيت سبولة المناهيل ، وبيت عيدس التابع لبيـــت يمـــاني ، وبيـــت انعات التابع لآل رشيد قد تنقل إلى الختم ، وعلى وجه العموم فإن الختم تعتبر واقعة ضمن ديرة آل بوشامس التابعين لنعيم ، وهؤلاء والمناصير يملكون معظم النخيل في المنطقة .

أما المنادر فهي منطقة ذات عروق من الرمال كبيرة ، تسير في إتجاه شـــوقي - غربي على أرض سبخة ، وهي تقع في الجنوب والجنوب الشرقي من الختم ، إلـــى الشرق من الحمرة ، وإلى الشمال من رياض قسيورة ، وهي لا تســـتعمل كمنطقـــة

---

(١)راجع أوراق جورج رنتز المودعة في أرشيف مركز الشرق الأوسط بكلية سنت أنتوني فـــي أكســـفورد والخاصة بالأوضاع الجغرافية للجزيرة العربية تحت العنوان التالي :

-Hopwood, Derek: Papers relating to Arabia in the Archives of the Middle East Center, ST. Anthony's College, Oxford; Sources for the history of Arabia, Vol. 2 Riyadh: Riyadh University, 1979. Pp. 145 - 151.

-Rentz, George: "Notes on Dickson's the Arab of the desert, The Moslem World "Vol. 41 (1951) Pp. 49 - 64.

-Richard, Trench:" Gazetteer of Arabian Tribes" Op Cit: See; Volume, 2, Pp. 301 - 307.

رعي على وجه العموم ، ولكن يتردد عليها المسافرون ما بين الختم ورياض قسيورة ولا تعتبرها أياً من القبائل ضمن توابع ديرتها .

وتقع الحمرة في الجنوب والجنوب الغربي من الختم ، وإلى الشمال من رياض قسيورة ، وإلى الشمال الغربي من المنادر ، ويتخللها عدد من الممرات ، تتجه شمالاً غربياً ، جنوباً شرقياً ، وتمتاز من ناحية التضاريس بالرمل الخفيف الحمرة ، وهي بذلك تختلف عن كثير من أنحاء الربع الخالي ، وفي أنحاء متفرقة من الحمرة آباراً من الماء الحلو ومزارع صغيرة من النخيل تعرف بالغيوط ، ويقطن الحمرة في الدرجة الأولى جماعات من بني ياس والمناصير ، وفي مواسم المطر قد ينزع إليها موقتاً أفخاذ من المناهيل والعوامر وبيت يماني وآل راشد .

ورياض قسيورة ، عبارة عن قطعة من الرمال الناعمة تقع في جنوبي الحمرة ، وإلى الجنوب الغربي من المنادر وهناك مراعي دائمة في القسم الجنوبي الغربي وفي القسم الشرقي من المنطقة حوالي موارد الماء في قسيورة ، ولا تطالب بها أية قبيلة، ويستعملها أحياناً العوامر وآل راشد ، وبيت سبولة ، وبعض أفخاذ الدروع ، أما عروق الشيبة ، فهي منطقة صحراوية داخلية في جنوبي رياض قسيورة ، وشمالي رملة ابن سعيدان ، وفي الجهة الشرقية نجد أن منطقة عروق أبو مريحة المجاورة تتاخم السبخة التي تطل على الأرض المكشوفة ، وعروق الشيبة ، وعروق بومريخة ورملة ابن سعيدان تؤلف منطقة كبيرة إنعدمت فيها وسائل المعيشة ، ولا يطالب بها أي من القبائل .

أما عن الأراضي الواقعة على الحدود الجنوبية الشرقية فهي تمتد من رملة السحمة إلى رملة ميتن في إتجاه جنوبي غربي ، ومن أهم جموع الرمال هنا هي رملة السحمة ، ورملة غنيم ، ورملة مديسيس ، ورملة العارض ، ورملة الملحيث ، ورملة فسد ، ويحد طرف الرمل من الجهة الجنوبية الشرقية جهاز التصريف في مجموعة وديان مقشن ، وهذه الجموع من الرمال ، ليست ديرة أي واحدة من القبائل دون غيرها ، ويدعى بيت كثير بالمنطقة كلها ، في حين أن آل راشد يدعون بقسم كبير من هذه المنطقة ، كما أن العوامر يترددون على المنطقة ، وفي الإتجاه نحو

الشمال هناك الرمال الغربية التي تلتقي بالطرف الجنوبي لديرة آل مرة الواسعة التي لا خلاف عليها ، وهذه المنطقة في مجموعها تمثل ممراً طبيعياً ما بين الجنوب الغربي وبين الشمال الشرقي وعمان عند نهاية سلسلة طويلة من الآبار في السيح ، وهناك قبائل أخرى تستعمل هذه المنطقة مثل بيت يماني ، والمناهيل ، والصيعر ، وكذلك القبائل القاصدة البريمي أو الجواء(١).

ثانياً:- الظاهرة.

تقع إلى الشمال الغربي من إمامة عُمان ، والجنوب الشرقي من ساحل الصلح البحري ، ويتألف داخل عُمان من الظاهرة ، أو الأرض المرتفعة ، وهي تختلف عن الباطنة ، أو الأرض المنخفضة التي تسير بمحاذاة ساحل خليج عُمان شرقي سلسلة جبال الحجر ، وفي الشمال تصل الظاهرة إلى جوار شبه الجزيرة المعروف بأسم "رؤس الجبال" ، وتنحدر حدودها في الجنوب إلى تلال الحجر المتطرفة ومجاري المياه المنسابة إلى بقاع الربع الخالي ، وإلى الغرب من الظاهرة هناك الفلوات الرملية الخاوية ، وإلى الشرق يقوم حاجز جبال الحجر الطويل الشديد الإنحدار سداً منيعاً لهذه المنطقة ، ولا تخترقه سوى مخارم في الجبال تيسر إجتياز المعابر الوعرة إلى الباطنة والمواني التي على البحر الخارجي(٢).

وليس ثمة حدود معترف بها لمنطقة الظاهرة أو للأجزاء التي تتألف منها ، ومن الناحية الجغرافية المجردة هناك مشقة في تعيين حدود المنطقة ، ومن ثم فمن الأيسر إعتبار الظاهرة ممتدة إلى جوار عبرى ووادي العين وحسب ، ووادي العين هو

---

(١)GR / 2 / 6 / 0: The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

(٢)Ibid. / No 17, See: -

The northern sector of the open country is the upland known as Al - Dhahirh an area of alluvial fans and rocky outliners, Scored by the courses of many wadis running down from the rough heights of the mountain range of al -Hajar. While the geographical extent of al - Dhahirah is not known precisely, the eastern side is formed by the long steep mountain wall, Pierced by gorges, giving in some places access to the lowlands of al - Batinah on the Gulf of Oman. On the west, the edge of the deep sands along the edges of al - Khatam and al - Manadir forms a natural boundary. To the south it is convenient to consider that al - Dhahirah extends as far as Ibri and the valley of wadi al - Kabir and the natural extension of this valley in the southwest, wadi al - Ain.

الإمتداد الغربي الجنوبي للوادي الذي تقع فيه عبرى والقرى التي تتبعها ، والظاهرة تعد بين المناطق ذات الشأن في الجزيرة العربية بحكم موقعها الإستراتيجي ، حيث يلتقي نفوذ المملكة العربية السعودية أو يدنو من نفوذ مشيخات ساحل الصلح البحري وسلطنة مسقط [1] وإمامة عُمان ، ولكل منها شيء من نفوذ في البلاد التي تجاور الأرض الخاضعة لسيطرتها خضوعاً تاماً ، والأوضاع الديموجرافية في الظاهرة متداخلة ومعقدة إلى حد بعيد ، فعلاوة على وجود مجموعة من القرى وعدد لا بأس به من القبائل ، فقد يكون لمجموعة قرى حاكم واحد ، وقد تكون كل قرية مستقلة بنفسها ، وفي حالات نادرة يكون السلطات موزعاً في داخل قرية واحدة أو أكثر من القرى ، وبعض مجموعات القرى تسكنها قبيلة واحدة ، بينما بعضها تسكنها عناصر من أربع أو خمس من القبائل المختلفة المستقرة من داخل حدودها .

وتتألف الظاهرة من ثماني قرى تأتي في مقدمتها ، قرى وادي الكبير ، وهي تنحدر من سلسلة جبال الحجر صوب الجنوب ، ثم جنوباً بغرب حتى تتداخل في وادي العين ، وتواصل سيرها إلى الجنوب الغربي حتى تلتقي بالطرف الشمالي لميعاس أم السميم على أطراف الربع الخالي ، ويعد هذا الوادي الطويل من القرى الخط الذي يفصل أراضي إمامة عُمان عن الأراضي المستقلة للظاهرة ، كما أن سلطة الإمام لا تتجاوز مدينة عبرى إلى الظاهرة ، أما قرى البلوش ، فبالإضافة إلى كونهم يملكون جزءاً من قرية العراقي في وادي الكبير فإنهم يسكنون ثلاث قرى أخرى في الظاهرة، هي المازم ، والصبيحخي ، ومشارب ، وجميعها تقع شمال غربي عبرى ، وهي قبائل لا تعترف بحكم الإمام ، وهناك قرى بنى قتيب ، وهي مجموعة من القرى تعرف في جملتها بأسم " أفلاج بني قتيب " ، وموقعها يتوسط المسافة بين قرى البلوشن وقرى آل بوشامس المجتمعة من حول السنينة ، وقرى وادي ضنك تشق الجانب الغربي من سلسلة جبال الحجر ، وفي ضنك يقيم رجال من القسمين الكبيرين لقبيلة نعيم وهما آل بوخريبان وآل بوشامس ، وميل نعيم إلى آل سعود أعظم في

(١) ريموند اوشي : ملوك الرمال بعُمان ، لندن ١٩٤٧م ، ص ٣٧ - ٤٣ .
-ولفرد ثسيجر : عبر الربع الخالي ، المجلة الجغرافية ، م ١١١ ، يوليو ١٩٤٨م .
-ولفرد ثسيجر : رحلة أخرى عبر الربع الخالي ، المجلة الجغرافية م ١١٢ (يوليو ١٩٤٩م) .

الغالب من ميل أية قبيلة أخرى في الظاهرة ، فالنفوذ السعودي قد يمتد بعض الشيء عبر الظاهرة كلها حتى يبلغ جبال الحجر عند هذه البلدة ، وفي السهول بين الحجر والربع الخالي تقوم مجموعة مؤلفة من خمس قرى تابعة لآل بوشامس القسم الأكبر من قسمي قبيلة نعيم في الظاهرة وأقواهما ، وتقع هذه القرى في منتصف الطريق شمالاً من أفلاج بني قتيب إلى جبل حيفت أو أقل قليلاً من النصف ، وأكبرها هي السنينة موطن محمد ابن سالمين بن رحمة من آل على ، وهو أعظم زعماء أل بوشامس نفوذاً ، ولم يزل أبن رحمة منذ زمن طويل شديد الود لآل سعود في الحساء ونجد ، بيد أنه يحتفظ في الوقت نفسه بعلاقة طيبة مع آل بوفلاح في أبو ظبي، وبينه وبينهم صلات زواج ، وقد تزوجت إحدى بناته زايداً أحد أخوة حاكم أبو ظبي ، وتجاور السنينه قرى الهرموزي ، والراكي ، والريحاني ، والمشروح ، وهناك قرية حفيت ورئيسها هو أحمد ابن محمد الصلف من آل بوخريبان ، وهو على صلة وثيقة بصقر ابن سلطان من البريمي الذي يعد أكبر رؤساء هذا القسم ، ويجاورها قرية القابل غير تلك التي في الشرقية ، والقرى السابعة في الظاهرة هي قرى البريمي وهذه سنتحدث عنها تفصيلاً لاحقاً إذ هي لب الصراع وجوهره ، والثامنة هي قرى بني كعب في الأرض الواقعة شمال البريمي ، وأهمها قرية محضة التي تقع متوسطة بين ساحل الصلح البحري والبريمي والباطنة[1].

قبائل الظاهرة ، لا بد أن نميز بشأنها بين قبائل لم يثار الجدل حول ولاءاتها ، ولم تكن ذات شأن كبير في نزاع الحدود وهي تلك التي تقيم في الجنوب الغربي للحجر كقبائل البداه وبني زيد وبني على وبني كلبان ، وبني عمر وبني غيث ، وقبائل أخرى رئيسية في النزاع الحدودي وهي تلك التي سنتناولها لاحقاً ، قبيلة البلوش ، وهي متوسطة ، سنية وفي الغالب حنبلية ، هناوية، حضرية ، وكان آلاف

---

(١) GR / 2 1610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia , January 1936 .

-جورج رنس وأخرون : عُمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ، شركة الزيت العربية الأمريكية ، شعبة البحث ، القاهرة ١٩٥٢م ، ص ١٨٤ .

-وثائق رنز الخاصة تقرير بعنوان : مقتطفات من الملحق لجيولوجية الربع الخالي والجهات المتاخمة من جنوب البلاد العربية ، التقرير الجيولوجي رقم ٢١ ، أيده جري هاريس ، وتوماس بارقر ، شركة الزيت العربية الأمريكية ١٩٣٨م.

-هاري فيلبي : الربع الخالي : وصف للصحراء الجنوبية العظمى للبلاد العربية ، بيويورك ١٩٣٣م .

من المهاجرين البلوش قد عبروا المياه الضيقة التي تفصل بلادهم بلوشستان ، عن شرق الجزيرة العربية وإستقروا بين العرب ، وهم طائفتان : طائفة قدمت حديثاً ، وأخرى كانت قد إستقرت في الجزيرة العربية منذ زمن بعيد ، وأستوطنوا القسم الجنوبي الشرقي من الظاهرة ، فألفوا الأساليب المحلية للحياة بحيث أصبح من المعتذر تمييزهم عمن يجاورهم من العرب[١].

وهم يقولون أنهم من أصل عربي وكان أجدادهم رجال من قحطان هاجروا من الجزيرة العربية إلى بلوشستان منذ قرون ، وهناك من لا يجد وجاهة في مثل هذا الرأي ، ومع أنهم ينتشرون في أراضي سلطان مسقط وإمام عُمان إلا أن سعيد ابن راشد ابن سعيد آل إسماعيل ابن الرئيس الأكبر لقرى البلوش في الظاهرة قد زار الرياض عام ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م وأبلغ عاهل المملكة العربية السعودية أن والده وشعبه جميعها يميلون إلى الحكم السعودي ، ومما زاد من وضعهم تعقيداً أنهم كانوا فيما مضى حلفاء مقربين لآل بوفلاح حكام أبو ظبي .

أم قبيلة بني قتيب ، فهي قبيلة كبيرة ، سنية ، غافرية ، حضرية وبدوية ، وتتألف من جماعتين رئيستين متباعدتين إحداهما عن الأخرى من حيث المسافة ومنهاج الحياة :

١ - الجماعة الشمالية وقوامها على الأغلب بدو رحل يتجولون في الداخل على بعد يسير من ساحل الصلح البحري .

٢ - الجماعة الجنوبية وهي مستقرة في القرى المعروفة بأسم أفلاج بني قتيب في الجزء الجنوبي من الظاهرة ، والجماعة الشمالية تحت زعامة محمد ابن على هو يدين ، تشارك واحة ذيد مع قبيلة القواسم من الشارقة ورأس الخيمة ، ويقال أن هذه الجماعة كانت فيما مضى خاضعة لسيطرة حاكم الشارقة ثم أستقلت ، وديرة هذه الجماعة تمتد جنوباً بغرب صوب أراضي حاكم أبو ظبي والحدود الشمالية للمناطق التي يتنقل فيها المناصير ، ولكنها إلى الجنوب منعزلة عن منطقة البريمي بالديرة

---

(١) Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian Tribes" Op Cit: Vol. 4. Pp. 650 - 658.
-G R / 2 / 1610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

التي يسكنها بني كعب ، والجماعة الجنوبية فيفصلها بني كعب ونعيم عن الجماعة الشمالية ورئيسها هو محمد ابن على ابن ربيع .

قبيلة بني كعب ، سنية ، حنبلية ، غافرية ، حضرية ، وفيها بعض البدو الرحل، وهي من أكبر القبائل وأقواها في المنطقة الممتدة شمالاً من البريمي إلى رأس مسندم عند مدخل الخليج العربي ، ولما كانت ديرة القبيلة تشرف على الطرق التي تربط ساحل الصلح البحري بالباطنة ، فقد رفع هذا من منزلة القبيلة في شئون هذه المنطقة ، وزعيمها هو عبيد ابن جمعة ، ويقول الرحالة البريطاني ولستد Wellsted أن رجال هذه القبيلة وسلفيون تعاونوا مع قواد الموحدين في عُمان في الفترة التي كانت فيها سلطة نجد قد بدأت تستقر في البريمي ، وأن هناك عداوة قديمة بينهم وبين آل فلاح حكام أبو ظبي .

الميايحة ، أو بني غافر : وهي قبيلة كبيرة ، إباضية ، غافرية ، حضرية ، ويقيمون في وادي بني غافر ، الذي يمتد من سفوح الحجر الشرقية إلى خليج عُمان، ومع أن وضعهم السياسي يكتنفه الغموض ، إلا أن زعمائهم أمثال على ابن سعيد ابن ناصر يقيمون علاقات خاصة برجال حكومة سلطان مسقط[١].

أما قبيلة نعيم ، فهي قبيلة كبيرة ، سنية ، حنبلية ، غافرية ، حضرية ، وفيها بعض البدو الرحل ، وهي من أكبر الهيئات العربية في الخليج العربي ، وهي منقسمة إلى جماعتين رئيسيتين تفصل إحداهما عن الأخرى مسافة نحو ثلاثمائة ميل ، ولم تعد بينهما صلة وثيقة ، وأن كانتا تعترفان بصلة القربى ، وهما:

---

(١)William Mulligan and F . S. Vidal: The Aramco Reports on AL - Hasa & Oman 1950 - 1955, 4 Volumes, 1200 pages, The Legendary Studies by William Mulligan, F. S. Vidal and The Late George Rentz, Prepared for Aramco's research division and detailing the territorial and tribal background of the eastern province, The Gulf Coast and Oman, See; Vol. 4. Oman and the Southern Shore of the Persian Gulf include: Imamate of Oman, Sultanate of Muscat, The Tribes of The Imamate; The Dhahirah, AL - Buraimi, Abu Dhabi, The Saudi Arabia, Archive Editions; London, 1996. Pp. 740 - 749.

–Wilkinson, J. C: "Water and tribal settlement in South - East Arabia" A Study of the Aflaj of Oman, Oxford, Clarendon Press, 1977. Pp. 85 - 96.

١ - الجماعة الغربية وقوامها على الأغلب بدو مقيمون في قطر ، وقد انتقلت عناصر منهم إلى المملكة العربية السعودية ، والبحرين.

٢ - الجماعة الشرقية وهي تقيم في الظاهرة ، وهي أكبر القبائل وأقواها في الظاهرة ، بيد أن هذه الجماعة بدورها مشطورة إلى قسمين رئيسيين آل بوخريبان ، آل بوشامس ، ويقال أن آل بوخريبان هم النواة الأول للنعيم التي دخلت فيما بعد في حلف مع آل بوشامس ، وأكبر منزلة تتمتع بها القبيلة ، هي في البريمي ، حيث تستمتع بمزية كونها صاحبة الواحة الأصلية ، ويبدو أن أعلى الشيوخ مرتبة في آل بوخريبان هو محمد ابن سالمين ابن رحمة من السنينة ، ويليه راشد ابن حمد ابن شامس ، وهو من حماساً في البريمي ، ولا تقتصر قوة الجماعة الشرقية لقبيلة نعيم على الظاهرة ، فإن العناصر البدوية من آل بوشامس تجول صوب الغرب في منطقة الختم التي تعد جزءاً من ديرتها ، وعلى ساحل الصلح البحري يكثر رجال آل بوخريبات في إمارة عجمان وحاكمها هو راشد ابن حميد الذي ينتمي إلى هذا القسم، في حين أن زعيم الحمرية الواقعة بالقرب من عجمان - مع أنها تابعة لإمارة الشارقة - هو هادف ابن عبد الرحمن من آل بوشامس ، ومن الصعب أن يجد المرء قبيلة بين جميع قبائل الظاهرة الأخرى تدين بالإحترام والتقدير المخلص لآل سعود كما هو حال قبيلة نعيم نظراً للزمالة في المذهب الحنبلي ، كما أن زعماء نعيم عندما يزورون المملكة العربية السعودية يضمنون إستقبالاً ودياً وضيافة كريمة ، وفي الوقت نفسه تجمع نعيم وآل بوفلاح حكام أبو ظبي صداقة إلى حد الدخول في علاقات مصاهرة ، بيد أن النعيم يُغلّبون الإستقلال الذاتي وإن كانوا يؤثرون آل سعود على الأسرة الحاكمة في أبو ظبي[١].

---

(١)G R / 2 / 610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia , January 1956 .

Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian Tribes" Op Cit: Vol. 4. Pp. 665 - 680.

-Lorimer: "Gazetteer of the Persian Gulf " Op Cit: See; Part. II, Volumes 7 - 9.

See also; Volume 6, The map box, Includes a map of Pearl Banks and a large color map of the region, plus, a portfolio of genealogical tables of the ruling families of the Gulf.

- جورج رنتز وأخرون : المرجع السابق ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

يبقى أن نشير إلى أن الظاهرة هي الباب الذي دخل منه موحدو نجد ، أسلاف الحكومة العربية السعودية ، إلى عُمان في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، وظلت العلاقة قائمة بين الموحدين والظاهرة حتى إحتدام النزاع على الحدود ، أما حكام أبو ظبي فقد كان لهم منذ زمن طويل موطئ قدم في قرى البريمي الواقعة في الظاهرة ، وفي حين أن سلطان مسقط يدعى لنفسه حقاً في أجزاء كبيرة من الظاهرة، فإن إمامة عُمان قد وضعت يدها على الظاهرة وأحتفظت بها زمناً قصيراً في أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ، ولعل هذه الأوضاع السياسية الشائكة هي التي حالت دون قيام أهل الظاهرة بإنشاء حكومة مركزية تحافظ على الأمن ، بل على العكس فقد ساهمت هذه الوضعية في تكريس الإنقسامات في المنطقة إلى مناطق صغيرة يحكم كل منها شيخ من شيوخ القبائل ، كما عزز في الوقت نفسه من إزدواجية " الولاء والديرة " هذا بالإضافة إلى النزاع القديم بين القبائل التي من أصل يمني وتلك التي من أصل عدناني في فئتي الهناوية والغافرية ، وهو النزاع الذي مزق عُمان خلال قرون وحال دون قيام حكومة ذات سلطان في الظاهرة(١).

ثانياً:- البريمي.

هي واحة تتألف من تسع قرى تقع في منطقة الظاهرة ، ويطلق هذا الأسم على أكبر القرى في الواحة ، وتقع البريمي على بعد نحو تسعين ميلاً شرقي الجنوب الشرقي من مدينة أبو ظبي على ساحل الصلح البحري ، عند الطرف الشمالي لجبل حفيت ، وتبعد نحو عشرة أميال غربي سفوح الحجر ، وهي سلسلة الجبال التي تفصل الظاهرة عن الباطنة وعن سلطنة مسقط ، فالبريمي بذلك تقع عند ملتقى كثير من طرق المواصلات في شرق جزيرة العرب ، وتعد محوراً بين صحارى الجنوب الكبيرة ، وسواحل الباطنة ومناطق الحجر الداخلية والظاهرة وعُمان الوسطى والشرقية ، كما ترتبط بخمسة من طرق القوافل تتجه إليها من نزوى وداخلية عُمان وأبو ظبي وقطر والسعودية ، كما تعد مفتاحاً لمنطقة فهود الغنية بالنفط والواقعة

---

(١)G R / 2 / 610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

عند إلتقاء الربع الخالي بجبال عُمان[1]، والموقف السياسي في الواحة صورة مصغرة للأحوال السائدة في الظاهرة كلها ، فلا سلطة لأية قبيلة أو قوة على الواحة بجملتها ، كما لا يوجد اتحاد يربط جميع القرى التسع المأهولة بالسكان ، وهناك قبيلتان سائدتان وهما نعيم وبني ياس ، وتوزيع السيطرة في القرى المأهولة بين القبيلتين وأقسامها يكون على النحو التالي : -

البريمي : بلدة هي ملك لآل بوخريبان من نعيم ، بل المقر الرئيسي لقبيلة نعيم، وهم الأصحاب الأصليون للواحة كلها ، وكانت السلطة المحلية في البلدة معقودة للشيخ صقر بن سلطان من آل بوخريبان ، وإلى الجنوب من البلدة تجاه قرية العين توجد أطلال قصر السديري الذي كان مركز سيطرة الموحدين النجديون[*] .

حماسا : هي قرية غربي بلدة البريمي ، والجزء الأكبر منها ملك لآل بوشامس من نعيم ، وخاضع لسلطة الشيخ راشد ابن حمد ابن شامس ، كما أن حماسا تعتبر مقراً لطائفة صغيرة ذات نفوذ من مهاجري نجد يعمل أكثرهم في التجارة ويحتفظون بالجنسية السعودية ، كذلك بها سكان من البلوش ، والسنيين الفرس .

صعرا : قرية تقع شرقي بلدة البريمي تتألف عندها طرق الإرتحال الرئيسية بين البريمي والباطنة، ويسكنها في الأغلب سكان من آل بوخريبان ، وعناصر من آل بوشامس من نعيم ، وآل بوفلاسا من بني ياس ، وعناصر من بني قتيب وبني كعب .

---

(١)Anon: The Buraimi Memorials 1955, 5 Volumes, Including map box , C. 2100 Pages, Archive Editions, London 1985, See; Vol. I, The Buraimi case combines an ancient territorial dispute over a strategic oasis on key cross - country caravan routes, with the modern concern to control territory with oil - bearing possibilities. Pp. 56 - 67.

- James, Morris: "Sultan in Oman" London, 1957. Pp. 23 - 25.

- جورج رنتز وأخرون : المرجع السابق : ص ١٩٩ .

- عبد المنعم عبد الوهاب : جغرافية العلاقات السياسية ، الكويت ١٩٧٣م ، ص ٢٤٧ .

(*) المنطقة المتنازع عليها بين مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية تقدر مساحتها بنحو ٧٣٥٥٤ كيلومتر مربع ، بيد أن النزاع قد عرف بـ " مشكلة البريمي " نظراً لأهمية قرية البريمي على ما عداها ، حيث النفط، والموقع الإستراتيجي ، وخصوبة التربة ، والماء العذب ، كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي حاولت التأريخ لقضية البريمي لم تدرك أن الحدود الرملية الشرقية والجنوبية الشرقية للجزيرة العربية، وكذا منطقة الظاهرة كانت ضمن المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الأطراف المذكورة .

المويقعي : هي أقصى قرى البريمي في إتجاه الجنوب الغربي ، وتعـد مركـز النفوذ الرئيسي لآل بوفلاح في واحة البريمي ومناطق الصحاري المحيطة بها ، كمـا أن سكانها في غالبيتهم من آل بوفلاح ، ويباشر زايد ابن سلطان أخو حاكم أبو ظبـي السلطة المحلية فيها .

العين : هي أقصى قرى البريمي في إتجاه الجنوب الشـرقي ، وهـي خاضعـة لسيطرة آل بوفلاح ، ولكن معظم السكان من الظواهر ، وهناك فخوذ من بني يـاس والعوامر .

المعترض : وهي على مسافة ثلاثة أميال جنوب غربي قرية الـبريمي ، وهـي ملك لآل بو فلاح من بني ياس ولكن معظم السكان من الظواهر .

القيمي : تقع وسط منطقة البريمي إلى الجنوب الغربي من القطارة ، والشـمال الشرقي من المويقعي ، ويسكنها آل حمودة ، وآل سرور من قبيلة الظواهر .

القطارة : وهي على بعد ميل ونصف شمال غربي قرية الـبريمي ، ويسـكنها الدرامكة من الظواهر ، والبعض من بني قتيب ، وآل بوحمير من بني ياس .

هيلي : وتقع على مسافة ميلين شمال شرقي قرية البريمي ، ويسكنها الدرامكـة من قبيلة الظواهر ، وعناصر من بني قتيب ، وبنـي كعـب ، وآل بوحمـير ، وآل بوفلاسا من بني ياس .

المسعودي : تقع على بعد ميلين ونصف شمالي غربي قرية الـبريمي ، وهـي موطن آل نهيان ، وكانت خاضعة لحكم الشيخ خليفة ابن زايد من آل بوفلاح .

الجاهلي : تقع على بعد أربعة أميال غربي قرية البريمي ، وبها قلعة الجـاهلي التي بناها الشيخ زايد بن خليفة ، ويملك نخيلها آل بوفلاح[١].

---

(١)Bee, J. M: "The Episode of the Buraimi Oasis, Great Britain and the East" Vol. 69 (1953) P. 31.

-Melamid, A: "The Buraimi Oasis Dispute" Middle East Affairs, Vol. 7 (1956) Pp.56 - 63.

-جورج رنتز وأخرون : المرجع السابق ، ص ٢١٠ - ٢١٣ .

-د . محمد مرسي عبد الله : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

وكانت القبائل المتنازع عليها حسبما حددتها اتفاقية التحكيم لعام ١٩٥٥م هي بني ياس ، المناصير ، العوامر ، الظواهر ، النعيم ، آل مرة ، بني كعب ، وقد تحدثنا عن معظم هذه القبائل تفضيلاً، سوى قبيلتي بني ياس ، والظواهر ، وبني ياس هي أكثر القبائل المنطقة المختلف عليها وأوسعها أنتشاراً ، كما أنها تنتشر في جميع المناطق المتنازع عليها ، وفي المنطقة الساحلية لإمارة أبو ظبي ، كما تنتشر أيضاً في بعض إمارات الساحل العماني ، ومراكز سكناهم مجموعة جزر أبو ظبي ، وإمارتي أبو ظبي ودبي وواحتا الليوا والبريمي ، وهي أقرب إلى العشائر البدوية ومن أبرز فروعهم آل بوفلاح ، وهي تمثل الفرع القيادي في بني ياس وتنتمي الأسرة التي حكمت أبو ظبي طيلة القرنين الماضيين إلى هذه العشيرة ، وتتألف من بطون عديدة تضم آل نهيان ، آل سعدون ، آل سلطان ، الفرع الثاني من بني ياس هم القبيسات ، ويتواجد هؤلاء في المناطق الساحلية من إمارة أبو ظبي ، ويتواجد جزء منهم في الجهات الساحلية لإمارة قطر ، وينتمي إلى بني ياس أيضاً السودان والمزاريع ، أما قبيلة الظواهر ، فقد أتخذت ذلك الأسم لسكناها في سهل الظاهرة ، وترتبط إرتباطاً وثيقاً بني ياس في حلف قبلي ، ومن عشائرهم آل على ، آل هلال ، الرامكة ، آل حمود ، المطاوعة ، والنجادات ، وهي تعتبر من القبائل الهناوية ، وتدين بالمذهب المالكي السني(١).

بقي أن نشير إلى نبذة جغرافية تاريخية عن أبو ظبي ، وأبو ظبي أسم جزيرة تقع على مقربة من الطرف الجنوبي الغربي لساحل الصلح البحري ، وهو كذلك اسم مدينة تقع على هذه الجزيرة ، وأسم إمارة عاصمتها هي تلك المدينة ، وإمارة أبو ظبي هي أكبر السبع إمارات ، أو مشيخات التابعة لساحل الصلح البحري في شرق جزيرة العرب (دولة الإمارات العربية المتحدة) وحدود أبو ظبي لم يسبق تحديدها وفق اتفاقية دولية حتى بداية نزاعات الحدود بشكل فعلي في عام ١٩٣٤م بيد أن الشيخ شخبوط قد ذكرني عام ١٩٣٦م أن حدود سلطته تمتد من غناضة التي

---

(١)S. B. Miles: "The Countries and tribes of the Persian Gulf "London, 1966. Pp. 435 - 439.

-(I. O. R.) R / 15 / 91467, Cahuncy, British Consul, Muscat to British Residency, Bahrain, Notes on the Tribes of Sultanate of Muscat and Oman.

تقع على الساحل شمال شرق مدينة أبي ظبي، إلى جزيرة دلما جنوب شرقي قطـــر ، وفي الداخل من الوكرة الواقعة على ساحل قطر شمالي خور العديد إلـــى الـــبريمي، أنشئت مدينة أبو ظبي حوالي عام ١١٧٥هـــ الموافق ١٧٦١م على أيدي عرب مـــن آل بوفلاح وهم فخذاً من بني ياس ، الذين وصلوا إلى المنطقة حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وتحققت وحدة زعامتهم لأول مرة في عام ١٧٩٥م تحت إمرة شخبوط إبن ذياب من آل بوفلاح الذي حكم بنو ياس وأبو ظبي حتى عام ١٨١٦م، ثم خلفه أبنه محمد ثم طحنون في عام ١٨١٨م الذي حكم حتى عام ١٨٣٣م حين اغتيل على يد أخواه خليفة وسلطان ، اللذان تنازعا السلطة بدورهما مما أدى إلى انســحاب أفراد آل بوفلاسا من الكيان الرئيسي لبني ياس ، ليستقروا فـــي دبـــي ، فـــي عـــام ١٨٤٥م قتل الشيخ خليفة ابن شخبوط ، وخلفه سعيد ابن طحنون[١]، ثم تعاقب حكـــام أبو ظبي من آل بوفلاح ممن ورد ذكرهم في أماكن متفرقة من البحث .

الخلفية التاريخية السياسية لمنطقة البريمي .

كما هو الحال في الأوضاع الديموجرافية لمنطقة البريمي ، فإن الخلفية التاريخية السياسية تكاد تكون مضطربة أيضاً وإلى حد يصعب الجزم فيه برأي مطلـــق ، ففـــي القرن الثالث عشر الهجري ، الموافق للقرن التاسع عشر الميلادي ، وقعت الـــبريمي في خلال خمس فترات منفصلة في أيدي موحدي نجد ، كما إحتلتها في أثناء فـــترات مختلفة القواسم وحكام أبو ظبي وإمام عُمان وفي العهد السابق على تاريخ التحكيـــم قويت سلطة آل بو فلاح عليها [٢].

---

(١) جورج رنس : عُمان وساحل الخليج الجنوبي ، ص ٢٢٠ - ٢٢٥ .

(٢) أهتمت المذكرتان السعودية والبريطانية المرفوعتين إلى لجنة التحكيم الدولية بشكل رئيســـي بتـــاريخ المنطقة باعتباره يحمل مفتاح ومضمون الخلاف الحدودي في البريمي ، وحظى البحث التـــاريخي الموســـع بمادة وافرة لصياغة كل طرف مبرراته التاريخية والسياسية راجع :

-Memorial of the government of Saudi Arabia, Arbitration for the settlement of the territorial dispute between Muscat and Abu Dhabi on one Side and Saudi Arabia on the other, 31 July 1955. See; vol.1, Historical background relating to the disputed areas, 1765- 1955. Pp. 97 – 377.

-Memorial Submitted by the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Arbitration concerning Buraimi and the common frontier between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Vol. I, Pp. 21 - 45.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه التطورات التاريخية السياسية ، لابد من توضيح مسألة العلاقة بين السلطنة والإمامة في عُمان حتى يتسنى لنا فهم الموضوع على نحو سليم ، وتسمية عُمان تعتبر شاملة للقسم الكبير من جزيرة العرب الواقع بين ساحل الصلح البحري على الخليج العربي وبين ذلك الجزء من الساحل الجنوبي لجزيرة العرب الذي يمتد من رأس الحد إلى ما يجاور جزيرة مصيرة ، وهذا الإستعمال يتضح من أن الغربيين يطلقون أسم خليج عُمان على ذراع البحر العربي التي تقوم عليها مدينة مسقط ، بيد أنه في شرق جزيرة العرب يميل السواد من الناس إلى أستخدام كلمة عُمان عند الحديث عن الجزء الداخلي وحده من هذا القسم ، ومن ثم تصبح مسقط خارج عُمان وكذلك الباطنة وهي المنطقة الواقعة - شمال غربي مسقط بين الجبال والبحر ، وتبدأ عُمان عندما يدخل المرء منطقة جبال الحجر، وأحياناً يقتصر اسم عُمان على الجزء الأوسط من المناطق الواقعة إلى جانب جبال الحجر في اتجاه الربع الخالي (عُمان الوسطى) ، والمعنى الأوسع الذي يستخدمه أهل البلاد أنفسهم يطلق على الجزء الرئيسي من الحجر و الأراضي الواقعة بين هذه الجبال والربع الخالي ، وطبقاً لهذا التعريف ، تقع أراضي الإمامة ومنطقة الظاهرة كلها في داخل عُمان ، ومن ناحية أخرى يعد ساحل الصلح البحري وحدة جغرافية منفصلة ليست جزءاً من عُمان[١].

وعلى هذا الأساس تصبح سلطنة مسقط تتألف من القسم الساحلي للركن الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية ، وتشمل مسقط ومطرح والباطنة ، وشبه جزيرة روس الجبال ورأس الحد وظفار ، بينما تقع عُمان الأمامية إلى الداخل غربي سلطنة مسقط ، وتشمل مناطق عُمان الوسطى والشرقية والجبل الأخضر وجعلان ، وتضم الجانب الأكبر من سلسلة جبال الحجر الطويلة والسهولة الواقعة بينهما وبين الربع الخالي ، وتتداخل بعض مناطقها في مناطق سلطنة مسقط كما أن حدودها مع المملكة العربية السعودية غير واضحة المعالم .

---

(١)Eccles, J. G: "The Sultanate of Muscat and Oman, with a description of a journey into the interior under taken in 1925 " Journal of The Royal Central Asian Society, vol. Iv, Pp. 19 - 42.

-Thesiger, W:" Desert border lands of Oman ".

وقد عرضنا في تمهيد هذه الدراسة ، وكيفية إنقسام إقليم عُمان الكبير في أعقاب إنهيار دولة اليعاربة في عام ١٧٤١م فأنتقلت الإمامة في عين ذلك التاريخ إلى أسرة البوسعيد فيما كان "بعُمان الداخل" تمييزاً لها عن عُمان الساحل "مشيخات ساحل الصلح البحري" ، وقد شهد حكم أسرة البوسعيد إنقسام داخل الأسرة البوسعيدية ، فإحتفظ أحدهم بلقب الإمام وإستقر في الداخل ، بينما أستقر الآخر في المنطقة الساحلية ولقب نفسه بلقب سلطان ، وإتخذ من مسقط عاصمة له ، وقد كرست السياسة البريطانية المعنية بالمناطق الساحلية التجارية ، مثل هذا الإنقسام وعقدت مع سلطان ابن أحمد معاهدة سنة ١٧٩٨م ، ومنذ ذلك التاريخ انقسمت البلاد إلى قسمين سلطنة مسقط التي تقوم على مبدأ توارث الحكم وتربط حكامها علاقات حميمة مع بريطانيا ، وإمامة عُمان التي تقيم في الداخل، وتقوم على مبدأ الإنتخاب والمبايعة، ومنذ ذلك الوقت أيضاً دخلت السلطنة والإمامة في صراع دامي أنتهى بعقد معاهدة السيب عام ١٩٢٠م والتي نظمت العلاقة بين الحكومتين حيث حصلت عُمان بمقتضى هذه المعاهدة على شخصية داخلية مستقلة ، ومع ذلك لم تتضمن ما يوحي بأن السلطان بالتوقيع على هذه المعاهدة قد قصد التخلي عن سيادته على عُمان ، كما لم تكن هناك إشارة إلى إستقلال عُمان أو حكومتها وإنما كانت الإشارة إلى (شعب عُمان) ومع ذلك فإن الدليل التاريخي يوضح أن عُمان - خلال أكثر من قرن من الزمان - قد طور وجوداً مستقلاً بعلاقات محدودة مع حكومة مسقط ، وكان إمام عُمان يتم انتخابه باستمرار وفقاً للتقاليد العُمانية ، بعيداً عن سلطة السلطان ، الذي قام بترشيح نفسه للإمامة في عام ١٩٥٤م ، وترى الحكومة البريطانية أن اتفاقية سيب " ليست معاهدة دولية ولكن إتفاقية من ذلك النوع في المنطقة الذي ينظم العلاقة بين صاحب السلطة وبعض قبائله ، وهي لم تذهب إلى أكثر من السماح للقبائل العُمانية بمعيار من الحكم الذاتي ، ومن الناحية القانونية ، فإن الرأي البريطاني يحظى بتأييد وافر ، فهذه الإتفاقية لم تكن معاهدة دولية بالمعنى المحدد للمصطلح ، حيث أنها لم تبرم بين شخصيتين دوليتين مستقلتين ، وأياً كان معيار الحكم السياسي أو القانوني ، فإن هذه المعاهدة قد تعرضت للإنهيار في غضون عام ١٩٥٥م إثر إكتشاف النفط في المناطق المتاخمة للسلطنة والإمامة وتلك التي تجمعها

بحدود المملكة العربية السعودية ، ولم يهدأ لهيب الإنصهار العُماني الداخلي إلا في عام ١٩٧٠م وفي أعقاب تولى قابوس بن سعيد الحكم في ٢٣ يوليو ، وكان أول مرسوم أصدره تغيير أسم الدولة من سلطنة مسقط وعُمان إلى سلطنة عُمان ، وأدرك قابوس أهمية التنسيق والتعاون في كافة الجوانب مع المملكة العربية السعودية ، وأن ذلك هو مفتاح الحل للعديد من المشكلات الداخلية والخارجية التي عليه مواجهتها(١).

وفي إطار هذا السياق العام لتطور العلاقة بين الإمامة والسلطنة في عُمان ينبغي التركيز على الدور السياسي الكبير الذي كان يمارسه البريطانيون في سلطنة مسقط ، فقد إلتزمت بريطانيا فيما بين عامي ١٧٩٨م - ١٩٢٩م بواحدة وعشرين تعهداً وإتفاقاً تمنح الرعايا البريطانيين إمتيازات ضخمة ، وتقدمهم على غيرهم في المعاملات التجارية ، وتقرر لهم في مسقط مقيمين ووكلاء وضباطاً إقتصاديين وسياسيين ، وأطلقت أيدي الإنجليز في شئون البلاد ومواردها ، وحق إستغلال

---

(١)G . P. Badger: "History of the Imams and Seyids of Oman, by Salil bin Razik from A. D. 661 – 1856" Translated from original Arabic and edited with notes, appendices and introduction continuing the history down to 1870, London 1871. Pp. 103– 140.

-د . جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد في عُمان وزنجبار منذ تأسيسها حتى إنقسامها (١٧١٤-١٨٦١م) رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٥٨م .

- سمير محمد أبو ياسين : العلاقات العُمانية البريطانية ١٧٩٨م ، مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ١٩٨٠م

-د . إبراهيم محمد شهداد : الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (١٩١٣-١٩٧٥م) رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨م .

-حمدي حافظ ، ومحمود الشرقاوي : عُمان وإمارات الخليج العربي ، سلسلة كتب سياسية ، القاهرة ١٩٥٧م .

-United Nations General Assembly 1963; Report of the special representative of the secretary. General on his visit to Oman. A / 5562 Of 8 October 1963 (The Deribbing Report).

-United Nations General Assembly 1963; Question of Oman, A / 5846 of 22 January 1965 (The Ad Hoc Committee Report).

-Porter, J. D. (ed.): "Oman and the Persian Gulf 1835 – 1949" U.S.A. Documentary Publications, 1982.

-AL Bahrna, H. M: "The Arabian Gulf States" Op Cit: See; The legal aspect: the secret treaty of Sib, 25 September 1920. Pp. 241 - 243.

البترول والفحم وسائر المعادن ، وفي إتفاقية ١١ فبراير ١٩٢٩م مدت السلطنة أجل الإمتيازات التجارية والإقتصادية الممنوحة لبريطانيا بمقتضى إتفاقية سنة ١٨٩١م ، وفرضت على السلطنة إنحيازاً تاماً لبريطانيا مدة قرن ونصف قرن، وبلغ من تدخل البريطانيين أن أشتركوا في مجلسها الأعلى ووقعوا الإتفاقية بأسمهم نيابة عن السلطان ، فكان مستر توماس البريطاني عضو مجلس السلطنة نائباً عن السلطان وكان الطرف الثاني هو الميجر مرفى عن القنصلية البريطانية والوكالة السياسية في مسقط[١].

وقد ضاق بعض أهل السلطنة بأحوالها ، فهاجروا إلى باكستان ، وأطلقوا على أنفسهم أسم " العُمانيين الأحرار " ، وألفوا حزب العُماني في كراتشي ، وأخذوا يندون بالسلطان وخضوعه للإستعمار ومناهضته للوطنيين ، وبلغت أصواتهم جامعة الدول العربية في رسالات تلقتها منهم في ٤ إبريل وأكتوبر سنة ١٩٥٣م[٢] .

نعود إلى تاريخ البريمي السياسي ، فنجد أن آل بو سعيد كانوا أسبق من غيرهم في تحقيق نوعاً من السيطرة عليها في غضون منتصف القرن الثامن عشر الميلادي،

---

(١)George, Rentz: "Oman and The Southern Shore of the Persian Gulf" (Aramco relations department, research division) Cairo 1952. Note: This book was Withdrawn on publication and only a few copies passed into private hands. See; Pp. 12- 25.

- Allen, C. H: "Sayids, Shets and Sultans; Politics and trade in Mascat under the AL Bu Said 1785 – 1914" pH. D.University of Washington 1978. Pp. 74 - 85.

(٢) وثائق جامعة الدول العربية : رسالة الشيخ محمد عبد الله الخليلي ، إمام عُمان الداخلية ، المؤرخة بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣هـ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤م ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة.

وقد ردت الإدارة السياسية ، بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقرير بحثي يتناول توصيات الجامعة للإمام بأنها تدعم إستقلاله الذاتي بعيداً عن سلطنة عُمان والحكومة البريطانية ، وأن الجامعة العربية تعول على الدور الذي يمكن أن تقوم به كل من السعودية واليمن في صون هذا الإستقلال للإمامة ، وأن الجامعة تدعم جهوداً قد تبذل في هذا الصدد ، راجع :

تقرير سري ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤م ، وأعتمد التقرير على المصادر التالية :

-Royal Institute of international affairs, The Middle East, A political and economic survey, 1954. P. 137.

-Aitchison: "Treaties Engagements and Sands " Vol. XI, 1929.P. 284.

-Wilfred, Thesiger:" Desert borderlands of Oman " Geographical Journal, Oct. Nov. 1950.

غير أنهم كانوا قد أكرهوا على الإنسحاب منها عندما ثارت ضدهم قبيلة نعيم، وقـــد أستثمر الموحدون عمليات الفتن والصراعات الداخلية في مسقط وعُمان ، وحـــاولوا الإمتداد بسيطرتهم إلى المناطق المتاخمة للساحل الجنوبي للخليج العربي فـــي عـــام ١٨٠٠م ، وجرد أمير نجد حملة من الفرسان بقيادة رجل يدعـــى الحريـــق ، وقـــد أستسلمت له قبائل بني ياس، وبني قتب ، ونعيم ، وأتخذ هذا القـــائد مـــن الـــبريمي مستقراً له وجبا الزكاة من القبائل المجاورة ، وفي عام ١٢١٨هـ الموافـق ١٨٠٣م أحتفظ الأمير سعود ابن عبد العزيز بحامية في البريمي ، ووكيل سياسي في مسقط ، كما كان بمقدوره الإستعانة بقائدة المحلي مطلق المطيري في التدخـــل بفعاليـــة فـــي سياسة سلطنة مسقط ، وقد ظل النفوذ السلفي السعودي فـــي الـــبريمي حتـــى عـــام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م وهو تاريخ وفاة الأمير سعود ابن عبد العزيز ، والقائد القـــوى مطلق المطيري وقد أعقب ذلك زحف القوات التي أوفدها محمد علي باشا والي مصر صوب نجد ، ومن ثم زوال السيطرة السعودية على البريمي التي دخلت بدورها فـــي مرحلة من الغموض ، حتى عام ١٢٤٠هـ الموافق ١٨٢٤م عندما أستولى ســـلطان ابن صقر القاسمي على البريمي ، ولم تجد إحتجاجات حـــاكم مســـقط نفعـــاً ، وإزاء مناصرة طحنون ابن شخبوط رئيس بني ياس لحاكم مسقط سعيد ابن ســـلطان ضـــد شيخ القواسم تدخلت بريطانيا لحفظ الأمن والسلام في الخليج وأجبرت ســـلطان ابـــن صقر على الإنسحاب فامتثل شيخ القواسم ودمر بروج البريمي في عام ١٢٤٨هـــ / ١٨٣٣م[١] .

وفي عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م برز في المناطق المجاورة للبريمي ســـعد ابـــن مطلق عاملاً بأسم فيصل ابن تركي أمير نجد الجديد ، فإستلم له أفراد نعيم وغـــيرهم من رجال القبائل ، كما أخذت هذه القوات التي يقودها سعد تهدد مسقط حتى أضطـــر ثويني ابن سلطان نيابة عن والده حاكم مسقط أن يدفع جزية سنوية لأمير الموحدين، بيد أن سعيد ابن طحنون حاكم أبو ظبي قد أفرد بعمل مضاد للموحدين وأقصاهم عـــن البريمي في عام ١٢٦٤هـ / ١٨٤٨م ، وظل بها حتى عام ١٢٦٩هـــ / ١٨٥٢م،

---

(١)AL - Rashid , Z . M: "Saudi relations with Eastern Arabia and Oman 1800 – 1871" London, Luzac, 1981. Pp. 120 - 122.

عندما واجه إئتلافاً قوياً يضم قوات نجد ودبي ورأس الخيمة وعجمان أضطـر علـى إثره إلى الإنسحاب من البريمي ، لتعود في عين ذلك التاريخ إلـى النفـوذ السـلفي السعودي في عهد عبد الله ابن فيصل الذي عين تركي السديري ممثلاً لحكومة نجـد في البريمي ، بيد أن السديري هذا قد مارس سياسية متشـددة فـي جمـع الزكـاة للسعوديين ، أثارت حنق قبائل نعيم وشيوخ ساحل الصلـح البحـري ، فقتلـه أهـل الشارقة في إبريل ١٨٦٩م ، وفي المقابل دعت قبائل نعيم عزان ابن قيس إمام عُمان الجديد إلى الإستيلاء على البريمي وإقصاء الموحدين ، وقد تم لهم ذلك بعد معركـة استمرت ثلاثة أيام في صيف ١٢٦٨هـ / ١٨٦٩م[١].

---

(١)-(I. O.) Board's Collns. Vol. 192, Colln 4155, Capt. David Seton (Res. at Muscat) to Gov. in - Co. Bombay, 14 August 1805.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 102, Enclos. To Sec. Letter 73 of 2 October 1851, Hennell to Chief Secy. Bombay, 9 August 1851 (No. 258).

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Kemball to Chief Secy., Bombay, 26 May 1855 (No. IB Sec. Dept.) Italics added.

-(I. O.) Enclos . To Bombay Sec. Letters, Vol. 101, Enclos. To Sec. Letter 71 of 17 September 1851, Hennell to Chief Secy. Bombay, 24June 1851 (No. 205) .

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Faisal to Kemball, 24 Rabi ' II, 1271 / 14 January 1855.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 121, Enclos. To Sec. Letter 12 of 31 January 1855, Faisal to Kemball, 6 Muharram 1271 / 29 September 1854.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Faisal to Kemball 24 Rabi ' II, 1271 / 14 January 1855.

-A letter the vali of Baghdad to the British Consul - General in the city in 1861 refers to ' Fysul Beg, the Kaimmakam of Nejd (See (I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 146, Enclos. To Sec. Letter 2 of 12 February 1862, Ahmad Tewfiq Pasha to A. B. Kemball, 25 Jumaba I, 1278 / 29 November 1891). Faisal himself spoke of his treaties with the Sultan Abdul Mejid in a letter to the resident in the Gulf in 1859 (See (I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 142, Enclos. To Sec. Letter 13 of 27 Marsh 1860, Faisal to Capt. Jones, 7 Rabi ' II, 1276 / 3 November 1859).

-(I. O.) India Foreign Proceedings (Political), Range 437, Vol. 68, August 1866, no 174, Pelly to Pol. Secy. Bombay, 9 July 1866 (No. 80).

-(I. O.) India For. Proc. (Pol.), Range 437, Vol. 67, January 1866, no. 63, Abdullah Ibn Faisal to Pelly, 10 Ramadhan 1282 / 28 January 1866.

وفي ربيع عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م أوفد سعود ابن فيصل أمير نجد قائداً يدعى محبوب الذي أستطاع بمساعدة حاكم أبو ظبي السيطرة على البريمي [١]، بيد أن دخول الأتراك إلى الإحساء في نفس العام .

وتقدم قوات آل رشيد نحو الشمال قد أدى إلى ضعف دولة الموحدين ثم قلب نظام حكمهم ، وتؤكد حكومة الهند في تقاريرها للفترة ما بين ١٨٧١م ١٨٧٣م أن البريمي كانت بيدي حاكم الشارقة أو أبو ظبي ، وفي عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م زار البريمي مايلز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وقال أنها عادت الآن إلى أصحابها الأصليين وهم قبائل نعيم [٢]، وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي فقد السعوديون أية سيطرة أو وجود فعلى أو عيني لهم في البريمي وهي الفترة التي دان فيها وسط الجزيرة العربية لحكم آل رشيد ، وبحلول القرن العشرين كان نفوذ حاكم أبو ظبي واضحاً هناك ، وأن قبائل الظواهر التابعون لبني ياس كان لهم آنذاك تفوق عددي في البريمي التي بدأ يرتادها قلة من المناصير في أيام القيظ ، وفي الأعوام التي تلت عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م حاول برترام توماس المسؤول البريطاني أن يتقدم داخل الأراضي المحيطة بالبريمي ، فأبلغه رئيس نعيم "أن هذه البقاع داخلة في أراضي ابن سعود" وكتب توماس يقول "أن الظاهرة ماجت بأنباء زيارة عامل من عمال الزكاة أوفده ابن خلدون نائب الملك عبد العزيز ابن سعود في الإحساء ، وأن كثيرين من أهل الظاهرة كانوا يؤدون الزكاة" بيد أن الكابتن اكلز الضابط في الجيش الهندي والمنتدب في عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م للخدمة في سلطنة مسقط يؤكد أن واحة البريمي مستقلة من أية سلطة سياسية فعلية ، وأوضح

---

(١)-(I. O.) Collns. To Pol Desp. To India, Vol. 85, Colln. to Desp. 61 of 22 August 1866, Pelly to Chief Secy., Bombay, 23 April 1866 (No. 42 Pol. Dept.).

-(I. O.) Collns. To Pol Desp. To India, Vol. 88, Colln. to Desp. 37 of 28 February 1867, A. B. Kemball (Consul - General) to Lord Lyons (H. B. M. Ambass. at Constantinople), Baghdad, 18 April 1866 (No. 15).

(٢)-(I. O.) Secret letters, various, Vol. 15 (1869), Way to Pelly, 15 April 1869. The version of this event given in the Saudi Memorial (I , Chapter IV, Para. 224) runs as follows:

-(I. O.) Sec letters, various, Vol. 15 Lieut. , Col . H. Disbrowe (Pol. Agent at Muscat) to Pelly, 16 July 1969.

أن عبد الله ابن خلوي قد جبا الزكاة من قبائل البريمي والمناطق المجاورة ، وقد أكـد الرحالة البريطاني H. ST. J.B. Philby مثل هذه الوضعية فـــي عـــام ١٣٥٢هـــ / ١٩٣٣م[١].

---

(١) راجع التطورات السياسية التاريخية حتى عام ١٩٣٣م في الوثائق التالية :

-U.K. Memorial II, Annex F, no. 6, Zaid to Ahmad ibn Hilal, 17 Jumada II 1320 / September 1902.

-U.K. Memorial II, Annex F, no. 7, Yusuf ibn Said al - Hajari to Ahmad ibn Hilal, 4 Rajab 1323.

-U.K. Memorial II, Annex B, no. 25 Cox to for. Secy., Govt. of India, 18 January 1904 (No. 176). CF. Saudi Memorial I, Chapter IV, Para. 297.

-U. K. Memorial II, Annex D, no. 2, Ibn Saud to Cox, 8 Rajab 1331.

(F. O.) 371 / 1820, file 22076, Cox Saud, 11 September 1913.

-U. K. Memorial II, Annex F, no. 30, Govt. of India to Sect. of State, 2 August 1913.

-(F. O.) 371 / 1820 file 22076, F. O. to. I. O., 31 October 1913.

-(F. O.) 371 / 1820 file 22076, Secy. of State to Viceroy, 4 November 1913. Saud, 11 September 1913.

-(F. O.) 371 / 2123, file 6117, Maj. A .P. Trevor (Poll. Agent. Bahrain) to Pol. Res. 20 December 1913.

-(F. O.) 371 / 2124, Ibn Saud to Trevor, 6 Jumada I, 1332 / 2 April 1914.

-(F. O.) 371 / 1820 Reprinted in the U. K. Memorial II, Annex, no. 8. The original instrument was found in the Turkish Archives at Basra on its occupation by British troops after the outbreak of war in 1914. The Muslim date is 4 Rajab 1332.

-(F. O.) 371 / 2124, Hakki Pasha to F. O. 9 July 1914, reprinted in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 40.

-(F. O.) E 2481/ 279 / 91, G. W. Rendel to Millard, 24 April 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 3.

-(F. O.) E 3167 / 279 / 91, Sir A. Ryan to Fuad Bey Hamza, 28 April 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 4.

-(F. O.) E 3651 / 279 / 91, Fuad Bey Hamza to Ryan, 13 May 1934, in U. K. Memorial II, Annex D, no. 5.

-(F. O.) E 4341 / 279 / 91, Ryan to Fuad Bey Hamza, 15 June 1934, in U. K. Memorial, II Annex D, no. 6.

-(F. O.) E 4451 / 279 / 91, Fuad Bey Hamza to Ryan, 20 June 1934, in, U. K. Memorial, II, Annex D, no. 7.

-(F. O.) E 5908 / 2429 / 25, Record of second meeting, 20 September 1934, and E 5997 / 2429 / 25, Record of fifth meeting, 24 September 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 8.

ينبغي ملاحظة أن هناك منطقتان كبيرتان قد ظلت خارج نفـوذ بريطانيـا حتـى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ، وهما منطقة إمامـة عُمـان ، ومنطقـة البريمي ، وتشير المصادر إلى أن البريطانيين قد أعدوا مخططاً يقضي بتصفية هاتين المنطقتين تصفية نهائية ، وذلك بضم عُمان إلى مسقط ، وضم البوريمي إلى كل مـن مسقط وأبو ظبي ، ومن ثم لابد من إدراك مثل هذا المغزى في سياق تناول السياسـة البريطانية تجاه معالجة قضايا الحدود في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانيـة فـي جنوب شرق الجزيرة العربية ، كما ينبغي الربط هنا بين المفاوضـات البريطانيـة ، والسعودية بشأن الحدود في المنطقة المذكورة أنفاً ، وبين تلك التي عرضنا لها فـي الحديث عن الحدود السعودية - القطرية ، إذ كانت جميعها تسير في إتجاه واحـدة ، وتعالج وفق الإستراتيجية ذاتها سواء بالنسبة للبريطانيين أو السعوديين [1].

بيد أن الأمر الذي يجب التركيز عليه هو أن مفاوضات الحدود بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٧م قد أوضحت أن المطالبات السعودية في تمام عام ١٩٣٥م كـانت تسـتند كلياً إلى مفهوم ديار القبائل وولائها لابن سعود ، ولم تتقدم الحكومة السعودية بأيـة حجج مدروسة عن موضوع جمع الزكاة كتلك التي قدموها في مطالباتهم فـي عـام ١٩٤٩م ، وهي ثغرة نفذ من خلالها البريطانيون الذين إستنتجوا أن جمع الزكاة لـم يكن يعتبر لدى السعوديين في ذلك الوقت مبرراً في إعطاء أية حقـوق سياسـية أو سيادية إقليمية ، لأنه من الثابت أن الوكلاء السعوديون قد جمعـوا الزكـاة أحيانـاً متفرقة في الضفرة وضواحي البريمي قبل عام ١٩٣٥م ، ومع ذلك لم يثيروا مسـألة الحدود في تلك المناطق [2].

على أية حال فإن بوادر إثارة أزمة الحدود في البريمي ، إذا أردنا أن نؤرخ لـها وبشكل دقيق ، قد بدأت في عام ١٩٣٧م عندما منح السلطان سعيد ابن تيمور إمتيازاً

---

(١)-(F. O.) E 2700 / 77 / 91, Memo. By Hamza to Sir A. Ryan, 3 April 1935, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 9.

-(F. O.) E 3783 / 77 / 91, Aide - Memories from Sir A. Ryan to Saudi Govt., 9 April 1935, in U. K. Memorial, II, Annex D, no 10.

(٢)-(F. O.) EA 1084 / 31, G. C. Pelham (H. B. M. Ambass. At Jeddah) to F. O. 31 March 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 38.

-(F. O.) EA 1084 / 31, F. O. to Pelham 7 April 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no.39.

إلى شركة الإمتيازات البترولية ، المتفرعة عن شركة بترول العراق التنقيب عن النفط في مسقط وعمان وظفار ، وأبلغ شيوخ البريمي والظاهرة العليا أن عملية مسح للمنطقة ستجري على الغالب في أشهر الشتاء التالية(١).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبداية عام ١٩٤٨م كانت الشركة قد مسحت منطقة البريمي المواجهة لأبو ظبي ، ورغبت في التنقيب في الجانب العُماني منها ، بيد أن شيوخ بني نعيم كانوا يرغبون في تحقيق نوعاً من الإستقلال بعيداً عن أية سلطة فعلية ، بعدما سئموا تداول النفوذ عليهم ، وهي المعارضة التي عرقلت بالفعل عمليات الشركة ، ولم تفلح بعض المراسلات التي بعثت من قبل بعض القبائل الأخرى المؤيدة للسلطان ، في أن تقرر وضعاً معيناً يمكن أخذه في إعتبار السيادة العُمانية على البريمي ، وفي المقابل لم يكن للحكومة السعودية أي مركز للحدود في أية نقطة وراء واحة السلوه ، ولم يقوموا بأي عمل إداري بإستثناء جباية الزكاة، سواء في المناطق الغربية ، أو في منطقة البريمي .

ومن ناحية ثالثة فإن الشيخ شخبوط قد منح في عام ١٩٣٦م إمتيازاً لشركة الإمتيازات البترولية للتنقيب في جميع أراضي مشيخة أبو ظبي حتى شبه جزيرة قطر، أما الحكومة البريطانية فقد وجدت شرعية لها من كونها صاحبة الحماية على مشيخات الساحل المتصالح .

وعززت الحكومة الأمريكية هذا الموقف البريطاني ، عندما قام فريق مسح تابع للجيش الأمريكي في عام ١٩٤٥م برسم خريطة للساحل من قطر إلى الشارقة ، بعد أن حصلت على تصريح بذلك من شيوخ الإمارات المتصالحة عن طريق حليفتها الحكومة البريطانية ، وقام الأسطول الملكي البريطاني بعملية المسح في عام ١٩٤٧م من خور العديد إلى خور قنطور على بعد ٢٥ ميلاً إلى الجنوب الغربي من

---

(١)-(F. O.) E. 2123 / 92 / 25, Yusuf to Bullard, 11 Muharram 1356 / 23 March 1937, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 15.

-(F. O.) E. 439 / 150 / 91, Fasial to Bullard, 16 Shawwal 1356 / 19 December 1937, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 18.

-(F. O.) E. 1081 / 63, Minutes of Third informal meeting, 3 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

أبو ظبي[1]، وبالرغم من كل ذلك فينبغي الإعتراف بأن أحوال النفط بعد الحرب العالمية الثانية ، وبدء إستخراجه وإنتاجه بكميات تجارية ، وبدء الإنفتاح الغربي على منطقة الخليج بإعتبارها مصدراً مهماً للطاقة ، قد أعادت صياغة العديد من المفاهيم السياسية التي كانت سائدة قبل الحرب ، وبضمنها مفهوم الحدود الذي أصبح مرتبطاً بالثروة الطبيعية النفطية ، ولم يعد بالإمكان التفريط في أية جزئية ، بل على العكس ، كان النفط محركاً لإعادة ملف الحدود من جديد ، وأصبح التنصل من إلتزامات سابقة وارداً وأصطدمت سياسية المصالح بالمطامع وتغيرت كثير من الإستراتيجيات ، وأصبح النفط هو محور السياسات في منطقة الخليج .

وهكذا كان إستئناف البحث عن النفط من جانب شركة الإمتيازات البترولية في إمارات الساحل العُماني سبباً مباشراً في إثارة واحدة من أكثر مشكلات الحدود في شبه الجزيرة تعقيداً وحساسية ، لا سيما بعد أن باشرت الشركة Petroleum Development of Turcial Coast عمليات التنقيب في أماكن إمتيازها في أبو ظبي ، ودخلت منطقة البريمي في مناطق عملياتها التنفيذية في عام ١٩٤٧م - ١٩٤٨م ، وفي الوقت نفسه بدأت شركة أرامكو بالتنقيب في المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي للمقاطعات الشرقية التابعة للملكة العربية السعودية ، ومن جانبها فقد طالبت الحكومة السعودية من الشركة الأمريكية توسيع عمليات المسح لتشمل منطقة العقل والمجن وبينونة في إمارة أبو ظبي ، وهي المناطق التي سبق وأن أعترفت بها السعودية في عام ١٩٣٥م بتبعيتها لإمارة أبو ظبي[2].

---

(١)See; -(F. O.) E. 3760 / 1430 / 25, F. H. W. Stonehewer - Bird to Yusuf Yasin 20 April1942, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 37.

-(F. O.) ES. 1081 / 63 Record of fifth meeting at Dammam, 2 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-(F. O.) ES. 1081 / 63 Record of fifth meeting at Dammam, 2 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-(F. O.) ES. 1081 / 63, Minutes of second informal meeting, 3 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

(٢)-(F. O.) E. 4111 / 77 / 91, Fuad Bey Hamza to G.W. Rendel, 2 July 1955,in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 12. =

أحتج الشيخ شخبوط ابن سلطان حاكم أبي ظبي في ١٨ إبريل ١٩٤٨م على ممارسات أرامكو، وأخبر الضابط البريطاني السياسي في ساحل عُمان B. W. "Stobart" أن الشركة الأمريكية ، قد بدأت عملياتها المسحية في المنطقة الواقعة ما بين خور العديد وسبخة مطي ، وجزيرة غاغة ، وقصر السلوى الذي يعتبر أخر مركز حدودي سعودي عند الطرف الجنوبي لقطر.

وفي ٢٢ إبريل ١٩٤٩م ذهب "ستوارت Stoart" الضابط السياسي البريطاني في الشارقة بصحبة ، الشيخ هزاع ابن سلطان شقيق الشيخ شخبوط إلى المنطقة التي تعسكر فيها الفرق البترولية لإجراء تحقيق بشأن الإنتهاكات التي قامت بها الشركة ، ووجدا فريقاً من شركة أرمكوا معهم موظف سعودي وعشرون من رجال الحرس السعودي المسلحين الذين ذكروا أنهم جاءوا إلى هنا بأمر من الأمير سعود ابن جلوي حاكم المنطقة الشرقية في السعودية ، وقال أحد مساحي شركة أرامكو انه يعرف من خريطة الشركة التي يعمل بموجبها أنه فوق أراضي ظبيانية ، وقد سلم ستوبارت في ٢٢ إبريل ١٩٤٩م إحتجاجاً لرئيس الفرقة يبلغه فيه أنه في أراضي أبو ظبي وأن وجود جنود سعوديين مسلحين يعد إعتداءاً على حرمة أراضي أبو ظبي، وطلب منه سرعة الإنسحاب ، وعلى الفور إنسحبت الفرقة عائدة إلى السعودية ، وفي ٢٥ إبريل ١٩٤٩م أجابت شركة أرامكو الضابط السياسي البريطاني على مذكرة قائلة أن هذا الإحتجاج يجب أن يوجه إلى الحكومة السعودية لأنها كشركة لا يعنيها الجانب السياسي لمشكلة الحدود (١).

=-(F. O.) E. 4314 / 77 / 91, Statement by Fuad Bey Hamza, 8 July 1955, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 13.

-Fuad Bey Hamza to Rendel, 2 July 1935.

-(F. O.) E. 3944 / 77 / 91 Record of first meeting, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 12.

-(F. O.) E. 3944 / 77 / 91 Record of first meeting, 24 June 1935, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 11.

(١) Hay To Bevin , No . 30. 5 May 1949, Fo 371 / 7518, Also Hay to Foreign Office, No. 129, 24 March 1949, Fo 371 / 7518, E. 3925 / 1535 / 91.

-Trott to Foreign Office, No. 61, 21 March 1949, E. 3076 / 1535 / 91; Also Trott to C.R. Attlee, Foreign Office, No. 60 31 March 1949, Fo 371 / 75018. =

وفي ٢٦ إبريل ١٩٤٩م إحتجت الحكومة السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة على تصرف ستوربات مؤكدة أن فريق شركة الأرامكو مرابط داخل الأراضي السعودية وهو أمر يثبت وجود قبائل في المنطقة تدين بالولاء للعربية السعودية ، وردت الحكومة البريطانية في ١١ مايو ١٩٤٩م بإحتجاج مضاد على إنتهاك الحكومة السعودية لسيادة أبو ظبي ، وأضافت أنه بالإمكان إن وجدت أي شكوك في الحقوق الإقليمية ، أن تزال عن طريق المحادثات بين الحكومتين[1].

وبعد المشاورات بين الحكومتين البريطانية والسعودية ، حول الأسس التي ينبغي أن تبني عليها جولة المفاوضات الجديدة ، برزت وجهتي النظر التقليدية لكل منهما فالسعوديين أوضحوا أن وضع الحدود يجب أن يستند إلى دليل تحديد القبائل البدوية التي تقيم في المنطقة المتنازع عليها ، وأن القاعدة في تحديد السيادة يجب أن تكون متمثلة في جباية الزكاة الفعلية وفي وجود حقوق المرعى ، وفي المقابل تمسك بريطانيا بالمفهوم القانوني للحدود والمنصوص عليها بموجب المعاهدتين التركية الإنجليزية لعامي ١٩١٣م ، ١٩١٤م ، وأن هناك فرقاً شاسعاً بين الحدود النهائية لطواف القبائل وبين الأراضي التي تكون فيها كل قبيلة هي المسيطرة فعلياً[2]، ومهما يكن من أمر فإن الحكومتين لم يجد بديلاً عن إستئناف المفاوضات

=-Hay to Foreign Office, No. 111, 12 March 1949, Fo 371 / 75018, E. 3316 / 91; Also Hay to Foreign Office, No. 129, 24 March 1949, Fo 371 / 75018, E. 3925 / 1535 / 91.

-Hay to Foreign Office, No. 111, 12 March 1949, Fo 371 / 75018.

-Trott to Foreign Office, No. 61, 21 March 1949, Fo 371 / 75018.

-Hay to Burrows, 19 April 1949, Fo 371 / 75018.

-Childs to Secretary of State, No 120, 29 April 1949, Enclosure No. 1, DS 890F. 014/4 - 2941, R G 59.

(١)-Foreign Office to Jedda, No. 4492, 23 April 1949, Fo 371 / 75018, E. 5124 / 1535/91.

-Foreign Office to Jedda, No. 269, 7 May 1949, Fo 371 / 75018, E. 5327 / 1535 / 91.

-Trott to Foreign Office, No. 108, 11 May 1949, E. 5967 / 1535 / 91.

-Foreign Office to Jedda, No. 268, 7 May 1949, Fo 371 / 75018, E. 4046 / 1535 / 91.

-Foreign Office to Jedda, No. 269, 7 May 1949, Fo 371 / 75018, E. 4046 / 1535 / 91.

-Foreign Office to ministry of foreign affairs of Saudi Arabia. No 156, Note, 11 May 1949, - Fo 371 / 75018, E. 6251 / 1535 / 91.

(٢)Foreign Office, Memorandum, 26 August 1949, FO 371 / 82651, E. 1081/18/90.

-FO 371 / 75078 / E. 1565 / 1536 / 91; M. L. F. Nutall, ministry of fuel and power, to J. E. Chadwick Foreign Office, 5 May 1949.

التي بدأت بالفعل في ٣٠ أغسطس ١٩٤٩م في مدينة الرياض ، والتي دارت في جولاتها الأولى حول الأسس السالفة الذكر ولم يوضح أي طرف الحدود التي يراها مناسبة في منطقة جنوب شرق الجزيرة العربية ، في حين أوضح المفاوض البريطاني أن "توضيح الحدود ضرورياً في تمييز مناطق الإمتياز البترولية التي ينبغي أن يمنحها أياً من الجانبين ، كما ينبغي معرفة المناطق التي تمارس عليها الحكومات سيطرتها" وتقدمت الحكومة السعودية في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩م بمذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، تتضمن رؤيتها للحدود بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي على النحو التالي :

يبدأ الخط من نقطة واقعة على ساحل الخليج بين بندر المرفأ وبندر المغيرة على بعد كيلومتر من شرقي المرفأ (نقطة أ) ويتجه الخط من هذه النقطة إتجاهاً مستقيماً إلى الجنوب الشرقي تماماً حتى يصل خطا العرض ٢٣° و ٥٦ دقيقة (نقطة ب) ومن هذه النقطة يتجه الخط إتجاهاً مستقيماً إلى الشرق رأساً حتى يصل خط الطول ٥٤° (نقطة جـ) ومن النقطة (جـ) يتجه الخط إتجاهاً مستقيماً حتى يصل نقطة تقاطع خط العرض ٢٤° و ٢٥ دقيقة مع خط الطول ٥٥° و ٣٦ دقيقة (نقطة د) .

وتري الحكومة السعودية أن هذه الحدود تنطبق على الواقع بالنسبة لسلطاتها وسلطة أبو ظبي مستندة في ذلك إلى أن الأراضي التي حددت بموجب هذا للمملكة العربية السعودية تعيش فيها قبائل تابعة لها من بني هاجر والمناصير والعوامر وآل مرة والدواسر وغيرهم من القبائل .

أما بالنسبة إلى الأراضي الواقعة إلى الجنوب والشرق من خط عرض ٢٤° و ٢٥ دقيقة شمالاً وخط طول ٥٥° و ٣٦ دقيقة شرقاً فإنها تقع تحت سلطة مشيخات ليس لها علاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية ، ولهذا فإن الحدود بين المملكة العربية السعودية وهذه المشيخات ، سيتفق عليها بينهما مباشرة "[١].

وبموجب هذا الخط أعتبرت السعودية المنطقة الساحلية التي تقع بين بندر مغيرة والمرفأ وتمتد مسافة كيلومتر شرق المرفأ ، وكذلك أغلب منطقة الظفرة ، تقعان

---

(١)Saudi Memorial, Vol. I. P. 422.

داخل الحدود السعودية ، وهذه الحدود الجديدة التي عينتها المذكورة السعودية تبعد بنحو ١٠٠ ميل عن خط الحدود الذي اقترحته في عام ١٩٣٥ (خط فؤاد) ، وبهذا تكون السعودية قد أستخلصت لنفسها الأراضي المحيطة بواحة البريمي والتي تمثل في نفس الوقت الجزء الأكبر من أراضي إمارة أبو ظبي .

وقد سجلت الحكومة البريطانية أعتراضاً موثقاً على الإقتراح السعودي ، وذلك في مذكرة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٩م تضمنت أن المقترحات السعودية التي تعتمد على حجج تاريخية لا بد أن تأخذ في الإعتبار أن الفترات القصيرة من الإحتلال المؤقت في المناطق المعنية لا يعد مسوغاً لممارسة سلطات بعد إنقضاء هذه الفترة ، والتي إنتهت بإعلان الأمير عبد الله بأنه لن يتدخل ، في المستقبل بإستثناء جمع الجزية التي تقرها التقاليد المألوفة ، في شئون الإمارات العربية المتحالفة مع حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، كما أن الأمير عبد الله لم يكن يدعي أن جمع الزكاة يؤثر في إستقلال هذه الإمارات ، وهو ما تأكده في المادة السادسة من معاهدة جدة ١٩٢٧م[١]، ورفضت الحكومة السعودية الإدعاءات البريطانية فيما يختص بموضوع البريمي ، وأراضي الإمام الخليلي في عُمان وملحقاتها ، لأنها مناطق مأهولة بقبائل عربية سعودية ، وليست خاضعة لسلطان مسقط أو حكم أبو ظبي ، ولا توجد لها بالحكومة البريطانية أية إرتباطات تعاهدية[٢]، وأضافت الحكومة السعودية ، تستوضح عما إذا كان بإمكان الحكومة البريطانية ، أن تبين الأسس التاريخية الفعلية لإدعاءات شيخ أبو ظبي في مناطق يملكها البدو الذين كانوا منذ أمد بعيد من رعايا الأسرة السعودية الحاكمة ويؤدون الزكاة إلى ممثليها بإستمرار[٣]. أنفعل المسئولون البريطانيون ، وأبدوا إنزعاجاً كبيراً لموضوع الزكاة ، لأنه يعتبر شأن إسلامي بحت ، ليست لديهم المعرفة الكافية بمقتضياته أو مدلولاته ، ومع ذلك

---

(١)F. O. E 1498 / 1081 / 25, Note to Saudi Govt. 30 November 1949, in U. K. Memorial, 11, Annex D, No. 27.

(٢)F. O. 15073 / 1081 / 25, Note from Saudi Govt. 19 December 1949, in U. K. Memorial, 11, D, No. 28.

(٣)F. O. ES 1081 / 65 / 70, Note from Saudi Govt. 24 May 1950, in U. K. Memorial, 11, D, No. 29.

لم يقفوا مكتوفي الأيدي حيالة ، فأعربوا أن جمع الزكاة من قبائل في هذه المناطق في حد ذاته لا يعد دليلاً كافياً في القانون الدولي ، على وجود حقوق سيادية ، فتحركات القبائل الرحل ليست منتظمة ، وتتميز ولاءاتها بالمرونة وعدم الثبات ، ومن ثم فهي تدفع الضرائب " الزكاة " إلى عدد من الحكام بين حين وأخر(١).

وهكذا وصل الطرفان السعودي والبريطاني إلى طريق مسدود بشأن المفاوضات الحدودية وإزدادت المشكلة تأزماً بفعل العناصر الإقليمية المحلية كالزكاة ، وولاءات القبائل ، التي أضيفت إلى عناصر المعضلة ويبدو أن الطرفين كانا بحاجة إلى المراجعة الدقيقة لكافة الوثائق والمستندات ، وإعداد المزيد من الدراسات والبحوث ، والمداولات من أجل إيجاد مبررات قوية تنتصر لوجهة النظر هذه أو تلك ، فوافقت الحكومة البريطانية على الإقتراح السعودي الذي يقضي بتأليف لجنة فنية مشتركة لأجل القيام بتحريات واسعة النطاق لتقرير ولاءات القبائل المقيمة في المناطق المتنازع عليها بصورة دقيقة(٢).

وأشترطت الحكومة البريطانية أن تخول اللجنة صلاحية البحث في وضع البريمي والمناطق التي يدعيها سلطان مسقط كجزء من تحرياتها العامة(*)، وفي حالة فشل اللجنة في عملها فإن نزاع الحدود يمكن أن يحال إلى التحكيم من قبل هيئة مستقلة .

---

(١)F. O. ES 1081 / 59, Aide - Memoir to Saudi Govt. 25 July 1950, in U. K. Memorial, 11, Annex, D. No. 30.

-Melamid, A:" The Buraimi Oasis Dispute" Middle East Affairs, Vol. 7 (1956) Pp. 56 - 63.

(٢)J . B. Kelly: "Eastern Arabian Frontiers" London, 1964. Pp. 149 - 150.

(*) من الأمور اللافتة للإنتباه أن الأشخاص الذين قاموا بعمليات البحث والتقصي هذه هم بالأساس منتسبون إلى موظفي شركة البترول البريطانية ، وأرامكو ، فعن الجانب البريطاني كان كلاً من إدوارد هندرسون Henderson ، وعلى التاجر ، والرحالة الإنجليزية " ولفرد ثيسجر " الذي أدعى أنه موفد من قبل الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية لمكافحة الجراد ، في حين كشفت الوثائق أن مهمته كانت سرية من قبل وزارة الخارجية البريطانية لجمع معلومات عن الزكاة وولاءات القبائل ، وقد أعتمدت المذكرة البريطانية في عرضها على ملفات والتقارير هذه الأشخاص ، أما أعمال شركة أرامكو فقد أتسمت معلوماتها بالدقة والغزارة ، فقد عمل جورج رنس على رأس فريق يتكون من الدكتور تشارلس ماثيوز ، وهومر ملر ، وبيتر سبيرز ، ووليم ملقن، وهلن هلباخ ، ناهيك عن مجموعة ضخمة من موظفي شعبة البحث بأرامكو والذين هم بالأساس من أقطاب القبائل المتنازع عليها مثل سعيد ابن ناصر الهاجري ، وعلى ابن حميد المنصوري ، وسعيد ابن عمير النعيمي، وغيرهم ، من الذين جابوا المنطقة وأخذوا تقارير حية موقعة بولاءات القبائل والتي أعتمدت عليها المذكرة السعودية في عرضها ، وقد سبق أن أشرنا إلى=

لقد أبرزت الإدعاءات ، والإدعاءات المضادة من قبل السعوديين والبريطانيين ، لأول مرة في تاريخ الخليج والجزيرة العربية مفهوم السيادة القطرية وفق المصطلح السياسي المعاصر ، وهو أمر يحتاج إلى تعقب وتحليل لأنه أصبح عقدة المفاوضات الحدودية في مرحلة ما بعد العالمية الثانية ، والواقع أن السلطة السياسية الفعلية في الممارسة العامة القبلية كانت في يد زعماء القبائل وكانت هذه السلطة تمتد بحسب إمتداد ديرة ومراعي القبيلة ، وقد يتفاوت أتساع الديرة بحسب قوة القبيلة وعلاقاتها التحالفية مع القبائل الأخرى ، وصحيح ما ذهبت إليه وجهة النظر البريطانية من أن الزعماء القبليون كثيراً ما يضطرون لتغيير ولاءاتهم لهذا الحاكم أو ذاك من القوى المحلية المسيطرة تحت تهديد القوة ، ولم يكن السعوديون حالة إستثنائية من ذلك ، ففي جنوب شرق الجزيرة العربية ، أحتفظ السعوديين بنفوذ سيطرة معظم القرن التاسع عشر ، يعادل في قوته على الأقل ، قوة نفوذ حكام عُمان على الساحل ، وفي المقابل كان أهتمام بريطانيا الرئيسي خلال القرن التاسع عشر منحصراً في تأمين الطريق البحري إلى الشرق وحماية التجارة البريطانية ، ولذلك لم تؤسس أي نوع من السيطرة في المناطق الداخلية لساحل الخليج الغربي ، وقد أتضح ذلك من الوجهة العملية ، في رفض حكومة الهند المصادقة على إقتراح هينيل في عام ١٨٣٩م والذي يقضي ببسط الحماية البريطانية علي قبائل الساحل المذكور ، من باب تقديرها للمصالح السعودية في هذه المنطقة ، وإعطاء حكام الساحل الحرية في إدارة شئونهم الداخلية ، وهذا التفسير والذي حمل المصادر الغربية على الظن بأن الإتفاقية البريطانية لعام ١٨٥٣م مع مشيخات الساحل المتصالح كانت ببساطة شديدة ووضوح هدنة بحرية تحرم الأعمال الحربية البحرية بين الحكام المحليين ، وتركت الهدنة صراحة الشئون السياسية للأراضي الداخلية تخضع لحركة موازين القوى المتغيرة بين الزعامات والقوى المحلية المسيطرة.

ولم تجد بريطانيا من واقع الممارسات الفعلية لسياستها تجاه ابن سعود في النصف الأول من القرن العشرين ما يؤيد الطرح السياسي القانوني بأن الحدود ،

=أهمية وثائق رينز في قضايا الحدود ، وقد جمع رنس خلاصة هذه الجهود في مؤلفين الأول بعنوان "الإمتدادات الشرقية لمنطقة الإحساء" والثاني "عُمان والساحل الجنوبي للخليج العربي" .

فعندما التقت المصالح البريطانية التركية في الشرق الأوسط وتحديداً إستبعاد القوى الكبرى الأخرى المنافسة من الجزيرة العربية والخليج ، وعقد الجانبان بروتوكول المعاهدة الشهيرة في يوليو ١٩١٣م ، ومارس ١٩١٤م ، وهي المواثيق التي تجاهلت مركز ابن سعود في الجزيرة العربية بالرغم من طرده لأخر حامية عسكرية تركية من الحسا في شرق الجزيرة في إبريل ١٩١٣م ، ومع إرهاصات الحرب العالمية الأولى تجاهلت بريطانيا التنسيق الجاري مع تركيا ، وإنشغلت في مشاورات مع الحلفاء بشأن مركزهم في الشرق الأوسط ، وإتخذت إجراءات رئيسية في هذا الصدد ، فتنكرت على الفور لوضع تركيا في الجزيرة ، ودعمت موقف الشريف حسين في الحجاز بشأن الثورة العربية ضد تركيا ، وأبرمت إتفاقاً رسمياً مع ابن سعود لأول مرة في إبريل ١٩١٥م ، وأعترفت بإستقلاله عن تركيا كما أقرت بسيادته القطرية في نجد والحسا والمناطق التابعة لهما ، وكما هو الحال في إتفاقية جدة لعام ١٩١٧م لم تشر بريطانيا البتة إلى البروتوكولات التركية - البريطانية لعام ١٩١٣م، ١٩١٤م، في شأن تنظيم العلاقة مع ابن سعود ، وبناءً عليه فإن وجهة النظر السعودي تتمسك هنا بالتحليل الذي يقول بأن بريطانيا تعاملت في الواقع ، مع مشيخات ساحل الخليج ومسقط وعُمان بإعتبارها الحدود النهائية المشتركة المناطق سيطرة ابن سعود ، ولم تهتم بريطانيا كثيراً بشأن تقرير مدى أتساع المناطق الداخلية الذي يمس جوهرياً مناطق سيطرة ابن سعود ومناطق سيطرة الحكام المحليين ومن ثم أستنكرت الحكومة السعودية موقف الحكومة البريطانية بخصوص منطقة البريمي ، والظاهرة ، والمناطق الخاضعة للسيطرة القبلية في شمال عُمان ، فليس لديها أي أساس قانوني أو سياسي للتفاوض بأسم حكام أبو ظبي ومسقط حول هذه المناطق الداخلية ، وهكذا يتضح تباعد شقة الخلاف بين وجهتي النظر السعودية والبريطانية بحيث أصبح من المتعذر التوصل إلى تسوية شاملة .

كانت المواقف النظرية للحكومة البريطانية تقابلها مواقف عملية على أرض الواقع قبل الحكومة السعودية ففي شهر يوليو ١٩٥٢م توجه راشد ابن حمد آل بو شامسي شيخ قرية حماسا إحدى قرى البريمي لأداء فريضة الحج ، وفي طريق

عودته في ٣١ أغسطس ١٩٥٢م أخضر معه تركي ابن عطيشان ليكون ممثلاً للمملكة السعودية في الواحة ، وحمل تركي معه أربعون جندياً .

ورسائل من سعود ابن جلوي أمير الإحساء إلى جميع الشيوخ في واحة البريمي، والظاهرة ، والضنك، تفيد بتعيين ابن عطيشان ممثلاً له في البريمي ويرجى مساعدته في تنفيذ مهمته(١).

في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢م أحتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة السعودية ، وطلبت إنسحاب تركي ابن عطيشان من البريمي التابعة لسلطان مسقط ، وأعتبرت ذلك الإجراء خرقاً صريحاً لأعمال اللجنة الفنية المكلفة بتقصي الحقائق(٢)، بيد أن الحكومة السعودية في ١٧ سبتمبر قد نفت أن يكون لسلطان مسقط وحاكم أبو ظبي أية حقوق في الواحة أو المنطقة المحيطة بها ، ولم يشر إلى البريمي بشيء في محادثات لندن في أغسطس ، أو محادثات الدمام ، علاوة على أن هذه المناطق مأهولة بقبائل سعودية الولاءات(٣).

أوعزت الحكومة البريطانية إلى الحكام المحليين بأن عليهم أن يقوموا بعمل ما ضد القوات السعودية التي تكاثرت في البريمي ، كي تضفي على تحركها بهذا الصدد شرعية ، فتأهلت قوات سلطان مسقط ، وإمام عُمان ، وحدث إشتباك مسلح بالفعل بين الأطراف المعنية في البريمي ، تدخلت على إثره السفارة الأمريكية في جدة – مدفوعة بالمصالح الخاصة – وطلبت من بريطانيا إيقاف العمليات العسكرية ، وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢م وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة للإنصياع للتدخل الأمريكي ، فقعدت مع ممثلو السعودية " إتفاقية التوقف Stand Still Agreement "

---

(١)Abdul Rahman, AL –Shamlan. R: "The evolution of national boundaries in The Southeastern Arabian Peninsula 1934 – 1955" pH. D Thesis University Of Michigan, 1987. Pp. 255 - 263.

U. K. Memorial, 11, Annex k, No . 3 Letter from Muscat Archives.

(٢)F. O. 1016 / 303 / Note verbal from British embassy Jeddah to Saudi Arabian Ministry of Foreign Affairs, 14 Sept 152.

(٣)J. B. Kelly: Op Cit: Pp. 162 - 163.

والتي قضت بإبقاء الوضع في البريمي على ما هو عليه ، وأن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لأجل الوصول إلى تسوية لمشكلة الحدود[١].

وتحدثت المصادر البريطانية أبان مفاوضات اتفاق التجميد عن ممارسة الحكومة السعودية ومعاونوها في منطقة البريمي لنشاط واسع يهدف إلى التأثير على القبائل والعبث بولائها التقليدي عن طريق تقديم الرشاوي لزعماء القبائل والسماح لهم بالقيام برحلات مجانية إلى الرياض وأخذ التواقيع والأدلة اللازمة لتأكيد ادعاءاتها بأن الواحة والأراضي المجاورة لها مأهولة بالقبائل السعودية[٢].

وإزاء هذه المدركات السياسية فقد عارضت الحكومة البريطانية إقتراحاً سعودياً يقضي بإجراء إستفتاء في البريمي تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أن الوجود السعودي الفاعل على أرض الواقع لن يخدم فكرة الإستفتاء الذي سيكون بالطبع في صالح السعوديين ، كما أن الأمريكيين كانوا بدورهم غير راغبين في الإنخراط جوهرياً في نزاع الحدود بين طرفين حليفين لهم ، وفي هذا السياق عارضت الحكومة البريطانية مسعاً سعودياً أخر يقض بفصل قضية البريمي عن مشكلة الحدود العامة ، وكانت وجهة نظر بريطانيا في هذا الصدد مرتبطة بالإجراءات التي أستحدثتها السعودية في البريمي أيضاً ، كما أن الإقرار بقانون ولاءات القبائل سوف يغير المفاهيم القانونية العصرية للحدود في مناطق أخرى عديدة في الخليج والجزيرة وسيفتح أبواباً أخرى للمجابهة ضد بريطانيا ، وجالاً أرحب للنزاعات السياسية في المنطقة[٣]، ومع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت أول من اقترح التحكيم إلا أن البريطانيين لم يكونوا متحمسين لمتابعة مثل هذا المسار لأنه سوف

---

(١)F.O. / 1016 / 303 / Note verbal from British Embassy Jedda to Saudi Arabian Ministry of Foreign Affairs, 26 October 1952.

(٢)F.O. 1016 / 220, Mr. Pelham British Embassy, Jedda to Mr. Eden, Foreign Office, 19 November 1952, J. B. Kelly: Op Cit: P. 164.

(٣)Ross to PDL (Trucial Coast) 14 April 1953, Fo 371 / 104402, E. 151312/3/53. Ross, Minutes, 10 March 1953, Fo 371 / 104402.

-PDL to Foreign Office, No. 7603, 5 May 1953, Fo 371 / 104402 E. 15212 / 5 / 53; also Foreign Office to PDL, 14 May 1953, Fo 371 / 104402, E, 15312 /4 / 53.

-Department of State, Memorandum, 7 April 1953, DS 786. 00/ 4- 0753, RG 59.

يحرمهم من المرونة التي يتعاملون بها مع القضية ، ويدخل أطرافاً ثالثة مستقلة كمراقبين ، وفي ذلك من الدلالة والوضوح ما يؤكد أن بريطانيا قد فقدت سيطرتها وتأثيرها ونفوذها الفعلي ، وبالتالي ضياع هيبتها الدولية ، والسعوديون أيضاً من جانبهم كانوا يرجئون موضوع التحكيم ، فالملك عبد العزيز كان يفضل في إدارة سياسته الخارجية حتى هذه الفترة فيما يختص بالشأن الحدودي التعامل مع بريطانيا مباشرة ، ومع ذلك فقد كان طغيان المشكلة أكبر من أن تستوعبها الأيديولوجيات ومثيلاتها المضادة ، ولم يجد الطرفان في الأخير بداً مما ليس فيه بد حيث اتفق الجانبين على أن يقوم بينهما تحكيم فيما يختص بالنزاع على الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي ، وكذلك في السيادة على منطقة البريمي ،على أن تكون الحكومة البريطانية ممثلة عن حاكم أبو ظبي بموجب إتفاقية الحماية بينهما وعن سعيد ابن تيمور سلطان مسقط بموجب طلب منه[1].

تم التوصل إلى إتفاق بين المفاوضين البريطانيين السعوديين في أكتوبر ١٩٥٣م يقضي بإقامة عهد مؤقت في البريمي والمناطق المتنازع عليها ، يستند إلى إنسحاب متبادل للقوات العسكرية ، والإبقاء على قوة بوليسية صغيرة لكل من الجانبين في الواحة تتولى الحفاظ على الأمن طيلة فترة التحكيم ، وبدأت المحادثات في لندن في شهر ديسمبر ١٩٥٣م حول شروط إتفاقية التحكيم ، وكانت هناك قضيتان أساسيتان تركز الخلاف حولهما ، الأول تتعلق بتعريف المناطق التي سيقرر التحكيم السيادة عليها ، والثانية تتصل بالأنشطة التي سيسمح بها في هذه المناطق أثناء التحكيم ، وطلب السعوديون إدخال أراضي بني نعيم والظواهر ، وآل بوشامس ، وبني كعب ، وبني قتيب في نطاق التحكيم ، وأن يكون مجال ادعاءاتهم في منطقة البريمي محدداً في صورة دائرة يكون مركزها في قلب الواحة ، ويمتد نصف قطرها أكثر من خمسين كيلوا متراً ، وهي نفس المساحات التي وردت في مطالبات عام ١٩٤٩م ، وتم في الأخير الإتفاق حول وجود القوات التابعة للطرفين ،

---

(١)Saudi Arabia, Ministry of Foreign Affairs, ibn Saud to President Eisenhower, 19 May 1953.

- F. O. 1016 / 302, Sir Winston Churchill, to Mr. Pelham, British Embassy, Jedda, 21 May1953.

ووضع الشركات البترولية في المناطق المتنازع عليها خلال عهد التحكيم ، ووقع إتفاق التحكيم بين الجانبين في ٣٠ يوليو ١٩٥٤م ، وتبادلت السفارة البريطانية في جدة والخارجية السعودية الرسائل المكملة في نفس التاريخ(١).

وفي مضمون النزاع نص الإتفاق على أن تراعي الهيئة التحكيمية في كافة جلساتها وإجراءاتها ، وفي الوصول إلى قراراتها إعتبارات القانون والحقائق والمساواة التي يلفت الفريقان المعنيان أنظارهما إليها ، أو التي تسفر تحرياتها النقاب عنها ، وكان عليها أن تأخذ في عين إعتبارها النقاط التالية :

أ - الحقائق التاريخية المتصلة بحقوق الحكام المعنيين وأسلافهم .

ب- الولاءات التقليدية لسكان المنطقة المعنية .

ج- التنظيم القبلي وطريقة حياة هؤلاء السكان .

د - ممارسة الصلاحيات وغير ذلك من الأنشطة في المنطقة(٢).

وفي ديسمبر تمت تسمية وتعيين الأعضاء في هيئة التحكيم ، وهم الدكتور شارل دي فيشر (بلجيكا) القاضي السابق في المحكمة الدولية رئيساً ، والسير ريدر بولارد السفير البريطاني المتقاعد ، والوزير المفوض السابق في المملكة العربية السعودية (١٩٣٦ - ١٩٣٩م) ، والشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودية ، والدكتور ايرنستو دي ديهيجو (كوبا) ، والسيد / محمد حسن (باكستان) وأنتدبت الحكومة السعودية عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية وكيلاً لها أمام هيئة التحكيم بينما وكلت الحكومة البريطانية المحامي هارتلي شوكوس .

وقبل أن نتناول التطور التاريخي والسياسي لمسألة النزاع حول البريمي ، ومتابعة إجراءات التحكيم لابد من تناول أهم الوقائع والحجج التاريخية والسياسية والقانونية التي أعتمدت عليها المذكورة السعودية والبريطانية عن طريق الدراسة

---

(١)F. O. 1016 / 304 Draft Arbitration Agreement, 30 July 1954.

-U. K. Memorial, Op Cit: Introduction.

(٢)Hamadi, Abdul Karim. M: "Saudi's territorial limits" A Study in law and politics; pH. D. Thesis Indiana University 1981. Pp. 173 - 185.

المقارنة ، وهي جهود لا ينبغي إغفالها بأي حال على الرغم من كل الشك والحذر الذي أحاط بظروف وملابسات الإعداد لهذه المذكرات(*).

يقول النص أن مطالبة المملكة العربية السعودية بالمناطق المتنازع عليها يستند إلى أساس ثلاثي:

١ - أن القبائل التي تقيم في هذه المناطق تدين بالولاء للمملكة العربية السعودية .

٢ - أن العربية السعودية كانت تجمع بإنتظام الزكاة من القبائل المقيمة في هذه المناطق ، وأن هذا الجمع يؤلف دليلاً على وجود نشاط للدولة في هذه المناطق وعلى ولاء القبائل لها .

٣ - أن العربية السعودية تملك حقوقاً تاريخية في هذه المناطق نابعة من إحتلالها السابق لها[١]، ولا يخرج مضمون الخلفية التاريخية للمناطق المتنازع عليها الوارد بالمذكرة السعودية عن ذلك التقديم التاريخي السياسي الذي عرضنا له في مطلع هذا الفصل ، وإن كانت المذكرة قد ركزت على محورين أساسيين في هذا الصدد :

(*) كان عرض الحكومة السعودية إلى هيئة التحكيم الدولية قد تضمن ثلاث مجلدات ، تناول الأول منها دراسة نظرية بإثبات حق السيادة على المنطقة المتنازع عليها ، ويشمل الجزء الثاني على نصوص الرسائل المتبادلة مع بريطانيا منذ بدأ النزاع سنة ١٩٣٥م - بالإضافة إلى تصريحات الولاء الصادرة عن زعماء القبائل في المنطقة ، ما يضم عدداً من الخرائط ، وأما الجزء الثالث فقد خصص لنشر دفاتر الزكاة المستخرجة من محفوظات ولاية الإحساء التي كان يديرها خلال فترة النزاع عبد الله ابن جلوي ، إحدى الشخصيات المشهورة على عهد الملك عبد العزيز آل سعود ، وذلك على أساس أن المناطق المتنازع عليها كانت تدخل ضمن إختصاص والي الإحساء أو محافظ المنطقة الشرقية .

وبخصوص المذكرة البريطانية المكونة من جزأين أساسيين أنظر :

-Great Britain: Memorial submitted by the government of the United Kingdom of Great Britain and North Ireland arbitration Arabia concerning Buraimi and the common Frontier between Abu Dhabi and Saudi, London: His Majesty Stationary Office, 1955.

وراجع أيضاً :

-د. صلاح العقاد : أستخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج : تطبيق على النزاع حول واحات البريمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٣ ، السنة ١١ ، يوليو ١٩٨٥م، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت .

-مفوضية المملكة العربية السعودية : مشكلة البريمي ، جاكرتا ، مطبعة المنار ، ١٩٥٦م .

(١)Kelly: Op Cit: P . 209.

١ - أصبحت المنطقة تدار بعد عملية الضم السلمي الأول لمنطقة البريمي ومـــا يجاورها إلى الدولة السعودية في نهاية القرن الثامن عشر ، بإستثناء فترات قصيرة، كجزء لا يتجزأ من الدولة حتى عام ١٨٧٣م ، وكان الأمير السعودي أبانها يحظـــى بولاء القبائل في تلك المنطقة .

٢ - لم يكن هناك بعد عام ١٨٧٣م أية سلطة لا لشيخ أبو ظبـــي ولا لســلطان مسقط في هذه المناطق[١].

وقد أعتمد واضعوا المذكرة السعودية في إثبات السيطرة السعودية على الـبريمي بعد عام ١٨٧٣م على مخطوط "عقود الجمان في أيام آل سعود فـــي عُمـــان" الــذي أوضح أن إبراهيم ابن سليمان ابن عفيصان وهو أحد الموظفين في الدولة الســعودية قد نشط نشاطاً بارزاً بين عامي ١٧٩٣م - ١٧٩٤م في شبه جزيرة قطر ، وقد طلب أهل عُمان آنذاك من الإمام عبد العزيز أن ينضم بلادهم إلى حظيرة المذهب الإصلاحي الجديد ، فإستجابت الحكومة السعودية ، وبعثت بابن عفيصان ليكون ممثلاً لها فـــي عُمان على أن يجعل مقره في البريمي ، حيث تسلم هناك زمام منصبه كـــأول أمــير سعودي في عام ١٧٩٥م[٢]، وتعارض المذكرة البريطانية كثير من الوقائع التاريخيــة التي أوردها السعوديون ، وتؤكد على أن الموحدين لم يصلوا قط البريمي قبل عــــام ١٨٠٠م [٣]، وبالجملة فإن المذكرة البريطانية تـــرى أن الدراسة الدقيقـــة للعــرض السعودية لتاريخ منطقة البريمي ، تثبيت حذف العديد من الوقائع ، وتشـــويه الأدلـــة التاريخية ، وأنه رمز محزن للعملية السيئة التوجيه[٤].

---

(١)Saudi Memorial , 1, Chapter IV, Para. 217.

- Ibid. Para, 385.

(٢) مخطوط : عقود الجمان في أيام آل سعود في عُمان ، لجامعة عبد الله ابن صالح المطوع من أهالي بلـــدة الشارقة بساحل عُمان سنة ١٣٧٤هـــ ، ص ٢٥ ، والمخطوط بحوزة الباحث ، وهو يحتوي على ٢١٠ صفحـــة، عدا الفهرس ، وقد قام بتحقيقه الباحث السعودي ، عبد الله الشبل ، ضمن مقتضيـــات حثولـــه علـــى درجـــة الدكتوراه تحت إشراف أ . د . محمد محمود السروجي بكلية الآداب جامعة الإسكندرية .

(٣)U. K. Memorial: Vol. I, Section B, Part III, The History of the Buraim Oasis, Pp. 38 - 66.

(٤)As For the Chapter on the history of the region, one can only conclude, after examining it closely that not only is their serious omissions of fact but there has also been tampering with historical evidence. Like the memorial as a whole, it is a sad monument of misdirected scholarship, See; Kelly: Op Cit: P. 259.

الموضع الثاني الذي أثار جدلاً واسعاً بين المذكرتين البريطانية والسعودية ، هو مسألة الزكاة ، فقد أرادت الحكومة السعودية إقامة الدليل على أمرين :

الأول : أن المملكة العربية السعودية قد دأبت بصورة منتظمة ومستمرة على جمع الزكاة من القبائل في المناطق المتنازع عليها في هذا القرن .

الثاني : أن هذه الزكاة المجموعة كانت زكاة إسلامية صادقة يعتبر دفعها من جانب القبائل المذكورة أعترافاً منها بمركز العربية السعودية بوصفها الدولة ذات السيادة الإقليمية في هذه المناطق(١).

وقد حددت المذكرة السعودية طبيعة الزكاة الإسلامية على النحو التالي :

١ - تعتبر الزكاة من الضرائب على الأملاك وقد فرضها القرآن الكريم وجمعتها الحكومة السعودية بوصفها حكومة إسلامية صحيحة .

٢ - تعتبر الزكاة ضريبة يفرضها الحاكم ، عانياً بها من ناحية تأكيداً لسيادته الزمنية ، ومن الناحية الأخرى بالنسبة إلى رعاياه الذين يدفعونها ولاءً دينياً ودنيوياً.

٣ - يعني دفع الزكاة أن يكون دافعها تحت حماية الذي يجبيها .

٤ - تعتبر الزكاة التي كان أسلاف العهد القائم في العربية السعودية يجبونها من الإمارات الساحلية في الأقسام الشرقية من شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر مجرد جزية سياسية لا " زكاة صحيحة " على النحو الذي نصت عليه الشريعة والذي يتبع الآن في أعمال الجباية في العربية السعودية(٢).

وفي المقابل تحدثت المذكرة البريطانية طويلاً عن موضوع الزكاة مفندةً الرؤية السعودية في هذا الصدد ، وقالت أن الزكاة التي وردت في القرآن والشرع الإسلامي في الواقع " ضريبة الصدقات " ودفعها يعتبر من شروط الإيمان الديني لا أعترافاً بولاء علماني أو ديني لأية حكومة ، ولا يمكن أعتبار جمعها تأكيداً للسيادة الزمنية ، وهي من جانب أخر فرض على المسلمين كواجب ديني سواء كانت الحكومة إسلامية صحيحة أم لا ، وليس لموضوع الولاء السياسي شأن في الواقع بالزكاة .

---

(١)Saudi Memorial, Vol. I, Chapter VI. Para, 42, See also: Part.44.

(٢)Saudi Memorial, Vol. I, Chapter 6, Para, C, The collection of Texes, Pp. 495 - 502.

والطبيعة الصحيحة لهذه الزكاة بحسب الرؤية البريطانية - أنها مدفوعات يقدمها البدوي إلى الحاكم الذي يألف البدو قضاء جزء من السنة في أراضيه ، إنتجاعاً للكلأ ، ويكون مشمولاً بحمايته أبان تلك الفترة ، ولكن هذه الزكاة لم تحمل معها أي معنى للسيادة السياسية أو الإقليمية ، فلم يعتبر قواسم الساحل الفارسي في أي يوم أن دفعهم الزكاة إلى الأمير السعودي يعتبر أعترافاً بسلطانه الزمني عليهم، كما كانت الزكاة التي يدفعها شيخ البحرين إلى الأمير فيصل في الخمسينيات القرن التاسع عشر " ذات طبيعة دينية مجردة " ولم يكن دفعها يعني أية سلطة إقليمية ، ويفرق البريطانيون في هذا الصدد بين الزكاة الإسلامية الصحيحة وفق إعلان عام ١٨٦٦م التي لم يكن دفعها يعتبر أعترافاً بالسلطة الزمنية للحاكم السعودي أو بأنها تمثل جزية سياسية ، وبين تلك المقصودة في المذكرة السعودية التي لا يمكن أن تشكل جبايتها أساساً قانونياً في إدعاء السيادة على هذه المناطق المتنازع عليها(١).

كانت المذكرة السعودية أيضاً قد حوت العديد من الردود على وجهة النظر البريطانية ، لا سيما تلك المتعلقة بمشروع الإتفاق الإنجليزي - العثماني في عام ١٩١٣م الذي يعد أول محاولة لتخطيط الحدود في المنطقة الجنوبية الشرقية في شبه الجزيرة العربية ، وحسب تخطيط هذا المشروع ، فإن المنطقة المتنازع عليها تدخل ضمن دائرة النفوذ البريطاني(٢)، وقد أستطاعت حكومة السعودية تفنيد إدعاءات بريطانيا المستندة إلى مشروع الإتفاق هذا من عدة وجوه :

أولاً : أن الإتفاق نفسه لم يبرم إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى ودخلت فيها الدولة العثمانية خصماً لبريطانيا .

ثانياً : أن تاريخ الحكم السعودي سواء في عهده الأول أو معظم عهده الثاني يشير إلى أنه كان حركة مضادة للحكم العثماني في البلاد العربية ، ومن ثم فلا ينبغي

(١)U. K Memorial, Part x, Section E, The Recent and baseless character of the Saudi Arabian claims to the disputed areas, and equitable considerations, Pp. 149 - 151.

(٢)U. K Memorial, Part x, Section, A, The historical facts relating to the rights of his majesty the King of Saudi Arabia and his fore fathers, and the rights of the other rules and their forefathers. See; the Anglo - Turkish conventions of 1913 - 1914, The Legal situation at the beginning 1915. Pp. 120 - 125.

إعتبار المملكة العربية السعودية المعاصرة من ورثة الدولة العثمانية ، وبالتالي فهي غير ملزمة بأي إتفاق تكون قد عقدته هذه الدولة مع أطراف أخرى ، أما الفترات القصيرة التي أعترف خلالها آل سعود بالسيادة العثمانية فقد تم ذلك في ظروف طارئة ولسنوات محدودة .

ثالثاً : أن السعودية لا تنظر إلى النزاع على أنه قضية حلول سياسية بل تعتبر أنها صاحبة الحق في السيادة في المنطقة المتنازع عليها بحكم الحق التاريخي والولاء الديني .

ومن الصعب تطبيق نظام الحدود السياسية المعمول به في معظم دول العالم على هذا الجزء من شبه جزيرة العرب ، لأن الحدود السياسية قد ترتبط بحواجز طبيعية أو بفواصل لغوية وقومية ، والحالة هنا مختلفة لأن سكان المنطقة المتنازع عليها يشتركون مع كلا الطرفين المتنازعين في اللغة والدين والتراث التاريخي والإجتماعي(١).

ولذا فإن العبرة تكون هنا على أساس وجود دولة منظمة وحيازتها لهذه الأقاليم لفترة طويلة .

ويجب ألا تطبق معايير وجود الدولة العصرية على الحالة التي نحن بصددها ، ذلك لأن الأمر يختلف عن حالة جزيرة خالية من السكان مثلاً ، فهنا يكفي وضع اليد لإثبات الحق ، كما أن الأمر يختلف عن منطقة مأهولة ينتشر فيها النشاط التجاري والزراعي ، ففي هذه الحالة يجب إثبات وجود إدارة منظمة ، وفيما يخص البوريمي يكفي وجود مظاهر إدارة بسيطة نظراً لقلة السكان وظروفهم الإجتماعية .

وقد كانت مظاهر السلطة السعودية قائمة ١٧٩٥م ، وهي تستند على أساس الوجود السلمي والمستمر ، وإذا كانت هناك فترات إنقطاع مؤقتة فإنها لا تسقط حق الدولة ، طالما لم تعلن فيها التخلي عن هذا الإقليم ولم تقم أية دولة أخرى بحيازته حيازة فعلية خلال مدة طويلة مماثلة ، ومما يؤكد حق السيادة السعودية أننا إذا

---

(١)Saudi Memorial , Chapter, V, The diplomatic background , 1911 - 1954 . See; The Anglo - Turkish negotiations of 1911 – 1914. Pp. 384 - 400.

رجعنا إلى ما قبل ١٧٩٥م وجدنا أن هذه المنطقة لم تشهد وجود دولة منظمة ، ولذلك يمكن تطبيق الوصف المشهور في القانون الدولي في مثل هذه الحالات وهو أن المنطقة المتنازع عليها ليست ملكاً لأحد .

ولا يحدد القانون الدولي مدة معنية لإثبات حق السيادة ، بل يكفي أن تكون هذه المدة طويلة لحد معقول وليست مجرد فترة زمنية عبرة ، وإنتزاع الإقليم لفترة مالا يسقط الحق طالما توافرت لدى الدولة صاحبة السيادة النية في العودة إليه ، وقد كانت الدول وبخاصة بريطانيا تعلم بهذا الوجود السعودي في المنطقة كما يستدل من تقارير ممثليها في الخليج[1] ، وهناك ملاحظة ينبغي أن تؤخذ في الإعتبار بالنسبة للوجود السعودي في هذه المناطق ، فبالإضافة إلى مظاهر السلطة التي حاول عرض المملكة العربية السعودية إثباته ، فقد لفت مقدموا العرض النظر إلى أنه من الممكن الإستشهاد بنشاط الأشخاص غير الرسميين مثل انتشار دعاة الحركة الوهابية وإستجابة السكان لهم أو تقديم هدايا طواعية إلى آل السعود وممثليهم في الإحساء ، وربما إحتاج واضعو العرض إلى التذكير بهذه الحالات الخاصة لأن دفاتر الزكاة لم تشمل إلا فترة معاصرة لا تعود إلى ما قبل سنة ١٩٣٥م.

وأهتم عرض المملكة العربية السعودية كذلك بإجراء دراسة نظرية حول كيفية أستخدام ولاء القبائل كدليل على حق السيادة للرد على النظرية البريطانية القائلة بأن القبائل البدو غير مستقرة ، وبالتالي فإن ولاءها لا يعد دليلاً على حق السيادة في إقليم ما .

وأنبنى رد المملكة العربية السعودية على عدة مبادئ ، منها أن القبائل حتى وإن كانت بدوية فهي لا تنتقل بدون ضوابط بل هناك قواعد وأصول متبعة لتنقلاتها وأماكن معروفة تتجول في إطارها ، ومع ذلك فلا ينبغي أن تطبق النظريات السائدة في الدول العصرية على مشكلات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، وقد وافقت هيئة التحكيم الدولية فعلاً على عدم التقيد بنفس القواعد المتبعة في الدول العصرية بل لابد من مراعاة الظروف الإجتماعية الخاصة بشبه الجزيرة .

---

(١)Saudi Memorial, Volume, I, Chapter, VI, Legal Submissions of Saudi Arabia, Pp. 467-483.

وحسب النظرية السعودية فإن لكل قبيلة " ديرة " ثابتة ، وإلا ما أمكن لهذه القبائل إستغلال موارد الصحراء ، وكانت الحكومة البريطانية قد تقدمت في مؤتمر لندن ١٩٥١م بتعديل لنظريتها فوافقت على أن يؤخذ ولاء القبائل في الإعتبار ولكن بشرط التمييز بين نوعين من القبائل : الحضرية والبدوية ، وإعطاء الأولوية لولاء القبائل الحضرية .

وقد أجابت السعودية على هذه النظرية بإعتراضين :

الأول : أن القبائل الواحدة تضم البدو والحضر في نفس الوقت ، فقد تكون بعض عشائرها بدوية والأخرى حضرية .

الثاني : أن القبائل البدوية لها " ديرة " ثابتة وأماكن معروفة ، ولهذا لا يجب إعتبار ولائها دليلاً من الدرجة الثانية .

وبناءً عليه فإن القبائل البدوية التي أقرت بولاء للسعودية وهي تتجول في المناطق المتنازع عليها تدل على حق السعودية في السيادة على هذه المناطق ، ومن هذه القبائل العوامر وآل راشد والمناهيل ، في حين أن قبيلة النعيم تقيم في البوريمي وهي مستقرة في تلك الواحات وهناك ثلاث تستقر بجوار البوريمي وهي كعب وقطب والبلوش .

ومن القضايا التي أثيرت بمناسبة ولاء القبائل ما يتعلق بوضع القبيلة الواحدة إذا كانت منقسمة إلى عدة فروع كل منها في إقليم تابع لإمارة كدولة أخرى أو في منطقة النزاع فقد كان من بين الأدلة التي قدمتها بريطانيا نيابة عن أبو ظبي هيئة التحكيم ، أن قبيلة بني ياس تنتشر في منطقة النزاع علماً بأن هذه هي القبيلة الأساسية في أبو ظبي والتي ينتمي إليها الحكام من آل نهيان .

ولم تنكر السعودية هذه الحقيقة ، وإنما أجابت بأن الذين يسكنون منطقة النزاع هم فرع من بني ياس يعرف بالمزاريع ، وقد أعلن ولاءه للسعودية على لسان زعيمه فارس ابن غانم في ١٩٤٠م وهو بذلك يعد من أقدم إعلانات الولاء الواردة في عرض السعودية كما أنه سابق على فترة التوتر والتسابق على هذه التصريحات إبتداءً من عام ١٩٤٩م .

لهذا حاولت المذكرة البريطانية التقليل من شأن إعلان الولاء بواسطة فارس ابن غانم وذلك بالرغم أن الرجل كان يعيش حينذاك في دبي ، وهو بذلك لا يمثل عشـــرته المقيمة في المنطقة الصحراوية المتنازع عليها ، وكما أن إمارة دبي كانت مشـــتبكة في حروب في ذلك الوقت مع أبو ظبي ، فمن المحتمل أن يكون إعلان أبن غانم قـــد جاء نكاية في الإمارة الأخيرة(١).

أنقدت لجنة التحكيم في ينس بسويسرا لأول مرة في ٢٣ ينـــاير ١٩٥٥م(*) ولأن مسألة التحكيم في قضية البريمي تعد السابقة الأولى في هذا الســـياق فـــي منطقـــة الخليج وشبه الجزيرة العربية ، فقد يكون من المفيد إعطاء صورة سياسية تاريخيـــة عن سير الجلسات التحكيمية بعد أن توافرت الوثائق السرية التي تعطي شرعية لمثـــل هذا النـهج .

عقد الإجتماع الثاني لهيئة تحكيم البريمي بقاعة الأ باما بمدينة جنيف في يـــوم الأحد ٢٣ المحرم عام ١٣٧٥هـ ، الموافق ١١ سبتمبر ١٩٥٥م ، وبعد أن أفتتـــح الرئيس الجلسة تلى السير هارتلي شوكرس مرافعة الجانب البريطاني والتي تضمنـــت شكوى صريحة من أن الحكومة السعودية قـــد قامت عمداً وبطريقة منظمة برشـــوة على نطاق واسع للإخلال بالهدوء السائد وتحويـــل أهـــالي المنطقـــة عـــن ولائـــهم لأبو ظبي وسلطان مسقط وإقناعهم بالتحول إلى المملكة السعودية مما يعـــد إخـــلالاً بأبسط مبادئ الثقة والقانون الدولي ، والشروط الصريحة بين الحكومتين فـــي هـــذا

---

(١)Memorial Saudi, Volume I, Chapter, 6, Part, B. The Presence of Saudi Tribes, CF, Memorial of the United Kingdom, Volume I, Part, X, Section, C, the tribal organization and the way of life of the tribes inhabiting the disputed areas, Pp. 139 - 142.

(*) التحكيم الدولي هو أحد شطري التسوية القضائية للخلافات الدولية ، حيث تتكون التســـوية القضائيـــة للخلافات الدولية من التحكيم الدولي والقضاء الدولي ، والوسائل القضائية بالإضافة إلى الوسائل السياســـية هما الوسيلتين المنصوص عليهما في المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الســـادس كوسائل سليمة لحل المنازعات الدولية ، وقد أصبح التحكيم بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة وســـيلة فعالـــة وأساسية لحل الخلافات بين الدول ، ولعل محكمة التحكيم المشكلة بالإتفاق بين مصر وإسرائيل لحل نـــزاع الحدود بينهم ، والمعروف بقضية طابا في عام ١٩٨٦م يمثل تجسيداً حياً للجوء الدول إلى التحكيم .

-راجع الإطار النظري للتحكيم الدولي وفق القانون الدولي في :

-د . صالح محمد محمود بدر الدين : التحكيم في منازعات الحدود الدولية ، دراسة تطبيقية علـــى قضيـــة طابا بين مصر وإسرائيل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩١٩م .

التحكيم ، وقد نجح تركي ابن عطيشان في تحويل ولاء راشد ابن حمد شـيخ قريـة حماساً ، وإذا أستمر مثل هذا العمل فإن المملكة المتحدة ستضطر لتغيير موقفها مـن التحكيم ، وقدم شوكرس تقريراً ملحقاً بمرافعته عن وقائع نشاط عبد الله القريشي في قرية حماساً ، وهو من الحرس الملكي السعودي يعاونه شخص يدعى محمد قاسـم ويحاولان قلب الولاء الحالي للسكان في المنطقة المتنازع عليها ، وكان أخطـر مـا قدمته شوكرس في مرافعته هو مضمون تلك المقابلة التي يدعى بأنها قد تمت بيـن عبد الله قرشي والشيخ زايد ابن سلطان وهو أهم شخص في البريمي ويمثـل أخـاه حاكم أبو ظبي هناك ، والذي أفضى إلى الضابط السياسي البريطاني المسـئول عـن الشرطة من جانب أبو ظبي ومسقط وعمان ، بمعلومات سياسية تهدف إلى إسـتمالة زايد لابن جلوي وسيقوم القريشي بالوساطة وسيمكن زايد من مركـزه هنـاك مـع تجهيزات مالية و ٥٠% من الأرباح التي ستنتج من كشف الزيت في المقاطعة ، وذكر القريشي قضية قطر ، عندما على ابن عبد الله أخبر ابن جلوي وفيصل بأن قطر كانت سعودية فعندئذ أعطوه جميع المقاطعة إلى حد سلوى ، وفيما لو آل بوفلاح يعملـون نفس الشيء فسيتحصلون على جميع مقاطعة عُمان المتصالح بما فـي ذلـك دبـي والشارقة ، وإذا تحولت عائلة زايد آل بوفلاح .

فإنهم سيقدم لهم أربعمائة مليون روبية (حوالي ثلاثين مليون جنيهاً إسترلينياً) بيد أن زايد - بحسب مرافعة شوكرس - قد رفض هذه الرشوة .

وفي الجلسة الثانية من إجتماع نفس الأحد ١١ سبتمبر ١٩٥٥م الساعة الرابعة مساءً تم إستدعاء الشيخ زايد ابن سلطان للشهادة ، وكذلك الشيخ هزاع ابن سـلطان شقيق الشيخ شخبوط ، وفي الجلسة الثالثة في ١٢ سبتمبر ١٩٥٥م أعترض عبـد الرحمن عزام على ما نشرته التايمز عن قيام السـعوديين بالرشـوة فـي المنـاطق المتنازع عليها وفي ذلك ما يخالف ما أتفق عليه من عدم إصدار بيانات صحفية قـد تؤثر على سير التحكيم .

جاءت مرافعة الجانب السعودي في الجلسة السابعة المؤرخة في يوم الخميس ٢٧ المحرم ١٣٧٥هـ الموافق ١٥ سبتمبر ١٩٥٥م على لسان المستر يونج ، الذي

أبدى بعض الملاحظات الأولية والتي من أهمها أن الشهود الذين أتت بهم المملكة المتحدة أخوان من أشقاء حاكم أبو ظبي وشيخين من الظواهر ، وضابط بريطاني هم أناس لهم يد في الأمور هناك وبالتالي فإن شهاداتهم ليست قانونية ، وفيما يختص بالرشوة لتحويل الناس عن ولائهم فهذا إدعاء مردود عليه ، ولابد للمحكمة أن تعلم شيئاً عن كرم العرب ، فالحاكم يكرم من زاره ، وكثيراً من الشيوخ يعطون مبالغ مقررة وهم بدورهم يعطون غيرهم، وقد تلقى السكان مثل هذه العطايا كما تلقى غيرهم من الرعايا في بقية أنحاء المملكة ، ولا يمكن تسمية هذه برشوة ، وأما إتهام القريشي بمحاولة رشوة زايد ابن سلطان إلى جانب السعوديين ، لقد قيل أن القريشي عرض أربعين ألف روبية ، أربعمائة مليون روبية ، ثم بعد ذلك قيل ثلاث مسدسات ، ولكن عندما سُئل زايد عن المناسبات والتواريخ ، وما يتعلق بذلك كان لا يجيب ، زايد من شهادته أتضح أنه رفع عن إجتماع واحد بالقريشي إلى البريطانيين وتاريخ الإجتماع يقابل التاريخ الذي حدده القريشي ، ولا بد أن المحكمة سوف ترى أن شهادة زايد قد أعدت له من قبل ... ، والمملكة العربية السعودية لا تسمح بفشل هذا التحكيم طالما كان ذلك في طاقة المحكمة(١).

هذه الصورة من المرافعات والمداولات ، قد أضفت جواً من التوتر على سير إجراءات التحكم، وقد تبودلت الإتهامات من الجانبين أثناء الجلسات وزعم كل طرف أن الأخر يتعمد أن الأخر يتعمد انتهاك البنود المتفق عليها في إتفاقية التحكم ، والواقع أن جميع أعضاء الهيئة القضائية قد أستشعروا أن القضية تسير في إتجاه طريق مسدود ، وشعر القضاة المحايدون بصفة خاصة أن الطرفين المتقاضين لا تتوافر لديهما النية الخالصة لمعالجة القضية قانونياً لاسيما بعدما أتضح من تركيزهما على كيلّ الإتهامات المضادة ، دون الدخول في صميم المسألة الحدودية وفي النهاية

---

(١) راجع نصوص المرافعات والمداولات في وثائق جورج رنس الخاصة الموجودة بمكتبة الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود التابعة للحرس الوطني السعودي بالرياض ، ويحتفظ الباحث بصور منها. وراجع مقتطفات من هذه المرافعات في :

-Edwardson: "These strange event full history memories of earlier day in the UAE and Oman" London 1989.

قدم السير ريـــد بولارد الممثل البريطاني في المحكمة إستقالته في سبتمبر ١٩٥٥م ، وتبعة الدكتور فيشر رئيس هيئة التحكيم الدولية ، ثم العضو الكوبي ديهيجو[١].

وحتى هذه المرحلة فإن حقائق النزاع حول مسألة البريمي في ضـــوء المبـــادئ القانونية ذات الصلة في ضوء أوثق المصادرة القانونية تكون على النحو التالي :

من المتفق عليه أن المعيار القانوني الأساس لإكتساب حق السيادة على إقليم ما هو القدرة على إثبات " وجود سلطة الدولة السلمية والمســـتمرة " وممارســـة هـــذه السلطة بالفعل في الإقليم موضوع النزاع ، وهنا يـــدور الســـؤال الـــهام : أي مـــن الأطراف في هذا النزاع أمتلك مثل هذا الحق فيما يتعلق بمنطقة البريمي ؟ هل هـــو سلطان مسقط أم شيخ أبو ظبي أم السعودية العربية ؟

يتضمن الخلاف حول البريمي مسألتين أساسيتين وهما :

١ – موقع الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي .

٢ – تحديد السيادة حول واحة الريمي .

وهاتين هما المسألتين اللتين طلب من محكمة جنيف التحكيمية في عـلم ١٩٥٥م أن يقرر بشأنهما وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التحكيم لعام ١٩٤٥م .

وبالنسبة للمسألة الولى فقد دعت الحكومة البريطانية من الحكومـــة الســـعودية لقبول التسوية الثنائية التي تقوم على الخطين الأزرق والبنفسجي للمعاهدة الأنجلو – تركية لعامي ١٩١٣م – ١٩١٤م وكما تم تعديله بخط الرياض المقترح في ١٩٣٥م.

ولكن هذه التسوية تم رفضها من قبل الحكومة السعودية وفقاً لعدد من الدعاوى القانونية التي تقوم على عدم إعتراف السعودية بهذه الإتفاقيات لأنها لم تكـــن علـــى علم بهذه الإتفاقيات قبل عام ١٩٣٤م عندما أخطرتها الحكومة البريطانية رسمياً بذلك الأول مرة في ٢٨ إبريل ١٩٣٤م حيث قامت حكومة السعودية وفي الحال بالرد على المذكرة البريطانية في هذا الشأن ترفض فيها شرعية هذه الإتفاقيات وبالتالي لا تكون ملزمة بها وفقاً للقانون الدولي .

---

(١)F. O. / 1016/460, Telegram from foreign office to Dubai, 17 September 1955.

وعلى هذا الأساس يبدو من الصعب إلزام السعودية بهذه الإتفاقيات بدون أن يتم الفحص أولاً على شرعيتها القانونية من خلال محكمة يتم تعيينها من قبل أطراف النزاع وقد يكون عرض هذه الإتفاقيات من قبل الأطراف على محكمة العدل الدولية لوضع تفسير قانوني لها أكثر عدلاً في هذا الشأن.

أما بالنسبة للمسألة الأخرى – مسألة السيادة على البريمي – فإن السؤال الذي يجب الإجابة عليه في ضوء الحقائق التاريخية هو.

هل فقدت السعودية – من خلال نقص في أنشطة الدولة الفعالة في منطقة البوريمي – حقها الأصلي المكتسب من خلال فتح البوريمي في عام ١٨٠٠م ؟

وإذا كان الأمر كذلك فهل كان لأي من مسقط أو أبو ظبي – أو لكليهما – حق أقوى من حق السعودية خلال أي فترة من الوقت بعد عام ١٨٦٩م ؟

ولكن إذا بدا في هذا النزاع أن المملكة العربية السعودية قد فقدت حقها في الواحة بعد عام ١٨٦٩م ، لأنها لم تكن قادرة على إقامة سيطرة كاملة عليها أو لأن أنشطة الدولة بعد تلك الفترة كانت ، فإن ذلك لا يعني أن مسقط أو أبو ظبي قد أكتسبت مثل هذا الحق إذا لم يكن بمقدورهما إظهار برهان كافئ على (ملكيتهما ذات الأثر) للواحة خلال هذه الفترة ، وبمعنى أخر فإن سيادة مسقط وأبو ظبي على الواحة يمكن إثباتها من خلال إظهار أن هاتين الدولتين قد اكتسب حقاً (أعلى) من حق السعوديين .

وكانت الحكومة البريطانية قد أدعت بحق السيادة على واحة بوريمي بأسم كل من مسقط وأبو ظبي على أساس أنها بعد عام ١٨٦٩م قد خضعت للقضاء المشترك لكل من حاكمي البلدين واللذين أظهرا ومارسا أنشطة للدولة مستقرة ومتواصلة في الواحة ، وبالطبع فقد تقدمت السعودية بدعوى مماثلة لممارسة السلطة القضائية ، ومع ذلك بإستثناء إحتلالهم المؤقت لقرية حماسة في عام ١٩٥٢م فإن السعوديين لا يبدو أن بإمكانهم إثبات (ملكية ذات أثر) على الواحة منذ إخلائهم منها في عام ١٨٦٩م ، وبالتالي ، فإذا تم إثبات أن كل من أبو ظبي ومسقط قد تمكنا في الواقع –

خلال تلك الفترة – ممارسة حق السيادة على الواحة من خلال ممارسة سلطة سلمية ومتواصلة ، فإنهما بلا شك سيفوزان بأحقية السيادة على هذه الواحة .

ولكن من الصعب – من الناحيتين القانونية والقضائية – الإعتماد على الأوضاع التي كانت سائدة في البوريمي بعد ١٩٥٥م لإثبات (السيطرة الفعالة) من قبل كل من سلطان مسقط وحاكم أبو ظبي في الواحة[١].

في الرابع من أكتوبر ١٩٥٥م أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً عما جرى في جنيف ، وقد سرد البيان القائمة بالإنتهاكات السعودية المختلفة لاتفاق التحكيم ، والمحاولات التي جرت من جانب السعوديين للعبث بلا تحيز الهيئة القضائية ، وفي السادس والعشرين من الشهر ذاته أبلغ القائم بالأعمال البريطاني في جدة حكومة السعودية بأنه نظراً لتحطم الآمال في الوصول إلى تحكيم عادل ولا متحيز ، فقد نصحت الحكومة البريطانية حاكمي مسقط وأبو ظبي بإستئناف حكمهما السابق لواحة البريمي ، وكذلك بإستئناف سيطرة شيخ أبو ظبي على المناطق الغربية، وصرح أيدن رئيس وزراء بريطانيا أن الحدود بين العربية السعودية وأبو ظبي ستعتبر منذ الآن قائمة عند خط الرياض بعد تعديله في عام ١٩٣٧م[٢].

تشكل هذه التصريحات الموقف الرسمي البريطاني من التحكيم ، وأنه لم يعد هناك أمل في مواصلة بحث النزاع قضائياً ، والواقع أن هناك العديد من المضامين السياسية التي دفعت بالحكومة البريطانية لإتخاذ مثل هذا القرار ، وعلى رأسها أن هذه الحكومة أصبحت مقتنعة بأن التحكيم هو إجراء مضاد للمصالح البريطانية لا سيما بعد أن نجح ابن نامي قائد القوات السعودية في البريمي في إستمالة الشيخ صقر ابن سلطان شيخ قبيلة النعيم وحاكم قرية البريمي ، والتي عجز تركي ابن عطيشان لمدة سنتين عن تحقيقه ، الأمر الذي يعني صعوبة دخول البريطانيين منطقة فهود الغنية بالنفط ، كما أن وفاة الإمام محمد ابن عبد الله الخليلي إمام عُمان في

---

(١)Hussein M. AL Baharna: "The Arabian Gulf States" Op Cit: See; British - Saudi controversy over the sovereignty of Buraimi. Pp. 196 - 238.

(٢)F. O. / 1016/ 456, Charged Affairs, Jedda to minister of foreign affairs to the Kingdom of Saudi Arabia, 26 October 1955.

مايو ١٩٥٤م والذي كان متفاهماً مع سلطان مسقط وبريطانيا ، وتسلم الإمامة من بعده غالب ابن علي من بني هناه الذي أعلن الإستقلال الكامل للأمامة في داخل عُمان، وقام بالتنسيق مع أخيه طالب ابن على حاكم الرستاق والشخصية القوية الموالية للسعودية ، وتمكنا من إستمالة الدروع وهي إحدى قبائل عُمان الداخلية التي تسيطر على الطريق المؤدى إلى منطقة فهود[١]، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان أن تستمر بريطانيا في مشوار التحكيم إلى نهايته .

وفي وثيقة سرية بعث بها المندوب السري لمكتب الشئون لخارجية التابع للمقيمية البريطانية في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية تظهر هذه الوثيقة مدى خوف بريطانيا على مصالحها في المنطقة وتظهر قلقها من نتائج التحكيم فقد جاء فيها ما يلي :- "أن التحكيم ربما يتجه جدياً ضد توسعنا وهذا يفقدنا جزء هام من ساحل أبو ظبي وجزء من واحة الليوا وأخرها هام في البريمي وهذا يعطي تأثيراً مشجعاً للإستقلال الداخلي لعمان" وتمضي الوثيقة بالنظر للوقت الطويل الذي تستغرقه عملية التحكيم والتي ستكون سبباً في خسارتنا بسبب تأخر عمليات التنقيب وخصوصاً لو بقيت الفرقة السعودية في البريمي ، لذا يجب إتخاذ التدابير اللازمة مع السلطان لإعادة نفوذنا في المنطقة والإستمرار بمجهوداتنا بالبحث عن البترول في منطقة فهود العُمانية ، كذلك فإن طرح موضع المناطق التي يشملها التحكيم سوف يفسح المجال لإمام عُمان بالمطالبة بمناطق كثيرة وربما منطقة فهود نفسها[٢].

وكانت نقطة الجدل الرئيسية – من وراء عملية التحكيم – هي عمليات التنقيب عن النفط ، وبينما أراد السعوديون أن تتوقف تلك الأعمال أثناء التحكيم ، فقد أصر البريطانيون على إستمرارها ، وكان البريطانيون يأملون في حالة اللجوء إلى التحكيم، أو الأمم المتحدة ، بأن يشكل الوجود الصناعي عاملاً مساعداً لهم ولحكام الخليج لترسيخ أمر واقع في المنطقة المتنازع عليها ، وكذلك الإحتفاظ ببعض النفوذ على القبائل ، ومن ناحية أخرى فإن الدبلوماسية البريطانية – أراد أن تمسك بالعصا من المنتصف كما يقولون .

---

(١)Melamid, A: "The Buraimi Oasis Dispute" Op Cit: Pp. 73 - 82.

(٢)F. O. / 1016 / 304 / Telegram from Bahrain to Foreign Office, 17 September 1955.

إذا تشير الوثائق السرية أن الخارجية البريطانية قـــد سـعت لـدى الحكومـــة السعودية لأجل أن توافق الأخيرة مسبقاً على منح إمتيـــازات للشـــركات البريطانيـــة للتنقيب عن النفط في المنطقة التي قد تحصل عليها السعودية عبر التحكيـــم ، وهـــو مطلب أدركته أرامكو وسعت إلى عرقلته لأنه سيضر بمصالحها في جميـــع جنـــوب شرق المملكة العربية السعودية ، ومع ذلك فإن الحكومة السعودية قد أعطت في أكثر من مناسبة تأكيدات للخارجية البريطانية بأنها ستمنح الشركات البريطانية مثل هـــذه الإمتيازات إذا ما كانت مطالبها الإقليمية معتدلة[١].

بيد أن وزارة الخارجية الأمريكية قد رفضت الضغط على أرامكوا لإعطاء بعـــض التنازلات ، ومن ثم أصبح السعوديون في مواجهة صريحة مع أرامكـــوا [*]، الأمـــر الذي كان يعني عدم إمكانية تحقيق أي تقدم في شأن الإمتيازات النفطيـــة وبالتـــالي أصبحت المصالح البريطانية في مهب الريح ، وفي أمس الحاجة إلى عمـــل عنيـــف يعيدها إلى سدة الأحداث .

قررت الحكومة البريطانية بأسم سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي إســـترداد قريـــة حماساً ، وبالفعل تقدمت قوات السلطان تؤيدها قوة من كشافة ســـاحل عُمـــان إلـــى حماساً ، وأستطاعت هذه القوات طرد القوات السعودية وإسترجاع القرية ، وتكفلـــت طائرة بريطانية بنقل ابن نامي وخمسة عشر رجلاً آخرين ، وقد صاحبهم صقر ابـــن سلطان ، وراشد ابن حماد ، وعبيد ابن جمعه ، وعدد من الشخصيات الذيـــن لعبـــوا دوراً مهماً في أحداث البريمي وشدوا بمصيرهم إلى السعودية[٢].

حاولت الحكومة السعودية إحتواء الأزمة دبلوماسياً ، وشـــرعت فـــي مخاطبـــة المنظمات الإقليمية والدولية لتطلعها على التطورات الحادثة في البريمي والإعتـــداء

---

(١)AL - Shamlan, R: "The evolution of national boundaries in southeastern Arabian Peninsula 1934 - 1955"Op Cit: Pp. 345 - 350.

(*) يذكر أن الحكومة السعودية كان من الصعب عليها إتخاذ أية إجراء مضادة لمصالح أرامكو فـــي هـــذا الوقت الحرج ، نظراً للمجهودات الضخمة التي قام بها موظفوا شعبة البحث في مســـألة إعـــداد مذكـــرات المملكة ودفعاتها من وقائع جغرافية وتاريخية وسياسية عميقة البحث والدرس والتقصي .

(٢)Sahwell, Aziz.S: "The Buraimi Dispute: The British armed aggression" Islamic Review, Vol. 44 (1956) Pp. 13 - 17.

البريطاني العسكري ، وبالإشارة إلى خطورة ذلك الإجراء الذي يدفع بالطرفان إلى شفير الصراع المسلح دون مواصلة المساعي السليمة[1]، فأرسلت في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٥م مذكرة إحتجاج إلى السفارة البريطانية في جدة مفاده بأنه لا خلاف بين الحكومة السعودية وكل من سلطان مسقط وشيخ أبي ظبي ، وإنما الخلاف بينها وبين الحكومة البريطانية، وأن الحكومة السعودية لا تقر شيئا من تصريحات إيدن في ٢٦ أكتوبر[2]، كما قدمت الحكومة السعودية شكواها إلى جامعة الدول العربية التي آزرتها ضد العدوان البريطاني على البريمي ، وبعد أربعة أيام من الإعتداء البريطاني أبلغت السعودية الأمم المتحدة بوجود نزاع على الحدود وأحتفظت بحقها في عرض القضية على مجلس الأمن [3]، وأصدرت السفارة السعودية في القاهرة في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر بيانا أكدت فيه أن ٨٢ شخصيا قد قتلوا أو جرحوا في الصدام المسلح الذي وقع في واحة البريمي[4]، وأعلنت اللجنة السياسية للجامعة العربية في إجتماعها الرابع عشر من شهر نوفمبر ١٩٥٥م تأييد مطلب السعودية في العودة إلى التحكيم وحثت الحكومة البريطانية علي سحب قواتها من المناطق المتنازع عليها[5]، وقام السفير السعودي في القاهرة بزيارة السفارة السوفيتية لتلقي رسالة من الماريشال فوروشيلوف رئيس جمهوريات الإتحاد السوفيتي يعلن فيها تأييد بلادة للسعودية في قضية الحدود ، وعرضها لتقديم العون المادي والمعنوي في سبيل ذلك[6]، وكما أعلنت دائرة النفط السعودية في يناير ١٩٥٦م بيانا جاء فيه " أن الحكومة السعودية توجه تحذيرا إلى كل من يهمه الأمر بأنها تعتبر البريمي وواحاتها

---

(١)The Times , 27 October 1955, London.

(٢)The Times , 28 October 1955, London .

(٣)F. O. / 1016 / 460, Mr., Piric - Cordon, Foreign Office to Mr. Richards, 23 December 1955.

(٤)Kelly : "Eastern Arabian Frontiers " Op Cit: P. 260.

(٥) وثيقة رقم ٤١٤١ / ١١ / جـ / ٤ جدول أعمال وقرارات اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ١٤ / نوفمبر / ١٩٥٥م ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٥م .

– مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية ، ١٥ صفر سنة ١٣٧٥م – ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥هـ / ١ أكتوبر سنة ١٩٥٥م – ١٩ يناير ١٩٥٦م ، إدارة السكرتارية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٦م ص ١٧٠ – ١٧٣ .

(٦)The Times , 16 November 1955 , London .

جزءاً متكاملاً من أراضيها وأنها لن تعترف بأي إمتياز للنفط أو غيره من المعادن يمنح لأي حكومة أو سلطة مهما كانت في هذه المناطق وأن أية شركة أو مؤسسة أو شخص يدخل في إمتياز أو إتفاق من هذا النوع سيكون مسئولاً عن ذلك إذ ستعتبر الحكومة أي إتفاق أو إمتياز لا قيمة له وإنها لن ترتبط به وليست مسئولة عما يترتب عليه"(١) ، ولم يتضح الموقف الأمريكي من أزمة البريمي ١٩٥٥م إلا عندما قام رئيس الوزراء البريطاني بزيارة واشنطن في نهاية يناير ١٩٥٦م للتشاور مع الرئيس إيزنهاور حول الأوضاع في الشرق الأوسط، ولم يكترث موظفي الخارجية الأمريكية للوثائق السعودية التي قدمتها إليهم الخارجية البريطانية بدعوى التشكيك في طابعها، وقال إيدن أنه صدم عندما أكتشف سوء فهم كبير لطبيعة نزاع الحدود لدى الإدارة الأمريكية ، وأن إيزنهاور بنفسه قد أبلغه بأن الرأي العام العالمي يجهل القضايا المتعلقة بمسقط والبريمي ، ويميل إلى الظن بأن الجزيرة العربية كلها تمت إلى الملك سعود أو يجب أن تمت إليه(٢)، بيد أن ايدن قد فهم القصد الأمريكي على محمله الصحيح لدى عودته ، وصرح بأنه قد لمس عدم إستعداد واشنطن للضغط على السعوديين ، ومن ثم لا ينبغي أن تتوقع الحكومة البريطانية أية تنازلات سعودية في الشأن الحدودي(٣)، وقد عاود الطرفان السعودي-البريطاني تلمس خيوط المفاوضات من جديد عسى أن تقودهم إلى شيء جديد، بيد أن هذه الخيوط قد قطعت بفعل إشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر ١٩٥٦م، حيث قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا تضامناً مع شقيقتها مصر(٤).

---

(١)F . O. 371 / 120774, Saudi Arabian Ministry for Foreign Affairs to British Embassy, Jedda, 29 April 1956.

(٢)The Memoirs of Anthony Eden: full circle (American edn.) Cambridge Mass., 1960. P. 373.

(٣)Hansard , Parl . Debates, 5 Th Series, H. of C. Vol. 548 (1955 - 1956) 13 February 1956.

(٤) -أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون، ص ١٢٦ .

• في يناير ١٩٥٧م أتفق السلطان سعيد ابن تيمور سلطان مسقط وعُمان والشيخ شخبوط ابن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي على تحديد حدود قبائل السلطنة (البو كعب والبوشامس والنعيم) وأبو ظبي، والحقيقة أن هذه الإتفاقية أعتمدت في تحديد وضع القبائل على ظواهر جغرافية طبيعية كالجبال والتلال والينابيع=

كانت فترة التوقف الدبلوماسي بين الجانبين فرصة لأن تقوم " بـروز Brrows" المقيم البريطاني في الخليج بدراسة – كل من الآراء المتاحة حول الحـدود وأنتـهى إلى كتابة مذكرة وافية في الموضوع بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية بتـاريخ ٢٥ إبريل ١٩٥٧م وطلب من وزارة الخارجية دراساتها بإمعان ودقة والرد عليـها بأسرع وقت ممكن وجاء في المذكرة ما يلي :

أولاً : خلق منطقة محايدة تغطي بعض أو كل المنطقة المتنـازع عليـها بيـن السعودية من ناحية وأبو ظبي ومسقط من ناحية أخرى ، وأستطرد بروز قائلاً لقـد سبق للسعودية أن مارست حقوقاً معينة في داخل الحدود التي أعلن بأنها خاصة بأبي ظبي إلا أننا لا نقبل بأن هناك حدوداً قد مورست سوى في حالات قليلة خاصة بجمـع الزكاة على الإبل والتي لا نعتقد أن لها تأثير على السيادة زد إلى ذلـك فـإن حـاكم أبو ظبي قد مارس حقوقاً معينة في المنطقة بين الحدود الحالية ومطالبته فـي عـام ١٩٥٢م .

ثانياً : إقناع حاكم أبو ظبي أنه في منطقة معينة من المناطق المتنـازع عليـها تستطيع السعودية أن تتسلم نسبة مئوية من الأرباح الناجمة عن إستغلال البـترول أو المصادر المعدنية الأخرى وإعطاء بعض التسهيلات الفنية المعنيـة لكـي يتحققـوا

=والآبار بيد أن الأزمة الحدودية الحقيقية قد أثيرت بشكل جدي بين عُمان والإمارات بعد عـام ١٩٧٤م ، الأمر الذي جعلنا نستثنيها من هذه الدراسة وتطالب سلطنة عُمان بمنطقة مسكت في إمارة رأس الخيمـة، وهي تبعد نحو ١٧ كم من الأراضي العُمانية ، وفي عام ١٩٧٧م حددت السلطنة مطالبها من رأس الخيكمة بشريط ساحلي طوله ١٦ كم كإمتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العُمانية ، وفي عام ١٩٨٦م تم التوصـل إلى إتفاق بهذا الخصوص حصلت مسقط بموجبه على المساحة المذكورة ، بيد أن المشكلة الحدودية بقيـت على حالها بعد أن رفض مشايخ قبائل الشحوح الإتفاق لما سببه من فصل بين الأراضي ومالكيها ، وطالبوا في مذكرات رفعت إلى الشيخ زايد ، وأمانة مجلس التعاون الخليجي بالتدخل لحل المشكلة القائمة ، بيـد أن هذه المطالب قد واجهت طريقاً مسدوداً لما تخفيه من واقعاً سياسياً مؤلماً إذ ينتظم عدد مـن أبنـاء قبـائل الشحوح في (الحركة العربية لتحرير رؤوس الجبال) التي تطالب بالإنفصال عن مسـقط ورأس الخيمـة ، وإقامة إمارة ثامنة ضمن دولة الإمارات العربية ، وهناك قضايا حدودية أخرى معلقة بين سـلطنة عُمـان وباقي إمارات الدولة ، ولكنها تبدو غير مؤهلة للتصعيد لا سيما بعد إستقرار حدود الجانبين مع السعودية.

-راجع :

-F. O. /371/126925, Major Chauncy, British Consul Muscat to Mr. Richards, British Residency, Bahrain, January 1957.

بأنفسهم من كمية البترول الذي ينتج ولكنها لا تعطيهم الحق في الحصول على إمتيازات في هذه المنطقة .

ثالثاً : أن النقطة الحيوية من جانبنا هي إعداد ترتيبات تتضمن أعتراف السعودية بخط عام ١٩٥٥م فإذا حصلنا على ذلك فإنه سيكون أمراً في غاية الأهمية إذ هذا يساعدنا في الحصول على إمتيازات جديدة لا تحمل معها حقوقاً مقيدة ، وفي حالة رفض السعودية هذا الإقتراح سوف نطرح عليها نظام المشاركة في البترول في المنطقة بين مطالب السعودية سنة ١٩٣٥م وبين مطالب أبو ظبي عام ١٩٥٥م أي جانب الحدود الحالية ، وفي هذه الحالة فإنه ليس لأحد من الجانبين حق التعدي على خط ١٩٥٥م ، ويمكننا أيضاً أن نبدأ باقتراح إمتيازات بين الجانبين بمنح أبو ظبي نسبة مئوية من أرباح الموارد المعدنية بين خط ١٩٥٥م وخط السعودية ١٩٣٥م ، والجزء الذي يجب أن نضعه موضع الإعتبار هو منطقة البريمي كما حددت في إجراءات التحكيم ، ونظراً لأن هذا الموضع لسوء الحظ معروف بأنه "نزاع البريمي" فإنه من الضروري لأسباب سياسية إدخاله في المفاوضات .

رابعاً : أوضح "بروز" أنه في حالة تطبيق الآراء السابقة فهناك مشاكل خاصة تتعلق بكيفية تنظيم المنطقة المحايدة ، حيث أن هذا التنظيم يختلف عن تنظيم المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية أو الكويت والسعودية ، ولا يمكننا أن نقبل أي شيء من هذا القبيل يعطي للسعودية حقاً متساوياً للوصول إلى هذا الخط .

وهناك أيضاً صعوبة أخرى وهي أن السعوديين سيشعرون أن الإمتياز الذي أقترح سابقاً لا قيمة له بالنسبة لهم لأنهم لا حق لهم في التنازل عن نصيبهم في الموارد التي ليس فيها ضمان وإنهم بكل بساطة سيقولون إن الشركات التي حصلت على هذه الإمتيازات من أبو ظبي ومسقط ستتعمد تجنب إستغلال المناطق التي لا تذهب أرباحها إلى تلك الحكومات ، ويمكن معالجة هذه النقطة بأن يطلب من شركة بترول العراق قبول الإلتزامات المتعلقة بالكشف والتنقيب في المنطقة التي سننفذ فيها الترتيبات المقترحة بحيث تكون النتيجة العامة إنه إن لم ينفذ هذا العمل في المنطقة في وقت معين فإن عليهم أن يتركوا هذه الإمتيازات في هذه المنطقة بالذات وأن

يتحولوا إلى مستشارين محايدين للبترول فإذا تركـوا المنطقـة فسـتكون مفتوحـة لشركات أخرى لتحصل على الإمتيازات الخاصة في هذه المنطقة ، وفي هذه الحالـة يكون لهم سلطة طرح مناقصة خاصة بشروط الإمتياز .

خامساً : وضع " بروز " اقتراحا وصفه بأنه له مزايا عظميـة إذ أنـه يخـرج بريطانيا من الموقف السلبي الذي هي فيه يقول " بروز " سبق لنا وأن وافقنا علـى إعادة فتح المفاوضات مع السعودية بشأن البريمي وكنا نعلم دائماً لأننا لـو توصلنـا إلى مرحلة المفاوضات فليس عندنا شيء نقدمه سوى عودة بعض اللاجئين بشـرط أنهم يقبلون سيادة مسقط ، ثم بعض التعديلات البسيطة للحدود وبعـض الترتيبـات لوصول السعودية إلى البحر شرق قطر ، وحتى لو رفض السعوديون قبـول الفكـرة التي سبق أن ناقشناها كأساس للمفاوضات فيبدو لي أنها ستضعنا في وضع أفضـل أمام الرأي العام الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ختام مذكرة طلب بروز دراسة المذكرة من جميع جوانبها وأعترف بـروز بأن هذه المذكرة فيها الكثير من الإعتراضات القانونية ولكـن المزايـا والإعتبـارات السياسية ستكون لها قوتها في الإتجاه الأخر[١].

وهكذا كان مضمون مقترحات بروز يقضي بإنشاء منطقتين محايدتين تسـتطيع أبو ظبي ومسقط أن تحتفظا بالسيادة ، وفي نفس الوقت يمكن للسعوديون أن يـأخذوا نسبة من إيرادات النفط – إن وجد– دون الوصول إلى هذه المنـاطق التـي تكـون البريمي جزءاً منها – وبينما أبتهج سلوين لويد S. Lioyd وزير الشئون الخارجيـة البريطاني لهذه المقترحات وأعتبرها أساساً مناسباً تقـوم عليـه المفاوضـات مـع السعوديين في المرحلة القادمة[٢]، كما أنتصر لرأي بروز بأن تسوية للحدود على هذا النحو سوف تعني أعترف السعودية بحدود مرضية ، وسوف يعتبراً نصـراً سياسـياً للدبلوماسية البريطانية في المنطقة ، وسوف يعزز من موقف بريطانيا في المرحلـة

---

(١)F. O. / 371 / 126925, Sir B. A. B. Burrows political resident in the Persian Gulf, Bahrain to Mr. H. Belly, Foreign Office, 25 April 1957.

(٢)F. O. / 371 / 126925, Note by the Selwynlioyd on suggested settlement with Saudi Arabia, 17 May 1957.

الثالثة لمحادثات الشرق الأوسط مع الأمريكيين بعد مشـــكلة "برامـــودا"(١)، بيـــد أن الدبلوماسية السعودية كانت تسير في إتجاه مضاد للأمـــاني الحكوميـــة البريطانيـــة، وتلقت الأخيرة مذكرة إحتجاج في أغسطس ١٩٥٧م لأول مرة بعد قطـــع العلاقـــات الدبلوماسية ، عن طريق المفوض العام البريطاني فـــي باكســـتان تتضمـــن اســـتياء الحكومة السعودية من العمليات البريطانية في البريمي الهادفة إلـــى تكريـــس أمـــراً واقعياً عن طريق تجنيد القوات البريطانية والتدخل المباشر في النزاع بيـــن الســـلطة والإمامة في عُمان ، وهي إجراءات – لا شك – تضر بالمصالح السعودية(٢).

ظلت مسألة واحة البريمي تراوح مكانها حتى عـــام ١٩٦٢م حيـــث أعـــتزمت الحكومة السعودية في عين ذلك التاريخ عرض القضية على مجلس الأمن ، بيـــد أن الثورة اليمنية ، وما صاحبها من التدخل المصري لدعم النظـــام الراديكـــالي اليمنـــي الجديد في حين ساعدت السعودية الإمام المخلوع (٣)، ولمدة خمس ســـنوات تقريبـــاً خاضت فيها القوات المسلحة المصرية بمشاركة القوات الجمهورية اليمنية سلســـلة من العمليات العسكرية الثانوية والرئيسية لتثبيت أركان النظام الجمهوري إزاء مـــا كان يتميز به من ضعف في قدراته الذاتية ، وما أحاط به مـــن محـــاولات خارجيـــة مستميته لإجهاضه تخوفاً من آثاره المحتملة في شبه الجزيرة العربية ، قد أدت إلـــى تحسن نوعي في العلاقات السعودية – البريطانية لأجل مناهضة التدخل المصري فـــي اليمن وبالتالي تجميد مشكلة البريمي بعد أن أدركت الحكومة البريطانية أن التهديدات

---

(١)F. O. / 371 / 126926, Memorandum: Buraimi and Saudi Arabian and Iraqi office of good offices by Mr. Riches, 27 May 1957.

(٢)F. O. / 371 / 126926, Note on Saudi Arabian Memorandum, WI protest against the alleged use of Buraimi as a base for operations in Oman, 8 October 1957.

F. O. / 371 / 126926, Note by Mr. DMH Riches on Buraimi and the international court, 1 October 1957.

(٣)Mansor , Menahem : "Political and diplomatic history of the Arab world 1900 - 1967 "A Chronological Study , Washington D . C: NCR Micro Card, 1972. P. 381.

Mclaurin, R. D.Don Peretz and Lewis Snider: Middle East foreign policy; Issues and processes " Saudi foreign policy making "New York: Praeger, 1982.Pp. 195 - 238.

Ohali, Abdul Aziz. A:" Saudi Arabia in the United Nations General Assembly 1946 – 1970" pH. D. Thesis Claremont Graduate School, 1974. P. 198.

الجغرافية – السياسية في عدن ، والتهديد السعودي في جنوب الجزيرة كافية للطغيان فوق المشكلة الحدودية الرئيسية وفي يناير عام ١٩٦٣م عادت الحكومتين البريطانية والسعودية للحديث عن إستئناف المباحثات حول الحدود برعاية السكرتير العام للأمم المتحدة ، بيد أن جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية قد غيرت من وجه التاريخ في منطقة الخليج العربي فقد إنهارت المكية في العراق ، وتغيرت الإستراتيجيات تبعاً لذلك وأصبحت المنطقة في صميم الإستقطاب الدولي ، وتواري الدور البريطاني إزاء الزخم الأمريكي ، وإنهارت العديد من المصالح البريطانية ، وشعرت بريطانيا ذاتها أنها أصبحت الحارس الأمين على المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط ، وبدأت الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في بريطانيا تنصح بضرورة أن تعيش بريطانيا الواقع وأنه لم يعد ثمة ضرورة ملحة لهذا الوجود العسكري الباهظ التكلفة والذي يؤثر على الإقتصاد البريطاني ، وأن السياسة الدفاعية قد خوى مضمونها وفات زمانها ، وقد بدت ملامح ذلك الإنهاك التاريخي والإعياء السياسي بجلاء في مشكلة الحدود فقد فاجأت بريطانيا العالم في عام ١٩٦٣م بموافقتها على تعيين الحدود في المنطقة المتنازع عليها بين السعودية وأبي ظبي ومسقط حسب خط الرياض ١٩٣٥م، وشددت حراستها على حدود هذا الخط ، كما أتفقت كل من شركة أرامكو العاملة بالأراضي السعودية وشركة نفط العراق على عدم الأقتراب أكثر من خمسة أميال من كل جانب للتنقيب عن النفط[1].

وفي أعقاب الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في عام ١٩٧١م أخذت مشكلات الحدود السياسية إتجاهاً أخر ، يميل إلى تغليب العلاقات العربية – الغربية ، وكأن مصدر التوتر قد أنتهى مفعوله ، فقد أوجد الإنسحاب البريطاني فراغاً أسفر عن مخاطر سياسية وتهديد لإستقرار دول الخليج والجزيرة في الإعتقاد الإستراتيجي الأمريكي ، وطرح هذا الظن في أدمغة المفكرين العرب والغرب على حد سواء ، وأصبحت هناك موجه من الأدبيات السياسية التي تحذر من مخاطر ذلك الفراغ ، ونتيجة لذلك أصبحت دول المنطقة في قلق متزايد بشأن صيانة الوضع

(١)Prescott, J. R. V: "Political frontiers and boundaries" London, Allen and Unwin, 1987. P. 45.

السياسي الراهن وإحتواء التسلل الراديكالي إلى المنطقة ، وأصبحت المطالبات السيادية على المناطق الحدودية أقل أولوية، وقد واكب هكذا تطور أن النفط قد أستكشف بكميات ضخمة في أبو ظبي ومسقط وعُمان ، في حين أن منطقة البريمي قد أثبتت بأنها غير واعدة في المخزون النفطي ، كما أن الثورة النفطية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد شكلت عنصر إستقرار وقلل من التنافس حول المكاسب الإقليمية ، وقد أسهم ذلك بشكل فعَّال في الإعتراف المتبادل بالمصالح السياسية بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، وقد يسهم هذا التحليل في الأخير بالإيعاز بأن التسوية السلمية للخلاف الحدودي قد أصبحت ممكنة من حيث الظاهر(١).

تحركت كل من المملكة لعربية السعودية ، ومسقط وعُمان بإتجاه تخفيض التوتر بين البلدين ، وكان واضحاً أن هذا التقارب قد عكس المركز الحرج لسلطان مسقط من جراء الثورة التي أندلعت في ظفار منذ عام ١٩٦٥م ، وقام السلطان قابوس ابن سعيد بزيارة الرياض في أواخر عام ١٩٧١م ، وأعلنت حكومتا البلدين بأن الخلافات الحدودية بينهما قد تمت تسويتها ، وأرسيت الحدود الثابتة بين البلدين بشكل عام على أسس التحديدات البريطانية في نوفمبر عام ١٩٥٥م ، وقد أشارت التقارير الرسمية إلى أن الحكومة السعودية قد أعترفت بسيادة السلطان على قرى البريمي الثلاث التي خصصتها بريطانيا للسلطنة في نفس عام ١٩٥٥م ، وهي حماسا ، وصعرا ، والبريمي ووافقت على إغلاق طرق تموين جبهة ظفار (الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي) في مقابل تأييد السلطان للسياسات السعودية في الخليج(٢)، وبالمثل أقامت الحكومة السعودية في عام ١٩٧١م علاقات دبلوماسية مع

---

(١)AL - Bar, A:" Les Problemes des Frontiers dans la Peninsule Arabique de 1919 anos jours" Doctorate Thesis, Paris Pantheon 1979. Pp. 285 - 290.

-AL Shamlan, Abdul Rahman: "The evolution of national boundaries" Op Cit: Pp. 350-359.

(٢)Hamadi, Abdul Karim. M: "Saudi Arabia's territorial limits" A Study in law and politics, pH. D. Thesis Indiana University 1989, Boundaries between Saudi Arabia and Oman. Pp. 290 - 298.

-Safran, Nadav: "Saudi Arabia; The ceaseless quest for security"Cambridge Harvard University Press, 1985. Pp. 75 - 76.

دولة الإمارات العربية المتحدة بيد أن أنها لم تعترف بحدود الدولة الجديدة حتى تـم عقد إتفاقية أغسطس ١٩٧٤م التي تضمنت الترتيبات النهائية للحدود بيـن البلديـن على النحو التالي :

١ - تنازل السعودية عن واحات البوريمي الست لأبو ظبي .

٢ - تنازل أبو ظبي عن مثلث أرض أبو ظبي وشرق وجنوب قطر ، المعروفـة بأسم سبخة مطي للسعودية ، ويمتد هذا المثلث مساحة عشرين كيلـو مـتر إمتـداد الحدود الجنوبية مع السعودية ، وهو يشمل حقل (زرارة) الـذي ينتـج ٤٢ ألـف برميل يومياً من النفط .

٣ - يضم خور دويهاب وجزيرة حويصات إلى السعودية .

٤ - تبقى جزيرة (غانه) كما يسمونها لأبو ظبي ، وهي مدخل خور العديد .

٥ - تعطي السعودية حق إستعمال الجزر المقابلة كميناء تصدير لها .

٦ - تنازل السعودية عن آبار النفط والمستثمرة حالياً من قبل أبو ظبي والواقعة في الجرف القاري المقابل لخور العديد .

٧ - في حالة وجود نفط في وقت سابق أو لاحق في مناطق الحدود المشـتركة يضم هذا الحقل بكامل إلى الدولة التي بهاء الجزء الأكبر من هذا الحقل .

٨ - لا يترتب على هذا الإتفاق أي مساس بالإتفاقيات التي تمت بين إيران وأبـي ظبي فيما يتعلق بالمناطق والحدود البحرية[1]، وقد حققت السـعودية بموجـب هـذه الإتفاقية أحد أهم أهدافها في طريق المفاوضات الحدودية الطويل مع البريطانية مـن قبل ، وذلك بضم سبخة مطي الغنية بالنفط ، وكذلك حصلت السعودية على منفذ فـي الخليج العربي إلى الشرق من قطر ، وهي منطقة مهمة ودفاعية لأبو ظبي لأنها أصلاً جزء من خور العديد ، والخط الساحلي الذي حصلت عليه السعودية يخول لها إمتـلاك ثلاثة أميال فقط من المياه الإقليمية ، دون أي حق في الجـرف القـاري بعـد هـذه

---

(١) أمل إبراهيم الزياتي : علاقة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج ١٩٦٤-١٩٧٤م رسالة دكتوراه بإشراف د . بطرس بطرس غالي ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، قسم السياسة جامعة القاهرة ١٩٨١م ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

المسافة[١]، ويبدو أن عدم لجوء الأطراف الثلاثة إلى ترسيم الحدود وفق القواعد الدولية قد أثار بعض الخلافات المحدودة أدت إلى أن تلتقي الأطراف ثانية في عام ١٩٧٧م وتعقد إتفاقية حدودية أخرى تقول المصادر أنها تضمنت نفس حدود خط فؤاد في عام ١٩٣٥م في مطلع عام ١٩٩٠م قام سلطان عُمان قابوس ابن سعيد بزيارة رسمية للرياض وقع خلالها إتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين ، حيث قبلت السلطة بالإتفاقية التي أبرمتها الرياض مع أبو ظبي في عام ١٩٧٤م ، كما رضيت السعودية بالحدود التي رسمتها بريطانيا مع السلطة أيام الحماية البريطانية على الأخيرة[٢].

بقي أن نشير إلى أن السرعة التي تم بها إحتواء الأزمة الحدودية في جنوب شرق الجزيرة العربية تحت ضغط ظروف إقليمية عاصفة ، ربما تثير الإعجاب ، وقد تثير الخوف والقلق ، وبين الحيرة والإرباك تبقى قيمة الوثائق التاريخية لتحمل تفاصيل الحلول المستقبلية وفق معالجات قانونية تأخذ صفة الإستمرار والدوام .

---

(١) راجع تداعيات ذلك الإتفاق على السياسيات في منطقة الخليج في المصادر التالية :

-Salame, Ghassan: "Le Development des role regionale et internationalle de l' Arabie Saudite". (Doctorte Thesis, University Of Paris 1978) Pp. 280 - 296.

-Salame, Ghassan: "Political power and the Saudi State" Merip Reports No. 1 (October 1980) Pp. 5 - 22.

-Park, Tong Wham and Michael Don Waed: "Petroleum - related foreign policy" Analytic and Empirical Analyses of Iranian and Saudi behavior 1948 - 1974.

-Journal of conflict resolution, vol. 23, no. 3 (September 1979) Pp. 481 - 512.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، ٢٧ / ٣ / ١٩٩٠م .



الفصل الخامس

مشكلات الحدود السياسية بين السعودية واليمن

- الموقع الجغرافي للمناطق المتنازع عليها .
- تطور النزاع الحدودي (١٩١٤-١٩٣٤م).
- الخلاف حول السيادة على عسير .
- الخلفية الدولية للنزاع السعودي – اليمني .
- محاور المجابهة السعودية – اليمنية ١٩٢٦-١٩٣٤م .
- أثر معاهدة الطائف ١٩٣٤م على الحدود.
- الإستراتيجية السعودية إزاء الداخل اليمني .

مقدمة

مشكلة الحدود السعودية – اليمنية على الرغم من خلوها من مضامين الموروث التاريخي، والجدوى الإقتصادية ، إلا أنها كانت تعبيراً صارخاً عن مضامين أيديولوجيــة ترتبــط إرتباطــاً وثيقاً بأنماط التفاعلات الإقليمية والدولية في مرحلة مخاض وصراع بيــن جيــو إســتراتيجية قديمة، وجيو إستراتيجية حديثة في شبه الجزيرة العربية ، وقد أقتضــى هــذا التحــول الجيــو الإستراتيجي الهائل منسوب عالٍ من السيولة في العلاقات الدولية لإضفاء نوعاً مــن الشــرعية على النزاع في ظل ظروف إقليمية ودولية ضاغطة .

فالوضع السياسي لليمن كما هو للسعودية قبل الحرب العالمية الأولى ، كان لا يزال رمــزاً لكيانات سياسية ظلت قروناً عديدة تتوحد وتتفرق في شبه الجزيرة العربية ، وتحالفات مخلخلــة للبدو والحضر مع أقل قدر من النظام الحكومي غير المؤسس وأراضي غير محددة تتغير وفقــاً للتحولات المحلية والإقليمية بيد أن التغييرات التي جلبتها الحرب الكبرى قضت على هذا النمــط، حيث أن التدخل العثماني والبريطاني قد ترك تأثيره على توازنات القوى الإقتصادية والسياســية في المنطقة ، وأستبان للحكام المحليين أنه في سبيل التغلب على مشكلاتهم الحاضرة، ومواجهــة التطورات المستقبلية في شبه الجزيرة يتعين عليهم تغيير هذا الهيكل المخلخل وتدعيم الأســس السياسية والإقتصادية لمشيخاتهم الأمر الذي فتح باباً واســعاً للمنافســة إســتجابة للتحديــات الإقتصادية والإستراتيجية الأساسية ، وفي حين رفع الملك عبد العزيز شعار التوسع والدمج فــي حدود نجد الشمالية الشرقية والشمالية الغربية ، إلا أنه آثر الهدوء في الجنوب ، وحفظ لليمــن موروثها التاريخي العظيم ، بيد أنه سرعان ما تحول عن هذا النهج عندما أكتشــف أن تحالفــاً إقليمياً يضم القبائل والحكام يستهدف مشيخته ، وأدرك أن الجنوب أصبح مصدر خطــر حقيقــي ومن ثم بدأ النزاع اليمن – السعودي حول مناطق حدودية بين الجانبين لم يخلو من المضــامين الأيديولوجية، والإستراتيجية المرتبطة بالسياسات الدولية في المنطقة ، ولمدة عشــرين عامــاً انتهت في عام ١٩٣٤م بإتفاقية الطائف ، إلا أن النزاع لم يهدأ بعد ، فهناك مــن يطعــن فــي شرعية هذا الإتفاق الذي فرض على اليمن في ظل الآلة العسكرية السعودية ، وأن هناك أراضي جنوبية مهمة كالوديعة والشرورة قد أخذت منهم بالقوة في نزاع عام ١٩٧٢م المسلح ، نــاهيك عن عسير ونجران بمقتضى معاهدة الطائف ١٨ يونيو ١٩٣٤م ، ويســتنكر اليمنيــون أيضــاً المطالب السعودية المعاصرة في مأرب والجوف وحضرموت بإعتبار أن السعوديين قد وصلــوا إلى هذه المناطق بدولتهم الأولى في القرن التاسع عشر ، وتعيش الأوساط الرسمية في صنعــاء على أمل أن تكون هذه المطالب (مزايدة سياسية) تمارسها الرياض بــهدف تقويــة موقفــها التفاوضي في مسيرة المباحثات الحدودية الشائكة ، وبيت القصيد في الموضوع، أن اليمن مــهم إستراتيجياً للسعودية فهي تطل على باب المندب وهو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، والأحــداث في اليمن تؤثر على الإستقرار في شبه الجزيرة العربية ، فالسعوديون لديهم سياستهم الخــاصة بالنسبة لليمن ويدركون أن الأحداث هناك ذو تأثير مباشر على أمنهم ، ويــدركون بأهمية أكــبر وصية الملك عبد العزيز وهو على فراش الموت " إن أي شر أو خير لنا مصدره اليمن " .

الموقع الجغرافي للمناطق المتنازع عليها .

يمتد اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه جزيرة العرب حوالي ٣٠٠ ميلاً بين خطي عرض ١٢ – ١٨ شمالاً ، وتبلغ مساحتها حوالي ٧٥ألف ميل مربع ، وتمتد حدوده السياسية الحالية : من الشمال " عسير " وتتبع المملكة العربية السعودية ، ويمتد خط الحدود من ميناء " ميدي " على البحر الأحمر إلى شمال بلدة " متبعاً " وادي مخلاف " إلى حدود" نجران " " ويام " الجنوبية ، وتوجد بالجنوب ما كان يعرف بمحميات عدن حيث تمتد الحدود بين " الشيخ سعيد " على البحر الأحمر إلى جنوب بلاد " الحجرية " و " ماوية " و " وقطعبة " ومن الشرق حضرموت والخط الفاصل هو وادي " بيحان " وبادية " الجوف " الممتدة إلى الربع الخالي ومن الغرب يمتد البحر الأحمر [١] ، وهذا الواقع الجغرافي يجعل اليمن تشكل عمقاً إستراتيجية للمملكة العربية السعودية .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الطبيعة الجغرافية المميزة قد دفعت إلى القول بأنه مع توافر الإمكانيات المادية والعسكرية والسياسية يمكن لليمن أن يتزعم كل المنطقة الجنوبية من الجزيرة [٢]، ومن ثم يفهم دأب القوى الإستعمارية البريطانية في خلق المحميات البريطانية في الجنوب منعاً من قيام هذه الكتلة المحلية التي تستطيع فعلاً السيطرة الكاملة على كل الساحل العربي الجنوبي الواقع على البحر العربي والمحيط الهندي ، والذي يشرف بالتالي على كل مداخل خليج عُمان والخليج العربي من الشرق وعلى مدخل البحر الأحمر من الغرب ، والذي يزيد عملياً من القيمة الإستراتيجية للجزيرة العربية في النطاقين الإقليمي والدولي .

---

(١) د . سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث (١) اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ – ١٩٤٨ م)، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٩٣م ، ص ١٧ .

(٢) خالد ابن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٥م ، ص ١٤ .

–حسن أحمد أبو طالب : الصراع بين شطري اليمن ، جذوره وتطوراته ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٧٩م ، ص ١١ .

والمجتمع في اليمن له تعقيداته الخاص المستمدة من تراثه التاريخي والحضاري – مما يخرج عن نطاق هذه الدراسة – بيد أن أهم ظواهره ذات الإرتباط بموضوع الحدود السياسية ، هي تلك المرتبطة بدور القبيلة في التاريخ السياسي لليمن ، والقبائل في اليمن مستقرة مكانيا إلى حد كبير ، وتتمسك بإستقلالها الذاتي ، وتتعصب له أشد التعصب ، ويستنكفوا عن القيام بكل عمل يخالف مصالح العصبية ، وهي ترتكز في ذلك على إرث حضاري ضخم للغاية ، فالدولة اليمنية القديمة قبلية النشأة والتكوين ، حيث كانت القبيلة القوية تتزعم ، وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما سمي " بدولة العصبية الغالبة " بالمفهوم الخلدوني ، وما دول (معين ، سبأ ، حمير) اليمنية إلا تجمعات أو إتحادات قبلية ، أنقلب زعماؤها ملوكا ، ومع ذلك فإن زعماء القبائل وشيوخها لم ينجحوا في الفترة المعاصرة في تسلم السلطة السياسية ، وتولى رئاسة الدولة اليمينية وذلك يرجع إلى ما يعرف بـ " التوازن العصبي " بمعنى وجود رقابة عصبية متبادلة ، بحيث يصعب على أي زعيم قبلي الإنفراد بالسلطة السياسية من دون الشيوخ الأخرين فيلجأ هؤلاء جميعا في موضوع ترأس الدولة اليمنية إلى طرف ثالث طامح للسلطة ، وغير قبلي فيتعاقدون معه مقابل حكمهم لقبائلهم ، وإشراكه إياهم في صنع قراره السياسي ، وبالجملة فإن القبيلة في اليمن ليست بالضرورة مناقضة وبديلة للدولة ، بل مكملة لوظائفها ورادعة لها عند طغيانها وتعسف حكامها السياسيين(١).

وبعد هذا المدخل المنهجي الخاص بتعريف الملامح الجغرافية السياسية لليمن ، لا بد من التعريف جغرافيا بالمناطق التي شكلت في مجملها نزاعا حدوديا بين السعودية – واليمن ، وأهمها منطقة عسير ، ومنطقة الحدود الجنوبية بمحاذاة الربع الخالي والتي تقع في نطاقها ما يعرف " بالوديعة " ، "والشرورة " المتنازع عليها .

أختلف المؤرخين والجغرافيون حول الإمتداد الذي يمكن إعتباره حدا فاصلا لحدود عسير الطبيعية ، وذلك مرجعه إلى الصعوبة في تحديد التاريخ الزمني الذي

---

(١) محمد محسن الظاهري : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٩٠م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٢١٥ – ٢١٩ .

مرت به هذه المنطقة ، وما خضعت له من ظروف سياسية مختلفة ، ولكن على أية حال فإننا مطالبون بتقديم مدلول جغرافي عام من خلال المصادر القريبة ، حيث تقع منطقة عسير على البحر الأحمر جنوب الحجاز ، وقد سميت بهذا الأسم نسبة إلى قبيلة عسير أشد قبائل المنطقة مراساً ، وهي تتألف من الجبال والأودية والسهول الواقعة بين أعلى سراة الأزد في الغرب وبلاد شهران في الشرق وبلاد قحطان في الجنوب وبالأحمر وبالأسمر في الشمال يبلغ طول هذه الرقعة الجبلية حوالي ٥٠ كيلو متراً وعرضها ٤٠ كيلوا متراً ، وتحجز جبال عسير ، تهامة في الغرب عن نجد في الشرق [١]، وهناك من يرى أن عسير بالمفهوم الجغرافي الأكثر تحديداً هي الأراضي التي تسكن عليها عسير القبيلة بفروعها الخمس الرئيسية (بني مغيد – وعلكم – وبني مالك– وربيعة – ورفيدة – ورجال ألمع) وهي تحتل رقعة من أرض الإقليم بموجب حدود معروفة ، وتنقسم إلى قسمين ، قسم يسكن السراة ، والقسم الأخر يسكن في تهامة[٢] ، وعسير السراة تتألف من الجبال والأودية والسهول التي يبلغ طولها ٥٠ كيلو متراً وعرضها ٤٠ كيلو متراً الواقعة بين أعلى السراه الأزد في الغرب ، وبلاد شهران في الشرق ، وبلاد قحطان في الجنوب ، وبالأحمر وبالأسمر في الشمال ، وبعبارة أخرى هي بلاد واقعة بين جبل تمنية وعقبة القرون ووادي ركان الممتد إلى الحقو فالبحر من جهة الجنوب ، وبلاد بني شعبة وربيعة اليمن ورجال ألمع ووادي حلي من جهة الغرب ، وعقبة شعار ووادي تيه والسهب الممتد إلى بلاد الأحمر بين الشمال ، وسلسلة الهضاب والسهوب المتصلة ببلاد شهران من الشرق ، أما تهامة عسير فهي المنطقة الساحلية الواقعة لبين الجبال العالية وساحل البحر الأحمر ، وتمتد من الحدود اليمنية

---

(١) محمد محسن الظاهري : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٩٠م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٢١٥ – ٢١٩ .

(٢) عبد الله ابن سعود ابن القباع: العلاقات السعودية – اليمنية ، الرياض ، مطابع الفرزدق ١٤١٣هـ ، ص ١٥٧ .

- Conwallis, Kinahan: "Asir Before World 1" A Handbook, Oleander Falcon, Cambridge, Maria Labruna (1976) P .7.

إلى قرب القنفذة بطول حوالي ٢٠٠ ميل ، وعرض أقصاه ٣٠ ميلاً في الجنوب ، وبها مجموعة كبيرة من الجبال تعرف بجبال تهامة[1].

أما الأراضي الحدودية الواقعة في الجنوب والتي تمثل في مجملها حداً فاصلاً بين الأراضي السعودية – واليمنية فقد تطلبت من الباحث جهداً ، وتنسيقاً ، إذ هي في معظمها حدود رملية يلزمها الوصف الدقيق وهي تتشكل على النحو التالي:

يمتد الحد الرملي في أتجاه غربي من رملة ميتن إلى أبو داعر ، وهي أبعد زاوية جنوبية غربية في الربع الخالي ، ومن ثم يمتد في أتجاه شمالي غربي إلى أن يبلغ النقطة التي فيها ينبثق الماء من وادي نجران ، وأسماء هذه الكتل من الرمال من الشرق إلى الغرب هي : رملة ميتن ، رملة شعيت ، رملة ضحية ، قاع رماة ، رملة الخرخير ، رملة عيوة ، وفي الغرب من رملة عيوة تعوق الوديان تشكيلات من الرمل تقع في الجنوب من كتل الرمل الرئيسية مثل القعميات ، وشقة المعاطيف ، وهي تشكل بدورها الأحواض النهائية لمجاري السيل والتي توجد غربها عروق الزيزا ، وهي الشرشرة الصخرية للشرورة .

والشرورة هي الشرشرة العميقة التي على شكلU، والممتدة إلى سلاسل الرمل المعروفة بالقعاميان وهي طبقية سطحية صخرية مرتفعة من الشرق ومتآكلة في الغرب وفي الجنوب نرى النتوء الصخري المعروف بقرن وديعة ، حيث يعود السيح العريض فيبدأ من جنوبه ، وفي الغرب عروق الكثيب ومعها مجموعة كبيرة من الحزوم تعرف بالريان وتقع في نقطة موغلة في الجنوب ، وديرات القبائل في الأراضي الواقعة على الحدود الجنوبية تقع كلياً في السيح ، على الرغم من أن القبائل جميعاً ، مثل بيت كثير في الشرق ، تستعمل الرمال في الشمال من ديراتها كما لو كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من كل ديرة .

---

(١) محمد أبو العلا : عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة (١) ، القاهرة ، ص ١٠٤.

– فؤاد حمزة ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

وقد تدعى القبائل بالأراضي الرملية المجاورة ، وقد تكون قد حفرت كثيراً من الآبار في المنطقة ، ولكن لا يمكن أن يقال أن أياً من الرمال التي في الجنوب تشكل مسكناً لأي من القبائل أو مأوى لها .

وفي أيام السلم نرى أن الرمال تشكل مرعى مشتركاً لكافة القبائل التي في السيح الجنوبي وأنها تشكل جزءاً أساسياً من إقتصادياتها ، وهذا وأن الماء الدائم والمرعى الدائم في السيح شيئان لا يستغني عنهما من أجل الدواب ، كما أن مناطق الرمال يتوفر فيها الماء والمرعى المؤقت عقب تساقط الأمطار .

والرمال التي في الطرف الجنوبي يستعملها في غالب الأحيان أفراد آل راشد والفخذ السابق من آل راشد الذي قد أصبح في الواقع قبيلة هي بيت يماني ، وعلى الرغم من أن هاتين القبيلتين سائدتان في المناطق الشرقية من طرف الرمال الجنوبي ، فإن أفرادها كثيرو التجوال على طول إمتداد الجنوب .

أما في الغرب فإن قبائل الصيعر ويام سائدة ، وفي شمال المنطقة كلها نجد أن ديرة آل مرة العظيمة تمتد عبر الربع الخالي من الشرق إلى الغرب ، وهناك أفراد من المناهيل والعوامر والمهرة يختلطون بالقبائل الرئيسية، وهو ما يقال أيضاً عن القبائل الأصغر من هذه ، وهي بيت الشيخ وبيت خوار وغيرهم ، وفي السيح الجنوبي ، غربي ديرة بيت كثير ، نرى ديرة آل راشد وديرة بيت يعاني ، ويقال أن الحدود تمتد من وادي شعيت إلى وادي رماة ، وفي غربي آل راشد نرى أن ديرة المناهيل تمتد إلى وادي قناب ، ووادي حرضة ، ووادي خضرة ، حيث تلتقي بديرة العوامر عند بئر ثمود المشهور[١].

تطور النزاع الحدودي (١٩١٤ – ١٩٣٩م)

كانت طبيعة النزاعات الحدودية في غرب شبه الجزيرة العربية (بجانب البحر الأحمر) تختلف عن تلك الحادثة في منطقة الخليج العربي ، فقد كان البحر الأحمر ممراً مائياً عالمياً ، في حين كان الخليج بحيرة بريطانية شبه مطلقه ، وناهيك عن

---

(١)G R / 2 / 610 / The Sand Borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

الأهمية التاريخية والإستراتيجية للبحر الأحمر ، فقد كانت الكيانات السياسية في غرب الجزيرة أكثر تنظيماً وإدارة وعالمية من مثيلاتها في شرق الجزيرة ، وفي حين كانت بريطانيا تتعامل مع قضايا الحدود في الأخيرة بأريحية شبه مطلقة بعيداً عن الضغوط الدولية وتعقيداتها فإنها لم تستطع أن تفعل الشيء ذاته في منطقة البحر الأحمر بوصفه محوراً رئيسياً من محاور المنافسة الدولية إبان هذه المرحلة ، ومن ثم كان على السياسة البريطانية أن تأخذ في حساباتها إهتمامات العالم الخارجي، لا سيما إيطاليا بخصوص طبيعة التسوية للنزاعات الحدودية جنوب شبه الجزيرة العربية .

بدأت علاقة الأتراك العثمانيون باليمن في أعقاب فتح مصر عام ١٥١٦م في إطار الصراع الدائرة بينهم وبين البرتغاليين ، وقد وصل الأسطول العثماني إلى عدن في سنة ٩٤٥هـ / ١٥٣٨هـ ، وبعد إخضاع الموانىء الهامة مثل " المخا " ، " الصليف " ، ومدينة زبيد أصبحت اليمن ولاية عثمانية لمدة قرن من الزمان عندما أخرجهم منها الأئمة في عام ١٠٤٥هـ / ١٦٣٥م .

واستطاع الإمام المتوكل إسماعيل أن يكرس إستقلال اليمن ، فإستولت جيوشه على يافع وحضرموت ولحج وعدن ، وكثيراً من تهامة ، وتمتعت اليمن بمثل هذا الإستقلال مدة قرنين من الزمان ، بعدها سقطت اليمن في لجة من الفوضى والإضطرابات والمنازعات الداخلية ، وإستقلال القبائل والمشيخات عن أئمة صنعاء، ناهيك عن نجاح الإنجليز في تقويض الحكم المصري في الجزيرة العربية واليمن بمقتضى معاهدة لندن ١٨٤٠م ، فعاد العثمانيون مرة ثانية إلى اليمن في عام ١٨٤٩م بيد أنهم لم يتمكنوا من فرض سيطرة شبه كاملة إلا في غضون عام ١٨٧٢م فيما عرف بالإحتلال العثماني الثاني لليمن ، وكما عرف عن العثمانيين فقد أبقوا على حكم الأئمة ، وجعلوا من اليمن ولاية واحدة ، وقسموها إلى أربعة متصرفيات هي تعز ، صنعاء ، عسير، الحديدة ، وأستقر الوالي في صنعاء ويذكر للعثمانيين أنهم أول من وضع لليمن خريطة سياسية ، وهم أول من عرفوا اليمن تعريفاً سياسياً دقيقاً إلى حد كبير ، ومع ذلك فقد ظلت حقيقة مشكلة الحدود الجنوبية

والشمالية لليمن مضطربة ، وذلك يرجع إلى الظروف السياسية العامة ، وإلى طبيعة القبائل القائمة على الحدود ، التي لا تعرف معنى الحدود .

وقد ظلت هذه المشكلة قائمة إلى عهد الإمام يحي ، بل إنها مثلت أكبر مشكلة واجهة بعد محاولاته القبض على زمام الأمور في اليمن [1]، ومن ناحية أخرى ، فقد أدت التفاعلات الإقليمية المذكورة الناجمة عن وجود القوات المصرية في الجهات المجاورة لمنطقة عدن قرب مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، إلى لفت أنتباه الإدارة البريطانية وبخاصة "بالمرستون" وزير الخارجية ، إلى خطورة مثل هذا الإجراء على مصالحها البحرية فقامت بضرب عدن وإحتلالها في ١٦ يناير ١٨٣٩م [2] فأصبحت اليمن بذلك في صميم الإستراتيجية البريطانية في شبه الجزيرة العربية وإلى جانب هاتين القوتين الدوليتين الفاعلتين في أحداث الجزيرة ، فقد كان هناك زعماء محليين ، وأستطاعوا أن يستمدوا كيانهم وسلطتهم من ظروف إجتماعية وتاريخية خاصة بمناطقهم ، فكان هناك الشريف حسين في مكة ، وعبد العزيز آل سعود في الرياض، والإدريس في صبيا في عسير [*]، والإمام يحي فوق الجبال

---

(١)Shaafy, Muhammad: "The First Saudi State in Arabia" With special reference to Its administrative, military, and economic features in the light of unpublished material from Arabic and European sources, (pH. D. Thesis University of Leeds, 1967) Pp. 364 - 368.

-د . سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٦٠ .

(٢) - عن بداية العلاقات البريطانية بعدن واليمن راجع الدراسة التالية :

-د . فاروق عثمان أباظه : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩ - ١٩١٨ م) منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م .

Topf, Erich: "Die Staaenbildungen In der Arabische teilen der turkei seit dem welrtkrieg entstehung bedeutung lebens fahigkei" T, Hamburg: Friedrichen 1929.

-Rihani, Ameen: "The Political Situation in Arabia; The Open Court" Vol. 46 (1932) Pp. 806 - 827.

-Prufer, Kurt: "Arabian im umbau, zeitschrift fur politik " Vol. 24 (1934) Pp. 362 - 368.

-Philby, H. ST. J. B: "Arabia; the modern world" A Survey of historical forces, London: Benn, 1930.

(*) تعود صلة الأدارسة بإقليم تهامة عسير إلى وقت ليس بالقصير ، وهي صلات ترجع في أساسها إلى روابط روحية ودينية ، نشأت عن وجود جدهم الأكبر السيد / أحمد ابن إدريس المدفون في ثرى صبيا إحدى بلاد عسير ، منذ أن جاء قادماً من المغرب الأقصى حاجاً في أواسط القرن الثامن للهجرة ثم قصد=

الشمالية في اليمن الذي تولي الحكم في فبراير ١٩٠٤م ، وآل الرشيد في حائل في الشمال ، إلى جانب مشيخات وإمارات الساحل الشرقي والجنوبية للجزيرة العربية ، وبعد جلاء القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية في عام ١٨٤٠م / ١٢٥٦هـ طمع في السيادة على عسير ثلاثة من أمراء العرب آنذاك هم الشريف محمد ابن عون أمير مكة ، والشريف حسين ابن على حيدر من أشراف أبو عريش ، وإمام اليمن الذي خضعت تهامة عسير في بعض الفترات لحكمه ، بعد أن قوض المصريون الحكم السعودي هناك (الأمر الذي سيؤدي إلى صدام بين الحق التاريخي لكل منهما) ، وفي حين عهد إبراهيم باشا يكن قائد القوات المصرية في اليمن بمنطقة عسير إلى الشريف حسين فإن العثمانيين قد دخلوا في نزاع مع هذا الأخير بشأن السيادة على عسير .

وفي غمرة ذلك الخلاف أصبحت عسير خالية من السيادة الفعلية ، وتعاني فراغاً سياسياً حقيقياً لا سيما بعد أن فشلت الدولة العثمانية في تثبيت حكم الأمير محمد بن عائض الذي بدوره أنقلب على العثمانيين فأنهوا حكمه هناك في عام ١٨٧١م ، وهي الأجواء التي وجدها الأدارسة من أبناء أحمد بن إدريس المغربي ، فرصتهم للتقدم وملئ هذا الفراغ ، وهو ما فعله محمد بن علي بن محمد ابن أحمد الإدريس الذي أجتاز في سبيل تحقيق مهمته التاريخية عدة أدوار أحرز خلالها مكاسب مادية وأدبية وسياسية مكنته من تأسيس حكمه في عسير مع بداية عام ١٩٠٧م [١].

=بعد ذلك صبيا لزيارة بعض تلاميذه ومريدية هناك ، وظل في صبيا ينشر دعوته بين الناس حتى تعاظم نفوذه الديني بينهم ، ثم جاء من بعده أبناءه وأحفاده إلى عسير ليقيموا حول ضريح جدهم ، غير أن الأدارسة أرادوا إرجاع مجدهم السياسي الغابر وفي الوقت نفسه شعرت الدولة العثمانية بتعاظم نفوذ الأدارسة في صبياً وأبو عريش فعينت محمد الإدريس قائم مقاماً لها هناك وأستطاع الأدارسة بفضل تبعيتهم وتأيدهم للسياسة البريطانية في المنطقة ومؤازرتهم لها خلال الحرب العالمية الأولى من أن يفرضوا سيطرتهم ونفوذهم في منطقة عسير في عام ١٩١٨م / ١٣٣٧هـ .

-راجع : حسن ابن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام طبع في مطبعة البرتيري ، القاهرة ١٩٣٩م ، ص ١٠٩ .

(١)Kour, Z. H: " The History of Aden 1839 – 1872" London, Frank Cass, 1981. Pp. 250 - 256.

-Marco, E: " Yemen and the western world " London, Hurst & Co., 1968.Pp. 146 - 148.

وفي عام ١٩١٠م قام العثمانيون بفصـل إدارة عسـير عـن ولايـة اليمـن ، وأصبحت لعسير إدارة مستقلة بدرجة أقل مـن ولايـة ، وتابعـة لإدارة إسـتانبول مباشرة، كما منح الإمام يحيى في اليمن درجة أكبر من الحكـم الذاتـي فـي عـام ١٩١١م فيما عرف بصلح ((دعان)) ولكن دون سحب الوالـي العثمـاني ، معـه حرص الإدارة العثمانية على عدم الاعتراف بسلطة الإمام على منطقـة عسـير [١] ، ومع ذلك فقد فضل الإدريسي أن يكون حليفاً لبريطانيا ضد الدولة العثمانية .

وقد أبرزت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م أهمية مثـل هـذه التحالفـات فـي الجزيرة العربية والمناطق الجنوبية على وجه الخصوص لا سيما للسياسة البريطانية التي خشيت من عرقلة طريقها إلى الهند عبر البحر الأحمر .

وبرز محمد الإدريسي في عسير كحليف إستراتيجي بإستطاعته أن يعطل خطـوط المواصلات التركية بين الحجاز واليمن ، وأن يهدد مؤخرة الترك إذا هاجموا عـدن ، فضلاً عن تمكنه من الحيلولة دون أستخدام الترك لسواحل عسير الطويلـة كقـاعدة بحرية معادلة للأسطول البريطاني وأساطيل الحلفاء في جنوب البحـر الأحمـر [٢]، ومن جانبها فقد أرادت الحكومة البريطانية مكافأة الإدريسي على الدور الذي يمكـن أن يلعبه لصالحها فعقدت معه في ٣٠ إبريل ١٩١٥م إتفاقاً ضمنت من خلاله أحـترام وصيانة إستقلاله الإقليمي [٣]، وعززت بريطانيا هذا الاتفاق بأخر ممـاثل فـي ٢٢ يناير ١٩١٧م وإن كان الأخير قد أعطى للإدريسي ضوءاً أخضر لتوسـيع منـاطق نفوذه على حساب الدولة العثمانية وجيرانه ، الأمر الذي كان يعني في الوقت ذاتـه بداية الحديث عن مناطق حدود ونفوذ كل إمارة في جنوب الجزيرة العربية .

---

(١)Leatherdale, G:" Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939" , London , Frank Cass , 1983, See; " Saudi - Yemeni Confrontation 1925 – 1934" Pp. 136 - 137.

Winner, M. W: "Modern Yemen 1918 – 1966" Baltimore, John Hopkins Press. Pp. 28 36.

(٢) د . فاروق عثمان أباظه : سياسة بريطانيا في عسير أثنـاء الحـرب العالميـة الأولـى (١٩١٤ – ١٩١٨م) منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٩٨٣م ، ص ١٥ .

(٣)Hurewitz, J. C:" Diplomacy in The Near and Middle East" A Documentary records; (1914 – 1956) Vol. 11.New Jersey.

-See; Text of Treaty of (April 30, 1915) Pp. 12 - 13.

ومن الناحية العملية فقد أستثمر الإدريسي الأوضاع الإقليمية وكذلك النتائج التي تمخضت عن معارك الحرب العالمية الأولى والتي من بينها قرار السلطان العثماني محمد رشاد بواسطة الوزارة الجديدة إلى جميع القوات التركية في البلاد العربية بالإستسلام والرحيل بواسطة بواخر النقل البريطانية ، فإستلم الإدريسي ميناء (اللحية) وبلدة (الصليف) وغيرها من البلاد التي كان يسيطر عليها الترك في عسير وشمالي اليمن ، إلى أن وصل الأدارسة في توسعهم إلى قرب (حجة) ، وأصبحوا وجهاً لوجه أمام قوات الإمام يحيى التي وصلت في توسعها إلى "الروضة" وفي نوفمبر ١٩١٨م تسلم الإمام من الوالي العثماني محمود نديم بك "قصر عمدان" ومقاليد الحكم في صنعاء بإعتباره وريثاً شرعياً للحكم العثماني في اليمن، وقد خاضت الدولة العثمانية مجابهة قوية ضد البريطانيين من أجل تدعيم مركز الإمام يحيى ، وحقه في وراثة الحكم العثماني في اليمن ، بيد أن بريطانيا رأت أنه ليس من حق الدولة العثمانية المتهالكة أن تقرر أية ترتيبات في اليمن أو غيره ، وقد كان ذلك الإختلاف بين وجهتي النظر العثمانية ، والبريطانية فيما يختص بشرعية حكم الإمام يحيى في اليمن ومدى دستوريته سبباً مباشراً في المشاكل التي أثيرت بعد ذلك بين الإمام يحيى والبريطانيين حول تحديد الحدود بين منطقة نفوذه ، ومنطقة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن [1] وينبغي ملاحظة مناص الحكم على السياسة البريطانية من خلال موقف الحكومة البريطانية من مسألة وراثة الحكم العثماني في شبه الجزيرة العربية ففي الوقت الذي ألحت فيه على إلزام الملك عبد العزيز آل سعود بحدود معينة مقررة في عام ١٩١٣م مع العثمانيين بإعتباره وريثاً للآخرين ، فقد أنكرت مثل هذا الحق في حالة إمام اليمن .

إزداد الموقف الإستراتيجي البريطاني حرجاً مع ضغوط السياسات الإقليمية الرافضة للتوجهات البريطانية فقد أيقن زعماء الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية أنهم عادوا من الحرب لا يلوون على شيء ، وذهبت الوعود البريطانية

(١) د . فاروق عثمان أباظه : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩م – ١٩١٨م) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص ٦٦٠ – ٦٦١ .

أدراج الرياح ، وإذا كانت نهاية الحرب العالمية الأولى قد شــهدت تفكـك وإنــهيار الدولة العثمانية ، فقد شهدت في الوقت ذاته إنهيار الثقة في السياســات البريطانيــة التي تحولت في عين ذلك التاريخ من دولة تتمتع بالمصداقية إلى دولــة إســتعمارية بالدرجة الأولى رائدها تحقيق المصالح الخاصة .

وهو تحول أدركته بصفة خاصة حكومة ابن سعود التي غــيرت بدورهــا مــن سياساتها تجاه العديدة من القضايا المرتبطة بالوجود البريطاني في المنطقة لا ســيما تلك المتعلقة بمسائل الحدود .

على أية حال فقد خرجت القوات العسكرية والإدارة الملكيــة العثمانيــة ، وفقــاً لشروط هدنة ((موندروس)) المنعقدة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨م ، مــن جنــوب اليمن ، وتمكنت بريطانيا من إحكام سيطرتها على عدن لا سيما بعد أن أحتلت قواتها مدينة الحديدة المنفذ الطبيعي لأقاليم اليمن الوســطى وللعاصمــة صنعــاء ، بــهدف الإنطلاق منها لتأسيس مستعمرة جديدة تتصل براً بمســتعمرتهم فــي دن ، وكذلــك عرقلة جهود الإمام يحيى التوسعية ، وبعد أن أطمأنت لتوجهات الأدريســي ســلمته الحديدة في ٣١ يناير ١٩٢١م ، فقد رأت فيه خير من يقوم بمثــل هــذا الــدور [١]، وكان ذلك في الوقت ذاته يعد تدخلاً من بريطانيا في توزيع الأراضي والحــدود بيــن الحكام المحليين المتنافسين ، وهي السياسة التي أثارت حفيظة الإمام يحيى وجعلتــه يتجه نحو مهاجمة النواحي التسع المحيطة بعدن في جنوبي اليمن بإعتبارها جــزءاً من أملاك والده ينبغي إسترداده ، وتقدمت جيوش الإمام بالفعل نحو محمية عــدن ، وأحتلت أربع جهات من المناطق القريبة من الحديدة وهــي "الضــالع ، والشــعب ، والأجعود ، والقطيب" ، كما أجتهد الإمام في إقناع شعبه بــأن الأحتلاليــن الــتركي والبريطاني في القرن التاسع عشر لم يكونا سوى أغتصاب للشعوب ، وبأن الحــدود التي رسمتها إتفاقية الدولتين في عام ١٣٢٣هـ ظ ١٩٠٤م لــم يكــن لــها ســند قانوني، وأنه لا يتقيد بشيء من هذه الإتفاقية إذ أنها باطلــة لحصولــها مــن غــير

---

[١] F.O.371/5287:Acting High Commissioner, The Residencecy Remleh , To The Earl Curzon of Kedleston (1102) 20,Sept, 1920. Enc. Reply Given By Major Barrett to The Hodeida Notables, 23 Jan 1920.

صاحب الحق[1]، وهكذا أصبح الإمام يحيى والبريطانيين في عداء صريح وأن كل طرف يسعى في إتجاه مضاد للآخر ، وراحت المقيمية السياسية البريطانية في الخليج العربي تدرس مع الخارجية البريطانية الخيارات المتاحة بشأن السياسات في جنوب شبه الجزيرة العربية ، لا سيما بعد أن بدأت حكومة ابن سعود تنفض يدها من الإرتباط بالسياسة البريطانية وترفع شعار الحقوق التاريخية وحقها في إستعادة ملك الأباء والأجداد ، وكانت عسير مرشحة لتوتر من هذا النوع ، فهي تعتبر حلقة وصل بين الحجاز واليمن ، كما أعتبرها الملك عبد العزيز جزءاً لا يتجزأ من دولته منذ زمن الفتح السعودي الأولى ، وفي الوقت نفسه أعتبرها الإمام ضمن كيان اليمن الكبرى ، ومن ثم فقد أصبحت محوراً للنزاع حول الحق التاريخي في الضم ، وقد شجع على مثل هذا الزعم أن عسير كانت منطقة فراغ في معظم الفترات التاريخية ، ولم تكن مؤهلة لأن يقوم عليها كيان سياسي مستقل بذاته ، وإزدادت الحسابات تعقيداً عندما أبدى الشريف حسين أمير مكة مخاوفه إزاء هذا الخطر النامي "الأدارسة" على حدوده الجنوبية وعده وجوداً غير شرعياً لم ينل الإعتراف من أحد، وأن عسير جزء لا يتجزأ من الحجاز ، ولم تخل وجهة نظر الحسين من الوجاهة ، فموقع عسير المنيع جنوبي الحجاز يعد مفتاحاً وثيقاً للحرمين الشريفين ، ومن يلي الحجاز عليه تأمين السيادة على عسير ، وهو ما فعلته الدولة السعودية الأولى التي فرضت سيادتها على قبائل عسير فأضافت بذلك بعداً جديداً وإستراتيجيات في نجاح العمليات العسكرية السعودية في الحجاز [2]وإزاء هذا التعقيد فيما يختص بعسير ووضعها السياسي والقانوني ، لم تفلح المشاورات البريطانية في اعتماد إستراتيجية

---

(١) د. فتوح عبد المحسن الخترش : تاريخ العلاقات السعودية – اليمنية (١٩٢٦-١٩٣٤) ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣م ، ص ٢٥ .

(٢)-F. O. 371 / 3390: Telegram from his Britannic majesty's political resident in the Persian Gulf Baghdad, to secretary to the government of India In the foreign and political department, 10 April 1920.

-L / P & S / 10791: From Major General T. E. Scott, Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies, 15 April 1920.

-The Near East and India: War Alarums in Arabia; The Near East and India, (February 1927) P. 104.

بعينها لتكون حلاً مناسباً لمسألة عسير ، وتركت المشكلة لتحل نفسها مع الزمـــن ، وفضلت المراقبة من بعيد ، ولتترك الفخار ليكسر بعضه بعضاً ، الأمر الذي يعنـي أن لغة القوة هي التي سيكون لها صفة الحسم في المستقبل المتطور .

على أية حال فإن إتجاه سلطان نجد عسير ، كانت تحكمه أعتبـارات سياسـية أخرى غير الحقوق التاريخية ، من بينها المحافظة على توازن القوى مع الحسـين ، وكرد فعل للتطورات المتمثلة في قيام سياج حوله من الحكومة الهاشمية في العـراق وشرق الأردن ، ومن جانبه فقد أدرك الأدريسي أنه لا يقوى على مقاومة الأطمـاع اليمنية والحجازية بمفرده ، ولا سيما وأنه كان يواجه معارضه داخلية قوية تتمثـل في أنشقاق آل عائض في عسير السراة المؤيدين من قبل أمير مكة ، ومن ثم لم يجد الإدريسي مفراً من الإلتجاء إلى السلطان عبـد العزيـز آل سـعود طلبـاً للحمايـة والمساعدة ، ومـن جانبه فقد حاول ابن سعود التوصل إلى حلول دبلوماسية مـع آل عائض إلا أن الأخيرين قد أدعو أيضاً بحقهم التاريخي في عسير السـراه ، وأظـهر حسن بن عايض تحدياً سافراً لسلطان نجد ، وهدد بغزوهم إذا هم لـم يكفـوا عـن التدخل في شئون عسير ، فوضعوا بذلك ابن سعود أمام خياراً وحيـداً يتمثـل فـي أستخدام القوة العسكرية للسيطرة على الأمور في عسير ، فأنفذ بعثة عسكرية بقيـادة ابن عمه عبد العزيز بن مساعد قوامها ثلاث آلاف مقاتل في شعبان سنة ١٣٣٨هـ (مايو ١٩٢٠م) تمكنت هذه الحملة من تحقيق نصراً مؤزراً على قوات آل عـائض في منطقة حجلة بين أبها وخميس مشيط كما أستطاعت القوات النجديـة السـيطرة على كافة النواحي التي تتصل بحدود عسير السراة بما في ذلك أبها وتمشيط المنطقة حتى تهامة عسير التابعة للإدريسي(١).

وهكذا بدأت مرحلة أحتواء الإدريسي من قبل ابن سعود ، كما أصبحت سـلطنة نجد طرفاً فاعلاً في شئون عسير ، وهو دور أخذ صفته الرسمية من خلال إتفاق تـم

---

(١)Schofiled, R. N:" The Saudi Arabia -Yemen Dispute " 6 Volumes, boundaries, territorial claims and disputes; Aden protectorate, Saudi Arabia, Imamate of Yemen, 1901 - 1962, See; Asir Affairs, Volume 3 , Pp.236 - 240, Archive Editions, London 1996.

توقيعه في ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٣٨هـ الموافق للأول من سبتمبر ١٩٢٠م بين الإمام محمد ابن علي الإدريسي ، ونواب مفوضين من قبل السلطان عبد العزيز ، وعلى الرغم من أن هذا الإتفاق لم يحدد الحدود بين اليمن وعسير إلا أنه قد حوى مفهوماً سعودياً لمعنى الحدود بحيث كفلت المعاهدة سيطرة حقيقية لسلطان نجد على القبائل في السراة وتهامة وبلاد يام ، كما أنها أقرت بالحقوق التاريخية لآل سعود في عسير حتى أن الإدريسي أصبح يخضع لما يمكن أعتباره حكم كونفدرالي توفر فيه الارتباط الوثيق بالدولة " السلطنة " النجدية مع أحتفاظ كل جانب بنظامه ، وعلى الصعيد الواقعي فقد تنازل الإدريسي لابن سعود عن المناطق الجبلية الشرقية من عسير السراة ، بإعتبارها كانت جزءاً من أراضي الدولة الوهابية الأولى في القرن التاسع عشر ، فأصبحت حدود عسير في عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م تتكون شمالاً من الحد الفاصل بين قبائل البرك وحلى بن يعقوب وهو أبو مثنه ، وغرباً البحر الأحمر في خط يمتد من شمال البرك إلى ساحل بلاد الزرانيق ، وفي الناحية الشرقية الشمالية أخر حدود الشعبين من بلاد رجال ألمع ، ويمتد منها إلى الجنوب الشرقي إلى بلاد جماعة ويشتمل على بلاد بني مالك وجبل منبه ورازح وجبل العرو والنضير ويمتد إلى بلاد قيس وجبال حجور إلى جبل برع ، وفي حين أعتبرت عبال أخر حدود الإدريسي مع يحيى ، ومضارب حمزة هي أخر حدود اليمن ، وبين هذين الموقعين نحو عشرة أميال تتوسطها الحجيلة أعتبرت أرضاً بدون سيادة ، فإن نفوذ الإدريسي كان قائماً على الثلاث مناطق ، الواقعة للشمال من جيزان حتى حدود الحجاز ، وتلك التي تقع ما بين جيزان واللحية ، وما بين اللحية والحديدة [1]، وكانت هذه التسوية هي محور الخلاف السعودي – اليمني حول الحدود حتى عام ١٩٣٤م .

---

(١) راجع هذه التطورات في :

-L / P & S / 10 / 791: Major General T. E. Scott, Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies, London, 15 July 1921.

-F. O. 371 / 7719: Major Barret. Acting Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies No. 135, 20 Sept 1922.

-Clive, Leatherdale: "Britain and Saudi Arabia "Op Cit: Pp. 136 - 138.

-Werner, M. W: " Modern Yemen" Op Cit: P. 143.

ومن ناحية أخرى كان الإتفاق بين الإدريسي وسلطان نجد يشكل خيبة أمل كبرى للسياسة البريطانية التي وثقت بالإدريسي وأيدته ضد الإمام يحيى ، وأستشعرت الإدارة البريطانية أن عبد العزيز آل سعود يقترب من مصالحها الحيوية والإستراتيجية في جنوب الجزيرة العربية ، ومع ذلك لم يكن بمقدورها أن تفعل شيئاً توقف به زحف ابن سعود ، وأكتفت في هذه الفترة بتوجيه إنذار إلى الإدريسي يسلبه الحديدة ، وأنصرفت نحو معالجة الضغط الإيطالية للمنافسة حول مناطق النفوذ، بعد أن لجأ الغمام يحيى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إيطاليا للتخلص من الضغوط البريطانية ، ولإحداث نوعاً من التوازن في القوى السياسية في جنوب الجزيرة[١].

والواقع أن الأهتمامات الإيطالية بالأوضاع السياسية في جنوب الجزيرة العربية ترتبط في مضمونها الإستراتيجي بوجودها الإستعماري في ليبيا وإريتريا وسيطرتها على أرخبيل دهلك وميناء مصوع ومحاولاتها في جزر فرسان مما يقتضي عملياً أن يكون لها حضوراً فاعلاً فيما يختص بمسألة توازن القوى في البحر الأحمر لتأمين مستعمراتها في شرق أفريقيا ، ويرتبط هذا التحليل من زاوية أخرى بمحاولات إيطاليا تطويق عدن ومنافسة بريطانيا في تكون الإمبراطورية الإيطالية التي كانت تحلم بها في الجنوب العربي المواجه لإريتريا ، ومن ثم أصبح اليمن ذو أهمية إستراتيجية وإقتصادية خاصة في المشروع الإيطالي ، وبدأت على الفور في عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م نشاطاً تجارياً مع اليمن- لا يخلو من المضمون السياسي - يهدف إلى ربط الخدمات التجارية بين مخا ومصوع ، كما بذلت محاولات إيطاليا تهدف إلى الحصول على إمتيازات التعدين وإنشاء خط حديدي يربط بين مخا وصنعاء ، وأستمرار التغلغل الإقتصادي والسياسي الإيطالي في اليمن حتى تم تتويجه بالمعاهدة اليمنية - الإيطالية في سبتمبر ١٩٢٦م / ١٣٤٥هـ والتي أصبح

---

(١)Oman, Carol. A "South Western Arabian Frontiers" A Study of Anglo - Yemeni relations in the twentieth century, American University of Beirut 1969. Pp. 175 - 177.

لإيطاليا بمقتضاها باب مفتوح مع الإمام يحيى في اليمن الذي كـــان بحاجـــة ماســـة للأسلحة لا سيما مع تزايد النزاع حول الحدود الشمالية مع الملك عبد العزيز.

خفضت بريطانيا ضغوطها عن الإمام ، وألمحت إلى إمكانية إجـــراء مفاوضـــات مباشرة معه تهدف إلى التعاون لا التنافس ، وفي هذا السياق فقد غضت الطرف عـن إحتلال قوات الإمام للحديدة في ٢٧ مارس ١٩٢٥م وكان واضحاً أن بريطانيـــا قـــد أسقطت الأدارسة من حساباتها وراحت تركز على الطرفين الفـــاعلين وهمـــا الإمـــام وابن سعود .

وأطلقت بريطانيا الإمام ليحتل مدن "باجل" و "اللحية" و "الصليف" حتـــى ميـــدى حيث واجهت قوات الإمام مقاومة شديدة من قبائل المخلاف السليماني ، كما أنـــبرى الملك عبد العزيز محذراً من تقدم القوات اليمنية أبعد من ذلك وأصبح احتـــلال بقيـــة عسير عسيراً للغاية ، بيد أن هذه التطورات قد أتت بمتغيرات خطـــيرة فـــي الشـــأن الحدودي بين اليمن والسعودية ، فقد أصبحت المنطقة التي لا زالت بحوذة الأدارســـة بلا سيادة بعد أن سيطر الإمام على قسم كبير من عسير في الجنوب بينمـــا يســـيطر عبد العزيز في شمالها على الأقاليم الواقـــع للجنـــوب مـــن القنفـــذة ، ومـــا تبقـــى من عسير تهامة أصبح عرضة للضياع وتأكد أن عامل الحرب هو الأرجح في عمليـــة حسم تشكيل الحدود فيما بينهما [١].

تزامنت بداية النزاع السعودي – اليمني مع الصعود المتنامي لشخصية كل مـــن الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى في جنوب شبه الجزيرة العربية ، فالأول قد تمكن من التخلص من منافسيه في الحجاز ، وأصبح صاحب المدينتيـــن المقدســـتين "مكة المكرمة ، والمدينة المنورة " وأنتهج سياسة مستقلة عن البريطانيين وأصبـــح الشخصية الجديدة التي بدأت تفرض وجودها على كيان شبه الجزيرة ، والثاني كـــانت له أحلامه الواسعة بتكوين ملك عربي إسلامي في شـــبه الجـــزيرة ، وأن يصبـــح صاحب المدينتين المقدستين وحامي حمى الإسلام ، وقـــد كـــانت لـــهذه الأعتبـــارات

---

(١)Oman, Carol. A: Op Cit: Pp. 175 - 177.

تأثيرها على طبيعة العلاقات بين الجانبين التي أتسمت بالتوتر الشديد ولم يحـل دون تفاقمها بصورة عاجلة إلا الخلفية الدولية الداعية لـهذه العلاقـات والمتمثلـة فـي التنافس الإيطالي - البريطاني ومراقبتها بدقة للوضع بينهما[1].

---

(١) كانت الحادثة التي أشعلت الشرارة الأولى ، وألهبت نار الفتنة بين يحيى وابن سعود هي حادثـة "الحـج اليماني" أو "حادثة تنومة" التي حدثت عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م ، وقد وقع هـذا الحـادث المؤسـف الـذي أستنكره الجميع عند مرور قافلة من الحجاج اليمنيين في طريقها إلى الحجاز ، لتأدية فريضة الحج ، بـإحدى المقاطعات التابعة لإقليم "أبها" التي كانت تحت نفوذ العاهل السعودي عبد العزيز ابن إبراهيم وقـد أسـتقبلهم وأكرم وفادتهم ، فلما عزموا على مواصلة السير نحو الحجاز ، قال لهم إن أمامهم طريقين أحدهمـا مـأمون والأخر محفوف بالمخاطر ونصحهم باختيار الطريق المأمون غير أنهم لم يستمعوا لنصحه ، وآثروا السير فـي الطريق الأخر المحفوف بالمخاطر حيث كانت الحرب مشتعلة بين قوات ابن سعود وقوات الشـريف حسـين ، وسارت القافلة في الطريق الأخر برغم تحذيرات العاهل السعودي المتكررة حتى أنـه أضطـر إلـى أن يـأخذ موافقة خطية بأنهم إنما ساروا في هذا الطريق بمحض إرادتهم كما أخذ عليهم تعـهداً بأنـهم إمـا يتحملـون مسئولية السير في هذا الطريق وأن الحكومة السعودية بريئة من كل تبعة إذا نزلت بهم نازلة في هذا الطريـق، ولقد تحققت مخاوف العاهل السعودي ، حيث أطبقت عليهم قوات ابن سعود في "وادي تنومـه" الواقـع بيـن جهتي "بالأحمر وبالأسمر" ظناً منها أن القافلة جزء من قوات الشريف حسين متنكرة في ملابـس الحجيـج ، ونشب القتال بين قوات ابن سعود وبين قافلة الحج اليمانية وأسفرت هذه المعركة عن مقتل الحجيج جميعـاً ، فيما عدا خمسة، قدرت لهم النجاة ، فولوا هاربين وعادوا فأخبروا بما حدث .

وعلى الرغم من تحذيرات العاهل السعودي السابقة عندما علم بنبأ تلك المعركة وأنه أرسل كتابـاً إلـى الإمام يعرب فيه عن أسفه الشديد وأن الإمام رد علي الكتابين بالشكر للعـاهل وعاملـه إلا أن وجهـة النظـر اليمنية تؤكد أن الحادث كان مدبراً من قبل عامل ابن سعود في أبها ، حيث تلقى وجهة النظر هذه التبعة علـى أصحاب ابن سعود ، وأنهم إنما قاموا بهذه المجزرة الرهيبة بغرض تخويف الإمام عن طريق غير مباشـر - بقوة ابن سعود الكبيرة في داخل أبها القريبة من حدود الإمام ، وعلى الرغم من أن هنـاك تفسـيرات عديـدة لهذه الحادثة إلا أنه مما لا شك فيه أن العلاقات بلغت ذروة التوتر بين العاهلين بسبب الحادثـة ، حتـى لقـد أضرب اليمانيون عن تأدية فريضة الحج ، ولم تعود قنوات الحوار بين الجانبين إلا عندما دعا ابن سعود إلـى عقد مؤتمر إسلامي في مكة لمناقشة أمور المسلمين والوضع الجديد للمدينتين المقدستين بعد إستيلائه عليـهما في ١٩٢٦م فأرسل الإمام مندوباً ينوب عنه هو السيد حسين عبد القادر عامل الحديـدة وفـي مكـة جـرت مباحثات بين المندوب اليمني والعاهل السعودي بشأن تسوية الخلافات بين البلدين وكان المندوب اليمني يـرى أن حل مشكلة الحجاج أهم بكثير من أي شيء أخر وكان ابن سعود يرى أن الوضع في عسير هو الذي يشـكل حجر عثرة في العلاقات بين الحكومتين ، وفي نهاية المحادثات أرسل ابن سعود مع المندوب اليمنـي رسـالة إلى الإمام يحيى أبدى فيها رغبته في الإبقاء على إمارة الأدارسة حتى تكون حداً فاصلاً بين الحجاز واليمـن ، راجع:-

-Sertoli, Salis Renzo " Rifless; politici del conflitto d' Arabia, Milano " Istituto Pergli Studi di political international, 1934. Pp. 26 - 46. =

الخلفية الدولية للنزاع السعودي – اليمني .

فقد وجدت الدبلوماسية البريطانية – نتيجة للأحداث المضطربة التي اجتاحت جزيرة العرب في منتصف العشرينات -أنه لا سبيل أمامها سوى البحث عن إقامة علاقات مباشرة مع الرجل الذي يعتبر المسئول الأول عن تلك الأحداث ، فأرسلت في الفترة مما بين عامي ١٩٢٥م – ١٩٢٨م سلسلة من البعثات البريطانية إلى ابن سعود ، كما كان هناك عاملان أخران فرضاً على بريطانيا توسيع أتصالاتها الدبلوماسية لتشمل أيضاً الإمام يحيى وهما :-

١ – إنتهاك اليمن لحدود محمية عدن .

٢ – تهديد النشاطات الإيطالية في البحر الأحمر مع محاولات موسوليني لإستمالة الإمام ، وانتهت الجهود البريطانية في هذا الصدد بتوقيع إتفاقيتين مع ابن سعود في الحداء والبحره في نوفمبر ١٩٢٥م ، نجحت بريطانيا بمقتضاها في تطويق مصالحها ، وما أعتقدته بأنه كافي لصيانة أمنها في الخليج والجزيرة ، في حين كانت مهمتها إزاء صنعاء صعبة للغاية ، وبالقدر ذاته كانت اليمن مهمة للبريطانيين، ذلك أن عدن الواقعة على الحافة الجنوبية الغربية لشبه جزيرة العرب ، منذ احتلال البريطانيين لها في عام ١٨٣٩م كانت تمثل قاعدة بحرية حيوية للتزود بالوقود البحري ومركز تجاري كما كانت حلقة وصل في سلسلة من قواعد الإمبراطورية البريطانية من جبل طارق إلى مالطا وقبرص والسويس ثم إلى سنغافورة وهونج كونج ، وكانت عدن هي الميناء البريطاني الوحيد المحصن بين مالطا وبومبي ، الأمر الذي كان يؤمن سيطرة البحرية البريطانية على المحيط الهندي ، ولذلك كله كانت بريطانيا في حاجة ماسة إلى تأمين عدن من أي إعتداءات من الأراضي الداخلية .

بيد أنها في نفس الوقت كانت مصممة على عدم التورط في أي نشاطات عسكرية في المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية ، ولذلك لم تحاول توسيع

=-Rihani, Amin:" Ibn Saud and Imam Yahia " Europaeishe Gesprache Vol. 17 (July 1929).

حدود عدن لأكثر من ١٠ أميال للداخل ، وأقتصرت علاقات بريطانيا مع القبائل القريبة من عدن ومع حضرموت على السياسات التقليدية التي تتبعها في مناطق أخرى كثيرة والمتمثلة في معاهدات تحظر على تلك المناطق الدخول في أية علاقات مع القوى الأخرى ، وكان شيوخ القبائل في تلك المناطق محتفظين بنوع من الحكم الذاتي ، بينما لم يكن هناك أي نفوذ بريطاني فعال في المناطق الأكثر بعداً من عدن التي كانت تعرف بـ "عين اليمن" (١).

وبين عامي ١٩٠٣ و ١٩٠٥م تم الإتفاق بين بريطانيا و الإمبراطورية العثمانية على الحدود بين ولاية اليمن ومحمية عدن وضمنت هذه الإتفاقية في الإتفاقيات الأنجلو - تركية لعام ١٩١٣م - ١٩١٤م ، وبإنهيار الإمبراطورية العثمانية أستقلت الأقاليم العربية وأصبحت دولاً قائمة بذاتها من دون أن تكون هناك أي حدود معترفة أو متفقة عليها بينهم ، ولأول مرة حدثت المواجهة بين إمام اليمن والسلطات البريطانية في عدن بدون أن تكون هناك وساطة عثمانية ، وحكم الإمام يحيى اليمن من عام ١٩٠٥م - إلى عام ١٩٤٩م .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح حاكماً مستقلاً لليمن ورفض الإعتراف بإتفاقية الحدود الأنجلو - تركية والخاصة بالحدود بين اليمن ومحمية عدن بحجة أنها وثيقة بين قوتين أجنبيتين و لا تخص اليمن في شيء ، وفي عام ١٩١٨م أحتلت القوات اليمنية جزءاً من محمية عدن ، وفشلت كل الجهود الدبلوماسية لإقناع الإمام بسحب قواته (٢).

وفي عام ١٩٢٥م قامت الإمبراطورية البريطانية بقصف بعض المواقع اليمنية القريبة من محمية عدن ولكن القوة الجوية البريطانية المتوفرة لم تكن كافية لإحداث

---

(١)Ben, Gavriel. M. Y: "Der Kampf an der Britischen reichstrassen in Arabian, osterreichische volkswirt (May 26, 1934) Pp. 7 - 8.

Arab Information Center: British imperialism in Southern Arabia, New York: Arab Information Center 1958. Pp. 136 - 140.

(٢)Busch, Briton Cooper: "Asir, Yemen, Najd" "The rival chiefs 1914 - 1918, in Britain, India and the Arabs 1914 - 1921 " Berkley ; University of California Press, 1971, Pp. 250 - 256.

ضربة مؤثرة تكون ذات شأن لحمل صنعاء على تغيير سياستها ، ومنذ مطلع عام ١٩٢٦م ومن ثم بدأت بريطانيا في محاولة إخلاء القوات اليمنية من خلال الجهود الدبلوماسية[1].

وفي نفس الوقت كانت بريطانيا مهتمه بمواجهة التغلغل الإيطالي في جزيرة العرة عبر اليمن ، ويرجع الإهتمام الإيطالي بالبحر الأحمر إلى القرن التاسع عشر عندما إحتلت أرتريا وأعطت فرص عمل للعمال اليمنيين هناك ، وفي فبراير ١٩٢٦م أعلن موسيليني أن خطوط التوسع الإيطالية تقع نحو الشرق ، وأظهر إيطاليا نفسها كقوة مناصرة للمسلمين وأظهرت ميولاً لإقامة وجود لها في شبه الجزيرة العربية بحيث يكون وجودها على جانبي البحر الأحمر ، وأرادت أن تتخذ اليمن بوابة للدخول للمنطقة ، وكانت هناك تكهنات بأن إيطاليا تخطط لبناء إمبراطورية تشمل منطقة القرن الأفريقي وشبه جزيرة العرب ، ورأت بريطانيا بأن أي سيطرة إيطالية على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر سيشكل خطراً على مصر والسودان وعلى كل حركة الملاحة في البحر الأحمر ، وكان طبيعياً في مثل هذه الظروف أن تسعى بريطانيا لإبعاد هذه الأخطار من خلال معاهدة أنجلو يمنية .

وكانت السياسة الخارجية للإمام اليمني تحكمها نزعتان متناقضتان فهو من جهة يخشى من قيام القوى الأوربية من إحتلال أو إدارة بلاده مثل ما حدث لكثير من البلاد العربية للشمال ، ونتيجة لذلك تبني سياسة تتصف بالعزلة الكاملة ، ومن جهة أخرى كانت تراود الإمام تطلعات بناء مملكة شاسعة الأرجاء كما كان يفعل ابن سعود، وكان الإمام يحلم ببناء اليمن الكبرى التي تمتد حدودها من عسير على البحر الأحمر إلى ظفار في الساحل الجنوبي لجزيرة العرب [2] ولكن مثل هذه المشاريع أدخلت الإمام في صراعات مع الحكام الموجودين في تلك المناطق التي يطالب بها ، وهم الإدريسي وابن سعود والحكومة البريطانية .

---

(١)Hoskins, HalFord: "Background of the British position in Arabia " Middle East Journal , Vol. I, No, 2 (1947) Pp. 137 - 147.

(٢)Busch, Briton Cooper: Op Cit: Pp. 250 - 256.

لذا كان طبيعياً أن يتجه الإمام إلى إيطاليا القوة المضادة الوحيدة والمحتملة في البحر الأحمر ، وكانت السياسة العامة البريطانية في شبه جزيرة العرب في ذلك الوقت هي التوقيع على معاهدات مع كل الحكام دون تمييز ، فلديها معاهدة مع الإدريسي وأخرى مع ابن سعود وبقيت معاهدة كل الحكام الرئيسيين في جنوب غرب الجزيرة العربية ، ولكن كما فعل الشريف حسن قبل سنوات ، فقد رفض إمام اليمن شروط بريطانيا ، فقد أصرت بريطانيا على عدم الإعتراف بإستقلاله ما لم يسحب قواته من الأراضي الداخلية لعدن ، وقد تعجب الإمام مثل باقي الحكام العرب ، من كيفية عرض بريطانيا لصداقتها له في الوقت الذي تقوم فيه بمساعدة منافسيه ، ابن سعود والإدريسي وشيوخ محمية عدن [١].

وخلال ربيع عام ١٩٢٦م لاحظت المخابرات البريطانية تدفق إمدادات أسلحة إيطالية إلى اليمن ، وكانت الحكومة الإيطالية قد سعت خلال مؤتمر السلام في باريس في عام ١٩١٩م للحصول على جزر فرسان كجزء من حصصها في آسيا وأفريقيا ضمن تعويضات الحرب العالمية الأولى ، وأعترض المندوب البريطاني على هذا الطلب على أساس الإحتجاج الإستراتيجي لبريطانيا لتلك الجزر وعلى أساس أنها قد منحت سلفاً إلى الإدريسي[٢] ، وفي يونيو ١٩٢٦م رفعت بريطانيا عن نفسها حظر توريد الأسلحة للمنطقة وبدأت في إمداد كميات كبيرة من الأسلحة لمقابلة إحتياجات ابن سعود كما أعطت كميات ضئيلة للإدريسي لعدم إغضاب الإمام - وفي سبتمبر ١٩٢٦م عقدت الحكومة الإيطالية معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن ، فقد كان الإمام محتاجاً لمساندة خارجية في نزاعها مع بريطانيا ، وقد فعل الإمام ذلك مرغماً ورغم عدم إطمئنانه للسياسات الإيطالية ، وقد كانت إيطاليا هي أول دولة أوربية تعترف بالإستقلال التام لليمن وأول دولة أوربية تدخل في معاهدة مع حاكم عربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ، وكان هدف إيطاليا هو مقاومة النفوذ البريطاني في جنوب غرب الجزيرة العربية ومد نفوذها في المنطقة وتعهدت إيطاليا بتقديم المساندة

---

(١)Ibid.

(٢)AL - Zaydy , Hussein A . M:" Saudi - British diplomatic relations 1918 - 1920 " (The Khurmah dispute, pH. D. Thesis Miami university, 1989) P. 67.

السياسية الكاملة بجانب الإمدادات المادية بحيث يتمكن الإمام من المحافظة على إستقلاله التام .

ولكن بنود المعاهدة تفادت ذكر الحدود الإقليمية لسلطة الإمام كما فشلت في النص على إقامة علاقات دبلوماسية ومع ذلك اعتبرت هذه المعاهدة بمثابة إنتكاسة للسياسات البريطانية التي كانت تهدف إلى إبعاد القوى الأخرى عن اليمن كما كانت تفضل إستمرار عزلة الإمام حتى ينصاع لتوقيع معاهدة مع بريطانيا تلزمه بالإبتعاد عن القوى الخارجية ، لم تقم السلطات البريطانية بأي تشجيع فعال لشركات النفط البريطانية للحصول على إمتيازات التنقيب سواء في اليمن أو عسير ، وكانت تعتقد بأن الموارد الطبيعية في المنطقة غير كافية ولا تبرر التطور في أي جهود والتزامات سياسية[1]، ولم تكن هناك مكاسب سياسية مرجوة سواء من الإدريسي أو الإمام ، أكثر من إقناع هذا الأخير بسحب قواته من الأراضي الداخلية لمحمية عدن ، وأياً كانت نتائج صراع ابن سعود / الإدريسي / الإمام ، فإن بريطانيا لم تكن مهتمة بالتدخل إلا للدفاع عن عدن.

والآن وقد كسبت إيطاليا موطئ قدم لها في الجزيرة العربية فقد خشيت بريطانيا من أي نجاحات أخرى قد يحققها الإيطاليون ، وبصفة خاصة مع ابن سعود ، نظرت بريطانيا في أمر القيام بعمل ما لا يكلفها أي إلتزامات عسكرية أو سياسية في المنطقة كما لا تؤدي إلى تدهور العلاقات بينها و بين إيطاليا ، فقررت الحكومة البريطانية توجيه إنذارات صريحة ومحددة إلى الحكومة الإيطالية بأن أي محاولات جديدة من جانبها للتغلغل في الجزيرة العربية أو جزر فرسان ستعتبر تهديداً لدفاع الإمبراطورية البريطانية وأنها لا تستطيع تحمل وجود قوة بحرية أجنبية في الشواطئ العربية من البحر الأحمر[2].

---

(١)Noune, Enrico: " L'Inghilterra nella Pensile Arabica, orient moderno" Vol. 21 (1941) Pp. 209 - 232.

(٢)Williams, K: "British royalty in the desert, Great Britain and The East" Vol. 50. (March 10, 1939) P. 229.

في الشهور الأخيرة لعام ١٩٢٦م بدأت مصير عسير أصبح معلقاً في الهواء بازدياد الضغوط بين السعودية واليمن ، وقد أفاد القنصل البريطاني في جدة بأن آخر شيء يفكر فيه ابن سعود هو القيام بحملة كبيرة ضد اليمن ، ذلك لأنه كان مشغولاً بإعادة تنظيم شئون الحجاز بعد إحتلاله ، وكان من الضروري إنجاح موسم حج عام ١٩٢٦م لإعادة تعمير خزينة الحجاز بعد أن دمرته الحرب ، كما أن ابن سعود كان حريصاً على الإفادة من هذا المؤتمر الإسلامي وإظهار رغبته في إقامة علاقات حميمة مع كل حكام العالم الإسلامي بمن فيهم الإمام الشيعة في اليمن .

كانت الحكومة البريطانية تتأمل في مصير عسير ، وقد كان ابن سعود مثل الإدريسي حليفاً لبريطانيا ، وأكثر من ذلك كان ابن سعود حليفاً قوياً وأكثر قدرة ، من الإدريسي المحتضر ، في الدفاع عن جزر فرسان من سيطرة الإمام ، وفي الواقع لم يكن يهم بريطانيا في شيء بقاء عسير إقليماً مستقلاً أو عدمه بقدر ما كان يهمها مصير جزر فرسان الإستراتيجية التابعة لعسير ، فقد كان الإيطاليون يمدون السلاح للإمام ويحرضونه على غزو سير بهدف إقامة قواعد إيطالية في جزر فرسان وقد كان من دواعي سرور البريطانيين وأرتياب الإيطاليين أن قام الإدريسي في سبتمبر ١٩٢٦م بمنح شركة شل إمتياز للتنقيب عن النفط في جزر فرسان ، وكان الإدريسي يأمل أن تتحسن الأوضاع الإقليمية لصالح إمارته المنهارة(١).

وقد سرت الحكومة البريطانية أيضاً بمعاهدة مكة التي وقعت بين ابن سعود والإدريسي في أكتوبر ١٩٢٦م (*) ، وبدافع الخوف من المخاطر المحدقة من الإتفاقية الإيطالية اليمنية ، وافق الإدريسي على أن تصبح عسير محمية سعودية ، وبموجب المعاهدة أحتفظ الإدريسي بمركزه وبالسلطات الداخلية وسلم كل صلاحيات العلاقات الخارجية والشئون الدفاعية والمالية لابن سعود ، أدت هذه المعاهدة لأن

---

(١)Troeller, Gary: "British policy towards Ibn Saud 1910 –1926" (pH. D. Thesis Cambridge university, 1972) Pp. 120 - 135.

Tayeb, Muhammad, Ahmad: "The relations of Ibn Saud with Great Britain 1902 – 1953" (M. A, Thesis Eastern Michigan university 1979) Pp. 56 - 58.

(*) سنتحدث عن هذه المعاهدة لاحقاً بالتفصيل.

تكون هناك حدود مشتركة بين الأقاليم الواقعة تحت سيطرة ابن سعود وتلك الواقعة تحت سيطرة الإمام وأصبحت الشيعة الزيدية في تخوم الوهابيين ذوي المذهب السني الأصولي ، وأدت المعاهدة أيضا لإحباط أي آمال إيطالية للوصول إلى جزر فرسان من خلال غزو يمني سريع ، وأراحت بريطانيا من أي إلتزامات دفاعية تجاه الإدريسي .

أدت معاهدة مكة إلى إستقرار مؤقت في الموقف في جنوب غرب الجزيرة العربية ، ولكنها زادت العلاقات الأنجلو إيطالية سوءا فقد نظر إليها الإيطاليون رغم أنه إنتصار للسياسات البريطانية وذلك رغم أن بريطانيا لم تلعب فيها أي دور.

نظرا للحساسية الإيطالية تجاه فقر إرتريا ولرغبة بريطانيا في خفض الاحتكاك السياسي في البحر الأحمر ، بدأت بريطانيا في النظر في أمر مشاركة إيطاليا في الإمتياز النفطي في جزر فرسان فبريطانيا لم تكن خائفة من أي منافسة إقتصادية أو تجارية إيطالية في البحر الأحمر ، ولإيقاف الموقف السياسي المتدهور ولتوضيح مواقف البلدين أرسلت بريطانيا السير جلبرت كليتون إلى روما حيث أجرى هناك مباحثات مفصلة أدت إلى توقيع إتفاقية عرفت بإتفاقية روما في مطلع مارس ١٩٢٧م ، وكانت من أهم بنود الإتفاقية أعتراف البلدين بحساسية الوضع في البحر الأحمر وأنه ستلحق أضرار بمصالحها إذا قامت أي قوة أوربية بتأسيس وجود لها على الشاطئ العربي من ذلك البحر ، ونصت الإتفاقية كذلك عدم تدخل أي من الطرفين في النزاعات القائمة بين ابن سعود والإدريسي والإمام ، كما أتفقا على أن تكون هناك إتصالات مستمرة بين الطرفين للتشاور في كل ما يستخدم من قضايا قد تؤثر على الوضع السياسي في البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية(١).

(١)Philby, H .St, J. B: "Arabian mates or essays on the post - war problems of Middle East " London; Constable and Co. Ltd., 1926, P. 130.

-Monroe, Elizabeth: "Britain's moment in The Middle East 1914 - 1956 " London; quarter books, 1963, P. 75.

المجابهة السعودية – اليمنية (١٩٢٦ – ١٩٣٤).

أضطر الحسن الإدريسي تحت ضغط الوضع السياسي المتدهور لإمارته إلى التوقيع على معاهدة مكة المكرمة في ٢١ أكتوبر ١٩٢٦م الموافق ١٤ ربيع الأخر ١٣٤٥هـ ، وهي معاهدة شبيهة إلى حد كبير بمعاهدات الحماية البريطانية التي فرضتها الحكومة البريطانية على مشيخات الخليج العربي ، حيث قضت المعاهدة المذكورة بأن يتمتع الإدريسي بحرية إدارة شئون إمارته الداخلية دون أن يكون له حق التصرف في الشئون الخارجية بما في ذلك عدم الدخول في مفاوضات سياسية أو منح أي امتياز اقتصادي او إبرام المعاهدات أو التنازل عن جزء من أراضي عسير ، في مقابل تعهد الملك عبد العزيز بالدفاع عن عسير ضد الإعتداءات الداخلية والخارجية [1]، لتنتقل عسير بذلك من وضع الحكم الكونفيدرالي إلى وضع الحكم الفيدرالي ، فقد أصبحت جزءاً من دولة ابن سعود ومشمولة بحماية ففقدت بذلك عنصر السيادة الذي أفقدها بالتالي إستقلاليتها .

بيد أن أهم ما في هذه المعاهدة هو الإشارة في مادتها الأولى إلى أن حدود عسير المعنية هي تلك المتفق عليها والواردة بإتفاقية عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م ، الأمر الذي يعني عدم أعتراف حكومة ابن سعود بما ضمه الأمام يحيى من أراضي في خلال عام ١٩٢٥م ، ومهما يكن من أمر فقد أثارت معاهدة مكة ردود فعل عنيفة لدى الأطراف المعنية ، وإن كان الملك عبد العزيز قد حاول تطويق الغضب البريطاني فأشار حافظ وهبة مستشاره الذي كان في زيارة إلى دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى أضرار النشاط الإيطالي في شبه الجزيرة العربية وتأثيره على مركز إنجلترا فيها ، ومن ثم فإن الملك لا يرغب أن تكون بريطانيا قيداً حديداً لسياسته في هذه المنطقة مؤكداً أن مسألة حدوده الجنوبية هي مسألة قابلة

---

(١)AL – Saud, Torki M.Saud : "The great achievement; King Abdul Aziz and the founding of the third Saudi State 1902 – 1932" (pH. D. Thesis University of London, 1983) P. 78.

-News Review: Ibn-Saud's little neighbors, news review, July 23, 1947.

-Tuson, Penelope and Emma Quick. (Eds.) : "Arabian treaties 1600 – 1960" (4 Vols.) Farnham, Common: Archive Editions, 1992, See; Volume 2. Pp. 172 - 173.

للتسوية بينه وبين الإمام يحيى فقط ، كما لم يعر الملك الإحتجاجات الإيطالية أهتماماً إذ كان يتوقعها سلفاً ، كما يدرك أيضاً أن معاهدة مكة ستكون بالغة التأثير في موقف حكومة صنعاء ، وقد تدفعها إلى مواجهة مسلحة معه ، وهكذا فإن الملك يكون قد أعد للأمر عدته وحساباته كانت كالعادة- في نطاقها السليم ، وهو الأمر الذي دفع الأطراف جميعاً إلى ضبط النفس ومحاولة إحتواء الأزمة دبلوماسياً، وفي هذا السياق فقد نجحت الدبلوماسية الإيطالية في معالجة الإنفلات السياسي لدى حكومة صنعاء والذي عبرت عنه إحتجاجات الإمام على بسط حماية ابن سعود على عسير ، وحشده لقواته قرب حدود الإدريسي الجنوبية في حرض وحجور ورفضه الإعتراف بالمعاهدة المذكورة ، وبدورها فقد رأت بريطانيا أن مصلحتها العليا تقتضي تأييد الملك عبد العزيز في هذه الإجراءات [1]، بعد أن أصبح يمسك بتلابيب العديد من القضايا المرتبطة بالإستراتيجية البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وهكذا نجحت الجهود الدبلوماسية في إحتواء الأزمة سياسياً ، وإن كانت قد بقيت المشكلة الأساسية المرتبطة بالحدود على حالها من التوتر بين الجانبين .

كان من ثمار الضغط البريطاني – الإيطالي أيضاً حث الحكومتين السعودية واليمنية على معالجة قضاياهم عن طريق المفاوضات المباشرة ، وبالفعل تم تشكيل وفد سعودي يضم في عضويته سعيد ابن عبد العزيز مشيط رئيس قبيلة شهران ، وعبد الوهاب بن محمد أبو ملحة ، وتركي بن محمد بن محمد بن ماضي ، في حين كان الوفد اليمني يتألف من عبد الله بن الوزير وأحمد هاشم ومحمد حيدر النعمي ، وبدأت هذه الجولة من المباحثات في صنعاء في شهر ذي الحجة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م وكانت وجهة النظر السعودية تقضي بأن يحتفظ كل جانب بالسيادة على المناطق التي بحوذته فعلياً ، فيحتفظ اليمن بمكاسبه في الحديدة كما تحتفظ مملكة نجد والحجاز

---

(١)F. O. 371/12236/. Acting British agent and consul mayors Jeddah to his Britannic majesty's principal secretary of state for foreign affairs No. 17, 23 Feb 1927.
-F.O.371/12238: Major General J. H. K. Stewart political resident, Aden to his majesty's secretary of state for the colonies No. 71, 31 August 1927.
-Baldry, John: "Anglo - Italian Rivalry in Yemen and Asir 1930 – 1934" Die Welt Des Islam's, Vol. 17, No. 1 - 4 (1976 - 1977) Pp. 155 - 193.

بالسيادة على بقية مناطق عسير ، وتظل قبائل نجران تتمتع بإستقلالها بعيداً عن كلا الجانبين ، بيد أن الوفد اليمني قد رفض هذا المنحى في المفاوضات ورفع شعار الحق التاريخي والذي بمقتضاه طالبوا بأحقيتهم في السيادة على عسير السراة ، وتهامة ، والقنفذة ، ونجران ، الأمر الذي يعني الإفصاح عن معارضة يمنية صريحة للإنجازات السياسية التي حققها الملك عبد العزيز في عسير بما في ذلك عدم الإعتراف بمعاهدة مكة ١٩٢٦م، وإزاء هذا التوجه ، فقد ناقش الوفد السعودي مسألة الحقوق التاريخية وأعتبروه يميل في صالحهم على أعتبار أن بلاد الأدارسة قسم من تهامة عسير وأن عسير ليس من اليمن كما أنه ليس لأئمة الزيود أي حق من الحقوق فيه ببراهين تاريخية علمية ، وأن حدود هذه المقاطعة تمتد من مخا إلى زبيد إلى مركز باجل من جهة الجبال، وأن هذه القطعة بحدودها المبينة قسم واحد لا يتجزأ ، وكانت خاضعة للسيد محمد على الإدريسي أيام حكمة وهي داخلة ضمن الحدود التي شملتها معاهدة جلالة الملك مع السيد الحسن الإدريسي [١]، ومع ذلك لم يتمسك الوفد السعودي بموضوع الحقوق التاريخية ، وأقترح في الجولة الثانية من المفاوضات التي بدأت في ٢٠ جماد الثانية عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م تصوراً للحدود بين اليمن ومناطق الملك عبد العزيز مفاده أن الحدود الشرقية من نجران وشمالها للملك عبد العزيز ، ومن وائلة ويمن وابن صبحان وجنوباً تابع للإمام يحيى وكذلك من العرو وجنوبة ، أما للشمال من عسير وتهامة فكما هو الحال في قبضة الملك عبد العزيز ، على أن تكون ميدي هي الحد الفاصل بين الجانبين [٢]، بيد أن الوفد

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن طبيعة هذه المفاوضات راجع :

-F. O. 371 / 12238 / Enc. 2 in No. 94 Imam Yahia to his majesty king Adbul Aziz Ibn Abdul Rahman, AL - Faisal 2 / 1 / 1346.

-Rihani, Amin:" Ibn Saud and Imam Yahia" Op Cit: P. 106.

-Schofield, R. N: "The Saudi Arabia - Yemen Dispute" Op Cit: Vol. 2, Pp. 213 - 216.

-وثائق وزارة الخارجية السعودية . مكة المكرمة ، بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى ، ص ٢ ، ٣ .

(٢)Linabury, George. O: "Saudi Arab Relations 1902 – 1927" (A Revisionist interpretation, pH. D. Thesis Columbia University, 1970). See; Saudi - Yemen relations. Pp. 136 - 159.=

اليمني قد أصر على وجهة النظر الرسمية المعلنة ، وأن الأدارسة دخلاء مغتصبين وأن عسير بكافة مناطقها جزء من أرض اليمن ، وهكذا بات واضحاً أن المفاوضات التي أعتمدت سبيلا لإنهاء الخلافات من الممكن أن تؤدي إلى تعقيد هذه الخلافات طالما أصر كل طرف على رأيه وعدم إستعداد أياً منها لتقيم تنازلات من الممكن أن تفتح أفاقاً أرحب ، فكانت المحصلة النهائية للعلاقات حتى نهاية عام ١٩٢٩م هي الإتفاق على الإختلاف (*).

مضت حكومة مملكة الحجاز ونجد في ممارسة السيادة على شئون عسير بمقتضى معاهدة مكة ١٩٢٦م والواقع أن هذه الممارسات قد أخضعت عسير لإدارة مزدوجة فإلى جانب حكومة الإدريسي فقد حرص الملك عبد العزيز على تعيين أميراً من قبله على عسير يعاونه مجلساً للشورى من أعيان المقاطعة ، وناظراً للمالية إلى جانب قوات سعودية لحفظ الأمن ، فأصبحت عسير من الناحية العملية ضمن أقاليم الملك عبد العزيز ، وقد أدركت الإدارة البريطانية هذه الحقيقة وأصبحت تسعى لنقل المهام السياسية والقانونية التي اختصت بها الأدارسة لابن سعود بما في ذلك الاتفاقات الرسمية ، وشكل العلاقات مع اليمن على الحدود لا سيما بعد أن عملت بمساعي الإمام الرامية إلى كسب ولاء القبائل ممن يقطنون حدود عسير ، وحشده لقواته في الحديدة تحت قيادة نجله سيف الإسلام ، وبينما كانت الحكومة البريطانية

=-Al - Reshid, Ibrahim (Ed.): "The consolidation of power in Central Arabia under Ibn Saud 1925 – 1928" Pp. 102 - 105.

-Documents on the history of Saudi Arabia, Vol. 2, The consolidation of power in Central Arabia under Ibn Saud 1925 – 1928. Pp. 102 - 105.

(*) كانت هناك أسباب داخلية تخص الجانبين قد دفعتها للمحافظة على الحدود القائمة ، والتفرغ لمعالجة الأوضاع السياسية الطارئة التي تمثلت بالنسبة لليمن في القصف الجوي البريطاني لقوات الإمام المتواجدة في محميات عدن والذي إضطرت على إثره قوات اليمن إلى الإنسحاب ، ناهيك عن مواجهة الغمام لثورة قبائل الزرانيق التي إستمرت حتى أكتوبر ١٩٢٩م ، وبالنسبة لابن سعود فقد تصاعدت في هذه الآونة حدة المواجهة بينه وبين المنشقين من الأخوان على الحدود في الكويت والعراق مما إستلزم تدخل بريطاني عنيف ضد الإخوان راجع للتفاصيل : -

-Glubb, Sir J. Bagot: "War in the desert: An R. A. F. frontier comparing story" London: Hodder and Stiughton, 1960, Pp. 35 – 39.

-Habib, John. S: "The Ikhwan movement of Nagd: Its Rise, development, and decline" pH. D. Thesis, University of Michigan 1970, Pp. 73 - 78.

تسعى لترتيب الأوضاع مع إيطاليا عملاً بمباحثات روما ، فقد أنتقلت السلطة الكاملة إلى الملك عبد العزيز طواعية وأختياراً على أثر تنازل الحسن الأدريسي ومجلس شورى صبيا عن كل مظاهر الحكم ، وتم تعيين فهد ابن زعير كأمير على المقاطعة في أواخر عام ١٣٤٩هـ / مايو ١٩٣١م ، خلفاً لحمد الشويعر ، وفي محاولة من حكومة الحجاز ونجد لتطويق أية مطالب حدودية يمنية ، فإنها قد طالبت بالحديدة من أجل إحداث ضغط سياسي قد يحمل الإمام يحيى على إنهاء تسوية الحدود الجنوبية لعسير بالشكل الذي تراه مناسباً [١]، بيد أن ذلك يعني من ناحية أخرى أن مصادر التوتر بين الجانبين قد أصبحت على أشدها ولم تفلح المساعي الإيطالية أو البريطانية في التخفيف من غلواء النزاع .

على أي حال فقد كان رد فعل الإمام يحيى عنيفاً وعشوائياً في آن واحد ، فقد مارست قواته اعتداءات مسلحة دون تركيز ، ودون الإفصاح عن الحدود التي يمكن أن تتوقف عندها قواته ، وإن كانت قد تميزت بصورة أوضح في البعد عن الإقليم الساحلي لتهامة عسير ، والأمر الذي زاد صعوبة مهمة هذه القوات هي تركيز الإعتداءات على الأراضي الداخلية حيث لا يوجد لها حدود واضحة محددة أو مرسومة ولا خرائط معتمدة يمكن الإستدلال بها عند حدوث أي أختلاف أو تجاوز ، وأكبر دلالة على ذلك أن القوات اليمنية لم تتجاوز الأرض المحايدة والتي تقدر بمسافة ١٢ ميلاً بين الجانبين إلا بمسافة ضئيلة للغاية حتى أن منطقة العرو في صعدة وهي أخر ما وصلت إليه القوات الإمامية بالأساس حداً فاصلاً بين اليمن وعسير [٢]، وهذا ما يفسر أن قوات الملك عبد العزيز لم تتحمس كثيراً لعمل عسكري مضاد للزحف اليمني ، وإن كان الملك قد شن هجوماً عنيفاً على الإمام من

---

(١)F.O. 371 / 15296: Ministry of Foreign Affairs Mecca Enc. No. I Telegram from King Abdul Aziz to Imam Yahia 23 / 6 / 1349 / 14 - 11 - 1930.

-F. O. 371 / 14483: Decipher his majesty's charge d' affairs (Jeddah) to Foreign Office, No. 231, 25 Nov. 1930.

-F. O. 371 / 15296: Memorandum about relations between Ibn-Saud and the Imam of the Yemen from Rendel to Foreign Office 30, Jan 1931.

(٢)Baldry, John : "Al - Hudaydah and the powers during the Sudi - Yemeni war of 1934" Arabian Studies , Vol. 6. Pp.7 - 34.

خلال رسالة بعث بها إليه بغية زجره عن الإستمرار فيما من شأنه إزجاء الفتنة بين العرب ، وأن أي تقدم لقوات الإمام فيما بعد العرو سيعنى حرباً مكشوفة بين الجانبين[1].

كان الملك عبد العزيز يدرك أن الليّن أقطع أحياناً من السيف ، فقد كان رد الإمام على رسالة الملك أنه يقبل بالحكم الذي يراه الملك مناسباً في هذا الخلاف [2]، بعد أن فشلت جهود التفاوض حول العرو ، وبعد أن تدارس الملك القضية من كافة جوانبها والأجواء المحيطة ، توصل إلى أنه ليس من المناسب إثارة نزاع طويل الأمد مع الإمام في الظروف الراهنة ، كما أن في مسلك الإمام ما يفيد بأنه قد وضع الملك في " الشيمة " ومن ثم فقد حكم لصالح الإمام وتنازل عن العرو [3]، فكانت هذه البادرة سبباً مباشراً لفترة هدوء نسبي وتوصل الجانبين إلى معاهدة صداقة وحسن جوار في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠هـ / ديسمبر سنة ١٩٣١م .

---

(١)F . O 371 / 15296: Enc. in No. 4, Telegraphic messages from his majesty the King to the Imam Yahya undated.

-وثائق وزارة الخارجية السعودية . مكة المكرمة ، بيان عن العلاقات السعودية - اليمنية ، ص ١٦ .

(٢)Baldry : Op Cit: P . 28.

(٣)Craufurd , C. R. N:" Yemen and Asir" Op Cit: P. 571.

الطريف أن موضوع الحق التاريخي قد لازم جميع مراحل النزاع السعودي – اليمني حول الحدود ، بما في ذلك أزمة ١٩٣١م حيث طالب الأمام بمناطق بلاد خولان ابن عامر ، وبني مالك ، وفيفا ، وبني منبة كمناطق حدودية فاصلة في حين رفض الملك أية حقوق تاريخية يمنية في هذه المناطق وتقيم قبيلة خولان بني عامر على الحدود السعودية – اليمنية في جبال تهامة وهي إمتداد لقبيلة خولان اليمنية الكبيرة وأهم بطونها بنو مالك وأهل فيفا وبنو حريص وبنو جماعة وآل سلعة وبلغازي خزيم ، وبنو مالك من عشائر تهامة بمنطقة جازان ، وتقع بلادهم في الجهة الشرقية الجنوبية في جبال تعرف بهم تبعد حوالي ١٣٠ كيلومتراً من جيزان وقاعدتهم بلدة الخوبة ، أما جبال فيفا فتبلغ مساحتها ٢٤٠ كيلومتراً مربعاً ، يحدها من الجنوب والجنوب الشرقي جبال اليمني ، ومن الشرق جبال بني مالك ، ومن الشمال والغرب بلغزي وتبعد عن جيزان ١٢٥كيلو متراً يسكنها حوالي ١٧ قبيلة وبني منبه من بني مالكمن عسير وبلادهم مغيد في السراة الواقعة جنوب سراة الحجر حتى سراة عبيد قحطان ، حتى بلاد شهران شرقاً ويحدها شمالاً بالأحمر ، وغرباً علكم وربيعة ورفيدة ، وجنوباً مغيد وعلكم راجع :

-Richard, Trench:" Gazetteer of Arabian Tribes" Op Cit: Vol. 5. P. 870.

-حمد الجاسر : معجم قبائل المملكة العربية السعودية ، القسم الثاني ، ط ١ ، الرياض ١٩٨١م، ص ٧٠١-٧٠٣.

كان من مضمون الإتفاق المذكور يدور حول أهمية المحافظة على الصداقة وحسن الجوار بين البلدين ووجوب وكيفية تسليم المجرمين السياسيين وغيرهم وقضايا أخرى عديدة تنظم العلاقات بين الجانبين في المرحلة المقبلة ، وفي الشأن الحدودي كان المتعذر في ظل عجز الوثائق والخرائط عن تقديم حدود معتبرة بين البلدين – بحسب دراسة وكيل وزارة الخارجية السعودية يوسف ياسين ، والمسترفيلبي – فقد أتفق على إنضمام منطقة قبائل بني الحرث إلى اليمن ، وقبائل بني مروان إلى جيزان ، وبقاء الوضع الحدودي كما هو عليه في باقي مناطق الحدود السعودية – اليمنية[1]، ولا يمكن أن ننحو منحى المصادر التي شككت في صدق نوايا كل من الملك والإمام وأنهما لم يكونا جادين في معالجة الأزمة السياسية بينهما على نحو يضمن لهذه الإتفاقية صفة الدوام [2]، وذلك ببساطة شديدة لأننا لا نستطيع أن نشق عن قلب الرجلين ، والحقيقة أن التوتر في العلاقات بين البلدين كان من المتوقع حدوثه بين عشية أو ضحاها لأن السبب الأصلي في النزاع بقي كامناً دون معالجة سليمة كما بقيت لكل زعيم منهما إستراتيجية في التوسع والضم وحسم الخلاف حول الحدود بطريقته الخاصة وقد أثبتت التجربة في العلاقات السعودية – اليمنية أن ما يتم الإتفاق عليه شيء ، وما يجري على أرض الواقع شيئاً أخر ، وكثيرة هي التحركات المضادة من الجانبين لكل ما تم التوصل فيه لتسوية مشتركة ، وإزاء هذه الحقيقة المؤلمة فقد أدرك الملك عبد العزيز بالفعل أن خلافه مع الإمام لم ينتهي بعد، وأقترح في ٨ أكتوبر ١٩٣٢م تسوية المشكلة الحدودية بين البلدين على النحو التالي: أولاً: تثبيت الحدود بين البلدين بشكل واضح لا يحتمل التأويل أو الشك .

---

(١)F. O. 371 / 17928: Record of conversation between Sir A. Ryan and Yasin 26/5/1932.

-وزارة الخارجية السعودية ؛ الكتاب الأخضر ، بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والإمام يحيى حميد الدين ، مكة مطبعة أم القرى ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤ م ، ص ٢٢ .

(٢) د. فتوح الخترش : العلاقات السعودية – اليمنية ، ص ١٤٩ – ١٥٠ .

– د . عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

ثانياً : ضرورة الإتفاق على التساعد والتعاضد في سائر المواقف العدوانية التي قد يتعرض لها أياً من البلدين في الداخل والخارج .

ثالثاً : ضرورة تحديد الوضع السياسي والقانون وصلاحيات أمراء البلدين على الحدود بما يحقق السلام الدائم ويمنع الصدام بين الجانبين على الحدود(١).

وجد الإمام يحيى في ما تضمنته رسالة الملك عبد العزيز ما هي إلا محاولة لتقويض طموحه في عسير ومن ثم فقد أبرق إلى الملك برد غير قطعي مفاده أن ما توصل إليه الطرفان في إتفاق ٥ شعبان ١٣٥٠هـ / ديسمبر ١٩٣١م كافياً في هذا الصدد ، وينبغي بذل المزيد من الجهد في شأن التفرعات الخاصة بمسألة الحدود ، وتحديد تبعية القبائل لأي من الطرفين(٢).

تعرض الوفاق القائم في العلاقات السعودية - اليمنية إلى الإنهيار المروع بعد أول أختيار تعرض له وقد تمثل في اتهام السلطات الملكية للحكومة الإمامية بدعم فتنة ابن رفادة شيخ قبيلة بلى من قضاعة اليمنية الذي كان يقيم جنوبي العقبة على الحدود الفاصلة بين شرق الأردن والحجاز والتي أندلعت في مايو سنة ١٩٣٢م وقضى عليها بعد معركة في سفح " شار " على مقربة من ضبا ، ورفض الإمام تسليم الفلول الهاربة من أتباع ابن رفادة إلى اليمن (٣)، وكانت هذه الواقعة نموذجاً مصغراً لما حدث مع الأدارسة في عسير في إطار خطة تهدف إلى إنعاش المملكة

---

(١) وثائق وزارة الخارجية السعودية ، مكة المكرمة ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

-وراجع نص الرسالة من الملك عبد العزيز إلى الإمام يحيى في :

-Schofield, R. N: "The Saudi - Yemen Dispute" Op Cit: See; Volume 6, Pp. 171 - 172.

(٢)Bremond, E: "Yemen et Saudia; L ' Arabie Actuelle " Paris: Chares, Lavauzelle, 1937 . P. 38.

-Brian, Austin:" Saudi - Yemeni war 1934" M. A. Thesis American University of Beirut 1971. Pp. 137 - 139.

(٣)Ibrahim AL Rashid : "Documents on the history of Saudi Arabia" Vol. V III, See; American Consulate Aden Arabia, to secretary of state Washington, 30 Nov. 1932, No. 126.

في لجة من الفوضى والإضطرابات (*)، ففي أعقاب تغيير أسم " المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها " في ٢١ جمادى الأول سنة ١٣٥١هـ / ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢م إلى " المملكة العربية السعودية " وما يستتبع ذلك من دمج أقاليم المملكة في الخطط والبرامج التنموية والإقتصادية ، وهو التحول الذي أقلق ليس فقط الإدريسي فحسب بل العديد من الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية ، ومع أن الملك عبد العزيز قد سعى شخصياً إلى طمأنة الأدارسة على رفعة وضعهم الاجتماعي والسياسي إلا أن الحسن الأدريسي أعلن أنه خلافة الرئيسي مع الأمير فهد ابن زعير الذي جرده من وضعه السياسي ويتعمد سوء الإدارة في عسير ، ومضى الأدارسة في تمردهم الأمر الذي أستلزم المواجهة العسكرية التي أرغمت الأدارسة على التسليم ، وفي حين فر الإدريسي إلى اليمن فإن الملك عبد العزيز قد أصدر أوامره بتعيين تركي السد يرى أميراً على عسير ، وجعل مقره أبها ، يعاونه حمد الشويعر أميراً لتهامة عسير وقاعدته جيزان فأصبحت بذلك عسير جزءاً لا يتجزأ من المملكة العربية السعودية في نهاية صفر ١٣٥٢هـ / يونيو ١٩٣٣م[١].

(*) كانت هناك حركة مناوئة للملك عبد العزيز عرفت بأسم "حزب الأحرار الحجازي" الذي أسسه حسين الدباغ ، من أهالي الحجاز ، بيد أن حركته كانت تهدف إلى تفجير الثورة في عسير بدعم وتمويل من الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن ، والملك فيصل بالعراق ، والخديوي السابق لمصر عباس حلمي الثاني الباحث عن أي عرش يناسبه في المنطقة ، وسيف الإسلام أحمد بن يحيى ، وأنخرط الأدارسة في عناصر المؤامرة ، بيد أن الملك عبد العزيز الذي إعتاد مواجهة الصعاب الشداد قد نجح في رد كيدهم إلى نحورهم، وفشلت المؤامرة ضد السلطة الشرعية في الحجاز وعسير .

-F. O 371 / 16028: Note by R. S. Champion, protectorate secretary to his majesty's secretary of state for the colonies, 2907, 19 July 1932.

-F. O. 371 / 16028: Sir A. Ryan, British legation Jeddah to political resident Aden, 2907, 30 July 1932.

وراجع موقف السلطات البريطانية المعارض لهذه التوجهات المضادة للملك عبد العزيز في :

-F. O. 371 / 16028: B. R. Reilly to his majesty's secretary of state for the colonies, London, no. 140, 27, July 1932.

-F. O. 371 / 16017: The secretary of state for the colonies to the height commissioner for Trans- Jordan, 29, Sep 1932.

(١)F. O. 371 / 16856: British legation, Jeddah A. Ryan to the right honorable Sir John Simon, No. 199, July 1933.=

والواقع أن مسألة إيواء الإدريسي باليمن لم تكن ذات شأن كبير لأي من الطرفين ، فالملك عبد العزيز وإن كان قد طالب بتسليمه إلا أنه لم يلح في ذلك ، بعد أن أحكم قبضته على عسير بالقدر الذي لم يعد معه الإدارسة يشكلون خطراً حقيقياً ، كما أن الإمام يحيى قد رأي في تواجد الإدريسي على أرضه قد يشكل ذريعة للقوات السعودية في زحفها نحو المناطق الحدودية بدعوى ملاحقة الأدارسة ، ومن ثم فقد أبدى إستيائه من الثورة في جيزان ، وأعلن أستعداده للتعاون مع الملك ضد الأخطار الخارجية(1)، وكان للإمام يحيى أسلوباً مريباً في تعامله مع ابن سعود فكان في الوقت الذي يتظاهر فيه بإحترامه لأراء ابن سعود وتقديره العالي لحكمته في معالجة الأمور السياسية والمشكلات الحدودية العالقة بين البلدين ، يقوم بتحركات عسكرية على الحدود ، فلا يكاد الوفد الذي أرسله الملك عبد العزيز للتفاوض مع الحكومة الإمامية يدخل الحدود اليمنية من جهة ميدي حتى يشاهد ظاهر إحتفالية بمناسبة أحتلال القوات اليمنية لمنطقة نجران في ٢٠ مايو ١٩٣٣م (*)، ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة لكونها ملتقى للقوافل بين اليمن ونجد ، كما كانت بمثابة طريق الزحف من الشمال في إتجاه الطرق الشرقية المؤدية إلى صنعاء ، ومن نجران يمكن تحريك القوات سواء للغرب في داخل عسير أو للجنوب نحو صنعاء، والواقع أن حجج الطرفين في النزاع حول نجران لا تنهض على أساس تاريخي سليم ، فمن الثابت أن هذه المنطقة قد تمتعت بوضعها الإستقلالي فترة طويلة من الزمن .

ولم يكن لأي من الجانبين سيادة فعلية عليها من قبل ، والرواية السعودية التي ترى في أن آل سعود منذ سيطرتهم على عسير السراه وتهامة وسعيهم لتوطيد علاقاتهم مع اليامية من خلال معطيات ميثاق سعود الكبير لأهل نجران وسائر يام

=-F. O. 371 / 16856: From Sir Andrew Ryan to his majesty's principal secretary for Foreign Office, August 1933.

(1)Craufurd, C . R. N. "Yemen and A Sir " Op Cit: P. 576.

(*) كانت نجران تحت نفوذ سادتها من الماكرمة القحطانيون منذ عام ١٥٦٤م الذين قدموا إليها من بلدة "طيبة" التي تبعد عن صنعاء مسافة بضع ساعات ، وكانت لهم بها السلطة الدينية والزمنية ، راجع :-

- عبد الله الصالح العثيمين ، بحوث وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ص ١٢٣ .

القائم على الدعوة السلفية [1]، سند تاريخي يعتد به ، تفقد إلى عنصر إلى الوجــــود الفعلي لأيٍ من مظاهر السيادة الفعلية والتي تطرحها دائماً النظرية الســـــعودية فـــي قضايا الحدود ، أما اليمن فقد أدعى أن نجران يمنية وأن إحتلالها يهدف إلى إقـــرار السلام فيها وتعلم أهلها أصول الدين الإسلامي [2]، وعجز اليمنيون عن تقديم دليـــل تاريخي لهذا الإدعاء ، وكان أول ذكر لوضع نجران السياسي قد ورد في المفاوضـات السعودية - اليمنية في عام ١٣٦هـ / ١٩٢٧م في صنعــاء حيــث أقــترح الوفــد السعودي أن تكون الحدود الشرقية على النحو التالي :-

" أن تتبع نجران والمناطق الواقعة شمالها الملك ابن سعود ، وأن تتبــع وائلــة والمناطق الواقعة جنوبها الإمام يحيى ، وأن تبقى حدود عســير مــن الداخــل إلــى الساحل كما هي ، وقد وافق مندوبوا الإمام يحيى علـــى هــذه التســوية بإســتثناء عسير"[3]، وقد أستند الإمام يحيى في عام ١٩٣٢م في مطالبته بجبل العرو على هــذا النص، وتقول المصادر السعودية أن أهالي نجران قد أرسلوا وفداً في ينــاير ١٩٣٣م إلى الأمير عبد العزيز ابن مساعد أمير أبها ليؤكدون خضوعهم وولاءهم للملك ابــن سعود [4] كما فعل أهل يام الشيء ذاته في فبراير ١٩٣٣م، وقد حرص الملــك عبــد العزيز على تأكيد سيطرته على يام وإبراز أهميتها لحدود بلاده قـــائلاً " أن اليامية متصلون بحدودنا من غرب وشمال ، وليست حالة الحدود التي بيننا وبيــن نجــران ويام مثل حالة الحدود الأخرى لأن لهم مدخلاً دقيقاً معنا ولا بد من النظر في المسألة وتبادل المصالح " [5].

وبدلاً من أن يجنح الإمام إلى دعوة التصالح والمفاوضة التي أعلن الملــك عــن أستعداده لإجرائها فقد عمد إلى إدانة ما وصفه بتدخلاً سعودياً في شئون يام وعـــهد إلى سيف الإسلام أحمد بشن هجوماً عنيفاً على هذه المناطق بغية إخضاعها للحكـــم

(١)Brian, Austin : Saudi - Yemen War 1934 , OP Cit: Pp. 82 - 86.

(٢)Ibid.

(٣) بيان وزارة الخارجية السعودية ، المصدر السابق ، ص ٨ ، ص ١٧٩.

(٤)Ibid.

(٥)Ibid.

الزيدي ، بيد أن هذه المحاولة قد منيت بفشل ذريـــع فـــي أغســطس ١٩٣٣م إزاء المساندة والدعم الذي لقية الياميون من حكومة السعودية وقبائل قحطان ، والواقـــع أن الملك عبد العزيز يزكان صادقاً في عدم الدخول مع اليمنيين في حرب مفتوحـــة ، ولازال يلح في ضرورة اللجوء إلى حلول دبلوماسية تعالج نقـــاط الخـــلاف كتثبيـت الحدود ، والدفاع المشترك ، والتعاون بين أمراء المناطق الحدودية بين الجـــانبين ، ونبذ روح الفرقة والتنافس ، وتتويجاً لهذا العرض فقد أقـــترح الملـــك أن " يكـــون نجران بحدوده بلاداً محايداً بيننا وبينكم لا نملكها ولا تملكونها وأن لا نتداخـــل فـــي شئونـهم الداخلية ويظلون كما كانوا عليه في السابق " بيد أن الغمام رفض أن تكـــون نجران منطقة محايدة عازلة معتبراً إياها يمنية ولا ولاية لأحد عليها(١).

أنتهت الشـهور الأخيرة من عام ١٩٣٣م في مفاوضات بين مبعوثين ســـعوديين ويمنيين للوصل إلى تسوية داخلية وفي نفس الوقت استمرت الأعمال العدوانية بيـــن الجانبين وكان الموقف الإيطالي مسانداً لمطالب اليمن بينما أعتبرت بريطانيا عســـير جزءاً من المملكة العربية السعودية ، ولكنها آثـــرت الحيـــاد لإعتبـــارات سياســـية ودبلوماسية ، وفي فبراير ١٩٣٤م قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مـــع اليمن ، ولكنـها كانت حريصة على طمأنـة ابن سعود بأن معاهدتها مع اليمن لا تعنـــي أضعاف روابطها مع العربية السعودية ، وأكدت بأن إقامة علاقات رسمية مع اليمـــن ستمكنها من القيام بدور الوساطة بين الطرفين المتنازعين ، وكانت لإيطاليا معـــاهدة صداقة وتعاون مع كل من السعودية واليمن .

عقدت جولة جديدة من المفاوضات السعودية اليمنية في مدينة أبـــها عاصمـــة عسير خلال شـهر فبراير ١٩٣٤م ، وكانت المطالب السعودية تشمل:-

١ - الإعتراف بحقوق السعودية في نجران وأن تقسم المنطقة بين الطرفين .

٢ - أن يقوم اليمنيون باخلاء المناطق الجبلية التي أستولوا عليها مؤخراً .

---

(١)Meyer, George: Le Conflit d ' Arabie, Europe nouvelle, No. 851 (1934) Pp. 567 - 570.
Brian, Austin, Saudi - Yemeni War 1934, Op Cit: P. 196.

٣ - أن يتم تسليم الإدريسي .

ولم تكن هناك إستجابة مرضية لتلك المطالب ، وأعلن الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية بأن كل جهود المفاوضات قد فشلت[١].

وهكذا يكون الوضع الحدودي بين السعودية واليمن في أواخر فبراير ١٩٣٤م على النحو التالي:

أ - الحزام الساحلي الذي يمتد من نقطة على الساحل للجنوب من جزء فرسان عند مدخل وادي تعثر على بعد ٥٠ ميلاً شمال ميدي متجهاً للداخل في تجاه الشمال الشرقي متخلياً عن جبل العرو للإمام يحيى بمقتضى تحكيم الملك عبد العزيز في ديسمبر ١٩٣١م .

ب - تعتبر منطقة صعدة بإعتراف الجانبين داخل إقليم اليمن ، حيث لا يوجد نزاع لسيطرة الزيود عليها .

جـ - منطقة نجران بدر والتي أحتلها الإمام يحيى كانت سلطة الجانبين عليها مبهمة ومحل نزاع ، ولم يتهيأ لأحدهما أن يثبت فيها نفسه بصفة مطلقة .

د - المنطقة الخلفية الصحراوية كانت أراضي بلا سيادة ، ولذلك لم يكن هناك صعوبة في تحديد الموقف بينهما[٢].

في ٢٢ مارس ١٩٣٤م أصدرت وزارة الخارجية السعودية البيان التالي :

---

(١)Biever, C: "Guerre en Arabie , bulletin de la societe de geographies" , Anvere , Vol. 55, 1935. Pp. 41 - 43.

-Vaglieri, Laura Veccia: "Notizie aneddotiche su ibn Saud, L' Imam Yahya Ed IL Yemen, Oriento moderno, Vol. 14 (1934) Pp. 417 - 433.

(٢)F. O. 371 / 16874: Memorandum by Sir A. Rayan about Saudi - Yemeni situation (3132) 2 Nov 1933.

-F. O. 371 / 16856: British legations Jeddah to the right honorable Sir Simon, No. 23, 17 Jan 1933.

" لقد أستنفدت حكومتنا جميع الوسائل السلمية بالطرق السياسية مع سيادة الإمام يحيى ، ولكن سيادته بقى مصراً وماضياً في خطته العدائية من إحتلاله لجبالنا في تهامة ، وإستعماله العسف مع أهلها ، ولم يجد الصبر وجميع المراجعات طيلة سبعة أشهر معه شيئاً ، وقد صدر أمر جلالة الملك لسمو ولي العهد بالتقدم إلى الحدود لإسترجاع البلاد التي كان سيادة الإمام يحيى قد أحتلها منتهزاً فرصة توقف جندنا إبتغاء الصلح " .

وكان هذا يعنى أن الجانب السعودي قد آثر حسم الخلاف عسكرياً فأصدر الملك ابن سعود أمره إلى أبنيه فيصل في تهامة عسير ، وسعود في نجران ، بأن يعبرا الحدود في ذلك اليوم ٥ أبريل ١٩٣٤م ، إذا لم تصدر أي تعليمات أخرى ، وبالفعل تحركت القوات السعودية لمهاجمة القوى الإمامية للإمام يحيى ، فتقدم الأمير فيصل ابن سعد إلى " باقم " وأطرافها ، وتقدم الأمير خالد بن محمد إلى " نجران " ، "وصعدة " ... أما أمير تهامة عسير حمد الشويعر فقد تقدم ببعض القوة إلى "حرض"، وذهب الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى ساحل تهامة لتولي القيادة فيها وتقدم الأمير محمد " النجل الأصغر للملك ابن سعود " من نجد بقوة إحتياطيه لأخيه سعود[٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب تدار من الجانب السعودية بمقدرة إلا أن القوات السعودية لم تستطيع شن هجوم مباشر على مرتفعات عسير الجنوبية ، حيث أثبت رجال القبائل المتمردون التابعون للإدريسي مقدرتهم على الإحتفاظ بحضورهم حتى وصلتهم الإمدادات اليمنية مما جعل من الصعوبة إمكانية مواجهتهم والتغلب عليهم [٢]، هذا بالإضافة إلى طبيعة مرتفعات عسير الوعرة ، ومن ثم ركز القادة السعوديون جهودهم في المقام الأول على قطع الإتصالات - ومن ثم الإمدادات بين مرتفعات عسير واليمن وذلك بحركة تطويق ناجحة من تهامة والداخل في آن واحد ،

---

(١) جريدة الأهرام المصرية العدد (١٧٧١٧) ١٦ إبريل ١٩٣٤م .

(٢) محمد ابن أحمد عيسى العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني أو (الجنوب العربي في التاريخ) جزءان ، الجزء الأول طبع بالرياض (١٣٨٧هـ / ١٩٥٨م) والثاني بمطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة (١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) ، جـ٢ ، ص ٣٤٢ .

وأكتفوا بالعمل في تهامة ذاتها من جانب ونجران من جانب أخر ، متجنبين الحـــرب في المرتفعات حيث يكون القتال لصالح الجيش اليمن الأكـــثر درايـــة بـــالحرب فـــي الجبال.

أما الإمام يحيى فقد حشد قواته الرئيسية في تهامة التي كـــان يعتبرهـــا أكـــثر تعرضاً للخطر السعودي ، غير أن جيشه المزود بالمدافع والرشاشات ، كـــان ســـيئ التجهيز والتدريب ، ولعل ذلك يرجع إلى سياسية العزلة عن العالم الخـــارجي التـــي أنتهجها الإمام ، كما كانت قوات الإمام تنقصها كفاءة المحاربين السعوديين وقدرتـــهم على التحرك السريع بفضل ما لديهم من سيارات .

وقد صمدت قوات الإمام أول الأمر ثم إضطرت إلى الإنسحاب للنجاة من حركـــة التطويق البارعة التي قام بها الجيش السعودي .

أدرك الإمام يحيى أمام التفوق الواضح للقوات الســـعودية ، أنـــه لا قبـــل لـــه بمواصلة هذا القتال ومن ثم أبرق في الثاني عشر من إبريل ١٩٣٤م إلى الملك ابـــن سعود يناشده السلام ويطلب الهدنة وفتح باب المفاوضات من جديد ، ويعلن أنه قـــد أصدر أوامره لقواته الحربية بالجلاء عن نجران ، عندئذ وضع الملك ابن سعود الذي كان قد أعيته المفاوضات ، وشروطه الأربعة التي تتوقف الحرب على أساسها وتعلن الهدنة ويتم إكمال المعاهدة بينهما ويتحقق السلم ، وهذه الشروط هي :

١ – الجلاء عن نجران.

٢ – الإنسجام من الجبال وتسليم الرهائن التي أخذها من القبائل الخاضعة للملـــك ابن سعود.

٣ – قطع العلاقات بين اليمنيين ، وببين هذه القبائل.

٤ – تسليم السيد / حسن الإدريسي ، وإعادة الأدارسة طبقاً لمعاهدة العرو.

وحتى يضمن الملك ابن سعود موافقة الإمام يحيى على هـــذه الشـــروط ، فقـــد أستمرت قواته وواصلت زحفها ، بعد أن أصبح تقدمها أسرع من ذي قبل وبخاصـــة

حملة ولي العهد الأمير سعود التي كان الغرض منها قطع خط الرجعة على الجيش اليمني في نجران بعد أن تمكن من طرد القوة اليمنية إلى ما وراء بلدة " المحصن " أخر حدود نجران من جهة اليمن ، وعلى الجانب الأخر تمكن الجيش السعودي من إحتلال " ميدي " في ٢٧ إبريل ١٩٣٤م ، واللحية ، كما صدر الأمر بالإسراع في تقدم الجيوش لإستلام الحديدة التي بدأت القوات اليمنية الإنسحاب منها وتمت السيطرة السعودية عليها في ٤ مايو ١٩٣٤م وبعد الإستيلاء على ميدي والحديدة ، أصبحت جميع تهامة بيد السعوديين ، كما أصبح الطريق إلى القسم الجبلي من اليمن ومنه إلى العاصمة مفتوحاً... وفي الوقت نفسه واصل الأمير سعود سيره نحو الشمال لمطاردة فلول الجيش اليمني المنهزم ، حتى أصبح على مشارف " صعده " من مشارف صنعاء من جهة تهامة ، وحينئذ وجد الإمام يحيى نفسه محاصراً من الجبهتين ، وإن من الصعوبة بمكان حماية الطريق المؤدي إلى صنعاء ، وصد حملة الأمير سعود التي لا تزال تواصل زحفها بتقدم ملحوظ ، ومن ثم طلب من ابن سعود أن تتوقف الحرب في الحال وأبدى استعداده لقبول شروط الملك ابن سعود لفتح باب المفاوضات من أجل التوقيع على معاهدة سلام بينهما .

وقد أستجاب الملك ابن سعود لطلب الإمام وأصدر أمره في ٣ مايو ١٩٣٤م إلى أبنيه بالكف عن القيام بعمليات حربية جديدة ، بيد أن هذه الإستجابة في الواقع كانت مدفوعة بعوامل عديدة ، ومن ذلك أن التقدم الذي أحرزه السعوديون كان يحدث في مناطق يرتبطون مع سكانها أساساً بصداقات مثل السينين في تهامة والعناصر الإسماعيلية في نجران الذين رحبوا بالجيش السعودي السني ضد حكامهم الزيديين كما أن الجيش السعودي كان يعلم مغبة التقدم في المناطق الجبلية بإتجاه صنعاء ، حينئذ كان عليه أن يواجه مقاومة شديدة ومتواصلة من قبل الجيش اليمني في الجبال ، وقد تستنزف قواه دون جدوى ، وقد سبق للجيش اليمني أن إعتصم بجبال اليمن عشرات السنين ، دون أن تتمكن الدولة العثمانية من تثبيت سلطتها هناك [1].

---

(١) صلاح العقاد : جزيرة العرب في العصر الحديث ، السعودية - اليمن ، جمهورية اليمن الشعبية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٠م ، ص ٦٨.

وبالإضافة إلى ذلك خوف الملك ابن سعود من التدخل الأجنبي ، إذا مـــا أبــدى رغبته في الإستيلاء على الأقاليم اليمنية وأحداث تغييرات جوهرية علــى الخريطــة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية وكان عليه أن يواجه شــكوكاً وربمــا تدخــلاً مــن الحكومة الإيطالية وربما الحكومة الفرنسية في الوقت الذي لم يكن فيه متــأكداً مــن موقف الحكومة البريطانية - التي أرتبطت بمعاهدة صداقة مع الإمام يحيى فــي ١١ فبراير ١٩٣٤م - تجاه الأحداث الجارية في المنطقة .

وفي المقابل كانت هناك عوامل عديدة أيضاً جعلت الإمام يحيى يسرع نحو طلــب الهدنة والدخول في مفاوضات للصلح وإبرام إتفاق ينهي حالة الحرب القائمــة بيــن البلدين ومن ذلك أن الإمام أيقن أن الجيش السعودي سوف يدخل صنعاء ، إذا طــال أمد الحرب وأنه لا جدوى من المقاومة لا سيما بعد أن دب الخلاف بين ولي عــهده سيف الإسلام أحمد الذي كان من أنصار مواصلة القتال وعدم الإستسلام والرضــوخ لابن سعود ومن ناحية أخرى شعر الإمام يحيى بأن الأقاليم المتنازع عليها في عسير ونجران لا تميل إليه ولا تكن له ولاء صادقاً أو إخلاصاً حقيقياً .

كل هذه العوامل قد دفعت بالعاهلين الســعودي واليمنــي كــل حســب ظروفــه الموضوعية ، إلى الموافقة على إعلان الهدنة في ١٣ مايو ١٩٣٤م حين أصــدرت الخارجية السعودية البلاغ التالي :

"بناءً على قبول الإمام تسليم الأدارسة ، وإخلاء الجبال وتسليم رهائنــها بــدأت مفاوضات الهدنة ، وقد أمر الملك ابن سعود جيوشه بــالتوقف فــي الأمــاكن التــي أحتلتها وتوقف القتال في سائر الجبهات والدخول في مفاوضات الصلح"[٢].

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الحرب السعودية اليمنية ١٩٣٤م راجع :

-عبد الرحمن عزام : عبرة الحرب في الجزيرة بين ابن سعود والإمام يحيــى ، الــهلال ، المجلــد ٤٢ ، الجزيرة ٦ ، ١٩٣٤م ص ٩٠٨ - ٩١٠ .

-محمد عنان : الحرب بين نجد واليمن ، الرسالة ، السنة ٢ ، العدد ٤٠ إبريــل ١٩٩٣٤م، ص ٥٦٦ - ٥٦٨.

-Baldry, John: "Al Houdaydah and the powers during the Saudi - Yemeni war of 1934", Arabian studies Vol. 6, Pp. 7 - 34.=

بدأت مفاوضات الصلح في الطائف في ١٥ مايو سنة ١٩٣٤م / ٥ من محرم ١٣٥٣هـ وتشكل الوفد اليمني برئاسة عبد الله الوزير ، أما الوفد السعودي فكان برئاسة الأمير خالد ابن عبد العزيز وقد تقدم الوفد السعودي بمشروعاً كاملاً للمعاهدة التي يراها مناسبة، وقد تحفظ الإمام يحيى على التنازل عن المنطقة الجنوبية لعسير، التي حارب من أجلها الأدريسي، وطالب بإصدار عفو عام عن الأدارسة قبل تسليمهم، وإعلان عفو عن أهالي الجبال السعوديين الذين انضموا إلى الجيش اليمني ، وقد ضاق الملك ذرعاً من هذه المماطلة ، وعقد مجلساً حربياً يضم المستشارين الملكيين والعسكريين ، وبعد دراسة الوضع معهم ، أعلنت الحكومة السعودية أن ٢٩ مايو ١٩٣٤م هو الموعد الأخير لتلقي الموافقة اليمنية التي وصلت بالفعل في الموعد المذكور ، كما أكد الموفد اليمني إلى جلالة الملك أنه قد جرت بالفعل عملية إخلاء قسم من أطراف الجبال ، والعمل جار لإكمال الإخلاء وتسليم الرهائن ، كما عهد الإمام إلى عامله في صنعاء بأن يقوم بعملية تسليم كل من عبد العزيز الإدريسي ، والحسن الإدريسي الذين وصلا بالفعل إلى الحديدة ، وفي ١٢ يونية ١٩٣٤م وقع الملك عبد العزيز المعاهدة (١)، وأصدر أوامره بإطلاق سراح اليمنيين الموجودين في معسكر تهامة ، كما أعلنت الحكومة السعودية في ١٤ أغسطس أن قواتها قد جلت عن الأقاليم التي خصصتها المعاهدة لليمن ، والحق بنص المعاهدة عهد يلتزم فيه

=-Brian, Austin: " Saudi - Yemeni War 1934 " Op Cit: Pp. 186 - 190.

-Meyer, Georges:" Le Can Flitd ' Arabia " Op Cit: Pp. 567 - 570.

(١)R/ 15 / 2 / 23 / 5. Saudi - Yemen Situation, 1934.

-R / 15 / 2 / 25 / 2: Political, Saudi - Yemen Treaty 1934.

-F. O. 371 / 17925: Record of conversation between Sir A. Rayan and Sheykh Yusuf Yasin, 25 May 1934.

-Giannini, A: " IL tratrato diet - taife l'equilibrio dell' Arabia", Oriento moderno Vol. 15 (1935) Pp. 489 - 498.

-المنار : معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية . مجلة المنار ، المجلد ٣٤ ، الجزء ٣ ، (١٣٥٣) ص ١٩٣ - ٢٠٣ .

-زيد ابن علي الوزير : مؤتمر الطائف ، نصوص ووثائق ، د . م ، د . ن ، د . ت .

-مشاري ابن سعود عبد العزيز آل سعود : علاقة المملكة العربية السعودية بالمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبد العزيز ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠١هـ ، ص ١٥٥ - ١٧٥ .

الجانبان بأن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو إختلاف قد ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكوميتهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حلة .

وقد تضمنت معاهدة الطائف الإستحقاقات التالية على الجانبين :-

١ - إحتوت المعاهدة على ثلاث وعشرين مادة حددت أجلها بعشرين سنة قابلة للتجديد ، وأعتبرت معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية ، أنتهت بمقتضاها حالة الحرب بين الدولتين وأحلت بدلاً منها حالة السلم .

٢ - تعهدت المملكتان نبذ الخلافات وعدم أستخدام القوة فيما بينهما بما في ذلك عدم إعتداء أهالي أي جانب على الجانب الآخر ، واللجوء إلى التحكيم إذا تعذر حل أي خلاف بالقنوات الودية وفقاً لما جاء في ملحق المعاهدة .

٣ - الإعتراف بالنظام الملكي لكل من المملكتين وإستقلال كل منهما إستقلالاً تاماً.

٤ - عدم أحقية أي جانب في المطالبة بأي جزء من أراضي الجانب الآخر فبالنسبة للملك عبد العزيز ، فقد تعهد بعدم المطالبة بأراضي تهامة عسير التي في حوزة الإمام يحيى والتي كانت تابعة من قبل الأدارسة .

كما تعهد الإمام يحيى بالتنازل عن أي حق في أراضي تابعة للمملكة العربية السعودية سواء أكانت بيد الإدارة أو بيد آل عايض أو في نجران وبلاد يام .

٥ - الإنسحاب الفوري من الأراضي التي أصبحت بموجب المعاهدة تابعة للجانب الآخر .

٦ - الإتجاه نحو رسم خط الحدود بين المملكتين على أساس ما كان بيد كل منهما قبل عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م والإقرار بتبعية يام ونجران للمملكة العربية السعودية ، بحيث يصبح خط الحدود حداً فاصلاً قطعياً ويبدأ خط الحدود بين المملكتين أعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدى والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن تنتهي إلى ما بين حدود نقطة ووعان التابعتين لقبيلة وائلة وبين

حدود يام ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهـة الشـرق إلـى أطـراف الحدود من عدا يام من همذان ابن يزيد وائلي وغيره وبين يام فكلما بعد عن يميـن الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمنية كما هو عن يسـار الخـط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية فما هو من جهة اليمن المذكـورة فـهو ميدى وحرض وبعض قبيلة الحارث والميد وجبال الظاهر وشذا والضيعـة وبعـض العبادل وجميع بلاد وجبال رزاح ومينا مع آل الشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعـة وسحار الشام يبادل وما يليها ومحل مريضة من سحار الشام وعموم سحار ونقعـة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة نهوف وعموم من عدا يام ووداعة ظهران من همذان ابن يزيد هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكما هو مبين مـن الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر أسمه مما كان مرتبطاً إرتباطاً فعلياً أو تحـت ثبوت يد المملكة العربية اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ كل ذلك هو في جهة اليمن فهو من المملكة اليمانية وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلات وأكـثر الحارث والخوية والجابري وأكثر العبادل ، وجميع فيفاء وبني مالك وبنـي حريـص وآل تليد وقحطان وظهران ووادعة وجميع وأدعو وجميع وأدعو ظهران مع مضيـق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحصـن وزور وادعة وسائر من هو في نجران ومن وائلة ولما هو تحت عقبة نهوفـة إلـى أطراف نجران ويام من جهة الشرق وهؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومـة وكلما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر أسمه مما كان مرتبطاً إرتباطـاً فعلياً أو تحت ثبوت المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ كل ذلك هو في جهة اليمـن فهو من المملكة اليمانية وكلما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربيـة السعودية وما ذكر من يام ونجران والحصن وزور وادعة وسائر من هو في نجـران من وائلة فهو بناء على ما كان بين تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالـة الملـك عبـد العزيز في يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربيـة السعودية .

وحيث إن الحصن وزور وادعة ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ولــم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع مــن إخوانهم وائلة عن التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به ثــم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف المملكة العربية الســعودية وأطراف من عدا يام من همذان بن زيد وسائر قبائل اليمن فالمملكــة اليمانيــة كـل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربيــة السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ما ذكر فــي هذه المادة من نقط شمال وجنوب شرق وغرب فهو بإعتبار كثرة إتجاه ميـــل خـط الحدود في إتجاه ميل خط الحدود في إتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما يميل لتداخـل ما إلى كل من المملكتين ، وأما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديـــد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متســاو مــن الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

٧ – تكوين لجنة سعودية – يمنية مشتركة للبت في مسائل تميز القبائل وتحديد ديارها مع الأخذ في الإعتبار عدم إقامة أي بناء محصن على مدى خمسة كيلومترات على جانبي الحدود .

٨ – عدم أستخدام أراضي أي جانب كقاعدة للعدوان على الجـانب الآخـر مـع الحيلولة دون لجوء أفراد أو جماعات رعايا أي جانب في أراضي الجانب الأخر .

٩ – عدم التورط أو التدخل مع طرف ثالث بما يشكل أي أضرار بمصلحـــة أي من المملكتين ، كما حظرت المعاهدة عدم تدخل أمراء أو عمال المناطق لأي جـــانب لرعايا الجانب الآخر .

١٠ – أتساع المجال للتعاون الدولي السياســي والاقتصــادي وتيســير ســبل الإتصالات بين المملكتين .

بقي أن نشير إلى أن المعاهدة أولت أهتماماً كبيراً لموضوع الحدود وشكلت على الفور لجنة سميت بـ " لجنة الحدود " والتي باشرت على الفور مهمتها في تنفيذ مــا

أتفق عليه وإقامة الأعمدة التي تبين خط الحدود والتي بلغت في مجموعــها حوالــي ٢٤٠ عموداً على طول الحدود الممتدة أربعمائة ميل من البحر الأحمر وعند نقطـــة تقع بين " الموسم " و " ميدي " وحتى مسافة صحراء الربع الخالي .

وقد تركت الشروط المعتدلة التي فرضها الملك عبد العزيز أثاراً طيبة لدى الدول العربية التي أعتبرت المعاهدة بمثابة خطوة هامة تجاه الوحدة العربية بما تضمنتـــه من تأكيدات على الأخوة العربية والإسلامية ، وبمـــا رأوا أن مبادئـــها قـد أحـــالت الدولتين المتحاربتين إلى أمة واحدة ، وقد فسر المراقبون إشارة الملك عبد العزيـــز إلى الإمام يحيى بلقب " ملك اليمن " بأنها لفتة كريمة تنطوي على رغبـــة تصالحيـــه حقيقية وهامة[١].

وقد عبر المقيم السياسي البريطاني في الخليج عن رأيه في تلك المعاهدة ، بـــأن الإعتدال والكرم الذين تميزت بهما شروط ابن سعود أمر مخالف لمفـــاهيم الحـــرب ، في ظل قدرته على تحقيق نصر كاسح قد يخوله إحتلال صنعاء ذاتها ، بيد أن المقيـــم لم ينف إحتمالات تعرض قوات ابن سعود لمتاعب حقيقيـــة ، مثـــل فقـــدان القبـــائل السعودية القدرة والتمرس على الحرب في الجبال ، وإحتمال تمرد الأقـــاليم الأخـــرى من مملكته أثناء إنهماكه في حرب اليمن ، بالإضافة إلى الضغوط المالية التي كـــانت ترهق خزانته بالإضافة إلى الإعتبارات الدولية المتمثلة في التدخل الإيطالي في حـــال إحتلال ميزان القوى في جنوب غرب الجزيرة العربية ، كما أعتبر المقيم البريطـــاني أن المعاهدة تعد أيضاً نصراً معنوياً للإمام الذي ضمن إنسحاب القوات السعودية مـــن كل الأقاليم اليمنية ، دون أن يلزمه الملك بدفع تعويضات عن الحرب[٢].

من المعلوم أن عام ١٩٣٤م قد شكل مرحلة الذروة في تصاعد حدة الخلاف بين الحكومة البريطانية والحكومة السعودية في منطقة الخليج العربي حول الحدود ، بيـد

---

(١)Baldry, John: "AL – Houdaydah and the powers during the Saudi – Yemeni war 1934 " Op Cit: P. 29.

(٢)Baldry, John: " Anglo - Italian Rivalry in Yemen" Op Cit: P . 189.

-Clive, Leatherdale: " Britain and Saudi Arabia " Op Cit: P. 157.

-See Also; In this book: South - West Arabia: Anglo - Itian rivalry in the Red Sea, P. 136.

أن الدراسة المقارنة قد لا تعطي مثل هذا الإنطباع بالنسبة لشبه الجزيـــرة العربيـــة وتحديداً مع اليمن الشمالي ، وذلك لسبب بسيط للغاية يتمثل في إنعدام القيمة والوزن الإقتصادي والإستراتيجي لليمن بالنسبة للبريطانيين سوى من حيث صلتها بمحميـات عدن من ناحية ، وعسير التي تضم قاعدتين إستراتيجيتين بريطـانيتين فـي البحـر الأحمر الأولى في خليج قمران ، والثانية في جزر فرسان من ناحية أخرى وقد تمـت معالجة هاتين القضيتين(٢)، تبقى القيمة الإقتصادية فقد حذر رجال الإقتصاد والإنجليز بوجوب عدم اندفاع المؤسسات التجارية الإنجليزية للحصول على إمتيازات في اليمـن أو عسير ، ذلك أن موارد هذين الإقليمين محدودة لا تستحق المجازفـــة مـــن أجـل جعلهما سوقاً للبضائع الإنجليزية ، ويترك لنا جاكوب الـــذي كـان يشـغل منصـب المعاون الأول لحكومة عدن تحليلاً لوجهة نظر المصالح البريطانية في اليمن حيـــث يقول (أن مصالح بريطانيا في هذا الإقليم يمكن أن تركز في تدعيم مركزنا في عـدن، وترك الداخل يتطور في خط عربي ، أن بريطانيا يمكنها أن تنجح في بسـط نفوذهــا بوساطة إنجاح تجارتها في المنطقة ، فهي لم تستطع إستغلال كل طاقتـــها التجاريـــة بعد فيها) ، وثم يقول (أن سياستنا يجب أن تكون الربح دون الإســـتيلاء ، العمــل دون الوجود الفعلي ، التطور دون السيطرة ، فوقت التدخل قد مضى ، وسياسة فـوق تسد أصبحت لا قيمة لها ، وأن الإحتفاظ بالحكام العرب الذيـــن يــأخذون المرتبـات ليقفوا بوجه حاكم عربي ناهض معناه أن ندفع المسلم ضد المسلم فعدن فقـــط هـــي أرض بريطانية ومعزولة في ركن واحد ، وعليه أن تجزئة الأقسام الداخلية لا يــهمنا كثيراً)(٢)، وجاكوب هنا – شأنه شأن جميع رجالات بريطانيا – يعبر عن وجهة نظر مصالح بلاده وإخلاصه لها ، وهو في تحليله هذا ينظر إلى الصورة نظـــرة ينقصـــها الإنصاف ، ولم يلتفت بأي شكل من الأشكال إلى مصالح أهل البلاد .

---

(١)F. O. 371 / 10138 - 9155 - Memorandum by Mr. Mullet: "We should regard the establishment of a navel base, or fortified port in the Persian Gulf by any other Power as a very menace to British interests, and we should certainly resist it with all the menace means at our disposal ".

(٢) Jacob: " Kings of Arabia" London , 1923 . P. 245

أما بالنسبة للإمارة الإدريسية فقد اتخذت بريطانيا قراراً (بأن زوال حكم الإدريسي أمر لا مفر منه) ، ويجب أن يبدأ التفكير في مستقبل إمارته .

وقد جاء ذلك القرار ضمن خطة شاملة للتسوية وضعتها وزارة المستعمرات (Colonial Office) لحل مشاكل الحدود في جزيرة العرب بشكل عام[١].

أما فيما يخص مشاكل الحدود بين إمام اليمن ومحمية عدن فقد وجهت الضغوط على الإمام لحمله على الإنسحاب من الأراضي المحيطة بعدن ، وهددته بريطانيا برفض المعاهدة التي يرغب بعقد معهم .

وقد بذل السير جلبرت كلاتيون :- (Sir Glibert Clayton) الذي وصل إلى صنعاء في ربيع ١٩٢٦م - على رأس بعثة سياسية - جهوداً مكثفة من أجل إقناع الإمام للإستجابة لطلب بريطانيا ، ولكن جميع مساعيه باءت بالفشل .

وعليه طرحت عدة حلول للمسألة منها :- التدخل العسكري ، ولكن الخبراء العسكريون البريطانيون لم ينصحوا الأخذ به لأن تكاليفه لا توازي الفائدة التي تجنبيها بريطانيا من ذلك .

كما نصحت لجنتا أركان الحرب والدفاع الإمبراطوري بإتباع طريق وسط يتضمن تقوية السلاح الجوي البريطاني في عدن وبالتالي أستخدمه في تهديد الإمام ، حيث سيؤدي ذلك إلى تعلقه في أتخاذ المواقف التي تهدد المصالح البريطانية في عدن .

أما السير جلبرت كلايتون فكان من رأيه وجوب إعادة النظر في العلاقات بين بريطانيا والقبائل العربية على وجه العموم في عدن ، والعمل على تعديل معاهدات الحماية لتناسب روح العصر والإبتعاد عن أي موقف متطرف مع الإمام[٢].

---

(١)Memorandum from colonial office, Dated 26 November 1926.

(٢)Public Record Office: 371 / 20773: Registry number, E 7330 / 184 / 91. From Mr.. Gibson, India Office, to Mr. Baggallay. No. P Z. 7023 / 37. Dated: 10th Dec. 1937. E: Arabia.

وقد أخذت الحكومة البريطانية برأي كلايتون هذا ووجدت منه حـلاً " معقـولاً " يخدم مصالحها بشكل أكبر .

وهكذا تثبت الوثائق البريطانية أن سياسة المصالح هـي التـي كـانت تقـود التحركات البريطانية ، ومهما يكن من أمر فإن معاهدة الطائف سنة ١٩٣٤م تعتـبر نقطة تحول رئيسية في العلاقات السعوديـة – اليمنية فقد أنهت المنازعات الخاصـة بالحدود ، وأدت إلى إستقرار الأمور بينهما ، كما توصلـت لجنـة ترسـيم الحـدود السعودية – اليمنية إلى رسم أول خريطة لهذه الحدود في ١٩٣٦م ومنذ ذلك التـاريخ لم تنشأ أية منازعات على الحدود بيـن الجـانبين ، وسـكتت الوثـائق البريطانيـة والعربية عن أية إشارة في هذا الصدد ، وأنصرفت نحو معالجة قضايا كانت بـالفعل من السخونة والتوتر ما جعلها تطغى على ما عداها مـن أبرزهـا مسـألة التطـور السياسي والتاريخي في العلاقة بين اليمن الشمالي والجنوبـي ، وراحـت المملكـة العربية السعودية تراقب تطورات الوضع في اليمن بشطريه بدقة متناهية ومن ذلـك موقفها من حركة ١٩٤٨م الثورية في اليمن والتي قادها ودبرها عبد الله بن أحمـد الوزير عضو ديوان الإمام والتي كانت من القوة بحيث أنها أطـاحت بالإمـام الـذي إغتيل في هذه الحركة ، وأستولى ابن الوزير على الحكـم وأعلـن نفسـه " إمامـاً شرعياً، وملكاً دستورياً منفذاً لدستور الأمة " بيد أن الإمام أحمد ابن الإمـام يحيـى تمكن من القضاء على هذه الحركة وإعدام مدبرها وقادتها ، والواقع أن الملك عبـد العزيز قد تعامل مع الحركة بمقتضيات معاهدة الطائف فقـدم للإمـام أحمـد الدعـم المطلوب من مال وزخيرة ، ورفض التجاوب مع وفد ابن الوزيـر ، وقـد اتخـذت الحكومة السعودية نفس الموقف من حركة عام ١٩٥٥ الثورية ضـد الإمامـة فـي اليمن[١]، وفيما يختص بالموقف السعودي من ثورة الضباط الأحرار في ٢٦ سـبتمبر ١٩٦٢م وإعلان الجمهورية اليمنية وإخراجها من الحظيرة الملكية ، وعلـى خلفيـة

---

(١)Economist: Saudi and the Yemen, Economist, Vol. 159, No. 5579 (1950) Pp. 220 - 223.

Gause 111, F. Gregory: "Saudi - Yemeni relations, domestic structures and foreign influence" New York 1990.

See; Saudi policy in the north Yemeni civil war, 1962 - 1967, Pp. 57 - 75.

الدور المصري في اليمن ، وكان الموقف الدولي فقد كان طبيعياً أن تتحرك السعودية وتتخذ موقفاً فاعلاً ، فلأول مرة بعد قيام الدولة السعودية يقوم نظام مخـالف تمامـاً لأسسها الفكرية داخلياً وخارجياً في تلك المنطقة الهامـة مـن حدودهـا الجنوبيـة والمتشابهة معها في نظام الحكم ، وأياً كانت التبريرات التـي إعتمدتـها الحكومـة السعودية طيلة الفترة من (١٩٦٢ – ١٩٦٧م) ، وكذلك المصرية [١]، فإن الموقـف السعودي لا ينبغي النظر إليه إلا من زاوية الدعم والمـؤازرة والتـأييد للمؤسسـة الرسمية في اليمن ، وهو الدور الذي حفظ للملكيين حظـوظ كبـيرة فـي التغيـير المنشود، وعقد المصالحة وتشكيل حكومة مختلطة مـن الجمـهوريين والملكيين ، وأعترفت السعودية بالجمهورية اليمنية في عام ١٩٧٠م .

بيد أن هذا الإنفراج في العلاقات السعودية – اليمنية قد واجه بعـض المشـاكل الحقيقية التي أعربت عن نفسها بالخلاف حول تسمية الدولة اليمنية رسمياً " بدولـة إسلامية " وأسترضاء للسعوديين وافق اليمنيون على إنشاء واجهة إسلامية للحكـم هي مجلس الشورى ، ومن المشاكل أيضاً سيطرة السعوديين على منطقتي " شـدورة والوديعة " في حرب أشتبكت فيها السعودية مع جنوب اليمن ١٩٦٩م، وكذلـك مـن الأمور الخلافية بين السعودية واليمن أن الموقف السعودي تجاه مشـروع الوحـدة اليمنية جاء على عكس ما هو متوقع من التأييد ، ويعـد التحفـظ السـعودي إلـى أمرين:-

أولاً : أن نجاح الوحدة اليمنية من شأنه أن يضع العقبات أمام النفوذ السـعودي التقليدي في الشمال اليمني ، وتقويض التأكيد السعودي بإلتصـاق اليمـن الشـمالي إقتصادياً وسياسياً بالمعسكر الرأسمالي الغربي ، وأن السعودية هي الوسيط الرئيسـي الذي أخضع الجمهورية العربية اليمنية سياسياً وإقتصادياً .

---

(١)Ibid.

وكذلك : عبد العاطي محمد أحمد : الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية ، مركـز الدراسـات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، إبريل ١٩٧٩م ، عدد ٣٥ ، ص ٩٣ .

-د . أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن ، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلـوم السياسـية، جامعة القاهرة ١٩٧٨م ، ص ١٤٩ .

ثانياً : أن قيام دولة يمنية موحدة سوف يؤدي وفـق الإدراك السعودي إلى إنتهاء دور اليمن الشمالي كعازل بين السعودية وبين النظم الثورية التي تعمل الحكومة السعودية على وقاية البلاد منها[1].

ويقودنا هذا التحليل إلى القول بأن الموقف السعودي لا ينبغي تحميلية أكثر مما يحتمل ، كما لا يجب أن يغيب عن الذاكرة التاريخية أن هناك متاعب حقيقية كانت تعوق الوحدة اليمنية ، منها النزاع الحدودي بين شطري اليمن ، والظاهرة القبلية بإعتبارها المعضلة الأساسية ، والمعوق الحقيقي أمام الوحدة اليمنية ، والميراث الإستعماري ، إلى جانب مشكلات اليمن مع القوى الإقليمية وبخاصة سلطنة عُمان ، وكلما خفت حدة التأثير لكل عامل من هذه العوامل كان هناك تقدماً تدريجياً في سبيل الوحدة اليمنية التي تحققت قصراً مع بداية تسعينيات هذا القرن .

وفيما يختص بموضوع دراستنا تجدر الإشارة إلى موضوع النزاع الحدودي بين شطري اليمن ، وكذلك الخلاف السياسي بين اليمن وعمان .

ويعد النـزاع على بعض مناطق الحدود بين شطري اليمن ، وتنازع السيادة على بعض الجزر في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ميراثاً إستعمارياً ، خلفه الوجود البريطاني في المنطقة ، وترجع البدايات الأولى إلى إحتلال بريطانيا لمجموعة الجزر الإستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأهمها جزيرتا : بريم ، وقمران وقد أستمر تنازع السيادة على هذه الجزر مدة طويلة بين إمام اليمن والإدارة البريطانية في الجنوب ، ونظراً لضعف اليمن الإمامية عسكريا وتزايد حدة الصراع الدولي حول طرق الملاحة الدولية توصلت بريطانيا وأمام اليمن عام ١٩٣٤م إلى معاهدة خاصة برسم الحدود بين جزيرة قمران التي ظلت بيد القوات البريطانية وما من سند قانوني يخول لها تلك السيادة سوي الإستناد إلى واقعية منطق القـوة ، ومنذ مفاوضات ١٩٣٤م ظلت اليمن الأمامية تطالب بعودة الجزيرة إلى إدارتها ومع رحيل الوجـود

---

(١)United Nations, Secretary General, S 15447, 4 September 1963 Report by the secretary general to the security council on the junctionning to date of U. N. Yemen observation mission and the implementation of the terms of disengagement P. 5.

البريطاني تمكن الوطنيون في الجنوب بقيادة الجبهة القومية من فرض سيادتهم على الجزيرة ، كجزء من أرض اليمن المحتل ، الذي رحل عنه البريطانيون ، ولم يوافق اليمنيون في الجنوب على عودة الجزيرة إلى إدارة النظام في اليمن الشمالي(١).

ثارت مشكلة الحدود ولا سيما وضع جزيرة قمران ، كبعد رئيسي للمواجهة بين دولتي اليمن أثناء صدام فبراير / مارس ١٩٧٢م ، حيث تمكنت قوات اليمن الشمالي من السيطرة على جزيرة قمران ، بعد هجوم جوي وبحري عاصف ، في

---

(١)Williams, K: "British royalty in the deserts, Great Britain and the East" Vol. 50, March 10, 1939, P. 299.

Macdonald, W. Norman: "Arabia; The British connection" Contemporary review, Vol. 24, 1979, Pp. 79 - 84.

يذكر أن أحداث المناطق اليمنية المعروفة باسم المحميات قد تفاقمت بحلول عام ١٩٥٤م إزاء عنف القوات البريطانية مما أستدعى تدخل لجنة عربية بتكليف من الإدارة السياسة بجامعة الدول العربية التي قررت ما يلي : (أن مجلس جامعة الدول العربية ، بعد أن درس التقرير الذي قدمته بعثة الجامعة إلى اليمن)، بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٤م حسب قرار مجلس الجامعة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٤م . يقرر ما يلي:-

يعرب مجلس الجامعة عن شكره للبعثة المذكورة وعن تقديره التام لجهودها .

يوافق المجلس على تقرير بعثة جامعة الدول العربية إلى اليمن .

يؤكد مجلس جامعة الدول العربية تأييده الكامل لليمن في موقفها المشروع من قضية المناطق الجنوبية.

الإستمرار في الخطة التي وافق عليها المجلس في قراره الصادر بتاريخ ١٩ يناير ١٩ يناير سنة ١٩٥٤م في الدورة السابقة .

يناشد مجلس جامعة الدول العربية سلاطين ورؤساء المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن أن لا يتورطوا فيما يراد من الإرتباط بأي إتفاق أو نظام يتنافى مع روحهم القومية العربية ويبعدهم عن الإرتباط بإخوانهم العرب وبالأخص اليمن .

يؤكد مجلس الجامعة العربية إستعداده بالإشتراك مع حكومة اليمن لتقديم المساعدات اللازمة التي تزيدهم مناعة وتحفظ لهم كيانهم العربي .

يرجو مجلس الجامعة من الأمين العام أن يواصل الجهود بالإتصال المستمر بحكومة اليمن لتحقيق أهداف هذا القرار وأن يقدم في الدورة القادمة إلى مجلس الجامعة تقريراً مفصلاً عن تطور هذه القضية .

(يخول الأمين العام بأن يدعو إلى إجتماع عاجل المجلس إذا اقتضى ذلك تطور الحال) .

-راجع : وثائق الجامعة العربية : مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الـ ٢٤ ، أكتوبر سنة ١٩٥٥ - ١٩ يناير ١٩٥٦م ، الأمانة العامة . إدارة السكرتارية ، القاهرة ، ص ١٠٠ - ١٠٣.

حين باتت قوات الجنوب تهدد مدينة قعطبة الواقعة ضمن حدود اليمـــن الشـمالي ، وتواصل قصفها .

في مقابل إحتلال جزيرة قمران في نفس الوقت أعلنت صنعـــاء عـن محاولـة واسعة النطاق لإحتلال قرية " سقية " المواجهة لبوغاز باب المندب ، وبالرغم مـــن إعلان لجنة المصالحة العربية بوقف إطلاق النار بين الطرفين فـي ١٣/١٠/١٩٧٢م فإن تبادل إتهامات إنتهاكات الحدود ظلت قائمة إلى أن تم توقيع إتفاق الوحـدة بيـن الطرفين .

لقد أدت أحداث فبراير / مارس ١٩٧٢م والتي تصاعدت في سبتمبر من نفـس العام إلى إصرار اليمن الشمالي على أن جزيرة قمران جزء لا يتجزأ مـــن أراضـي اليمن ، وأن كل ما هناك هو عودة جزء كان محتلاً من قبل الجنوب ، وفـي الرابـع من ديسمبر ١٩٧٢م أعلن "الأرياني" أن الجزيرة ستبقى تحت إدارة حكومة صنعـــاء وذلك طبقاً للإتفاق الذي تم التوصل إليه في محادثات القمة اليمنيـــة فـي طرابلـس أكتوبر / نوفمبر ١٩٧٢م .

ثم أخذت أبعاد النزاع على الحدود تتـــأكد وتـبرز كعـامل رئيسـي للمواجهـة والتصادم مع أستمرار نظام عدن على إتهام صنعاء بمحاولات أقتطـــاع المحـافظتين الخامسة والسادسة وكانت أولى الإشارات حين أعلن رئيس الوزراء ووزير الدفـــاع في عدن علي ناصر محمد في ١٥ / ١٢ / ١٩٧٢م ولم يمضي شهر علــى توقيـع إتفاقية الوحدة أعلن أكتشاف " مؤامرة " كانت تهدف إلى إحتلال المحافظتين الخامسة والسادسة " حضنرموت – المهرة " وحدد البيـــان أن مدبـري " المؤامـرة " وكالـة المخابرات الأمريكية بالإتفاق مع السعودية وعُمان وإيران.

ولم يخل البيان من إتهام ضمني بإشتراك اليمن الشمالي في مثل هذه المؤامـرة، كما حدد البيان أن محاولات الإحتلال والإقتطاع تلك كانت تهدف إلى : –

١ – غلق الطريق أمام مساعدات عدن لثوار ظفار في عُمان .

٢ – الإحتمالات العالية لوجود البترول في هاتين المحافظتين .

٣ - إيجاد منافذ بحرية مباشرة للسعودية على بحر العرب ومن ثم الوجود الأمريكي .

وفي موضوع الخلاف السياسي اليمني وعُمان(١).

فإن علاقة الشطر الجنوبي من اليمن بسلطنة عُمان علاقة يسودها التوتر والخلاف الدائم في حين نرى الشطر الشمالي يتسم بعلاقة حسنة مع عُمان .

وبعودة الخلاف بين الشطر الجنوبي من اليمن وسلطنة عُمان إلى أيام الإستعمار البريطاني وسلخ أقاليم اليمن " ظفار ١٨٢٩م ، جزر كوريا موريا ١٨٥٤ " وضمهما إلى سلطنة عُمان .

تقع ظفار في الجنوب الشرقي للجزيرة العربية وهي جزء من اليمن الطبيعية وكانت تابعة للأراضي اليمنية بحكم موقعها الجغرافي وبحكم تاريخها وواقعها ، وتمتد شرقاً إلى حدود رأس مدركة من عمان وغرباً إلى رأس فرتك من بلاد المهرة، وشمالاً إلى أوساط الربع الخالي ، وتعتبر ظفار في الوقت الحاضر تابعة لسلطنة عُمان ، وتقدر مساحة ظفار بحوالي (٥٤) ألف ميل مربع ويقدر عدد سكانها بـ (٢٠٠) ألف نسمة .

ولم تكن ظفار تتبع سلطنة عُمان قبل عام ١٨٢٩م عندما ضمها السلطان سعيد ابن سلطان عقب وفاة حاكمها محمد ابن عقيل .

---

(١) راجع : -

-د . محمود طه أبو العلاء : عُمان في القرن العشرين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد ٣٢ ، إبريل ١٩٨٠م ، ص ١٥٧ .

-د . صلاح العقاد : اليمن الجنوبية والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية السياسية الدولية ، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣م ، ص ٨١ .

التقرير السياسي لجريدة الخليج ، الخلاف بين اليمن الديمقراطية وعُمان ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٨١م ، ص٣.

-د . عبد الله فهد النفيسي : تثمين الصراع في ظفار ، مطابع دار السياسة ، بيروت ١٩٧٥م ، ص ١٤٩ - ١٥٣.

هذا وقد كانت ظفار بفضل موقعها الإستراتيجي بين مختلف بقاع الجنوب اليمني من جهة وبين الهند وشرق إفريقيا من جهة أخرى أخصب أرض وأعز مركز للتجارة وسوق للقاصدين إليها من جميع أنحاء العالم ، وقد قامت سلطنة مسقط بوضع سور حديدي حول المنطقة ومنعت التبادل التجاري وأحتكرت الواردات حتى وقود الماكينات التي تروي وتزرع الأراضي كما منعت تصدير المنتجات الزراعية وقطعت جميع المواصلات التي تربطها بالبلاد المجاورة .

وقد أعتبر سلاطين عُمان ظفار إقطاعية خاصة بهم وقد فرضوا عليها ضغوطاً وإجراءات أثارت عليهم قبائل آل كثير الذين يسكنون السهل الساحلي فقاموا ببعض الغارات المسلحة ضد السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٦٣م ، وقد أنضم إليهم أعضاء من حزب القوميين العرب وبذلك تكونت جبهة تحرير ظفار وبدأت الثورة فعلاً في يونيو عام ١٩٦٥م وبعد ذلك أعتمدت الثورة في ظفار على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأعتنقت مبادئها اليسارية وتلقت المساعدات من الصين والإتحاد السوفيتي وسقطت معظم ظفار في يد الثوار .

وبعد الإطاحة بالسلطان سعيد بن تيمور وتولي أبنه السلطان قابوس السلطة نجح هذا الأخير في إخماد الثورة في ظفار إذ أمدته بريطانيا وإيران والأردن بقوات عسكرية للقضاء على الثورة كما تمكن قابوس من عمل كثير من المشروعات الإصلاحية التي أرضت السكان ، وحقاً أن الثورة في ظفار كان لها أكبر الأثر في أن غير سلاطين عُمان طريقتهم في الحكم ، وهكذا أصبح من المستحيل في الظروف الحالية عودة هذا الأقاليم إلى حدود اليمن .

جزر كوريا موريا : – مما يزيد من حدة الخلاف بين عُمان واليمن الديمقراطية ذلك الصراع الذي دار حول ملكية جزر كوريا موريا الواقعة بمحاذاة التقاء الحدود بين القطرين وقد كانت خطة الجبهة القومية في مفاوضاتها مع بريطانيا لتسلم السلطة ، تتمثل في التمسك بجميع الجزر المحاذية لشواطئها ، وقد وفقت في إفساد الخطط البريطانية التي استهدفت فصل بريم أو كمدان ، كما تسلمت جزيرة سومطرة بدون خلاف أما جزر كوريا موريا فقد أدعت بريطانيا سنة من الناحية التاريخية ملك

لسلطان مسقط وأن قد نزل عنها لبريطانيا ١٨٥٤م لكن في خلال عهد الاستعمار البريطاني بالجنوب ، أديرت الجزر على أيدي حكام عدن ، مما جعلها ترتبط من الناحية العملية بالجنوب العربي ، لذلك أعتبرتها الجمهورية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ولم تسلم بالإجراء الذي اتخذته بريطانيا حين سلمت هذه الجزر إلى سلطنة عمان وطالب بإجراء إستفتاء للسكان ، وقد أثارت الفكرة رداً ساخراً من الدوائر البريطانية ، إذ أن عدد السكان المقيمين لا يتجاوز خمساً وسبعين نسمة ، ولعل قيمة الجزر التي تبلغ مساحتها ٢٨ ميلاً وتكاد تكون خالية من السكان إنما ترجع إلى ما تحتويه من ثروة في المخصبات الطبيعية ، وقد وقع الصدام الأول بين اليمن الديمقراطية وعُمان لحظة إستقلال الأولى ، وذلك عندما سلمت بريطانيا جزر "كوريا موريا" التي كانت حتى ذلك الوقت تعتبر جزءاً من اليمن الديمقراطية لسلطنة عُمان ، وشهدت الشهور التالية للإستقلال حشوداً عُمانية على الحدود الشرقية لليمن الديمقراطية ، وجاءت هذه الحشود في وقت حرج للغاية حيث تزامنت مع الإشتباكات السعودية – اليمن الديمقراطية ، والإشتباكات بين اليمن وذلك عقب حصول اليمن الديمقراطية على إستقلالها وبعد الإنسحاب البريطاني من عُمان وتنامي قوة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان ، ودعم اليمن الديمقراطية لها ، وحدوث متغيرات كثيرة على الساحة الخليجية والعربية والدولية كل هذا أدى إلى تفاقم الخلافات العُمانية – اليمنية الديمقراطية .

وعلى الرغم من أنه كانت هناك معوقات كثيرة تعوق التفاهم السياسي بين اليمن وسلطنة عُمان إلا أن المصادر الإخبارية تفيد بأن الطرفين قد توصلا إلى حل لمشاكلهما الحدودية ، ولا يزال الإتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا الصدد مع بداية تسعينيات هذا القرن محاط بالسرية التامة نظراً لردود الأفعال الداخلية لدى الجانبين والتي قد لا توافق على طبيعة هذه التسوية ، مثلما هو الحال في شأن الحدود السعودية – اليمنية التي عادت إلى التوتر في الآونة الأخيرة على خلفية مطالب سعودية بحقوق تاريخية في مأرب والجوف وحضرموت ، في حين ترفض الأوساط الشعبية في اليمن تسوية الطائف ١٩٣٤م التي سلمت أجزاء اليمن التاريخية "

عسير ، نجران " إلى الملك عبد العزيز ، ويعتبرونها ظالمة وغير دستورية ، وتتهم هذه الأوساط حقيقية الدور السعودي في اليمن ، وأن المساعدات الإقتصادية لشمال اليمن لم تكن إلا من سبيل إسدال الستار على القضايا الحدودية مع السعودية ، ولا ريب أن المفاوضات الحالية بين الجانبين في شأن تسوية الحدود تعاني من متاعب حقيقية ومن غير المحتمل احتواؤها في المتطور القريب .

على أية حال فإنه بعد قيام دول الوحدة اليمنية برز إهتمام أولى بإنهاء ملف الحدود اليمنية السعودية ، وهو ما نص عليه برنامج الإصلاح السياسي والإقتصادي والإداري الذي قدمته حكومة حيدر أبوبكر العطاس ، وإلا لأن أزمة الخليج الثانية وما صحبها من توتر شديد في العلاقات بين البلدين جعل من العسير فتح هذا الملف أو الخوض في تفصيلاته ، وحين هدأت نسبياً الأزمة ، وأمكن إحتواء بعض تداعياته ظهرت فرصة لإعادة التفاوض حول هذا الأمر ، ودعم من ذلك الإحتمالات الكبيرة لوجود النفط في منطقة الحدود التي لم ترسم بعد بين البلدين ، وما قد يثيره هذا الأمر من مشكلات سياسية وغير سياسية . أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وعبر مذكرة رسمية أرسلتها إلى دول المنطقة في أبريل ١٩٩٢م ، عبرت عن إهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بصورة سلمية وعبر آليات التفاوض أو التحكيم أو الوساطة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

وفي ذكرى مرور عامين على قيام الوحدة اليمنية ، ألمح الرئيس على عبد الله صالح إلى رغبة بلاده بالتوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الحدود مع السعودية ، وقد ردت السعودية ببيان رسمي على تلك التصريحات في ٣٠ مايو ١٩٩٢م جاء فيه " أن السعودية عمدت بمبادرات منها إلى التفاوض مع الجانب اليمني لتخطيط الجزء المتبقي من الحدود وفقاً لمعاهدة الطائف ، وأن الجانب اليمني لم يكن لديه الرغبة الجادة في التوصل إلى إتفاق ، وأن طلب المملكة مجرد إعادة بناء ما أندثر من معالم لترسيم الحدود المتفق عليها طبقاً لمعاهدة الطائف لم يلق أي تجاوب من الطرف الآخر ، وأنه من أجل أن يظهر الجانب اليمني شيئاً من الجدية وحسن النيات لابد من البدء فوراً في إعادة بناء ما أندثر من تلك المعالم والبدء بتخطيط الجزء المتبقي من

الحدود ، وبالرغم مما تضمنه البيان السعودي من تحميل الجانب اليمنــي مسـئولية تعطيل الوصول إلى إتفاق ، كذلك الإصرار على تخطيط ما تبقى مـن الحـدود فيمـا يخالف جذرياً وجهة نظر اليمن التقليدية ، فقد رحب اليمن في بيان رسمي أذيع فـي ٣١ مايو بالبيان السعودي وما تضمنه من دعوة للبدء في معالجة قضية الحدود .

وقد مهد ذلك لأول إجتماع بين البلدين بعد إندلاع أزمـة الخليـج فـي جنيـف ٢٠ يوليه ١٩٩٢م بين وزير المعارف السعودي ووزير الدول للشـئون الخارجيـة اليمني حيث إتفقا على عقد إجتماعات للخبراء لبحث الموضـوع تفصيليـاً ، وحتـى مطلع ديسمبر ١٩٩٢م عقدت ثلاث جولات للخبراء ، إثنتان منـها فـي السـعودية بالرياض وجده والثالثة في العاصمة اليمنية صنعاء ، وقبل عقد الجولة الأولـى فـي ٢٨ سبتمبر، أرسلت السعودية في ٩/١٠ مذكرة إلى الطرف اليمني أوضحـت فيـها وجهة نظرها فيما يتعلق بمهمة لجنة الخبراء ، وتحددت كما يلي : -

١-تشكيل لجنة لتجديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقاً لتقارير الحـدود المعدة بموجب معاهدة الطائف بالإتفاق مع شركة عالمية لتنفيذ ذلك .

٢-ترسيم ما بقي من الحدود إبتداء من جبل الثار وفقاً لمعاهدة الطائف ، وذلك بأن يقدم كل طرف في وقت واحد تصور لخط الحدود الذي تتناوله معـاهدة الطائف .

٣-تعيين الحدود وترسيمها في المنطقة التي لا تتناولها معاهدة الطائف حتـى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصور لخط الحـدود فـي هـذه المنطقة .

٤-تعيين الحدود البحرية .

وفي الجولة الأولى للخبراء لم يقـدم الجـانب اليمنـي رداً محـدداً علـى المذكـرة السعودية، في حين قدم مذكرة تضمنت نصوصاً قانونية حول ما أسماه حفـظ حـق البلدين ومصالحهم ، أثناء عملية التفاوض ، نظراً لأنها ستأخذ وقتاً طويلاً ، وطـالب

الجانب اليمني بتوقيع إتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى " إتفـاق لا ضـرر ولا ضرار " إلا أن الجانب السعودي رأى أن المصالح القانونية للطرفين محفوظة بـالفعل وفق الأعراف الدولية في مثل هذه المفاوضات ، وأنه لا حاجة لتوقيـع مثـل هـذا الإتفاق الذي يفتقد إلى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سـير المفاوضـات ، وقد أنصب إهتمام الجانب اليمني في الإجتماعين الثـاني والثـالث علـى المطالبـة بالإتفاق على آلية التفاوض وحفظ الحقوق القانونية في حين أنصب أهتمام الجـانب السعودي على التأكيد على وجهة نظره المصاغة في مذكرة ١٠ سبتمبر .

ظلت العلاقات اليمنية السعودية بين شد وجذب ، بوحي من الخلاف الحدودي ، مـع الحرص على الإبقاء على عمل اللجنة التفاوضية ، وفي أعقاب زيارة الرئيس اليمنـي علي عبد الله صالح إلى السعودية في يونيو ١٩٩٥م ، أتفق الجانبان علـى تفعيـل عمل اللجنة ، وبدا أن هناك عزماً مشتركاً على إنهاء ذلك الملف ، من خـلال إبـراز نوعاً من الثقة المتبادلة ، وإبداء المزيد من المرونة والتفاهم وبعض من التنـازلات الضرورية لتقريب وجهات النظر ، وقد أسفرت هذه الأجواء الحميمة عـن التوصـل إلى إتفاق ينهي كافة الخلافات الحدودية بين الجانبين وذلك بتاريخ ١١-١٢ يونيـو ٢٠٠٠م بعد زيارة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي إلى اليمـن ، وإتفق خلال هذه الزيارة على بعض نقاط الخلاف التي تعترض التوصل إلى إتفـاق ، وتم الإعلان عن مثل هذا الإتفاق وأثناء زيارة الرئيس اليمني للرياض فـي يونيـو ٢٠٠٠م وقد تضمن هذا الإتفاق البنود التالية :-

المادة (١) :- يؤكد لجانبان المتعاهدان على إلزاميـة وشـرعية معـاهدة الطـائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها ، كما يؤكدان إلتزامـهما بمذكـرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٧ رمضان ١٤١٥هـ .

المادة (٢) :- يحدد خط الحدود الفاصل النـهائي والدائـم بيـن المملكـة العربيـة السعودية والجمهورية اليمنية على النحو التالي :-

أ- الجزء الأول : يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي (٥٨ ، ٢١ ، ٤٤) شرقاً و (٠٠ ، ٢٦ ، ١٧) شمالاً وتفصليها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (١) ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقاً لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما في ذلك إنتماؤها القبلي ، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو إنتماؤها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقاً لذلك عند وضع العلامات الحدودية .

ب- الجزء الثاني : هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه ، فقد أتفق الطرفان المتعاهدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية ويبدأ هذا الجزء من جبل الثار المحددة إحدثياته أعلاه وينتهي عند نقطة النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (١٩) شمالاً مع خط طول (٥٢) شرقاً وتفصليها بالإحداثيات الواردة في المحلق رقم(٣) .

ت- الجزء الثالث : هو البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامة البرية على سلحل البحر (رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة إحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (٣) .

المادة (٣) : ١-بغية وضع العلامات (الساريات على خط بدءاً من نقطة إلتقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض (١٩) شمالاً وخط حول (٥٢) شرقاً وإنتهاء برصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياتة الواردة في الملحق رقم (١) فإن الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية ، وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية

الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف وهـذه أحكـام ملزمـة للطرفين .

٢-سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين وسف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بين البلدين وتصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسوف يوقع الطرفان المتعـاهدان علـى إتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات علـى طـول خـط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المادة (٤) : يؤكد الطرفان المتعاهدان إلتزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطـائف وذلك فيما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلو مترات علـى طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقية معاهدة الطائف أم بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءاً من جبل الثار حتى نقطة تقاطع خـط عـرض (١٩) شمالاً مع خط (٥٢) شرقاً فيحكمه الملحق رقم (٤) المرفق بهذه المعاهدة .

المادة (٥) : تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقاً للإجـراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثـائق التصديـق عليـها مـن قبـل الدولتين.

وقد تضمنت الإتفاقية أربعة ملاحق ، الملحق الأول الثاني تضمناً الإحداثيات لموقـع العلامات المنصوص عليها في تقارير الحدود الملحقة .

أما الملحق رقم (٣) فهو : خطوط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكـة العربية السعودية :

١-يبدأ الخط من النقطة البرية على ساحل البحر " رصيف البحر تماماً رأس المعـوج شامي لمنفذ رديف قراد " ذات الإحداثيـات التاليـة : (١٦,٢٤-١٤,٨) شـمال : (١٩,٧ – ٤٢,٤٦) شرق .

٢- يتجه الخط مستقيم موازٍ لخطوط العرض حتى يلتقي بخط الطول (٠٠,٩٠-٤٢) .

٣- ينحني الخط في إتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الإحداثيات التالية : (١٤,٨ -١٦,٢٤) شمال : (٠٠,٩٠ - ٤٢) شرق .

٤- ومنه في خط مستقيم موازٍ لخطوط العرض في إتجاه الغرب حتى نهاية الحدود البحرية بين البلدين من نقطة ذات إحداثي ٢٤-١٧-١٦-٩-٤٧-٤١ .

الملحق رقم (٤) ، لمعاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية حول تنظيم حقوق الرعي وتحديد مواضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود بين البلدين المشار إلية في هذه المعاهدة وإستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المادة (١) : (أ) تحدد منطقة الرعي جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة بعشرين كيلو متراً .

(ب) يحق للرعاة من البلدين إستخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود إستناداً إلى التقاليد والإعراف القبلية السادئدة لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلو متراً .

(ج) سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي بناء على ظروف وفرص الرعي السائدة .

المادة (٢) : يعفي الرعاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني الجمهورية اليمنية من:

أ-نظام الإقامة والجوازات وتصرف لهم بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة .

ب- الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الإستهلاكية التي يحملونها معهم ، وهذا لا يمنع أياً من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة .

المادة (٣) : يحق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مع الرعاة إلى أرضية وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها شريطة أن يكون مرخصاً لها من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملها .

المادة (٤) : في حالة إنتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فرض الإجراءات الوقائية اللازمة وفرض قيود على إستيراد وتصدير الحيوانات المصابة ، وعلى السلطات المختصة في البلدين التعاون فيما بينهما للحد من إنتشار الوباء قدر الإمكان .

المادة (٥) : لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن عشرين كيلو متراً على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار آلية في هذه المعاهدة ، ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الإعتيادية .

المادة (٦) : في حالة إكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للإستخراج والإستثمار على خط الحدود بين البلدين بدءا من رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شرقاً مع خط طوال (٥٢) شمالاً فإن الطرفين المعتاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للإستغلال المشترك لتلك الثروة .

المادة (٧) : يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة ويصادق عليه بالطرق المعتمدة في البلدين [١].

---

(١) راجع نصوص المعاهدة النهائية لترسيم الحدود السعودية اليمنية في : مجلة الحرس الوطني ، تصدر عن رئاسة الحرس الوطني السعودي ، العدد ٢١٧ / يونيو ٢٠٠٠م ، المملكة العربية السعودية .

ويتضح من بنود الإتفاق المذكور تنازل الحكومة اليمنية عن تشددها حيال كل قضية عسير ، وإقرار الجانبيين بخط الحدود الوارد بإتفاقية الطائف ، وهي الخطوط التي شهدت أخر توسعات الملك عبد العزيز آل سعود تجاه اليمن جنوباً ، وفي المقابل حصلت الحكومة اليمنية على تعهدات سعودية بإعادة برنامج المساعدات الإقتصادية الذي كانت حكومة المملكة تنتهجه حيال اليمن قبل عام ١٩٩٠م ، ومما لا شك فيه أن الإتفاق سيتيح لدول مجلس التعاون الخليجي تجاوز الحذر الدائم من الجار "الخلفي" وسيساهم في البناء الصحيح لرؤيتهم عند البحث في مستقبل أمن المنطقة.

الفصل السادس

مشكلة الحدود السياسية السعودية مع العراق وشرق الأردن

-المناطق الجغرافية المتنازع عليها.

-العلاقات بين نجد والعراق وشرق الأردن حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢م .

-مؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ (١٩٢٣-١٩٢٤م).

-السير جلبرت كلايتون وإتفاقيتي بحرة والحدا ١٩٢٥م .

-المؤتمر الملكي لوبن (LUPIN) فبراير ١٩٣٠م.

-معاهدة الصداقة وحسن الجوار في القدس يوليو ١٩٣٣م.

-الإتفاقيات الثلاث بين السعودية والعراق وحسم الخلافات.

-مشكلة الحدود وفق الإدراك الإستراتيجي البريطاني .

مقدمة

لقد أقتضت الحتمية الموضوعية والمنهجية معالجة الحدود السعودية مع العراق وشرق الأردن ضمن دراسة واحدة ، فقد تطورت القضية في هاتين الساحتين ضمن صراعات ومنافسات قبلية وأسرية أملتها تغيرات إقتصادية وإستراتيجية جرت إبان الحرب الكبرى بدءاً بالإستراتيجية السلبية وإنتهاء بإستراتيجية الحرب والتوسع ، وبهذه الديناميكية الحركية تطورت القاعدة الإقليمية للدولة السعودية الحديثة .

كان الباعث والمحرك لهذا السياق العام تلك المنافسة الطويلة الأمد بين آل سعود والهاشميين والتي تعود بجذورها الأولى إلى عام ١٨٠٦م عندما غزا السلفيون الحجاز واستولوا على مكة لأول مرة وأزكى هذا الصراع محاولات هاشمية عديدة للسيطرة على قبائل نجد ، كما صعَّد من حدتها الخلافات الدينية العميقة بين الجانبين ، وفوق كل ذلك وفي الشأن الحدودي خاصة ، كانت العداءات القبلية تشكل العامل الرئيسي الكامن وراء الأحداث التي جرت في كل ساحة من ساحتي الصراع وهي التي شكلت ديناميكيات النزاع ومع أن ابن سعود حتى النصف الأول من عام ١٩١٨م كان يمارس سياسة حكيمة ، وإلى حد ما سلبية تجاه الصراعات القبلية على الجانبين الشمال الشرقي والغربي ، إلا أن الهاشميين قد جعلوا من حائل ميدان رئيسي للمنافسة وهي الخطوة التي أرغمت ابن سعود على أن يبدأ سياسة اكثر توسعاً وعدوانية ، ويلوح من دراسة التوسع والحرب السعوديين فيما بين (١٩١٧- ١٩٢٥م) أن إستخدام إستراتيجية الحصار والزحف المنظم قد عجل بالإنهيار الداخلي للنظام الهاشمي وأتاح الفرصة لكسب تأييد غالبية القبائل الحجازية وسكان المدن ومن ثم خلق أساساً مبدئياً لشرعية الحكم السعودي في الحجاز كما حقق لابن سعود عطف الدول الأوروبية والإسلامية .

كانت مسألة الحدود بالغة الأهمية في إطار البناء الداخلي للدولة السعودية ، ومن ثم فقد حرص عبد العزيز آل سعود على أن يضم إلى صفوفه مناطق كان تخضع لسيطرة منافسيه وأن يتصدى للأنشطة القبلية في كل من العراق وشرق الأردن .

وكان هدف حاكم نجد هو إقامة حدود قبلية بين نجد وجيرانها ترقى إلى مستوى الحدود المرنة غير المحددة على نحو يسمح لتحركات قبائلها ومناطق رعيها بتحديد نطاق نفوذ الدولة وبهذا المعنى تمسك ابن سعود بالنموذج التقليدي للمشيخة متبعاً ما أسماه البريطانيون (بقانون الصحراء) وليس بالمعايير الغربية لرسم الحدود الإقليمية ، وقد مكن هذا الأسلوب من الإستمرار في تشجيع القبائل بإعتبارها أداة توسعية متحركة مستخدماً (مطير) كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف في الأراضي العراقية ، هذا فضلاً عن أن مثل هذا الأسلوب قد جنبه المشكلات التي كانت ستتمخض عن الحدود بالأسلوب الغربي التي تخترق مناطق رعي القبائل متجاهلة تماماً وجودها ، وهنا برزت ضمن ترسبات أخرى عديدة مشكلة الملك عبد العزيز آل سعود مع الإخوان الذين كان برأيهم أن التعاون مع ابن سعود يجب أن يكون محدداً، كما ينبغي أن يسمح لهم بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ، وأستمرت حرب الحدود بين ابن سعود والهاشميين في العراق بهدف خلق منطقة عازلة والحصول على حمر إستراتيجي بين شرق الأردن والعراق أبعد أن نجح في إنشاء تحالفاً جديداً على طول مناطق الحدود العراقية الأردنية ، في خط متوازي مع حربه ضد الإخوان من أجل السيطرة الإقليمية ، وقد بدأ المفهوم السعودي للحدود يتغير تحت ضغط السلطات البريطانية وبعد أن أصبحت الحدود الثابتة وسيلة عامة لترسيم حدود الدولة القانونية في المنطقة ، وقد شكل هذا بالتداعي تحولاً جوهرياً مماثلاً في مفهوم دور سلطنة نجد وملحقاتها العربية السعودية في مواجهة جيرانها فمنذ آل سعود للحجاز أدرك ابن سعود أن الدول المجاورة ليست مجرد أهداف للفتح السلفي وللتطهير بل هي أيضاً لها هويتها وتراثها الخاص ، وهي مصدر للحجاج والتجارة ، عناصر تسهم في الإقتصاد السعودي ، وأصبح ابن سعود بتأثير من مستشاريه يؤثر الهدوء في المناطق التي تخضع لإشراف البريطانيون الأمر الذي تأكد في إتفاقيات حسن الجوار التي أبرمت بين السعودية وشرق الأردن ونجحت المفاهيم السعودية الإقليمية على حدود دائمة ومعترف بها إقليمياً ، وعلى التعاون النشط مع جيرانها، وعلى الرغم من أن السعوديين لم يطوروا مفهوماً حصيفاً للسيادة إلا أنهم أصبحوا يحبذون ذلك النمط من الإقليمية بإعتباره الأفضل في خدمة مصالحهم وتوفير أمنهم .

المناطق الجغرافية المتنازع عليها :-

كان النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية وإمارة شرق الأردن قد عبر عن نفسه من خلال الخلاف حول التبعية السياسية لقبائل في منطقتي وادي الساحل ، والجوف ، ووادي السرحان (قريات الملح) كانت الحكومة السعودية قد أطلقت عليها أسم (إمارة القريات ومفتشية سلاح الحدود الشمالية) ذلك إنها تتاخم حدود المملكة الأردنية من ساحل خليج العقبة إلى إتصال المملكتين الأردنية بالعربية السعودية من الناحية الشمالية .

والطريف في الأمر أن سلاح الحدود من الجانبين (جنود الهجانة) يتزينون بزي يماثل من يحاذيهم من جنود البلد المجاور ، وهم من يسمون في الأردن بشرطة البادية ، وبالرغم من الخلافات السياسية فإن القبائل المتجاورة في المملكتين تعيش على وئام وإتفاق ، ويتبادلان أماكن الرعي حسب وفرة المرعى ، وقبائل وادي السرحان تتوزع ما بين بني كلب التي تصل منازلها إلى ما بين حدود العراق شرقاً إلى الشام شمالاً ، ويجاورها من الناحية الغربية قبيلة عنزة العدنانية ومن الجنوب الغربي قبيلة غطفان وتسمية الوادي نسبة إلى عرب السراحين من قضاعه القحطانية وهناك أيضاً قبيلة الشرارت التي تتوزع ما بين هذا الوادي والجوف والتي من عشائرها (الجلسة ، الضباعين ، القليحان ، العزام).

ومن أشهر قبائل الجوف (دومة الجندل) قبيلة الروله وهي مجموعة من القبائل العدنانية ، وكانت الجوف قد خضعت لنفوذ الدولة السعودية في دورها الأول في عهد الأمام سعود ابن عبد العزيز ابن محمد وكان أمير تلك الجهات في عام ١٢١٨هـ/ ١٢٢٩هـ محمد ابن عبد المحسن ابن فايز ابن علي ، وكان نفوذ قبيلة الدولة قد قوى إبان ضعف الحكم السعودي في أخر عهد الإمام فيصل وبعده فاستولى سطام ابن شعلان مدعما من العثمانيين على الجوف ووادي السرحان والتي أصبحت في مرحلة لاحقه محل خلاف بين شرق الأردن وسلطنة نجد وملحقاتها ، والتي تورطت

بدورها في نزاع آخر مع العراق حول ولاءات بعض القبائل بهدف تحقيق مكاسب واقعية على صعيد الحدود بين الجانبين (*) .

(*)قد يكون من المفيد نورد بصورة سريعة تعريف بأهم القبائل التي وردت في النزاع الحدودي بين السعودية والعراق وشرق الأردن :-

١-مطير قبيلة سلفية كبيرة سكنت شرقي نجد والإحساء والكويت وشمال نجد حتى المنتفق في العراق وظلت تقاتل ابن سعود بين الحين والآخر حتى عام ١٩١٥، فما لبثت أن أصبحت أهم قبيلة إخوانية وكان فيصل الدويش زعيما لبطن علوة ويعتبر الزعيم الأكبر للقبيلة وكان ابن شقير من نفس البطن مساعداً للداويش كما كانت يتولى قيادة (هجرة) الجارية أما (برية) البطن الآخر لمطير فكان ينقسم إلى بطون فرعية عديدة يتزعمها على ابن شوريان وجاسر ابن لامي وسليمان ابن بوسايس ونايف ابن فقسوم ، لقد أصبح هؤلاء بعد عام ١٩٢٣ م (لاجئين إخوان) في العراق وأشتركت مطير في ثورة الإخوان وفقدت قوتها السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩٢٩، ١٩٣٠م.

١-لعوازم وهي أصلاً من قبيلة هيثم وتضم مجموعة من الساخطين ممن كانوا يتمتعون بحماية الكويت منذ عام ١٩١٨م وكانوا يعيشون في الإحساء والكويت ولقد أظهرت هذه القبيلة ولاء لابن سعود لكن لم يخرج منها زعيم له وزن .

٣-العجمان : قبيلة سلفية أخرى تعيش بدورها في الإحساء والكويت حتى المنتق في العراق ظلت تعارض عشيرة ابن سعود ابتداءً من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩م وكانت أجزاءً من العجمان قد تم إجلاؤهم إلى زوبير تحت السيطرة البريطانية في عام ١٩١٧ و ١٩١٨م وتحولت غالبية القبيلة إلى الإخوان في أوائل العشرينات من هذا القرن ، وكان زعيمها ديدان بن هيثلين الذي خلفه بعد إغتياله في عام ١٩٢٩ م ، نايف ابن هيثلين الذي كان يتزعم من قبل بطن خضير لقد شارك العجمان في ثورة الإخوان وفقدوا سلطتهم السياسية بعد إخضاع الإخوان فيما بين ١٩١٢ و ١٩٣٠ م.

٤-شمر : من أبرز قبيلة شمر بطن عبده الذي كان يعيش في الجزيرة شمالي العراق وفي صحراء الشامية في الجنوب وكان يتزعمها عقاب ابن عجيل الذي كثيراً ما أغار على نجد في العشرينات وبعد سقوط حايل في نوفمبر من عام ١٩٢١ م راحت تتجول في العراق أساساً وكانت حتى ذلك الوقت تعيش في الدولة الرشيدية في جبل شمر وكانت تدين بالولاء للأسرة الرشيدية (بإستثناء بعض الجماعات التي أصبحت موالية للسعوديين) وإن أنقسمت بين المتصارعين على العرض الرشيدي وهم سعود ابن سيهان وفيصل ابن فهد وغيرهما.

٥-العمارات : بطن من قبيلة عنيزة وكان يعيش في الجزيرة ، وفي الصحراء السورية ويتزعمه فهد بن خزعل الذي ظل على علاقة وطيدة مع ابن سعود الذي كان يطالب بالسيطرة على القبيلة ، بيد أن العمارات ظلت تحت الحماية العراقية .

٦-الدهامشة : قبيلة تعيش في الصحراء بالعراق بزعامة جزاع ابن مجلد لقد طالب ابن سعود بالسيطرة عليها وظل على إتصال بزعيمها لكن الدهامشة أصبحت إبتداء من منتصف العشرينات قبيلة عراقية .=

العلاقات بين نجد والعراق وشرق الأردن حتى مؤتمر العقير ١٩٢٣م

كان إمتداد النفوذ الهاشمي إلى العراق وشرق الأردن وليد الإتصالات التي جرت بين الشريف حسين ممثلاً في أبنه عبد الله وكتشنر المعتمد السياسي البريطاني في مصر في سنة ١٣٣١هـ /١٩٢٢م التي تولدت على أثرها فكرة دولة الخلافة الهاشمية على إنقاض الخلافة العثمانية المتهالكة بناء على أختيار ومقترحات المكتب العربي الإنجليزي في القاهرة في محاولة لإستثمار وإحتواء المد القومي العربي ، وهي السياسة التي عبرت عنها مفاوضات الحسين مكماهون " المندوب السامي البريطاني في مصر " بين عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦م وشارك في بلورتها ثلاثة من خبراء الشئون العربية وهم ريجنالد وينجيت الحاكم العام للسودان ، ورونالد ستورز السكرتير الشرقي وجلبرت كلايتون رئيس الإستخبارات في القاهرة وأنتهت هذه المباحثات إلى صياغة إتفاق يناير ١٩١٦ م الذي يعد العرب المساندين للمجهود الحربي البريطاني في الحرب العالمية الأولى بالمكافأة على النحو التالي :-

أولاً :- تتعهد بريطانيا بتشكيل حكومة عربية مستقلة في داخليتها وحدودها: شرقاً خليج فارس ، وغرباً بحر القلزم والحدود المصرية والبحر الأبيض ، وشمالاً حدود ولاية حلب والموصل الشمالية إلى نهر الفرات ومجتمعة مع الدجلة إلى مصبها في خليج فارس ، ما عدا مستعمرة عدن فإنها خارجة عن هذه الحدود .

ثانياً :-تتعهد بريطانيا بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي تدخل وسلامة حدودها البرية والبحرية .

=٧-الظفير : قبيلة تعيش في الصحراء الشامية بالعراق يتزعمها حمود ابن صويط وبعد أن وافته المنية تزعمها عجايمي ابن صويط وحاول شيخ منافس يدعى ليزام أبو ضرع أن تكون له السيادة عليها عن طريق إلحاق الهزيمة بآل الصويط وطالب ابن سعود بالسيطرة على القبيلة وظل على اتصال بالجانبين .

٨-المنتفق : قبيلة يتزعمها يوسف بيج من عشيرة سعدون وكانت منافسا تقليديا لظفير وابن سعود وأن تعاون يوسف في بعض الأحيان مع الحاكم النجدي لقد ظلت المنتفق والظفير قبيلتين عراقيتين .

راجع:الجاسر في شمال غرب الجزيرة " نصوص ، مشاهدات ، إنطباعات" دار اليمامة للنشر والرياض ١٩٧٠م ، ص ٤٢، ٣١، ١٣٢.

-Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian tribes" Document collection is now published In 18 Volumes-Archives Editions, London 1988,See; Vol.1 –3. Pp.86-96.

ثالثاً :- توضع ولاية البصرة تحت الأشراف البريطاني حتى تتمكـــن الحكومـــة الجديدة من ترتيب أوضاعها .

رابعاً :- تتعهد بريطانيا بدعم الحكومة العربية بكل ما تحتاجـــه مـــن الأســلحة والذخائر والمال خلال مدة الحرب كان للإغداق البريطاني صداه في نفـــس الشـــريف حسين الذي أستدرج فأعلن الثورة العربية علـــى الدولـــة العثمانيـــة فـــي ٢ يونيـــه ١٩١٦م[١] وبينما كان فيصل وعبد الله ابنا الحسين يقاتلان الأتراك في الميدان ، كان أبوهما منهمكاً في توطيد سلطانه في الحجاز ، وفي جعل أشراف مكة ينادون به ملكاً على العرب وقد دفعه هذا الشعور بالإمتنان إلى شراء ولاءات تلك القبـــائل التابعـــة للملك عبد العزيز آل سعود يؤجج بذلك نزاعا كان مغيبا لبعض الوقت .

فقد أعرب الملك ابن سعود للبريطانيين عن إستيائه من سياسة الحسين وخشيته أن تمتد أطماعه إلى ممتلكاته ، بيد أن كوكس المسئول البريطاني قد حـــاول تبديـــد مخاوف ابن سعود عندما ألتقاه في نوفمبر ١٩١٦م مؤكداً أن مركز ابن ســـعود قـــد حفظته إتفاقية دارين ١٩١٥ م[٢] ، وفي المقابل كان الحسين يشعر بقلق حقيقي إزاء الوهابيين إلى العنف والتوسع، وكان يشعر بقلق خاص من جراء النـــزعة الوهابيـــة الرامية إلى بعث الماضي والخلافات الدينية بين الحجاز ونجد بوصف الأولى مركـــزاً لعقيدة الإسلامية التقليدية في حين كانت الثانية مركزاً للمذهب الوهابي الـــذي يؤكـــد وحدانية الله ويحرم الكثير من الممارسات الدينية التـــي كـــان يتبعـــها الهاشـــميون بإعتبارهم حماة الأماكن المقدسة والتي أعتبرتها السعوديون شركا تلك الخطية التـــي تجلت في الصلاة عند أضرحة الأولياء وغيرها من السلوك غير الإسلامي.

---

(١)Correspondence between Sir Henry Mecmahon his Majesty's High Commissioner at Cairo and the Sheriff Hussein of Mecca, July 1915 (M.D. 5951, Mis No. 3.1939.

وراجع جذور الإتصال البريطاني – الهاشمي في :-

- Bourne, Kenneth and D. C. Watt. (ed): "British document on foreign affairs" Report and paper from the foreign office confidential print, Series B, Part 1: The Near and Middle East (1856 – 1914) Part II, Turkey, Iran and The Middle East (1918-1939) Maryland university publication of America 1985.

(٢)Kabir, Mafizullah:" King Abdul -Aziz and his relation with British and the United States of America 1902- 1953"(Dhaka university studies part A, Vol. 43, No, 1 June 1986) Pp. 80-90.

- The British treaty position in the Arabian peninsula: Op Cit: P. 126.

والواقع أنه لم يحد من غلواء التطرف الهاشمي في مواجهة آل سعود في نجد في هذه الفترة سوى الصدمات المربكة التي تمخضت عن ظروف الحرب الدولية ، والتي أبدى معها أن الهاشميين قد عادوا لا يلوون على شيء بعد تكشف العديد من الحقائق المؤلمة والتي تمثلت في مشروع سيرمارك سايكس الخبير البريطاني في شئون الشرق الأوسط ، وقنصل فرنسا العام في بيروت قبل الحرب فرانسوا جورج بيكون في فبراير ١٩١٦م والذي قضى في بعض مواده بإنشاء حكم مباشر لفرنسا في الساحل السوري ولبريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد .

وفي ٣ يناير ١٩١٧م أبلغت الدول الأوروبية (فرنسا – بريطانيا – إيطاليا) الحسين في مذكرة مشتركة بأنها لا تعترف إلا بوصفه ملكاً على الحجاز وإمعانا في تقويض الآمال الهاشمية فقد قرر المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو في أبريل ١٩٢٠م فرض سياسة الإنتداب والتي خضعت العراق بمقتضاها للإنتداب البريطاني وفي القاهرة ١٩٢١م ترأس ونستون تشرشل وزير الخارجية البريطانية إجتماعا للمسئولين فوق العادة تقرر فيه وتنصيب فيصل ابن الحسين ملكاً على الأولى ، وعبد الله بن الحسين أميرا على الثانية [1] جاءت هذه الإجراءات في إطار المساهمة البريطانية في الصفقة الإستعمارية التي أبرمت بين الحلفاء بعد الحرب وتنفيذاً لمقررات سايكس – بيكو وسان ريمو بعد أن قضى الفرنسيون في ميسلون ١٩٢٠م على حكومة فيصل في دمشق ونظراً لخلو شرق الأردن من حكومة مركزية فقد تبنت بريطانيا ما عرف (بالحل الشريفي) على النحو المذكور ولم يكن أبداً مكافأة للحسين و أبناءه بعد الحرب .

وقد أحدثت هذه الإجراءات البريطانية مزيداً من التوتر في العلاقات السعودية – الهاشمية ، فقد رأى الملك عبد العزيز فيها إكمالاً للطوق الهاشمي عليه علاوة على أنه كان يطمح في تعيين أحد أبنائه في عرش العراق حيث كانت سنت جون فيلبي المستشار الإنجليزي لوزارة الداخلية العراقية قد تبنى مثل هذا الرأي الذي رأت فيه

---

(١)Burne, Kenneth and D.C. Watt.(Ed): "British documents on foreign affairs" Reports and paper from the foreign office confidential Print B, Part I, The Near and Middle East (1856 - 1914) Part I: Turkey, Iran And The Middle East, 1918-1939, Maryland university publication of America (1985) Pp. 75-79.

الإدارة البريطانية إخلالاً بالتوازن الهاشمي – السعودي ومصدراً لنـزاعاً طائفياً بيد أن ابن سعود قد أثر الهدوء طالما لا يستطيع الحيلولة دونها [1] .

أستحث النزاع الهاشمي السعودي حول تربة والحزمة الهمم لدى الجانبين ليفتح فصلا من فصول النـزاع الحدودي في شمال شبه الجزيرة العربية ويدفع الطرفان نحو التخلي عن سياسة التحفز والترقب والبترول بنوازعها الشخصية إلى أرض الواقع وسياسة الحسم الميداني .

وتقع تربة على مسافة خمسة وسبعين ميلاً إلى الجنوب من جبل حضن الفاصل بين نجد والحجاز ويمتد وادي تربة إلى حوالي مائة ميل كما تقع الحزمة على ملتقى الطريق التجاري بين نجد والحجاز مما جعلها محطة تجارية هامة لأهل الوشم والسدير والقصيم ولا تبعد عن الطائف بأكثر من أربعين ميلاً وعن مكة بأكثر من مائة وسبعين ميلاً وعلى مقربة منهما يمتد الطريقان الهامان لقوافل التجارة اللذان يربطان أواسط الجزيرة العربية بمكة المكرمة حتى سواحل البحر الأحمر وأو لهذين الطريقين يأتي من الرياض والثاني من بريدة قاعدة إقليم القصيم متصلا بالكويت على ساحل خليج العرب لذلك تعتبر هذه المنطقة منفذاً رئيسياً لنجد كما أنها مفتاح الحجاز وفوق كل ذلك فقد بدت كأنها رمز للزعامة الحقيقية في شبه الجزيرة العربية[2].

---

(١)The British colonial office, Report on Iraq administration for the period (April 1920-March 1922) Hereafter cited as; British report. (1920 – 1922) P. 119.

(٢)Al Zaydey, Hussein. A. M:" Saudi British diplomatic relation 1918-1920" The khurmah dispute (pH. D. Thesis Miami university 1989) Pp. 16-20.

- وللمزيد من التفاصيل عنا لعلاقات السعودية الهاشمية راجع .
- خالد هميل سعيد قطنان: العلاقات بين عبد العزيز بن سعود والأشراف وضم الحجاز ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة ١٩٨٢م .
- حسين محمد عبد الله الهنيدي: عبد العزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية (١٩٠٢-١٩٣٢م) رسالة دكتوراه غير منشورة قسم التاريخ كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ١٩٨٢ ص. ٤٢٦-٤٥٠.

- Trellorm, Gary: " Ibn Saudi Sheriff Hussein" (historical journal Vol. 1991) Pp. 633-657.

كان الملك عبد العزيز قد أرسل في أواخر عـــام ١٩١٨م (١٣٣٦هـــ) وفـدا برئاسة أخيه محمد ابن عبد الرحمن و أبناء عمه عبد العزيز ابن تركي ، ومشـــاري ابن جلوي إلى الشريف حسين بهدف مفاتحة الأخير في مسألة الحدود بين مملكتيهما غير أن الحسين لم يعر الموضوع إلتفاتاً وأكتفى بالقول "قل لعبد العزيز كل مـــا هــو عليه فهو له" ولم تمضي سوى أيام قلائل حتى خرج أمير الخرمة الشريف خالد ابــن منصور ابن لؤي عن طاعة الحسين طرد عمالة وقاضية ، وأعلن إستقلاله ، والتجـأ إلى الإمام عبد العزيز آل سعود معلنا ولاءه للموحدين ويطلب نصرة الإخوان بعــد أن نجحت فكرة التوطين وتكوين جيش الإخوان الذي لا يعترف بحــدود نجـد إلا حيــث أختلفت العقيدة فأينما وجد مذهبهم ووجد إخوان لهم فما يلي ذلك هو حدودهم ويجـب عليهم نصرة أخوانهم والدفاع عنهم ولو أدى إلى محاربة ابن سعود نفسه والخرمـــة في حدود الإخوان لا محالة (١) .

(١)الإخوان هم جيش ابن سعود غير النظامي سموا بالإخوان لأنهم تآخوا فيما بينهم للجهاد في ســبيل نشـر المذهب الوهابي وسيطرة آل سعود على الجزيرة العربية عامة ونجد خاصة وهم بذلك يتشـــبهون بالمؤاخـاة التي تمت في صدر الإسلام بين المهاجرين والأنصار وبين المهاجرين والأنصار وبين الأوس والخـــزرج فـي يثرب وقد قرر ابن سعود في ١٩١٢م إنشاء أول مقر مستتر للإخوان في الجزيرة العربيـــة عـرف بالـــهجرة وتعني نقل الإخوان أو عشائر نجد في حالة الترحال والجهالة والغزو الذاتي إلى الإستقرار والغزو فـــي ســبيل السلفية وآل سعود وسميت بالهجرة لأن الغرض منها أن يهجر البدوي أو الأخ حياة الجاهلية التي عاشها إلـــى حياة الدين والجهاد هجرة بيوت الشعر إلى بيوت الطين هجرة حياة التنقل إلى الإستقرار أما أول هجـرة فــهي الأرطاوية بين الزلفي والكويت وقد أسكنها ابن سعود مطير وحرب ثم توالي تأسيس الهجر حتـــى زاد عددهـا على المائة هجرة يتراوح عدد سكان كل منها بين ألف وعشرة آلاف وقد أشتهر من هذه الـــهجر أربـع هــي الأرطاوية وقائدها فيصل الدويش قائد الإخوان وزعيم مطير الشهير والثانية الغطغـط التـــي ســكنتها عتيبــة وقائدها ابن حميد (سلطان ابن بجاد) أما الثالثة فهي دخنة وسكنتها حرب أما الرابعة فهي الاجفـــر وســكنتها شمر الذين آمنوا بالسلفية ــ و أرسل ابن سعود المعلمين (المطاوعة) إلى هذه الهجر ليعلــم الأخــوان أمــور العقيدة السلفية ، أما الشرطان الرئيسيان لقبول المنخرط الجديد في جماعة الإخوان فـــهما معرفـة إســتعمال السيف وختم القرآن ولكن إعتماد ابن سعود الشديد على الإخوان في الفتح والتوسع رفـــع درجـة غرورهــم خاصة بعد إحتلالهم حائل والحجاز فتمردوا على ابن سعود في ١٩٢٩م مما إضطـــره إلـــى الإســتغناء عــن خدماتهم والقضاء عليهم في إطلالة ١٩٣٠م، وحل هذه الجماعة و أزال هجرها بعد أن عاشت ثمانيـــة عشـر عاماً أرعبت خلالها العراق والكويت وشرق الأردن والحجاز وحائل وكان لقسوة الإخوان ووحشيتهم وبدائيتـــهم أثر كبير في شيوع سمعتهم وخوف الناس منهم خاصة أبناء البادية ، أنظر حول الإخوان المصادر التالية :-=

وفي ٢٥ مايو ١٩١٩م وقعت معركة الحدود الأولى بين الهاشميين وآل سعود في تربة بعد سلسة من المواجهات المسلحة أنتهت بتحقيق آل سعود نصراً حقيقياً تغيرت على أثره موازين القوى بحيث أصبح ابن سعود يمتلك أكبر قوة عسكرية في شمال ووسط شبه الجزيرة العربية وبدأت الإدارة البريطانية التي أرغمت ابن سعود على التراجع وعدم مواصلة زحفه نحو مكة ، تفكر جدياً في التعامل مع ابن سعود بوصفه سيد الجزيرة بعد أن خارت قوى الهاشميين ، ويبقى أن النظرة التاريخية لمعركة تربة إنها كانت الصخرة التي تحطمت عليها لحل المساعي كل مشاكل الحدود بين نجد والحجاز وفتحت آفاقاً لحتمية حسم الخلاف الحدودي بين نجد والعراق وشرق الأردن [1] .

على الرغم من أن حائل كانت ساحة للمؤتمرات السياسية المتكررة من جانب كل من ابن سعود والحسين وفي الأحداث الواقعة ما بين أبريل ١٩١٨م- أبريل ١٩٢٠م كان الهاشميين قد نجحوا في أستقطاب ابن الرشيد وحثوا الأخير على منع وصول كل مساعدة مادية وأدبية لابن سعود وتعهدوا في المقابل بإمداده بالمؤن لتمكينه من الوصول والتحكم في الأسواق ليصبح من جديد الممول الرئيسي لجميع قبائل شمر وإعادة سيطرته عليها بيد أن الضربات التي تلقاها الهاشميون على يد الإخوان قد جعلت آل الرشيد في حيرة مربكة ولم يجدوا مناص من محاولة كسب عطف آل سعود وعقد معاهدة حماية وأعترافهم بابن سعود سيداً على سلسلة من القبائل الهامة مثل العجمان وعتيبة وحرب بيد أن التطورات السياسية وفق الإدراك الإستراتيجي السعودي قد حتمت ضم حائل إلى سلطنة نجد وملحقاتها بعد أن لاحت في الأفق مبادرات تسوية تسعى بريطانيا لتحقيقها حسماً للصراع المحلي في المنطقة وحتى يرفع الهاشميين في الحجاز والعراق وشرق الأردن أيديهم عن حائل فتقدم

=- Goldrup, Lawrence:" Ikhwan movement of central Arabian" Arabian studies, Vol. 4 (1982) Pp. 161-170.

- Harrison, P. W:" Fanatical Moslems of sentinel Arabian" The Missionary review of the world (July 1920) Pp. 597-600.

(١)Ababtain , A. M: Op Cit: P. 186.

- Harrison P. W: "The situation in Arabian" Atlantic monthly (December 1920) Pp. 849-855.

- Iqbal, Sheikh Mohammed:" The Emergence of Saudi Arabia" A political study of king Abdul- Aziz Ibn Saudi 1901-1953, Stringer; Saudiyah publishers (1977) Pp. 64-76.

الإخوان في المنطقة ودارت المعارك بين آل سعود وحكـــام حـــائل وأنتـــهى القتـــال باستسلام أمير حائل محمد بن طلال الرشيد في ٢ ديسمبر ١٩٢١ م [١].

كان سقوط حائل بيد آل سعود قد أستدعى الصدام المباشر بيـــن نجـــد وشـــرق الأردن حول تحديد السيادة على منطقتي الجوف ووادي الســـرحان كمـــا أن تعقـــب الإخوان لعشائر شمر اللاجئة للعراق قد أدى إلى أنتشار الفوضى في البادية العراقيـــة النجدية وتأزم الوضع على الحدود بين الجانبين مما أضطر الحكومة العراقيـــة إلـــى إبقاؤها على عشائرها في مواقعها في البادية خشية أن يكون تحركها مدعاة لإثـــارة الأخوان وهجومهم لذا منعت عشائر عنزة وشمر من العبور من الشامية إلى الجزيرة وبالعكس (المثلث الذي تمتد قاعدته من خليج الكويت إلى خليج العقبة ورأسه بجـوار مدينة حلب السورية وضلعاه الأراضي الخصبة في العراق شرقاً وفي شـــرق الأردن وسوريا غرباً) وكانت هذه المنطقة خارج نطاق السيطرة السياسية الفعليـــة بيـــد أن ذلك كان ضد أوضاعهم الإقتصادية ، فالحدود السياسية الجديدة التي تم أعتمادها فـــي لندن وباريس ، وسان ريمو كانت حـــدودا عشـــوائية تجـــاهلت الحقـــائق المتعلقـــة بالوحدات الإقتصادية ، وتوزيع القبائل وهجرتها الموسمية ، كما تجاهلت الوحـــدات الجارية المشكلة بالترابط بين المراكز التجارية في المقاطعات المســـتقرة الســـكان و أراضيها الداخلية المأهولة بالقبائل البدوية [٢].

وإزدادت أهمية مثلث الشامية بعد إحتلال بريطانيا للعراق وتنامي الحاجة لإنشاء خط إستراتيجي بري يصل بين حيفا وبغداد فقبل الحرب العالمية الأولى كانت أوروبـــا

---

(١)Al- Rashid, S. Madawi: "Political in an Arabian oasis" The Reshidi Tribal Dynasty, London; I. B. Tauris (1991) P. 146-162.

- Al Mana, Mohammed: "Arabian unified" A Portrait of Ibn Saudi, London, Hutchinson Decham (1980) P. 168.

- نازك زكي إبراهيم احمد : التكوين السياسي والاجتماعي للمملكة العربية الســـعودية (١٩٠٢-١٩٣٢م) رسالة دكتوراه غير منشورة كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥، ص. ١٠١ – ١٠٨ .

(٢)Toynbee, A. J: "Delimitation of frontiers between the dominions of Ibn Saudi and the States of Kuwait, Iraq and Trans Jordan 1921-1925"Survey of international affairs, Vol. I (1925) Pp. 324-346.

- Journal of the royal central Asian society; The Frontier, Iraq, Journal of the royal central Asian society, Vol. 17(1930) Pp. 77-92.

تصل إلى العراق وإيران أما عن طريق البحر الأسود وخطوط السكة الحديد عبر القوقاز وقزوين أو عبر قناة السويس وموانى الخليج ولكن بعد أنقطاع الطريق الشمالي خلال الحرب وبسبب الثورة الروسية ونظراً لطول الطرق الجنوبية وبطئها وأرتفاع كلفتها تزايدت أهمية إنشاء خط مواصلات عبر مثلث الشامية وبسبب عدم توافر إمكانيات لتنفيذ مشروع السكة الحديد بين حيفا وبغداد وتقدم صناعة السيّارات والطائرات تم التخلي عن ذلك المشروع وأستعيض عنه بمشروع طريق بري يربط الموانى السورية والفلسطينية عبر مثلث الشامية إلى بغداد وطهران ولذلك شكل تمدد سلطة ابن سعود شمالاً خارج حدود شبه الجزيرة تهديدا ليس فقط لزعزعة الإستقرار في الأراضي الواقعة بين الصحراء والمناطق الخصبة ولكن أيضاً لقطع خط المواصلات الدولي الجديد .

وهكذا كانت القبائل المتاخمه للحدود تعد لب المشكلة سواء أكانت القبائل المقيمة في المناطق المتنازع عليها كقبائل المنتفق ، أو قبائل الضغير التي تسيطر على المنفذ الرئيسي للبصرة ثم العمارات والدولة التي هي فخذ من عنزة ومشايخهم من بني هزال أبناء عمومة آل سعود (*) .

على أية حال فإن الملك فيصل سرعان ما دعا كوكس المندوب السامي البريطاني إلى إتخاذ التدابير العاجلة لإيقاف تعديات الإخوان والتوسط في تعيين الحدود بين العراق ونجد ، وقد شاركته السلطات البريطانية المخاوف من أخطار الإخوان على العراق وكذا الترتيبات البريطانية التي أقرتها تسويات ما بعد الحرب ، وقد تمخضت المشاورات البريطانية عن فكرة محدودة تقضي بضرورة وضع حدود دائمة وثابتة بين العراق وشرق الأردن وبين نجد لا سيما وأن التقارير قد أفادت بأن ابن سعود بدا بمحاولة لدفع سلطة عشائره في المناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية حتى الحدود المتاخمه لهاتين البلدين وإذا كان الولاء القبلي هو جوهر مشكلة

(*) الواقع أن مشكلة حسم ولاءات القبائل قد شهدت تداعيات خطيرة بعد أن عقد الإخوان عزمهم على إخضاع جميع فروع عنزة لآل سعود وإجبارهم على نبذ الولاء السياسي للعراق وشنوا في سبيل ذلك هجماتهم على العشائر المدعوة للإنصياع :- راجع .

Al Bar, A.: " Les problemes des frontiers dans la peninsule Arabique de 1919" Anos jours, Doctorate Thesis, Paris Pantheon (1979) Pp. 23-26.

الحدود العراقية - النجدية العربية النجدية فإن الإدعاء الإقليمي على أساس ما كان لآل الرشيد من نفوذ في مناطق قبائل الرولا التي تقطن بوادي الجوف والشرحان هو سبب الحدود النجدية - الشرق أردنية [١] .

والواقع أن سيطرة الإخوان على الجوف ووادي السرحان ومساعدة بريطانيا لإمارة شرق الأردن في إحتلال " الكاف " عند مدخل وادي السرحان الشمالي أوائل عام ١٩٢٢م قد خلق وضعاً حدودياً معقداً وقد استلزم ذلك جهوداً مكثفة من بريطانيا في ظل تزايد هجمات الإخوان على شرق الأردن التي إعتبرتها بريطانيا في الواقع دويلة عازلة بين نفوذ السلفيين من آل سعود ووجودها الإستعماري في فلسطين [٢]، ولذلك تمخضت الجهود البريطانية المكثفة عن أساس لتسويه شامله لقضية الحدود في شمال شبه الجزيرة العربية ووسطها وغربها [٣] ، ومن خلال هذه التسويه تتمتع شرق الأردن بنافذة بحرية على خليج العقبة ولا تصل حدود نجد إلى سكة حديد الحجاز، ويسترد الشريف حسين تربة والحزمة كما يجب أن يتخلى عبد الله عن الكاف مقابل العقبة وأن يتخلى ابن سعود عن الحزمة وتربة مقابل الكاف ، وأن يتخلى الشريف حسين عن إدعاءاته في أي مناطق تقع شمال المدورة مقابل تربة والحزمة[٤] ، وعلى صعيد الحدود العراقية - النجدية فقد أقترح كوس ، بناءاً على

---

(١)The Geographical review ; The boundary of Nejd , The Geographical review, Vol. 17. 1927. Pp. 128-134.
See Also; Toynbee, A. J: OP CIT: P. 336.

(٢)Kostiner, Joseph: " Britain and the northern frontier of the Saudi State 1922-1925" Op Cit: P.36.

(٣)كان من هذه الجهود إيفاد بعثة إلى المنطقة لتقصي الحقائق ، ومهمة جون فيلبي (المقيم البريطاني في شرق الأردن) في ربيع ١٩٢٢ والميجور هولت (مهندس السكك الجديدة بالعراق) علاوة على جهود وزارة المستعمرات التي صاغت التسوية المقترحة.

(٤)-د. جمال محمود حجر ، من سلبيات التدخل الأوروبي في تخطيط الحدود السياسية في الشرق الأوسط (الحدود السعودية - الأردنية) ، (١٩٢٠- ١٩٢٥ م) منشور في كتاب للمؤلف بعنوان القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٩ ص. ١٩٢-٢٠٥ .
- محمد محمد عبد الحميد عبد الباقي ، العلاقات السعودية الأردنية منذ قيام إمارة شرق الأردن حتى التوقيع على معاهدة القدس في يوليو ١٩٣٣م رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٧ ، ص. ٦٤.

موافقة الحكومة البريطانية ، خطا للحدود يسير حسب أماكن الإستسقاء ليكون حدا فاصلا بين عشائر العراق وعشائر نجد وفي حالة تجاوز أحد الطرفين لهذا الخط يصبح المتجاوز عرضة لتأديب القوات البريطانية ، وأبدى فيصل وابن سعود قبولهما وقبول حكومتيهما بالخط الذي أقترحه كوكس لحين تعيين الحدود بين العراق ونجد بصورة نهائية .

أما الخط المقترح فإنه " يبتدئ من خرجه الواقعة على البطن نحو ٤٠ ميلا شمالي شرقي الحفر ومن هناك يسير غرباً تاركاً الحفر لنجد والدليمية ووقبة للعراق ومن هناك يسير الشمال الغربي إلى جهة البطن تاركاً أم الرخصة وزبالة لنجد والجميمة للعراق وتتصل الحدود هناك بجبال البطن في نقطة واقعة جنوبي جبل عثيمين مباشرة ومن هناك تسير غرباً بين لفيه كإثم خلال الشيرفي جنوب لفية ويسر في فيجان البويظة وقسام الرعن وقريط الضمران حتى أمغر ومن هناك يسير في خط مستقيم إلى جهة سكاكة ، أما بخصوص آبار هذال فقد كانت عائدة سابقاً إلى العمارات الذين حفروا البئر في لوكا لكن لما أعترف في السنين الأخيرة بأن الآبار تخص شمر فإنها تركت لنجد [١] ، وكان السير برسي كوكس قد أشار إلى أن الحدود النهائية ستكون محل بحث في مؤتمر يخصص لهذه الغاية يضم ممثلين عن الجانبين السعودي والعراقي وقد ألحت الحكومة العراقية بدورها في طلب سرعة عقد مثل هذا المؤتمر بغية رتق الفتق الذي شقه الأخوان ، وتخفيف حدة السخط الشعبي الذي عم العراق والذي تجسد في العرائض والإجتماعات (كربلاء ١٩٢٢م) التي أستصرخت الحكومة العراقية كل المشاكل مع نجد تلافياً لخطر الإخوان [٢] .

على أية حال فقد هيأت الدبلوماسية البريطانية الأجواء لعقد مؤتمر في مدينة المحمرة في مايو ١٩٢٢ م وقد مثل ابن سعود فيه " أحمد ابن ثنيان " بينما مثل العراق "صبيح نشأت" وزير الأشغال والمواصلات بينما كان الميجر برنارد هـ

---

(١)-Phillby, H. St. J. B: "The Trouble in Arabia; Iraq and Najd Frontier" Contemporary Review Vol. 41 (1928) Pp. 705-708.

(٢)-صادق حسن السودان : العلاقات العراقية – السعودية ١٩٢٠-١٩٣١م دراسة في العلاقات السياسية جامعة بغداد ١٩٧٥م ص ٩٦-٩٧.

بوردلن BERNARD H. BOURDILLON سكرتير المعتمد السياسي للعراق هو مندوب بريطانيا وبعد أخذ ورد توصلت الأطراف الثلاث إلى معاهدة المحمرة في ٥ مايو ١٩٢٢م والتي تضمنت المواد التالية [١]: -

المادة الأولى : أ) تكون التدابير مشتركة من قبل الحكومتين العراقية والنجدية ضد الذين يقومون بأعمال ضد الأمن في بلد من البلدين أن تعسر على البلد صاحب العشيرة المعتدية تأديب عشيرته بمفرده وأعتبرت عشائر الظفير والمنتفك والعمارات عشائر عراقية .

ب) عدلت الحدود بشكل مبدئي بين العراق ونجد وأصبحت لا على الخط الذي أقترحه كوكس بل على خط الآبار والأراضي وأستخدمها منذ القديم فما أستعمل منذ القديم من قبل عشائر شمر نجد فهو لها وما أستعمل منذ القديم من قبل عشائر العراق فهو لها كذلك ، أما تعيين هذه الحدود بصورة قطعية دائمة وثابتة فقد أوكل إلى لجنة مكونة من خمسة أشخاص أثنان من العراق وأثنان من نجد برئاسة شخص إنجليزي يرشحه المعتمد السامي البريطاني للعراق .

المادة الثانية : أكدت على إهتمام الحكومتين بطريق الحجاج والمحافظة عليهم من كل أعتداء والهدف من ذلك تحسين الصلات بين العراق ونجد خشية تأزم الوضع بينهما بسبب تعرض الأخوان للحجاج خاصة العراقيين منهم .

المادة الثالثة : أ) الإهتمام بتجارة الطرفين وأمنها وحمايتها من اللصوص وقطاع الطرق والغزاة إضافة إلى معاملة التجار من كلا الطرفين معاملة لائقة كأي تاجر أجنبي .

ب) الرسوم والجمارك والترانزيت ورسم الوارد والصادر متقابل بالنسبة للطرفين وأعتبار محاصيل البلد الثاني محاصيل بلد صديق .

---

(١)The Secretary of state for colonies to parliament by command of his majesty agreement with the sultan of Najd , Reading certain questions relating to the Nejd Trans Jordan and Nejd-Iraq frontiers, London, Published by his majesty's stationary office,Dec.1925,Harverd Library, No .Asia 7525.5.
-See; Treaty of Mohammerah (1922) Pp.168-170.

ج) من حق أي حكومة من حكومتين فرض ضرائب وجمارك جديدة على أن تحيط الدولة الثانية علما بهذا الفرض على أن يكون بنسبة مساوية للنسبة التي تفرض على صادرات دولة صديقة .

المادة الرابعة : يحق لأتباع البلدين التجول في البلد الآخر بشرط حملهم للجوازات سواء لأغراض التجارة أو الزيارة على أن تحيط كل حكومة الأخرى علما بما تسنه من قوانين جديدة بهذا الشأن .

المادة الخامسة : إذا أنتقلت عشائر الطرفين من دولتها إلى الدولة الثانية وقطنت أراضيها فإنها تخضع في هذه الحالة لرسومات تلك الدولة التي قطنتها .

المادة السادسة : تعتبر المعاهدة منفسخة إن حدث توتر بين إحدى الدولتين الموقعتين على المعاهدة والحكومة البريطانية ، وقد ألحقت بالمعاهدة ملاحظتان :-

الأولى : - أن لا يعمل بالمعاهدة إلا بعد تصديقها من قبل الملك فيصل ملك العراق وعبد العزيز ابن السعود سلطان نجد والسير برسي كوكس المعتمد السامي البريطاني في العراق .

والثانية :- أن يتعهد مندوب نجد لحين صدور قرار لجنة الحدود التي ستعقد جلستها في بغداد لتحديد الحدود بين البلدين بمنع عشائر نجد من مهاجمة العراق أو التجاوز عليه .

أبتهجت الحكومة العراقية لإتفاقية المحمرة التي حظيت بموافقة مجلس وزرائها في ٩ مايو وصدقها الملك فيصل في ١٦ مايو ١٩٢٢م وأرسل هذا الأخير رسالة إلى ابن سعود في ٣٠ مايو من نفس العام أبدى فيها سروره العظيم لما تم من وفاق بين البلدين في مؤتمر المحمرة [1] بينما أتخذت الحكومة السعودية مواقف مضادة للمعاهدة التي أعتبرها ابن سعود مصدراً لشقاق وخصام في المستقبل لأنها تسلم العراق أجزاء واقعة في قلب نجد وأن بنودها ضد الأوضاع الديمجرافية في المنطقة وأن مندوبه أحمد الثنيان قد تجاوز صلاحياته بالموافقة عليها ، وحفاظاً على روح

---

(١)Weiss, L:" Zwischen Nedschd and Iraq" zwitschrift fur geoplitik, Vol.7. Pp. 58-67, 135-143.

المودة فقد أبدى ابن سعود مقترحات ثلاث يتم التفاوض بشأنها لتسوية الخلافات السياسية بين البلدين وهي على النحو التالي :-

١ - تقيم حكومة العراق الحجة على مدعاها شرعا وقانوناً وتفوز على نجد وحينئذ يعترف لها بما أدعته ويقصد بذلك ما أتفق عليه في المحمرة خاصة فيما يخص تابعية العشائر .

٢ - إذا كان الحكومة العراقية من ورثة الحكومة العثمانية فعليها إذن أن تحافظ على التعامل القديم المتعارف عليه بخصوص العشائر أيام الحكومة العثمانية إبان تبعية حكام نجد من آل سعود وآل رشيد للحكومة العثمانية .

٣ - تؤلف لجنة من مفوضين من قبل الحكومة البريطانية والحكومة العراقية وبعد تلقي الأوامر القطعية من حكومتيهما يتوجهان إلى نجد للتفاوض في المسائل المختلف عليها والتوصل إلى إتفاق حاسم على أساس العدل والحرية المطلقة لكلا الفريقين .

وبعد هذا بين ابن سعود عظم تساهله وأن في أقتراحاته تسوية حقيقية لكل المشاكل والصعوبات .

أما قضايا الحدود وتعيينها فأكد أنه لن يتساهل لا في حدوده الشمالية الشرقية أي مع العراق والكويت ولا في حدوده الشمالية الغربية أي مع العراق وشرق الأردن، وأنه إنتظاراً لرد الحكومتين العراقية ، والبريطانية لن يسمح بأي تحرك عشائري يعكر أمن الحدود أملاً بأن تقوم حكومة العراق بالمثل [(١)] وفي حين أستنكرت الإدارة البريطانية في الخليج الرفض السعودي لإتفاق المحمرة إلا أنها كانت لديها مشاكل أخرى عديدة مع ابن سعود تحتاج بالفعل إلى مؤتمر الأمر ينبغي الإتفاق بشأنه ومن جانبها فقد خشيت الحكومة العراقية من هجمات الإخوان على عشائر الظفير بعد أن أعترضت الأخيرة على بعض القوافل النجدية وبادرت بالرد على مقترحات ابن سعود بما يلي :-

---

(١)ملفات وزارة الخارجية العراقية - ملف ٥/٤/٥ب قضية مؤتمر المحمرة والمعاهدة العراقية النجدية ١٩٢٢-١٩٢٣م ورقة ٤٥ ، ٤٤ من ابن سعود إلى كوكس في ٣ يونيو ١٩٢٢م .

١ - أن الحكومة العراقية توافق على الأقتراح الأول وهو إقامة البراهين على المدعيات بموجب الشرع والقانون .

٢ - أن قول ابن سعود بأنه "إذا كانت الحكومة العراقية وارثة للحكومة العثمانية فعليها أن تحافظ على التعامل القديم" لا أساس له من الصحة لأنه لم تكن هناك حدود بين أملاك الدولة العثمانية ، وأن أملاك ابن الرشيد كانت جزءاً من أملاك الحكومة العثمانية ، أما الحدود المعروفة بين العراق وجيرانه فهي الحدود المتعارف عليها بين عنزه والظفير والمنتفك من جهة العراق وعشائر نجد وابن الرشيد ونوري الشعلان زعيم الدولة من جهة أخرى .

٣ - وافقت الحكومة العراقية على أقتراح العاهل النجدي المتعلق بإرسال مندوب من قبل العراق ومندوب من قبل المعتمد السامي البريطاني للعراق للتفاوض معه ثانية بل أن الحكومة العراقية على أستعداد لإستئناف المفاوضات مع ابن سعود وإرسال مندوبيها إلى المحل الذي يقترحه السير برسي كوكس [1] ، وأقتراح السير برسي كوكس - الذي كان على وشك إنهاء خدماته السياسية في منطقة الخليج ، ومنطقة ميناء العقير ليكون مكاناً لعقد المؤتمر ودعا كافة الأطراف المعنية بالمشكلة الحدودية للإجتماع في أواخر نوفمبر ١٩٢٢م ، وتوالت الوفود بالفعل بحيث أنابت الحكومة العراقية عنها السيد " صبيح نشأت " وزير الأشغال العراقي ونهد الهزال رئيس قبيلة عنزة العراقية في حين أناب الشيخ أحمد الجابر الصباح الميجور "مور" الوكيل السياسي في الكويت كما حضر الميجر ديكسون الوكيل السياسي في البحرين، أما الوفد السعودي فكان بعضوية "سعود المعرفة" و "عبد اللطيف المنديل" و "أمين الريحاني" كما حضر الميجور فرنك هولمز ممثل الشركة الشرقية العامة المحدودة جانباً من جلسات المؤتمر كما ترأس الجلسات بالتناوب السير برسي كوكس ، وعبد العزيز آل سعود ، وقد برزت من خلال مداولات المؤتمر وجهتي النظر التقليدية (السعودية - البريطانية) فيما يتعلق بالحدود والتي تدور حول الحدود القبائلية والحدود الثابتة وقد سيطر كوكس على المؤتمر وأستطاع أن يفوض

---

(١)صادق حسن السوداني " المصدر السابق ص. ١٠٧-١٠٨ .

وجهة النظر البريطانية في العديد من القضايا المطروحة وتشير المصادر إلى نوعاً من المجاملات السياسية "الصفقات" في التسوية التي أقرتها جلسات العقير بحيث تمت ترضية العراق على حساب ابن سعود كما تمت ترضية نجد على حساب الحدود الكويتية وفيما يختص بالحدود العراقية النجدية فقد أتفق عليها في ٢ ديسمبر ١٩٢٢م (١) ، ليصبح على النحو التالي :-

يبدأ الخط من نقطة إلتصاق وادي العوجة مع الباطن فتبدأ حدود نجد بالسير على خط مستقيم إلى بئر الوقبة بترك الدليمية والوقبة شمال هذا الخط ومن الوقبة يمتد شمالاً بغرب إلى بئر أنصاب ، أما حدود العراق فتبدأ من النقطة ذاتها على خط مستقيم شمالاً بغرب إلى الأمغر تاركا إياها جنوبي هذا الخط ومن هناك يمتد الخط غربا بجنوب على خط مستقيم إلى أن يلتصق بحدود نجد في بئر أنصاب وبهذا أنحصر بين سير خطي الحدود العراقي والنجدي شكلاً هندسياً على شكل معين يكون محايداً ومشتركاً بين الحكومتين العراقية والنجدية ولهما فيه حقوق متساوية ثم من أنصاب تمتد الحدود بين البلدين شمالا بغرب إلى بركة الجميمة ومن هناك تتجه شمالاً إلى بئر العقبة ثم قصر عثيمن تم تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر من وسط جبال البطن في بئر الليفة ومن ثم بئر المناعية ومنه إلى جديدة عرعر ومنها إلى مكور ومن مكور إلى جبل عنزان الذي يقع في نقطة تقاطع دائرة العرض أثنين وثلاثين شمالاً بدائرة الطول تسعة وثلاثين شرقا حيث تنتهي الحدود العراقية النجدية.

وكان الخط عبارة عن خطوط مستقيمة مدت على خريطة قياس واحد على المليون مع مراعاة أن حدود العراق مع نجد تبلغ ٩٤٨ كم ، أما المادة الثانية فقد تضمنت تعهد الحكومة العراقية نظراً لدخول كثير من الآبار داخل العراق وحرمان نجد منها ولحاجة البدو الرعاة إليها ، بعدم التعرض لعشائر نجد القاطنة على أطراف الحدود إذا أرادوا الإستسقاء من هذه الآبار القريبة منهم والتي تقع داخل الأراضي

---

(١)The Secretary of state for colonies to parliament by command of his majesty- agreement with the sultan of Nejd , reading certain question relating to the Nejd- Trans Jordan and Nejd –Iraq frontiers, London published by his majesty's stationary office, Dec, 1925 Harvard , No. Asia 75255, protocol of Uqair, 1922.

العراقية خاصة إذا كانت هذه الآبار أقرب إليهم من الآبار الموجودة داخل الأراضي والحدود النجدية ، والغرض من ذلك تسهيل مهمة البدو وعدم التضييق عليهم خاصة وأن الماء عماد حياتهم وحياة حيواناتهم في البادية ، وكذلك لتأكيد حسن النوايا العراقية نحو نجد وعشائرها علما بأن العراق لم يقم بعد عقد هذا الملحق بشيء يعد خروجاً إلا في الظروف الحرجة المتأزمة بينه وبين نجد مما يعد حق من حقوقه كوسيلة ضاغطة على عشائر نجد لردعها وكبح جماحها والحيلولة بينها وبين غزو العراق .

ومنعت المادة الثالثة الحكومتين من بناء الحصون والقلاع على الآبار والمياه الموجودة على أطراف الحدود أو أستخدامها لإغراض عسكرية وذلك لإعطاء الحرية الكاملة لعشائر الطرفين بالتزود بالمياه من هذه الآبار المهمة .

ولم تحدد المقصود بأطراف الحدود وكم ميلاً تبعد عن خط الحدود داخل أراضي الدولتين مما ولد مشاكل جمة بين الطرفين كما سنرى ، إلا أنه رغم عدم تحديد مفهوم "أطراف الحدود" أو "منطقة الحدود" فإن الجاوشلي يقول "وعادة في العراق كعرف إداري يعتبر خمسة وسبعين كيلوا متراً من نقطة الحدود داخل الأراضي العراقية منطقة للحدود ذلك نفس المسافة في الدولة المجاورة أن لم يكن هنالك نص خلال إتفاقية تزيد أو تقلل من المسافة المذكورة" .

وهكذا حلت منطقة الحياد مشكلة العشائر العراقية- النجدية من حيث حقها في أعتبار البادية الحدودية ملكاً مشاعاً لعشائرهم تغدو فيها وتروح دون قيد فيما أعتبره كوكس توفيقاً بين الرؤية السعودية والبريطانية للحدود ومعلوم أن موافقة ابن سعود لمقررات بروتوكول العقير كانت مجاملة لبرسي كوكس ولأن الأخير قد أعطى ابن سعود التطمينات اللازمة بشأن قريات الملح في الجوف وأن ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطاني على أستعداد لأن يظهر كرم كبير على حساب شرق الأردن والحجاز وسوريا لصالح نجد ونقلت المصادر عن كوكس قوله "تأخذ من ابن سعود

لنعطي العراق ونأخذ من شرقي الأردن لنعطي ابن سعود ونأخذ من الحجاز" العقبة لنعطي شرقي الأردن وممن نأخذ لنرضي الحجاز [1] .

لقد أثبتت التطورات السياسية صعوبة إخضاع القبائل البدوية لمنطق الحدود السياسية الثابتة ليس فقط لمخالفتها لعرف المراعي والآبار وإنما لعدم قدرة مثل هذه القبائل على التعايش مع مفاهيم سيادة الدولة بما في ذلك عدم قدرتها على التخلي عن المصدر الأساسي لمعيشتها والتمثل في أعمال السلب والنهب لقوافل التجارة والحجيج ومن ناحية أخرى ما تقوم به بعض العشائر من عمل " خفارة السواحل " أو " حراسة الحدود " لمن يدفع لهم فكان من السهل جدا على بعض القبائل أن تغير من ولائها وتابعيتها السياسية .

وهو ما حدث بالفعل على الحدود العراقية النجدية في أعقاب توقيع بروتوكول العقير حيث انقلب يوسف السعدون قائد بيرق الهجانة العراقي على حكومته لصالح نجد بعد إعفائه من منصبه وتحميله مسئولية الخسائر الجسيمة التي منيت بها العشائر العراقية على يد قوات الإخوان في مارس ١٩٢٢م وعندما لم يتجاوب ابن سعود مع السعدون عملاً ببروتوكول العقير أضطر السعدون إلى التعاون مع الإخوان المنشقين عن طاعة ابن سعود وإثارة أعمال عنف وشغب على عشائر العراق ونجد في آن واحد الأمر الذي اضطر ابن سعود إلى تجريد قوة عسكرية نظامية بقيادة فهد ابن عبد الله بن جلوي نجل حاكم الإحساء لتهدئة الأوضاع على الحدود .

وبحلول صيف عام ١٩٢٣م سادت الفوضى على الحدود العراقية النجدية بعد أن أكتشفت قوات ابن سعود إيواء السلطات العراقية لعدد من قبائل شمر ومن ثم لم يجد فهد ابن جلوي بعد مشاورة السلطات في نجد أمامه سوى إعطاء الحكومة العراقية مهلة شهرين لتسليمه زعماء شمر وأستشعرت حكومة العراق خطورة الموقف فأستصدر عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء وكيل وزارة الداخلية قرار يقضي بضرورة أن يتقدم " عجيل الليور" زعيم شمر بتسليم نفسه وأتباعه وإلا اتخذت

---

(١)Tynbee, A. J:" Delimitation of frontiers between the dominions of Ibn Sand and the states of Kuwait, Iraq and Trans Jordan 1921-1925". Op Cit: P. 336.

الحكومة التدابير اللازمة لضربهم أو طردهم بيد أن ضعف السلطة المركزية العراقية على البادية لم تمكنها من إتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الشأن [١] .

وقرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٠ أغسطس ١٩٣٣م بعد توتر الأوضاع مع نجد وجنوحها نحو الخطر تأليف لجنة من رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية ووزير العدل ووكيل وزير الدفاع لدراسة مسألة الإضطرابات على حدود العراق الجنوبية الغربية وضرورة وضع قوات حكومية هناك لمنع تعدي شمر والعشائر العراقية على نجد ومنع التعدي في الوقت نفسه على عشائر العراق ، وقدمت اللجنة المذكورة إقتراحها فقرر مجلس الوزراء في ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ م قبوله نص الإقتراح على إرسال قوه إلى لواء المنتفك لتكون مستعدة للطوارئ الممكنة الحصول، وتتألف القوة من فوج مشاه وكتيبة خياله تأخذ مواقعها في الناصريه والسماوه ، وتقرر كذلك تعيين ثامر السعدون موظفاً لإستخبارات الحكومة العراقية في البادية براتب قدره ألف روبية شهريا على أن يجهز قوة عير نظامية كافية تكون تحت مسئولية وجاء تعيين ثامر السعدون تلبية لرغبة الملك فيصل وقد شكلت هذه القوه غير النظامية وباشرت أعمالها في الباديه [٢].

وقد تعرضت منطقة العشائر العراقية على الحدود بين الجانبين لضغط متواصل من الإخوان بسبب إصرار الحكومة العراقية على عدم إخراج شمر من العراق ولم تفلح الإجراءات العراقية بشأن منع المسابلة في المتصرفيات المجاورة لنجد في إيقاف هجمات الإخوان ، ومن جانبها لم تجد دار الإعتماد البريطانية بدءً من عقد مؤتمر يناقش كافة القضايا الخلافية بين آل سعود والهاشميين في محاولة جديدة لإحتواء التصعيد السياسي في العلاقات بين الجانبين ، ووقع إختيار بريطانيا على "نوكسي" ليكون رئيساً لهذا المؤتمر ، وكان على وشك التقاعد من منصبه كأول ضابط بريطاني قضائي في العراق ، ورئيس معتمد بها السياسيين في الخليج

---

(١)Hamadi , Abdul –Karim. M: " Saudi Arabia's territorial limits" A study in law and political. Op Cit: P. 86.

(٢)صادق حسن السوداني : المصدر السابق ص. ١٤١

-Toynbee, A. J: Op Cit: P. 337.

العربي، وبعد التشاور مع السلطات في نجد ، والعراق وشرق الأردن تقرر أن يُعقد المؤتمر في الكويت في شهر ديسمبر ١٩٢٣م لبحث تسويه دائمه لمشكلة الحدود ما بين نجد وكل من شرق الأردن والحجاز ومعالجة الخلل في إتفاق المحمرة لا سيما المتعلقه بشكل شمر الملتجئين إلى العراق [1].

وتكونت الوفود المشاركة في مؤتمر الكويت الذي أفتتحت أولى جلساته في ١٧ ديسمبر ١٩٢٣م من رئيس المؤتمر الكولونيل نوكس ، ومن العراق رئيس الوفد صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات وعضوية كل من عجيل الياور شيخ مشايخ شمر وعبد الله المضايفي من مرافق الملك فيصل وسلمان الشيخ داوود سكرتيراً ، بينما مثل شرق الأردن على خلقي وزير المعارف في حين تألف وفد نجد من خمسة أعضاء برئاسة السيد حمزة الغوث ، وعضوية عبد العزيز القصيبي والدكتور عبد الله الدملوجي والسيد هاشم والشيخ حافظ وهبه ، ولم تشارك الحجاز وعلى الرغم من الملابسات التي أحاطت بإنعقاد المؤتمر بين شد وجذب وعدم أستعداد أياً من الأطراف المشاركه إبداء مرونة كبيرة تسمح بتجاوز القسم الأكبر من الخلافات التي جاءت وبحثاً عن حلول مباشرة أو بديلة لها إلا أننا يمكن أن نميز بين وجهات النظر الرسمية على النحو التالي :-

عرض الوفد العراقي في الجلسة الأولى مقترحاته لحل النزاع بين العراق ونجد وهي :-

١ - النظر في الدلائل والوثائق التي تؤيد إدعاء سلطان نجد بأن العراق خالف نصوص معاهدة المحمرة التي يجب أن يبسطها مندوبون سلطان نجد .

٢ - وضع إتفاقية بين العراق نجد تقضي بمنع غزوات العشائر بين الطرفين .

٣ - أن تجري جميع مخابرات سلطان نجد من عشائره النازلة والتي ستنزل العراق بوساطة وكيله في بغداد ومخابرة حكومة العراق مع عشائرها النازلة والتي ستنزل نجد بوساطة وكيلها الذي ستعينه في الرياض وتكون محصورة فيهما ، وكان

---

(١)د. موضي بنت منصور ابن عبد العزيز : الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ(١٩٣٢-١٩٢٤م) دار الساقي - بيروت ١٩٩٢م ص ١١٢-١١٥ .

غرض العراق من هذا الأقتراح حرمان السلطات النجدية من التدخل في شئون العراق وعشائره بحجة مخابرة عشائرها .

٤ - ليس لسلطان نجد أن يخابر مأموري العراق وشيوخ عشائره مباشرة وتتعهد حكومة العراق بمثل ذلك فيما يخص المخابرات مع مأموري نجد وشيوخ عشائرها ، وبموجب هذا الأقتراح على السلطان الإتصال بالحكومة العراقية وهي توعز لعشائرها لا أن يتصل هو أو وكلائه بشيوخ العشائر مما يثير الشبهات خاصة إذا أستعمل الترغيب أو الترهيب في جلب العشائر أو تشجيعها على الهجرة من وإلى أحد البلدين مما يضر بالمصلحة الوطنية العراقية .

٥ - أن لا يطلب سلطان نجد من عشائره النازلة في أراضي العراق تجريدات مسلحة وإذا احتاج إليهم فهم أحرار في التلبية ولكن يجب على من يلبي الدعوة منهم أن يرحل مع أهله من العراق بكل سكينة وأن لا يعمل عملاً يخل بالأمن حتى يصبح خارج الحدود وتقوم حكومة العراق بمثل ذلك فيما يختص بعشائرها .

٦ - لا يحق لقوات العراق أو نجد أن تتجاوز الحدود بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين وأشار صبيح نشأت إلى أن هذا الإقتراح مقدمه لعقد معاهدة بشأن تسليم وإعادة المجرمين غير السياسيين كما أن ملحق العقير قد أشار بعدم السماح لقوة تابعة لدولة من الدولتين أن تجتاز حدود الدولة الأخرى منعاً للقلاقل .

٧ - تعقد إتفاقية منفردة بإعادة المجرمين الذين تثبت فيما بعد جرائمهم غير السياسية أمام المحاكم المعترف بها من كلا الطرفين وعلق صبيح نشأت قائلاً أنه من الممكن في المعاهدة المقترحة توضيح معنى الجرم السياسي والجرم الإعتيادي .

٨ - على الشيوخ الذين لهم صفة رسمية أو لديهم رايات وأعلام تدل على أنهم قواد لقوات مسلحة أن يتركوا راياتهم وعلاماتهم خارج الحدود كلما أرادوا إجتيازها، ومن الجدير بالذكر أن الراية تعطي الغزاة طابعاً سياسياً بإعتبارها تمثل دولة ما وتخلصاً من هذا الإلتباس دعا العراق إلى إخفاء الرايات وعدم حملها داخل الأراضي العراقية بالنسبة للنجديين وداخل نجد بالنسبة للعراقيين لأن في ذلك إزدواجا في

التبعية والسيادة بل تحدياً للسلطه صاحبة الأراضي وهذا يخلق مشاكل لا حصر لها تؤدي إلى أسوأ العواقب وأكبرها وهذا ما تخشاه الحكومة العراقية وتتحاشاه .

٩ - ينتدب كل من الطرفين مأموراً يدعى مفتش الحدود يكون بمعية كل منهما أتباع لا يزيد عددهم عن عشرين شخصاً يقيمون في الحفر لإعطاء جوازات للعشائر التي تجتاز الحدود وتقديم المعلومات لحكومتيهما عن كل ما يحدث ويكونان وسيلة لتبادل النقائص والمنهوبات ويسعيان بالإتفاق لمنع السرقة والتجاوزات ومن الممكن منحهما صلاحيات أخرى .

أما مطالب الوفد النجدي وأقتراحاته فقد عرضها في الجلسة الثانية المنعقدة مساء ١٧ كانون الأول ١٩٢٣م وهي :-

١ - إرجاع شمر نجد الذين هم في العراق إلى نجد .

٢ - إرجاع جميع المنهوبات والنقائص العديدة التي حصلت لرعايا نجد بعد مؤتمر العقير .

٣ - طرد من ألتجأ إلى الحكومة العراقية من عشائر نجد ممن أعتاد الإجرام وقطع الطرق .

٤ - إذا وجد أن إقامة إحدى العشائر من شأنه تكدير صفو الأمن العام والراحة فيحق للحكومة التي تتبع تلك العشيرة المطالبة بإخراجهم ويجب في هذه الحالة على الحكومة التي تقطن هذه العشيرة في أراضيها تلبية طلب الحكومة الأخرى .

٥ - إذا صادف أن إحدى العشائر التابعة لنجد تقيم في الأراضي العراقية وقت حلول موسم الزكاة والجبايات فعلى الحكومة العراقية أن لا تعارض حكومة نجد في إستيفاء ضريبة الزكاة وحكومة نجد إزاء ذلك تحيط حكومة العراق علما بذلك وبأسماء المأمورين والوكلاء المناط بهم أمور الجباية قبل الشروع في الجباية بخمسة عشر يوماً.

٦ - أعتذار الحكومة العراقية عن إعتقال وكيل حكومة نجد المدعو صالح ابن عدل .

٧- أن تعترف الحكومة العراقية برعوية ابن مجلاد لحكومة نجد وذلـــك وفقـاً للمادة الأولى من ملحق العقير الثاني .

٨- أن لا يسمح لأية قبيلة نجدية بتجاوز الحدود العراقية - النجدية إلى العـراق ما لم يأذن ممثل سلطانها بذلك [(١)] .

أما مطالب وفد الأردن فقد تمثلت في بدايتها في أمرين أساسيين :-

١ - تنفيذ مقررات النهضة التي عقـدت بيـن الشـريف حسـين و الحكومـة البريطانية والتي تقضي بأن تكون حدود نجد كما كانت عليه قبل عام ١٣٣٥هـ - ١٩١٧م .

٢ - أن تكون الحدود الفاصلة بين نجد والحجاز الصحراء القاحلة ولا يعقد صلح على غير هذا .

وكانت هذه المطالب تعني العوده بسلطنة نجد وملحقاتـها إلـى إمـارة وعـدم أعتراف الهاشميين باللقب الجديد لحاكم نجد أو بضم حائل ومن ثم تقويض المنجزات السياسية لآل سعود دونما ضربة رمح واحدة ، الأمر الذي جعل هذه المطالب غـير منطقيه كما لم يهتم الجانب البريطاني بعرضها للمداولة وإنمـا طلـب بـأن تنصـب المطالب الأردنية على مسألة الحدود مع نجد وأن التسـويف ليـس مـن شـأنه إلا مضيعة الوقت وأبدت بريطانيا وجهة النظر النجدية التي تقضي بعدم تدخل أي قطـر هاشمي في شئون القطر الهاشـمي الآخـر وفـي الجلسـة الأولـى (١٩ شـعبان ١٣٤٣هـ/٢٥ مارس ١٩٢٤م) من الدورة الثانية للمؤتمر طالب الوفد الأردني بأن تكون الحدود بين شرقي الأردن ومجد على النحو التالي :-

أن تكون الحدود بين شرقي الأردن ونجد تبدأ بخط يمر من مدائن صالح ويمـر من شرقي تيما ويضم بداخله إلى شرقي الأردن عشائر " ولد سليمان " ويستمر حتـى

---

(١)بشأن مداولات مؤتمر الكويت ١٩٢٣-١٩٢٤م راجع .

- Richard, Schofield: "Arabian Boundaries" Op Cit: Volume 5, Saudi Arabia- Trans-Jordan, 1924-1923. Pp. 250-256.

وعن الدور البريطاني في المؤتمر راجع :-

- Duke of Devonshire to Samuel. London 14 June 1923 PRO CO 733145 Memorandum on Kuwait conference entry of 12 Sept. 1923, Israel Archives (Hereafter ISA) P .65/2910.

يصل العوجة ومنها ينعطف شرقاً إلى الشمال حتى جبل " داف " ثم يلتقي بخط الطول ٤٠ بعد أن يدخل " الجوف " و سكاكة ضمن حدود الأردن وينتهي عند جبل عنزة ولكن الوفد النجدي أجاب بأن هذه البلاد من أملاك نجد وعلاقة ابن سعود بالجوف علاقة أنتزاعها من المغتصب وأن التطورات التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى تحتم على سلطان نجد عدم التفريط في هذه البلاد ولا يقبل التنازل عنها .

وعند ذلك تدخل نوكس رئيس المؤتمر فأقترح حلولاً ثلاثة :-

١ - إجراء إستفتاء في تلك المناطق بين الأهالي .

٢ - تقسيم الوادي إلى قسمين ، الجنوبي منه لنجد والشمالي لشرقي الأردن .

٣ - أن تستقل البلاد تحت سلطة الشعلان .

وفي الجلسة الثانية (٢٠ شعبان ١٣٤٢هـ/٢٦ مارس ١٩٢٤م) لم توافق حكومة نجد على مقترحات الممثل البريطاني متعللة بعدم الرغبة في إجبار الأهالي على أن يخضعوا لحكمها دون رغبتهم وإذا لمست الحكومة كراهية من الأهالي أو تذمراً من حكم نجد فقد وعدن يمنحهم حريتهم لإختيار نوع الحكم الذي يرغبونه هذا بالنسبة لمنطقتي الجوف وسكاكه.

أما وادي السرحان فإن الوفد النجدي قد أجاب بأن حكومته ترحب بإجراء إستفتاء فيه بين الأهالي على شرط أن يجري نظيره في مناطق النزاع على الحدود النجدية الحجازية في تربة والحزمة ولكن وفد الأردن طلب إستمهاله حتى يستشير الأمير عبد الله .

بينما وافق الأمير عبد الله في الجلسة الثالثة (٥رمضان ١٣٤٢هـ / ٩ أبريل ١٩٢٤م) على أن تكون منطقتي الحزمة وسكاكة منطقة حيادية أما وادي السرحان فأصر على حيازته لشرقي الأردن وعند ذلك تدخل رئيس المؤتمر فأقترح مرة أخرى أن تكون ملكية الجوف وسكاكة لشرقي الأردن وتجري على وادي السرحان إحدى الإقتراحات الثلاثه السابقة ولكن وفد الأردن قدم مشروط آخر ضمنه ما يأتي :-

١- أنه لا سلطان للأردن على الحجاز حتى يلزمها بقبول شروط ابن سعود .

٢- أن تلك المناطق المتنازع عليها الثلاثة هي من أجزاء سوريه .

٣- ومن أجل السلام توافق الأردن على أن تكون المناطق الثلاث مناطق محايدة دون ربطها بمشكلة الحدود الحجازية النجدية على أن تكون الحدود كما وضحناها في الجلسة الأولى.

٤- أن يكون الطريق الذي يمر في تلك المنطقة لتربط مصر وفلسطين وشرقي الأردن والعراق وهي تمر عبر وادي السرحان تحت إشراف الحكومة الأردنية بإعتبارها المسئولة بالدرجة الأولى عن سلامة المواصلات في هذا الطريق.

٥ - توافق حكومة الأردن على الشروط السابقة على شرط أن يعيد ابن سعود إمارة آل رشيد في حائل وآل عائض في عسير وتجلو الحكومة النجدية عن جميع الأراضي الحجازية وذلك لتوطين الأمن والسلم داخل الجزيرة العربية [١].

وهكذا كانت مطالب شرق الأردن تعجيزية ووصفت بالشذوذ وخلوها من الحكمة السياسية وكان بديهياً أن تكون مرفوضه من الجانبين النجدي والبريطاني وأن يكون لها دورا لا يستهان به في إنهيار المؤتمر بعكس الوضع على صعيد المفاوضات العراقية - النجدية التي أمكن من خلالها التوصل إلى بعض نقاط الإتفاق مثل عدم مطاردة قوات أي من البلدين المجرمين خارج حدودها وأن تعاقب العشائر التي تغزو أراضي الطرف الآخر وإلقاء المسئولية على شيوخ هذه العشائر وعدم إجراء مراسلات مباشرة في الأمور السياسية الرسمية مع الرؤساء والشيوخ أو الموظفين التابعين إلى الحكومة الأخرى وعدم أستخدام الأعلام والرايات الخاصة عند إجتياز الحدود إلى أراضي الحكومة الأخرى ، تعيين مفتشين لتنظيم هذه العلاقات السياسية بين الحكومتين وبقيت نقاط مثلت عائقاً دون نجاح هذه المباحثات من بينها مسألة مبادلة المجرمين غير السياسيين والضمانات العشائرية وإستدعاء قوات مسلحة من العشائر الموجودة في أراضي الحكومة الأخرى لضبط الحدود ، هذا ناهيك عن إستمرار الحكومة العراقية في إستعداد العشائر الحدودية على نجد وهو ما عبرت عنه أعتداءات شمر ضد نجد والتي لا زالت تنطلق من أراضي العراق وقد حوى الكتاب الأخضر النجدي الذي صدر في أعقاب المؤتمر العديد من الوثائق الرسمية

---

(١)Yitzhak Gil-Har " Delimitation Boundaries ; Trans –Jordan and Saudi Arabia" Middle Eastern Studies, Vol. 28, Number 2 (April 1992) P. 374-386.

العراقية والبريطانية التي تدين العراق بهذا الخصوص ومن ثـم تعرضـت الحـدود العراقية لهجمات إخوانيه إنتقاميه عنيفة ليتأكد فشل مؤتمر الكويت رسميا في تحقيق أي تقدم في مسار المشكلة الحدودية بين نجد والعراق وشرق الأردن (١) .

على أية حال لا ينبغي تحميل الجانب الهاشمي متمثلا في الأمير عبد الله والملـك فيصل وحكومتيهما كافة المسئوليات بشأن إنهيار مؤتمر الكويت فقد كانت هناك أزمة حقيقية في الداخل السعودي تتمثل في بداية الفتق في رفق العلاقة بين عبـد العزيـز ابن سعود والإخوان فقد حاول ابن سعود أثناء مؤتمر الكويت أن يضع إسـتراتيجية عريضة بهدف تيسير إقامة تحالف مع عدد من القبائل المناهضة للسعوديين ركيزتـه الرولة والعمارات ولذلك فقد أظهر موقفاً معتدلاً ومتحفظاً تجاه العراق في المؤتمـر كما كان أسلوب ابن سعود مع شرق الأردن يهدف إلى تحويل الجـوف والصحـراء السورية إلى أراضي سعودية ، الأمر الذي من شأنه أن يدق إسفينا بين القبائل التـي كان من الممكن أو توحد على نطاق واسع بين العراق وشرق الأردن وهكذا يتسـنى لابن سعود أن يطوق الصحراء العراقية مـن الغـرب ويحبـط التحـالف المعـادي للسعوديين ويعزز سيطرته على القبائل ومن ثم تحقيق السياده على المنطقة بيـد أن زعيم الإخوان فيصل الدويش كان حصيفاً فقد أدرك أن مثل هذا التكتيك الإسـتراتيجي سيعطي لهذه القبائل ميزه على الإخوان بمحض خضوعها لسيطرة الحكومة المركزية السعودية ومن ثم فقد فهم الدويش أن ابن سعود يخطط لإحتواء الإخوان عن طريـق المناورات في مؤتمر الكويت وقد تعمق مثل هذا الفهم بإستخدام الدويش في الحجـاز بهدف إقصائه ومنعه من التدخل في محاولات ابن سعود على الحدود مـع العـراق وشرق الأردن ومن ثم لم يتورع الدويش عن الإفصاح للمرة الأولى عن غضبه مـن موقف ابن سعود تجاه الإخوان وفكر في إجراء مـن شـأنه أن يحبـط المخططـات السعودية فتحالف مع ديدان ابن هثيلين زعيم العجمان وشن الدويش في ١٤ مـارس غارة حول الديوانية العراقية وأستمرت حرب الحدود بين القبائل عبر ممر يفصل بين

---

(١)Al Bar, A: Op Cit: Pp. 147-149.

– Abu- Dawood, Abdul –Razaks: "Political boundaries of Saudi Arabia; their evolution and functions" Op Cit: P. 186.

شرق الأردن والعراق والمنازعات بين الدول والمنافسات السعودية- الإخوانية من أجل السيطرة الإقليمية وبالتالي كان انهيار مؤتمر الكويت المحصلة الحتمية لهذه المجموعة من التناقضات (١) .

ولا بد من الإنتباه إلى أن سقوط مكة المكرمة بيد الإخوان النجديون في ديسمبر ١٩٢٤م كان بمثابة نقطة تحول رئيسية ليس فقط في موازين القوى في شبه الجزيرة العربية وإنما على صعيد طبيعة المفاوضات الحدودية بين نجد والحجاز من جهة والعراق وشرق الأردن من ناحية أخرى فقد كان لجهود الأمير عبد الله المحدودة في محاولة إنقاذ عرش أبيه صداها عندما تنازل أخيه الملك علي في الحجاز عن معان والعقبة إلى شرق الأردن في ٥ يونيو ١٩٢٥م كما أن بريطانيا حاولت استثمار حاجة ابن سعود إلى تأييدها في تحقيق مكاسب فوريه على صعيد الحدود بين شرق الأردن وسلطنة نجد والحجاز بوصفها الدولة صاحبة الإنتداب على العراق وشرق الأردن فكانت مهمة السير جلبرت كلايتون إلى عبد العزيز ابن سعود التي بدأت في ١١ أكتوبر ١٩٢٥م (٢) .

ومن جانبها كانت الحكومة العراقية قد قررت تشكيل لجنة لدراسة أسس صد الإخوان وحماية العشائر العراقية من غزوهم برئاسة ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعضوية الكولونيل كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ونوري السعيد وكيل القائد العام والكولونيل جويس مستشار وزاري والكولونيل برسكوت Prescott مفتش الشرطه العام وقد تأكد للجنة أن غارات شمر والعشائر النجدية الأخرى اللاجئة إلى العراق على الإخوان كانت من العوامل المهمة في غزوات

---

(١)Habib, Johns: " Ibn Saud's warriors of Islam; The Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdome 1910-1930" Leiden; E. J. Brill (1978) P. 186.
- Kostiner , Joseph: " On instruments and their designer; The Ikhwan of Najd and the emergence of the Saudi State" Middle Eastern Studies, Vol. 21 No. 3 July1985 Pp. 298-323.
- Silverfarb, Danial: " Great Britain Iraq and Saudi Arabia; The revolt of the Ikhwan 1927-1930" International history review, Vol. 4, No.2 (1982) Pp. 222-248.
- Zeid, Abdulla. S: " The Ikhwan movement of Najd – Saudi Arabia 1902-1930" pH. D. Thesis, University of Chicago (1990) Pp. 126-136.

(٢)Great Britain: "Agreement with the sultan of Najd reading certain questions relating To The Nejd- Trans Jordan And Nejd – Iraq frontiers" London, his majesty's stationary office 1925. Pp. 87-96.

الإخوان على العراق وعشائره وبما أن الإجراءات لمنع اللاجئين من غزو نجد لم تتخذ شكلا جديا وناجحا أقترح كورنواليس نقلهم إلى محل بعيد عن الحدود لتحاشي غزوهم على عشائر نجد وقررت اللجنة أيضاً بعد ثبوت عجز الهجانة العراقية عن القيام بمهمة حفظ الأمن في البادية إنشاء قلعة أبي غاز تحصينها ومدها بالجيش على أن تجهز باللاسلكي والرشاشات لحفظ العشائر ، وفعلاً بدأت الخطط لإنشاء القلعة وتزويدها بما تحتاج من عدة وعدد على أن تؤسس فيما بعد نقطتان أخريان متقدمتان للغرض نفسه الأولى في نقرة السلمان والثانية في الشبيكة [1] ، وعلى أي حال فقد أعطى الزخم البريطاني دعما رئيسيا لحسم الخلاف الحدودي ونجحت مهمة السير جلبرت كلايتون بعد جهود مكثفة في عقد إتفاقيتين الأولى عرفت باسم إتفاقية بحرة في ١ نوفمبر ١٩٢٥م [*] وهي تختص بمعالجة الخلافات السياسية بين سلطنة نجد والعراق والثانية هي إتفاقية الحدا في ٢ نوفمبر ١٩٢٥م التي وضعت أسس لتسوية المسائل المعلقة بين نجد وشرق الأردن [٢] .

وكانت محتويات إتفاقية بحرة على النحو التالي :-

المادة الأولى : أعتبرت الغزو جريمة يعاقب عليها القانون بل وتستلزم عقابا صارما لأنه يؤدي إلى مشاكل جمة وخطيرة بن البلدين وعشائرها لذا على الحكومة التي يتبع لها المعتدي معاقبته بشدة وأعتبار رئيس العشيرة المعتدية مسئولاً عما

---

(١)صادق حسن السوداني : نفس المصدر ص. ٢٠٩ .

(*)لم تعقد الإجتماعات في بحره بل في محل بين جده ومكة اسمة (أم القرون) أما بحره فهي قرية صغيرة بجوار أم القرون ولكن حين وضعت الإتفاقية سميت بأسم بحرة لا أم القرون ولما أستفسر كلايتن والسويدي عن السبب قال السلطان ووفده إنهم يتشائمون من أسم أم القرون من اسم أم القرون لذا يريدون إطلاقه على الإتفاقية وبما أن بحرة بجوار أم القرون فقد أرادوا أن يطلق أسمها على الإتفاقية فتقرر ذلك وإتفق عليه .

راجع : -

-توفيق السويدي : مذكراتي فينصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية بيروت ١٩٦٩م ص١٢٣.

(٢)High commissioner for Palestine to secretary of sate for the colonies, Jerusalem, 9 Oct. 1924 ISA Group 2/183. Officer administering government of Palestine to secretary of state the colonies Jerusalem, 18 Oct. 1924. PRO CO. 733/74; High commissioner for Palestine to secretary state for the colonies, Jerusalem, 2 Jan 1925, PRO Co. 733/87.
- Minutes By Keith – Roach, 21 Oct. 1924 and Shuckburgh, 23 Oct. 1924, PRO Co. 733/74 and minutes by young, 7 Jan 1925, PRO Co. 733/87.

تقترفه عشيرته سواء كان بأمره أو خلافه وبذا أصبح ملزما بمراقبة عشيرته ومتابعتها وكبح جماحها وإلا فالويل له من الحكومة وعقابها .

المادة الثانية : أ) تأليف محكمة للنظر في منهوبات الطرفين والاعتداءات التي تحصل من أحد الطرفين على الآخر وتحديد هوية المعتدين والأضرار التي تكبدها المعتدي عليهم ، وتتشكل المحكمة من أعضاء متساوين من كل من العراق ونجد على أن يرأسها شخص محايد ويقصد بذلك أن تسند رئاستها إلى رجل إنجليزي على أن تتفق على إختياره الحكومتان العراقية والنجدية على أن تكون قرارات المحكمة قطعية ونافذة ، وسيكون القول الفصل بيد الرئيس لأن التوازن سيحصل على الأغلب بين الوفدين النجدي والعراقي في المحكمة فلا مفر من تحكيم الرئيس .

ب) على الحكومة التي يتبع لها الغزاة الذين تحددهم المحكمة معاقبة هؤلاء وتنفيذ قرار المحكمة وفقاً للعادات العشائرية والعرف العشائري ولابد لهذه الحكومة من تطبيق ما تقرره المحكمة وإلا عرضت نفسها لمشاكل مع الإنجليز رؤساء المحكمة وأهل الحل والربط فيها مع الحكومة المتضررة.

المادة الثالثة : أباحت إنتقال العشائر من العراق إلى نجد وبالعكس لغرض الرعي عملاً بمبدأ حرية الرعي على أن لا تتجاوز أية عشيرة حدودها إلى حدود الدولة الأخرى حتى لهذا الغرض إلا بعد موافقة تلك الحكومة والحصول على رخصة منها مع التأكيد بأنه لا يحق لهذه الحكومة الممانعة إن كان الغرض الرعي وهذه المادة أعطت الدولة صاحبة الأرض هيمنة وقوة وأكسبتها إحترام العشائر مع أن المسألة قد تبدو شكلية ومعنوية لا أكثر ولكنها بلا ريب تحول دون كثير من الإستخفاف العشائري بالحكومة التي يرمون الإنتقال إلى أراضيها .

المادة الرابعة : نصت على أن يقف العراق ونجد بكل الوسائل المتوفرة لديهما ما عدا الطرد وأستعمال القوة للحيلوله دون أنتقال العشائر من أحد الطرفين إلى الآخر اللهم إلا إذا تم هذا الإنتقال بموافقة حكومتهم ورضاها ، لا يعطيا هدايا

للاجئين مهما كان نوعها بل على العكس يجب أن يظهرون السخط والغضب لكل من رعايا أحدهما يشجع أو يحث العشائر القدوم من البلد الآخر إلى بلده .

المادة الخامسة : لا يحق لأية حكومة من الحكومتين العراقية والنجدية أو مسئوليتها الإتصال أو المخابره مع رؤساء وشيوخ عشائر الدولة الأخرى في أمور رسمية أو سياسية وترمي هذه المادة إلى عدم تشجيع الإغراء أو الإرهاب الذي قد يمارسه هؤلاء المسئولون إزاء العشائر ومشايخها مما قد يرغب أو يكره هذا الشيخ أو ذاك على النزوح هو وعشيرته أو بعضها إلى ذلك البلد ويتعاون معه ضد بلده وهذا مما سيضعف العلاقة بين الشيخ وحكومته ويؤدي إلى إخطار ومساوئ تثير التوتر والتأزم بين البلدين لذا فإن المخابرة يجب أن تتم بين الحكومتين رأساً أو بين مسئوليهما الرسميين .

المادة السادسة : منعت إجتياز قوات العراق أو نجد لحدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين إلا إذا كان ذلك برضى الحكومتين وموافقتها خاصة موافقة الحكومة صاحبها الأرض التي دخل صاحبة إليها المجرمون الذين يتبعون للدول الأخرى ، وقد وضعت المادة للحيلولة دون التبرير كان يقع بصوره مستمرة من قبل الحكومتين خاصة القوة العشائرية أو الهجانة التي تدخل أراضي البد الآخر بقصد بالنهب والسلب ولكن حين تسأل تزعم بأنها كانت تعقب مجرماً أو مجموعة من المجرمين لذا فموافقة البلدين على هذا الإجتياز والتعقيب سيهدئ الوضع وبذا تجنب العلاقات بين البلدين المزالق والمخاطر .

المادة السابعة : لا يحق لأي شيخ ذي صفة رسمية لدى حكومته أو له راية تدل على أنه يشكل جزءاً من القوات المسلحة لتلك الحكومة أن يجتاز برايته حدود الدولة الأخرى أو يظهر هذه الراية عند إجتيازه لحدود الدولة الأخرى بقصد الرعي وتهدف هذه المادة إلى إبقاء وتعزيز السيادة الكاملة للحكومة صاحبة الأرض على أراضيها .

المادة الثامنة : في حالة طلب إحدى الحكومتين من عشائرها النازلة في أراضى الحكومة الأخرى تجريدات مسلحة لأغراض عسكرية فعلى هذه العشائر أن

رغبت في تلبية الطلب وهي حرة في تلبيته أن ترحل هي وعوائلها ومن معها بأموالها وبكل هدوء وسكينة لأن بقاء هذه العوائل معناه حماية لها وتشجيعها للعشيرة على الانضمام لهذه التجريدات التي قد تكون ضد قطر مجاور أو عشيرة ما مما يؤدي في حالة بقاء العوائل إلى حدوث توتر بين الجماعات التي قصدت بها التجرديات الحكومة التي سمحت ببقاء العوائل لديها لأنها شاركت في التشجيع أو التسهيل لعملية الغزو أو الإعتداء .

المادة التاسعة : أخذ الضمانات النقدية والعينية من العشائر التي تنتقل من أرضها إلى أراضي الدولة الأخرى حتى إذا هجمت على الدولة التي تتبع لها أو الدولة الأخرى تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة عدا ما تفرضه المادة الأولى من هذه الإتفاقية من عقاب وعدا ما قد تفرضه المحكمة المؤلفة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية نفسها .

المادة العاشرة : بموجب هذه المادة تعهدت الحكومتان العراقية والنجدية بالقيام بالمذكرات فيما بينهما لعقد معاهدة أو إتفاقية خاصة بتسليم المجرمين طبقا للعادات المرعية بين الدول الصديقة على أن لا يتجاوز ذلك سنة واحدة من تاريخ تصديق على الحكومة العراقية لإتفاقية بحرة.

المادة الحادية عشر : النص العربي هو النص الرسمي المعول عليه ويرجع إليه في تفسير الإتفاقية.

المادة الثانية عشرة : تعرف هذه الإتفاقية بأسم بحرة نسبة إلى مخيم بين جده ومكة [1].

وبعد توقيع إتفاقية بحرة أصدرت الحكومة العراقية أوامرها بمنع الغزو على نجد وعشائرها وطلبت من شيوخ العشائر العراقية إعطاء تعهدات بعدم الغزو على نجد وحملتهم المسئولية في حالة حصول مثل هذه الغزوات المخالفة لتعهدات

---

(١)Great Britain; Agreement with the sultan of Najd, reading certain questions relating to the Najd – Trans Jordan and Najd – Iraq frontiers. Op Cit: P. 176.
- Abu Dagwood: " Political boundaries of Saudi Arabia" Op Cit: P. 89.
- Richard, Schofield:" Arabian Boundaries" Op Cit: Vol. 9,The Bahra Agreement, 1925. P. 266.

الحكومة العراقية وعززت الحكومة قواتها في البادية وزادت من الهجانة والسيارات المسلحة أملا بكبح جماح الغزاة العراقيين خاصة من شمر والظفير كما كان ضمن إجراءاتها تخفيض رواتب بعض شيوخ العشائر كي يجبروا عشائرهم على التقيد والإلتزام بأوامرها بغية تلافي صدامات أخرى مع حكومة نجد وعشائرها وفي نجد كان لإتفاقية بحرة تأثيرها في إتساع شقة الخلاف بين ابن سعود والإخوان الذين أتهموا ابن سعود بالتهاون مع المشركين ومع ذلك كان ابن سعود لا يزال لديه متسع من الوقت والصبر لإحتواء تمردات الإخوان .

أما عن محتويات معاهدة الحدا في ٢ نوفمبر ١٩٢٥م [*] والخاصة بأسس العلاقات السياسية بين نجد وشرق الأردن فقد كانت على النحو التالي :-

المادة الأولى : وهي تختص بالحدود بين سلطنة نجد والحجاز وشرق الأردن على " أن يبدأ الحد بين نجد وشرق الأردن في الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٩ " شرقي " ودائرة العرض ٣٢ " شمالي " حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ويمتد على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٧ شرقي بدائرة العرض ٢٣,٢٥ شمالي ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم إلى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ شرقي بدائرة العرض ٣٠ شمالي تاركاً ما برز من أطراف وادي السرحان لنجد ثم يتبع دوائر الطول ٣٨ شرقي إلى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٣٩,٣٥ شمالي ويرجع في هذه الإتفاقية إلى الخارطة الدولية المعروفة "آسيا مقياس واحد في المليون" وبذلك يكون ابن سعود قد حصل على وادي السرحان حتى الكاف في حين أحتفظت بريطانيا بممر إستراتيجي يربط ما بين العراق وشرق الأردن بعرض مائة كيلو متر تسمح بريطانيا بإنشاء خط أنابيب صيفا - البصرة من رأس الخليج العربي حتى البصرة .

المادة الثانية : فقد تضمنت تعهد حكومة نجد بعدم إقامة أية تحصينات عسكرية في الكاف دون مراجعة الحكومة البريطانية ونظمت المادة الثالثة حركة القبائل على الحدود على أن يكون المعتمد البريطاني في شرق الأردن وحاكم وادي السرحان

(*)الحدا هي قرية تقع على الطريق بين مكة وجدة وعلى عشرين كيلو متر من مكة المكرمة.

مسئولان عن ضبط هذه التحركات وقد أفرزت المادة السادسة إنشاء محكمة خاصـــة تؤلف من الجانبين بهدف النظر والتحقيق في غزوات القبـــائل وأن تتمتـــع القبـــائل بحرية الحركة السليمة عبر الحدود بموجب المادة السابعة (١).

كان واضحاً في إتفاقية الحدا إنها قد أستوعبت النظرية البريطانيـــة " الغربيـــة " في تحديد الحدود كما يلاحظ أن ابن سعود لأول مرة يتخلى عن وجهة نظره الخاصـــة بالحدود في الصحراء " قانون الصحراء ".

ولم يلح في مسألة ولاثات القبائل أو ديرة القبائل وكان مبعـــث هـــذا التـــوازن الجديد هو حاجة ابن سعود لتمرير بريطانيا إستيلائه على الحجاز دون كبير مخـــاطر بيد أن هذه التسوية للحدود بين نجد وشرق الأردن قد تجاهلت قضية جوهرية وهـــي مسألة الوضع السياسي والقانوني للعقبة والتـــي كـــان لبريطانيـــا بشـــأنها أهـــداف إستعمارية سوف نتحدث عنها لاحقاً.

بقى أن نشير إلى أن إتفاقية الحدا قد ولدت فـــي ظـــروف ومرحلـــة التحـــولات التكتيكية الإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط وتحوم حولـــها شـــبه صفقـــة إستعمارية بين بريطانيا وابن سعود في إطار مخطط بريطاني يهدف إلى رسم خارطة سياسية جديدة للجزيرة العربية بوصفها منطقة في مشروع الدفاع البريطاني الـــذي تجرى صيانته في الشرق الأوسط وقد قام خبراء متخصصون بإجراء دراسات مركزه وشاملة ودقيقة أعطوا فيها أراء محددة حول جميع الأوضاع الإســـتراتيجية بـــهدف وضع خطط بديلة أو معاونة للمجالين الجغرافيين التقليديين في الشرق الأوسط وهمـــا قناة السويس الممر المائي الحيوي بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها في المحيط فـــي المحيط الهندي والباسيفيكي والأراضي المحيطة بالخليج الفارســـي والتـــي تســـتخدم للدفاع عن الهند وق أشارت هذه الدراسات إلى ضـــرورة الإســـتفادة مـــن الخـــبرة العسكرية التي تم أكتسابها خلال الحرب العظمى ومن أوجه التقدم التقني في الحروب البرية والبحرية والجوية وإقامة حزام أمنى في الشـــرق الأوســـط حـــول المصـــالح

---

(١)Great Britain colonial office; Arabia agreement with the sultan of Najd reading certain question velating to the Najd –Trans Jordan and the Najd – Iraq frontiers, December 1925. -Richard, Schofield:" Arabian Boundaries" Op Cit: See; Volume 5 "Saudi Arabia – Trans-Jordan 1924-1932 "The Hada agreement 1925. Pp. 147-149.

البريطانية الإستراتيجية بحيث يتم التركيز على ثلاث مجالات على النحو التالي [١] :-
الدول المحاذية لسواحل البحر الأحمر ، الدول المحاذية للخليج الفارسي ، الدول التي كانت بمثابة جسر بين دول المجالين السابقين وهي فلسطين والأردن ، وكذلك بهدف رفع كفاءة الإستعداد للتعامل مع أحد أمرين إما أمن دائم أو حرب عامة وهذه الأخيرة تخضع لثلاثة احتمالات هي:-

١ - حرب في أوروبا : يمكن للشرق الأوسط البريطاني أن يكون بمثابة مصدر مستقل للوقود ويسمح بالنقل الآمن للأعتدة الحربية من الشرق الأقصى وقد استوجب ذلك في الإدراك الإستراتيجي البريطاني ضرورة إنشاء طريق يمر عبر الصحراء وسكك حديدية ومد خط أنابيب من الخليج الفارسي إلى البحر المتوسط عبر الأراضي التي تسيطر عليها بريطانيا إضافة إلى إنشاء ميناء في خليج صنعاء وخط جوي .

٢ - حرب في الشرق الأقصى يمكن أن يكون الشرق الأوسط بمثابة جسر وطريق بحري وجوي هام من البلد الأم إلى مسرح الحرب .

٣ - حرب على أي جناح من الشرق الأوسط نفسه حيث تقوم بريطانيا العظمى بنقل الدعم من الأجنحة الأخرى في وقت قصير دون الإعتماد على الوطن الأم أو على قواعد بريطانية في الشرق الأقصى وعلى بريطانيا في سبيل الاحتفاظ بمكانتها كقوة بحرية رائدة تأمين مصدر مستقل لتزويد سفنها بالوقود ويدخل في نسيج هذا التحليل الإستراتيجي إستيعاب الإمبراطورية البريطانية لقطاع عريض من البلدان الإسلامية ومن ثم ينبغي الإحتفاظ بالأماكن المقدسة الإسلامية بعيدا عن التدخل الأوروبي خاصة فرنسا من سوريا وإيطاليا من البحر الأحمر، فكانت راغبة بالتالي في بناء حاجز سياسي بين هذه المناطق والجزيرة العربية فكانت الحكومة السعودية القوية هي المنوط بها القيام بهذا الدور شريطة غض الطرف وربما تسهيل سيطرتها على الحجاز .

---

(١)Chief imperial general staff to director of military operation ,21 May 1919. PRO FO 608/ 86; Strategic importance of Palestine – Memorandum by the air staff. 13 June 1923, PRO air 9/19 notes on the importance of Palestine and Trans – Jordan and the role that would be expected of these countries in the event of a major war involving the full resources of the British Empire (8 Oct 1926) PRO air 9/19.

وهكذا يتسنى لنا فهم إصرار بريطانيا على الحصول على ممر إستراتيجي بين العراق وشرق الأردن والعمل على ضم معان والعقبة إلى شرق الأردن (*) وغيرها من التسويات الحدودية والسياسية التي أرتبطت بالإستراتيجية الدفاعية البريطانية .

كانت العلاقات النجدية - العراقية قد عادت للتوتر من جديد بعد أن أعتمدت الحكومتين العراقية والبريطانية خطة تهدف إلى إنشاء سلسلة من المخافر على الحدود العراقية - النجدية وكان بضمنها بناء مخفر بصية الذي يبعد حوالي ٧٥ ميلا (١٢٥كم) عن خط الحدود بين العراق ونجد شمال منطقة الحياد وفد استعظم فيصل الدويش قائد الإخوان إنشاء (قلعة) في بصية وأكد أن الحكومة العراقية لن تكتفي بهذه القلعة بل سوف تبني (قلاعا) أو حصونا أخرى في الرخيمية وغيرها من مواقع البادية بهدف الأقتراب من مواقع الإخوان بضربها وإحتلالها علاوة على خشية الدويش من أن تتخذ بصية مركزاً للطرق الجوية ومنطلقاً لنشر التقاليد الأوربية في بلاد نجد [1] .

أما الحكومة البريطانية فقد أكدت أن تأسيس المخفر ما هو إلا من قبيل قيام الحكومة العراقية بواجباتها وتعهداتها بمنع الغزو على نجد وأن المخافر قسم من

(*)الواقع أن مسألة العقبة لم تشهد تفاعلاً تاريخياً حقيقياً كما لم يجر بشأنها مفاوضات فعلية حتى ١٩٣٥م وإن كانت بريطانيا قد حرصت على إعتبارها ضمن حدود شرق الأردن ضمن إطار إستراتيجي مفادة إنتقال نظرية الأمن البريطاني من سيناء إلى شرق الأردن وإتخاذ العقبة كبديل إستراتيجي إذا ما توقفت الملاحة عبر قناة السويس بإعتبارها نقطة إنتقال من المواصلات البحرية من الهند عبر البحر الأحمر إلى المواصلات البرية بإتجاه البحر المتوسط من ثم فقد ضغطت بريطانيا حتى تنازل ابن سعود عن العقبة ١٩٣٦ مقابل مزيد من الإمتيازات على ساحل الخليج واليمن ولا ينبغي التساهل في إعتبار العقبة مسألة سعودية أردنية أو أردنية إسرائيلية " في المستقبل " و إنما يجب النظر إليها بوصفها قضية حيوية ترتبط بالأمن القومي والبعد الجيوبولوتيكي " واللوجستي " لكل من مصر وفلسطين وشرق الأردن والسعودية خاصة في وجود إسرائيل كطرف له حساباته الخاصة.

راجع :-

-عبد العليم أبو هيكل : مسألة العقبة بين شرق الأردن والسعودية بين عامي " ١٩٢١ - ١٩٣٧م" مجلة المؤرخ المصري العدد ٧ جامعة القاهرة سنة ١٩٩٠م ص ١٤٤.

(١)Journal of the royal central Asian society the frontier Iraq- Najd, Journal of the royal central Asian society Vol. 17 (1930) Pp. 77-92.

مشروع عراقي عام لحفظ الحدود العراقيـــة وأن الغايـــة منـــها أن تكـــون مراكــز الإستخبارات يتسنى بواسطتها معرفة أحداث البادية وليس السيطرة عليها [١] .

ويعتقد المؤرخ الألماني "داكوبرت فون يكوش" أن الغرض من بناء المخافر هــو تأمين سلامة المواصلات الإستعمارية البريطانية على غرار ما فعلت الدولة الرومانية في حدود الصحراء العربية وفي تأمين هذه المواصلات يتسنى للإنجليز أخــذ زمــام المبادر في الدفاع والهجوم بحيث تستطيع قواتهم في هذه المخافر الإشــراف علــى طرق المواصلات عبر الجزيرة العربية وعلى أنابيب النفــط والمنشــآت العســكرية والمطارات المزمع إنشاؤها في القسم الأسفل من الفرات وهي تدابير وقائيـــة بــاتت الضرورة إليها ماسة بعد أن فقدت بريطانيا في ذلك الحين ســيطرتها علــى إيــران وأخذت تبدل نقاط إرتكاز خطوطها عبر البحر المتوسط من الســاحل الإيرانــي إلــى الساحل العربي للخليج العربي .

كما نقل المندوب الإنجليزي مقره من أبي شهر في إيران إلــى إمــارة الكويــت وكان من شأن تلك النقاط المتقدمة في أواسط الجزيرة العربية والمجــهزة بحاميــات ومواصلات لا سلكية يمكن جعلها محطات ثانوية للطائرات للحد مــن مطــامح ابــن سعود " القومية " والضغط عليه عسكرياً إذا ظهر ما يوحي تبديل موقفه الودي مــن الإنجليز [٢] .

وعلى أية حال فإن فيلص الدويش قد أصدر أوامر بتدمير المخفر وقتــل جميــع منفية وهو ما تم بالفعل في ٥ ديسمبر ١٩٢٧م وقد ترك هذا الحادث تأثيره المباشــر على الأوضاع السياسية بين نجد والعراق وبين الأخيرة وبريطانيا إذ يذهب التحليــل السياسي إليه إيحاء بأن هجوم الإخوان كان بتنسيق مع الحكومة البريطانية الراغبــة بتقييد العراق بمعاهدة تكبيلية هي معاهدة ١٩٢٧م وإظهاره بمظــهر العــاجز عــن حماية نفسه إلا بالحرب البريطانية أي أن هجوم الإخوان كان عــامل ضغــط علــى

---

(١)Zoli , C :" The boundaries of Najd" A note in the special condition, Geographical journal Vol. 17 (1927) Pp. 128-134.

(٢)Will, Kinson. J. C: "Arabian's frontier, the story of Britain's boundary in the desert" London, Touris (1991) Pp. 96-100.

العراق لتمرير المعاهدة التي أخذت وقتا طويلا في التشاور العراقي الداخلي وكذا معاهدة مماثلة صاغت بنودها الحكومة البريطانية مع الأردن وقد وقعت الأولى في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧م والثانية في أواخر ١٩٢٨م (١) .

وقد أرادت الحكومة البريطانية تخفيف حدة الإنتقادات الموجهة للحكومة العراقية وإخراجها من المأزق الداخلي الذي تواجهه من جراء موافقتها على معاهدة ١٩٢٧م فأقترحت فكرة إجراء مفاوضات ومباحثات مع حكومة ابن سعود في جميع المسائل المعلقة بين العرق ونجد وقد أبدى ابن سعود موافقته على مباحثات من هذا النوع بل وهي الأجواء المناسبة لها بالضغط على عشائره ومنعها من غزو العراق وتسريح القوات النجدية .

التي كانت ترابط في بعض مناطق نجد القريبة من حدود العراق ونجحت المساعي البريطانية في جمع الأطراف الثلاث في مؤتمر جده (٨-٢٠ مايو ١٩٢٨م) وقد مثل العراق كورنواليس مستشار وزارة الداخلية العراقية والكابتن كلوب مفتش البادية الجنوبية نظراً لخبرته واطلاعه على أحوال العشائر و أمور البادية ومثل بريطانيا الجنرال كلايتن في حين مثل نجد عاهلها ابن سعود يرافقه مستشاروه الأربعة يوسف ياسين ، وحافظ وهبه ، وفؤاد حمزه ، وعبد الله الدملوجي ، وقد ناقش المؤتمر على مدار أثنا عشر إجتماعاً مسألة المخافر وتسليم المجرمين ومشروع معاهدة لحسن الجوار تقدم به كورنواليس بالإضافة إلى بحث موضوع عشائر شمر نجد والظفير والدهامشة بيد أن تعثر الوصول إلى صيغ للتفاهم قد حال دون الخروج بتوصيات مُلزمة في هذه المرحلة من المؤتمر الذي فض بسبب إقتراب موسم الحج وعاد ليعقد في الأول من أغسطس ١٩٢٨م بعد أن غير العراق وفده بوزير المعارف توفيق السويدي ، الذي لفت الإنتباه في هذه المرحلة إلى أن الماد الثالثة من ملحق العقير الأول تتيح بناء إستحكامات في مناطق الحدود للدواعي الأمنية في حين رأى وفد نجد أن هذا ليس صحيحا وتمسك بموقفه الرافض لبناء المخافر فما كان من الميجر بوردلن مستشار المعتمد السياسي البريطاني في العراق

---

(١)Ibid.

إلا أن إقترح فكرة التحكيم بين العراق ونجد لتفسير المادة المذكـــورة (١) ، بيـد أن منطقة الحدود العراقية النجدية سرعان ما سقطت في لجة من الفوضى والإضطرابات العشائرية الناجمة عن تمردات الإخوان ضد ابن ســعود ونجــاح الأخـير بمعاونــة بريطانيا ومساعدة محدودة من الحكومة العراقية في تطويق الإخــوان فــي زاويــة الحدود الكويتية العراقية إلى جنوب المنطقة المحايدة ، وإزاء القصــف البريطــاني المكثف أستسلم قادة الإخوان فيصل الدويش وجاسر ابن لامي ونايف بن حثيلين فــي يناير ١٩٣٠م وأرسلوا إلى سجن الإحساء وظلوا به حتى مــاتوا ، وقــد أســتثمرت بريطانيا هذه الأحداث ورتبت لعقد مؤتمر بين فيصل وابن سعود على ظــهر بارجــة بحرية بريطانية في عرض الخليج فكان مؤتمر البارجة لوبن فـــي فــبراير ١٩٣٠م والذي سبقه مؤتمر تمهيدي في الكويت للتحضير بين أعضاء الحكومتين فيما ينبغــي رفعة إلى القمة المرتقبة من نقاط إتفاق أو أختلاف .

نجح المؤتمر الملكي لوبن "lupin" في إذابة الجليد القائم في العلاقات النجديـــة العراقية وبداية النهار نظرية التنافس الهاشمي السعودي وبدا أن لدى الجانبين نوايــا صادقة لتجاوز خلافات الماضي وإتفقا على تبادل الوفود بين الجانبين لإقرار معــاهدة شاملة لحسن الجوار وأعتبرت سنة ١٩٣٠م الحاسمة في تاريخ علاقات البلدين وفي ٦ مارس ١٩٣٠م وصل إلى بغداد كل من حــافظ وهبــه وفــؤاد حمــزة وإجتمعــا بالمسئولين العراقيين حيث تم في ٩ مارس التوقيع بالأحرف الأولى علـــى معــاهدة حسن الجوار ومشروع بروتوكول التحكيم وتم إرجــاء إتفاقيــة تســليم المجرميــن لمفاوضات ستجرى في مكة المكرمة وفي ٢٥ مارس ١٩٣١م غادر وفـــد عراقــي برئاسة نوري السعيد وعضوية طه الهاشمي رئيس أركان الجيش وموفــق الألــوس مدير الأمور الخارجية بوزارة الخارجية وأحمد المنصفي سكرتير وزير الدفــاع إلــى مكة وبعد مجهودات كبيرة تمكن الطرفان من التوصل إلى إتفاقية تســليم المجرميــن

---

(١)-Philiby, H. St. J.B: "The trouble in Arabia; Iraq and Najd frontier "Op Cit: P .707.

- Kostiner, Joseph: "Transforming dualities; tribe and formation in Saudi Arabia" In Philip. S. Khoury and Joseph Kostiner: "Tribes and state formation in the Middle East" London, Ibid. Towards and co. Ltd. (1991) Pp. 226-251.

في ٨ نيسان ١٩٣١م وقد تضمنت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين الجانبين المواد التالية :-

المادة الأولى : يسود بين المملكة العراقية والمملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الإخلال بهما ويتعهد الفريقان الساميان بأن يبذلا جهدهما في المحافظة عليهما وأن يحلا بروح السلم والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تنشأ بينهما .

المادة الثانية : تؤسس الحالة بين المملكتين علاقات التمثيل السياسي والقنصلي وفقاً للأصول المرعية في الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة : يتعهد كل من الفريقين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع إستعمال بلاده قاعدة للأعمال الغير قانونية أو الإستعداد لها بما في ذلك الغزو مما تكون موجهة ضد السلم السكينة في بلاد الفريق الآخر .

المادة الرابعة : عندما تبلغ السلطات المختصة المعينة في المادة الثامنة أن في أراضيها أستعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أكثر بقصد إرتكاب أعمال السلب والنهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال الغير قانونية الأخرى في المنطقة المجاورة لحدود المملكتين يجب أن تنذر تلك السلطات أحدهما الأخرى أو موظفيها أو عشائرها بذلك بالمقابل وبدون تأخير .

المادة الخامسة : إذا ابلغ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وقوع عمل من الأعمال الواردة في المادة الرابعة أعلاه ضمن أراضيه فله أن يبلغ الفريق الآخر ليتخذ التدابير المقتضية لمعاقبة المعتدين بعد رجوعهم إلى بلاده إذا كانوا من رعاياه ولمنعهم من إجتياز الحدود إذا كانوا من رعايا الحكومة المخبرة أو من رعايا غيرها.

المادة السادسة : بصرف النظر عن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من معاهدة بحرة فإن لعشائر الفريقين ملء الحرية في التنقل في أراضي المملكتين بقصد الرعي

أو المسابلة ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن لا يضع أقل عرقلـــة فـــي ســـبيل ذلك.

المادة السابعة : لا يجوز لأحد الفريقين أن يجبر رعايا الفريق الآخـــر عندمـــا يكونون داخل أراضيه على الإلتحاق بقوات نظامية كانت أو غـــير نظاميـــة لتـــأديب عصيان أو للإشتراك بحركات عسكرية .

المادة الثامنة : أن السلطات المختصة المنـــوط بـــها تنظيـــم التعـــاون العـــام ومسئولية القيام بالتدابير المقتضية على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعـــاهدة هـــي : من الجانب العراقي ، أكبر موظف إداري في البادية أو من ينوب عنـــه مـــن جـــانب الحجاز النجدية ، أكبر موظف إداري في البادية أو مـــــن ينـــوب عنـــه ، ولـــهؤلاء المأمورين فقط المخابرة فيما بينهم لأجل التعاون ولحل المسائل التي تحدث من وقـت لآخر على الحدود وبين العشائر وعليهم أن يتبادلوا المعلومات فورا عما يقـــع مـــن الحوادث في جهة أحدهم بما له علاقة بسلامة الأمن في الجهة الأخرى .

المادة التاسعة : لأجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة والمحافظة على صـلات حسن الجوار بوجه عام تشكل لجنة حدود دائمـــة قومـــها أربعـــة مـــن المـــأمورين يختارون لهذا الغرض من وقت لآخر ، والنصف من قبل الحكومة العراقية والنصـــف الآخر من قبل الحكومة الحجازية النجدية وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في كل ستة أشهر وإذا اقتضت الحال فأكثر من ذلك .

المادة العاشرة : تجتمع اللجنة المراد ذكرها في المادة التاسعة للمـــرة الأولـــى في المنطقة المحايدة وبعد ذلك بالتناوب في العراق أو فـــي نجـــد أو فـــي المنطقـــة المحايدة في محل يعين من قبلهم قبل إنتهاء كل إجتماع ، إن وظائف هذه اللجنة هـــي السعي لأن تحسم بطريقة ودية أية مسألة من المسائل التي تتعلق بتطبيق أحكام هـــذه المعاهدة فيما يختص بالمرعى وتنقلات العشائر ومنازعاتها وتقدير الخسائر الطفيفـــة وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة وتأمينـــاً لمناســـبات حسن الجوار مما لم يتم الإتفاق عليه بين مأموري الحدود المحليـيـــن المختصيـــن ، وكل قرار تتفق عليه اللجنة يجب تنفيذه في خلال ثلاثة أشهر من قبل الحكومتين كـــل

فيما يتعلق بها أو عند حصول الخلاف بين أعضاء الجنة في أمر من الأمور الداخلية في إختصاصاها عليهم أن يودعوا ذلك الأمر إلى حكومتهم للبث فيه ما عدا المسائل الداخلة في إختصاص المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من إتفاقية بحرة ، فإنها تحال على تلك المحكمة للنظر فيها وفق أحكام الإتفاقية المذكورة .

المادة الحادية عشرة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتنفيذ كل حكم يصدر من المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية من إتفاقية بحرة في خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ صدوره .

المادة الثانية عشرة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهداً متقابلاً بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من إجتياز الحدود والإختلاط بعشائر ورؤساء قبائل الفريق الآخر سواء أكانوا مشاة أم ركاباً أم في السيارات أم في الطيارات ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسئولة عن سلامتهم إذا لم يكن إجتيازهم بإذنها مع إستثناء اجتياز الموظفين للحدود تنفيذا لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة .

المادة الثالثة عشرة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان تعهدا متقابلا بأن يتخذا التدابير لمنع الأجانب المقيمين في بلادهما أو القادمون منها أو رعايا الفريقين المتعاقدين من إجتياز حدود الفريق الآخر بقصد السياحة أو الأكتشاف أو الصيد أو أي قصد آخر بدون أستحصال إذن سابق أما من القنصليات أو من السلطات المنصوص عليها في المادة التابعة لكل من الفريقين ، ولا تكون الحكومة التي يجتاز هؤلاء أراضيها مسؤولة عن سلامتهم إذا لم يكن إجتيازهم بإذنها مع مراعاة الأحكام الواردة في إتفاقية بحرة من الإتفاقيات المنعقدة بين الفريقين يتعلق بالعشائر وتنقلاتها .

المادة الرابعة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان برغبتهم في أقرب فرصة الدخول في مفاوضات من أجل عقد إتفاقية خاصة بالأمور الإقتصادية والقنصلية والإقامة والجنسية .

المادة الخامسة عشرة : كل إختلاف يحصل بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بنصوص هذه المعاهدات أو الإتفاقيات المنعقدة بين المملكتين قبل التاريخ

لهذه المعاهدة وكل إختلاف يحصل بعد تاريخها من جراء أحكام المعاهدات والإتفاقيات الجديدة والمبرمة بينهما يجب أن يحال إلى التحكيم الذي يجري بموجب البروتوكول المرفق بهذه المعاهدة .

وبذا نجح مؤتمر"لوبن" والإجتماعات التي مهدت له وأعقبته في حل الكثير من المسائل القائمة بين البلدين خاصة المخافر وتسليم المجرمين [1] ، حسن الجوار، التعويض عن الغزو والمنهوبات ، قضية فرحان ابن مشهور ، أما مسألة العشائر المتنازعة عليها فلم تحل إلا بالمعاهدة المنعقدة في ٢٤ مايو ١٩٣٨م والمعروفة بأسم معاهدة تتعلق بتبعية العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية) حيث أمهلت هذه العاهدة عشائر الظفير والدهامشة العراقية التي تنزل الأراضي النجدية وشمر نجد النجدية التي تنزل الأراضي العراقية مدة ستة أشهر بعدها يعتبر كل منهم مكتسب تلقائياً لجنسية البلد الذي ينزله إن لم يعودوا إلى بلادهم الأصلية خلالها .

شجعت التسوية السياسية التي تم التوصل إليها على صعيد العلاقات النجدية العراقية الحكومة البريطانية على القيام بإجراء مماثل في العلاقات بين نجد وشرق الأردن ، وقد حثت الملك فيصل في سبيل ذلك على القيام بزيارة رسمية لإمارة شرق الأردن لتشجيع الأمير عبد الله على التقارب من ابن سعود لا سيما وأن الأمير قد بادر في ١٣ أكتوبر ١٩٣٢م وأعترف بعبد الله أمير على شرق الأردن وفي ٢١ مارس ١٩٣٣م تلقى ابن سعود إعترافا مماثلاً من الأمير عبد الله بحاكميته للحجاز ونجد ، وقد أتاحت هذه الأفاق فرصة كبيرة للتفاوض من أجل الخروج بصيغة إتفاق تنظم العلاقة السياسية بين الجانبين وقد لعبت الدبلوماسية البريطانية دوراً محورياً في هذه المباحثات التي دارت على مرحلتين الأولى في جدة " ٢٤ أبريل ١٩٣٣م ٤ مايو ١٩٣٣م" والثانية في القدس " ٢٤-٢٧ يوليو ١٩٣٣م " حيث يوجد المعتمد السياسي البريطاني والمندوب السامي في شرق الأردن وفلسطين وقد تكون شرق

---

(١)Near East and India ; Iraq ,Najd and Near East India, Vol. 39 (Feb. 5, 1931) P .151.
- Paton, W (Ed): " Iraq and Arabia" A Survey of the years 1932-1933, International review of missions, Vol. 23 (1934) Pp. 61-64.

الأردن من الكولونيل كوكس المعتمد البريطاني في عمان ، وتوفيق بيك أبو الـــهدى رئيس الحكومة الأردنية نائب عن الأمير عبد الله ، وكابتن جلوب ، كخبير في شـئون القبائل ، وقائد القوات الحدود الأردنية والمسئول عن الإتصالات عـــن الحـــدود مـــع حكومة ابن سعود في حين ضم الوفد السعودي في عضويته ، فؤاد حمزه ويوســـف ياسين ، ومثل بريطانيا المعتمد البريطاني في جدة أندرو رايان ومعـــاونوه ، وكـــانت المحصلة النهائية لهذه المباحثات بمرحلتيها هي توقيـــع الجـــانبين علـــى معـــاهدة الصداقة وحسن الجوار في القدس في ٢٧ يوليو [1] ١٩٣٣ م و التي تضـــم بعـــض المواد التالية : -

المادة (١): سوف يسود السلام الدائم والصداقة المتينة التـــي لا تنتـــهك بيـــن إمارة الأردن والمملكة العربية السعودية ويتعهد الطرفان بإستخدام جميـــع الوســـائل الممكنة للإبقاء على هذه العلاقات وتسوية كافة النـــزاعات والخلافات التي قد تنشـــا بينهما بروح السلم والصداقة .

المادة (٢): يتعهد كل طرف من الأطراف المتعاقدة على الإحتفاظ بعلاقة طيبـــة مع الطرف الآخر وأتخاذ كافة السبل التي في سلطته للحيلولة دون إستخدام منطقتـــه كقاعدة غير قانونية أو إستعداد غير قانوني بما في ذلك الإغارة وأعمال الغزو التـــي قد تكون موجه ضد سلام وهدوء أراضي الطرف بالآخر ، ويجب أن يكون واضحـــاً لأي من الطرفين المتعاقدين أن الخطوات التي قام بإتخاذها قد تكون غير كافية لمنـــع الأشخاص الذين قاموا بأعمال غير قانونية المذكورة بالفقرة أعلاه وعليـــه إخطـــار الطرف الآخر بهم والإجراءات التي تم إتخاذها لإيقافهم عن القيام بذلك .

المادة (٣): يقوم الطرفان المتعاقدان بتعيين موظفين رســـميين فـــي المنـــاطق المجاورة للحدود ويكونوا مسئولين عن تنظيم التعاون العـــام والقيـــام بـــالإجراءات الضرورية لضمان تطبيق بنود هذه المعاهدة ، وتقوم الحكومتان بإخطار كل واحـــدة

---

(١)Penelope Tuson and Emma Quick: "Arabian Treaties 1600-1960 ", Vol. 4, Saudi Arabia Archive Edition, London 1992.
See; Treaty of friendship and bon voisinage between Trans – Jordan and Saudi Arabia singed at Jerusalem 27th July 1933 together with protocol on arbitration and schedule appended to treaty, Pp. 206-214.

الأخرى بأسماء الأشخاص الذين تم تعيينهم لهذا الغرض ويمكن لهؤلاء المسئولين أو الأشخاص العمل بالإنابة عن أنفسهم ويكون لهم الحق في الإتصال فيما بينهم لفوض التعاون وتسوية أية مشاكل من وقت إلى آخر قد تنشأ على الحدود أو بين القبائل ويقومون فوراً بتبادل معلومات خاصة بأية حوادث قد تحدث على جانب أي طرف التي قد تؤثر على الأمن بالنسبة للجانب الآخر .

المادة (٤): حينما تكون السلطات المعنية والمحدودة في المادة (٣) على بينة بإستعدادات يتم تنفيذها في مناطقهم من جانب شخص أو أشخاص مسلحون بهدف إرتكاب أعمال سرقة أو نهب أو الإغارة أو أي عمل غير قانوني والذي قد يتسبب في حدوث إضطراب على الجبهة بين البلدين فإن على السلطة المعنية تحذير الطرف الآخر من ذلك ، وإذا كان من الواضح أن التحذير المرسل إلى السلطة المعنية لن يصل في الوقت المناسب للأشخاص الذين يتعرضون لإصابة نتيجة للعدوان يجب إعطاء الإنذار إلى أقرب مسئول وفي حالة إستحالة الوصول إليه ، يتم إعطاءه للقبائل المهددة وفي الطرف التي تكون هناك منها ضرورة عاجلة بمكن إعطاءها التحذير إلى أي مسئول يعمل بالإنابة عن السلطة المعنية والتابعة للطرف الذي تجري الاستعدادات في أراضيه .

المادة (٥): إذا كانت السلطة التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أو أي شخص يعمل بالإنابة عن هذه السلطة على دراية بأي عمل خاص بالسرقة والنهب أو الإغارة أو أي عمل غير قانوني والذي قد يهدد السلام في الجبهة بين البلدين فإنه يكون له الحق في إخطار السلطة المعنية لدى الطرف الآخر وفي حالة الضرورة العاجلة يقوم بإخبار أقرب مسئول تابع للطرف الآخر ويقوم الطرف الذي تم إخطاره بإتخاذ الخطوات الضرورية مع الأخذ بالإعتبار إستعادة جميع ما سرق ونهب من قبضة المعتدين في حالة دخولهم في المنطقة التي يعمل فيها .

وإذا كان المعتدين رعايا بدو في البلد التي تمت فيها إتخاذ الإجراءات الضرورية وإذا كانوا رعايا بدو لطرف ثالث فإنه يتم مطالبتهم بالإبتعاد عن البلد التي دخلوها من خلال التهديد بمحاكمتهم في حالة عدم مغادرتهم ، إذا كانوا بدو من رعايا

الطرف الآخر الذي حدثت الإغارة في منطقتهم فإنه بعد إستعادة الأشـياء المسـلوبة والتي وجدت في حوزتهم يتم مصادرة أسلحتهم وتسليمها إلى حكومتهم وكمية مـن ممتلكاتهم ، ثم يتم تحذيرهم بوجوب عودتهم إلى بلدهم الأصلية ، وفي حالـة عـدم قيامهم بذلك يتم منعهم من البقاء على الحدود وتتم محاكمتهم علـى الجرائـم التـي أرتكبوها وفي حالة التأكد من أنهم سوف يحافظوا على السلام والهدوء يسمح لـهم بالبقاء بعيداً عن الحدود أو أن يتم إبعادهم من البلد التي أتخذوها ملجأ لهم .

المادة (٦): حتى يمكن تنفيذ بنود هذه المعاهدة ومـع الأخـذ فـي الإعتبـار المحافظة على العلاقات الطيبة وبصفة عامة علـى الحـدود بيـن البلديـن ، فـإن المسئولين الذين تم تعيينهم بموجب المادة ٣ من هذه المعاهدة يقومـون بالإجتمـاع مرة على الأقل كل ستة أشهر وعلى فترات متتالية في حالة الضرورة في تسوية أيـة مشاكل تتعلق بمناطق الحدود والقبائل المستوطنه فيها .

وفي ٢٧ يوليو ١٩٣٣م تم التوصل إلى بروتوكول التحكيم الملحـق بالمعـاهدة المذكورة والذي ينظم إجراءات التحكيم بين الجانبين فيما يستجد مـن خـلاف فـي تفسير أياً من مضامين معاهدة الصداقة وحسن الجوار (١) .

كانت الخطوة التالية في العلاقات السياسية بيـن العـراق والمملكـة العربيـة السعودية قد تمثلت في إقتراح رئيس الوزراء العراقي علي جـودت الأيوبـي علـى الشيخ حافظ وهبه الوزير السعودي المفوض في لندن بعقد معـاهدة أخـوة عربيـة وتحالف على أن تنضم إليها اليمن فيما بعد ، وقد لاقى الإقـتراح العراقـي مباركـة السلطات السعودية التي تابعت سبل تنفيذه مع حكومة ياسين الهاشمي الجديدة مـن خلال زيارة يوسف ياسين إلى بغداد في ٢٠ يناير ١٩٣٦م وفي الثاني عشـر مـن نيسان ١٩٣٦م أذيع من بغداد ومكة بيان مشترك يفيد توصل الطرفان إلى التوقيـع على معاهدة أخوة عربية صداقة إسلامية وإتفاق بيـن العـراق والمملكـة العربيـة

---

(١)Great Britain and East; Treaty between Iraq and Saudi Arabia, Great Britain and East Vol. 46 (1936) Pp. 540-541.

السعودية على أسس مبدأ التعاون بين الدولتين وحل الخلاف بينهما وفقــاً لمبــادئ عصبة الأمم (١) .

وتعهد الفريقان تعهداً متقابلاً بأن لا يقوم أحدهم بأي تفاهم أو إتفاق مع فريــق ثالث يضر بمصلحة الفريق الثاني أو مملكته ومصالحها أو يعرضها للضرر أو الخطر (مادة ١) وتحل جميع الإختلافات بيــن الطرفيــن بــالطرق السـلمية أو التحكيـم (مادة ٢) .

ويجد الفريقان مساعيهما في حالة وقوع خلاف يترتب عليه خطر الحرب بيــن أحدهما وفريق ثالث لتسويته بالطرق السلمية ووفقا للتعهدات الدولية (مادة٣).

ودعت المادة (٧) من المعاهدة إلى السعي لتوحيد الثقافة الإسـلامية العربيــة ، الأساليب العسكرية بين البلدين بتبادل البعثات العلمية والعسكرية.

وجاءت المادة الثامنة نقلة نوعية في مجال التعاون بين البلدين وقد دعت إلــى توحيد التمثيل الدبلوماسي بين البلدين فقد أجـــازت قيــام الممثليــن الدبلوماســيين والقنصليين لكل من الفريقين بتمثيل مصالح الفريق الآخر في البلاد الأجنبيـــة التــي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق بدون المساس بحقه في تعيين ممثلين مســتقلين لــه إذا أراد ذلك مستقبلا كذلك فقد أوجبت على الفريقين مراعاة العهود والمواثيق التــي يرتبط بها أحد الفريقين أو كليهما بالإضافة إلى الإستمرار حتى نفاذ المواد الــواردة في المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين البلدين إبتداءً من عام ١٩٢٢م وحتى عـــام ١٩٣٠ مادة (١) .

أبدى الملك عبد العزيز إرتياحا للتبديل الوزاري في العراق أثــر تولــي جميــل المدفعي الحكم خلفــاً لحكمــت سـليمان فــي أعقــاب إغتيــال بكــر صدقــي فــي (١٧/٨/١٩٣٧م) يتضح ذلك من الحديث الذي دار بينه وبين قنصــل العـراق فــي السعودية ثابت عبد النور ، فقد أستقبله في ختام العرض العسكري الذي أقيــم فــي منى بعد إنتهاء موسم الحج وقال له : أن العراقيون إخوته وأبنـــاء عمومتــه فــإذا

(١)Great Britain and East; Iraq and Saudi Arabia 1938, Great Britain and East, Vol. 51 (July, 14, 1938) P. 45.

- Williams, K: "Arab states In friendship co-operation between Iraq and Saudi Arabia, Great Britain and East " Vol. 45 (April 18, 1940) P. 278.

أصابتهم شوكة في أقدامهم فكأنما قد أصابته في أنفه ، وأضاف قوله لقد عاهدت الله على صيانة هذا الإتفاق والدفاع عنه فكونوا على حق أن جيشي هذا إنما هو للعراق وللشعوب العربية وباشرت حكومة جميل المدفعي في تصفية ذيول المشاكل المعلقة بين البلدين فقد تبادل وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي والأمير فيصل ابن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي كتابين (الأول بتاريخ ١٩٣٨/٢/٧م حول أعتبار بروتوكول التحكيم الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة في ٧ نيسان ١٩٣١م ساري المفعول عملاً بأحكام المادة الخامسة من المعاهدة المذكورة، ريثما يتم وضع بروتوكولات جديدة تنفيذاً للمادة الثانية من معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية المؤرخة في ٢ نسيان ١٩٣٦م وافق الأمير فيصل بتاريخ ١٩٣٨/٣/٨م على العمل بهذا البروتوكول).

أما (الكتاب الثاني فكان بشأن تخطيط الحدود بين البلدين القاضي بتعيين هيئة مشتركة من البلدين لإعداد سلسلة مساحة تثليثية لمنطقة الحدود والقيام بمسح طبوغرافي للمنطقة الكائنة في جوار المواقع المبينة في بروتوكول العجير الأول عام ١٩٢٩م ومسح طبوغرافي للمنطقة الممتدة مسافة خمسة كيلوا مترات على جانبي خط الحدود وبعدها تجري المفاوضة على كيفية مرور خط الحدود في الآبار والمواقع في بروتوكول العقير السالف الذكر .

بالإضافة إلى ذلك فقد حضر الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك عبد العزيز رئيس الشعبة السياسية في ديوانه إلى بغداد ووقع مع وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي ثلاثة إتفاقيات جديدة يوم ٥/١٩ ، ١٩٣٨/٥/٢٤ م .

دارت الاتفاقية الأولى حول إدارة المنطقة المحايدة بين السعودية والعراق وتضمنت كيفية الإنتفاع من هذه المنطقة والطريقة الواجب إتباعها في إدارتها والتعاون على توطيد الأمن فيها وحل الخلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين أو رعاياها ورعايا دولة أخرى ووقعت هذه الاتفاقية في ١٩٣٨/٥/١٩م وصدق عليها مجلس النواب العراقي في يوم ٢ آب ١٩٣٩ أيام وزارة نوري السعيد الذي خلف المدفعي .

أما الإتفاقية الثانية فكانت حول تنظيم شئون الرعي وورود المياه والغاية منـــها إجراء التسهيلات اللازمة لرعاية الطرفين للإستفادة من المراعـــي والميـــاه وذلــك بإعفاء حيواناتهم وما يستعملونه لسد حاجاتهم الشخصية مـــن الرسـوم الجمركيـة ومراقبة الأمراض السارية والأسلحة أو جباية الضرائب من رعايا الفريقين وقد أحـل مجلس النواب على هذه الإتفاقيــة يـوم ١٩٣٩/٨/٢م لأن المــادة الرابعــة منـها والمتعلقة بجباية الضرائب كانت مجحفة بحق العراق .

كما جاء في قرار اللجنة الداخلية والخارجية المشتركة للمجلس أوصت المجلـس في فتح باب المفاوضات مع حكومة المملكة العربية السعودية بشأنها .

أما الإتفاقية الثالثة فكانت تتعلق بتابعية العشائر بين العراق والمملكــة العربيـة السعودية وتعتبر أمتداداً لإتفاقية المحمرة عام ١٩٢٢م ، التـــي أعتــبرت عشــيرتي الظفير والعمارات تابعتين للعراق ، في حين أعتبرت قبيلة شمر نجد تابعة للسعودية، بينما أستمر من عشائر الفريق الثاني في العراق لذلك تم الإتفاق علـــى عقــد هــذه الإتفاقية بحيث أصبح بمقتضاها أفراد تلك العشائر القــاطنين فـــي أراضــي أي مــن الفريقين تابعا له إذا لم يعد إلى بلادهما في خلال ستة أشهر مـــن تبليغــهما ، ولقــد أعترضت اللجنة المشــتركة الداخليـــة والخارجيـــة فـــي مجلـــس النـــواب بتـــاريخ ١٩٣٩/٧/٢٧ م .

وعلى المادة الرابعة المتعلقة بإبعاد عشيرتي شمر التابعين للعـــراق، والظفـــير التابعين للسعودية من مناطق الحدود بإعتبارها مجحفة بحق العراق ولذا لم يصـــادق عليها مجلس النواب في ٢ أغسطس ١٩٣٩م ، أوصت اللجنة الحكوميـــة العراقيـــة الدخول في مفاوضات لتعديلها .

وعندما تولى رئاسة الحكومة العراقية رشيد عالي الكيلانـــي "مــارس ١٩٤٠- يناير ١٩٤١ م" غادر نوري السعيد وزير الخارجية وحافظ وهبة ، بغداد إلى منطقـــة الخضراء " روضة التنهات " بالمملكة العربية الســعودية ، ودارت مفاوضـــات بيـــن الجانبين " ٢٦-٢٨ صفر ١٣٥٩ هـــ ، ٤-٦ أبريل ١٩٤٠م كان من نتيجتها عقـــد إتفاق لحل قضايا عشائر الحدود المعلقة بينهما على الأسس التالية :-

أولاً:-

أ) يعين كل من الفريقين موظفي حدود في مناطق الحدود التي تكثر فيها الحوادث المخلة بالأمن والتي يتفق عليها فيما بعد .

ب) يخول موظفوا الحدود المشار إليهم في الفقرة (أ) سلطة تامة في الأمور التالية :-

١ - معالجة وحسم كافة القضايا المتعلقة بالأمن على حدود المملكتين ضمن منطقة عمقها ٣٠ كيلو متراً على جانبي كل من خط الحدود .

٢ - إتخاذ التدابير المقتضية للحيلولة دون قيام أي شخص من رعايا الفريقين بأي عمل من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين المملكتين .

٣ - التعاون على تبليغ رعايا الفريقين أوامر حكومتهم .

ثانيا : -

أ) يُبعد إلى الحدود النجدية ويمنع من الإقامة والرعي في الأراضي العراقية الواقعة على حدود المملكتين أفراد عشيرة شمر نجد الذين نزحوا إلى العراق في خلال الخمس سنوات الأخيرة ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين توافق الحكومة العربية السعودية تحريراً على بقائهم في المنطقة المذكورة للرعي والإمتياز ويمنع بعد هذا نزوح أفراد العشيرة المذكورة على صورة وقتية أو دائمة من نجد إلى هذه المنطقة إلا بموافقة الحكومة السعودية .

ب) يمنع أفراد عشيرة الظفير والدهامشة ممن يختارون تابعية المملكة العربية السعودية من الإقامة أو الرعي في المنطقة المذكورة إلا بموافقة الحكومة العراقية على ذلك [١] .

حتى عام ١٩٤٨م لم تشهد مشكلة الحدود السعودية مع العراق وشرق الأردن تطوراً جديداً يستدعي تحريكها من رقادها ، بيد أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد بدأت تولي هذه القضية إهتماماً في أعقاب متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية

---

(١)حافظ وهبه : خمسون عاماً في جزيرة العرب مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٠م ص. ١٢٤-١٢٥ .

وكعادة الدبلوماسية البريطانية حال تعرضها لضغـوط إسـتراتيجية فقـد اسـتنفرت باحثيها لأجل الوقوف على آخر تطورات هذه المسألة فكان أن كَتبَ "جي أي كيبـل " J.E. CABLE " الباحث المتخصص في شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية تقريراً في ٢٢ يناير ١٩٤٨م (١) مفاده :-

" أصبح النزاع الحدودي القائم منذ زمن بعيد بيـن الأردن والسـعودية يجتـذب الإهتمام المباشر لحكومة صاحب الجلالة حيث أننا نعتزم الدخول فـي تحـالف مـع السعودية وكذلك مع الأردن ومن المحتمل جداً أن تشـير الحكومـة السـعودية هـذه القضية أثناء مفاوضات المعاهدة هذا بخلاف أنه مـن صميـم مصالحنـا إزالـة أي صراعات محتملة بين حلفائنا ويبدو أن هناك خيـاران مفتوحـان أمـام سياسـاتنا فبإمكاننا أن : -

أ) نقدم وساطة بين الطرفين بأمل تحقيق تسوية تكون مقبولة لديهما .

ب) محاولة إثناء الحكومة السعودية من إعادة فتح هذه القضية وذلـك بـهدف إبقائها في حالة سكون .

وإذا ما تبنيا الخيار الأول فمن المفترض أن نعمل للوصول إلى تسـوية توافـق الأردن بمقتضاها على فتح ممر محايد يصل السعودية بسوريا ولا شك أن هذا الأمـر سيقضي أيضاً مفاوضات مع سوريا والعراق ومقابل هذه المنحة توافـق السـعودية على التنازل عن مطالبها في العقبة ومعان .

ومن شأن هذه التسوية أن تسمح بقيام لجنة للحدود برئاسة شخص نزيه لتعيين الحدود بين نجد والأردن وسيكون هذا حلاً مثالياً إذا مـا توفـرت فـرص مناسـبة لإنجاحه ولكن من الناحية العملية سينطوي هذا الخيار على مساوئ خطيرة حيث أنـه سيتطلب تنازلات كبيرة من جانب الأردن ، الأمر الذي لن يكون أقل قبولاً من حكومـة ذلك البلد ، وكانت حكومة صاحب الجلالة نفسها قد رفضت لمدة ٢١ عامـاً التنـازل

---

(١)Richard, Schofield: "Arabian boundary disputes" Vol. 7, Jordan - Saudi Arabia 1923 – 1963, Archive Edition, London 1992.
See; No, 7-2-24 Foreign office review of the current status of the Saudi Jordanian boundary dispute (January 1948) Pp. 919-920.

عن نفس المواقف التي تتبناها الآن حكومة الأردن وأكثر من ذلك سيتطلب الأمر مفاوضات معقدة ومطولة لن تؤدي إلى إنسجام فوري بين السعودية والأردن .

ويبدو أنه من الأفضل بذل الجهد لتفادي إعادة فتح هذه المسألة ولن نفقد شيئاً من تأجيلها وإذا ما توفى الملك عبد الله والملك ابن سعود في غضون ذلك ربما يكون من سيخلفونهم أقل عناداً.

وفي تقرير آخر لنفس الباحث جي. آي. كيبل بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٤٨م تناول تفصيلاً كاملاً للوضع الحدودي الراهن على النحو التالي :-

لم يحدث أن تم إتفاق نهائي على الحدود الأردنية السعودية وتختلف طبيعة وأهمية النقاط موضع الخلاف من قطاع إلى آخر .

١ - النقاط موضع البحث :- يمكن النظر إلى هذه النقاط بسهولة تحت ثلاثة عناوين منفصلة.

أ) تقاطع الحدود العراقية / الأردنية / السعودية في جبل عنيزة بالإضافة إلى المطلب السعودي بممر يربطها بسوريا .

ب) الحدود النجدية / الأردنية من جبل عنيزة إلى المدورة .

ت) الحدود الحجازية الأردنية من المدورة إلى العقبة .

٢ - جبل عنيزة والممر إلى سوريا :- كما يلاحظ في المخطط التقريبي (رقم ١) المرفق مع هذه المذكرة فإن الحدود الشمالية للسعودية مفصولة عن سوريا بدولتين متجاورتين هي الأردن والعراق واللتان تجري حدودهما المشتركة من جبل عنيزة لإتجاه الشمال الغربي لمسافة حوالي مائة ميل حتى جبل الطنف ، حيث تلتقي حدود الأردن والعراق وسوريا في نقطة أتفق عليها بين الأقطار الثلاث في عام ١٩٣٢م وتم ترسيمها في عام ١٩٣٣م ولكن لا توجد إتفاقية في هذا الشأن أما النقطة التي تلتقي فيها حدود العراق والأردن والسعودية فقد تم تثبيتها بموجب المادة من إتفاقية الحدا في عام ١٩٢٥م وكانت شروط هذه المادة كانت غامضة وبالتالي كانت الخرائط المتوفرة غير دقيقة ولذلك يمكن تفسير هذه المادة تفاسير مختلفة لتثبيت الزاوية التي تلتقي فيها الحدود الشمالية للسعودية والحدود الشرقية

للأردن إما عند نقطة في أعلى جبل عنيزة أو عند نقطة أخرى على بعـــد ١٥ ميــل للجنوب الغربي أما الزاوية التي تتكون من إلتقاء الحدود الغربية للعـــراق والحــدود الشمالية للسعودية فقد تم الإتفاق عليها بل تثبتها وترسيمها على الأرض فـــي قمــة جبل عنيزة .

وقد أستغل السعوديون غموض إتفاقية الحــدا لدعــم مطالبتــهم بممــر يربــط السعودية مع سوريا ويجادلون بأن النقطة المعلمة (أ) في الرسم التخطيط (رقـــم ٢) الملحق بهذه المذكرة هي التي تعين الطرف الشرقي للحــدود الأردنيــة وأن النقطــة المعلمة (ب) تمثل الطرف الغربي للحدود العراقية بينما تشكل الفجوة الواقعـــة بيــن النقطتين (أ) و (ب) الطرف الجنوبي للممر الموصل إلى سوريا وهــذا الممــر لــن يكون على أي حال أكثر من إسفين حيث أنه ستنغلق بالضرورة في الطرف الشــمالي بإلتقاء ثلاثة حدود هي حدود سوريا والأردن والعـــراق فـــي جبــل الطنــف ولكــن السعوديين ربما لن يرضوا بتلك الإتفاقية التي لم يكونوا طرفاً فيها ولكنهم لم يقدمــوا مطلبهم بصورة مفصلة حتى الآن ، ولكن يبدو أنـــهم ســيكتفون حاليــا بالمنطقــة المحايدة (رقم ٢) أكثر من المطالبة بممر صعودي على وجه التحديد ، ولم يقبل هــذا الطلب إطلاقا سواء من الحكومة الأردنية أو حكومة صاحب الجلالة عندما كانت تديــو تلك الدولة بالإنتداب ، وعندما تقدمت الحكومة السعودية بهذه المطالبـــة فـــي عــام ١٩٢٥م رفضتها حكومة صاحب الجلالة وبدلاً منها أقرت المادة ١٣ من إتفاقية حــدا بحق المرور الحر للتجار عبر الأراضي الأردنية إلى سوريا والسعودية ، ولكن هـــذه الاتفاقية لم تعد سارية (تحت أحكام المادة ١٤) وذلك عندما أنهت حكومة صـــاحب الجلالة فترة الإنتداب على الأردن ، ولكن الحكومة الأردنية وافقت على بقاء سريانها إذا كانت الحكومة السعودية راغبة في إصدار إعلان مشابه ولكن الحكومة الســعودية تتفادى إلزام نفسها بشيء في هذه النقطة ، ولكنها على كل حـــال يمكــن أن تفســر الإتفاقية بطريقة مختلفة ومن الطبيعي مشاورة الحكومـــة العراقيـــة فـــي حالـــة أي تعديلات حدودية في هذه المنطقة ومن المؤكد أنها ستساند الملك عبد الله في مقاومة أي مقترحات يمكن أن تلحق إضرارا بحدودهم المشتركة مع الأردن .

وتم مناقشة إتفاقية حدا وتفسيراتها المتضاربة في مذكرة مفصلــــة فــي وزارة الخارجية بالرقم أي ٢٥/٢٧٧/٤٦٩٠ بتاريخ ١٩٣٩م .

- حدود نجد - الأردن من جبل عنيزة إلى المدورة :-

يرجع السبب في الخلافات والتفسيرات المتضاربة حول هذه الحدود إلــى غمــوض نصوص إتفاقية حدا التي يمكن أن تسمح برسم خطين أو ثلاثة خطوط للحــدود فــي قطاع واحد على أبعاد تتراوح من ٥ إلى ٢٠ ميل وقد زاد الوضع تعقيداً في بعــض إمتدادات الحدود حيث قامت دوريات المركبـــات المدرعــة لسـلاح الجـو الملكـي البريطاني وقوات الحدود الأردنية بمد أطراف الحدود الأردنيـــة لمنــاطق خلــف أي تفسيرات لإتفاقية حدا .

وحيث أن منطقة الحدود هي مناطق صحراوية يسكنها عدد قليل ومتناثر مــن البدو فإنها ليست مهمة في حد ذاتها ويتركز النزاع على ملكية بعض آبــار الميــاه وطرق السيارات وبعض المعالم الإستراتيجية وهنـــاك تقريــر مفصــل عــن هــذا الموضوع في وزارة الخارجية بالرقم ٢٥/٢٧٧/٤٦٩٠ لعام ١٩٣٩م .

- الحدود الحجازية الأردنية من الدورة إلى العقبة :-

هذا القطاع الأهم والأخطر في القطاعات الثلاث من الحدود الأردنيـــة الســعودية ولكنها الأقل تعقيدا ، فقد رفض الملك ابن سعود كسلفه الملك حسين ملـــك الحجــاز الإعتراف بهذه الحدود التي قامت بريطانيا من جانب واحد برسمها كخط مستقيم مــن الدورة إلى العقبة ، ويطالب ابن سعود بأن منطقة معان - العقبــة يجــب أن تكــون جزءاً من العربية السعودية ، ولم تحدد الحكومة السعودية بصورة دقيقة الحدود التي تطالب بها ولكنها ربما تشمل كل إقليم (سنجكية) معان أثناء الحكم العثماني والتــي تمتد شمالا من خط المدورة - العقبة لمسافة ١٥٠ ميلاً إلى وادي الموجب كمــا هــي موضحه في الرسم التخطيطي (رقم ١) الملحق بهذه المذكرة ورغم أن هذه المنطقــة قاحلة لحد كبير إلا أنها تشمل خُمس المساحة المزروعة في الأردن وكذلك رواســب نفطية من نوع غير جيد وبكميات غير معروفة كما تشمل حقول البوتاس في الطــرف الجنوبي للبحر الميت وميناء العقبة الميناء الوحيد للأردن ، وهذا المطلب الســعودي

موروث من الملك حسين ملك الحجاز ويدعون الأحقية بحكم الغزو ولكن حكومة صاحب الجلالة لم تعترف أبداً بهذا الحق وكذلك الحكومة الأردنية .

٢ - المفاوضات السابقة :-

كانت المطالب السعودية موضوعاً لمفاوضات متقطعة وغير حاسمة مع حكومة صاحب الجلالة والحكومة الأردنية .

(أ) الممر إلى سوريا : لم يُثار هذا الموضوع خلال المباحثات في الفترة من ١٩٣٤م إلى ١٩٣٩م والتي دارت حول حدود نجد مع الأردن ولكن في يناير ١٩٤٦م وبعد أن نالت الأردن إستقلالها الكامل أرسل الملك ابن سعود مذكرة إلى حكومة صاحب الجلالة يشير فيها إلى أن إتفاقية حدا قد اعتبرت لاغية بإنتهاء فترة الإنتداب البريطاني على الأردن وطلب أن تؤخذ في الاعتبار مطالب السعودية لمراجعة الحدود وذلك عند إعداد حكومة صاحب الجلالة معاهدة التحالف المقترحة مع الأردن وتضمنت هذه المذكرة طلباً "رابط " مع سوريا .

بعد توقيع معاهدة التحالف بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الأردن (وكانت الإشارة الوحيدة الواردة فيها بخصوص مسألة الحدود إعلان عن رغبة حكومة الأردن لإعتبار إتفاقية حدا سارية المفعول) أرسل الملك ابن سعود مذكرة أخرى إلى الحكومة الأردنية يجدد فيها مطالبه ويقول بأنه إذا كان سيفاوض الحكومة الأردنية بدلاً عن حكومة صاحب الجلالة فإنه " يفضل وجود طرف ثالث بيننا " وفي مذكرة بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٦م أوضح ابن سعود إدانته الصريحة لحكومة صاحب الجلالة لعدم القيام بتسوية جديدة للحدود قبل إنهاء فترة الإنتداب وتوقيع معاهدة مع الأردن وإصلاحاً لتلك الأوضاع تمنى ابن سعود أن تقوم حكومة صاحب الجلالة على الأقل بدور الوساطة في مفاوضاته مع حكومة الأردن ونفى ابن سعود أي رغبة من جانبه لحرمان العراق والأردن من مصالحهما الحدودية وأقترح أن تمارس كل دولة سلطتها على رعاياها عندما يكونون في الممر بين السعودية وسوريا ولم يتوسع في تفصيل هذا الأقتراح الذي يبدو قريب الشبه بمنطقة محايدة ردت حكومة صاحب الجلالة بالموافقة على القيام بدور الوساطة حتى يأتي اليوم الذي تقوم فيه علاقات

دبلوماسية عادية بين البلدين ولكنها لم تعلق على الموضـــوع الأساســي للمذكــرة وقامت بنقلها إلى حكومة الأردن التي ردت قائلة بأن موضوع الحدود قد سويت سلفاً ولا تحتاج لأي مفاوضات إضافية .

في أكتوبر ١٩٤٩م عقد إجتماع بين رئيـــس وزراء الأردن ووزيـــر خارجيـــة السعودية أتفق خلاله من حيث المبدأ مناقشة مسألة الحدود في تاريخ لاحق وبـــالفعل تمت مناقشات غير حاسمة ومتقطعة ولكن لم يحدث أي تقدم تجاه إتفاقية ما .

(ب) حدود الأردن – نجد : بعد سلسلة من المناقشات بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة السعودية في الفترة من ١٩٣٣م إلى ١٩٣٨م والتي توجد تفاصيلها فـــي مذكرة وزارة الخارجية رقم أي ٢٥/٢٧٧/٤٦٩٠ لعام ١٩٣٩م ، تم الإتفـــاق مـــن حيث المبدأ لأن تقوم لجنة مسح مشتركة لإعداد خرائط صحيحـــة لمنطقـــة الحـــدود تمهيداً لمناقشات لترسيم الحدود وفق إتفاقية حدا ، ونظراً لإندلاع الحـــرب العالميـــة الثانية في ١٩٣٩م لم تتمكن حكومة صاحب الجلالة من تنفيذ هذه الإتفاقية وبقيـــت مسألة الحدود معلقة .

(ج) حدود الأردن – الحجاز : مطالب السعودية على العقبة و معان مفصلة فـــي مذكرة وزارة الخارجية رقم أي ٢٥/٣/٣ بتاريخ ينـــاير ١٩٤٠م وتوجـــد بـــالمذكرة أعلاه الأساسي التاريخي لهذه المطالب.

وقد بقيت المطالب السعودية بتلك المناطق مجمدة طوال فترة الإنتداب البريطـــاني على الأردن رغم أن ابن سعود احتفظ بحقه في إعادة رفع القضية فيما بعد وهذا مـــا فعله بمذكرة بتاريخ يناير ١٩٤٦م حيث طالب بإلحاق مدينتي العقبـــة ومعـــان إلـــى الحجاز وقد تبعت سلسلة من المفاوضات ووصلت لنتائج غير حاسمة مثلما ذكر فـــي الفقرة ٢ (أ) أعلاه .

وتجدر إشارة بأن المعتمد البريطاني في جده أوصى في عام ١٩٤٦ بأنه يمكـــن إقناع ابن سعود بإلغاء هذا المطلب مقابل موافقة حكومة الأردن بإقامـــة نـــوع مـــن منطقة محايدة أو ممر بإدارة مشتركة لربط السعودية بسوريا .

- مشاركة وأهتمام حكومة صاحب الجلالة :-

لا شك أن حكومة صاحب الجلالة مشاركة في النزاعات الحدودية الثلاثة حيث أنها جميعا كانت موضوع مناقشات بينها وبين الحكومة السعودية وستقوم حكومة الأردن بدون شك باقتباس التصريحات والمواقف السابقة لحكومة صاحب الجلالة تجاه المطالب السعودية وذلك لمساندة قضيتهم كما ستلجأ الحكومة السعودية بإشارة وعود حكومة صاحب الجلالة للقيام بدور الوساطة في المفاوضات للوصول إلى إتفاق مع الحكومة الأردنية وعليه فإنه من غير الممكن لحكومة صاحب الجلالة إبعاد نفسها كلياً عن أي مفاوضات في المستقبل حتى لو لم تطلب منها حكومة الأردن مساعدة ودعما وفق المادة الأولي من معاهدة التحالف التي تعهدت فيها حكومة صاحبة الجلالة بعدم تبني موقف غير منسجم مع روح التحالف في حالة الخلافات مع أي دول أخرى ورغم أن هذه المعاهدة غير ملزمة قانونيـاً لمساندة حكومة الأردن في معارضة كل المطالب السعودية التي رفضها البريطانيون أنفسهم عندما كان مسئولين عن الأردن إلا أن حكومة صاحب الجلالة ستجد نفسها في موقف صعب مع الملك عبد الله إذا ما حاولت الوقوف في الحياد .

مع ذلك فإن المصالح البريطانية سوف لا تتأثر بصورة مباشرة بالمطالب السعودية على حدود نجد - الأردن ، كما أن إقامة ممر تحت إدارة مشتركة لربط السعودية بسوريا ستتطلب حق إتفاقية تكميلية لحماية خط أنابيب كركوك - حيفا الذي يمر من خلال هذه المنطقة ولكن هذا الأمر لن يشكل صعوبة ، وفي الجانب الأخر نجد أن المطالبة السعودية بمدينة العقبة أمر يهم حكومة صاحب الجلالة ، فحتى تتم إقامة حكومة مستقرة في فلسطين تكون على علاقات جيدة مع كل من حكومة صاحب الجلالة وحكومة الأردن ستظل العقبة هي الميناء الوحيد الذي من خلاله يمكن إرسال الأسلحة وإن أقتضى الأمر إرسال القوات إلى الأردن وعليه فإن أحتفاظ الأردن بهذا الميناء أمر مهم وضروري لتمكين حكومة صاحب الجلالة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الأردن وفق معاهدة التحالف وأكثر من ذلك فإنه من غير المستبعد أن تؤدي تطورات الأحداث في فلسطين إلى جعل ميناء حيفا غير صالحـاً كنقطة نهاية لخط الأنابيب الأمر الذي ربما يستوجب تحويلها إلى ميناء العقبة .

الفصل السابع

الوضع السياسي والقانوني لخليج العقبة

- -الوصف الجغرافي لخليج العقبة ومضيق تيران.
- -الخليج بإعتباره بحراً إقليمياً.
- -الخليج بإعتباره جزءاً من أعالي البحار.
- -خليج العقبة في أحوال التحارب.
- -مقترحات التسوية القانونية لوضع خليج العقبة.

مُقدِّمة

موضوع خليج العقبة ومضيق تيران من الأمور الحساسة التي ترتبط مباشرة بـــالأمن القومي العربي ، والمرشحة أيضا للتفاعلات المستقبلية ، أيا كانت مشروعية المواثيق التـي أبرمت بهذا الشان ، فالتدخل الإسرائيلي السافر في وضعية جزر حنيش عند مدخـل البحـر الأحمر الجنوبي ، قد أعطى المثال الواضح على إستمرار عقدتها السياســية الهادفــة إلــى تامين مجال إستراتيجي كاف لمد الذراع الصهيونية إلى البحر الأحمر وخلجانه ومضايقــة ، وهناك رصيد كبير من المحاولات الصهيونية الرامية إلى العبث بالوضع السياســي لخليـج العقبة وفق هذا المخطط ، ففي أعقاب وعد بلفور ، أشار ديفيد ابن غوريون في مقاله لـــه في جريدة فلسطين في حزيران (يونيو) ١٩١٨م إلى أن فلسطين اليهودية ينبغي أن تشـمل النقب برمته ويهودا والسامر والجليل، ولواء حوران ، ولواء الكرك بما فـي ذلـك عمـان والعقبة وجزءا من لواء دمشق ، وكان غضب الصهاينة شديداً وحسرتهم طويلــة عندمـا أعلن عن تأسيس إدارة شرق الأردن ، حيث ترتب على ذلك استثناؤها مـن حـدود وعـد بلفور، وحرمت فلسطين من ثلثي مساحتها بضربة واحدة "حسب تعبيـرهم" وفـي مؤتمـر السلام الذي عقد بعد الحرب الأولى تقدمت المنظمة الصهيونية بمذكرة تطالب فيـها بضـم شرق الأردن إلى الدولة اليهودية كي يتسنى للأخيرة وفق الضرورة الملحة الإشراف الكامل على خليج العقبة حتى يصبح الطريق مفتوحا إلى المدينة ومكة ، وعندما فشلت مخططاتـهم ظلت اعتقاداتهم قائمة ووجدوا بغيتهم في إحتلال قرية مصرية سـاحلية مـهجورة هـي أم الرشراش التي تبعد خمسة أميال إلى الغرب من العقبة في ١٠ مارس ١٩٤٩م ، وأقـاموا بها ميناء إيلات في محاولة لمزاحمة ميناء العقبة إســتراتيجية ، وإستشـعرت السـلطات المصرية والسعودية خطورة الوضع ، وتم الإتفاق بينهما على أن تتولى القوات المصريـة مهمة المرابطة والسيطرة على مضائق تيران وشرم الشيخ في مدخل خليج العقبة ، وخـلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في العدوان الثلاثي ١٩٥٦م ،

ركزت القيادة الإسرائيلية على أحتلال شرم الشيخ الذي يسيطر على مضيق خليج العقبة ، ودفعت بإثني عشر آلفاً من جنودها ليقاتلوا ثمانمائة جندي مصري ، وكان إعلان المصريون إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ، ومنع السفن التي تنقل مواد إستراتيجية لإسرائيل من العبور من مضائق تيران - ضمن أسباب أخرى - سبباً مباشراً لحرب يونيو ١٩٦٧م التي زادت من حدة التمسك الإسرائيلي بمنطقة المضائق المدخل الإستراتيجي لخليج العقبة واعتبرتها ضمن حدودها الإقليمية ، حتى جاءت حرب ١٩٧٣م لتصحح العديد من المفاهيم الإسرائيلية المغلوطة وبضمنها أستحالة إحراز تقدم منفرد في طبوغرافية العقبة إزاء الوجود العربي الضاغط ، وقد نجحت الدبلوماسية المصرية في إقرار حقوق عربية هامة فيما يختص بالعقبة بمقتضى إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م ، ففي مقابل فتح قناة السويس وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية بصورة دائمة ومطلقة ، تعود شرم الشيخ إلى السيادة المصرية ، وفقدان إسرائيل لثلاث قواعد جوية هامة هي يمتام (في منطقة رفح) وعستيون (في منطقة إيلات) واوفير (في منطقة شرم الشيخ) والتي كانت تمثل مصدرا لتهديد مناطق خليج السويس والخليج العربي والمملكة العربية السعودية لردعها عن المشاركة في أية حرب عربية ضد إسرائيل ، هذا الرصيد التاريخي الضخم لأهمية خليج العقبة هو الذي حدا بالباحث لمعالجته وفق أطر سياسية وقانونية بعد أن زاد الإلحاح الصهيوني على الولايات المتحدة لإسناد دور فعال لهم في حماية مصالح الغرب البترولية في منطقة الخليج العربي مؤكدين قدرتهم على القيام بدور رئيسي في الدفاع عن تلك المصالح بصفتهم نقطة الإستقرار الوحيدة والرئيسية في الشرق الأوسط ، وفي حين يدعم اللوبي الصهيوني هذا الزعم بقوة ، تبقى مراكز البحوث الإستراتيجية الأمريكية لتحذر من الإنصياع الأمريكي الكامل للإرادة الصهيونية ، وترى أن الأهمية الإستراتيجية للكيان الصهيوني غير شاملة وغير مطلقة ، وأنها مشوبة بنقاط ضعف عديدة ، تجعل الإعتماد عليها بصورة مطلقة أمر قابل للشك والإحباط المرير .

الوضع السياسي والقانوني لخليج العقبة ومضيق تيران [*]:

يؤلف خليج العقبة الذراع الشمالية الشرقية للبحر الأحمر كما يؤلف خليج السويس الذراع الشمالية الغربية .

ويمتد الخليج من مدخله إلى نحو خط عرض ٢٨ شمالاً في إتجاه شمالي شرقي على وجه عام ٩٨ ميلا إلى رأسه قرب مدينة العقبة .

وواضح أنه ضيق بالنسبة لطوله فيبلغ عرضه مقابل راس الشيخ حميد في جزئه الجنوبي نحو ٧ أميال ، ويصل عرضه إلى أقصى مداه مقابل راس أبو قلوم إذ يبلغ نحو ١٥ ميلاً ، وهذا بينما عرضه في طرفه الشمالي ، الذي يكاد يكون مربع الشكل يتفاوت بين ثلاثة أميال وأربعة لا أكثر .

يتأخم الخليج من الغرب شبه جزيرة سيناء التابع لمصر ، ومن الشرق بر المملكة العربية السعودية ، والشاطئان جبليان مقفران ، وعند الطرف الشمالي يحتفظ الأردن وإسرائيل بشريطين قصرين من الساحل ، فالشريط التابع للأردن طوله نحو سبعة أميال ، والذي تحت سيطرة إسرائيل طوله نحو ستة أميال ، وفي القسم الأدنى تقع مدينة العقبة ، وهي ميناء الأردن الوحيد ، ويقع ميناء إيلات في القسم الإسرائيلي ، ومع أن ميناء أزيون جسر اليهودي القديم الوارد في الكتاب المقدس يعرف بميناء إيلات أحياناً ، فالمرجع أنه كان يقع بالقرب من موقع العقبة في الوقت الحالي .

وخليج العقبة ، من الناحية الجيولوجية ، جزءٌ مما يطلق عليه أسم "وادي الفلق العظيم" الذي يمتد من سوريا إلى موزمبيق ، والذي من أجزائه أيضاً بحيرة طبرية

(*)تجدر الإشارة إلى أن نشير إلى الحسابات الواردة في هذا التحليل والمتعلقة بالمسافات والأميال والمياه الإقليمية في الخليج مبينة على خريطة رقم (٢٨١٢) الصادرة من المكتب الهيدروجرافي للبحرية الأمريكية ، وتشمل هذه الخريطة الأجزاء الشمالية للبحر الأحمر وخليج العقبة وفق تاريخ إعدادها في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦م ، وكذا نشره المكتب الهيدروجرافي رقم (١٥٧) بعنوان "تعليمات الملاحة للبحر الأحمر وخليج عدن" الطبعة الخامسة ٣٠ يناير ١٩٥٧م .

-Burdett, A .L .P: "Persian Gulf & Red Sea" Naval Reports 1820-1960, 15 Volumes, Archive Editions, London 1992, See; Vol. 11-15.

-P. L. Toye and A. Seay : "Israel; boundary disputes with Arab neighbors 1946 – 1964" 10 Volumes, 1000 Pages, Archive Editions, London 1992.

ووادي الأردن والبحر الميت ووادي "عربة" ، وهذا يعلل العمق غير العادي للمياه في الخليج فالأعماق التي تتفاوت بين ٥٠٠ قامة و ٦٠٠ (نحو ٩٠٠ متر إلى ١١٠٠) شائعة ، أما الأعماق التي تقرب من ٨٠٠ قامة (١٤٥٠ مترا) فهي ليست مجهولة، ويبدأ الماء العميق قريباً جداً من السواحل ، ومتى تجاوز مضيق تيران وجد عدد ضئيل من الشعاب الرملية أو المناطق الشديدة الضحالة التي لا تصلح للملاحة ، وحتى عند الطرف الشمالي بالقرب من مدينة العقبة فإن خط العشرين قامة (٣٦متراً) يمتد نحو ٥٠٠ متر فقط ، بعيداً عن الشاطئ ، بينما هناك أعماق تبلغ نحو ٢٠٠ قامة (٣٦٠متراً) على مسافة ميلين ، فخليج العقبة إذا يختلف أختلافاً كلياً في طبيعته عن الخليج الفارسي ، حيث تعتبر الأعماق الزائدة على ٥٠ قامة (٩٠ متراً) أمراً غير عادي إلى أبعد حد ، وهناك مساحات عريضة لا تصل إليها إلا المراكب الصغيرة ، ومن مظاهر هذا الخلاف عدم وجود جرف قاري ما في الخليج الفارسي ، والجرف القاري يعرف عادة بأنه منطقة قاع البحر الواقعة بين الساحل وخط المائة قامة (أو ٢٠٠ متر) .

لا يبدو إن في خليج العقبة نفسه إلا عدداً قليلاً من الجزر ، وتظهر على الخريطة جزيرتان لأغير إحداهما ، وهي جزيرة حميضة ، تقع مقابل الساحل العربي السعود على بعد نحو ٢٠ ميلاً إلى الجنوب من مدينة العقبة ، والجزيرة الأخرى هي جزيرة فرعون ، وتقع مقابل الساحل المصري على بعد نحو ثمانية أميال من راس الخليج ، والجزيرتان صغيرتان جداً ، ولا تبعدان من البر بأكثر من بضع مئات من الأمتار ، وأن أنعدام الجزر والشعاب في وسط الخليج ، مضافاً إلى ذلك العمق الشديد للماء ، يجعل الخليج مفتوحاً أمام الملاحة السهلة للسفن من جميع الأحجام ، لأن الأخطار الوحيدة الأخرى تنشا من الريح والجو ونقص وسائل اللازمة للملاحة ، والواقع أنه لو كان الخليج أقل مما هو عليه من حيث سهولة الملاحة ، لما صار على الأرجح موضوع نزاع كبير ، كما قد حدث فعلاً .

عند الطرف الجنوبي لخليج العقبة يميل الشاطئ المصري ميلاً يكاد يكون جنوبي الإتجاه ، صوب رأس نصراني ، وبعد هذه النقطة يقع على البحر الأحمر ويتحول في

إتجاه جنوبي غربي إلى رأس محمد وهو الطرف الجنوبي الأقصـــى لشـــبه جزيـــرة سيناء، وبين هاتين النقطتين يقع شرم الشيخ ، وإلى الناحية المقابلة يمتـــد الســـاحل العربي السعودي بارزاً في إتجاه جنوبي غربي في شبه جزيرة صغيرة ، تقع أعلـــى نقطة فيه ، وهي راس الشيخ حميد ، في الخليج ، وآدني نقطة ، وهي رأس الغسما، ناتئة داخل البحر الأحمر ، وبعد رأس الغسما ، يسير الساحل شرقاً مسافة نحـــو ٣٠ ميلاً قبل أن يتخذ إتجاهاً جنوبياً شرقياً ، وهو إتجاه العام على طول البحـــر الأحمـــر كله.

في هذه المنطقة المقابلة للساحل العربي السعودي والتي يمكن تسميتها بـــالركن الشمالي الشرقي للبحر الأحمر ، يقل عمق الماء بشكل كبير بالنسبة للبقاع الأخـرى ، وتعترضه بكثرة شعاب مرجانية وضحاضح وجزر صحراوية ، وتيران هي أنأى هـذه الجزر صوب الغرب وأكبرها ، وهي تقع على بعد نحو أربعة أميـــال إلـــى الجنـــوب الغربي من رأس الغسما ، وهي في حد ذاتها تبلغ نحو سبعة أميال طولاً من الشـــمال إلى الجنوب ، ونحو خمسة أميال في أقصى العرض من الشرق إلى الغرب ، وعلـــى بعد نحو ميل ونصف ميل إلى الشرق من تيران تقع جزيرة صنافير ومقاييسها نحـــو أربعة أميال أو خمسة في أعظم أبعادها ، وإلى الشرق مـــن صنـــافير تقـــع جزيـــرة شوشة، وهي أصغر منها ، وعدد آخر من الجزر

بينما يقع عدد من الجزيرات والصخور المكشوفة قريبة من تيران وصنـــافير ، وجزيرتا تيران وصنافير مقفرتان جبليتان ، وترتفع أعلى قمة في تيران إلى ما يزيـد على ٥٠٠ متر ، وكلتا الجزيرتين لا يقيم فيهما سكان حتى في الظـــروف العاديـــة ، وإن كان يقال أنه في أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) أنشئت علـــى أرض تيران مهابط جوية للطوارئ ليستخدمها السلاح الجوي الملكـــي البريطـــاني ، ويلوح أنه لا خلاف على أن هاتين الجزيرتين والجزيرات القريبة منها هـــي اليـــوم أراض عربية سعودية ، وهذا الرأي يمض على أساس هذا الفرض .

إن الجانب الغربي لجزيرة تيران يواجه الساحل المصـــري بـــالقرب مـــن راس نصراني ، والممر الواقع بينهما يتألف منه مضيق تيران ، وهو المدخل الرئيسي مـــن

البحر الأحمر إلى داخل خليج العقبة ، ويبلغ عرض المضيق في أضيق نقطة منـــه ، شمال رأس نصراني مباشرة ، نحو ثلاثة أميال بالتمام ، غير أن مجموعة مكونة من أربعة شعاب كبيرة تعترض سبيله في منتصفه ، وأقصاهـــا جنوبـــاً يعـــرف بشـــعب غوردن وهو يقع على بعد نحو ميل ونصف ميـــل شـــمال شـــرق رأس نصرانـــي ، والثلاثة الأخرى ، وتعرف بشعب توماس وشعب وودهوس وشعب جاكسون ، تقـــع على بعد ميلين شمال شرق شعب فوردن ، والشعاب أربعة جميعا تغطى أحياناً بالماء عند الجزر ، وكثيراً ما يظهر فوق الماء بعض الصخور الكبـــيرة الواقعـــة عليـــها ، والمياه بين الشعاب عميقة ، على أنها غـــير صالحـــة للملاحـــة بســـبب التيـــارات المتضاربة .

ولوجود الشعاب الأربعة أثره في تقسيم المضيق إلى مجريين صالحين للملاحة ، أحدهما يمر بين الشعاب والساحل المصري ، والآخر يمر بينهما وبين ساحل جزيـــرة تيران ، والمجرى الغربي يعتبر أصلح المجربين إلى حد بعيد وذلك بسبب إتساعه في العرض وعمقه وخلوه من الأخطار ، وهذا الممر يعرف بممر "انـــتربريز" ، عرضـــه نحو ١٢٠٠ مترا بين الساحل وشعب غوردن فالسفن التي تسير وسط المجرى تمـــر عادة على بعد ٦٠٠ متر إلى ٧٠٠ من الساحل المصـــــري ، والطريـــق الشـــرقي ، المعروف بممر جرافتون ، عرضه أكثر قليلاً من ٨٠٠ متر بيـــن شـــعب جاكســـون والشعب الساحلي لجزيرة تيران ، والسفن التي تستعمله تمر إذن على مســـافة ٤٠٠ متر إلى ٥٠٠ من الساحل العربي السعودي .

وربما كان من الممكن من الناحية النظرية أن تتجنب سفينة ما مضيـــق تـــيران تجنباً تاماً وتدخل خليج العقبة بالمرور بين تيران وصنافير أو عبر طريق آخر أنـــأى منه شرقاً ، ثم تتقدم من وراء تيران إلى داخل الخليج بالقرب من رأس الشيخ حميد، ولكن يلوح أن طريقا كهذا لم يمسح أبداً ولم يسلك من الناحية العملية ، وإلى جـــانب كون هذا الطريق أطول وأكثر أنحرافاً من غيره ، فإنه مملوء بالصخور وغـــير ذلـــك

من المخاطر ، كما أنه مسدود بالشعاب والمياه الضحلة بين تيران وبر المملكة العربية السعودية أمام السفن الكبيرة [1].

إستناداً إلى المبادئ المعروفة نظريات القانون البحري العام ، يبرز عدد من الأجوبة المحتملة ، على السؤال الخاص بوضع خليج العقبة في القانون الدولي ، ويلوح أن ثلاثة من هذه الأجوبة تحتاج إلى عناية خاصة :

أ- أن خليج العقبة بحر مقفل وان مياهه إقليمية للدول الساحلية .

ب- أن مياه خليج العقبة هي بمجموعها بحر إقليمي للدول الساحلية .

ت- أن خليج العقبة ، بإستثناء شريط من البحر الإقليمي بطول سواحله ، هو جزء من أعالي البحار ، وأن مضيق تيران ، وأن يكن إقليمياً في حد ذاته ، فهو مضيق دولي يربط قسمين من أعالي البحار .

وسيحلل كل من هذه الافتراضات بالترتيب :

- الإفتراض الأول القائل أن خليج العقبة بحراً وخليج مقفل "مغلق" ، هو إدعاء يعني أن مياهه بمجموعها حتى الخط على جانب مضيق تيران المواجه للبحر الأحمر ، هي مياه داخلية للدول التي تتقاسم سواحله ، وحيث أنه ليس للسفن الأجنبية حق ، بمقتضى القانون الدولي ، في دخول المياه الداخلية أو المرور عبرها فيتبع ذلك أنه لا يحق لها أن تدخل أو تستعمل خليج العقبة دون أذن ولو لغرض المرور البري ، وبناء على هذا الأفتراض تكون مياه الخليج من نفس الفئة القانونية بالضبط التي منها الإقليم البري للدول الملاصقة، وإذا أعتبرت إسرائيل دولة من دول الخليج ، فإن هناك أربع دول لها مصلحة في هذه المياه ، ولكن إذا أقضي بأن وجود إسرائيل على الخليج هو تدخل غير مشروع فإن السلطة المشروعة على الخليج تعود إلى الثلاث دول العربية فقط هي المملكة العربية السعودية والأردن ومصر ، وسنأخذ بهذا الفرض الأخير عند فحص

---

(١)المكتب الهيدروجرافي : تعليمات الملاحة للبحر الأحمر وخليج عدن ، نشرة البحرية الأمريكية رقم (١٥٧) ، واشنطن ١٩٥٧م.

- P. L. Toye and A. Seay:" Israel, boundary disputes with Arab neighbors" Op Cit: See; Vol. 8, Geographical of El – Aqpa Gulf, Pp.560 – 566.

الإعتبارات المختلفة التي يمكن أن نسوقها تأييداً للرأي القائل أن الخليج مياه داخلية.

١. عوامل جغرافية :

لا خلاف من الناحية الجغرافية على أنه لو كان خليج العقبة محاطاً بأراضي دولة واحدة لأصبح خليجاً مقفلاً ولأصبحت مياهه داخلية فمدخله من الضيق بحيث يستوفي شروط الخليج المقفل حتى حسب أكثر المقاييس ضيقاً ، وهو في هذا يشبه كل الشبه خلجاناً أخرى كبيرة غير أنها ضيقة المدخل ، ولا نزاع على إقليميتها ، كخليج سان فرنسسكو في الولايات المتحدة وخليج طوكيو في اليابان ، وأيا كانت الأسباب الداعية إلى رفض إعتبار خليج العقبة مقفلا ، فإنها لا يمكن أن تنهض على أساس شكله الطبيعي .

٢. عوامل تاريخية :

ومن الناحية التاريخية ، كان خليج العقبة قبل حرب ١٩١٤ – ١٩١٨م محاطاً بأراضي دولة واحدة هي الدولة العثمانية ، لأن مصر وفلسطين والأردن والحجاز كانت في ذلك الوقت لا تزال جميعا تحت السيادة العثمانية من الوجهة القانونية ، فلا خلاف أذن على أن الخليج كان قبل ١٩١٤م مياها داخلية عثمانية حسب القواعد العادية للقانون الدولي ، ويبدو أنه ليس في الوثائق الرسمية المعاصرة القليلة التي تعالج وضع البقع البحرية في تلك المنطقة ما يشر إلى نقيض ذلك ، وفي هذا الصدد، تعلق أهمية خاصة على المذكرة الشفوية بتاريخ أول أكتوبر ١٩١٤م التي أعلنت الحكومة العثمانية إنشاء شريط للبحر الإقليمي عرضه ستة أميال عن سواحله ، وقد أعلن أن هذا ينطبق على "البحر الأسود والأرخبيل والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر عمان والخليج الفارسي" ، ولم يرد ذكر لخليج العقبة ، وفي هذا دليل واضح على أن الخليج لم يكن يعتبر حاويا لأية مناطق من أعالي البحار يتعين تمييز منطقة البحر الإقليمي العثماني منها ، وبعد أربع سنين وجد أعتراف أخر بالطابع المقفل للخليج ، وهو أمر بالغ الأهمية ، في أضابير مكتب لندن للمنظمة الصهيونية، ففي ٦ نوفمبر ١٩٢٨م ، عندما كان وجود مملكة عربية واحدة في المنطقة أمراً يعد

محتملاً ، أعدت اللجنة الإستشارية لفلسطين (وكانت تضم معظم الزعماء الصهيونيين) وثيقة أوصت فيها بتخوم معينة لفلسطين ، وبعد أن ذكرت الوثيقة الخطوط المقترحة التي طالبت ضمن أمور أخرى بخط ساحلي على خليج العقبة ، مضت فقالت :- يكون هناك حق لحرية الوصول إلى البحر الأحمر ومنه عبر العقبة بترتيب مع الحكومة العربية [1] ، ويتبين أن الزعماء الصهيونيين في هذا الوقت قد أعترفوا بوضوح بالحاجة إلى الظفر بموافقة العرب على أي مرور عبر العقبة .

٣. إعتبارات خاصة تتعلق بالإسلام :

بالإضافة إلى النقط المتقدمة ، هناك سبب أخر له طابع خاص وحاسم لإعتبار خليج العقبة بحراً مقفلاً على أساس إعتبارات تاريخية ، وهذا السبب هو الصلة القديمة بين الخليج والدين الإسلامي ، وهي صلة ذات ناحيتين ، وأولاهما أن الخليج يقع على طريق الحج القديم بين الأراضي الإسلامية المأهولة في الشمال والحرمين ، وأخراهما أنه يقع قريباً جداً من الحجاز ، وهي المنطقة التي يقع فيها الحرمان والتي يعتز بها المسلمون لأنها "أرض التي تلقى فيها محمد الرسول (ص) الوحي ونشر فيها الإسلام وأمضى فيها جميع سنين حياته الدينية السياسية" [2] ، والحجاز كله عند المسلمين يعتبر الثاني في الأهمية الدينية بعد الحرمين نفسيهما ، وكل تهديد له يمس بقعة شديدة الحساسية لإتباع دين هو أعظم أديان العالم ، وخاتمها .

ولعلنا نذكر أن الحج إلى مكة المكرمة ليس مجرد عمل من أعمال التقوى ، بل هو ركن من الأركان الإسلامية الخمسة التي يتعين على المؤمنين أن يرعوها ، والتعرض لأدائها يمس إلتزاماً إسلامياً أساسياً ويثير مشاعر المسلمين في كل مكان، وهو أمر مفهوم ، ومن ثم فقد كان واجب كل حاكم مسلم ، ولا يزال هذا واجبه أن يجعل سبل الحج دائما مفتوحة آمنة وأن يحمي الحجاج الذين يستعملونها وطبيعي أن يقع هذا العبء بثقل خاص على متولي أمر الحجاز والأقاليم المجاورة لها وهي سلطات المملكة العربية السعودية .

---

(١)فريشواسر – رعنان ، حدود أمة (عام ١٩٥٥م) ص ١٠١ .

(٢)مجيد خضوري ، الحرب والسلم في قانون الإسلام (عام ١٩٥٥م) ص ١٦٠ .

من قرون مضت سلك آلاف لا حصر لهم من الحجاج القـــادمين مــن الشــمال طريقهم إلى الحرمين عبر خليج العقبة أو عن الدرب البري الكبير الــذي يقــع إلــى الشرق مباشرة من الخليج والذي هو عرضة للإعتداء عليه من الخليج ، وعلى مـدى تلك القرون عينها ، بإستثناء فترات قليلة موجزة ، كانت السلطة التي لا منازع لـــها للحكام المسلمين تحمي الحجاج في رحلتهم ، فتحميـــهم أحيانـــا بكفـــاءة عظيمــة ، وأحياناً أخرى بكفاءة أقل ، ولكنها كانت تحميهم دائما بدرجــة مــا ، ولــم تتجـــاهل التدابير الدولية في الأزمنة الحديثة هذا الإلـــتزام الدينــي الخـــاص لحمايــة طريــق الحجاج، ففي عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١م عندما كان السلطان العثماني يفاوض الـــدول الأوروبية بشأن الحدود التي تفرض على سلطة محمد على وإلى مصر ، قيـــل انـــه ترك لمصر أن تحتفظ بملكية شبه جزيرة سيناء والعقبة "رغبة فـــي حمايــة طريــق الحجاج المصريين إلى مكة المكرمة" [1] ، وبعد أن حصل الإنجلـــيز علـــى إشــراف واقعي على مصر عام ١٨٨٢م ، قامت تركيا بمساع عدة حتـــى يجلــو المصريـــون وبعبارة أخرى - الإنجليز - عن العقبة وشـــرق ســيناء ، وبـــهذا تعيــد الســيطرة الإسلامية الحقة على الطريق المتجه جنوبا إلى الخليج ، ولكن الإنجليز رفضوا ذلـــك بإستمرار بحجج منها أن الخليج "يصبح عند ذاك بحراً مقفلاً في حـــوزة تركيـــا" [2] ، وبعبارة أخرى أن مثل هذا الانسحاب كان من شأنه أن يجعل الوضـــع فـــي الواقـــع مطابقاً للوضع بحكم القانون ، مما يضر بمصالح الإنجليـــز ، وقد يوجه أنتقاد بـــأن الأهمية الدينية لخليج العقبة عامل لا صلة بتقرير وضع الخليـــج بموجـــب القـــانون الدولي .

وبيد أن المعتقد أن هذا الرأي غير سليم ، ففي القانون الدولـــي حـــالات كثـــيرة نجمت من أسباب دينية قبل كل شئ ، فدولة مدينة الفاتيكان مثلاً هي بلا ريب دولـــة بكل المعنى القانوني للعبارة ، ولكنها قائمة لغرض واحد ، هو تهيئة كرسي محـــايد

---

(١)فريشواسر - رعنان ، "حدود أمة" عام (١٩٥٥م) ص ٣٥.

(٢)العبارة للورد كرومر القنصل العام البريطاني الذي حكم مصر فعلا من عام ١٨٨٣م إلـــى عـــام ١٩٠٧م. وقد أقتبسها فريشواسر - رعنان في كتابهما "حدود أمة" ص ٣٩ ، وقد وصفت المساعي التركيـــة المرجـــع نفسه ص ٣٥.

لرأس كنيسة الروم الكاثوليك ، وكذلك النظام الدولي الذي أقترح للقدس في قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم الصادر عام ١٩٤٧م ، فقد كان من أهدافه حماية "المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة في المدينة"(١)، وفي قانون الحرب تتضمن قواعد ميثاق لاهاى لعام ١٩٠٧م نصوص لحماية المنشآت الدينية (٢).

وفي هذا الصدد ، يمكن إستخلاص حالة مشابهة مفيدة من رأي محكمة العدل الدولية في قضية مصايد السمك بين المملكة المتحدة والنرويج ، ففي تلك القضية أحصت المحكمة أسساً معينة لتطبيقها عند إتخاذ قرار فيما إذا كانت مطالبة دولة ما بإعتبار مناطق بحرية معينة بحراً إقليمياً مطالبة مشروعة أو غير مشروعة طبقاً للقانون الدولي ، وبعد أن أشارت المحكمة إلى عوامل جغرافية شتى ، أستطردت فقالت :

وأخيراً ، هناك أعتبار ينبغي عدم إغفاله ، وهو أعتبار يتجاوز مداه العوامل الجغرافية المجردة : ذلك هو وجود مصالح إقتصادية معينة خاصة بمنطقة ما ، تتضح حقيقتها وأهميتها بوضوح بطول الأستعمال (٣).

وبهذا الأمتحان وبغيره ، تبينت أن المطالب النرويجية في تلك القضية مطالب مشروعة طبقا للقانون الدولي ، وغير أن النقطة الهامة في هذا الصدد هي أنه إذا حلت لفظة دينية محل لفظة إقتصادية في الفقرة المقتبسة فيما تقدم ، فإن العبارة تصف على وجه الدقة الموقف في خليج العقبة .

ففي تلك المنطقة مصالح دينية تهم بصفة خاصة الدول العربية على الخليج وهي واضحة وضوحاً من طول الإستعمال ، وهي بوصفها هذا أهل للإعتبار شأنها شأن المصالح الإقتصادية ، فمن ذا الذي يقول أن التجارة أهم من الدين ؟

---

(١)قرار الجمعية العمومية (١٨١) (٢) ، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، جزء ٣ (س) (١) (أ) ، كان عدم استعداد إسرائيل لقبول التدويل الصادق لمدينة القدس باعتبارها مدينة مقدسة من الأسباب التي تجعل بقاء إسرائيل على خليج العقبة يثير هواجس خطيرة في عقول المسلمين لأسباب دينية .

(٢)ميثاق لاهاي الرابع بشان قوانين الحرب البرية وعاداتها ، أمضى في ١٤ أكتوبر ١٩٠٧م، ملحق ، المادتان ٢٧، ٥٦ مالوي ، معاهدات م ٢ص ٢٢٦٩ و ٢٢٨٦ و ٢٢٩٠ .

(٣)تقارير محكمة العدل الدولية ، عام ١٩٥١م ، ص ١٣٣ .

على أنه قد يقال أنه وأن تكن أي مصالح إسلامية دينية في خليج العقبة تستحق الحماية ، فإن هذه الحقيقة لا تعني أن الخليج ينبغي بحكم الضرورة أن يكون بحراً مقفلاً ، إذن فالبحر الأحمر ، وهو طريق هام للحج شمالاً وجنوباً ، هو حسب القانون جزءٌ من أعالي البحار بإستثناء الأشرطة الساحلية بطول شواطئه .

غير أن المقارنة بين خليج العقبة والبحر الأحمر مقارنة مضللة ، لأن البحر الأحمر ، على خلاف الخليج ، هو رقعة كبيرة من الماء تفتقر إلى الصفات الجغرافية الخاصة بالبحر المغلق ، وأنه طريق ملاحي هام يتصل من ناحية بالبحر الأبيض المتوسط ومن ناحية أخرى بالمحيط الهندي ، وبينما الخليج لا يتصل بشيء كما أن البحر لا يتصل إتصالاً وثيقاً بالبر المحيط به بأية كيفية كما هو الشأن مع الخليج المحصور الضيق .

أضف إلى ذلك أنه لا يشار إلى أن الخليج بحر مغلق لسبب وحيد هو العامل الديني ، فالعامل الديني مجرد عامل إضافي هام يؤكد وضعاً أستقر فعلاً على أسس أخرى .

وحتى إذا أغفلت الناحية الدينية البحتة ، فسيبقى الواقع ، وهو أن أستخدام الحجاج للخليج من زمن بعيد ، مضافاً إليه السلطة التي مارسها الحكام المسلمون المتتابعون على مدى قرون كثيرة على شواطئه ومياهه ، فيه الدليل الكافي لتأييد المطالبة بحق الملكية الإسلامية للخليج على أسس تاريخية .

والمبدأ القابل للتطبيق من القانون الدولي الحديث ورد بجلاء منذ أكثر من عشرة قرون مضت على لسان الشارحين المسلمين المتقدمين بين أبي يوسف من القانون (المتوفى سنة ٧٩٨ م) والشيباني (المتوفى سنة ٨٠٤ م) وهما تلميذان للمشرّع العظيم أبي حنيفة ، وقد سجل السرخسي الذي عاصرهما رأيهما فقال :

الدار إنما تنسب إلى أهلها لثبوت يدهم عليها وقيام ولا يتهم الحافظة لها [1] .

---

(١)أقتبسه (بالعربية والإنجليزية) محمد حميد الله في كتاب "الإدارة الإسلامية للدولة" (الطبعة الثالثة ، عام ١٩٥٣ م) ص ٨٢ ، وقد كان أبو يوسف قاضي القضاة زمن الخليفة هارون الرشيد .

-جيدل ، القانون الدولي العام للبحار (عام ١٩٣٤ م) ٣ ، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦ (الأصل الفرنسي) .

٤. آثار السيادة المقسمة :

للأسباب المبينة في الفقرات السابقة ، يمكن أن ننتهي إلى أن خليج العقبة كان دون مشاحة بحراً مقفلاً على أسس جغرافية وتاريخية لو أنه كان اليوم محاطاً بأراضي دولة إسلامية واحدة .

غير أن الواقع هو أن شواطئه مقسمة اليوم بين ثلاث دول ، مضافاً إلى ذلك شريط عند الرأس قريبا من إسرائيل بطريقة غير مشروعة فهل تقسيم السيادة على هذا النحو يؤثر في وضع الخليج تأثيرا يتعذر معه وصفه قانوناً بأنه بحر مغلق ؟

ينبغي الأعتراف قبل كل شئ بأن هناك رأياً له أنصار كثيرون بين الشراح الدوليين يقول أن الخلجان التي تشترك في سواحلها دولتان أو أكثر لا تكون مياهها مقفلة أو داخلية ــ حتى ولو كانت أبعادها مما كان حريا أن يجعلها خلجاناً إقليمية لو أنها كانت محاطة بأراضي دولة واحدة فقط ، ويقال في مثل هذه الحالة أنه ينبغي عدم تطبيق القاعدة العادية الخاصة بإقفال الخليج برسم خط عبر مدخله ، وعوضاً عن ذلك ينبغي لشريط البحر الإقليمي أن يتابع خط الساحل داخل الخليج وحوله وخارجاً عنه[1] .

ومن ناحية أخرى ، فان بعض المراجع تؤيد الرأي القائل أن مياه الخليج الذي يعف بشواطئه عدد من الدول هي مياه داخلية لتلك الدول ، سواء بالمشاع ، أو بتقسيمها إلى أجزاء متفق عليها [2] .

---

(١)راجع في نفس المعنى أوبنها يم ، القانون الدولي (الطبعة الثامنة ، عام ١٩٥٥) ص ٥٠٨ – ٥٠٩ ، والسر سيسل هيرست ، " إقليمية الخلجان" الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي (عام ١٩٢٢ – ١٩٢٣م) ٣ ، ص٥٤ ، وكولمبس ، القانون الدولي للبحار (الطبعة الثالثة ، عام ١٩٥٤م) ص ١٤٠ – ١٤١، ويمكن الإشارة إلى أن معظم الكتاب الذين يؤيدون هذا الرأي ينتمون إلى دول لها رأي ضيق فيما يتعلق بالمياه الإقليمية .

(٢)من أبرز أولئك الشراح ، الفقيه الكوبي ا.س.دي بوستامنت ، البحر الإقليمي (عام ١٩٣٠م) فقرة ١٤٤ . راجع أيضاً السر ترافرز تويس ، قانون الأمم (الطبعة الثانية ، عام ١٨٨٤م) ١، بند ١٨١.

وفي عام ١٩٢٩م أتخذت بحوث هارفرد في القانون الدولي موقفاً وسطاً ، صيغ في البيان التالي :

عندما تحف أراضي دولتين أو أكثر بمياه خليج أو مصب نهر وتقع هذه المياه في داخل حد الخليج أو المصب المتجه صوب البحر ، فان للدول المتأخمة أن تتفق على تقسيم تلك المياه بإعتبارها مياها داخلية .

وفي حالة أنعدام إتفاق من هذا النوع ، لا يقاس البحر الإقليمي لكل دولة من الحد المتجه صوب البحر ، بل يتابع تعرجات الشاطئ في الخليج أو مصب النهر [١] .

وهكذا يعترف بطابع تلك المياه المحتمل كمياه داخلية ، ولكن هذه النتيجة تتوقف على العمل الإيجابي للدول الساحلية .

وفي تقرير لجنة القانون الدولي لعام ١٩٥٦م ، عنيت اللجنة بأن ترفق التعليق التالي بمشروع موادها الخاص بالخلجان :

رأت اللجنة نفسها ملزمة بأن لا تقترح إلا قواعد قابلة للتطبيق على الخلجان التي تمتلك سواحلها دولة واحدة ، وأما فيما يتعلق بالخلجان الأخرى ، فليس لدى اللجنة معلومات كافية عن عدد الحالات التي يتصل بها الأمر ، ولا عن القواعد التي تنطبق عليها في الوقت الحالي [٢] .

إذن ، ليس أي من هاتين الدراستين الرسميتين الهامتين ما يصرح بأن من المستحيل قانوناً أعتبار خليج تحف به دولتان أو أكثر مياهاً داخلية .

وإذا كانت مياه خليج تتاخمه دولتان أو أكثر مياهاً داخلية ، فهناك سؤال أخر يبرز أمامنا فهل تعتبر الدول المتاخمة مشتركة في ملكية رقعة المياه كلها - وينتج عن ذلك حكم ثنائي- أو هل تعتبر كل دولة ألمالك الوحيد لجزء معين ، يسلم بأنه

---

(١)بحوث هارفرد في القانون الدولي ، المياه الإقليمية ، والمجلة الأمريكية للقانون الدولي (عام ١٩٢٩م) ٢٣ ، ملحق خاص ، ص ٢٧٤ .

(٢)جيدل ، القانون الدولي العام للبحر (عام ١٩٣٤م) ٣ ص ٥٩٦ - ٥٩٧ و ٧٩٠ .

تقرير لجنة القانون الدولي ، عام ١٩٥٦م ، ص ١٦ .

يضاهي خطها الساحلي داخل الخليج ، وقد لقيت هذه المسالة أهتماماً قليلاً نسبياً ، ويبدو من الناحية النظرية أن الرأي الأدعى إلى الإقناع هو أنه في حالة عدم وجود إتفاق بين الدول الساحلية ، وجب أعتبارها مشتركة في الملكية ، فتكون لكل منها مصلحة غير مجزاة في منطقة المياه المعنية بأسرها ، غير أنه بموجب إتفاق ، ينبغي أن يكون مستطاعاً أن تتقاسم الدول التي يهمها الأمر المساحة بواسطة خطوط ملائمة ، فتصبح كل منها الملك المفرد لقسم معين ، ومثل هذه النظرية تتفق مع المبادئ العامة الواردة في معظم النظم القانونية الهامة التي تضبط ملكية العين المشاع ، والتي تنص على تقسيم مثل تلك العين بإجراء مشترك .

وقد يكون من المستحسن إيراد صيغة معدلة لهذا الرأي لأسباب عملية ، وهذه الصيغة تعطي كلا من الدول سلطة منفردة على منطقة مياه متأخمة لشاطئها حالاً ، ولداعي اليسر ، يمكن تعريف مثل هذه المنطقة بنفس الطريقة التي يعرف بها البحر الإقليمي للدولة ، غير أنها لا تكون لها نفس الطابع القانوني ، فتكون مجرد جزء صغير من مجموع مساحة المياه الداخلية في الخليج ، ومن شأن قيام مثل هذا الشريط الوقائي تسهيل ممارسة كل دولة لسلطتها دون أحتكاك مع جاراتها بطول شواطئها هي نفسها ، وأما فيما وراء حدود المنطقة فإن مياه الخليج الباقية تتبع جميع الدول الساحلية تبعية مشتركة ، ولو إلى الوقت الذي قد يتفق فيه على مثل هذا التقسيم .

أن تطبيق الآراء العامة على الحالة الخاصة في خليج العقبة يحملنا على الأعتقاد بأنه لا حق لإسرائيل ولا للأردن – الواقعتين في أطراف الخليج الداخلية – بموجب القانون الدولي العام في عبور المياه الداخلية المصرية السعودية في الخليج للوصول إلى أعالي البحار ، أما بالنسبة للأردن ، على كل حال فإن البحث لا ينتهي عند هذا الحد ، فهي في المرتبة الأولي بوصفها إحدى الدول العربية الإسلامية في الخليج ومشتركة في ملكيته تتمتع بحقوق وواجبات معينة في الخليج ورثتها عن أسلافها . ثانياً ، لقد تمتعت الأردن لعدة سنين مضت بحرية المرور في الخليج بموافقة المملكة العربية السعودية ومصر ومن المحتمل أن هذا قد أصبح الآن حقاً

مكتسباً تستطيع الأردن الإعتماد عليه . ثالثاً ، أن بإمكان الأردن أن تطالب بالإستفادة من الترتيبات التعاهدية كإتفاقية الجامعة العربية للترانزيت عام ١٩٥٢م التي تعهدت فيها الدول الأعضاء بأن يسهل بعضها لبعض مرور البضائع الترانزيت عبر أراضيها مهما كان نوع وسائط النقل (١) ، وهكذا فان بالإمكان الأستنتاج بأن هذه الأحوال الخاصة قد منحت الأردن حق المرور في الخليج حتى ولو لم يكن لذلك الحق أي وجود طبقا للقاعدة العامة ، وتجدر الملاحظة أن بالإمكان دائماً إزالة أية شكوك فيما يتعلق بحق وصول الأردن إلى البحر عبر المياه السعودية أو المصرية عن طريق الإتفاق مع الدول المعنية .

ويختلف موقف إسرائيل في الخليج تمام الأختلاف عن موقف الأردن ، فبالإضافة إلى وجودها غير المشروع على شواطئ الخليج فليس بإمكانها أن تدعي لنفسها تراث الإسلام الخاص أو أستخدامها للخليج مدة طويلة من الزمن دون أن تلاقي أية معارضة أو أية ترتيبات تعاهديه مفيدة مع جيرانها ، بل على العكس من ذلك ، فقد برهنت مراراً وتكراراً على أنها خطر يتهدد جيرانها العرب وتقاليدهم الإسلامية .

كما أن الدول الساحلية الأخرى قد قاومت أستخدام إسرائيل للخليج بثبات وأستمرار إلى حد إمكانيتها ، وحتى لو تجاهلنا الخطأ في وضع إسرائيل وأعتبرناها مشتركة في ملكية الخليج ، فإن أشتراكها في الملكية لا يخولها حق دخول مياه تخضع للسلطة المطلقة لدول ساحلية أخرى ، كتلك المياه الموجودة في مضيق تيران والقريبة منه ، أن حق مرور إسرائيل في الخليج - أن وجد- يعتمد تحت هذه الظروف على المبادئ العامة التي أوردناها أعلاه ، والتي تظهر بجلاء أنه لا حق لإسرائيل ، لمجرد وجودها في الأطراف الداخلية لخليج العقبة ، في المرور عبر المياه الداخلية التابعة لدول ساحلية أخرى للوصول إلى أعالي البحار أو القدوم منها.

---

(١)وقعت في القاهرة في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٢ (الموافق) ٧ سبتمبر ١٩٥٣م ، النص وارد في وزارة العدل اللبنانية ، مجموعة المعاهدات م ٢ ، عام ١٩٥٥م ، ص ٨٦٣ - ٨٨٤ .

وأستناداً إلى الإعتبارات التي سرد في البحث الذي تقدم ، فان بالإمكان بناء قضية سليمة لوجهة النظر القائلة أن خليج العقبة هو خليج مغلق يضم مياها داخلية، وفيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية التي تعزز هذه الرؤية :

١) أن للخليج من الناحية الجغرافية، جميع متطلبات الحجم والتكوين التي تجعل منه خليجاً مغلقاً حتى لو أستندنا إلى أضيق تفسير لمبادئ القانون ذات الشان .

٢) لقد كان الخليج / من الناحية التاريخية ، خليجاً مغلقاً تحت السيادة العثمانية، وأن المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وهي الدول العربية الإسلامية الثلاث التي تملك شواطئ الخليج ، هم الخلفاء الشرعيون للدولة العثمانية ، الذين ورثوا عنها كافة حقوقها في الخليج.

لقد أكتسب الخليج ، بسبب أستخدامه منذ زمن بعيد طريقاً للحجاج ولمجاورته لأراضي يقدسها المسلمون ، أهمية دينية خاصة ألتزمت بسيادتها الدول الإسلامية الثلاث القائمة على شواطئه ، ويشكل هذا الالتزام مصلحة معينة لهذه الدول تشبه المصالح الإقتصادية والسياسية الخاصة المعترف بها أحياناً في أماكن أخرى والتي ينبغي أخذها بعين الأعتبار في مجال تحديد وضع الخليج القانوني .

٣) وإلى جانب هذا العامل الديني الخاص ، فإن أستخدام المسلمين للخليج أستخداماً مطلقاً خلال عدة قرون ثم تعقب سلسلة طويلة من الحكام المسلمين في السيطرة عليه ، يكون حقاً تاريخياً بوسع الدول الإسلامية المحيطة حالياً بالخليج الإعتماد عليه .

٤) أن وقوع شواطئ الخليج الآن في الحوزة الشرعية لثلاث دول ، لا واحدة فقط ، لا يغير وضعه القانوني خليجاً مغلقاً ، فان بالإمكان إعتبار هذه الدول الثلاث ، بفضل مصدرها التاريخي المشترك وعلائقها الأخوية الوثيقة ولأسباب أخرى ، مشتركة في ملكية الخليج .

٥) وإذا ما أردنا أن نبين أن الخليج مغلق أو أنه يضم مياهاً داخلية ، فليس من الضروري أن نقرر ما إذا كانت ملكية الدول الثلاث ملكية مشتركة للخليج بأسره

أو أن كل واحدة منها تمتلك جزءاً معيناً منه أمتلاكاً مطلقاً ، فهذه مسالة تتعلق بالدول الثلاث وحدها ، على أنه من المعقول الأفتراض- في حالة أنعدام وجود أي تقسيم متفق عليه ، أن كل دولة تملك لنفسها قطاعاً مقابل ساحلها وتشترك مع الدولتين الأخريين في ملكية أية مياه في الخليج تخرج عن نطاق هذه القطاعات .

٦) أن الآراء التي سردت في هذا المجال ، تؤيدها سوابق جرت في أنحاء أخرى من العالم ، ومنها سابقتان يعول عليهما وتتعلقان بالموضوع بشكل خاص وهما: كما فعلته الولايات المتحدة وكندا في مسالة مضيق جوان دي فوكسا ، والحكم المتقبل الذي أصدرته محكمة عدل أمريكا الوسطى بخصوص خليج فونسيكا ، وتجدر الملاحظة أيضاً أنه لم يرد في أعمال مؤتمر عصبة الأمم للتقنين عام ١٩٣٠م أو في أعمال لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ما يتعارض مع هذه الآراء .

٧) وإستناداً إلى الآراء التي سردت هنا ، فلا يحق لدولة يتبعها فقط ساحل داخل خليج ما ، أن تتوصل إلى أعالي البحار عبر ما يعترض سبيلها من مياه داخلية تابعة لدول ساحلية أخرى إلا بموجب معاهدة أو بموافقة تلك الدول ، وبالتالي فليست إسرائيل مؤهلة للوصول إلى أعالي البحار عبر خليج العقبة في حالة عدم وجود معاهدة أو تفاهم مع مصر والمملكة العربية السعودية ، وهما الدولتان اللتان ينبغي عبور مياههما الداخلية للقيام بأي مرور سواء من أعالي البحار أو إليها ، وهو ما سمحت به مؤخرا إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م .

الخليج بإعتباره بحراً إقليمياً :

أما الرأي الثاني الذي يمكن إبداؤه بخصوص الوضع القانوني لخليج العقبة فهو أن مياهه تكون بحراً إقليمياً للدول المتاخمة لشواطئه وعلى ضوء هذا الرأي يظل الخليج بأسره مياهاً قومية للدول المحيطة به ، إلا أن هذه المياه القومية تصنف بأنها بحر إقليمي لا مياها داخلية بما يتبع ذلك التصنيف من تغييرات في النتائج القانونية ، وتعالج الفقرة التالية هذه النظرية .

يمكن التوصل إلى النتيجة القائلة أن مياه الخليج تكون بحراً إقليمياً بواسطة أحد الطريقتين التاليتين :

أولاً : أن بالإمكان القول أن مساحة الخليج وتكوينه كغيره من الخلجان المتشابهة جغرافياً قد نزعت صبغة أعالي البحار ، وأن ملكية شواطئه من قبل عدة دول تجعله بحراً إقليمياً لا مياها داخلية بغية تسهيل الأتصال بين هذه الدول [1].

ثانياً : يمكن أتخاذ نظرية جيدل وغيره القائلة أنه في حالة وجود أي خليج تتاخمه عدة دول ، فينبغي قياس شريط من البحر الإقليمي إبتداءً من نقطة أنحسار الماء عند الجزر طبقاً للقاعدة العامة للسواحل المفتوحة فإذا كان هذا الشريط وافياً من حيث العرض وكان ذلك الخليج ضيقا بما فيه الكفاية ، يمكن أن تدخل جميع مياه الخليج ضمن نطاق البحر الإقليمي [2] ، وهذه هي في الواقع النتيجة التي نتوصل إليها إذا ما أعتبرنا شريطاً عرضه ستة أميال في خليج العقبة طبقاً لنظرية جيدل .

فإذا ما طبقنا على الخليج المرسومين السعودي والمصري للمياه الإقليمية اللذين يفرضان حداً طوله ستة أميال فستقع كل مياه الخليج تقريباً داخل نطاق البحر الإقليمي لهذه الدول أو تلك ، وفي عدة أماكن ، خصوصاً في مضيق تيران وأطراف الخليج الداخلية نجد أن الحدود المقاسة من الجانبين المتقابلين تتشابك بعضها مع بعض ، والأفتراض الطبيعي في مثل هذه الحالات أن خط الحدود في حالة عدم وجود أية إتفاقية بين الدولتين هو خط وسط متساوي في البعد من خطي القاعدة المتقابلين [3] ، أن هذه المسالة لا تتعلق - على كل حال - بهذا الرأي مباشرة ولن تعالج بإسهاب في هذا المجال ، وجدير بالملاحظة أيضاً أن تحديد البحر الإقليمي العائد إلى الأردن ينجم عنه مشاكل إضافية يستحسن حلها بالإتفاق ما بين الدول

---

(١)المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ١١ (عام ١٩١٧ م) ص ٧١٥ .

(٢)يتطلب هذا البيان العام تعديلاً طفيفاً وهو أن المياه الداخلة ضمن نطاق الموانئ أو الخيران على طول الساحل تعتبر أيضاً مياهاً داخلية للدول الملاصقة وذلك طبقا للقواعد المعتادة لتحديد خط القاعدة للبحر الإقليمي .

(٣)هذه هي القاعدة التي أقترحت ، مثلا ، في المادة ١٢ من مشروع لجنة القانون الدولية ، التقرير ، عام ١٩٥٦م ، ص ١٧ .

المعنية ، إلا أن هذه المسالة أيضاً لا تشكل قضية الآن ولن نتناولها بالتحليل في هذا الرأي .

إن المساحة المائية الوحيدة التي تدخل ضمن نطاق شريطه الستة أميال السعودي أو المصري ، تقع في جنوب الخليج في أوسع أجزائه ، وتتخذ هذه المساحة شكل رقعة تمتد مسافة ٢٠ إلى ٢٢ ميلاً في وسط الخليج من نقطة تبعد مسافة ستة أميال تقريباً شمال رأس الشيخ حميد ، ويتراوح عرضها ما بين أقل من الميل الواحد ميلين ونصف الميل ومن المحتمل ألا تتجاوز مساحتها ٤٠ ميلاً مربعاً من مجموعة مساحة الخليج البالغة ما بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ ميل مربع [١] ، ونظراً لأنها محاطة تماماً بالمياه الإقليمية فإنها رقعة معزولة عزلاً كاملاً لا تفضي إلى شيء ولا قيمة لها بالنسبة للملاحة التجارية ، ونظراً لصغر حجمها وعدم نفعها فإن إستيعابها في المياه الإقليمية السعودية والمصرية الملاصقة يبدو عملاً مبرراً بحيث يصبح وضع الخليج بأسره متسقاً ليس فيه ولا إبهام ، وينسجم مثل هذا الإجراء مع مقترحات لجنة القانون الدولي الداعية إلى إزالة مثل هذه النقاط الطفيفة التي تثير المشاكل [٢] ، وإذا ما تم هذا الإستيعاب فان تطبيق نظرية جيدل على أساس الستة أميال تؤدي بنا إلى نفس النتيجة التي ينطوي عليها الرأي القائل أن الخليج هو في المرتبة الأولى وحدة تضم بحراً إقليمياً ، وفي كلتا الحالتين يصبح الخليج بأسره بحراً إقليمياً .

إن معالجة الخليج بوصفه بحراً إقليمياً يؤدي إلى أثر قانوني هام من شأنه إخضاع مياهه إلى حق المرور البري من قبل السفن الأجنبية ، وقد تمسك جيدل بالحاجة إلى المحافظة على هذا الحق بوصفه التبرير الرئيسي لنظريته [٣] ، ولذلك فان من المتوقع أن مؤيدي هذه النظرية هم أولئك الذين ينادون بحرية كبيرة للملاحة إلا أنهم على أستعداد للإعتراف بحق أية دولة ساحلية في التمتع بشريط إقليمي

---

(١)أن هذه الأرقام تقريبية نظرا للصعوبة في تحديد المسافات القصيرة تحديداً دقيقاً على الخرائط المتوفرة ، إلا إنها قدرت بتحفظ .

(٢)المادة ١٢ ، فقرة ٢ ، تقرير اللجنة (عام ١٩٥٦م) ص٧ .

(٣)جيدل ، القانون الدولي العام للبحار ، م٣ (عام ١٩٣٤م) ص ٥٩٥ - ٥٩٦.

يتجاوز مسافة الثلاثة أميال وهي الحد الأدنى ، وسترد المعارضة من جهــة أولئــك الذين يعتقدون أن من مصلحة الدول الساحلية أن تكون لديها صلاحيات أوسع لمنــع الملاحة الأجنبية في المياه التي تتداخل في أراضيها تداخلاً عميقاً ، ومن جهة أخــرى من أولئك المشتغلين في النقل البحري والذين يهمهم أن يوسعوا إلى أقصى حد ممكن نطاق أعالي البحار وأن يحددوا إلى أدنى مستوى ممكن البحــر الإقليمــي والميــاه الداخلية لأية دولة ساحلية ، وسيستنتج من هذه المجموعة أن أولئك الذين يعتــبرون خليج العقبة بحراً إقليمياً سيظهرون بمظهر الأعتدال في أي نقــاش دولــي ، فــهم يعرضون حلا غير متطرف ينطوي على تنازل ما للجانبين ، وقد يلقــى دعــاة هــذا الرأي في حد ذاته تأييداً كبيراً من قبل الحكومــات والشــراح ويجــب إلا يســتهان بإمكانية فوزه .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فمن الواضح أن إعتبار خليج العقبــة بأنــه يضم مياها داخلية هو أفضل من أن يعتبر بحراً إقليمياً لأن في ذلك أنتقاصاً ملموســاً لسلطات دول الخليج الساحلية في الإشراف على المرور أو منعــه ، إلا أن تصنيــف الخليج كبحر إقليمي يترك للدول الساحلية مقداراً لا يستهان به من السلطة ، ولــهذه السلطة ثلاثة عناصر بحثت بشكل عام في الفقرات ٤٠-٤٢ فيما تقدم ، ويبدو أنــها من الأهمية بمكان بالنسبة للحالة الراهنة في خليج العقبة وهي أولاً ، حق الإصــرار على أن يكون المرور بريئاً والتحقق من ذلك كلما كان ذلك ضرورياً . ثانيــاً ، حــق تعطيل حرية المرور في مناطق معينة من البحر الإقليمــي لأســباب تتعلــق بــالأمن أو خلافه . ثالثاً ، الحق في الإشراف الدقيق على مرور السفن الحربية .

إن الحق الأول من هذه الحقوق وهو الذي يتطلب أن يكون المرور بريئاً ، يفتــح المجال أمام فرض إجراءات واسعة النطاق من الإشراف المشروع ، ومثالاً على ذلــك فإن أية سفينة تتوقف أو تتلكأ في المرور بدون أية أسباب ملاحية وجيهة قد يعتبرها بأنها فقدت حقها في المرور البري ، وكذلك الحال مع أية سفينة تقترب من الشواطئ بدون أي داع تلتقط صوراً فوتوغرافية لمرافق الموانئ أو المنشئات العسكرية ومــا شابهها ، وهناك حالة واضحة جداً ، كقيام سفينة بحمل الأسلحة والذخائر إلى جهــة

قد تستخدم فيها لتهديد سلامة المملكة العربية السعودية أو حلفائها ، وأقل وضوحاً من هذه الحالة وضع السفن التي تحمل شحنات كالزيت أو الآلات الميكانيكية التي ربما تستخدم لتنمية القوى العسكرية ، أو وضع السفن أو الشحنات التابعة للشركات المدرجة أسماؤها في القائمة السوداء ، ويجب أن نذكر أن السلطة القانونية في الإشراف على المرور هي محدودة رغم أتساع نطاقها وقد يكون غير مناسب دائماً فرضها كاملة ، والإختبار الذي يهتدي به في هذه الحالة هو هل هناك في السفينة أو تحركاتها أو شحنتها ما يشكل خطراً يهدد سلامة الدولة ؟ فإذا ما تم التوصل إلى براهين منطقية مقنعة ، فلا تلتزم المملكة العربية السعودية بالسماح لهذه السفينة بحرية المرور .

أما الحق الثاني الذي يخول تعطيل حق المرور في مناطق معينة من البحر الإقليمي ، فيجب ممارسته بحذر ، وقد قيل أي طبيعة هذا التعطيل أن يكون مؤقتاً ، وإلا أنه يلوح أن ذلك لا يحول دون بقائه سارياً طالما أستمرت الحالة التي أدت إلى إستخدامه ، وإستخدام هذا الحق لإنشاء مناطق محرمة حول المنشئات البحرية أو العسكرية أو حول ميادين المناورات ، هو إستخدام سليم لإنقاص فيه ، ومن جهة أخرى فقد لا ينصح من الناحية العملية بأستخدامه لإغلاق مضيق تيران مثلاً نظراً لما قد يثيره ذلك من رد فعل شديد ، وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن تعطيل حق المرور عبر المياه السعودية في مضيق تيران لن يشكل - على ضوء الحالة التي أفترضت في هذا الفصل - خرقاً للقاعدة الواردة في قضية ممر كورفو (الفقرات ٤٤ -٤٦ مما تقدم) فإن تلك القاعدة تمنع التعطيل في مضيق يصل ما بين قسمين من أعالي البحار في حين أن بحثنا هذا لا يعتبر خليج العقبة بأنه يضم مناطق من أعالي البحار .

ولا يحتاج الحق الثالث المتعلق على مرور السفن الحربية إلى كثير من التعليق، فإن العرف العام - كما لوحظ في الفقرة ٤٠ مما تقدم - يقضي بأنه لا يستحسن لأية دولة في ظروف السلم العادية أن تعارض في المرور البريء للسفن الحربية عبر بحرها الإقليمي ، وقد تكون المملكة العربية السعودية راغبة في مراعاة هذه

المجاملة بالنسبة للسفن الحربية التابعة للدول الصديقة إلا أنها غير ملزمة إطلاقاً بالسماح لسفن حربية تابعة لدولة لا تعترف بها أو دولة لا تربطها بها أية علاقات ودية ، بالمرور عبر بحرها الإقليمي .

وعلى سبيل التشبيه ، فما لا يعقل في الظروف الراهنة أن تسمح الولايات المتحدة لأية سفينة حربية تابعة للصين الشيوعية بدخول المياه الإقليمية الأمريكية ، وهي في رفضها هذا إنما تعمل طبقاً لحقوقها القانونية ، وهكذا فالمملكة العربية السعودية أن تتخذ مثل هذا الموقف تماماً بالنسبة لإسرائيل ، كما إنها ، وللأسباب المدرجة في الفقرة السابقة ، ليست ملزمة بالسماح للسفن الحربية بالمرور عبر مياهها في خليج تيران حتى ولو شملت القاعدة الواردة في قضية ممر كورفو السفن الحربية والتجارية على السواء .

ومن الثابت ، إستناداً إلى البحث الوارد في الفقرات السابقة ، أنه حتى ولو أعتبر خليج العقبة بحراً إقليمياً لا خليجاً يضم مياها داخلية ، فإن بوسع المملكة العربية السعودية والدول الساحلية الأخرى أن تقوم بممارسة إجراءات قانونية للأشراف على السفن المارة ببحرها الإقليمي ، ولذلك فإن بوسعنا القول أنه إذا ما قررت هيئة دولية ما بأن خليج العقبة برمته هو بحر إقليمي للدول المتاخمة ، فيجب ألا يعتبر ذلك القرار في غير مصلحة المملكة العربية السعودية بأية وسيلة من الوسائل .

الخليج بإعتباره جزءً من أعالي البحار :

إن الإحتمال الأخير المشار إليه ، هو أن يعتبر خليج العقبة ، من حيث القانون ، جزءاً من أعالي البحار باستثناء شريط من البحر الإقليمي ممتد على طول شواطئه وتابع للدولة التي تحتل خط الساحل الذي يحده مباشرة ، وتنجم هذه الحالة عن قبول تساسين كمبدأين قانونيين ثابتين وتطبيقهما على الخليج ، الأول ، نظرية جيدل المألوفة التي تنص على أنه في حالة وجود خليج تتاخمه عدة دول ، فإن القاعدة المتبعة لإغلاق الخليج بواسطة خط عرضي يرسم عبر مدخله يجب أن تبعد وأن يقاس البحر الإقليمي إبتداءاً من الحد الساحلي لانحسار الماء عند الجزر . والثاني ،

الرأي القائل بأن القانون الدولي لا يسمح بأن يزيد عرض البحر الإقليمي على مسافة ثلاثة أميال .

إن القيام بقياس شريط عرضه ثلاثة أميال على إمتداد شـواطئ خليـج العقبـة إستناداً إلى هذين الرأيين يكون في وسط الخليج لساناً مائياً طويلاً يشكل حسب هـذه النظرية منطقة من أعالي البحار ، ويبدأ هذا اللسان من نقطة تقع نحـو ١٠ أميـال جنوبي النهاية القصوى للخليج ويمتد إلى أسفل دون إنقطاع مسافة نحو ثمانين ميـلاً إلى نقطة تقع تقريباً مقابل رأس الشيخ حميد على الشاطئ السعودي ، وفيمـا عـدا طرفي هذا اللسان ، حيث يضيق إلى أن يتلاشى تماماً ، فإن عرضه يتراوح ما بيـن ميلين وعشرة أميال بالغاً أقصاه لدى أتساع أطراف الخليج السفلي ، وأن المياه فـي الأطراف الشمالية والجنوبية – حيث تتقلص المسافة عبر الخليج إلى ستة أميـال أو أقل من ذلك – هي برمتها مياه إقليمية ، وهكذا فإن جميـع ميـاه مضيـق تـيران وعرضه نحو ثلاثة أميال في أضيق نقاطه – هي مياه إقليمية مصرية وسعودية فـي حين أن جميع المياه شرقي جزيرة تيران هي برمتها مياه إقليمية سعودية ، وبذلـك فإنه لا يوجد ثمة إتصال بين منطقة أعالي البحار الواقعة داخل الخليج وبين أعـالي البحار في البحر الأحمر إلا عن طريق المياه الإقليمية الواقعة في مدخل الخليج .

وتختلف النتائج القانونية الناجمة عن هذا الرأي بخصوص الخليج ممـا سـبق بحثه من نتائج من بعض النواحي الهامة . أولاً، يتسم لسان أعالي البحـار الواقـع داخل الخليج عموماً بالطابع القانوني لأعالي البحار ، فهو غير خاضع لسـيادة أيـة دولة وبوسع السفن التابعة لسائر الأمم سواء كانت تجارية أو حربية أن تسـتخدمه بكل حرية في المناسبات المشروعة . وثانياً ، أن شريط الثلاثة أميال الممتـد علـى الشاطئ يعتبر قانونياً بحراً إقليمياً لا مياها داخلية ، وبالتالي فان ذلك يخلق بالنسـبة له حقا للمرور البريء . وثالثا ، أن وجود أعالي البحار داخل الخليج يضع مضيـق تيران في مرتبة المضايق الإقليمية التي تصل ما بين قسمين من أعالي البحار الأمـر الذي من شأنه تطبيق القاعدة الواردة في قضية ممر كورفو والتي تمنع أيـة دولـة ساحلية من حظر المرور البريء عبر مثل هذا المضيق في زمن السلم .

ويتضح من الأسباب آنفة الذكر أن هذا الرأي يحد أكثر من غيره من صلاحيات الدول الساحلية في الإشراف على الخليج ، وخاصة تلك الدول الملاصقة لمدخله ، ولذلك فإنه هو الرأي الذي تؤيده إسرائيل التي تسعى للحصول على أقصى مدى ممكن من الحرية لنشاطها في الخليج ، ولكن بغض النظر عن إسرائيل أو أية دولة قد تؤيدها في موقفها لأسباب سياسية ، فينبغي أن يتوقع أن يحظى هذا الرأي بتأييد ملموس على أساس المبادئ العامة ، فسيؤيده دول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وربما اليابان التي لا تزال تصر على الثلاثة أميال كأقصى مسافة معمول بها طبقا للقانون الدولي ، ويحتمل أن تؤيد هذا الرأي هولندا والدول الإسكندنافيه التي تملك أساطيل تجارية ضخمة والتي ترغب في توسع مناطق أعالي البحار إلى أقصى حد ممكن لتبحر فيها سفنها بحرية ، ولو أن بعض هذه الدول ستكتفي بحق المرور البريء فقط ، وختاماً فقد يحظى هذا الرأي بتأييد بعض الدول ممن لا يعنيها الأمر مباشرة ، ولكنها تؤمن بضرورة المحافظة على مبدأ حرية البحار وقد تعارض هذه الدول بالتالي – وبدون تحليل إنتقادي يذكر – أية جهود تبذل لإبعاد خليج العقبة مثل ذلك التصنيف ، وبهذا الخصوص فعلينا ألا نستهين بنفوذ الشراح والمؤلفين فستظل من بينهم شخصيات متمسكة بنظرية أعالي البحار في مثل هذه الحالات ، أما مقدار تأثير هذه العناصر المختلفة على التسوية النهائية فمتوقف إلى حد كبير على أسلوب هذه التسوية والهيئة التي ستتم أمامها ، ومهما كان الأمر فإنه ليس بالإمكان تجاهل مجموعة الآراء هذه التي تؤيد هذا الرأي .

ومن الناحية الأخرى ، فيجب أن لا نفترض أن وجهة النظر المؤيدة لحدود الثلاثة أميال ووجود منطقة من أعالي البحار في خليج العقبة ، ستجتذب تأييداً أكبر أو أنه يرجح بحكم الضرورة أن تسود اكثر من وجهة نظر معارضة ، فالواقع أن الدول التي قد تعارض في نظرية أعالي البحار قد تفوق ، من حيث العدد ، تلك الدول المؤيدة لها ، وفيما يتعلق بخليج العقبة فمن المؤكد أن بوسع الدول العربية الواقعة على الخليج تعتمد على تأييد الدول العربية الأخرى ، بفضل مؤازرتها الأخوية ، وعلى غيرها من الدول لأسباب سياسية ، وأضف إلى ذلك أن للدول التي تطالب بأكثر من ثلاثة أميال للبحر الإقليمي ، مصلحة في مقاومة أي توكيد لمسافة الثلاثة

أميال كأقصى حد مسموح به ، وقد يكون هذه المجموعة التي تضم عدداً من دول أمريكا اللاتينية نحو نصف عدد الدول الساحلية في العالم على الأقل [1] ، ويميل أعضاؤها إلى النظر بعين النظر بعين التحيز إلى قوانين أكثر مرونة لإغلاق الخلجان وتوسيع مدى الصلاحية المسموح بها للدولة الساحلية .

وإذا ما أعتبرنا خليج العقبة جزءاً من أعالي البحار فإن سلطات الإشراف على مياهه التي تتمتع بها الدول المتاخمة تصبح أقل بكثير من تلك المتضمنة في نظريتي المياه الداخلية والبحر الإقليمي ، إلا أنها لا تنعدم تماماً ، وبذلك فان لدولة ساحلية ، كالمملكة العربية السعودية ، نفس السلطة على شريط الثلاثة أميال من البحر الإقليمي ، كتلك التي شرحت في الفصل السابق بإستثناء حالة واحدة هامة تتعلق بمضيق تيران ، ويقل أثر هذه الصلاحيات كثيراً من الناحية العملية ، فما على السفن الراغبة في تجنبها إلا البقاء في منطقة أعالي البحار الواقعة في وسط الخليج ، ويسري في هذه المنطقة - كما هو معترف به - مفعول قاعدة أعالي البحار الأساسية وهي حرية الإستخدام للجميع ، وبإستطاعة دولة ساحلية ، وأن تمارس إلى حد ما صلاحيات المراقبة في ذلك القطاع من أعالي البحار المتاخم لبحرها الإقليمي وقد تكون مثل هذه الصلاحيات مفيدة ، إلا أن ممارستها قد تثير إحتجاج دول أخرى ترى في ذلك تدخلاً لا داعي له في حق سفنها بالإبحار في أعالي البحار ، وفي مثل هذه الحالات فإن الإفتراض الذي هو في صالح حرية الإستخدام لم يضع الدولة الساحلية في موقف دولي غير موات .

وفي الوقت الذي ينبغي فيه مراعاة الحذر الشديد في إتخاذ إجراءات لحماية المصالح القومية للدولة الساحلية في أعالي البحار وأن تؤخذ بعين الإعتبار حقوق الدول الأخرى ، فقد تنشأ هناك حالات يسمح فيها بإتخاذ مثل هذه الإجراءات ، ولقد

---

(١)من الدول التي تطالب بأكثر من ثلاثة أميال الأرجنتين ، البرازيل ، بلغاريا شيلي ، كولومبيا ، كوبا ، اكوادور ، مصر ، فنلندا ، اليونان ، جواتيمالا ، هندوراس ، أيسلندة ، إيران ، إيطاليا ، لبنان ، المكسيك ، النرويج ، البرتغال ، رومانيا ، المملكة العربية السعودية ، أسبانيا ، السويد ، سوريا ، تركيا ، الإتحاد السوفيتي ، اليوربجواي ، ويوغوسلافيا ، وهذه القائمة ليست شاملة .

شرحت هذه النقطة في قضيتين نظرت في إحداها أعلى محكمة في الولايات المتحدة، وفي الأخرى أعلى محكمة في الكومنولث البريطاني .

وتضمنت القضية الأمريكية التي صدر فيها الحكم عام ١٨٠٤م من قبل محكمة الولايات المتحدة العليا ، إستيلاء السلطات البرتغالية على سفينة أمريكية على بعد ١٥ ميلاً من ساحل البرازيل (وكانت البرازيل آنئذ مستعمرة برتغالية) حيث كانت تحوم بقصد القيام بتجارة غير مشروعة مع الشاطئ.

أما القضية البريطانية التي صدر الحكم فيها عام ١٩٤٨م من قبل اللجنة القضائية للمجلس المخصوص فقد تضمنت إستيلاء سفينة حربية على سفينة في أعالي البحار تحمل مهاجرين من اليهود بقصد إنزالهم بصورة غير مشروعة في فلسطين التي كانت آنئذ تحت الإنتداب البريطاني.

فقد وجدت اللجنة أن الإستيلاء كان مشروعاً وأقرّت مصادرة السفينة طبقاً للقضاء الفلسطيني المختص .

وهناك موضوع آخر ينبغي أن يؤخذ بعين الإعتبار في هذا الفصل ويتعلق بحالة مضيق تيران إذا ما أعتبر مضيقاً يصل بين قسمين من أعالي البحار ، ومما لا شك فيه أن القانون في مثل هذه الحالة ومنذ قرار محكمة العدل الدولية في (قضية ممر كورفو) ينص على أن الدول القائمة على شواطئ ذلك المضيق - مصر والمملكة العربية السعودية - لا تستطيع منع السفن التجارية والحربية من المرور البريء فيه زمن السلم ، وبالرغم من ذلك فإن هذا لا يجعل الدول الساحلية عاجزة عن العمل تماماً فإن مصر أن تطلب أن يكون المرور بريئاً حقاً من جميع نواحيه بإعتبار أن مضيق تيران ، هو مضيق وطني يخضع للسيادة المصرية ومياهه داخلية ، وأن عرضه لا يتجاوز ثلاثة أميال ، وأن الممر الصالح للملاحة المجاور لساحل سيناء المصري لا يزيد على ميل واحد ، وهذه وجهة نظر ممثل المملكة العربية السعودية التي قدمها إلى مؤتمر جنيف لقانون البحار لعام ١٩٥٨م ، ومثال على ذلك ، فيلوح أنه من المعقول القول أنه ليس بإمكان سفينة حربية إسرائيلية تدخل الخليج في الظروف الراهنة أن تكون بريئة إذ أن القصد من أداخلها ما هو إلا إستخدمها ضد

المملكة العربية السعودية أو مصر أو الأردن ، ويختلف مضيق تيران في هذا الصدد عن ممر كورفو حيث تستطيع السفن الحربية اليونانية أو غيرها إستخدام الممر في طريقها إلى جهات في البحر الإدرياتى أو البحر الأبيض المتوسط لا علاقة لها بألبانيا الدولة الساحلية المعينة ، ويهيئ هذا الإختلاف أيضاً الأساس اللازم للإستدلال بالإمكانية (التي أعترف بها قرار المحكمة) القائلة أن نسوئ ظروف حرجه خاصة قد يجعل الدولة الساحلية محقه في إتخاذ إجراءات معينة لضمان سلامتها ، ويجب أن نلاحظ لهذا الصدد أن المبادئ المتضمنة في قضية ممر كورفو ولا تنطبق إلا على مضيق تيران في حد ذاته إذا أنه لم يسبق إطلاقاً أن أستخدمت الممرات الأخرى المؤدية إلى الخليج والواقعة شرقي جزيرة تيران للملاحة الدولية وبذلك فلا تشملها قاعدة ممر كورفو .

ويتضح مما تقدم أن الرأي الذي يعتبر خليج العقبة جزءاً من أعالي البحار هو أقل نفعاً بكثير للمملكة العربية من أي من الرأيين اللذين بحثنا قبل ذلك ، فإن مبادئ القانون العامة التي تسرى على أعالي البحار والمضايق التي تربط بينها تفرض قيوداً شديدة على سلطات الدولة الساحلية ، وفي حين القانون يوفر للدول الساحلية في مثل هذه الحالة إجراءات إشرافية معينه إلا أنها محدودة المدى والمفعول كما أن ممارستها تلاقى في الغالب معارضه ناجحة ، لذلك ، ومن المحافظة على أقصى حقوق الإشراف غي خليج العقبه ، فيبدو من المستحسن للملكة العربية السعودية أن تعارض أية جهود تهدف إلى جل الرأي المتعلق " بأعالي البحار " قاعدة قانونية سارية المفعول ، ومن المتوقع أن تلاقى المملكة العربية السعودية في حالة اتخاذ مثل هذا الموقف معارضه من جانب الدول التي تحبذ حد الثلاثة أميال وفرض قيود شديدة على سلطات الدول الساحلية ، إلا أنها قد تحد تأييداً من جانب عدد كبير من الدول الساحلية التي تحبذ حدوداً أوسع وإتخاذ موقف أكثر مرونة فيما يتعلق بحق الدولة الساحلية في حماية مصالحها .

خليج العقبة في أحوال التحارب

لقد تناولت الفقرات السابقة بالبحث الوضع القانوني المحتمل لخليج العقبة كبحر إقليمي أو كمياه داخلية أو كأعالي البحار وذلك في زمن السلم ، وجدير بنا أن نضيف كلمة موجزة تتعلق بأثر التجارب على الحالة خليج العقبة ، وخصوصاً التحارب ما بين دول الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية ضمن حرب عربية وإسرائيل.

أن وجود حالة التحارب لا يغير من الوضع القانوني لمياه الخليج ، فهي تظل داخلية أو بحر إقليماً أو أعالي البحار طبقاً لأي مبدأ يتخذ من هذه المبادئ الثلاثة ، وإلا أن وضع التحارب يعطى الدول الساحلية سلطات وواجبات إضافية معينه وفق مبادئ قانونية علمية على النحو التالي :

وإذا ما أعتبر الخليج بأسره مياهه داخلية ، فأن الحقوق الإضافية التي يمنحها التحارب هي ذات أهميه ضئيلة جداً فنظراً لخضوع المياه الداخلية ، طبقاً لتعريفها المتفق عليه ، لسلطة الدولة التي لها أن تمنع بمشيئتها حركة الملاحة بأسرها في تلك المياه أو تشرف عليها ، فان التحارب لا يضيف إلا الضئيل من الحقوق إلى جانب تلك التي تمتلكها الدولة بالفعل ، وينطق أحد هذه الحقوق أيضاً ، وهو حق الإستيلاء ، على البحر الإقليمي ، وأما من النواحي الأخرى فيبدو أن التحارب يسمح بأن تطبق الحقوق القانونية بمزيد من الشدة ضد المخطئين من المحايدين ، كما يقضى بإنزال عقوبة أفدح في حالة الأنتهاك ما هو ملائم زمن السلم ، إلا أن هذه المسألة تتعلق بالممارسة ولا تعني أي توسع قانوني في مدى صلاحيات الدولة الساحلية .

وفي حالة أعتبار الخليج بحراً إقليماً تحصل المملكة العربية السعودية والدول الساحلية الأخرى عن طريق التحارب على حق له أهمية خاصة ، وهو حق منع السفن الأجنبية من محايدة أو معادية ، من المرور البريء عبر مياهها في الخليج ، وتستند هذه الصلاحية إلى الإعتراف الواقعي بالحقيقة القائلة أن للدولة المتحاربة أن

تتمتع بالسلطة الكاملة للإشراف على كل نشاط داخل نطاق إقليمها البحري لأسباب عسكرية .

ومما يبرر هذا المنع في الخليج ، بنوع خاص ، أن أية سفينه لا تتجه إلى ميناء عربي ولا تجئ منه إنما تكون متجهة حتماً إلى إسرائيل أو قادمة منها ، وبذلك لا يمكن الإدعاء بأن المرور يعنى التدخل في أي تعامل حيادي حقيقي ، وهذا يعنى أن بالإمكان منع جميع السفن المحايدة من الإبحار إلى إسرائيل أو القدوم منها، الأمر الذي يؤدى ـــ من حيث الجوهر لا من حيث القانون ـــ إلى فرض حصار بحري عليها .

أن حق الإستيلاء هو حق الدولة في وضع اليد على أية سفن أو بضائع تقع ضمن سلطتها بقصد إستخدمها ويشمل هذا الحق المياه الداخلية والبحر الإقليمي ، ومع أن المدى الحقيقي لهذا الحق كان موضع اختلاف شديد إلا أن من المعروف عموماً أن ممارسته قانونياً تتطلب ثلاثة شروط وهى :

١ـــ الحاجة الملحة لتلك السفن أو البضائع .

٢ـــ دفع تعويض مناسب يساوى في العادة قيمتها العادلة في السوق .

٣ـــ وجود السفن أو البضائع داخل نطاق سلطة الدولة بطوع أصحابها وإختيارهم .

وهذا فإن السفن التي تجئ بها القطع الحربية للدولة المتحاربة بقصد الزيارة والتفتيش تعفى من تطبيق حق الإستيلاء عليها ، وإستناداً إلى رأى أفضل فإن حق الإستيلاء يتعلق بالتحارب فقط ولو أنه يعتبر في بعض الأحيان صالحاً في حالات الطوارئ أو الأخطار العامة التي قد تقع في البلاد [1] ، وأن هذا الحق بالنسبة لخليج العقبة ، هو - كما يلوح - محدود الأهمية للمملكة العربية السعودية نظراً لضئالة

---

(١)بخصوص حق الإستيلاء عموما أنظر قانون البحار الدولي ، لكولومبس (الطبعة ٣ عام ١٩٥٤م) ص ٤٤٣ ـــ ٤٥٠ ، وبحوث هارفارد في القانون الدولي . حقوق الدول المحايدة وواجباتها ، والمجلة الأمريكية للقانون الدولي ، ٣٣ (عام ١٩٣٩م) ملحق خاص ص ٣٥٩ ـــ٣٨٥ .

عدد السفن المحايدة التي ترسو في المياه السعودية داخل الخليج في الظروف العادية.

أما عندما يعتبر خليج العقبة من أعالي البحار فإن الفائدة المستمدة من وضع التحارب تصبح بالغة الأهمية ، فمع أنه مسموح نظرياً وبشكل عام للدول المحايدة بحرية الملاحة في أعالي البحار في جميع الأوقات ، إلا أن بالإمكان عمليات الحد من هذا الحق لدرجة كبيرة زمن الحرب في مياه كمياه خليج العقبة وبذلك فإن بإمكان المملكة العربية السعودية والدول العربية الساحلية الأخرى أن تمارس عدة حقوق منفردة من حقوق التحارب ممارسة مشروعة بحيث تقفل الخليج إقفالاً تاماً في وجه إسرائيل ، وأوسع هذه الحقوق شمولاً هو حق فرض الحصار البحري الذي إذا ما أنشئ وأبلغ رسمياً للدول المحايدة فأنه يمنع منعاً قانونياً أي تعامل مع الساحل الإسرائيلي في الخليج طالما طبق هذا الحق تطبيقاً فعالاً ، وإذا ما نفذ بدقة حق التحارب الذي ينص على إيقاف السفن المحايدة في أعالي البحار للتفتيش عن الممنوعات ومنح الخدمات غير المحايدة ، فإن ذلك هو أقل صرامة من الناحية النظرية ولو أن له ذات الفعالية من الناحية العملية ومهما يكن من أمر ، فان للمملكة العربية السعودية أو أية من جارتيها أن تشرف إشرافاً دقيقاً على مناطق أعالي البحار في الخليج لضمان سلامة سواحلها المعينة ، ومن الوجهة القانونية ، فلا فرق هناك بين ممارسة هذه السلطات عن طريق وجود سفن حربية داخل الخليج أو قرب مدخله ، أو بواسطة قوات برية تتمركز في نقاط ساحلية بحيث تسيطر منها على السفن .

وكما أن أعالي البحار تظل من الوجهة النظرية ، مفتوحة للدول المحايدة زمن الحرب ، فإن مضيقاً كمضيق تيران الذي يصل ما بين قسمين من أعالي البحار ، يجب أن يظل مفتوحاً من الناحية النظرية ، ولا تشكل هذه الحاجة ، عملياً أية صعوبة معينة ، إذ أن بالإمكان ممارسة حقوق الحصار البحري والزيارة والتفتيش والإشراف الدقيق لأسباب دفاعية داخل المضيق أو بالقرب منه كما هو الحال في أعالي البحار ، وسبب ذلك أن الخليج والمضيق لن يكونا في الواقع وتحت مثل هذه

الظروف ممراً تجارياً بين الدول المحايدة لا يحق للدول المحاربة إغلاقه ، فقد افترضنا في هذا التحليل الأخير أن تكون جميع دول الخليج دولاً متحاربة مما يعني أن أية سفينة موجودة داخل الخليج أو ساعية إلى الدخول فيه ، إنما هي متوجهة بالضرورة إلى ميناء دولة متحاربة أو قادمة منه ، وهذا يجعل تلك السفينة في الحال موضع تطبيق حق إشراف المتحارب بدون نزاع .

وعلينا أن نضيف كلمة تنبيهيه بصدد نقطتين وردتا في هذا البحث عن حقوق التحارب : الأولى ، أن هذه الحقوق هي في متناول الطرفين في الصراع ، لذلك فإن زيادة حرية العمل التي تنطوي عليها إنما تتضمن فوائد قانونية لإسرائيل والدول العربية على السواء . والثانية ، أن الحقوق التي شرحت هنا تستند إلى تلك الحقوق التقليدية المعترف بها في الماضي بأنها متعلقة بالتحارب البحري ، وأما عن مدى فعاليتها في أيامنا هذه في الوقت الذي لا يزال فيه وضع التحارب القانوني موضع شك ، فتلك مشكلة في حد ذاتها ، وأنه لمن المعقول والملائم أن نتوقع ، في حالة نشوء عداء أو حالة تنذر بالعدوان ، تدخلاً من قبل الأمم المتحدة ، فإن نوع هذا التدخل أو التوجيهات الصادرة من الأمم المتحدة قد يؤثر تأثيراً ، على سبيل المثال الإعتراف بإدعاء وجود حالة تحارب أو بشرعية أي عمل يستند إلى ذلك الإدعاء [1].

وكنتيجة لذلك فإن بالإمكان القول بدون تردد ، أن حالة التحارب تمنح المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى سلطات إشرافية إضافية ملموسة من الناحية النظرية وحينما يعتبر الخليج جزءاً من أعالي البحار فقط أما إذا أعتبر الخليج مياها داخلية أو بحراً إقليمياً فان الفوائد الممكن إجتناؤها هي أقل من ذلك بكثير ، وإذا درسنا جميع هذه الإعتبارات فان فوائد التحارب تبدو في الوقت الراهن ظاهرية أكثر منها حقيقية .

---

(١)أنظر الفقرة الخامسة من قرار مجل الأمن بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٥١م بخصوص المرور في قناة السويس: "نظراً لأن نظام الهدنة الساري منذ نحو عامين ونصف هو ذو طابع دائمي فليس لأي من الطرفين الإقرار منطقيا بأنه متحارب فعلاً وأن يتطلب ممارسة حق الزيارة والتفتيش والإستيلاء لأي سبب كشروع من أسباب الدفاع عن النفس ......" وثيقة الأمم المتحدة رقم س/٢٣٢٢ .

مقترحات التسوية القانونية لخليج العقبة :

لقد أتضح من هذا التحليل السياسي القانوني أن هناك خلافاً فيما يتعلق بوضع خليج العقبة القانوني ، وسيستمر هذا الخلاف بلا شك إلى أن يحين الوقت لتسويته ، طبقاً لمبادئ القانون والعدالة ، ومن قبل سلطة يلاقي حكمها قبولاً واحتراماً عالميين، وإلى أن يتم ذلك فلن يحدد وضع الخليج تحديداً قاطعاً ، والمعتقد أن مثل هذا التحديد لن يتم إلا عن طريق الأمم المتحدة إذ أن هذه المنظمة العالمية هي وحدها التي تجمع كافة المصالح المختلفة المعينة بالأمر ، وعلى أنه في الواقع أن عرض الموضوع على الأمم المتحدة لا يضمن بالتالي التوصل إلى حل سليم فعال لهذه القضية فالشيء الكثير يعتمد عل أختيار الهيئة الملائمة ضمن هذه المنظمة وعلى طريقة عرض المسائل عليها .

إن بالإمكان إثارة مسالة خليج العقبة في أي من ثلاثة أجهزة تابعة للأمم المتحدة ، وهي مجلس الأمن ، والجمعية العمومية ومحكمة العدل الدولية ، وفيما يتعلق بمجلس الأمن والجمعية العمومية فيثار الموضوع في العادة بإعتباره خالة تهدد بطريقة ما الأمن والسلام العالميين ، أو أنها على وجه التحديد ، قد توجد حالة تتعارض مع ترتيبات الهدنتين ومعاهدتي السلام المعقودتين بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن [1] ، لذلك يمكن الإفتراض أن أي سعي لحل القضية من قبل هذين الجهازين ، إنما يكون على ضوء هذه الإعتبارات المباشرة ولن يكون مبيناً في حد ذاته على الرغبة في تقرير وضع الخليج القانوني ، وستلعب التأثيرات السياسية وغيرها دوراً رئيسياً في أي من الجهازين حتى ولو كانت ذات وطأة طفيفة على جوهر الموضوع ، وكما أظهرت التجارب السابقة فقد تؤدي الظروف ، في مجلس الأمن على وجه الخصوص إلى الدخول في مأزق لا يتخذ معه أي قرارات فعالة ، وفي الوقت نفسه فان بقاء الموضوع معلقاً في مجلس الأمن يحول دون النظر فيه من قبل الجمعية العمومية [2] .

---

(١)لن يكون مثل هذا الإدعاء بطبيعة الحال ملزما للمملكة العربية السعودية التي ليس لديها ترتيبات هدنة أو سلام مع إسرائيل وليست ملزمة قانونياً بترتيبات الدول العربية الأخرى .

(٢)ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١٢ .

وعلى العموم ، فمن المحتمل أن مناقشة الموضوع في المجلس أو الجمعية لن تؤدي إلى أكثر من مقترحات لوضع نظام واقعي مؤقت للخليج لا يصل في القضية الأساسية الخاصة بوضعه ، والحقيقة أن أية محاولة من جانب المجلس أو الجمعية للقيام بالمزيد من الإجراءات على أساس النقاش لديها فقط ، يجب أن ينظر إليها بشك لأن طرق المناورات السياسية وأنصاف الحلول تؤدي على الأرجح إلى نتيجة غير سليمة قانونياً وغير واضحة من حيث البيان ، وإستناداً إلى هذه الأسباب فيبدو أنه ليس من الحكمة تشجيع المجلس أو الجمعية على القيام بأي مسعى للفصل في مسألة خليج العقبة بمجهودها الفردي ، وهذا يؤدي بنا إلى أعتبار إمكانية الحصول على رأي أستشاري من قبل محكمة العدل الدولية ، وهو ما سيعالج في الفقرات ١٢٣ - ١٢٤ فيما يلي :-

ونظراً لأن وضع الخليج هو في أساسه مسألة قضائية ، فيبدو أن الهيئة المناسبة للنظر فيه هي محكمة العدل الدولية ، فبفضل إجراءاتها القضائية التي توفر لجميع الأطراف فرصة السماع بدون أي نقاش سياسي ، يمكن أن نضمن النظر في المسائل المعلقة نظرة مجردة والتوصل إلى نتيجة تسوي وضع الخليج القانوني تسوية نهائية ، وهذا الرأي الذي يعتبر محكمة العدل الدولية الهيئة الملائمة للنظر في مثل هذه المسائل ، معزز في نص المادة ٣/٣٦ من الميثاق التي تذكره مجلس الأمن بأنه يستحسن إحالة الخلافات القانونية عموماً إلى المحكمة للفصل فيها .

وقد تعرض مسالة ما أمام المحكمة كقضية مختلف عليها أو كمطلب لرأي إستشاري ففي الحالة الأولى يوافق أطراف النزاع طوعاً وأختياراً على عرض الخلاف أمام المحكمة للحكم فيه ، أن سلطة المحكمة مبنية بأسرها على أساس الموافقة ولا يمكن إلزام أية دولة بالمثول أمامها خلافاً لمشيئتها ، وتتجلى هذه الموافقة في عدة طرق أولاها وأبسطها ، هي أتفاق معين بين المتنازعين لعرض القضية على المحكمة / والثانية ، أن تقبل الدولة مقدماً بموجب المادة ٢/٣٦ من الميثاق ، بسلطة المحكمة في معالجة أنواع معينة من القضايا في حالة نشوئها ، وقد يخضع هذا القبول إلى شروط معينة تضعها الدولة ولا يلزم سوى تلك الدول

الأخرى التي تقبل تلك الواجبات نفسها ، والطريقة الثالثة للأعراب عن الموافقة هي إتخاذ عمل يتضمن القبول كظهور دولة أمام المحكمة بدون أي تحفظ للرد على شكوى مقدمة ضدها من جانب دولة أخرى ، أما في حالة عرض النزاع كقضية مختلف عليها فإن الحكم نهائي وملزم للأطراف ولو أنه لا يلزم الدول الأخرى غير المعنية في القضية .

ويمكن توجيه طلب الرأي الإستشاري ، وهو الطريقة الثانية لعرض مسالة أمام المحكمة ، إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العمومية أو أجهزة معينة أخرى تابعة للأمم المتحدة والوكالات المختصة المخولة صلاحية القيام بذلك من قبل الجمعية العمومية ، وأن الأراء الإستشارية التي يطلبها مجلس الأمن أو الجمعية العمومية قد تعالج ، طبقا للمادة ٩٦ من الميثاق ، "أية مسألة قانونية" أما طلبات الأجهزة والوكالات الأخرى فتقتصر على المسائل القانونية التي تنشأ ضمن إطار نشاطها [١] ، وليس أن تتقدم منفردة بطلب رأي إستشاري ، إلا أنه بمجرد أن تطلب ذلك أية هيئة مختصة فإن بوسع أية دولة أن تطلب الظهور أمام المحكمة لإبداء وجهة نظرها فتمنح الأذن بذلك عادة ، وأن العروض الخطية والشفهية في الإجراءات المتبعة في الوصول إلى رأي إستشاري تشابه إلى الحد الممكن تلك المتبعة في إجراءات القضايا .

ويبدو قليل الإحتمال ، في حالة خليج العقبة أن يحال وضعه إلى المحكمة كقضية للنظر فيها ، وإذ ينبغي أن تكون إسرائيل طرفا في مثل هذا الإجراء إذا ما أريد إلزامها بحكم المحكمة ، ولا يوجد هناك ما يحمل على الإعتقاد بأن الظروف في المستقبل ستسمح بعقد إتفاقية بين إسرائيل ودول الخليج العربية لا حالة قضية العقبة إلى محكمة العدل ، ففي الوقت الذي قُبلت فيه إسرائيل من حيث الشكل ولاية المحكمة الجبرية بموجب المادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي ، فإن قبولها يتضمن من التحفظات العديدة ما حمل القاضي هدسن على القول : "أن من الصعب التنبؤ بنشوء أية خلافات يمكن معالجتها طبقا لهذا الإعلان" [١] ، لذلك فحتى لو تقدمت المملكة

---

(١)يتضمن الملحق (٢) نصوص الميثاق ونظام المحكمة المتعلقة بالآراء الإستشارية .

العربية السعودية بتسجيل بيان لها بموجب المادة ٢/٣٦ بغية حمل إسرائيل على المثول أمام المحكمة فإن الإستثناءات الواردة في قبول إسرائيل تكفل لها تفادي ذلك، ويستنتج من العناية التي استبعد فيها البيان أية إمكانية قضائية للتحقيق في سلوك إسرائيل تجاه جاراتها ، وأن إسرائيل ترى أن مثل هذا التحقيق قد يثبت أن تصرفاتها كانت إلى حد ما غير قانونية .

وإذا ما أستبعدنا طريقة الإجراء القضائي ، فإن السبيل الوحيد للحصول على رأي المحكمة بخصوص خليج العقبة هو طلب رأيها الإستشاري من قبل مجلس الأمن والجمعية العمومية، ويبدو هذا السبيل المفضل على أي حال ، فسيسهل مثلاً عرض أراء دول أخرى ويخفف من حدة التوتر الذي يتميز به طابع كل وضع يجعل العرب وإسرائيل متقابلين كما أنه يزود المجلس أو الجمعية بالأساس القانوني إتخاذ أي إجراء تراه ، وبذلك فإنه يخفف من مخاطر الإعتبارات السياسية المحضة ، فإذا ما كان الرأي الإستشاري غير مقبول كلياً ، وهذا أمر مستبعد ، فإن مثل هذا الرأي لن يكون ملزماً قانونياً خلاف للحكم الذي يصدر في الإجراء القضائي .

ويبدو أن المستحسن ، إستناداً إلى الأعتبارات التي سردت في الفقرات الآنفة أن يعين وضع الخليج من قبل محكمة العدل الدولية على أساس قانوني إذ لا صلاحية لأي جهاز دولي أخر في معالجة هذه المسالة الأساسية معالجة ملائمة نزيهة ، وبما أن اللجوء إلى الإجراء القضائي أمام المحكمة هو أمر غير عملي ولا مرغوب فيه فلا يمكن الحصول على أراء المحكمة إلى عن طريق طلب رأيها الإستشاري من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العمومية ، وبالنظر للمصاعب المعروفة المتعلقة باتخاذ أي عمل إيجابي من جانب مجلس الأمن إزاء عدة مسائل ، فقد يكون هناك من الأسباب ما يدعو إلى تفضيل الجمعية العمومية لإثارة هذه المسالة ، ولعل من الحكمة في حالة أعتبار أي من هذين الجهازين ، أن يركز الإهتمام منذ البداية على الحاجة للرأي الإستشاري كما يتفادى أتخاذ أي قرار متسرع على أسس سياسية تنطوي على التساهل بحيث يبقى وضع خليج العقبة غير مستقر قانونياً ومنذر بالإنفجار ، وإلا أن

عملاً ما من جانب الجمعية عقب الحصول على رأي المحكمة الإستشاري قد يكون نافعاً في مجال تسوية هذه المسألة [1] .

وهكذا نكون قد عالجنا ، في مجال تحليلنا لوضع خليج العقبة القانوني ، الفئات الثلاث الممكنة التي قد يكون الخليج عائداً لها طبقاً للمبادئ ذات العلاقة من القانون الدولي العام [2]، وهذه الإمكانيات الثلاث ، كما شرحناها في هذا البحث هي :

---

(١) هدسن ، محكمة العدل الدولية : (عام ١٩٤٣م) ص ٥١١ - ٥١٣ .

-هدسن ، السنة الخامسة والثلاثون للمحكمة الدولية العالمية . المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ٥١ (عام ١٩٥٧م) ص ١ و ١٦ ويتضمن المقال نص الإعلان الإسرائيلي بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٦م .

(٢)راجع خلفية ذلك التحليل السياسي القانوني في المصادر التالية :

-الدكتور حامد سلطان : المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م.

-الدكتور عبد الله شاكر الطائي : النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضائق تيران وباب المندب، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة لعام ١٩٧٤م.

-الدكتور عز الدين فودة : قضية خليج العقبة ومضيق تيران - محضر اجتماع الجمعية المصرية للقانون الدولي الخاص بمناقشة أهم الجوانب القانونية لقضية خليج العقبة ومضيق تيران المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الثالث والعشرون عام ١٩٦٧ م.

-الدكتور عبد الله العريان : النظرية العامة لقانون البحار الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد التاسع عشر من صفحة ٥٩ - ١٠٠ .

-الدكتور عمر زكي عباس : الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الثالث عشر عام ١٩٥٧م.

-Churchill, R. R: "The fisheries jurisdiction cases" The contribution of the international law court of justice to the Drbate on coastal state fisheries rights. I.C.L .Q. Vol. 24, Part. I (January 1975) Pp. 82 – 105.

-Columbus, C. j: "The international law of the sea" (6th Ed) and (6th Ed) Revised edition Longman, London 1951, 1967.

-Amador, G: "The exploitation and conservation of the resources of the sea "A study of contemporary international law (ED) Leyden 1959.

-Amerashinghe, C.F:" The problem of Archipelagoes in the international law of the sea, I.C.L.Q. Vol. 23, Part. 3 (July 1974) Pp. 539 – 575.

-Heineken, Louis: " The extent of the legal continental shelf" In Pacen in Maribus published by the royal university of Maltapres, 1971.

أ – أن خليج العقبة بحر مغلق وأن مياهه هي بأسرها مياه داخلية تابعة لـــدول الخليج الساحلية .

ب _ أن مياه خليج العقبة هي بأسرها بحر إقليمي عائد للدول الساحلية ، وبهذه الصفة فهي مفتوحة للمرور البريء من قبل السفن الأجنبية .

ت – أن خليج العقبة بإستثناء شريط ضيق من البحر الإقليمي يحف بشـــواطئه وعائد للدول المتاخمة ، هو جزء من أعالي البحار مفتوح لملاحة جميع الدول ، وأن مضيق تيران ، ولو أنه إقليمي في حد ذاته ، هو مفتوح أيضاً بحكم طابعه كمضيـــق دولي يصل ما بين قسمين من أعالي البحار .

ومما لاشك فيه أن أولى هذه الإمكانيات هي أكثرهـــا نفعـاً بالنسـبة لمصـــالح المملكة العربية السعودية نظرا لأنها تسمح لدول الخليج الساحلية بمعاملـــة مياهـــها بالطريقة ذاتها التي تتبعها إزاء إقليمها البري وأن تمنع أو تنظـــم إســـتخدامها كمـــا تشاء ، وأما الإمكانية الثانية من هذه الإمكانيات فتنطوي على بعض النفـــع للمملكـــة العربية السعودية نظراً لأنها تسمح للدول الساحلية بمقدار معين من الإشراف علـــى مياه الخليج ، ومع أنه ينبغي الإعتراف للسفن الأجنبية بحق المرور البريء إســـتناداً إلى هذه النظرية إلا أن الدول الساحلية تحتفظ لنفسها بصلاحيـــات واســـعة لمراقبـــة ذلك، أما الإمكانيات الثالثة ، وهي أعتبار الخليج من أعالي البحار ، فهي أقل ما هـــو مرغوب فيه بالنسبة للمملكة العربية السعودية إذ أنها تحد بشـــدة مـــن الصلاحيـــات المتوفرة للدول الساحلية ، ولعل من الحكمة للمملكة العربية السعودية ، ومن حيـــث الإعتبارات القانونية المحضة المتعلقة بالموضوع ، أن تقاوم أي جـــهد يرمـــي إلـــى إقامة هذا الرأي بوصفه الوضع القانوني السليم للخليج .

ويجب أن نقر أنه على ضوء الوضع القانوني الراهن ، فإن من المستحيل التـأكد من أن إحدى هذه الإمكانيات تصف وضع الخليج القانوني بدقة ، فقد تضاربت كتابات الشراح في هذا الميدان وكثيراً ما جاءت سطحية أو ناقصة من حيث الدراســـة ، أن قرارات الهيئات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع قليلة كما أن مقدار ما تمارسه الـدول في هذا الحقل ضئيل ، وهكذا فإننا لا نستفيد شيئاً كثيراً من مصدرين من أهم مصـــادر

القانون الدولي ، إلا أنه من المعتقد أن بالإمكان بناء قضية جيدة في مثل هذه الظروف تقوم على أساس اعتبار خليج العقبة بحراً مغلقاً يضم مياها داخلية ، ويبدو أن لهذه القضية ، قيمة جوهرية حتى ولو جابهنا الرأي المضاد الذي يعتبر الخليج من أعالي البحار ، فمن حيث الجدل ، يبدو أن الرأي ، الذي يعتبر الخليج بحراً مغلقاً يشبه من حيث المناعة ذلك الرأي الوسط الذي يعتبر الخليج بحراً إقليمياً.

ونظراً لأن نظرية البحر المغلق تزود الدول الساحلية بمنافع كثر فالمعتمد أن للمملكة العربية السعودية المبرر القانوني في التمسك بنظرية البحر المغلق ، وينبغي أن نؤكد أن هذه النظرية ستلاقي معارضة شديدة من عدة جهات وقد لا تسرى في النهاية إلا أنها – على ضوء حالة القانون الراهنة غير المتثبتة – نظرية مشروعة ومعقولة إذ تتمسك بها دولة ما .

إن وضع إسرائيل في خليج العقبة يضفي على الحالة القانونية المعتمدة الراهنة المزيد من الإرتباك فهناك أساس قوي ، القول بأن إستيلاء إسرائيل على أراض الخليج وإستعمالها لها هو أمر غير قانوني ولا ينبغي الإعتراف بأية حقوق تنجم عن ذلك ، ولهذا الأسلوب فائدة الأفكار على إسرائيل – منذ البداية – أية حقوق في الخليج بوصفها دخيلة عل الخليج ولا يمكن أن تعتبر كإحدى الدول الساحلية الشرعية ، وحتى لو أننا لم ننازع في قانونية وجود إسرائيل في الخليج ، فلا يزال من الممكن أن نجادل طبقاً لنظرية البحر المغلق ، أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى غير ملزمة بمنح إسرائيل أية حقوق للمرور في الخليج ، وهكذا فإن نظرية البحر المغلق هي المفضلة على الإمكانيتين الأخريين للأسباب التي تتعلق بإسرائيل علاوة على الأسباب العامة ، إذ أنه لا تنطوي كلتا هاتين الإمكانيتين على أساس قانوني مماثل ينكر على إسرائيل إستخدام الخليج .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لتعيين وضع الخليج ، فهذا الوضع يشكل مسألة قانونية يستحسن تسويتها بالطرق القضائية ، ففي الوقت الذي يعتبر فيه ذلك صحيحاً في كافة الأحوال فهو صحيح بنوع خاص في الظروف الراهنة إذ أن التوتر السياسي الشديد في لمنطقة يجعل من المرغوب فيه أن لا يعالج وضع الخليج في

ميدان السياسة ، فلا ينجم عن ذلك الميدان قرارات صريحة وواضحة ، وقد يزيد النقاش السياسي ، الذي لا يفضي إلى نتيجة ما ، من عامل عدم التثبت في حالة الخليج القانونية ومن ثم فإن محكمة العدل الدولية هي الهيئة المناسبة للبت في وضع الخليج بشكل قاطع ، وبما أنه لا يرجح عرض المسألة أمام المحكمة كإجراء قضائي، فإن الطريقة الوحيدة للوصول إلى المحكمة هي أن يتقدم مجلس الأمن أو الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة بطلب الحصول على أرس إستشاري ، وفي الوقت الذي تفتح فيه هذه الطريقة الباب أمام المخاطر السياسية التي أشرنا إليها فالمعتقد أن هذه المجازفة ترجحها فائدة الحصول على رأي المحكمة ، والمعتقد أن اللجوء إلى المحكمة يتيح أحسن الفرص للحصول على حل عادل مرض لمسألة خليج العقبة.

الخاتمة

كانت شبه الجزيرة العربية طوال معظم تاريخها كياناً واحداً جمعت شعوبها ثقافة ولغة ومعتقدات دينية مشتركة ، وحتى القرن العشرين لم يكن في شبه الجزيرة العربية حدوداً ثابتة تفصل منطقة عن أخرى وتقيد حركة سكانها ، وبرغم هذه العناصر الموحدة منذ أيام النبي محمد ﷺ في القرن السابع فقد بقيت المناطق الداخلية الشاسعة لشبه الجزيرة العربية نجد مجزأة دون هياكل سياسية مشتركة كما حالت قلة المصادر والبيئة الرعوية الفقيرة دون تشكيل الطبقات الإجتماعية والسياسية اللازمة لتطور سلطة مركزية ، ولسنوات عديدة كانت الأشكال الأساسية للحياة الإجتماعية والسياسية تشتمل على التفاعل بين الحضر في مستوطنات الواحات المتناثرة وبدو الصحراء وكان البدو القبليون في معظمهم مهتمون بأراضي المراعي الغنية ، وكانت تحركاتهم تتأثر بالمواسم والطقس وحركة الجماعات القبلية الأخرى التي قد تكون معادية وهذه التحركات تركزت على منطقة مراعي القبيلة المحددة أو ديرتها ، ولذلك كانت السيطرة أو السيادة تعتمد دائماً على قدرة القبائل في الحصول على مناطق مراعي جديدة وعلى الحاجة للمدن لبسط سلطتها على المناطق المحيطة.

وكانت الإئتلافات والتحالفات بين القبائل والمدن تمنح الأطراف المعنية حق الإستخدام المتبادل لمناطق سيطرة كل طرف ، وأياً ما كان نوع الترتيبات السياسية السائدة فإن المعيار الرئيسي للسلطة الفاعلة هو قدرة الأمير أو الحاكم على تحصيل الضرائب من المجتمعات الحضرية والقبلية وكسب ولائها خصوصاً في أوقات الإضطراب والحرب .

وبنهوض الحركة السلفية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وإرتباطها بآل سعود بدأت تتشكل تدريجياً ملامح منظومة سياسة متماسكة من خلال الإئتلافات والتحالفات والضم بمقتضى النهج الذي سلكه السلفيون في سبيل نشر الدين الإسلامي الصحيح .

وخلال القرن التاسع عشر كانت بريطانيا القوة الأجنبية الوحيدة المتمركزة في أطراف منطقة شبه الجزيرة العربية ، وكانت العلاقات البريطانية بالكيانات القبلية

قائمة على أساس سلسلة من الإتفاقيات يعود تاريخها إلى عام ١٨٠٠م عندما أبرمت حكومة الهند معاهدة مع سلطان مسقط ، وفي وقت لاحق قامت حكومة الهند بإستبدالها بإتفاقية عام ١٨٢٠م وإتفاقية السلام العامة لعام ١٨٥٣م مع حكام الساحل ، وكانت المعاهدات البريطانية في منطقة الخليج مجرد إتفاقيات هدنة حربية بحرية ، عالجت من حيث الجوهر سلامة التجارة البريطانية وأمن الطريق البحري إلى الهند والشرق ، وحرمت الإتفاقيات على حكام الخليج القيام بأعمال حربية بحرية وبالمقابل وعدت بريطانيا الحكام بالحماية من أي عدوان عليهم من البحر ، ومهما كانت شرعية المعاهدات البريطانية مع حكام الخليج فقد كانت بريطانيا غير معنية بشؤون المناطق الداخلية مثل الحماية ومناطق السيطرة والنفوذ والأعمال الحربية البرية ، ومن الواضح أن بريطانيا إعتبرتها مشاكل تتم معالجتها بين القوى المحلية المتغيرة ، وفقاً للعرف القبائلي.

وفي مطلع القرن العشرين نجح الملك عبد العزيز ابن سعود في تأسيس حكمه في شبه الجزيرة العربية بطرده لآخر حامية عسكرية تركية من الإحساء في إبريل عام ١٩١٣م ، وبعد شهرين فقط حاولت الحكومتان البريطانية والتركية تحديد دوائر النفوذ السياسي والتجاري لبلديهما في شرق وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية دون أن تعيرا أي إهتمام مباشر إلى ابن سعود ، ووقعت الحكومتان إتفاقية غير مصادق عليها في ٢٩ / يوليو/ ١٩١٣م وإتفاقية لاحقه مصادق عليها في ٤ / ٣/ ١٩١٤م التي تضمنت ما سمي بالخط الأزرق ، والخط البنفسجي لتحديد مناطق نفوذ الجانبين في شبه الجزيرة العربية ، في إستهلالة غير عملية لمشكلة الحدود في المنطقة.

وسرعان ما إنهارت الأسس التي قام عليها هذا التفاهم البريطاني - التركي فمع إندلاع الحرب العالمية الأولى تحالفت تركيا مع ألمانيا ونتيجة لذلك أصبحت تركيا وبريطانيا في حالة حرب ، وسيطر الوضع في البحر الأحمر على السياسة البريطانية خلال الحرب تجاه مناطق سيطرة تركيا في الشرق الأوسط ، ونتيجة لتلك السياسة دعمت بريطانيا الحسين بن علي شريف مكة ليثور ضد تركيا في الحجاز ، وفي نفس الوقت اتصلت حكومة الهند بابن سعود لثنية عن شن هجمات على شريف مكة أثناء الثورة وحثه على مهاجمة مواقع ابن رشيد حليف تركيا في شمال نجد ،

وكنتيجة لهذه الإتصالات وقعت الحكومة البريطانية مع ابن سعود إتفاقية القطيف في ديسمبر ١٩١٥م التي أعترفت فيها بريطانيا بإستقلال ابن سعود عن تركيا وسلطته على نجد والإحساء بأراضيهما والمناطق التابعة لهما ، ووافق ابن سعود على الإمتناع عن التدخل في أراضي شيوخ الخليج الذين تربطهم معاهدات مع بريطانيا ، ولكن إتفاقية القطيف تركت حدود تلك الأراضي ليتم تقريرها لاحقاً .

ويبدو واضحاً أنه أياً ما كانت حدود أراضي ابن سعود وأراضي حكام الخليج ، إلا أن إتفاقية القطيف تعاملت معها بإعتبارها محاذية لبعضها . ولم تشر الإتفاقية إلى إتفاقتيي ١٩١٣م ، ١٩١٤م بين بريطانيا وتركيا ، ومن الصعب تصديق القول بأن عدم تطرق بريطانيا إلى هاتين الإتفاقيتين خلال المفاوضات مع ابن سعود كان ناجماً عن إهمال أو خطأ منها ، فمع إندلاع الحرب العالمية الأولى لم تتناقض المصالح البريطانية والتركية فقط في كل من شبه الجزيرة العربية وبقية الشرق الأوسط ، وإنما أصبحت مناطق سيطرة تركيا في الشرق الأوسط مثيرة للمشاكل لبريطانيا ولذلك وضعت الأخيرة ابن سعود تحت حمايتها بتوقيعها على إتفاقية القطيف ، وعليه فإن الإتفاقيات البريطانية (التي لم يعرف شيئاً عنها ابن سعود قبل عام ١٩١٤م) لابد وأن تكون قد فقدت قوتها في تحديد دائرة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ، وبالمثل فإن إتفاقية جدة لعام ١٩٢٧م قد أوضحت بأن أراضي ابن سعود ستكون محاذية لأراضي مشيخات الخليج ومرة أخرى لم تتطرق الإتفاقية إلى الإتفاقيات البريطانية - التركية المثيرة للجدل السياسي والقانوني بين بريطانيا وابن سعود.

ولم يكتب لهذا التفاهم البريطاني - السعودي أن يعمر طويلاً ، ففي وقت مبكر من عقد الثلاثينيات بدأت السياسة البريطانية بخصوص الحدود الجنوبية الشرقية للعربية السعودية تتغير فجأة من التعايش إلى التناقض وبدأت المصالح الإقتصادية والإستراتيجية الجديدة تهيمن على السياسة البريطانية تجاه الخليج ولم يعد أمن وسلامة الطريق البحري هو القضية المركزية مثلما كانت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ونتيجة لتزايد إعتماد أوروبا على البترول والنقل الجوي أصبح ساحل الخليج العربي يحظى بأهمية جديدة وكان يعتقد بأنه ملئ بمخزونات نفطية ويحتل موقعاً

يخدم كحلقة ضرورية المواصلات الجوية بين المستعمرات البريطانية في الشرق الأوسط وأفريقيا والشرق الأدنى وهذه الإعتبارات جعلت بريطانيا أكثر إهتماماً بالمناطق الداخلية للمنطقة .

ومرة أخرى تعارض المصالح البريطانية المتنامية في الأراضي الداخلية لساحل الخليج مع تطورات أخرى كانت تحدث في العربية السعودية ، فقد أصبحت الدولة السعودية الناشئة أكثر إستقراراً وإستقلالية وبالتالي تزايد إهتمامها في ترسيخ حدودها ، والأكثر إنذاراً بالخطر أن ابن سعود منح إمتياز التنقيب عن النفط في الإحساء لشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) وهو إمتياز كانت تعتقد بريطانيا بأن ابن سعود لن يجرؤ على منحه لشركة غير بريطانية خصوصاً في منطقة كانت تعتبر واقعة ضمن دائرة النفوذ البريطاني .

وبسبب هذه المصالح الإقتصادية والسياسية المتضاربة بإضطراد فقد بات محتوماً بأن تبرز مسألة الحدود في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية كمشكلة رئيسية بين الحكومتين السعودية والبريطانية ، وبناءً على إستفسار من الولايات المتحدة عام ١٩٣٤م نيابة عن مصالح النفط الأمريكية بشأن الحدود الجنوبية الشرقية للعربية السعودية فقد أبلغت الحكومة البريطانية حكومتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بأن المناطق الواقعة جنوب وشرق الخطين الأزرق والبنفسجي المحددين في إتفاقيتي ١٩١٣م ، و١٩١٤م بين بريطانيا وتركيا يجب إعتبارها ضمن دائرة النفوذ البريطاني ، ورداً على ذلك رفض ابن سعود قبول شرعية الإتفاقيتين ولكنه أعرب عن إستعداده للتفاوض ، وبالفعل تم الشروع في التفاوض وأستمرت المفاوضات مع فترات إنقطاع بين شد وجذب حتى نهاية عام ١٩٥٥م .

وفي حين تمسك البريطانيون بموقفهم القائل بأن الحدود الجنوبية الشرقية للسعودية محكومة بموجب نصوص معاهدتي ١٩١٣م و ١٩١٤م لأن السعودية هي الدولة التي خلفت السيادة التركية في شبه الجزيرة العربية ولذلك ليس بمقدورها المطالبة بأية مناطق وراء الخطين الأزرق والبنفسجي ، فقد طرحت السعودية حجتها قائلة بأن الإتفاقيات البريطانية – التركية ليس لها مشروعية لأنها أبرمت بعد أن كان ابن سعود قد طرد الأتراك من وسط وشرق شبه الجزيرة العربية ولأن الإتفاقيات

الأنجلو – سعودية عام ١٩١٥م ، ١٩٢٧م تعهدت بالإعتراف بسيادة السعودية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية على أساس أنها أراضي موروثة عن الأجداد وأن تلك السيادة تمتد بعيداً وراء الخطين الأزرق والبنفسجي ، وحسب المادة السادسة من معاهدة جدة تعهد ابن سعود بالحفاظ على علاقات ودية وسلمية مع شيوخ الساحل الذين كانت تربطهم معاهدات مع بريطانيا ، وكان بإمكان ابن سعود أن يزعم بأنه لم ولن يتصرف بأي طريقة غير ودية تجاه ما أعتبره حدوداً لمناطق شيوخ الساحل ولكن ابن سعود لم يكن ملزماً كذلك بقبول حق بريطانيا بتمثيل حكام أو تمثيل المناطق التي تطالب بها بريطانيا لهم ، إلا بعد أن يتم تحديد دقيق للحدود المتفق عليها .

وفيما يتعلق بالإتفاقيات البريطانية – التركية فإنه إفتراضاً أن تركيا قد بقيت في شبه الجزيرة العربية بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، فربما تبين أن حدود الخطين الأزرق والبنفسجي لم تكن كافية لإعتبارها حدوداً لإنهما فشلا في تحديد الحدود بشكل دقيق للمناطق المختلف عليها، ورغم إحتمال قبول تركيا بأن المناطق الواقعة شرق الخط الأزرق وجنوب الخط البنفسجي ضمن دائرة النفوذ التجاري والسياسي البريطاني ، فإن معظم المنطقة القريبة من هذين الخطين كانت مشاعاً ولا تشكل جزءاً من أي دولة ، وهذه المناطق أصبحت مفتوحة للضم بعد عام ١٩١٤م من قبل ابن سعود أو أي حاكم محلي أخر يتمكن من إقامة سلطة فعالة فيها .

ولكن التوجة الإفتراضي ليس له أساس ، ففي الواقع ، ولم يعتبر بن سعود نفسه تابعاً أو نائباً لتركيا حتى تؤول إليه إلتزامات تركيا بموجب الإتفاقيات الخاصة بمناطق النفوذ الأجنبي كما أن مفهوم الدولة الوراثية مسألة مثيرة للجدل القانوني المعقد فمنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر لم تحترم بريطانيا سيادة الدولة العثمانية في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا ، ولذلك من وجهة النظر القانونية والسياسة كان من حق ابن سعود ترسيخ سيادته في المناطق الواقعة شرق الخط الأزرق وجنوب الخط البنفسجي طالما كانت تلك المناطق غير محتلة أو غير خاضعة للسلطة الفعالة لأي من الدول المحلية الأخرى ، ولم تستطع الحكومة البريطانية إيقافه عن القيام بذلك إلا بترتيب تسوية سياسية معه أو بسيطرتها على هذه المناطق بالقوة .

وبعد أن أعادت وزارة الخارجية البريطانية النظر في مواقفها القانونية والسياسية أدركت بأنه سيكون من الصعب جداً على الحكومة البريطانية تأسيس حجة صحيحة ضد مطالب السعودية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، ولما لم يكن لدى وزارة الخارجية البريطانية سوى حجة الإتفاقيات البريطانية - التركية لذلك خلصت إلى الإستنتاج بأن على الحكومة البريطانية التمسك بتلك الحجة وإستثمارها على الوجه الأفضل مع الإدراك بأنها قد تخفق في إقرار الخطين الأزرق والبنفسجي وبأنها قد تضطر للقبول بأقل مما ترغب في الحصول عليه.

وتمسكت الحكومة السعودية طوال المفاوضات بحجتين أساسيتين : فمن ناحية تمسك السعوديون بأن لهم حق تاريخي في المناطق المتنازع عليها بسبب نفوذهم الذي أمتد وأتسع خلال القرن التاسع عشر ليشمل جميع أنحاء عمان وعلى طول الساحل في شبه الجزيرة العربية ، ومن الناحية الأخرى أصرت على وجهة نظرها بأن الأراضي المتنازع عليها يجب تقريرها على أساس الوقائع التاريخية وتبعية القبائل وديرها ، وفي الحقيقة فإن الحجة السعودية الأولى لا يمكن الأخذ بأهليتها لأن حكام الخليج الآخرين بإمكانهم إستخدام نفس المزاعم التاريخية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، ولكن الحجة السعودية الثانية تحمل وزناً كبيراً لأن الدليل أثبت بأن العديد من القبائل في المناطق المتنازع عليها أقرت بسلطة ابن سعود بتقديمها الولاء له ودفعها الضرائب لحكومته منذ بداية القرن العشرين ، بيد أن القيمة القانونية لمثل هذه الولاءات المتغيرة تبقى مثاراً للجدل السياسي المعقد .

وفي ابريل عام ١٩٣٥م إقترح السعوديون خطاً للحدود زعموا بأنه تضمن القبائل السعودية وبشكل خاص دير وطرق ترحال قبائل بني مرة في جبل نخش وخور العديد وسبخة مطي بالإضافة إلى قسم كبير من الربع الخالي ، وبالفعل كانت قبائل بني مرة تدين بالولاء إلى ابن سعود وديرهم إمتدت إلى المناطق المذكورة ولكن ولاء القبائل الأخرى ملتبس ومشكوك في صحته ، ومع ذلك يمكن القول دون شك بأن معظم سكان المناطق المتنازع عليها لم يكونوا تحت سلطة وسيطرة حكام الخليج الذين تطالب بإسمهم بريطانيا بالسيادة عليها .

وقد رفض البريطانيون المقترح السعودي الخاص بالحدود لعام ١٩٥٣م ، بحجة أن ترسيخ خط الحدود حسب الولاءات القبلية المتقلبة سوف يؤدي إلى إقرار حدود

غير منتظمة وغير منطقية وغير مستقرة إدارياً وأضاف البريطانيون تعزيزاً لمنطقهم بأنه لما كانت العديد من القبائل معتادة على الترحال في منطقة شاسعة فإنه من المستحيل الإستناد عليها كأساس لترسيخ المطالب الإقليمية في أراضي المراعي ، وبناء على ذلك لا يمكن أن تشكل الدير القبلية أساساً لحدود المناطق ، وقال البريطانيون أن ابن سعود جمع الزكاة من القبائل ولم يقم بجمعها غيره من الحكام ، برغم أن بعض القبائل أعترفت بسلطة حكام آخرين ولكنهم دفعوا الزكاة لضمان توفير الحماية لهم عندما تدخل المناطق التي كان لابن سعود نفوذاً فيها ، كما أن الضرائب التي كانت تدفعها القبائل المستقرة في المناطق المتنازع عليها كانت غير مشروعة وتجبى بطريقة غير صحيحة وأصرت الحكومة البريطانية على أن الحدود الجنوبية الشرقية للسعودية هي الخط الأزرق والخط البنفسجي وبأن الموافقة على أي خط أخر للحدود هو إمتياز كبير يمكن لإبن سعود المطالبة به فقط إنطلاقاً من قاعدة العطاء وليس على أساس أنها حقاً من حقوقه السيادية.

وبعيداً عن حجة البريطانيين المستندة إلى الإتفاقيات البريطانية – التركية فقد كشفت الأسس التي إستند إليها البريطانيون فيما يتعلق بالضرائب والوضع القبلي عن وجود سوء فهم كبير ، ففي الحقيقة حسب الشرع الإسلامي لم تكن الزكاة تعتبر ضريبة أو واجباً دينياً يدفعها الفرد طواعية حسب مشيئته وفي الوقت الذي يناسبه وإنما كانت الزكاة تدفع كمسؤولية فردية وكواجب جماعي ينبغي دفعها إلى الحاكم المعترف به من أجل تمكينه من ممارسة سلطته والقيام بواجباته مثل توفير النظام الجيد لرعاياه والحماية والأمن لهم ، ولذلك فإن دفع الزكاة معيار أساسي لتقرير السلطة والسيادة في الإسلام كما أخطأ البريطانيون في الإدعاء بأن حركة القبائل كانت حرة وغير منتظمة لأن حركتهم كانت محددة بشكل رئيسي إلى أراضي المراعي التي عرفت منذ قرون وتم تحديدها بموجب قوانين الأعراف والتقاليد القبلية ، وعليه فإنه بمجرد إثبات صحة الولاء القبلي تصبح الدير القبلية عنصراً أساسياً في عملية ترسيخ الحدود في المناطق المتنازع عليها ، ومثل هكذا إعتبار لن يضمن فقط المطالب والحقوق للأطراف المعنية بل سيؤدي إلى ترسيخ حدود منسجمة مع الحياة المعتادة للقبائل .

وفيما رفضت الحكومة البريطانية الحجج السعودية فيما يتعلق بالزكاة والولاء ودير القبائل كأسس لتقرير خط الحدود في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية إلا أن الحكومة البريطانية أستندت إلى نفس الأسس في تقريرها للخط الحدودي بين السعودية وكل من الكويت والعراق وشرق الأردن ، قد يكون صحيحاً أن السعوديين بالغوا بمطالبهم في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية إلا أنه يبقى من المؤكد بأن أي حل لمسألة الحدود إذا ما أريد له أن يكون منصفاً ينبغي أن يأخذ بالإعتبار الوضع القبلي ودفع الزكاة مع دراسة الوقائع التاريخية ومدى مشروعيتها القانونية.

ومثل هذه الإعتبارات لم ترق للبريطانيين لأنها ستدمر مصالحهم الإستراتيجية والإقتصادية المتطورة في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية .

وتوضح المقترحات البريطانية للحدود في ١٩٣٥-١٩٣٧م أهداف بريطانيا الأساسية ، فمن جهة كانت تريد ضمان بقاء عمان والساحل العربي والصحراء الجنوبية الشرقية إقليماً متصلاً ضمن دائرة النفوذ البريطاني ، ومن ناحية أخرى تصميم حدود عملية لإمتيازات النفط البريطانية في المنطقة ، وبعد المقترحات السعودية في ابريل عام ١٩٣٥م قامت الحكومة البريطانية بإجبار شيخ قطر في مايو من ذلك العام على منح إمتياز نفطي لبتروليوم كونسيشينز المحدودة ، ضامنة لحاكم قطر لأول مرة الحماية في حدود الإمتياز ، وبعد ذلك أقترحت السعودية خط الرياض الذي ضمن في إطار الأراضي السعودية مناطق الإمتياز في قطر حول جبل نخش إحدى أكثر المناطق الغنية بالنفط ، وإستندت مطالبة ابن سعود بهذه المنطقة على حجة أن القبائل التي تدين بالولاء له كانت بين الحين والأخر ترعى مواشيها في المنطقة ، وبسبب عدم قدرة بريطانيا على إثبات أية مزاعم قبلية لشيخ قطر لجأت إلى حجة جغرافية تقول بأن تلال جبل نخش تشكل إمتداداً لتلال أخرى في عمق الأراضي القطرية كان ينبغي إعتبارها مشاعاً وليست جزءاً من الأراضي الإقليمية لأي دولة لأن شيخ قطر لم يمارس سيطرته عليها وعلاوة على ذلك لم يسبق له أن طالب بها .

وبالمثل طالبت بريطانيا بخور العديد الذي ضمنة خط الرياض في إطار المناطق السعودية لأن سيطرة بريطانيا عليه ستبقى سيطرتها على الساحل غير منفصلة جغرافياً . كما أنها تعطي شركات النفط البريطانية مجالاً للوصول إلى المنطقة حيث

يعتقد بأن قعر البحر فيها غني بمخزونات نفطية ، وعلى الرغم من أن خور العديد كان يعتبر ميناء قبائل بني مرة التي دانت بالولاء لابن سعود ، إلا أن البريطانيين أصروا على وجهة نظرهم القائلة بأن قبائل مرة لم تتحرك إلى الشرق من سبخة مطي وأكدت على أن خور العديد يعود لرجال قبيلتي المناصير وبني ياس (المرتبطتين في رأي البريطانيين مع أبوظبي) الذين كانوا يرعون أنعامهم هناك .

وبالنسبة لبقية المطالب السعودية بموجب خط الرياض إعتبرها البريطانيون من أراضي سلطان مسقط ، وهذا الزعم يشير إلى كل من القبائل السعودية وغيرها من القبائل التي كانت من الناحية العملية مستقلة أو كانت تقر بسلطة إمام عمان ، وبرغم حقيقة إقرار البريطانيين بأن سلطة سلطان مسقط منحصرة بشكل رئيسي في شريط صغير على طول الساحل الغربي لعمان وحتى مقاطعة ظفار في الجنوب إلا أن البريطانيين وجدوا من المناسب لهم المطالبة بتلك المنطقة بأسم السلطان ، لأن الحكومة البريطانية ليس لها حق مشروع بالتفاوض نيابة عن إمام عمان والشيوخ المستقلين الآخرين في الأراضي الداخلية .

وهكذا كان الموقف البريطاني ينطوي على القليل من الأهلية القانونية والسياسية لمقاومة المطالب السعودية في المناطق المتنازع عليها كما أنها لم يكن لديها الحق لمنع ابن سعود والأطراف المعنية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية من التعامل مع بعضهم البعض وحل القضية الحدودية ، ومع ذلك أصرت بريطانيا على حقها في التفاوض نيابة عن حكام الساحل وسلطان مسقط بشأن المناطق المتنازع عليها ، وقد وافق السعوديون بأن تكون الحكومة البريطانية حرة في توظيف المطالب المتضاربة وتحاول التوصل إلى تسوية معقولة .

ومثل هكذا تسوية كان يمكن التوصل إليها خلال الثلاثينيات لو كانت بريطانيا مهتمة جدياً بالتوصل إلى حل وسط ، فالفرق بين المطالب السعودية والبريطانية للحدود لم تتجاوز ١٩٠ ك م بين أقصى نقطتين على طرفي الجيب الفاصل بينهما ، والعقبة الرئيسية التي حالت دون التوصل إلى إتفاق ثبت بأنها كانت منطقة جبل نخش لو أن الحكومة البريطانية وافقت على التخلي عن خور العديد ، وبدلاً من ذلك حاول البريطانيون ترك مسألة الحدود معلقة مع السعودية ولذلك بقيت حتى عام ١٩٤٩م عندما أجبر السعوديون البريطانيين على إعادة فتح المفاوضات الحدودية .

وحتى بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا القوة الأجنبية الوحيدة التي لها سيطرة راسخة على أطراف شبه الجزيرة العربية ولم يكن يوجد أي منافس دولي لها لحلحة هيمنتها في المنطقة وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تتمتع بمركز بارز في الشؤون السياسية والإقتصادية في السعودية ، ولكن الموقف بدأ يتغير في عام ١٩٤٣م عندما قررت الولايات المتحدة ، كنتيجة لتزايد مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية في الشرق الأوسط تقديم برنامج قروض ومساعدات مالية للسعودية ، وفي غضون بضعة سنوات صارت الولايات المتحدة متفوقة في نفوذها على بريطانيا في كل مجال تقريباً والحافز الذي حرك المصالح الأمريكية كانت الحاجة السعودية المتزايدة للمساعدات الإقتصادية والسياسية وكذلك توسيع المصالح النفطية الأمريكية في السعودية ، وأصبحت أرامكو عنصراً رئيسياً في إرساء وتثبيت قواعد السياسة الأمريكية في المملكة .

ومن ثم كان متوقعاً أن يطلب السعوديون بشكل خاص من أرامكو والحكومة الأمريكية ممارسة نفوذهما الدبلوماسي والسياسي والوقوف معهم في الخلاف الحدودي ضد بريطانيا ، وبرغم حقيقة أن بعض نشاطات أرامكو لم تكن كلها منسجمة مع السياسة السعودية إلا أن الشركة بذلت جهوداً كبيرة في رعاية المطلب السعودية في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية فالإمتياز النفطي لأرامكو سوف يمتد إلى المناطق المتنازع عليها في حالة حصول السعوديين عليها ، وقامت أرامكو طواعية بتزويد السعوديين بالمساعدات الفنية والقانونية والخرائط الطوبوغرافية (الخرائط التي توضح مواقع الأماكن السطحية وأوصافها وحدودها) التي أثبتت عوناً كبير القيمة لتدعيم الموقف السعودي طوال التطورات الأخيرة للخلاف الحدودي.

وفيما كان الموقف السعودي بشأن الحدود يكتسب قوة في الظاهر بعد الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا مصممة على تعزيز سيطرتها في الخليج وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية فقد دفعت الأهمية الإستراتيجية والنفطية المتزايدة للمنطقة البريطانيين لوضعها تحت سيطرتهم المباشرة من أجل إغلاق الطريق أمام السعوديين والمصالح النفطية الأمريكية وبناءً على ذلك أنهمك البريطانيون في سبيل تحقيق هدفين سياسيين هامين ، وكان الأول يتمثل في تشكيل قوات وتسليحها من دافعي

الضرائب في الإمارات المتصالحة العمانية لتكوين قوة كفؤة وقوية إلى الحد الكافي لإقناع السعودية وقبائل المناطق الداخلية بأن الحكومة البريطانية عازمة على ممارسة نفوذها بالقوة ، وكنتيجة لهذا العمل أصبح التدخل البريطاني في الأراضي الداخلية للساحل واضح المعالم والتكوين ، وأما الهدف الثاني فتمثل في إقناع الأمريكيون بأن مصالحهم في شبه الجزيرة العربية لا يمكن رعايتها جيداً إلا إذا دعم الأمريكيون سياسة بريطانيا في منطقة الخليج التي بإمكان القوات الأمريكية إستخدامها لشن هجوم معاكس ضد الإتحاد السوفيتي وشدد البريطانيون كذلك على هذه الأهمية بالنسبة للأمريكيين والعالم الغربي عموماً في أوقات السلم والحرب على حد سواء من أجل إستقلال مصادر النفط في دول الخليج وعلى فكرة أن كل هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا بقى البريطانيون مهيمنين في المنطقة وأشار البريطانيون بشكل خاص إلى أن مركزهم في الخليج سوف يحد من تطلعات السعودية وعدم فرض أوامرها على أرامكو .

وأصبحت هذه المبادئ وفق إستراتيجية الدفاع الغربية أساساً للتفاهم الذي ربط بين الإستعمار البريطاني والهيمنة الأمريكية الصاعدة في الشرق الأوسط وتوضح سجلات محادثات نوفمبر ١٩٤٩م في لندن بين مايكل رايت من وزارة الخارجية البريطانية وماك غي مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن الولايات المتحدة لم يكن لديها رغبة (في التنافس مع المملكة المتحدة أو إعاقة سياستها في الشرق الأوسط، ولكن إذا ما إختارت حكومة الولايات المتحدة تحمل مسئولية أكبر في المنطقة فإن مثل ذلك القرار سيكون محل ترحيب من قبل المملكة المتحدة) ومن ثم كانت بريطانيا توحي لحليفتها بأن أفضل سياسة يمكن أن تتبعها تجاه مناطق النفوذ البريطانية في الشرق الأوسط هي الإبتعاد عن التدخل فيها وإلا فإن الغاية العامة من التفاهم الأنجلو - أمريكي سيتضرر ، ولذلك لم يكن مفاجئاً بأن الولايات المتحدة لم تتمكن من الوقوف على الحياد في النزاع الحدودي بين السعودية وبريطانيا ، وكانت سياسة الولايات المتحدة كما تبين لاحقاً مؤيدة للمزاعم الحدودية البريطانية وإذا لم يكن ذلك التأييد صريحاً فقد كان في أسوأ الحالات يظهر الإحترام للموقف البريطاني وأحياناً حتى على حساب المصالح السياسية والنفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

وإذا ما أريد للسيطرة والمصالح النفطية البريطانية بأن تصان بشكل كافي في الخليج وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، فإن ذلك يملي على الحكومة البريطانية ضم المناطق المتنازع عليها مباشرة بغض النظر عن قوة وشرعية المطالب السعودية ، ولذلك لا غرابة بأنه عندما ضغط السعوديون من أجل إعادة فتح المفاوضات الحدودية في صيف عام ١٩٤٩م أوضحت وزارة الخارجية البريطانية بجلاء تام لمفاوضيها بأنه ينبغي الإتفاق على تسوية حدودية لما وراء خط ريان لعام ١٩٣٥م ، وتركت وزارة الخارجية البريطانية التكتيكات والتفاصيل ليتم عملها لاحقاً، وحددت وزارة الخارجية البريطانية موقفها قائلة ما لم يلتزم السعوديون بخط ريان ينبغي ألا تكون الحكومة البريطانية في عجلة من أمرها للضغط من أجل التوصل إلى تسوية خلال بقاء ابن سعود على قيد الحياة ، وبناء على هذه السياسة فإن المباحثات ينبغي إبطاؤها أو وقفها إلى أن يتوقف ابن سعود وعندئذ إما أن مشيخته ستنهار أو على الأقل سيوافق خليفته على الخط البريطاني المقترح للحدود في مقابل الدعم البريطاني لنظام حكمه ، وهكذا تمسك البريطانيون بالإتفاقيات البريطانية التركية معتبرين بأن ليس لديهم ما يخسرونه جراء إتخاذهم مواقف تفاوضية متطرفة إلى الحد الأقصى عن طريق المبالغة في مطالبهم ، وكان البريطانيون يأملون بتلك المواقف المتشددة ، إرهاق السعوديين وإخضاعهم لتقديم تنازلات.

فالمواقف والأهداف البريطانية كانت ثابتة ، وكذلك الحال كان السعوديون حازمين في صلابة موقفهم وإزدادت مطالبهم أكثر من قبل في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، فعلاوة على مطالبهم عام ١٩٣٥م طرح السعوديون مطالب جديدة في أكتوبر ١٩٤٩م تضمنت واحة الجيوا ومنطقة بريمي والظاهرة وجزءاً من شمال عمان كما بقيت أسس الحجج السعودية دون تغيير وهي ولاء القبائل ودفع الزكاة ، والنفوذ السعودي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وأصر السعوديون كذلك على أن تقرير الحدود الدقيقة بالنسبة لشمال عمان قضية يتم تسويتها بين السعودية وإمام عمان وشيوخ المناطق الداخلية الذين ليس لبريطانيا معاهدات معهم ، وعليه فإن بريطانيا ليس من حقها التفاوض بإسمهم أو التدخل في تلك المناطق.

وفي بادئ الأمر تمسك البريطانيون بالموقف القائل بأن هؤلاء الشيوخ وإمام عمان كانوا خاضعين لسلطة سلطان مسقط وفي وقت لاحق إعتبر البريطانيون معظم

تلك المناطق عائدة لأبو ظبي وهذا التناقض في المواقف البريطانية أكد عدم وجـود نفوذ سياسي بريطاني في المناطق الداخلية وغياب وجود مبـادىء محـددة يمكـن للحكومة البريطانية إسنادها بالحجج والبراهين لتبرير مطالبها وإعتراف البريطـانيون سراً بالطبيعة المستقلة للمناطق الداخلية وأنه لا سلطان مسقط ولا حاكم أبـو ظبـي مارس سلطة فعلية على هذه المناطق الداخلية.

ومهما كانت حقيقة وضع إمام عمان والشيوخ المستقلون في الداخل فيما يتعلـق بمسألة السيادة الإقليمية فإنه ليس هناك شك بأن كلاً من سلطان مسقط وحاكم أبـو ظبي كان بإمكانهما التقدم ببعض المطالب في المناطق الداخلية في الجيـوا ، وفـي منطقة بريمي وفي الظاهرة ولكن السعوديون كان من حقهم التقدم بمطـالب مماثلـة في هذه المناطق بسبب نفوذهم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لسبب أهـم أخر هو أن بعض القبائل في المنطقة ما زالت تعترف بسلطة ابن سـعود واسـتمرت في دفع الزكاة ، وعليه فإنه من الناحية المبدئية فإن كل طرف له حق مشروع فـي التقدم بصياغة معتدلة ومعقولة لمطالبة وهذا الحق كـان أساسـياً والإعـتراف بـه ضرورياً بالنسبة لجميع الأطراف المعنية ، إذا ما أريد التوصل إلى تسـوية منصفـة للقطاع الحدودي الجنوبي .

وبالرغم من المقاومة الأولية للسعوديين إلا أنهم أبدوا إسـتعدادهم للإعـتراف ببعض مطالب سلطان مسقط وحاكم أبو ظبي وأكثر مـن ذلـك السـماح للحكومـة البريطانية بالتفاوض نيابة عنهما ، ولكـن الحكومـة البريطانيـة تمسـكت بحـزم بسياستها الرافضة لجميع مطالب السعودية ، وهذا الموقف المتطرف عكس الأهميـة الإستراتيجية والإقتصادية للمنطقة وأعتبر البريطانيون تمسـكهم بالسـيطرة علـى المثلث الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية حلقة ضرورية لربط دائـرة نفوذهـم على الساحل العربي الخليجي مع مسقط وعمان ، كما أنهم لم يكونوا راغبيـن فـي رؤية السعوديين يرسخون موطئ قدم لهم في القطاع الحدودي الجنوبي خشية مـن أن يتغلغل نفوذهم إلى مناطق النفوذ البريطاني في عمان والمشيخات وبالإضافة إلـى ذلك بينت المسوحات الجيولوجية الأولية أن المنطقة غنية بالنفط ، ولذلـك خططـت الحكومة البريطانية لربطها مع الإمتيازات التي حصلت عليها مـن سـلطان مسـقط وحكام الساحل ، كما أنه إذا ما أصبحت مياه الخليج غير أمنة لشـحنات النفـط مـع

إيران والساحل العربي الخليجي فإن نفط المناطق الداخلية سيكون له أهمية إستراتيجية لأنه يمكن نقله براً إلى بحر العرب وبالتالي إلى المحيط الهندي .

وتبين أن فترات تأخير المفاوضات التي كان البريطانيون يسعون لإطالتها إلى أقصى مدى لم تكن دون قيود ، وإعتقد البريطانيون في بداية المفاوضات بأن السعوديين يسعون إلى تسوية سريعة نظراً لإحتمالات وفاة ابن سعود ولكن هذا الإعتقاد تبين بأنه لا يقوم على أساس صحيح فقد ساوم السعوديون بصلابة أشد مما كان يتوقعه البريطانيون .

وهكذا ظهرت الحكومة البريطانية بأنها المسؤولة عن إبطاء سير المفاوضات وبالتالي عن تعذر التوصل إلى تسوية وفي ذات الوقت لم تكن الحكومة البريطانية تريد إيصال السعوديين إلى نقطة يشعرون معها بإنهم قد إستنفذوا سبل التفاوض ومن ثم يقترحون التحكيم ، كما أن تأجيل المفاوضات إلى أجل مسمى سوف يساعد عمليات النفط البريطانية ويحافظ على حالة التشكك بشأن المناطق المشمولة بإمتيازات النفط البريطانية ولكن مثل حالة التشكك هذه يمكن أن تؤدي إلى نزاع بين فريقي المسوحات البترولية للشركات البريطانية والأمريكية مع ما قد يتطور جراء ذلك من مخاطر ووقوع حوادث مسلحة وبالنسبة للبريطانيين كانت الصفقة الجيدة تعتمد على مدى التأجيل الممكن للتوصل إلى تسوية وعلى كبحهم لجماح شركات النفط البريطانية وعلى مدى تجنبهم للضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التوصل إلى تسوية فإذا كانت بريطانيا قد رفضت الإعتدال في تعاملها مع ابن سعود خلال الثلاثينات ما لم تكن هناك ضغوط إقليمية أو عالمية قاهرة على مناطق السيطرة البريطانية ، ففي مطلع الخمسينات أدى المناخ السياسي المتغير في الشرق الأوسط إلى التأثير على السياسات البريطانية فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية الجيو – سياسية الأشمل في المنطقة ، فمثلاً أدى قيام الدكتور مصدق بتأميم شركة النفط البريطانية الإيرانية إلى تعميق المخاوف البريطانية بشأن إستقرار مصادر النفط الشرق أوسطية وهكذا وجدت بريطانيا نفسها مضطرة للتفكير بعمق ليس فقط بشأن أهمية وصولها إلى النفط السعودي ولكن أيضاً حاجتها الملحة لحل الخلاف الحدودي ضمن دائرة نفوذها في الخليج .

وقد أدت مثل هذه الإعتبارات بالحكومة البريطانية خلال مفاوضات لندن في أغسطس ١٩٥١م إلى الموافقة على الحد من العمليات النفطية والنشاطات السياسية في المناطق المتنازع عليها إلى حين التوصل إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف وكان مؤتمر الدمام لعام ١٩٥٢م قد صمم مبدئياً للتدقيق في جميع المطالبات الحدودية من كافة الوجوه ومحاولة وضع أساس للتسوية .

وعلى الرغم من أن القيود التي أتخذتها لندن على شركات النفط البريطانية كانت تهدف لإيجاد مناخ سياسي ودي يساعد على التوصل إلى تسوية إلى أنها جلبت معها عوامل مؤثرة لم تكن متوقعة ففي الوقت الذي كان فيه السعوديون يميلون للإبقاء على القيود حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية ، فقد أكتسب نفوذهم السياسي ومطالبهم الإقليمية مصداقية متزايدة نتيجة للعمليات النفطية البريطانية وتحركات قوات الحماية البريطانية في المناطق المتنازع عليها ، وقد أسهم هذا الوعي بالتأكيد في تشويه صورة بريطانيا في أوساط حكام الخليج وقبائل المناطق الداخلية وزاد من تعزيز مركز السعودية التفاوضي .

في ديسمبر عام ١٩٥٠م كان المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية أريك بيكيت قد أوصى بالتحكيم من خلال محكم محايد ، واحد يساعده ثلاثة محكمين أو أكثر ويعين إثنان منهما بشكل منفصل من قبل كل من المحكمين السعوديين والبريطانيين وهذان المحكمان هما في الحقيقة محاميان مفوهان بحيث تقود الإجراءات إلى عملية مساومة تحت مظلة التحكيم وأوصى أريك بيكيت بأن هيئة التحكيم هذه ينبغي ألا تعقد قبل أن يتم تقرير القواعد والشروط بين حكومتي السعودية وبريطانيا بشأن حدود وصلاحيات وأسس ونشاطات هيئة التحكيم .

وبحلول عام ١٩٥١م أصبح مؤكداً بأن المفاوضات سيتم تأجيلها إلى عامين على الأقل إلى حين تصبح الأوضاع ناضجة للتحكيم واستخدم مؤتمر الدمام في يناير ١٩٥٢م كمنبر من أجل المبالغة في المطالب البريطانية وهكذا تحول المؤتمر إلى مرحلة أخيرة للمفاوضات كما أعلنت بريطانيا عن فشل المؤتمر في التوصل إلى قرار يقضي بإلغاء القوة القانونية للقيود التي إتفق عليها في لندن ، وبناء على ذلك قامت الحكومة البريطانية برفع كل الحواجز أمام قوات الحماية وتحركاتها وتكثيف نشاطات شركات النفط البريطانية كما أن العملاء البريطانيون في الخليج قاموا بمرافقة

ممثلين لسلطان مسقط كما قامت شركة بتروليوم كونسيشينز المحدودة بحملة مكثفة في القطاع الحدودي الجنوبي في المحاولة لكسب قبول عام لهم هناك وترسيخ موطئ قدم في تلك المنطقة ، ولم تفلح الإعتراضات السعودية وإحتجاجاتها لدى الحكومة البريطانية ولا مناشدة الولايات المتحدة الأمريكية في إحتواء الوضع المتدهور في المناطق المتنازع عليها ، ولذلك تحرك السعوديون في نهاية صيف عام ١٩٥٢م ودخلوا منطقة البريمي ، وهكذا أصبح وقوع صدام بين بريطانيا والسعودية حتمياً لو لم يتدخل السفير الأمريكي لترتيب إتفاقية تجميد الأوضاع في أكتوبر عام ١٩٥٢م .

ولم يكن أمام البريطانيين أي خيار سوى القبول بإتفاقية تجميد الأوضاع وكان من المناسب أكثر للبريطانيين لو أنهم تمكنوا من الإصرار على أقصى مطالبهم وأعلنوا خط الحدود من جانب واحد ولكن الإقدام على تلك الخطوة لم يكن ممكناً في ظل الأوضاع السائدة أنذاك فقد كانت ستزيد من الإحتكاكات مع السعودية وتغضب الولايات المتحدة كذلك ، وكان البريطانيين بحاجة إلى دعم الأمريكيين لسياستهم في الشرق الأوسط ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في مأزق حقيقي ولم يكن بمقدورها الإفلات بحجة أن حكام الخليج الذين مثلتهم غير مستعدين للجوء إلى التحكيم بدعوى أن مشيخات الخليج لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة وأعتبرت الهيئة الدولية غير مؤهلة لمعالجة الخلاف الحدودي لأن إقتحام الأمم المتحدة كان سيقود فوراً إلى تحكيم وفق شروط ليست في صالح بريطانيا .

في نوفمبر ١٩٥٢م إقترحت الحكومة البريطانية طرح الخلاف على التحكيم المشروط بالتفاوض أولاً على مبادئه بين الجانبين ، وفي البداية رفض السعوديون التحكيم وأصروا على العودة إلى التفاوض وإلى لجنة الإستفتاء الثلاثية لتخطيط الحدود في المناطق المتنازع عليها ، ولكن هذا التوجه الأخير لم يعجب لا الحكومة البريطانية ولا الولايات المتحدة التي أيدت الإقتراح البريطاني وتمكنت الحكومة البريطانية من طرح القضية بقوة لإلغاء إتفاقية التجميد للأوضاع وفرض حصار على السعوديين في المناطق المتنازع عليها وفي النهاية وافق السعوديون على تقديم الخلاف للتحكيم في ربيع عام ١٩٥٣م ، بعد أن عمدت العسكرتارية البريطانية إلى فرض الحصار المسلح حول المناطق المتنازع على عائديتها .

وهكذا بات واضحاً أن الخلاف لم يعد قضية دبلوماسية وإنما تحول الخلاف إلى وقوع أراضٍ عربية تحت الإستعمار البريطاني المكشوف ،وقد مكن الإستقطاب الخاص بالمشكلة الحكومة البريطانية من إبعاد الولايات المتحدة عن القضية ، وأصبح السعوديون يتزايد تعاطفهم مع السياسات العربية الراديكالية المقترنة بنظام جمال عبد الناصر في مصر وأتاح التقارب السعودي مع مصر للحكومة البريطانية في تعزيز حجتها القائلة بأن التحالف الأنجلو أمريكي ينبغي أن يكون له أولوية من الدرجة الأولى في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط .

وقد بقى الطريق إلى التحكيم مغلقا بسبب تباين التعريفات وإختلاف الحجج والأسانيد السياسية والقانونية المقدمة من قبل الحكومتين البريطانية والسعودية للمناطق المتنازع عليها ومن أجل إغراء الحكومة البريطانية لتليين موقفها إقترحت السعودية إمكانية منح شركات النفط البريطانية إمتيازات نفطية في جميع المناطق المتنازع عليها أو في أي منطقة منها تعطي للسعودية في التحكيم ولكن كلا من الحكومة وشركات النفط البريطانية وجدت صعوبة في إلزام الحكومة السعودية مسبقاً بحقوق إمتيازات نفطية بشكل محدد وواضح ولم تشعر الحكومة والشركات البريطانية بالثقة في إلتزام السعودية بتلك الوعود ، كما فشلت محاولة السعوديين التنازل عن بعض مطالبهم في عام ١٩٤٩م وإقترحوا تقسيم المناطق المتنازع عليها وإيجاد منطقة محايدة بين السعودية وأبوظبي ، ولكن تلك المحاولة لم تسفر عن أية نتائج .

وبسبب غياب الإهتمام الأمريكي وتصعيد بريطانيا للحصار كما ينبغي ، ففي وقت قصير من إجتماعاتها أنسحبت الحكومة البريطانية وألغت التحكيم متهمة السعوديين بالرشوة والعمل على تغيير حالة (الوضع الراهن) ، منتهكة بذلك شروط إتفاقية التحكيم ، صحيح أن السعوديين قد إنتهكوا إتفاقية التحكيم في بعض النواحي ولكن بالمقابل فإن البريطانيين أيضاً كانوا ضالعين في إنتهاكات جدية للإتفاقية بقيامهم بتغيير الوضع السياسي في وسط عمان وبشحن أسلحة ودفع أموال إلى عملائهم في المناطق المتنازع عليها ، وعلى رغم أن تلك الأعمال قد مورست بإسم السلطان فليس هناك شك بأن الحكومة البريطانية كانت مسؤولة ، وهكذا أصبح

موضوع إنتهاك إتفاقية التحكيم موضوعاً أكاديمياً لأن المسؤولية مشتركة في الإنقضاض على منجزات التحكيم .

وحول ما إذا كان لدى السعودية منطقاً سليماً في التحكيم أم لا فقد كانت الإستقالة المفاجئة غير المبررة للعضو البريطاني من هيئة التحكيم وقيام بريطانيا بإحتلال المناطق المتنازع عليها ، كلها مازالت مواضيع مفتوحة على التقييم التاريخي وإلى أن يكشف البريطانيون عن حقيقة فعلهم فإن التقييم الكامل للخلاف القانوني سوف يبقى مستحيلاً ، ومع ذلك فإن الدليل البائن من السجلات والوثائق المتوفرة حول القوى المحركة للخلاف تفيد بأن مسألة الحدود كانت واضحة في الإعتقاد الإستراتيجي البريطاني وأن أية حلول ينبغي أن تتفق والسيناريو الذي وضعته وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس عام ١٩٤٩م والمتمثل في أنه لن تكون هناك تسوية مقبولة لدى بريطانيا تتجاوز حدود خط ريان لعام ١٩٣٥م ، كما أن التحكيم الذي إقترحه بيكيت المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية في ديسمبر عام ١٩٥١م جاء منسجماً مع الرغبات البريطانية ومذكرة وزارة الخارجية البريطانية لعام ١٩٤٩م التي أوضحت بأنه إذا تبين أن التسوية الجزئية ومسار التحكيم في غير صالح بريطانيا فينبغي على الحكومة البريطانية أن تفكر في الإعلان من جانب واحد بأن حكومة صاحبة الجلالة وبعد أن عجزت عن الوصول لإتفاق ينهي حالة التأزم القائمة ، فإنها تعتزم التفكير في إقرار خط معين ليكون الحدود الخاصة بمحميات المشيخات ومحمية عدن وأنها ستعمل كل ما بوسعها للحفاظ عليه وحل قضية حدود مسقط بإتخاذ إعلان مماثل .

وعلى الرغم من إحتمال رفض السعوديين الإلتزام بحدود هذا الخط إلا أن بيكيت إعتقد بأن السعوديين من الناحية العملية سيمتنعون عن التعدي على المناطق وراءه ولن يسمحوا لأرامكو بتجاوزه ، ولم يأخذ هذا التوجه البريطاني في الإعتبار طبيعة الأنظمة القبلية في الساحل وإنما ركز فقط على إعتبارها ضمن دائرة النفوذ البريطاني ، ويشكل في الوقت ذاته قمة التصعيد البريطاني لفرض حدود تحكيمية ، فإنهار المشروع السياسي الأنجلو – سعودي في إبراز نموذج حدودي متكامل يمكن أن يشكل سابقة في المنطقة ، ولم يكن التحكيم سوى صحوة الموت في ذلك المشروع المرتجى ، ولم يتم إحتواء الخلاف الحدودي إلا بعد أن إنسحبت بريطانيا

من الخليج عام ١٩٧١م والمرحلة الأولى من الحل جاءت يوم ٢٤ أكتوبر عام ١٩٦٥م عندما وقعت السعودية وقطر معاهدة لتحديد الحدود (إنعكاساً للمطالب البريطانية لعام ١٩٣٥م) وتحديد الحقوق البحرية كما تم التوصل إلى إتفاقيات بين السعودية وأبوظبي وعمان في أواسط السبعينات ولكنها ليست حدوداً دقيقة ولا نهائية نزعت فتيل النزاع الحدودي المحتمل بين الدول المعنية .

وفي موضوع الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت كانت المادة الخامسة من الإتفاق الأنجلو - عثماني لعام ١٩١٣م قد وصفت حدود الكويت بأنها تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الشمال والقرين في الجنوب بيد أن هذه الإتفاقية لم يصادق عليها وكثر الجدل حول مدى قانونيتها وقوة إلزامها ، ومع ذلك فلم يعترف الملك عبد العزيز بهذه الحدود ، وهنا ينبغي الإلتفات إلى أمرين جوهريين الأول أن الملك عبد العزيز آل سعود قد أعتبر أن أي تفوق سياسي أو واقعي يحققه ضد آل صباح في الكويت بوصفها الكيان السياسي الوحيد في شمال شرق الجزيرة " ساحل الخليج العربي " الذي يمكن أن يتهدد الإستراتيجية السعودية أمراً ناجزاً ، وفي ذلك تفسير للمنازعات المسلحة التي توجت بمعركة الجهراء عام ١٩٢٠م ، والثاني أنه لم يتبلور بعد مفهوم السيادة الإقليمية وكانت القبائل لا تزال تبدل ولاءاتها حسبما تسمح به الظروف دون أن تنشأ أية مشكلة تتعلق بشرعية مثل هذه التغيرات ، وقد أستلزمت عملية محاولات بعض الكيانات السياسية كسب الولاء القبلي صراع مستمر على طول مناطق الحدود الحديثة التحديد، ومن ثم تبدو حجة الحكومة السعودية ضعيفة عندما تركز على هذا الجانب في إطار سعيها لإقرار " قانون الصحراء " في الحدود مع جيرانها وهو السبب الذي من أجله تفوقت نظرية كوكس في مؤتمر العقير ١٩٢٢م القاضية بفرض حدود تعسفية على النمط الغربي ، وفي كلتا الحالتين كانت الحقيقة الموضوعية مغيبة إزاء تصاعد لغة المصالح فوضعت بريطانيا ملحقاً لإتفاقية المحمرة وأقتطعت أجزاء من أراضي الكويت لصالح نجد وإنشاء منطقة محايدة تمتد من حدود الكويت الجنوبية إلى حدود الإحساء الشمالية على أن يمارس كل من حاكم نجد والكويت حقوقاً متساوية في تلك المنطقة وفي حالة اكتشاف النفط يتم إقتسام دخله مناصفة بين الجانبين وينبغي إدراك مدى التناقض في السياسة الإستعمارية البريطانية وخلوها

من الموضوعية عندما طرحت نفسها كقاضياً غير أمنياً بين مشيخات الخليج للفصل في خلافاتهم الداخلية ، ففي الوقت الذي ألغت فيه حدود إتفاقية ١٩١٣م بين الكويت ونجد نجدها تتمسك بحدود نفس الإتفاقية في حالة حدود السعودية في شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية ، ومهما يكن من أمر فقد تم الإتفاق في ١٩٦٥م على تقسيم المنطقة المحايدة جغرافياً على أن تبقى الحقوق المتساوية للطرفين قائمة فيما يختص بالموارد الطبيعية (النفط) وفقاً لما تقرر في إتفاقية العقير ١٩٢٢م ، وأن يمارس كل طرف حقوق الإدارة والتشريع والدفاع عن الجزء الذي يضم إلى إقليمه بيد أن هذا الإتفاق الأخير قد تجاهل الحدود البحرية للمنطقة المحايدة ، وبعض الجزر الواقعة في مياهها الإقليمية لا سيما جزر قارو وعوهة وأم المراديم وهي لا زالت مثار خلاف بين الجانبين وأن كانت الظروف السياسية الضاغطة قد دفعت الطرفان للإحجام عن مواجهة هذا الواقع فأنه ينتظر مع الإنسجام والدفء الذي يسود علاقات البلدين أن يتم تجاوز هذه المشكلة بإتفاق يسمح للطرفين بحقهما في اقتسام المنطقة المتنازع عليها بالتساوي وهو ما تم بالفعل إنجازه في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٠م في إتفاق الحدود البحرية بين السعودية – والكويت لم يكشف عن الكثير عن مقتضياته .

وفي حالة الحدود اليمنية – العمانية والتي لم تنل القدر الكاف من الدراسة والتحليل في هذه الدراسة لأسباب موضوعية ومنهجية تتعلق بطبيعة القضية ذاتها والتي لم تتفاعل وتتبلور إلا في أعقاب التاريخ الذي ينتهي عنده هذه الدراسة حيث كان كلا من الطرفين منصرف لمعالجة قضاياه الداخلية ، وفي الخارج كانت مشكلات الحدود مع السعودية هي الهاجس الذي طغى على ما عداه ومن ثم فإن المحاولات التي بذلت في صدد الحدود بين الجانبين تبدو محددة للغاية أبرزها ما حدث في عام ١٩٦٥م حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على ما كان يعرف بالمحميات الشرقية لعدن مع سلطان ، مسقط وعمان إتفاقية للحدود .

ويعود خط الحدود القديم بين عمان وسلطنة مهرة التي كانت تمثل حالياً إحدى محافظات الجنوب في اليمن الموحد مثلما كان شأنها في ظل التشطير إلى عام ١٩٦٥م حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التي كانت تسيطر على ما كان يعرف بالمحميات الشرقية لعدن مع سلطان مسقط وعمان إتفاقية للحدود ، ولم يكن

الخط المتضمن في إتفاقية ١٩٦٥م سوى تطويراً وتعديلاً لخط سابق كان يعرف بخط " هيكم بوثم " حاكم عدن في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وهو الخط الذي تضمنته الإتفاقية الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان في عامي ١٩٥٤، ١٩٦٥م . وكان طبيعياً أن يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الأطراف المحلية سواء اليمنية أو العمانية هو حماية المصالح البريطانية في المحميات الشرقية ، ومع استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ، اعترفت سلطات الجبهة القومية التي تسلمت الحكم في الجنوب في أول بيان لها بحدودها الموروثة مع جيرانها وبالعمل على احترام هذه الحدود .

إلا أن التطورات التي لحقت بالمنطقة أدت إلى محاولة تجاوز إتفاقي١٩٦٥ م ، ونشير هنا إلى ثلاثة أسباب رئيسية :-

١- التطورات التي لحقت ببنية وطبيعة السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن ، وتحويلة إلى نظام يعتنق الفكر الماركسي الشمولي وارتباطه بالاتحاد السوفيتي السابق، وسعيه إلى مواجهة ما أعتبره أنظمة عربية تقليدية تدور في الفلك الاستعماري البريطاني والأمريكي .

٢- إندلاع حركة المقاومة المسلحة في إقليم "ظفار" العماني المتاخم للأقاليم اليمنية الجنوبية ، وحصولها على دعم سياسي وعسكري من النظام الحاكم في الجنوب اليمنى سابقاً .

٣- قدرة النظام في عمان بمساعدة خارجية -إيرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات-في إنهاء كل أشكال المقاومة المسلحة في إقليم "ظفار" ، وترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودي بين الجنوب اليمنى وعمان أتسم بعدم الإتفاق كلياً مع خط الحدود المرسوم في إتفاقية ١٩٦٥م ، وقد أدى ذلك إلى نشوء ما يسمى بحدود الأمر الواقع ، وساهم مناخ التوتر آنذاك بين البلدين في تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن .

وفي بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على إثر التغير الذي لحق بالسلطة السياسية في الشطر الجنوبي لليمن ، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية للرئيس علي ناصر الذي أخذ في انتهاج سياسة قوامها الإنفتاح

على الدول العربية المجاورة ، وكان من نتائج هذه السياسة أن تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطي سابقاً ، وأخذ البلدان في فتح ملف الحدود بغرض تسويته ، وعقدت عدة جولات للمفاوضات بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ م ، بتبادل الأراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين ، وظهر فيها أمران : -

الأول : هو رغبة مشتركة في إعادة النظر في إتفاقية الحدود الموروثة عن سلطات الإحتلال البريطاني ، ومن هنا كان التشكيك في إتفاقية ١٩٦٥ م على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبي .

الثاني : هو التعويل على الإدعاءات بالحقوق التاريخية كسند لكلا الطرفين في ادعاء السيادة على أكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة . وواقع الامر ان الحقائق التاريخية كانت مختلطة إلى حد كبير ، خاصة وان الرجوع إلى الماضي البعيد نسبياً - ٣٠٠ سنة أو أكثر قليلاً - كان يدفع إلى إدعاء السيادة على غالبية عمان وليس فقط منطقة الحدود المشتركة ، وبصفة خاصة " ظفار " .

ونفس الأمر ينطبق على الإدعاء بالحقوق التاريخية العمانية ، والتي تستند إلى وحدة الأصول العرقية لقبائل " الإزد " الذين يكونون غالبية سكان عمان ، والذين ينحدرون إلى أصول من منطقة مأرب اليمنية في وسط اليمن الموحد حالياً ، وفي تلك المرحلة من التفاوض ، ونظراً إلى الإستناد إلى حيثيات تاريخية قديمة إلى حد بعيد نسبياً ومختلطة في نفس الوقت ، لم تسفر المفاوضات عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بترسيم نهائي للحدود ، ولكن ظلت سابقة التفاوض في حد ذاتها كآلية مقبولة لإحتواء أية نزاعات أو إدعاءات على الحدود .

وقد تكرر الشيء نفسه في عام ١٩٨٧م ، بعد أن تم إحتواء نتائج الصراع على السلطة في الجنوب اليمني في يناير ١٩٨٦م ،ولكنه تعثر نسبياً نظراً لإتفاق شطري اليمن - بعد أن شرعا في إقامة دولة وحدة إندماجية بينهما منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م - على تأجيل البت في المسائل الحدودية إلى ما بعد إعلان وقيام دولة الوحدة اليمنية ، وحتى لا يتم توقيع إتفاقات شطرية في مسائل تخص اليمن كله.

بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية - العمانية حول الحدود مرحلة إتسمت بالجدية وبالإصرار على إنهاء هذا الملف ، وتمثلت الأمور المحفزة على سرعة الإنجاز في إعتماد جملة من المبادئ العامة التي يتم من خلالها تجاوز منطوق إتفاقية ١٩٦٥م من جانب أخر ، وتمثلت هذه المبادئ في التراضي والتوازن وعدم الإفراط أو سعي أي من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الأخر ، وأن يكون خط الحدود مستقيماً إلى أقصى مدى ، وأن يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما أمكن ذلك ، وأن يراعي تسهيل الانتقالات بالنسبة للقبائل التي تعيش على جانبي الحدود ، وقد أدى إصرار وجدية الجانبين إلى التوصل إلى إتفاقية حدودية مطبقة فيها كل تلك المبادئ ، وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيماً إلى أقصى درجة ممكنة مثيراً لبعض المعوقات خاصة في المنطقة المسماة بمثلث حبروت التي فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظراً للتعرج الكبير في الخط الحدودي القديم للحدود ، ومع إعتماد مبدأ الخط الحدودي المستقيم ينطلق الخط الحدودي من منطقة " خربة علي " على المحيط الهندي وبصورة مستقيمة حتى منطقة " حبروت " لتعرج قليلاً ، ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في إتجاه صحراء الربع الخالية إلى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية ، وتقول وجهة النظر اليمنية أن إستقامة الخط الحدودي أعادت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلاً عن ٤ كيلو متر مربع في حدود محافظة المهرة ، وهو على عكس بعض الإنتقادات الحزبية اليمنية التي قالت بأن الاتفاق أدى إلى تنازل اليمن عن حوالي ١٨ كيلو متر مربع .

وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل إلى إتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين ، تم التوقيع عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في الأول من أكتوبر ١٩٩٢م ، وتبدو أهمية هذا الإتفاق فيما تضمنه من مبادئ هامة منها ترسيم الحدود بعيداً عن المطالبات التاريخية ووفقاً لقاعدة " لاضرر ولاضرار " وعبر الحوار السلمي وأن تكون الحدود أساساً للتواصل الشعبي والحضاري وليس خطاً للتفرقة بين الشعبين اللذين يشهدان في هذه المنطقة كثيراً من التداخل الأسري والقبلي والمصلحي بعيد المدى ، وللإتفاقية ملحقان أولهما ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ، ويتيح بإستمرار ممارسة التقاليد السائدة في المناطق الحدودية منذ

مئات السنين ، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقاً لمواسم هطول الأمطار ، ويشمل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كم ، ومهمة تحديد إجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة إلى منطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك ، ويسمح الملحق الثاني بالانتقال المباشر والميسر للأفراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر ، خاصة وان غالبية قاطني تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين ، وفي هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهي :

١-أن الإتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الإستعمار البريطاني لمنطقة الجنوب اليمني ، والتي كانت مقننة في إتفاقيات ١٩٥٤، ١٩٦١م و ١٩٦٥م . كما خرج بها إلى حيث حدود الأمر الواقع ، حدود عربية صرفة ليس لأي جهة خارجية يد في تحديدها ، وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية العربية الأخرى .

٢-إن البلدين لم يعتمدا في ترسيم الحدود بينهما على الإتفاقيات القديمة أو المطالبات التاريخية ، وإنما تجاوزا ذلك من خلال الإعتماد على جملة مبادئ هادية لهما من صنعهما وبرضائهما .

٣-أن الإتفاق الجديد أسقط عملياً أية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع في مطلع السبعينيات من إدعاءات لليمن الجنوبي سابقاً بحقوق تاريخية بإقليم ظفار التابع لعمان .

٤-أن الإتفاق يقدم نموذجاً للتواصل الحضاري والإنساني بين الشعوب الواقعة على جانبيها ، وهو ما يبدو من المبادئ والأسس التي تضمنها ملحقا الإتفاقية على النحو المشار إلية ، وفي هذا الصدد يشار إلى أن مجلس النواب اليمني في جلسة إقراره على الإتفاقية في ١٣/ ١٠/١٩٩٢م أوصى الحكومة بأن تعمل جاهدة على التواصل مع الحكومة العمانية لتحقيق إنشاء طريق يربط بين البلدين لتسهيل انتقال وتبادل السلع والمنتجات ذات المنشأ اليمني والعماني ، وان يتم التوصل بسرعة إلى الإجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواطنين وضمان تواصلهم .

وتضمنت توصيات مجلس النواب أيضاً دعوة إلى رؤوس الأموال العمانية إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وانشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية.

٥- أن الاتفاق أبرز أهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل إلى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودون لبس كمقدمة لإضفاء طابع الإستمرارية والإستقرار على ما يتم التوصل إلية من إتفاقيات تفصيلية .

وإنتهت في يونيو ١٩٩٥م عملية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان بطول ٣٠٨ كم ، وقد أستمرت عملية الترسيم عاماً ، وقامت به شركة متخصصة تحت إشراف مسئولين من الطرفين ، وبذلك تكون حدود البلدين قد دخلت حيز الإستقرار .

وفي شأن الحدود بين السعودية وكلاً من العراق وشرق الأردن فلم يكن هناك حديثاً عن الحدود بين الأطراف الثلاث قبل وصول الأسرة الهاشمية إلى السلطة في البلدين والأخيرين وإنما تركت مناطق التقاء الجانبين مشاعاً تتحرك فيها العشائر البدوية بحرية ويسر بيد أن إفرازات الحرب العالمية الأولى والسياسة البريطانية التي أتت بإبني الحسين فيصل ملكاً على العراق وعبد الله أميراً على شرق الأردن ، قد أدت إلى تغيير جوهري في سياسة ابن سعود إزاء هذين الكيانين السياسيين لاسيما وأن جلالته كان يدرك مشاعر الهاشميين تجاهه ، ومخططات الشريف حسين لم تكن بخافية على أحد ، ومن ثم فقد فرض الصراع العائلي نفسه على مسار علاقات ابن سعود مع الجارين فزادها لهيباً وإشتعالاً وقد دفعت هذه الحقيقة المؤلمة الدبلوماسية البريطانية التي إزدادت قناعة بصعوبة إلتقاء الطرفين دون تدخل فعلي فأنتهجت إزاء الخلافات المتصاعدة بينهما ما يعرف بدبلوماسية المؤتمرات وحرصت على ترأس هذه المؤتمرات وإدارتها ، فترأس مؤتمر المحمرة الميجر بنار . هـ بوردلن سكرتير السير برسي كوكس الذي ترأس بنفسه مؤتمر العقير ١٩٢٢م ، بينما ترأس مؤتمر الكويت الكولونيل نوكس رئيس مقيمي بريطانيا في الخليج ، كما ترأس مؤتمر بحره وجدة السير جلبرت كلايتون سكرتير عام حكومة الإنتداب البريطاني في فلسطين ومؤتمر لوبن ترأسه السير فرنسيس همفريز المعتمد السياسي البريطاني في العراق ، وقد أفلحت هذه اللقاءات في الحد من غلواء النزاع الحدودي ومعالجة أوضاع العشائر وفق ما تم الإتفاق عليه في إتفاقية القدس

١٩٣٣م بين السعودية وشرق الأردن أو معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتكـول التحكيم وإتفاقية (روضة التنهاه) ١٩٤٠م مع العراق أو تلـك الصيـغ القانونيـة العصرية التي تم التوصل إليها في السبعينات ، وقد أثبتـت أزمـة الخليـج الثانيـة (١٩٩٠- ١٩٩١م) أن الموروث التاريخي لازال تأثيره قائماً ، عندمـا إنتـهجت المملكة الأردنية الهاشمية خطاً معادياً للسعودية بتأييدها المشروع العراقي في شـبه الجزيرة العربية ، وهو الهاجس الذي دفعنا لمعالجة أزمة الوضع السياسي القـانوني لخليج العقبة والحث على ضرورة عودة وتنشيط التفاهم المصري السعودي في ظـل التقارب والسرية في العلاقات الإسرائيلية - الأردنية إلى حد إشـتراك الأخـيرة فـي مناورات عسكرية والوقوف في خندق واحد في حلف تركي - إسرائيلي - أمريكـي يستهدف بالأساس والمباشرة الأمن القومي العربي .

وفيما يتعلق بالحدود السعودية - اليمنية فإن إتفاقية الطائف بيـن الملـك عبـد العزيز آل سعود والإمام يحيى في عام ١٩٣٤م تمثل حجر الزاوية في مسألة ترسـيم الجزء الأكبر من الحدود بين الجانبين وتنظيـم أسـس العلاقـات بينـهما بيـد أن الملابسات المحيطة بتوقيع تلك الإتفاقيـة والإعتبـارات السياسـية والإسـتراتيجية الخاصة بالشأن السعودي اليمني فضلاً عن عدم وضوح عملية تجديدهـا فـي عـام ١٩٧٤م وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيمـا يتعلق بالحدود وما واكبها من أطروحات الحقوق التاريخية كل ذلك قـد جعـل مـن مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة إلى حد بعيد ومع ذلك فإن الأمر المتاح هنا لا يخرج عن نطاق إستخلاص الدرس التاريخي من هذه الإتفاقية وأية محاولة للمزايـدة على الواقع ستكون محفوفة بالمخاطر ومآلها الفشل .

وقد وقعت إتفاقية الطائف في أعقاب المواجهة العسكرية - التي جرت وقائعـها عام ١٩٣٤م في أجزاء من إمارة الأدراسة في غرب وجنوب منطقة عسير الطبيعيـة - بين قوات الإمام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود ، وكان جزء من دوافـع تلـك المواجهة نابعاً من إدعاءات بالسيادة من قبل الإمام يحيى على تلك الإمارة بإعتبارهـا تابعة للمخلاف السليماني التابع تاريخياً لحكام صنعاء في الوقت الذي كا فيه أميرهـا الحسن الأدريسي قد وقع إتفاقية حماية مع الملك السـعودي عـام ١٩٢٦م والتـي عرفت باسم إتفاقية مكة وتضمنت تعهداً من الملك عبد العزيز بدفع كل ما سمى بتعـد

خارجي أو داخلي يقع على أراضي عسير الواقعة تحت سيطرة الأدراسة وفي إتفاقية ١٩٣٠م الموقعة بين نفس الطرفين تنازل الأدراسة عن إدارة شئون الإمارة للملك عبد العزيز إلا أن تطور الأمور قد دفع الأدراسة إلى محاولة التراجع عن هاتين الإتفاقيتين واللجوء إلى الإمام يحيى طلباً للمساعدة مما سبب بعض التوتر في تلك المنطقة وإزاء ذلك وبعد حوالي عام من إعلان قيام المملكة العربية السعودية أعلن الملك عبد العزيز رسمياً ضم إمارة عسير بشقيها الشرقي الذي كان يحكمه آل عائض بتفويض مباشر من الملك عبد العزيز والجنوبي الغربي الذي كانت ولايته جزئياً راجعه إلى الأدراسة وقد أثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تعدياً على أرض اليمن الطبيعية الكبرى .

وفي محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودي لتلك الإمارة جاءت المطالبة بترسيم الحدود ، بين المملكتين لتحفز المواجهة العسكرية ، وفي تلك المواجهة ونظراً لفارق العتاد والخبرة العسكرية والحصول على معونات فنية من بريطانيا إنتصرت القوات السعودية ودخلت إلى بعض أراضي يمنية ومن أشهرها نجران ، وإزاء ذلك الموقف وخوفاً من سيطرة القوات السعودية على المزيد من الأراضي اليمنية قبل الإمام يحيى وقف القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب السعودي نتج عن تلك المفاوضات توقيع إتفاقية الطائف ، والتي تضمنت ثلاثة وعشرين مادة تناولت إلى جانب ترسيم الحدود في جزء من الحدود المشتركة بين البلدين ، إنهاء حالة الحرب وتنظيم العلاقات بينهما في كافة المناحي .

وبعد التوقيع على الإتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها ، وقد انتهى عمل اللجنة خلال عام ١٩٣٥م ، وبلغ الأعمدة التي تم تثبيتها ٢٤٠ عموداً على طول الخط الممتدة من شمال ميدي على البحر الأحمر إلى حافة الربع الخالي .

وفي واقع الحال إن أحداً من الطرفين لم يثر مسألة تجديد الإتفاقية أو تعديلها جزئياً أو كلياً بصفة رسمية في عام ١٩٥٤ و ١٩٧٤م ، بل إن بيان مشتركاً صدر في أعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمني القاضي عبد الله أحمد الحجري للمملكة السعودية جاء فيه : " إتفق الجانبيين مجدداً على إعتبار الحدود بين بلديهما حدوداً

فاصلة بصفة نهائية ودائمة ، وذلك كما نصت عليه المادتين الثانية والرابعة من معاهدة الطائف " .

وتقوم وجهة نظر المملكة العربية السعودية على إعتبار أن هذا البيان تضمن إعترافاً نهائياً بديمومة الحدود كما هي مبينة في إتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤م ، في حين أن وجهة النظر اليمنية الرسمية ترى أن البيان في حد ذاته لا يصل إلى مرتبة الإعتراف بديمومة الحدود ، فهو مجرد بيان صحفي ، وليس إعلاناً أو بياناً يمنياً بالتصديق على تلك الحدود بصفة أبدية وتضيف وجهة النظر تلك أن البيان نفسه لا يلغي حق الطرف اليمني في المطالبة بتعديل الإتفاقية وما حوته من أحكام خاصة من الحدود أو بأي شئ أخر ، خاصة في فترة التجديد في كل ٢٠ عام ، ويمكن القول أن وجهتي نظر البلدين حول الحدود بينهما تتضمن في داخلها بعضاً من مفاهيم الحقوق التاريخية ، فمن وجهة نظر السعودية أن إمارة الأدراسة بشقيها الشرقي والغربي / الجنوبي كانت تدين بالولاء لإمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٤٥-١٨١٨م) ، وأن ماحدث بعد ذلك سواء لجهة توقيع الإتفاقيات مع آل عائض - حكام الجهة الشرقية - أو الأدراسة - حكام الجهة الغربية والجنوبية - أو الإعلان الرسمي لضم إمارة عسير كجزء من المملكة كان أمراً طبيعياً وينسجم مع الحقائق التاريخية ذاتها ، أما الإتفاقية - أو بالأحرى المعاهدة - من وجهة النظر السعودية فهي ملزمة للطرفين ، وأنها شاملة لتنظيم مسائل عدة في العلاقات بين البلدين ، وأنها كانت مدخلاً لتحقيق الإستقرار في المنطقة .

والقول بالمطالب التاريخية يدفع إلى تصور خط الحدود على نحو مختلف جذرياً عن ذلك الخط الذي رسمته سلطات الإحتلال البريطاني لعام ١٩٥٥م بين المحميات والإمارات والبلدان الخليجية في شبه الجزيرة ، وتضمن خطاً للحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان ، وفي كلا الخطين القائمين على دعاوى تاريخية قديمة - ليس هناك ما يثبتها في صورة وثائق أو إتفاقيات معترف بها - سواء لعام ١٩٣٥م أو ١٩٤٩م ، فهما يضمان أجزاء كبيرة من النفط ، وتعمل فيهما شركات أجنبية من أجل إستخراج وتسويق هذا النفط ، وبالطبع فإن اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضاً قاطعاً .

أما البعد الخاص بالحقوق التاريخية من وجهة النظر ، اليمنية فترى أن عسير من الناحية الطبيعية هي جزء من أرض اليمن المعروفة في كتابات الجغرافيين الذين تواردوا على المنطقة في أزمان سابقة مختلفة مثل الحسن بن يعقوب الهمداني في كتابة (صفة بلاد العرب) وابن المجاور في كتابة (مروج الذهب) والبكري وياقوت الحموي وغيرهم من الجغرافيين العرب وإلى جانب السند الجغرافي الطبيعي يرى اليمنيون أن الأدراسة قد أغتصبوا الحكم في الإمارة وأن من سبقهم الذين حكموا الجزء الأكبر من إمارة عسير كانوا على صلة بحكام اليمن وكانوا يأخذون منهم الوعد والأمان ، وفي بعض الأحيان كانوا على صلة بحكام صنعاء أنفسهم وبصفة عامة يعتقد اليمنيون أن الجزء الأكبر من عسير ويضمنه نجران ومرتفعات عسير – أرض يمنية لاشبهة في ذلك ، ومن ثم فإن ماورد في إتفاقية الطائف هو تنازل من الإمام يحيى عن أراضي يمنية خالصة أو على الأقل تقدير أنها أرض يمنية أعطيت رعايتها للجانب السعودي لمدة من الزمن المقدر بعشرين عاماً قابلة للتجديد وفي سياق نفس الرؤية اليمنية فإن هناك من يرى مأخذا على الإتفاقية الموقعة في عام ١٩٣٤م بوصفها كانت نتاج حرب وأنها عبرت في أحسن الأحوال عن إدارة الملكين الحاكمين لأزمة الحدود.

إن إتفاقية الطائف كغيرها من الإتفاقيات الموقعة بين الدول صارت لها حجيتها القانونية قبل أية أسانيد أخرى ومن هذه الزاوية يبدو صعباً الغوص مرة أخري في جدول تاريخي حول أحقية أي طرف بأي جزء مما تناولته الاتفاقية علي نحو مفصل ومحدد ، ولذلك يبدو الأمر المرجح قانونا أن مسالة الحدود اليمنية السعودية ذات شقين الأول منهما وهو ما تناولته الإتفاقية بالفعل والثاني وهو ما لم تتناوله الإتفاقية ويمثل الخط الممتد فيما بين أخر نقطة تضمنتها إتفاقية الطائف والنقطة التي تلتقي فيها حدود اليمن وكل من عمان والسعودية وفي هذا الإطار فإن معالجة المشكلات المختلفة سواء لجهة الجزء المحدد بالفعل في الإتفاقية أو الجزء الذي لم يتحدد بعد لا يعني قط تجاوزاً لمنطوق الإتفاقية ، وهذا هو المأزق تجاوزته الإتفاقية النهائية المقررة للحدود بين الجانبيين والتي أنجزت مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٠م في دلالة واضحة على رغبة الطرفين إستئناف علاقاتهما التاريخية دون ضغوطات سياسية أو منغصات حدودية.



ثبت المراجع والمصادر

- **الوثائق العربية :**

-تقارير محكمة العدل الدولية ، عام ١٩٥١م .

-تقرير سري ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤م .

-رسالة من الشيخ عبد الله ابن قاسم آل ثاني حاكم قطر إلى الشيخ سعود ابن عبد الله ابن جلوي بشأن منطقة خور العديد ، الدوحة في ٤ شعبان ١٣٧٤هـ ظ (مجموعة وثائق جورج رنتز الخاصة) المودعة بمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود التابعة للحرس الوطني السعودي.

-عرض المملكة العربية السعودية التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والمملكة المتحدة والسعودية ، الجزء الأول ، والثاني ، والثالث ، مطبعة حكومة المملكة العربية السعودية.

-قرار الجمعية العمومية (١٨١) (٢)،٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، جزء ٣ (س)(١)(أ) .

-لجنة القانون الدولي ، التقرير ، عام ١٩٥٦م.

مخطوط : عقود الجمان في أيام آل سعود في عُمان ، لجامعة عبد الله ابن صالح المطوع من أهالي بلدة الشارقة بساحل عُمان سنة ١٣٧٤هـ .

-مفوضية المملكة العربية السعودية : مشكلة البريمي ، جاكرتا ، مطبعة المنار ، ١٩٥٦م.

-مضابط جلسات دور الإجتماع العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية ، ١٥ صفر سنة ١٣٧٥م - ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥هـ / ١ أكتوبر سنة ١٩٥٥م -١٩ يناير ١٩٥٦م ، إدارة السكرتارية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٦م.

-ملفات وزارة الخارجية العراقية - ملف ٥/٤/٥ب قضية مؤتمر المحمرة والمعاهدة العراقية النجدية ١٩٢٢-١٩٢٣م ورقة ٤٥ ، ٤٤ من ابن سعود إلى كوكس في ٣ يونيو ١٩٢٢م .

-ميثاق الأمم المتحدة المادة (١٢) من لائحة النظام الأساسي.

-ميثاق لاهاي الرابع بشان قوانين الحرب البرية وعاداتها ، أمضى في ١٤ أكتوبر ١٩٠٧م، ملحق ، المادتان ٢٧، ٥٦ مالوي ، معاهدات م ٢ص ٢٢٦٩ و ٢٢٨٦ و ٢٢٩٠ .
-وثائق الجامعة العربية : مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ ٢٤ ، أكتوبر سنة ١٩٥٥ – ١٩ يناير ١٩٥٦م ، الأمانة العامة . إدارة السكرتارية ، القاهرة ، ١٩٥٦م.
-وثائق جامعة الدول العربية : رسالة الشيخ محمد عبد الله الخليلي ، إمام عُمان الداخلية ، المؤرخة بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣هـ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤م ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٤م.
-وثائق رنز الخاصة تقرير بعنوان : مقتطفات من الملحق لجيولوجية الربع الخالي والجهات المتاخمة من جنوب البلاد العربية ، التقرير الجيولوجي رقم ٢١ ، أيده جري هاريس ، وتوماس بارقر ، شركة الزيت العربية الأمريكية ١٩٣٨م.
-وثائق وزارة الخارجية السعودية : مكة المكرمة ، بيان أول عن العلاقات السعودية – اليمنية.
-وثيقة رقم ٤١٤١ / ١١ / جـ / ٤ جدول أعمال وقرارات اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية ١٤ / نوفمبر / ١٩٥٥م ، الإدارة السياسية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٥م .
-وزارة الخارجية السعودية ؛ الكتاب الأخضر ، بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والإمام يحيى حميد الدين ، مكة مطبعة أم القرى ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤ م .
-وزارة العدل اللبنانية ، مجموعة المعاهدات م ٢ ، عام ١٩٥٥م .

– الرسائل العلمية :–

١–إبتسام عبد الأمير حسون : علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي(١٩٣٢ – ١٩٧١م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٩٢م .

٢-إبراهيم محمد الغلبان : التنافس البريطاني - العثماني على قطر (١٨٧١-١٩١٤م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية الآداب جامعة طنطا ١٩٩٣م .

٣-إبراهيم محمد شهداد : الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين (١٩١٣-١٩٧٥م) رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨م.

٤-أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن ، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٨م.

٥-أمل إبراهيم الزياتي : علاقة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج ١٩٦٤-١٩٧٤م رسالة دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، قسم السياسة ، جامعة القاهرة ١٩٨١م.

٦-جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد في عُمان وزنجبار منذ تأسيسها حتى إنقسامها (١٧١٤-١٨٦١م) رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٥٨م.

٧-حسن بن محمد آل ثاني : الجذور التاريخية لقطر الحديثة ١٦٦٥ - ١٨١١م ، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الزقازيق ١٩٩٧م .

٨-حسين محمد عبد الله الهنيدي: عبد العزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية(١٩٠٢-١٩٣٢م) رسالة دكتوراه غير منشورة قسم التاريخ كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ١٩٨٢م.

٩-خالد هميل سعيد قطنان: العلاقات بين عبد العزيز بن سعود والأشراف وضم الحجاز ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة ١٩٨٢م .

١٠-سيد أحمد سيد يونس : المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية (١٩٢٤ - ١٩٥٣م) رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - قسم تاريخ - جامعة عين شمس ١٩٧٥م.

١١-عبد العليم عبد الوهاب أبو هيكل : العلاقات بين عبد العزيز ابن سعود وجماعة الإخوان(١٩١٢ -١٩٣٠م) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٦م.

١٢-عبد الله شاكر الطائي : النظرية العامة للمضائق مع دراسة تطبيقية على مضائق تيران وباب المندب، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٤م.

١٣-فاطمة مبارك الكواري : دولة قطر ، دراسة في إستخدام الأرض ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٧م.

١٤-فوزية محمد الرشيد البدر : مشاكل الحدود السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب والتربية ، جامعة الكويت ، ١٩٧٧م .

١٥-محمد محمد عبد الحميد عبد الباقي : العلاقات السعودية الأردنية منذ قيام إمارة شرق الأردن حتى التوقيع على معاهدة القدس في يوليو ١٩٣٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٧م.

١٦-مشاري ابن سعود عبد العزيز آل سعود : علاقة المملكة العربية السعودية بالمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبد العزيز ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠١هـ .

١٧-نازك زكي إبراهيم احمد : التكوين السياسي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية (١٩٠٢-١٩٣٢م) رسالة دكتوراه غير منشورة كلية البنات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥م.

- المراجع العربية :-

١-أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته - الطبعة الأولى ، ١٩٥٨م.

٢-أمين ساعاتي : الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية ، التسويات العادلة ، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ١٤١٢ هـ .

٣-أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، بدون .

٤-أوبنهايم ، القانون الدولي (الطبعة الثامنة ، عام ١٩٥٥) .

٥-الجاسر في شمال غرب الجزيرة " نصوص ، مشاهدات ، إنطباعات" دار اليمامة للنشر والرياض ١٩٧٠م.
٦-السر ترافرز تويس ، قانون الأمم (الطبعة الثانية ، عام ١٨٨٤م).
٧-السر سيسل هيرست ، " إقليمية الخلجان" الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي (عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣م) .
٨-المكتب الهيدروجرافي : تعليمات الملاحة للبحر الأحمر وخليج عدن ، نشرة البحرية الأمريكية رقم (١٥٧) ، واشنطن ١٩٥٧م.
٩-توفيق السويدي : مذكراتي فينصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية بيروت ١٩٦٩م.
١٠-جمال زكريا قاسم : الخليج العربي (١٩١٤ - ١٩٤٥م) ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
١١-جمال زكريا قاسم : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، السنة ١٩٦٩م.
١٢-جمال محمود حجر : من سلبيات التدخل الأوروبي في تخطيط الحدود السياسية في الشرق الأوسط (الحدود السعودية - الأردنية) ، (١٩٢٠- ١٩٢٥ م) منشور في كتاب للمؤلف بعنوان القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.
١٣-جورج رنس وأخرون : عُمان والساحل الجنوبي للخليج العربي ، شركة الزيت العربية الأمريكية ، شعبة البحث ، القاهرة ١٩٥٢م.
١٥-جيدل ، القانون الدولي العام للبحار ، م٣ (عام ١٩٣٤م).
١٦-حافظ وهبه : خمسون عاماً في جزيرة العرب مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٠م .
١٧-حامد سلطان : المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م .
١٨-حسن أحمد أبو طالب : الصراع بين شطري اليمن ، جذوره وتطوراته ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

١٩-حسن ابن أحمد العرشي : بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام طبع في مطبعة البرتيري ، القاهرة ، ١٩٣٩م .
٢٠-حمد الجاسر : معجم قبائل المملكة العربية السعودية ، القسم الثاني ، ط ١ ، الرياض ١٩٨١م .
٢١-حمدي حافظ ، ومحمود الشرقاوي : عُمان وإمارات الخليج العربي ، سلسلة كتب سياسية ، القاهرة ، ١٩٥٧م .
٢٢-خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥م .
٢٣-ريموند اوشي : ملوك الرمال بعُمان ، لندن ١٩٤٧م.
٢٤-زيد ابن علي الوزير:مؤتمر الطائف ، نصوص ووثائق ، د . م ، د . ن، د .ت.
٢٥-سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج ، معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٣م .
٢٦-سمير محمد أبو ياسين : العلاقات العُمانية البريطانية ١٧٩٨م ، مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠م
٢٧-سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث (١) اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨م)، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٩٣م.
٢٨-شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان الساحل الجنوبي للخليج الفارسي : إدارة العلاقات - شعبة البحث - القاهرة ١٩٥١م.
٢٩-صادق حسن السودان : العلاقات العراقية - السعودية ١٩٢٠-١٩٣١م دراسة في العلاقات السياسية جامعة بغداد ١٩٧٥م.
٣٠-صالح محمد محمود بدر الدين : التحكيم في منازعات الحدود الدولية ، دراسة تطبيقية على قضية طابا بين مصر وإسرائيل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩١٩م .
٣١-صلاح العقاد : جزيرة العرب في العصر الحديث ، السعودية - اليمن ، جمهورية اليمن الشعبية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٠م .

٣٢-عبد الرحمن عزام : عبرة الحرب في الجزيرة بين ابن سعود والإمـــام يحيـــى ، الهلال ، المجلد ٤٢ ، الجزيرة (٦)، ١٩٣٤م .
٣٣-عبد العزيز محمد المنصور : التطور السياســـي لقطـر (١٨٦٨ - ١٩١٦م) الطبعة الثانية ، الكويت ١٩٨٠م ، ص ١٩٦م.
٣٤-عبد الله ابن سعود ابن القباع: العلاقات السعودية - اليمنية ، الرياض ، مطـابع الفرزدق ١٤١٣هـ .
٣٥-عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياســية والإستراتيجية، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٨م .
٣٦-عبد الله الصالح العثيمين ، بحوث وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
٣٧-عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسـعودية والكويـت مـا بيـن الحربين العالميتين في الفــترة ١٩١٩-١٩٣٩م وآثارهـا ، مكتبـة مدبولـي القاهرة ١٩٩٠م .
٣٨-عبد الله فهد النفيسي : تثمين الصراع في ظفار ، مطابع دار السياسة ، بـيروت ١٩٧٥م.
٣٩-عبد المنعم عبد الوهاب : جغرافية العلاقات السياسية ، الكويت ، ١٩٧٣م.
٤١-غسان سلامه : السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م ، دراســـة فـي العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٨٠م.
٤٢-فاروق عثمان آباظه : دراسة تاريخيــة للقضايــا الحـدود السياســية للدولــة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧م .
٤٣-فاروق عثمان أباظه : سياسة بريطانيا في عسير أثناء الحرب العالمية الأولـــى (١٩١٤ - ١٩١٨م) منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيــرة العربيــة ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣م.
٤٤-فاروق عثمان أباظه : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمـر (١٨٣٩ - ١٩١٨ م) منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
٤٥-فتوح عبد المحسن الخترش : تاريخ العلاقات السعودية - اليمنيــة (١٩٢٦ - ١٩٣٤م) ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣م.

٤٦-فريشواسر – رعنان ، "حدود أمة" عام (١٩٥٥م).
٤٧-قانون البحار الدولي ، لكولومبس (الطبعة ٣ عام ١٩٥٤م) .
٤٨-مجيد خضوري ، الحرب والسلم في قانون الإسلام (عام ١٩٥٥م) .
٤٩-محمد أبو العلا : عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة (١) ، القاهرة .
٥٠-محمد ابن أحمد عيسى العقيلي : تاريخ المخلاف السليماني أو (الجنوب العربي في التاريخ) جزءان ، الجزء الأول طبع بالرياض (١٣٨٧هـ / ١٩٥٨م) والثاني بمطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة (١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) ، جـ٢.
٥١-محمد لبيب شقير وصاحب ذهب : إتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، الجزء الثاني ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٠م.
٥٢-محمد محسن الظاهري : الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ - ١٩٩٠م ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
٥٣-محمد مرسي عبد الله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، دار القلم ، الكويت، ١٩٨١م.
٥٤-مديحه أحمد درويش : العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية (دراسة في تطوير التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة ١٩٣٣ - ١٩٤٤م) ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٥م.
٥٥-موضي بنت منصور ابن عبد العزيز : الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ(١٩٣٢-١٩٢٤م) دار الساقي - بيروت ١٩٩٢م .
٥٦-ميمونه الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م.
٥٧-هاري فيلبي : الربع الخالي : وصف للصحراء الجنوبية العظمى للبلاد العربية ، بنيويورك ١٩٣٣م .
٥٨-هدسن ، محكمة العدل الدولية : (عام ١٩٤٣م).
٦٠-وكولمبس ، القانون الدولي للبحار (الطبعة الثالثة ، عام ١٩٥٤م) .

- الدوريات :-

١-التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥م ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٦م.

٢-التقرير السياسي لجريدة الخليج ، الخلاف بين اليمن الديمقراطية وعُمان ، العدد ١٢ ، يوليو ١٩٨١م .

٣-المجلة الأمريكية للقانون الدولي م ١١ (عام ١٩١٧ م) ، (عام ١٩٢٩م).

٤-المنار : معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية . مجلة المنار ، المجلد ٣٤ ، الجزء ٣ ، (١٣٥٣).

٥-بحوث هارفارد في القانون الدولي . حقوق الدول المحايدة وواجباتها ، والمجلة الأمريكية للقانون الدولي ، ٣٣ (عام ١٩٣٩م) ملحق خاص.

٦-جريدة الأهرام المصرية العدد (١٧٧١٧) ١٦ إبريل ١٩٣٤م.

٧-صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، ٢٧ / ٣ / ١٩٩٠م .

٨-صلاح العقاد : استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج : تطبيق على النزاع حول واحات البريمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٣ ، السنة ١١ ، يوليو ١٩٨٥م، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت .

٩-صلاح العقاد : اليمن الجنوبية والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية السياسية الدولية ، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣م .

١٠-عبد الجليل مرهون : نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية ، منشور بنشرة شئون الأوسط ، العدد الثاني عشر ، أيلول - تشرين الأول ١٩٩٢م ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، والبحوث والتوثيق ، بيروت.

١١-عبد العليم أبو هيكل : مسألة العقبة بين شرق الأردن والسعودية بين عامي " ١٩٢١ - ١٩٣٧م" مجلة المؤرخ المصري العدد ٧ جامعة القاهرة سنة ١٩٩٠م.

١٢-عبد العاطي محمد أحمد : الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،إبريل ١٩٧٩م،عدد ٣٥.

١٣-عبد الله العريان : النظرية العامة لقانون البحار الدولي ، المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد التاسع عشر .
١٤-عز الدين فودة : قضية خليج العقبة ومضيق تيران – محضر اجتماع الجمعية المصرية للقانون الدولي الخاص بمناقشة أهم الجوانب القانونية لقضية خليج العقبة ومضيق تيران المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الثالث والعشرون عام ١٩٦٧ م.
١٥-عمر زكي عباس : الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد الثالث عشر عام ١٩٥٧م.
١٦-مجلة الحرس الوطني ، تصدر عن رئاسة الحرس الوطني السعودي ، العدد ٢١٧ / يونيو ٢٠٠٠م ، المملكة العربية السعودية .
١٧-محمد عنان : الحرب بين نجد واليمن ، الرسالة ، السنة ٢ ، العدد ٤٠ إبريل ١٩٩٣م.
١٨-محمود طه أبو العلاء : عُمان في القرن العشرين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ، العدد ٣٢ ، إبريل ١٩٨٠م.
١٩-ولفرد تسيجر : عبر الربع الخالي ، المجلة الجغرافية ، م ١١١ ، يوليو ١٩٤٨م .
٢٠-ولفرد تسيجر : رحلة أخرى عبر الربع الخالي ، المجلة الجغرافية م ١١٢ (يوليو ١٩٤٩م) .

- الوثائق الأجنبية :

١- الوثائق غير المنشورة :

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, Memorandum B 430, The southern boundary of Qatar 27 February 1934.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2129, Ryan to foreign office 14 February 1934.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2129, Ryan to foreign office.

-I. O R. L / 15 / 1 / 14 / 40, Arab Coast, Isa to Pol. Res, 31 March 1926.

-I. O. R. L / 15 / 3 / xxv / 1, Memorandum of an interview with the Ibn-Saud 15 - 16 December 1917, and enclosure to Memorandum, 18 December 1917.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, Meeting No. 37, OME, Sub - Committee, 27 December 1934.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2 / 2136, From Rendel to Laithwaite, 23 October 1934.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, Meeting No.29 OME Sub-Committee, 23 February1934.

-I. O. R. L / P and S / 18 / 8437, Historical Memorandum on the relation of the Wahabi Amirs and bin Saud with Eastern Arabia and British government (1800 - 1934).

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, From Rayan to Fuad Hamza, 25November 1935.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 3835, Memorandum of OME Sub - Committee record of meeting, 21 October 1935.

-I. O. R. L / P and S / 12 3848, Qatar protest by Ibn-Saud against grant of the Qatar oil concession, direct, correspondence between the Sheikh of Qatar and Ibn-Saud, 29 August 1935.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2136, India Office Laithwalte Report, 3 January 1935.

-I. O. R. L / P and S / 12 / 2135, From government of India, foreign and political department, to secretary of State for India, 27th December 1934.

-I. O. R. L / P and S / 18 / B 437, Historical Memorandum on the relations of the Ibn Saud with Eastern Arabia, and British Government (1800 - 1934).

-(I. O.) R / 15 / 2 / 29 Letter from Jasim bin Thani to Abdullah Bin Thani AL Sand, 28 Ramadan 1305 A. H. (9th June 1888).

-(I. O.) R / 15 / 1 / 189. Part II. No. 103, of 1888, From the resident in the Persian Gulf to Shaikh Jassim bin Thani, 28 Th March 1889.

-(I. O. R.) / 15 / 91467, Cahuncy, British Consul, Muscat to British Residency, Bahrain, Notes on the Tribes of Sultanate of Muscat and Oman.

-(I. O.) Board's Collns. Vol. 192, Colln 4155, Capt. David Seton (Res. at Muscat) to Gov. in Co. Bombay, 14 August 1805.

-(I. O.) Collns. To Pol Desp. To India, Vol. 85, Colln. To Desp. 61 of 22 August 1866, Pelly to Chief Secy. Bombay, 23 April 1866 (No. 42 Pol. Dept.).

-(I. O.) Collns. To Pol Desp. To India, Vol. 88, Colln. To Desp. 37 of 28 February 1867, A. B. Kemball (Consul - General) to Lord Lyons (H. B. M. Ambass. at Constantinople), Baghdad, 18 April 1866 (No. 15).

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 101, Enclos. To Sec. Letter 71 of 17 September 1851, Hennell to Chief Secy. Bombay, 24June 1851 (No. 205).

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 102, Enclos. To Sec. Letter 73 of 2 October 1851, Hennell to Chief Secy. Bombay, 9 August 1851 (No. 258).

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 121, Enclos. To Sec. Letter 12 of 31 January 1855, Faisal to Kemball, 6 Muharram 1271 / 29 September 1854.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Kemball to Chief Secy., Bombay, 26 May 1855 (No. IB Sec. Dept.) Italics added.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Faisal to Kemball, 24 Rabi ' II, 1271 / 14 January 1855.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 123, Enclos. To Sec. Letter 66 of 1 November 1855, Faisal to Kemball 24 Rabi ' II, 1271 / 14 January 1855.

-(I. O.) Enclos. To Bombay Sec. Letters, Vol. 142, Enclos. To Sec. Letter 13 of 27 Marsh 1860, Faisal to Capt. Jones, 7 Rabi ' II, 1276 / 3 November 1859).

-(I. O.) India For. Proc. (Pol.) Range 437, Vol. 67, January 1866, no. 63, Abdullah Ibn Faisal to Pelly, 10 Ramadhan 1282 / 28 January 1866.

-(I. O.) India Foreign Proceedings (Political) Range 437, Vol. 68, August 1866, no 174, Pelly to Pol. Secy. Bombay, 9 July 1866 (No. 80).

-(I. O.) R / 15 / 1 / 192, No. 1306, From Jassim bin Thani to the political resident in the Persian Gulf, Dated 16^{TH} Shaban 1305 A. H. (21 St April 1888).

-(I. O.) Secret letters, various, Vol. 15 Lieut. , Col. H. Disbrowe (Pol. Agent at Muscat) to Pelly, 16 July 1969.

-(I. O.) Secret letters, various, Vol. 15 (1869), Way to Pelly, 15 April 1869. The version of this event given in the Saudi Memorial (I, Chapter IV, Para. 224) runs as follows:

-(I.O.R), R / 15 / 1 / 0 / 181, Zayed to Ross, 2 May 1888; Residency agent to Ross, 10 May 1888; residency Agent, Sharjah to Ross, 2 June 1888.

-(I.O.R), R. / 15 / 0 / 178 Intention of Sheikh Jasim to settle his people at Al - Udaid, Turkish captain to Zayed, 26 June 1888, and Zayed to Ross, 8 July 1888.

-F. O. /1016 / 304, Draft arbitration agreement, 30 July 1954.

-F. O. /1016 / 220, Summary of information obtained from Shaikh Shakhbut and Shaikh Zaid during the Anglo - Saudi Conference, Dammam, February 1952.

-F.O. / 371 / 1843, Sheikh of Kuwait accepts in writing Anglo - Turkish agreement respecting Kuwait 1913.

-F.O. /371 / 1846 From Sheikh of Kuwait to political agent Kuwait 20 August 1913.

-F.O. /371 / 3398 Translation of letter from Ibn-Saud to Shikh Ahmad AL Jabir to COX political resident in Baghdad 29 Th March 1921.

-F.O. /371 / 5073 Memorandum from political agent Kuwait to C. COX. Political resident in Baghdad. Dated 25 Th April 1920.

-F.O. /1016 / 303, Note verbal from British embassy, Jeddah to Saudi Arabia ministry of foreign affairs, 5 January 1953.

-F.O. /371 / 15296: Enc. in No. 4, Telegraphic messages from his majesty the King to the Imam Yahya undated.

-F.O. /371 / 16028: Note by R. S. Champion, protectorate secretary to his majesty's secretary of state for the colonies, 2907, 19 July 1932.

-F.O. / Memorandum, 26 August 1949, FO 371 / 82651, E. 1081/18/90.

-F.O. /ES. 1081 / 63 Record of fifth meeting at Dammam, 2 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-F.O. /1016 / 304 / Telegram from Bahrain to Foreign Office, 17 September 1955.

-F.O. /1016 / 460, Mr. Picric - Cordon, Foreign Office to Mr. Richards, 23 December 1955.

-F.O. /1016/ 456, Charged Affairs, Jedda to minister of foreign affairs to the Kingdom of Saudi Arabia, 26 October 1955.

-F.O. / 1016/460, Telegram from foreign office to Dubai, 17 September 1955.

-F.O. / 371 / 126925, Note by the Selwynlioyd on suggested settlement with Saudi Arabia, 17 May 1957.

-F.O. / 371 / 126926, Memorandum: Buraimi and Saudi Arabian and Iraqi office of good offices by Mr. Riches, 27 May 1957.

-F.O. / 371 / 126926, Note by Mr. DMH Riches on Buraimi and the international court, 1 October 1957.

-F.O. / 371 / 126926, Note on Saudi Arabian Memorandum, WI protest against the alleged use of Buraimi as a base for operations in Oman, 8 October 1957.

-F.O. / 371 / 126925, Sir B. A. B. Burrows political resident in the Persian Gulf, Bahrain to Mr. H. Belly, Foreign Office, 25 April 1957.

-F.O. /371/126925, Major Chauncy, British Consul Muscat to Mr. Richards, British Residency, Bahrain, January 1957.

-F.O. /1016 / 302, Sir Winston Churchill, to Mr. Pelham, British Embassy, Jedda, 21 May1953.

-F.O. /1016 / 303 / Note verbal from British embassy Jeddah to Saudi Arabian Ministry of Foreign Affairs, 14 Sept 152.

-F.O. /1016 / 304 / Draft Arbitration Agreement, 30 July 1954.

-F.O. /15073 / 1081 / 25, Note from Saudi Govt. 19 December 1949, in U. K. Memorial, 11, D, No. 28.

-F.O. / 371 / 10025 Telegram from viceroy to secretary of state for India 12th Jan 1923.

-F.O. / 371 / 10138 – 9155 - Memorandum by Mr. Mullet: "We should regard the establishment of a navel -base, or fortified port in the Persian Gulf by any other Power as a very menace to British

interests, and we should certainly resist it with all the menace means at our disposal ".

-F.O. 371 / 120774, Saudi Arabian Ministry for Foreign Affairs to British Embassy, Jedda, 29 April 1956.

-F.O. 371 / 12238 / Enc. 2 in No. 94 Imam Yahia to his majesty king Adbul Aziz Ibn Abdul Rahman, AL - Faisal 2 / 1 / 1346.

-F.O. 371 / 14 85/ 28322. 1246 / 12 / 44, Confidential, memorandum enclosure in a letter from Sir E. Grey to Tawfik Pasha, 18th July 1912.

-F.O. 371 / 14483: Decipher his majesty's charged' affairs (Jeddah) to Foreign Office, No. 231, 25 Nov. 1930.

-F.O. 371 / 14955 Translation of copy of letter addressed by King Ibn Saud to Sheikh Ahmad EL - Jubir, No. 43 / 420, 9, 1350.

-F.O. 371 / 15296: Memorandum about relations between Ibn-Saud and the Imam of the Yemen from Rendel to Foreign Office 30, Jan 1931.

-F.O. 371 / 16004 Lieut. , Colonel H. R. P. Dickinson, G. I. F. political agent Kuwait to the Hon. The political resident in the Persian Gulf 15th Dec 1935.

-F.O. 371/ 16017: The secretary of state for the colonies to the height commissioner for Trans- Jordan, 29, Sep 1932.

-F.O. 371 / 16019 British residence and consulate general Bushier to his Majesty' s secretary of state for Colonies, London office 18th May 1933.

-F.O. 371 / 16019 Copy of letter from Sheikh Ahmad AL - Jabir to King Ibn Saud, No. 310, 9th Shawwal 1352.

-F.O. 371 / 16019 Extract of sections III from Kuwait intelligence summary for fortnight ending 15th Sept 1933.

-F.O. 371 / 16019 From Faud Hamza to Sir Andrew H. B. M. Minister etc. 22nd August 1932.

-F.O. 371 / 16019 From Foud Hamza to Sir Andrew Ryan, H. B. M. Minister, Etc, 22nd Jan 1923.

-F.O. 371 / 16028: B. R. Reilly to his majesty's secretary of state for the colonies, London, no. 140, 27 July 1932.

-F.O. 371 / 16028: Sir A. Ryan, British legation Jeddah to political resident Aden, 2907, 30 July 1932.

-F.O. 371 / 16856: British legation, Jeddah A. Ryan to the right honorable Sir John Simon, No. 199, July 1933.

-F.O. 371 / 16856: British legations Jeddah to the right honorable Sir Simon, No.23, 17 Jan 1933.

-F.O. 371 / 16856: From Sir Andrew Ryan to his majesty's principal secretary for Foreign Office, August 1933.

-F.O. 371 / 16874: Memorandum by Sir A. Rayan about Saudi - Yemeni situation (3132) 2 Nov 1933.

-F. O. 371 / 17798, Note on Qatar by Hajji Abdullah Williamson of Anglo - Persian Oil Company, 1933. U . K. Memorial, Vol. 11, CF annexes D No. 4.

-F. O. 371 / 17798, Note on Qatar by Hajji Abdullah Williamson of Anglo - Persian Oil Company, 1933.

-F. O. 371 / 17925: Record of conversation between Sir A. Rayan and Sheykh Yusuf Yasin, 25 May 1934.

-F. O. 371 / 17928: Record of conversation between Sir A. Ryan and Yasin 26/5/1932.

-F. O. 371 / 1820 files 22076, F. O. to. I. O. 31 October 1913.

-F.O. 371 / 1820 files 22076, Secy. of State to Viceroy, 4 November 1913. Saud, 11 September 1913.

-F.O. 371 / 1820 Reprinted in the U. K. Memorial II, Annex, no. 8. The original instrument was found in the Turkish Archives at Basra on its occupation by British troops after the outbreak of war in 1914. The Muslim date is 4 Rajab 1332.

-F.O. 371 / 1820 files 22076, Cox Saud, 11 September 1913.

-F.O. 371 / 20842, Kuwait relations with Arabia Saudi trade blockade of Kuwait negotiations for: settlement 1937.

-F.O. 371 / 2123, file 6117, Maj. A .P. Trevor (Poll. Agent, Bahrain) to Pol. Res. 20 December 1913.

-F.O. 371 / 2124, Hakki Pasha to F. O., 9 July 1914, reprinted in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 40.

-F.O. 371 / 2124, Ibn Saud to Trevor, 6 Jumada I, 1332 / 2 April 1914.

-F.O. 371 / 3390: Telegram from his Britannic majesty's political resident in the Persian Gulf Baghdad, to secretary to the government of India In the foreign and political department, 10 April 1920.

-F.O. 371 / 3393 Memorandum on the situation of Kuwait from the P. Col. Hamilton, prior to his departure on Leave, No. 6, 27 April 1920.

-F.O. 371 / 40265, From British legation, Jeddah, to foreign office, Feb. 9, 1944.

-F.O. 371 / 5068 Memorandum about boundaries between Najd and Kuwait, From political situation in Najd, to political agent Bahrain end of January 1920.

-F.O. 371 / 5069 From Dickinson, political agent Bahrain to political resident in the Persian Gulf, 2nd Feb 1920.

-F.O. 371 / 5069 Translation of letter from Ibn-Saud to Shaikh of Kuwait 20th April 1920.

-F.O. 371 / 7719: Major Barret. Acting Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies No. 135, 20 Sept 1922.

-F.O. 371 / 8947 From the residency Baghdad, to the Duke of Devonshire secretary of state for the colonies, 24th Feb 1923.

-F.O. 371 / 8948. Translation of letter, From Sheikh Ahmad AL - Jabir to political agent, Kuwait, 26th Jon 1923.

-F.O. 371/12236. Acting British agent and consul mayors Jeddah to his Britannic majesty's principal secretary of state for foreign affairs No. 17, 23 Feb 1927.

-F.O. E 1498 / 1081 / 25, Note to Saudi Govt. 30 November 1949, in U. K. Memorial, 11, Annex D, No. 27.

-F.O. E 2481/ 279 / 91, G. W. Rendel to Millard, 24 April 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 3.

-F.O. E 2700 / 77 / 91, Memo. By Hamza to Sir A. Ryan, 3 April 1935, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 9.

-F.O. E 3167 / 279 / 91, Sir A. Ryan to Fuad Bey Hamza, 28 April 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 4.

-F.O. E 3651 / 279 / 91, Fuad Bey Hamza to Ryan, 13 May 1934, in U. K. Memorial II, Annex D, no. 5.

-F.O. E 3783 / 77 / 91, Aide - Memories from Sir A. Ryan to Saudi Govt., 9 April 1935, in U. K. Memorial, II, Annex D, no 10.

-F.O. E 4341 / 279 / 91, Ryan to Fuad Bey Hamza, 15 June 1934, in U. K. Memorial, II Annex D, no. 6.

-F.O. E 4451 / 279 / 91, Fuad Bey Hamza to Ryan, 20 June 1934, in, U. K. Memorial, II, Annex D, no. 7.

-F.O. E 5908 / 2429 / 25, Record of second meeting, 20 September 1934, and E 5997 / 2429 / 25, Record of fifth meeting, 24 September 1934, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 8.

-F.O. E. 2123 / 92 / 25, Yusuf to Bullard, 11 Muharram 1356 / 23 March 1937, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 15.

-F.O. E. 3760 / 1430 / 25, F. H. W. Stonehewer - Bird to Yusuf Yasin 20 April1942, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 37.

-F.O. E. 3944 / 77 / 91 Record of first meeting, 24 June 1935, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 11.

-F.O. E. 3944 / 77 / 91 Record of first meeting, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 12.

-F.O. E. 4111 / 77 / 91, Fuad Bey Hamza to G.W. Rendel, 2 July 1955,in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 12.

-F.O. E. 4314 / 77 / 91, Statement by Fuad Bey Hamza, 8 July 1955, in U.K. Memorial, II, Annex D, no. 13.

-F.O. E. 439 / 150 / 91, Fasial to Bullard, 16 Shawwal 1356 / 19 December 1937, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 18.

-F.O. EA 1084 / 31, F. O. to Pelham 7 April 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no.39.

-F.O. EA 1084 / 31, G. C. Pelham (H. B. M. Ambass. At Jeddah) to F. O. 31 March 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 38.

-F.O. ES 1081 / 59, Aide - Memoir to Saudi Govt. 25 July 1950, in U. K. Memorial, 11, Annex, D. No. 30.

-F.O. ES 1081 / 65 / 70, Note from Saudi Govt. 24 May 1950, in U. K. Memorial, 11, Annex, D. No. 29.

-F.O. ES. 1081 / 63 Record of fifth meeting at Dammam, 2 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-F.O. ES. 1081 / 63, Minutes of second informal meeting, 3 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-F.O. ES. 1081 / 63, Minutes of Third informal meeting, 3 February 1952, in U. K. Memorial, II, Annex D, no. 36.

-F.O. 371 / 16019 From King of Hejaz and Nejd office to Biscoe the 20th Ramdan 1930 29th Aug 1932.

-F.O. 1016 / 303 / Note verbal from British Embassy Jedda to Saudi Arabian Ministry of Foreign Affairs, 26 October 1952.

-F.O. 1016 / 220, Mr. Pelham British Embassy, Jedda to Mr. Eden, Foreign Office, 19 November 1952.

-F.O. 371 / 15296: Ministry of Foreign Affairs Mecca Enc. No. I Telegram from King Abdul Aziz to Imam Yahia 23 / 6 / 1349 / 14 - 11 - 1930.

-F.O. 371 / 16119 Translation of a confidential letter from Faud Hamza, to Andrew Ryan, 19th Aug 1932.

-F.O. 371 / 8592, Convention between the United Kingdom and Turkey respecting the Persian Gulf and adjacent territories, 29 July 1913.

-F.O. 371 / 3398/ Translation of letter from Ibn-Saud to Shikh Ahmad AL Jabir dated 14th March 1921.

-F.O. 371/ 12238 / Major General J. H. K. Stewart political resident, Aden to his majesty's secretary of state for the colonies No. 71, 31 August 1927.

-F.O. 371 / 75078 / E. 1565 / 1536 / 91; M. L. F. Nutall, ministry of fuel and power, to J. E. Chadwick Foreign Office, 5 May 1949.

-Foreign Office: Arabia; Historical section, London, April 1919.

-Foreign Office to Jedda, No. 268, 7 May 1949, F.O 371/ 75018, E. 4046 / 1535/ 91.

-Foreign Office to Jedda, No. 269, 7 May 1949, F. O 371/ 75018, E. 5327 / 1535/ 91.

-Foreign Office to Jedda, No. 269, 7 May 1949, F.O 371/ 75018, E. 4046 / 1535/ 91.

-Foreign Office to Jedda, No. 4492, 23 April 1949, F.O 371/ 75018, E. 5124 / 1535/91.

-Foreign Office to ministry of foreign affairs of Saudi Arabia. No 156, Note, 11 May 1949, F.O. 371 / 75018, E. 6251 / 1535 / 91.

-G R / 2 / 1610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

-G. R / 2 / 610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

-G. R / 2 / 610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

-G. R / 5 / 205: Islands East of Qatar.

-G. R / S / 205 B: Memorandum; Meeting with Shaikh Yusuf Yasin, 9 September 1949, Jeddah, Saudi Arabia.

-G. R /6/ 550/ Demarcation problems in the neutral zone offshore between Saudi Arabia Kuwait report Compiled by Manly Haden, Richard Yang, Jan 1954, Sheikh Hassan Bin Mohammed -Al - Thani, Arabian and Islamic Heritage Library, Doha - Qatar.

-G.R. /550/681/ An account of previous negotiations between his majesty's government and the Saudi Arabia on government on the subject of the southeastern boundaries of Saudi Arabia.

-G.R. / 567/ 421 / King Abd Al - Aziz and the Ikhwan, (Documents of George Rentz).

-G.R. /560 / 13 / Political boundaries of Saudi Arabia, Report of Chegar 1948 (George Rentz Documents) CF. Lorimer J. G. Gazetteer of the Persian Gulf, Vol. I: Geographical 1908.

-G.R. /587: The land boundaries between Saudi Arabia and Kuwait, January 1952.

-G.R. /6/550, United Nations document A / Conf. 13 / 155 convention on the continental shelf, United Nations conference on the law of the sea / Cont. 13 / 38.

-G.R / 2 / 6 / 0: The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1956.

-G.R / 2 / 610 / 1956 / Report of the sand borders of Eastern and Southern Arabia, Edited by; DR. C. D. Matthews and R. L. Headily, January 1956.

-G.R / 2 1610 / The sand borders of Eastern and Southern Arabia, January 1936.

-G.R / 6 / 550 / Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar & Abu Dhabi. 4 Oct - 1949, Government of Saudi Arabia, Rentz - Documents.

-L/P & S / 10 / 791: Major General T. E. Scott, Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies, London, 15 July 1921.

-L/P & S / 10791: From Major General T. E. Scott, Political Resident Aden, to his majesty's secretary of state for the colonies, 15 April 1920.

-L/P&S / 18 B. 437, Historical Memo. On the relations of the Wahabee Amir Ibn Saud with Eastern Arabia and the British Gov. 1800 - 1934.

-R/15/1/187 (I. O.) From Jassim to the resident in the Persian Gulf 2nd Rajab 1298 A. H. (31 St May 1881).

-R/15/1/ 187 (I. O.) From Ross the resident in the Persian Gulf to Gov. of India, Dated 28th Oct 1888.

-R/15/1/ 187 (I. O.) From the resident in the Persian Gulf, to Jassim Bin Mohamed Al - Thani, 8TH July 1888.

-R/15/1/187 (I. O.) From Jassim bin Mohammed Al - Thani to the resident in the Persian Gulf, 12 Jamadi Al - Thani 1298 A. H. (11TH May 1881).

-R/15/1/ 187 (I. O.) From the resident in the Persian Gulf to Shaikh Jassim bin Mohamed Al- Thani, No. 176 of 1881, 18TH May 1881).

-R / 15 / 1 / 187, Qatar and Bahrain Affairs (1881 - 1886).

-R / 15 / 12 / 2 / 30, A / 7 /. (I. O.) An extract of news report by Yosaf Bin Kano, 14TH Sep 1912.

-R / 15 / 2 / 25 / 2: Political, Saudi - Yemen Treaty 1934.

-R / 15 / 2 / 26, E /2 No. 448 (I. O.) From Trevor to Cox, 26TH July 1912.

-R / 15 / 2 / 29, (I. O.) A Report by Major Sidney Smith, The assistant political resident in the Persian Gulf, 20TH July 1871, File No. E 16.

-R/15/2/30, A / 7 (I. O.) No. 1963 From Cox to the secretary to the government of India in the foreign dept. 22 June 1913.

-R/15/5/65/ From Sir P. Z. COX. K. C. I. E political resident in Persian Gulf to the Secretary of Government of India in the Foreign Department No. 1499, Dated Bushier, the 11th received 19th May 1913.

-R/15/5/ 65 From Captain W. H. I. Shakespeare, Pol. Agent Kuwait to Pol. Resident in Persian Gulf, Bushire. No. 80 dated Kuwait the 30th April 1913.

-R/15/5/65 Persia, confidential, 121616 No (XIII) 1913 from his majesty's secretary of state for India London, to his excellency the Viceroy Simlac repeated to the Pol. Resident Bushire.

-R / 15 / 5 / 65. Letter from P. Z. Cox, Political Resident in Persian Gulf to Sheikh of Kuwait, dated 11th August 1913.

-R/ 15 / 2 / 23 / 5. Saudi - Yemen Situation, 1934.

-U .K. Memorial, Vol. II, CF Annex D. No. 7.

-U. K Memorial, Part x, Section E, The Recent and baseless character of the Saudi Arabian claims to the disputed areas, and equitable considerations.

-U. K Memorial, Part x, Section, A, The historical facts relating to the rights of his majesty the King of Saudi Arabia and his fore fathers, and the rights of the other rules and their forefathers; The Anglo - Turkish conventions of 1913 - 1914, The Legal situation at the beginning 1915.

-U. K. Memorial II, Annex D, no. 2, Ibn-Saud to Cox, 8 Rajab 1331.

-U. K. Memorial II, Annex F, no. 30, Govt. of India to Sect. of State, 2 August 1913.

-U. K. Memorial, 11, Annex k, No. 3 Letter from Muscat Archives.

-U. K. Memorial: Vol. I, Section B, Part III, The History of the Buraim Oasis.

-U.K. Memorial II, Annex B, no. 25 Cox to for. Secy. Govt. of India, 18 January 1904 (No. 176).

-U.K. Memorial II, Annex F, no. 6, Zaid to Ahmad ibn Hilal, 17 Jumada II 1320 / September 1902.

-U.K. Memorial II, Annex F, no. 7, Yusuf ibn Said al - Hajari to Ahmad ibn Hilal, 4 Rajab 1323.

-United Nations General Assembly 1963; Question of Oman, A / 5846 of 22 January 1965 (The Ad Hoc Committee Report).

-United Nations General Assembly 1963; Report of the special representative of the secretary. General on his visit to Oman. A / 5562 of 8 October 1963 (The Deribbing Report).

-United Nations, Secretary General, S 15447, 4 September 1963 Report by the secretary general to the security council on the junctionning to date of U. N. Yemen observation mission and the implementation of the terms of disengagement.

٣- الوثائق المنشورة :

-Archive Editions: Arabian Boundaries, New documents, 1961 - 1965, By the neutral zone between Kuwait and Saudi Arabia, 1963.

-Archive Editions: Aramco Reports on legislation, Compiled by; Peter C. Speers, Arabian American Oil Company, Dhahran, Saudi Arabia 1960, Archive Editions, London 1990.

-Archive Editions: Foreign Office annual reports from Arabia (1930 - 1960), 4 Vols. Farnham, Commons: Archive Editions, London 1993,

-Archive Editions: Records of Qatar; Primary Documents (1820 - 1963): Qubaisat settlements at Udaid, 1837, Volume No I, Archive Editions, London 1986.

-Archive Editions: The Persian Gulf administration reports 1873 - 1957(11 Vols.) Farnham, Common, Archive Editions, London 1986.

-A Paper presented at the seminar of oil companies and governments held at Britannic House, London in 22 October 1982.

-Administration report of the Persian Gulf, Political Resident for the year 1918, Delhi 1920.

-Agreement between Kuwait and American independent Oil company of Delaware, 28 June 1948.

-Agreement between the state of Kuwait and the kingdom of Saudi Arabia relating to the partition of the neutral zone, 7 July 1965. The Kuwait crisis: basic documents, Edited by (Elauterpacht CBE, C. J. Greenwood, Marc Weller and Daniel Beth lehem, Cambridge international documents series, Vol. I University of Cambridge 1991).

-AL- Rashid, Ibrahim (Ed.). Documents on the history of Saudi Arabia; Vol. 2, The consolidation of power in Central Arabia under Ibn-Saud 1925 - 1928.

-Anon: The Buraimi Memorials 1955, 5 Volumes, Including map box, C. 2100 Pages, Archive Editions, London 1985, The Buraimi case combines an ancient territorial dispute over a strategic oasis on key cross - country caravan routes, with the modern concern to control territory with oil - bearing possibilities.

-Agreement between Saudi Arabia and Pacific Western Oil corporation (Getty Oil), 20 February 1949.

-Agreement between Kuwait and American independent Oil company of California

-Bourne, Kenneth and D. C. Watt. (Ed): "British document on foreign affairs" Report and paper from the foreign office confidential print, Series B, Part 1: The Near and Middle East (1856 – 1914) Part II,

Turkey, Iran and The Middle East (1918-1939) Maryland university publication of America 1985.

-C. R. / 550 / 16 / An Account of previous negotiations between his majesty's government and the Saudi Arabian government on the subject of the southeastern boundaries of Saudi Arabia, Edited by; George Rentz, Jeddah, Saudi Arabia 1949.

-Chief imperial general staff to director of military operation, 21 May 1919. PRO F.O 608/ 86; Strategic importance of Palestine – Memorandum by the air staff. 13 June 1923, PRO air 9/19 notes on the importance of Palestine and Trans Jordan and the role that would be expected of these countries in the event of a major war involving the full resources of the British Empire (8 Oct 1926) PRO air 9/19.

-Childs to Secretary of State, No 120, 29 April 1949, Enclosure No. 1, DS 890F. 014/4 - 2941, R G 59.

-Correspondence between Sir Henry Mecmahon his Majesty's High commissioner at Cairo and the Sheriff Hussein of Mecca, July 1915 (M.D. 5951, Mis No. .1939.

-Department of State, Memorandum, 7April 1953,DS 786. 00/4-0753, RG 59.

-Dhahran, Saudi Arabia, 9 February 1949.

-Documents on the history of Saudi Arabia, Vol. 2, The consolidation of power in Central Arabia under Ibn Saud 1925 – 1928.Fuad Bey Hamza to Rendel, 2 July 1935.

-Duke of Devonshire to Samuel. London 14 June 1923 PRO CO 733I45 Memorandum on Kuwait conference entry of 12 Sept. 1923, Israel Archives (Hereafter ISA) P .65/2910.

-Great Britain and East; Iraq and Saudi Arabia 1938, Great Britain and East, Vol.51 (July 14, 1938).

-Great Britain and East; Treaty between Iraq and Saudi Arabia, Great Britain and East Vol. 46 (1936).

-Great Britain colonial office; Arabia agreement with the sultan of Najd reading certain question relating to the Najd –Trans Jordan and the Najd – Iraq frontiers, December 1925.

-Great Britain: "Agreement with the sultan of Najd reading certain questions relating to The Nejd- Trans Jordan and Nejd – Iraq frontiers" London, his majesty's stationary office 1925.

-Great Britain: Memorial submitted by the government of the United Kingdom of Great Britain and North Ireland arbitration Arabia concerning Buraimi and the common

-Hay To Bevin , No . 30. 5 May 1949, F.o 371 / 7518, Hay to Foreign Office, No. 129, 24 March 1949, F.O 371 / 7518, E. 3925 / 1535 / 91.

-Hay to Burrows, 19 April 1949, F.O 371 / 75018.

-Hay to Foreign Office, No.111, 12 March 1949, F.O. 371/ 75018, E. 3316/ 91.

-Hay to Foreign Office, No. 111, 12 March 1949, F.O. 371 / 75018.

-Hay to Foreign Office, No. 129, 24 March 1949, F.O. 371/75018, E. 3925/ 1535/ 91.

-High commissioner for Palestine to secretary of sate for the colonies, Jerusalem, 9 Oct. 1924 ISA Group 2/183. Officer administering government of Palestine to secretary of states the colonies Jerusalem, 18 Oct. 1924. PRO CO. 733/74; High commissioner for Palestine to secretary state for the colonies, Jerusalem, 2 Jan 1925, PRO Co. 733/87.

-Memorial Saudi, Volume I, Chapter, 6, Part, B. The Presence of Saudi Tribes, CF, Memorial of the United Kingdom, Volume I, Part, X, Section C, the tribal organization and the way of life of the tribes inhabiting the disputed areas.

-Memorial Submitted by the government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Arbitration concerning Buraimi and the common frontier between Abu Dhabi and Saudi Arabia, Vol. I

-Memorandum from colonial office, dated 26 November 1926.

-Memorandum of telephone conversation by the assistant chief Near Eastern affairs (Allying), Washington, June 18, 1941, American foreign relations, 1941, Vol. III.

-Memorial of the government of Saudi Arabia, Arbitration for the settlement of the territorial dispute between Muscat and Abu Dhabi on one Side and Saudi Arabia on the other, 31 July 1955. Vol.1, Historical background relating to the disputed areas, 1765- 1955.

-10 R / L / P and S / 12 / 2136, Laithwaite memorandum.

-10 R / l / P & S / 18 / 8 437,Historical Memorandum on relations of Ibn-Saud with Eastern Arabia.

-10 R / L / P and S / 12 / 2136, Laithwaite memorandum on the southern boundary of Qatar and connected problems, 26 January 1934.

-Saudi Memorial, Vol. I, Chapter 6, Para, C, The collection of Texes.

-Saudi Memorial, Volume, I, Chapter, VI, Legal Submissions of Saudi Arabia,

-Schofiled, R. N:" The Saudi Arabia -Yemen Dispute " 6 Volumes, boundaries, territorial claims and disputes; Aden protectorate, Saudi Arabia, Imamate of Yemen, 1901 - 1962, Asir Affairs, Volume 3 , Archive Editions, London 1996.

-Secretary of State to President Roosevelt, March 30, 1943, foreign relations. 1943. Vol. -IV. F. O. 371 / 40265, Dispatch from British legation (Mr. Jordan) Jeddah, at foreign office, No, 43, Dec. 16, 1943; Secretary of state to minister resident in Saudi Arabia (Moose), Aug 19, 1943, foreign relations, 1943, Vol. IV.

- Saudi Arabia, Ministry of Foreign Affairs, ibn Saud to President Eisenhower, 19 May 1953.

-Saudi Memorial, Chapter, V, The diplomatic background, 1911 - 1954, The Anglo - Turkish negotiations of 1911 – 1914.

-Saudi Memorial, Vol. I, Chapter VI. Para, 42 ، Part.44.

-The territorial waters between Kuwait - Saudi Arabia.

The boundary convention between Najd (Saudi Arabia) and Kuwait (Treaty of Uqair), 2 December 1922, Kuwait crisis.

-The British colonial office, Report on Iraq administration for the period (April 1920- March 1922) Hereafter cited as; British report. (1920 – 1922).

-The Files include numerous translations and Arabic originals of correspondence with the sultans, From Sheikh Sultan bin Saqr in 1820 to Sheikh Shakhbut Bin Sultan in 1950.

-The Geographical review; the boundary of Najd, The Geographical review, Vol. 17. 1927. The Geographical review: The boundary of Najd, The Geographical review vol. I 7, 1927.

-The map box, Includes a map of Pearl banks and a large color map of the region, plus, a portfolio of genealogical tables of the ruling families of the Gulf.

-The Memoirs of Anthony Eden: full circle (American edn.) Cambridge Mass., 1960.

-The Minister in Egypt (Kirk) to the secretary of state Cairo. August 30, 1941, American foreign relations 1914. Vol. III.

-The Near East and India: War Alarums in Arabia; the Near East and India, (February 1927).

-Treaty of friendship and bon voisinage between Trans – Jordan and Saudi Arabia singed at Jerusalem 27th July 1933 together with protocol on arbitration and schedule appended to treaty.

-Trott to Foreign Office, No. 108, 11 May 1949, E. 5967 / 1535 / 91.

-Trott to Foreign Office, No. 61, 21 March 1949, E. 3076 / 1535 / 91; Trott to C.R. Attlee, Foreign Office, No. 60 31 March 1949, F.O 371 / 75018.

-Trott to Foreign Office, No. 61, 21 March 1949, F.O 371 / 75018.

-Ross to PDL (Trucial Coast) 14 April 1953, F.O 371 / 104402, E. 151312/3/53.

-Ross, Minutes, 10 March 1953, F.O 371 / 104402.

-William Mulligan and F . S. Vidal: The Aramco Reports on AL - Hasa & Oman 1950 - 1955, 4 Volumes, 1200 pages, The Legendary Studies by William Mulligan, F. S. Vidal and The Late George Rentz, Prepared for Armco's research division and detailing the territorial and tribal background of the eastern province, The Gulf Coast and Oman, Vol. 4. Oman and the Southern Shore of the Persian Gulf include: Imamate of Oman, Sultanate of Muscat, The Tribes of The Imamate; The Dhahirah, AL - Buraimi, Abu Dhabi, The Saudi Arabia, Archive Editions; London, 1996.

-World Oil: Rasel Mishaab: Arabia Desert Base, World Oil: (October 1948).

- Written in the port of ' Uqair and signed by the representatives of both governments on the second day of December 1922 corresponding to 13th of Rabia ' Al Thani, 1341.

Z- 022- A Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar, Dhahran, Saudi Arabia, 7 February. 1949, Edited by George S. Rentz " Ass't, Sup't, research and translation, from Rentz to government of Saudi Arabia, and Mr. T. C. Barger, U. S. Department of State.

-Z-023- A, Memorandum about boundary between Saudi Arabia and Qatar,

المراجع الأجنبية :-

1-Abdul Rahman, AL –Shamlan. R: "The evolution of national boundaries in The Southeastern Arabian Peninsula 1934 – 1955" pH. D Thesis University of Michigan, 1987.

2-Abu–Dawood, Abdul Razak: "Political boundaries of Saudi Arabia: Their evolution and functions" (pH. D. Thesis University of Kentucky, 1984).

3-Aitchison: "Treaties Engagements and Sands " Vol. XI, 1929.

4-AL - Bar, A:" Les Problemes des Frontiers dans la Peninsule Arabique de 1919 anos jours" Doctorate Thesis, Paris Pantheon 1979.

5-AL - Rashid, Ibrahim (Ed.): "The establishment of kingdom of Saudi Arabia under Ibn-Saud 1928 – 1935".

6-AL - Rashid, Z. M: "Saudi relations with Eastern Arabia and Oman 1800 – 1871" London, Luzac, 1981.

7-AL – Rashid, Ibrahim: "The Unification of Central Arabia under Ibn Saud 1909 – 1925".

8-Al - Reshid, Ibrahim (Ed.): "The Consolidation of power in Central Arabia under Ibn Saud 1925 – 1928".

9-AL - Ruwaithy, Abdul Muhsin, R: " American and British aid to Saudi 1928 – 1945", (pH. D. Thesis University of Texas, 1990, Austin).

10-AL – Saud, Torki M.Saud : "The great achievement; King Abdul Aziz and the founding of the third Saudi State 1902 – 1932" (pH. D. Thesis University of London, 1983).

11-AL - Zaydy, Hussein A. M:" Saudi - British diplomatic relations 1918 - 1920 " (The Khurmah dispute, pH. D. Thesis Miami university, 1989).

12-AL Bahrna, H. M: "The Arabian Gulf States"; The legal aspect: the secret treaty of Sib, 25 September 1920.

13-AL Juhany, Uwaidah. M:" History of Najd Prior to Wahhabis" A Study of social, political and religious conditions in Najd during three centuries proceeding the Wahhabi reform movement,(pH. D. Thesis University of Washington 1983) .

14-Al Mana, Mohammed: "Arabian unified" A Portrait of Ibn Saudi, London, Hutchinson Decham (1980).

15-AL- Rashid, Ibrahim (ed.) Documents on the History of Saudi Arabia, 3 vols. Salisbury: documentary publications, 1976. Vol. I: The Unification of Central Arabia under Ibn-Saud 1909 - 1925.

16-Al- Rashid, S. Madawi: "Political in an Arabian oasis" The Reshidi Tribal Dynasty, London; I. B. Tauris (1991).

17-Al Zaydey, Hussein. A. M:" Saudi British diplomatic relation 1918-1920" The khurmah dispute (pH. D. Thesis Miami university 1989).

18-Allen, C. H: "Sayids, Shets and Sultans; Politics and trade in Mascat under the AL Bu Said 1785 – 1914(pH. D.University of Washington 1978).

19-Amador, G: "The exploitation and conservation of the resources of the sea "A study of contemporary international law (ED) Leyden 1959.

20-Amerashinghe, C. F:" The problem of Archipelagoes in the international law of the sea, I.C.L.Q. Vol. 23, Part. 3 (July 1974).

21-Anderson, Irvine. H: "Land lease for Saudi Arabia", A comment on alternative conceptualizations, diplomatic history, Vol. 3, No. 4 (fall 1979).

22-Anthony. H. Corpsman: " The Gulf and search for strategic stability"; Saudi Arabia, the military balance in the Gulf, and trends in the Arab-Israeli military balance, Mansell publishing limited. London, England 1989.

23-Arab Information Center: British imperialism in Southern Arabia, New York: Arab Information Center 1958.

24-Baldry, John: "Al - Hudaydah and the powers during the Saudi - Yemeni war of 1934" Arabian Studies, Vol. 6.

25-Baldry, John: "Anglo - Italian Rivalry in Yemen and Asir 1930 – 1934" Die Welt Des Islam's, Vol. 17, No. 1 - 4 (1976 - 1977).

26-Ben, Gavriel. M. Y: "Der Kampf an der Britischen reichstrassen in Arabian, osterreichische volkswirt (May 26, 1934).

27-Biever, C: "Guerre en Arabie, bulletin de la societe de geographies", Anvere , Vol. 55, 1935.

28-Bremond, E: "Yemen et Saudia; L 'Arabie Actuelle " Paris: Chares, Lavauzelle, 1937.

29-Brian, Austin: "Saudi - Yemeni war 1934" M. A. Thesis American University of Beirut 1971.

30-Burdett, A .L .P: "Persian Gulf & Red Sea" Naval Reports 1820-1960, 15 Volumes, Archive Editions, London 1992.

31-Busch, Briton Cooper: "Asir, Yemen, Najd" "The rival chiefs 1914 - 1918, in Britain, India and the Arabs 1914 - 1921 " Berkley; University of California Press, 1971.

32-Caddy, Peter: " The Defense of a concession" The case of American petroleum interests in Saudi Arabia 1939 - 1959.

33-Cheesman, R. E: "From Oqair to the ruins of Salwa " Geographical Journal, Vol. 42 (1923).

34-Churchill, R. R: "The fisheries jurisdiction cases" The contribution of the international law court of justice to the Drbate on coastal state fisheries rights. I.C.L .Q. Vol. 24, Part. 1 (January 1975).

35-Clive, Leatherdale: "Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939" The imperial oasis, Frank Cass, London, Anon.

36-Coldrup, Lawrence: "Ikhwan Movement of Central Arabia " Arabian Studies, Vol.4, 1982.

37-Columbus, C. j: "The international law of the sea" (6^{th} Ed) and (6^{th} Ed) Revised edition Longman, London 1951, 1967.

38-Conwallis, Kinahan: "Asir Before World 1" A Handbook, Oleander Falcon, Cambridge, Maria Labruna 1976.

39-Eccles, J. G: "The Sultanate of Muscat and Oman, with a description of a journey into the interior under taken in 1925 " Journal of The Royal Central Asian Society, Vol. Iv.

40-Edwardson: "These strange event full history memories of earlier day in the UAE and Oman" London 1989.

41-Gause 111, F. Gregory: "Saudi - Yemeni relations, domestic structures and foreign influence" New York 1990.

42-Giannini, A" IL tratrato diet - taife l 'equilibrio dell' Arabia", Oriento moderno Vol. 15 (1935).

43-Glubb, Sir J. Bagot: "War in the desert: An R. A. F. Frontier comparing story" London: Hodder and Stiughton, 1960

44-Goldberg, Jacob: "The 1913 Saudi occupation of AL-Hasa Reconsidered " (Middle Eastern Studies vol.18, No. I, January 1982).

45-Gooch and Temperley: British documents on the origins of the war (1898 - 1914) Vol. 10, Part 11, The last year of peace, London, 1938.

46-G. P. Badger: "History of the Imams and Seyids of Oman, by Salil bin Razik from A. D. 661 – 1856" Translated from original Arabic and edited with notes, appendices and introduction continuing the history down to 1870, London 1871.

47-George, Rentz: "Oman and The Southern Shore of the Persian Gulf" (Aramco relations department, research division) Cairo 1952. Note: This book was Withdrawn on publication and only a few copies passed into private hands.

48- Grobda , Fritz :" Saudi Arabia , jahrbuch der weltpolitik 1942.

49-Habib, Johns: "The Ikhwan movement of Nagd: Its Rise, development, and decline" pH. D. Thesis, University of Michigan 1970.

50- Habib, Johns: "Ibn Saud's Warriors of Islam; The Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom 1910 – 1930" Leiden: E. J. Brill 1978.

51-Hamadi, Abdul - Karim. M: " Saudi Arabia's territorial limits" A study in law and political.

52-Hamadi, Abdul - Karim. M: "Saudi Arabia's territorial limits" A Study in law and politics, pH. D. Thesis Indiana University 1989, Boundaries between Saudi Arabia and Oman.

53-Hansard, Parl. Debates, 5 Th Series, H. of C. Vol. 548 (1955 - 1956) 13 February 1956.

54-Harrison, P. W:" The Situation in Arabia "(AL- Lantic Monthly, December 1920)

55-Harrison, P. W:" Fanatical Moslems of sentinel Arabian" The Missionary review of the world (July 1920).

56-Heineken, Louis: " The extent of the legal continental shelf" In Pacen in Maribus published by the royal university of Maltapres, 1971.

57-Hopwood, Derek: Papers relating to Arabia in the Archives of the Middle East Center, ST. Anthony's College, Oxford; Sources for the history of Arabia, Vol. 2 Riyadh: Riyadh University, 1979.

58-Hoskins, HalFord: "Background of the British position in Arabia " Middle East Journal, Vol. I, No, 2 (1947).

59-Hurewitz, J. C:" Diplomacy in the Near and Middle East "A documentary records; 1535 - 1914, vol. I; Gives text of Anglo – Ottoman draft convention on the Persian Gulf Area, 29 July 1913.

60-Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the Near and Middle East: A documentary records; 1535 - 1914, Vol. I, 291 P .1ST 1956:New Jersey.

61-Hussein M. AL Baharna: "The Arabian Gulf States" British - Saudi controversy over the sovereignty of Buraimi.

62-Ibrahim AL Rashid: "Documents on the history of Saudi Arabia" Vol. V III, American Consulate Aden Arabia, to secretary of state Washington, 30 Nov. 1932, No. 126.

63-Iqbal, Sheikh Mohammed:" The Emergence of Saudi Arabia" A political study of king Abdul- Aziz Ibn Saudi 1901-1953, Stringer; Saudiyah publishers (1977).

64-J. B. Kelly: "Eastern Arabian Frontiers" London, 1964.

65-James, Morris: "Sultan in Oman" London, 1957.

66-John, Maelowe: "The Persian Gulf in the twentieth century" London 1962.

67-Kabir, Mafizullah:" King Abdul -Aziz and his relation with British and the United States of America 1902- 1953"(Dhaka university studies part A, Vol. 43, No, 1 June 1986).

68-Kohn, Hans: "Arabian 1942 – 1928"; Zeitschrift fur politick, Vol.18 (1929).

69-Kohn, Hans: "The Unification of Arabia" Foreign Affairs, Vol. 13, No I, 1934.

70-Kostiner, Joseph: " On instruments and their designer; The Ikhwan of Najd and the emergence of the Saudi State" Middle Eastern Studies, Vol. 21 No. 3 July1985

72-Kostiner, Joseph: "Tracing the curves of modern Saudi Arabia": Review Article, Asian and African studies, Vol. 19 (1985).

73-Kostiner, Joseph: "Transforming dualities; tribe and formation in Saudi Arabia" In Philip. S. Khoury and Joseph Kostiner: "Tribes and state formation in the Middle East" London, Ibid. Towards and co. Ltd. (1991).

74-Leatherdale, G:" Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939", London, Frank Cass, 1983" Saudi - Yemeni Confrontation 1925 – 1934".

75-Linabury, George. O: "Saudi - Arab relations 1902 – 1927" A revisionist interpretation, pH. D thesis Columbia university, 1970.

76-Linabury, George. O: "The Creation of Saudi Arabia and the Erosion of Wahhabi Conservatism" (Middle East review, vol. 11, Fall 1979). Macdonald, W. Norman: "Arabia; The British connection" Contemporary review, Vol. 24, 1979.

77-Mansor, Menahem: "Political and diplomatic history of the Arab world 1900 - 1967 "A Chronological Study, Washington D. C: NCR Micro Card, 1972.

78-Marco, E: " Yemen and the western world " London, Hurst & Co., 1968.

79-Mclaurin, R. D. Don Peretz and Lewis Snider: Middle East foreign policy; Issues and processes " Saudi foreign policy making "New York: Praeger, 1982.

80-Melamid, A: "The Buraimi Oasis Dispute" Middle East Affairs, Vol. 7 (1956).

81-Meyer, George:" Le Conflit d ' Arabie, Europe nouvelle, No. 851 (1934) Brian, Austin, Saudi - Yemeni War 1934.

82-Monroe, Elizabeth: "Britain's moment in The Middle East 1914 - 1956 " London; quarter books, 1963.

83-Near East and India; Iraq, Najd and Near East India, Vol. 39 (Feb. 5, 1931).

84-Noune, Enrico: " L'Inghilterra nella Pensile Arabica, orient moderno" Vol. 21 (1941).

85-Ohali, Abdul Aziz. A:" Saudi Arabia in the United Nations General Assembly 1946 – 1970" pH. D. Thesis Claremont Graduate School, 1974.

86-Oman, Carol. A "South Western Arabian Frontiers" A Study of Anglo - Yemeni relations in the twentieth century, American University of Beirut 1969.

89-P. L. Toye and A. Seay: "Israel; boundary disputes with Arab neighbors 1946 – 1964" 10 Volumes, 1000 Pages, Archive Editions, London 1992.

90-Park, Tong Wham and Michael Don Waed: "Petroleum - related foreign policy" Analytic and Empirical Analyses of Iranian and Saudi behavior 1948 - 1974.

91-Paton, W (Ed): " Iraq and Arabia" A Survey of the years 1932-1933, International review of missions, Vol. 23 (1934).

92-Penelope Tuson and Emma Quick: "Arabian Treaties 1600-1960 ", Vol. 4, Saudi Arabia Archive Edition, London 1992.

93-Philby, H. St. J. B: "Arabian" The modern world survey of historical forces, London: Benn, 1930.

94- Philby, H. ST. J. B: "Arabia To-Day" International affairs, Vol. 14 (September 1935).

95-Phillby, H. St. J. B: "The Trouble in Arabia; Iraq and Najd Frontier" Contemporary Review Vol. 41 (1928).

96-Phliby. H. St. J. B:" A Survey of the Wahhabi Arabia 1929" Journal of the central Asian society, Vol. 16, No. 4 (1929).

97-Porter, J. D. (Ed.): "Oman and the Persian Gulf 1835 – 1949" U.S.A. Documentary Publications, 1982.

98- Prescott, J. R. V: "Political frontiers and boundaries" London, Allen and Unwin, 1987.

99-Prufer, Kurt: "Arabian im umbau, zeitschrift fur politik " Vol. 24 (1934).

100-Rentz, George (Ed): "The Eastern reaches of EL -Hasa province" Arabian American oil company research division relations department, 31 January 1950, Dhahran, Saudi Arabia.

101-Rentz, George: "The early years of the Saudi state in the twentieth century "A Colloquium Paper, Washington, D. C. 1955.

102-Richard, Schofield: "Arabian Boundaries" Vol.19; Saudi Arabia - Qatar, 1934 - 1955, Southern boundary of Qatar and connected problems, 1934.

103-Richard, Schofield: "Arabian Boundaries" Volume, 19, Summary of evidence for boundary disputes between Qatar and Saudi Arabia and Abu Dhabi, 1951 - 1952.

104-Richard, Schofield: "Arabian boundary disputes" Vol. 7, Jordan - Saudi Arabia 1923 –1963, Archive Edition, London 1992.

105-Richard, Schofield: " Arabian Boundaries" Primary documents 1853 - 1957, Vol. 19, Saudi Arabia- Qatar, 1934 - 1955,

106-Richard, Schofield: "Arabian Boundaries": Volume 5, Saudi Arabia- Trans- Jordan, 1924-1923.

107-Richard, Schofield:" Arabian Boundaries" Vol. 9,The Bahra Agreement, 1925.

108-Richard, Trench: "Gazetteer of Arabian Tribes" A document collection is now published in 18 Volumes (C. 12000 pages), Providing the broadest array ever assembled of English Language historical references concerning approximately 745 tribes, tribal confederations and claims in the Arabia

peninsula; likely to remain the definitive reaches work for tribal history; The Middle East historical library, Archive Editions London 1996.

109-Rihani, Amin: "The Political Situation in Arabia; The Open Court" Vol. 46 (1932).

110-Rihani, Amin:" Ibn Saud and Imam Yahia "Vol. 17(July 1929).

111-S. B. Miles: "The Countries and tribes of the Persian Gulf "London, 1966.

112-Safran, Nadav: "Saudi Arabia; The ceaseless quest for security" Cambridge Harvard University Press, 1985.

113-Sahwell, Aziz. S: "The Buraimi Dispute: The British armed aggression" Islamic Review, Vol. 44 (1956).

114-Said, A. H: "Saudi Arabia: The transition from tribal society to a nation – state" (pH. D. Thesis, University of Missouri Colombia, 1979).

115-Salame, Ghassan: "Le Development des role regionale et internationalle de l' Arabie Saudite". (Doctorte Thesis, University of Paris 1978).

116-Salame, Ghassan: "Political power and the Saudi State" Merip Reports No. 1 (October 1980).

117-Salkin, Y: " Le coup de main d'Abdul Aziz Ibn Saud ; Riyadh 1902" (Revue de historie des armees vol. 5 No. 4, 1978).

118-Sertoli, Salis Renzo " Rifless; politici del confiitto d' Arabia, Milano " Istituto Pergli Studi di political international, 1934.

119-Shaafy, Muham, Med: The First Saudi State in Arabia with special reference to its administrative, military, and economic features in the light of unpublished material from Arabic and European sources, pH.D.Thesis University of Leeds, 1967.

120-Silverfarb, Danial: " Great Britain Iraq and Saudi Arabia; The revolt of the Ikhwan 1927-1930" International history review, Vol. 4, No.2 (1982).

121-Tayeb, Muhammad, Ahmad: "The relations of Ibn Saud with Great Britain 1902 – 1953" (M. A, Thesis Eastern Michigan university 1979).

122-The Travels of Pedro Teixeira with " His Kings of Harmuz " Translated and annotated by W .F Sinclair, The Hakiuyt Society, Series 11, Vol. IX, London 1902.

123-Topf, Erich: "Die Staaenbildungen In der Arabische teilen der turkei seit dem welrtkrieg entstehung bedeutung lebens fahigkei" T, Hamburg: Friedrichen 1929.

124-Toynbee, A. J: "Delimitation of frontiers between the dominions of Ibn Saudi and the States of Kuwait, Iraq and Trans Jordan 1921-1925"Survey of international affairs, Vol. I (1925).

125-Treoller, Gary: " Ibn Saudi Sheriff Hussein" (historical journal Vol. 1991).

126-Troeller, Gary: "British policy towards Ibn Saud 1910 –1926" (pH. D. Thesis Cambridge university, 1972).

127-Tuson, Penelope and Emma Quick. (Eds.) : "Arabian treaties 1600 – 1960" (4 Vols.) Farnham, Common: Archive Editions, 1992, Volume 2.

128-Tynbee, A. J:" Delimitation of frontiers between the dominions of Ibn Sand and the states of Kuwait, Iraq and Trans Jordan 1921-1925".

129-V. Minorsky: Persia in 1478 - 90, on a Bridged Trans of (Fadlullah Ruzbihan Khunijis Tarkh Alam - area -Yiamini, London 1957).

130-Vaglieri, Laura Veccia: "Notizie aneddotiche su ibn Saud, L' Imam Yahya Ed IL Yemen, Oriento moderno, Vol. 14 (1934).

131-Violet, Line: Anglo - Turkish convention 9. III. 1914 (Ratified 3. VI. 14). Vol. 69 (1953)

132-Watt, D. C.: "The foreign policy of Ibn Saud 1936 – 1939"(Journal of the Royal Central Asian Society, vol. 50, No 2 .1963).

133-Weiss, L:" Zwischen Nedschd and Iraq" zwitschrift fur geoplitik, Vol.7.

134-Wilfred, Thesiger:" Desert borderlands of Oman " Geographical Journal, Oct. Nov. 1950.

135-Wilkinson, J. C: "Water and tribal settlement in South - East Arabia" A Study of the Aflaj of Oman, Oxford, Clarendon Press, 1977.

136-Wilkinson, John: Arabia's frontiers: The story of Britain's boundary drawing in the desert, London 1991.

137-Wilkinson, John: COX duly repudiated the 1913 convention and the P A had to explain matters to Shaikh Salim.

138-Wilkinson, John:" Arabia's frontiers: The desert" London 1991.

139–WillKinson. J. C: "Arabian's frontier, the story of Britain's boundary in the desert" London, Touris (1991).

140-Williams, K: "Arab states In friendship co-operation between Iraq and Saudi Arabia, Great Britain and East " Vol. 45 (April 18, 1940).

141-Williams, K: "British royalty in the deserts, Great Britain and the East" Vol. 50, March 10, 1939,

142-Winner, M. W: "Modern Yemen 1918 – 1966" Baltimore, John Hopkins Press.

143-Yitzhak Gil-Har " Delimitation Boundaries; Trans –Jordan and Saudi Arabia" Middle Eastern Studies, Vol. 28, Number 2 (April 1992).

144-Young R. E: "Saudi Arabia offshore legislation (American Journal of international law, Vol. 43, 1949

145-Zeid, Abdulla. S: " The Ikhwan movement of Najd – Saudi Arabia 1902-1930" pH. D. Thesis, University of Chicago (1990).

146-Zoli, C:" The boundaries of Najd" A note in the special condition, Geographical journal Vol. 17 (1927).

147-Zoli, C: "Livi modificazion: alla carta politica dell Arabia" (Bolleino societa Italiana, Vol. 6 1934).

الدوريات الأجنبية :-

1-Platt's Oil Gram, 10 December, Beirut, 1952. Financial Times, 11 December, London 1952.

2-Journal of the royal central Asian society; The Frontier, Iraq, Journal of the royal central Asian society, Vol. 17(1930).

3-Journal of conflict resolution, vol. 23, no. 3 (September 1979).

4- News Review: Ibn-Saud's little neighbors, news review, July 23, 1947.

5-The Times, London. Extract on the history of Qatar and unrest in Arabia. 31 March 1902. London.

6-The Secretary of state for colonies to parliament by command of his majesty- agreement with the sultan of Nejd, reading certain question relating to the Nejd- Trans Jordan and Nejd –Iraq

frontiers, London published by his majesty's stationary office, Dec, 1925 Harvard , No. Asia 75255, protocol of Uqair, 1922.
7-The Times, 27 October 1955, London.
8-The Times, 28 October 1955, London.
9-The Times, 16 November 1955, London.

الفهرس